

الثورة العربية

صلاح عيسى



الثورة العربية



المشرف العام

د. أحمد مجاهد

اللجنة العليا

أ. إبراهيم أصلان

د. أحمد زكريا الشلق

د. أحمد شوقي

أ. طلعت الشايب

أ. عبلة الرويني

أ. صلاء خالد

أ. كمال رمزي

د. محمد بدوي

د. وحيد عبد المجيد

تصميم الغلاف

وليد طاهر

الإشراف الفني

على أبو الخير

صبرى عبد الواحد

تنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الثورة العربية

صلاح عيسى



عيسى ، صلاح

الثورة العربية : صلاح عيسى .. القاهرة : الهيئة المصرية

العامة للكتاب، ٢٠١١

٦٢٤ ص، ٢٤ سم

تتملك: ٢ - ٠٦٠ - ٢٠٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨

أ - العنوان

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠١١/٢١٨٨٢

IS.B.N 978- 977- 207-060-2

ديوى ٩٦٢٣٥٢

توطئة

مشروع له تاريخ

مشروع «القراءة للجميع» أى حلم توفير مكتبة لكل أسرة، سمعنا به أول مرة من رائدنا الكبير الراحل توفيق الحكيم.

وكان قد عبر عن ذلك فى حوار أجراه معه الكاتب الصحفى منير عامر فى مجلة «صباح الخير» مطلع ستينيات القرن الماضى، أى قبل خمسين عامًا من الآن.

كان الحكيم إذاً هو صاحب الحلم، وليس يوسع أحد آخر، أن يدعى غير ذلك.

وهو، جريئاً على عاداته الخلاقة فى مباشرة الأحلام، تمنى أن يأتى اليوم الذى يرى فيه جموعاً من الحمير النظيفة المطهنة، وهى تجر عربات الكارو الخشبية الصغيرة، تجوب الشوارع، وتتخذ مواقعها عند نواصى مهابين المحروسة، وباحات المدارس والجامعات، وهى محملة بالكاتب الرائعة والميسورة، شأنها فى ذلك شأن مثيلاتها من حاملات الخضر وحبات الفاكهة.

ثم رحل الحكيم مكتفياً بحلمه.

وفى ثمانينيات القرن الماضى عاود شاعرنا الكبير الراحل صلاح عبد الصبور التذكير بهذا الحلم القديم، وفى التسعينيات من نفس القرن، تولى الدكتور سمير سرحان تنفيذه تحت رعاية السيدة زوجة الرئيس السابق، هكذا حظى المشروع بدعم مالى كبير، ساهمت فيه، ضمن من ساهم، جهات حكومية عدة، وخلال عقدين كاملين صدرت عنه مجموعة هائلة من الكتب، بينها مؤلفات ثمينة يجب أن نشكر كل من قاموا باختيارها، إلا أنه، للحقيقة ليس غير، حفل بكتب أخرى مراعاة لخاطر البعض، وترضية للآخر، ثم إن المشروع أتعش الكثير من متطلبات دور النشر، بل اصطنع بعضها أحياناً.

وبعد ثورة ٢٥ يناير والتغيرات التى طرأت توقفت كل الجهات الداعمة لهذا المشروع الثقافى عن الوفاء بأى دعم كانت تحمست له عبر عقدين ماضيين، سواء كانت هذه الجهات من هنا، أو كانت من هناك.

ولم يكن أمام اللجنة إلا مضاعفة التدقيق في كل عنوان تختار، وسيطر هاجس
الإمكانات المحدودة التي أخبرتنا بها الهيئة في كل آن.

والآن لم يبق إلا أن نقول بأن هذه اللجنة كانت وضعت لنفسها معيارًا موجزًا:
جودة الكتاب أولاً، ومدى تليقته، أولاً أيضاً، لاحتياج قارئ شغوف بأن يعرف،
ويستمتع، وأن ينمي إحساسه بالبشر، وبالعالم الذي يعيش فيه.

واللجنة لم تحد عن هذا المعيار أبداً، لم تشغل نفسها لا بكتائب، ولا بدار نشر، ولا بأي
نوع من أنواع الترضية أو الإنعاش، إن لم يكن بسبب التريبة الحسنة، فهو بسبب من ضيق
ذات اليد.

لقد انشغلنا طيلة الوقت بهذا القارئ الذي انشغل به قديماً، مولانا الحكيم.

لا نزع، طبعاً، أن اختياراتنا هي الأمثل، فاختيار كتاب تظنه جيداً يعني أنك تركت
آخر هو الأفضل دائماً، وهي مشكلة لن يكون لها من حل أبداً. لماذا؟

لأنه ليس هناك أكثر من الكتب الرائعة، مراث البشرية العظيم، والباقي.

رئيس اللجنة

إبراهيم أصلان

«إننى ابن فلاح مصرى. وقد اجتهدت
قبر طافتى أن أحقق الإصلاح لوطنى الذى
أنا من أبنائه ومحبيه».

لقد كنت أجتهد فى حفظ استقلال
بلادى مع نيل الحرية والعدل والمساواة
للمساكين الذين أنا خادم لهم. فلسوء
البخت لم يتيسر لى الغرض المقصود.

وإننى مكثف بشرفى الشخصى الذى
سوف يلزمنى ما حييت ويبقى بعدى إذا
مت.

وسوف يرضينى دائماً أن أنادى بـ «أحمد
عرابى المصرى» فقط، وبغير القاب. لقد
ولدت فى بلاد الزراعة وستظل أهراماتهم
قبرى. إن الأمة المصرية بأسرها كانت معى،
وصحبة لى، كما أنى محب لها ابداً، فأمل
أنها لا تنساني».

أحمد عرابى

مقدمة

كتبت الإطار العام لهذه الدراسة في الشهور الثلاثة الأخيرة لعام ١٩٦٧، وكان ما حدث في يونيو من ذلك العام، أقسى من أن يتحملة إنسان يعيش حبه لوطنه وشعبه بشطحات الصوفيين مثلى. ولأننى افترقت - إلى حد كبير - ذلك القدر اللازم من البرود العقلى الذى لا يمكن لمشتغل بالمسائل العامة أو مهتم بها أن يعيش بدونه، فقد ترسبت فواجع يونيو فى أعماقى طوفاناً من الأحزان، أفقدنى الأمن والطمأنينة، ودفعنى إلى تقلب مستمر فى الرماد المتخلف عن محترق الآمال، وكان ذلك أقسى ما عانته فى تلك الأيام الغريبة.

وكان لا بد - فى وقت عجز فيه الجميع عن تقدير ما يجب عمله - أن أنقذ نفسى من حالة أشبه بجنون الاكتئاب، وأن أعيد لها اتزانها، ولم يكن هناك مفر من التماس العزاء، وأيضاً فإنه لم يكن عسيراً.

عدت إلى تاريخ بلادى فى تلك الأيام الحزينة، أقرؤه بحب كما لم أقرأ طول عمرى، تجولت فى العذاب المصرى العظيم، عبر عصور ضارية فى القدم، وعبر صفحات شهدت الطفولة بعضها، وحفظت ذاكرة الصبا الكثير منها، أضاعت صفحاته المشرقة ظلام قاهرتنا المقهورة، وبددت عتمة الحياة حولى، تعزيت عبر صفحاته السوداء - وما أطولها - بأن الفجر يشرق دائماً، وبأن الموت لا يقهر الحياة مهما كان جباراً وعاتياً وغادراً. وأحببت شعبى كما لم أحبه فى أى وقت، أطل على وجهه المتبسّم رغم عذابه الجليل والطويل، فهدهد القلب المعانى،

وخفف بعض عذاب الروح، وأثبت شجيرة فى صحراء الآمال المحترقة، سقاها بتاريخه الفذ العظيم: تمر به الأحداث كللى هزيمة.. ووجهه وضاء وثغره باسم. وزاد يقينى بأن الشعب هو الباقي دوماً.. الخالد دوماً مهما حدث: يأتى الطفغة.. ويذهبون، ويأتى الغزاة ويقبiron، ويظل الشعب كما هو، من الأبد جاء وإلى الأبد يبقى. وأظن أن محاولتى تلك «للخلاص بالشعب»، كانت أصح محاولات الخلاص فى ذلك الوقت، ولولاها لكنت، كبعض مفردات جيلنا، قد وقعت فى أسر حالة من الانتحار العقلى، يصعب تدارك آثارها.

وعدت من جولتى لأجد صديقى الأستاذ «عبد الفتاح الجمل» سكرتير تحرير «المساء» يتحصن فى الصفحة الأخيرة من جريدته، ومعه عدد من الكتاب والفنانين والأدباء الذين أصرّوا على أن يعبروا عن روح شعبهم الرافضة للاستسلام وللهزيمة، واختاروا لصفحتهم عنواناً ومضموناً: «فى المعركة». التفت بهم دون دعوة. ولم يكن الصف طويلاً ولكنه لم يكن شديد القصر.

أيامها كان الشعب أعزل ووحيداً، تحول الهجوم عليه، يفتاله حتى هؤلاء الذين شاركوا فى المأساة بتهميهم وعيبتهم، وهو ما لم يتعفف عنه كتابة أو قولاً، مفردات لا أشك فى أنها أحببت الشعب، بل عيبتهم، وضحت من أجله بأحلى سنوات العمر ويكل مسراته، بيد أنها كانت تحبه ذلك النوع القاسى من الحب، حيث يختلط طموحنا إلى ما كان يجب أن يكون عليه المحبوب، بحزننا على ما أصابه، بعجزنا عن تفسيره أو إنقاذه. فى ذلك الظرف القاسى كانت المجموعة التى تحرر صفحة فى المعركة تعبر عن حبها بدرجة من الصحة النفسية أكثر نقاء.

تجمع حول عبد الفتاح الجمل عدد من شباب جيلنا، ومن أجيال أخرى تلتنا أو سبقتنا، يدافعون عن الشعب وعن الحرية وعن الثقافة الوطنية. وظلت هذه الصفحة تصدر على امتداد ثمانية شهور، رغم أن صحفاً كثيرة فى بلادنا - وفى بلاد عربية أخرى - كانت قد عادت إلى نشر أنباء الحياة اللذيذة، وإلى تسويد عالم الجنس والليل والجريمة. وطال صفحتنا رذاذ من ذلك: فوجئنا باسمها

يتغير يوماً إلى «فى معركة البناء»، وكان الاسم الجديد ثقيلاً، شعرنا أنه يصلح لصفحة إعلانات عن شركة مقاولات - ورغم هذا فقد كان علينا أن نستمر.

وإنى لأشعر بامتحان عظيم لتلك الفترة، فقد احتميت فى الكتابة والقراءة عن تاريخ بلادى العظيمة من الانتحار العقلى والدمار النفسى. كان من نصيبى أن أشارك فى هذا المجهود بثلاث دراسات هى «الطابور الأمريكى الخامس فى الثقافة الوطنية»، و«محاولة لفهم المقاتل المصرى»، وأخيراً هذه الدراسة التى نشر الإطار الأولى لها تحت عنوان «الثورة العربية: الدستور وجيش الفلاحين».

وعندما أتيت لى - بعد ذلك بشهور - فرصة من الهدوء الكامل والتباعد الطويل عن العمران، اخترت أن أمارس صمئى بطريقتى، فعدت إلى هذه الدراسة فى محاولة جديدة لحماية نفسى من أخطار الحصار الذى أصبحت أسيراً له. أعدت التفكير فى الإطار العام الذى نشر قبل ذلك فى «المساء»، فى محاولة لاستكمال نواقصه الفكرية وتعميق بعض فروضه، وقراءة ما قد يكون فاتت من مراجع أو استحدث من دراسات ومناقشة ما أثير من اعتراضات أو اختلافات أو ما شاب منهج الدراسة من غموض وإبهام، كما صوره الإطار العام الأول المنشور من قبل. وقد استمرت هذه المراجعة قرابة العام والنصف انتهت بهذه المحاولة لفهم الثورة العربية.

وقد لاحظت وأنا أراجع ما سبق أن كتبته، أن ظل يونيه - حزيران - كان يفرض نفسه على، وأعترف صادقاً أنني عانيت كثيراً وأنا أزيحه عنى، لا لما يرسبه فى قلبى من أحزان فحسب، ولكن أساساً لكى يظل لهذه الدراسة طابعها العلمى والموضوعى، بعيداً عن أى انفعالات حادة. وكان بعض الأصدقاء قد ذكروا مرة، فى معرض مناقشة، أنه يظن أن القاهرة فى نهايات سبتمبر ١٨٨٢، بعد دخول الجيش الإنجليزى إليها، لا بد كانت تشبه القاهرة الأيام الأخيرة من يونيو ٦٧، وزعم بأنه يظن أن هذه المشابهة هى التى دفعتنى إلى كتابة هذه الدراسة. وفضلاً عن أننى أثق بأن الظواهر التاريخية لا تتكرر، فإن هذه الفكرة لم تخطر بقللى الواعى، ولم أعن كثيراً باستبطانها.

بيد أنني سأكون مغالطاً حقاً إذا زعمت أن ظل يونيو لا أثر له في هذه الدراسة فما أظن إلا أن كل مظاهر حياتنا تمضي في هذا الظل وحتى أكثر الأعمال الفنية أو الفكرية إسفافاً وابتذالاً، ربما تتضمن نوعاً من تعذيب النفس المقصود، أو من الانتحار العقلي للذين يعجزهم تكوينهم الذاتي عن مواجهة المأساة، أو الذين لا يحشدون منطقهم العقلي البارد ويواجهون به عمقها، ولكن الذي حرصت عليه تماماً هو ألا أخضع لأي انفعالات حادة، أو اتجاهات سياسية آنية حفاظاً على طابع الدراسة العلمي وما استهدفته منها.

والعنوان الذي تفضله هذه الدراسة لنفسها هو «محاولة لفهم الثورة العربية» وهو ليس من قبيل التواضع المبتذل، أو الصياغة اللفظية، ولكنه يصف بالفعل تصور الباحث لما قام به، فمن ناحية فإنه يضع نفسه بين صفوف المدرسة الثالثة من مدارس التاريخ لمصر الحديثة، تلك المدرسة التي تبنى أساساً الفكر الاشتراكي العلمي، وتطبق «المادية التاريخية» كمنهج للبحث في ظواهر هذا التاريخ، ويعتقد الباحث أن هذه الدراسة لا تزال «تحاول» إرساء بذور منهجها ورؤيتها، وأن كل ما يصدر عنها هو مجرد «محاولات». ومن ناحية أخرى فإن المنطلق الذي ينشط الباحث منه هو تقديم كل الفروض الجديدة في رؤانا للتاريخ المصري بهدف طرح هذه الفروض للحوار العلمي لتعديلها وتصحيحها كلما كان ذلك ممكناً.

وثمة ملاحظات مهمة، يجب أن تكون في الاعتبار عند تناول هذه المحاولة للفهم: أولاً: إن هذه الدراسة هي جزء من محاولات متكررة للوصول إلى تصوّر عام وشامل لتطوّر المجتمع المصري. وهذا التصوّر يرى أن محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها هي جوهر حركة التاريخ المصري خلال المائة وخمسين سنة الماضية: بداية بالتحرك القومي الذي واجه الغزو الفرنسي لمصر، وحتى اليوم. إن قيادة التجار ونقباء الحرف لسكان المدن عموماً وفي مقدمتهم فقراء المدن، وللفلّاحين والعربان، هي التي تصدت لهذا الغزو، وقد حقق اشتراكها في حرب

التحرير العديد من المكاسب، وبخاصة عندما استكملت أهدافها بثورة ١٨٠٥ فأسقطت الحكم التركي المملوكى وقامت سلطة «محمد على» بإرادة هذه القيادة.

ثم كانت المحاولة الثانية وهى المحاولة العربية التى تصدت خلالها للقيادة عناصر من البرجوازية الزراعية والتجارية ضمن جبهة وطنية واسعة، ضمت الحرفيين المزارعين المتوسطين والعمال الزراعيين والمثقفين الثوريين ودخلها بشكل مؤقت عناصر من الأرستقراطية الزراعية، وكان هدف هذه المحاولة الأساسى: إيقاف الغزو الاستعمارى لمصر، والنضال من أجل الديمقراطية الليبرالية. ثم كانت ثورة ١٩١٩ حلقة ثالثة، أكثر نضوجاً من سابقتها، إذ ضمت قيادتها عناصر من البرجوازية الصناعية، وطبقة عاملة كانت وليدة آنذاك، فضلاً عن التكوينات الطبقة المختلفة للفلاحين.

وإذا كان الشعار الأساسى طوال تلك المرحلة هو تحقيق التحرر الوطنى والديمقراطية الليبرالية، فإن أسلوب الجبهة الوطنية بقيادة عناصر برجوازية وليدة ومتدرجة النمو، كان هو أسلوب النضال المتبع دائماً. كما أن مساومة هذه البرجوازية ومهادنتها السريعة سمة متكررة.

وبالطبع فإن هذه الدراسة هى جزء من هذا التصور العام، ولست أزعـم أنه صحيح تماماً كما أن بعض فروضه مازالت فى حاجة إلى تعميق. وقد فرض على اقتناعى بهذا التصور قيوداً شتى. كما أننى فى حدود المجال الذى تدور فيه هذه الدراسة لست مطالباً بالدفاع الموسع عنه. بيد أننى أحيل القارئ إلى دراسة لى نشرتها «الطلعة» القاهرية فى ديسمبر ١٩٦٧ تحت عنوان «أساليب النضال المصرى من حرب التحرير الشعبية ضد الغزو الفرنسى ١٨٩٧ إلى العدوان الثلاثى ١٩٥٦»^(١).

(١) أضاف الباحث إلى جهده فى البرهنة على هذا القرض، بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب، محاولات أخرى، يشير منها إلى كتابه: «البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضات» (دار ابن خلدون - بيروت ١٩٨٠ - ومطبوعات الثقافة الوطنية - القاهرة ١٩٨١). وعبد الرحمن =

ثانياً: إن الشكل الذى تقدم هذه الدراسة الثورية العربية من خلاله، لا يركز أساساً - وانطلاقاً مما وضعته لنفسها من أهداف - على قصة الثورة وحوادثها، ولكن على تحليل قواها الاجتماعية، وأهداف هذه القوى، وحركتها السياسية، وأشكال التحالفات بينها، ثم كيفية تفتت جبهتها وإجهاضها. والباحث يفترض أن هناك حداً أدنى من إلمام بحوادث الثورة - من حيث الترتيب الزمنى - لدى الذين يقبلون على قراءة هذه الدراسة. وبالطبع فإن عدم توفر هذا الإلمام قد يفرض على القارئ أن يزجج نفسه بقراءة هذه المحاولة أكثر من مرة. كما يفرض على الباحث أحياناً توضيحات للحوادث كان يمكن الاستغناء عنها.

ثالثاً: إن هذه المحاولة لا تنحو إلى التحقيق التاريخى للواقع. فقد كانت هذه المهمة الشغل الشاغل للعديد من الدارسين. إن المصادر الأولية للتاريخ للثورة العربية متوفرة بشكل مرض. فضلاً عن مذكرات قادة الثورة^(١) فقد نشرت أكثر الوثائق الرسمية المتبادلة بين الحكومات التى كانت معنية بالمسألة المصرية إذ ذاك. كما أن الكثير من الوقائع كان محل تحقيق فى المحاكمات التى أعقبت تصفية الثورة. هذه بالإضافة إلى كتابات ومذكرات ودراسات بعض العناصر الأجنبية المسئولة أو التى كانت على مسرح الحوادث أو قريبة منه، مثل بلنت وكرومر ونينيه وبرودلى. وقد نشر الأول والثانى عدداً من الوقائع المهمة فى كتابيهما. وكانت هذه المصادر الأولية محلاً للدراسة والاستنتاج والمقارنة. وهو ما أعطى هذه الدراسة ميزة البناء فوق أساس جيد، وأعفاها من

= الجبرتي: الانتلجنسيا العربية فى عصر القومية - تحت الطبع - نشرت فصول منه فى: قضايا عربية البهروتية ١٩٧٥ و١٩٧٦، والفكر المعاصر - قاهرية بهروتية - ١٩٨٠. ومصطفى كامل مفكراً برجوازيّاً - قضايا عربية ١٩٧٦ وكذلك «البرجوازية المصرية ولعبة الطرد خارج الحلبة» - دار التنوير - بيروت ١٩٨٢.

(١) راجع ثبناً بمذكرات قادة الثورة فى مراجع هذه الدراسة. هذا ويذكر محمود الشرفاوى أنه فهم من جملة ذكرها يعقوب صروف صاحب القنصل فى ص ١٥٦ من كتابه أعلام القنصل، أن على مبارك دين فى الثورة العربية وأحداثها مذكرات طويلة، ولكن لم يشر على هذه المذكرات لأن محمود الشرفاوى، على مبارك والثورة العربية - المجلة القاهرية - العدد ٤١ - مايو ١٩٦٠.

مهمة شاقة بالنسبة إلى تحقيق بعض الوقائع والترجيح بين بعض الروايات، ولكن هناك تحفظاً أساسياً. ذلك أن اختيار رواية معينة أو إهمالها واعتبار وثيقة معينة أو طرحها جانباً، مما يخضع في الأساس لرؤية الباحث ومنهجه. ولم تكن محاولتنا بعيدة عن إدراك ذلك، وهو ما دفع الباحث إلى الاطلاع على المصادر الأولية عندما رأى ذلك ضرورياً، وبالأخص الصحف المصرية المعاصرة للحوادث، والمذكرات الشخصية والأوراق الخطية لقادة الثورة.

وأخيراً: إن الثورة العربية قد تعرضت لعدد من الأحكام التاريخية القاسية، تراوحت بين الاتهام الصريح والمباشر بالخيانة أو التفریط المساوى لها، ولم تصل إلى الإنصاف إلا في أقلها. ومن الطبيعي أن تغرى تلك الأحكام البعض.

ويزيد من إغراء تلك الأحكام ذلك الموقف غير الودى الذى أخذته الحلقات التالية للحركة الوطنية المصرية من الثورة العربية. وإذا كنا سنعرض لهذا الموقف بالتحليل فيما بعد، فمن الضروري أن نسجل هنا أنه أكثر هذه المواقف خطورة، فمعها تصبح المسألة أبعد مدى من تحقيق واقعة تاريخية، لتدخل في إطار التكوين السياسى للمواطنين. ذلك أن موقف الحلقات المتعددة للحركة الوطنية المصرية مما سبقها يتميز بشيء من الرغبة في التهوين، تصل إلى حد المسخ والتشويه أحياناً، وهو ما يخلق مناخاً من عدم الثقة في نضالية الشعب يتغذى باكاذيب تلبس ثوب الحقائق.

وقد تحملت - قبل هذا الموقف - عبئاً مجهداً، فمن ناحية كان على أن أحفظ للنضال الشعبى وجهه المشرق، لأن دروس هذا النضال هي زادنا الحقيقى في معركة الحياة والموت التى ستخوضها شعوبنا لتصفية الاستعمار والاستغلال. ومن ناحية أخرى فقد كنت أدرك من البداية أن العطف الطبعى الذى استشعره تجاه نضال الشعب المصرى والتقدير الذى آكته لهذا النضال، لا يجب أن يتحول إلى نفاق للشعب يحرمانا من الدراسة الموضوعية لسلبياته وقد كان من المحتمل أن أقع في خطأ الانحياز للظاهرة العربية بما يحول دون النظرة الموضوعية لها.

وحين نشرت الخطوط الرئيسية لهذه الدراسة فى سلسلة مقالات على صفحات «المساء» القاهرية^(١) لاحظ كثيرون وانتقدوا ما سموه نظرتى العطوفة تجاه الثورة وبالذات تجاه بطلها «أحمد عرابى». والواقع أننى جويته فى كثير مما اعتدت عليه من مراجع بحملة كراهية ضد الرجل كان رد فعلها ما لاحظته الذين قرعوا مشروع هذه الدراسة على صفحات «المساء». وكان من المحتم أن أقيد نفسى بقيود أولئك وأنا أعيد النظر فى المشروع الأولى الذى سبق نشره، لإعداد هذه المحاولة لفهم الثورة العرابية وكان ذلك فى الحقيقة شديد القسوة، بيد أنه كان أمراً لا بد منه.



تطرح هذه الدراسة فروضها، عبر مدخل وخمسة فصول. وقد خصصت المدخل لتقديم عرض عام لمسألة المنهج فى الدراسات التاريخية، باعتبار أن الجديد فى هذه المحاولة هو «منهج البحث». وعرضت لقضية إعادة كتابة التاريخ القومى باعتبارها جزءاً من مشكلات الثقافة الوطنية. فميّزت بين ثلاث «مدارس» أو «مناهج» للتاريخ المصرى الحديث، وهى مدارس ارتبطت فى نشأتها بالتطور الاجتماعى وينمو الطبقات المصرية وبرز التعبير الأيديولوجى عنها.

قدمت «المدرسة الاستعمارية» فروضها عبر سيطرة الاستعمار المطلقة على العقل المصرى، وركزت فى تناولها للظواهر التاريخية على عدم صلاحية المجتمع المصرى للصناعة، وقدرة الزراعة المصرية على الوفاء باحتياجات الجماعة المصرية إذا أحسن استغلالها، وانفصام الرابطة بين الحضارتين الزراعية والصناعية، وهو ما تتوصل عن طريقه لإثبات أن اعتماد مصر على الدول الصناعية الاستعمارية أمر حتمى لا مفر منه.

(١) نشرت الخطوط الرئيسية لهذه الدراسة فى أحد عشر مقالاً بجريدة المساء القاهرية فى أعداد - ٢٢ و ٢٤ أكتوبر و ١٧، ١٩، ٢٦ نوفمبر و ١، ٨، ٢٢، ٢٥، ٢٦ ديسمبر ١٩٦٧، ثم فى ١٤ يناير ١٩٦٨. وكان الهدف من نشر الخطوط الرئيسية لها أن نخبر فروضها العامة من خلال المناقشات مع المهتمين بالدراسات التاريخية قبل صياغتها بشكل نهائى.

ونشأت «المدرسة القومية» بعد التبلور البرجوازي النمبي الذي عبّر عن نفسه سياسياً في ثورة ١٩١٩ وتبنّت حركة النضال المصري ضد الاستعمار، وميّزت ملامح استقلال الشخصية المصرية عن الوجود الاستعماري العثماني، مع درجة من التركيز على دور الفرد في التاريخ والاهتمام بالتاريخ الفرعوني. وإلى هذا فقد تقدمت في استخدام أدوات البحث التاريخي.

أما المدرسة الثالثة فقد تبنت «المنهج الاشتراكي العلمي». ونشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ومع نمو الطبقة العاملة المصرية ويزوغ أيديولوجيتها على الخريطة الفكرية لمصر، وهي مدرسة تصوغ مناهجها «من المادية التاريخية».

ويعد هذا الاستعراض لمدارس التاريخ عرضت للمحاولات التي قامت في سنة ١٩٦٥ لإعادة كتابة التاريخ المصري بما أطلق عليه القائلون بالعملية «من وجهة النظر الاشتراكية»، وانتهت إلى أن هذه المحاولة سابقة لأوانها وأن ما نحتاجه هو مزيد من توفير أدوات البحث، وإتاحة الفرصة للصراع العلمي الحر في مناخ فكري ديمقراطي بين مختلف المدارس والاتجاهات التي تتصدى لتفسير تاريخنا القومي.

وانتقل المدخل بعد ذلك لعرض موقف مدارس التأريخ الثلاث السابقة من الظاهرة التاريخية التي ندرسها وهي «الثورة العربية» وذلك لتأكيد أن منهج البحث يؤثر في عرض الحقيقة التاريخية وقد يشوّهها، فرصد رؤية المدرسة الاستعمارية للثورة كما تمثلت في تأريخ «كرومر» لها والاتجاهات التي فرضتها السياسة الاستعمارية التعليمية بشأنها. ورصد بعد ذلك فكر عملاء الاستعمار وحلفائه لافتاً النظر إلى دوره في تشويه الثورة. ثم عرضنا بعد ذلك لرؤية المدرسة القومية وأبرزنا الأخطاء التي وقعت فيها بعض عناصرها وبخاصة الأستاذ عبد الرحمن الرافعي، الذي نعتبر كتابه عن الثورة «الثورة العربية» أسوأ كتبه على الإطلاق. وحللنا مواقف أحزاب البرجوازية المصرية من الثورة العربية فكرياً وسياسياً، فعرضنا لموقف الحزب الوطني المتشجع من الثورة، ثم موقف حزب الأمة وأخيراً «الوفد المصري». وعرضنا لرأي العناصر البرجوازية التي أنصفت الثورة ودافعت عنها. وبعد الإشارة إلى موقف الثوار أنفسهم من

ثورتهم - عقب هزيمتها - انتقلنا إلى عرض الدور الذى قامت به المدرسة الاشتراكية العلمية فى إنصاف الثورة العربية، ودرسنا الفروض التى توصل إليها أربعة من المنتمين إلى هذه المدرسة؛ هم الأستاذان رشدى صالح وفوزى جرجس والدكتوران محمد أنيس ورهعت السعيد.

ويعالج الفصل الأول الصراع الدولى حول المسألة المصرية تحت عنوان «الاحتكارات الأوروبية من الاحتلال السلمى إلى الغزو المسلح». وفيه تابعنا كيفية وقوع مصر فى قبضة الاحتكارات الأوروبية أولاً كخطوة كان لا بد أن تنتهى بالغزو الاستعماري الإنجليزي. وعندنا أن مصر بدأت تتحول إلى مستعمرة تدريجياً منذ أجبر محمد على على تصفية إمبراطوريته واتباع سياسة «الباب المفتوح» أى فتح السوق المصرى أمام منتجات الرأسمالية الأوروبية، فقد كانت هذه السياسة هى بداية السقوط، ذلك أن الرأسماليات الأوروبية كانت تتطور فى ذلك الوقت من مرحلة تصدير فائض الإنتاج السلمى إلى تصدير رأس المال المالى، وهو التطور الذى كان يجرى التحول إليه بدرجات متفاوتة فى ذلك الوقت وانتهى بتحول مصر إلى مستعمرة، إذ تطور التسلل الاقتصادى، من سلع مصنعة تصدر إليها، ومواد خام تستورد منها، إلى رموس أموال تصدر فى شكل قروض أولاً، ثم بيهونات مالية مصرفية وشركات للاستغلال التجارى ثانياً. وانتهى ذلك كله باحتلال سلمى بإنشاء مؤسسات سياسية تمثل الأجانب وتقوم بعمل السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتحول هذا الاحتلال السلمى فى ١٨٨٢ إلى غزو مسلح نتيجة اشتداد حدة الصراعات الأوروبية مما حتم أن تتولى أقوى جبهات الاحتكارات الأوروبية حسم المسألة لصالحها بقوة السلاح، ونتيجة لتطور حركة المقاومة المصرية التى تصاعدت إلى الحد الذى كاد يعبط عملية الاحتلال السلمى. واستعرضنا - فى هذا الفصل - الصراعات الأوروبية حول اقتسام الإمبراطورية العثمانية، فأشرنا إلى قيام الاحتكارات الأوروبية بتشجيع البرجوازيات الوطنية النشطة فى الأجزاء الأوروبية من الإمبراطورية العثمانية على الاستقلال بأسواقها القومية، بما يؤدى إلى تفكيك النظام الإقطاعى العثمانى، وإيقاف أى محاولة لتوحيد هذه الإمبراطورية واقتسام ممتلكاتها،

وأخيراً التكاثر بين الدول الأوروبية لإسقاط الخديو إسماعيل، لمحاولته المتأخرة للتحالف مع القوى الوطنية، لإيقاف الاحتلال البسلى لمصر. وعرضنا لملاحم الصراع بين الدول الأوروبية من جانب، وبين أقوى جيهاها على الجانب الآخر - إنجلترا وفرنسا - حول أسلم الطرق لإجهاض الثورة العربية، والعوامل التى تحكم فى هذا الصراع داخل الجبهة الاستعمارية فى مرحلة الانتقال إلى الإمبريالية، ثم موقف تركيا التى كانت قطباً استعمارياً فى الصراع، ومع ذلك فإن الخط العام الذى حكم موقفها هو الحفاظ على حقوقها فى مصر حتى لو أدى هذا إلى تأييدها للحركة الوطنية، وهو ما لم تمكنها حدة الصراع من الاستمرار فيه. وعالجنا فى هذا الفصل أيضاً الوضعية الدولية للمسألة المصرية كما قررها مؤتمر الآستانة، الذى بلور محصلة الصراع الأوروبى حول المسألة المصرية، إذ أقرت إنجلترا أنها تحتل مصر نيابة عن جميع الدول ولمصلحتها جميعاً.

وفى الفصل الثانى «الخريطة الاجتماعية للثورة» درسنا التأثيرات الاجتماعية العامة التى حددت موقف كل طبقة أو مؤسسة سياسية فندعت بها إلى المشاركة فى الثورة أو التحالف المؤقت معها أو العداء لها. وأشرنا إلى أن تعقد الخريطة الطبقيّة فى مصر يعود إلى نمو البرجوازية المصرية متخلّفة قرنين أو أكثر عن البرجوازية الأوروبية وبعد تحول الأخير من قوة ثورية إلى قوة محافظة، وبهذا بدأت البرجوازية المصرية محاولاتها لتحقيق ثورتها ضد معسكرها العالمى كعدو رئيسى. ثم عرضنا لموقف الطبقات والفئات والشرائح الطبقيّة والمؤسسات السياسية والاجتماعية المختلفة من القضايا الرئيسية التى أفرزتها المرحلة: «الجيش - الفلاحين - المثقفين - التجار والحرهين - السراى - الأجانب المحليين». وأهم ما يبلوره هذا الفصل من أفكار هو تحليلنا القائل بأن هناك جنباً برجوازياً قد ولد إذ ذاك وأن الثورة العربية كانت تعبيراً عن هذا الجنين. وملاحم نشأة هذا الجنين تتمثل فى ظهور الرأسمالية الزراعية، عن طريق إقرار ملكية الأرض وتحولها إلى سلعة، والاتجاه إلى الزراعة الكثيفة للتسويق الخارجى وبخاصة القطن والحبوب. واستخدام أساليب متطورة فى التكنيك الزراعى. ثم البدء بتحرير قوة العمل من المسخرة، وخضوعها للقوانين الاقتصادية للسوق.

وأخيراً استخدام التمويل المصروف للإنتاج الزراعى بتوسيع. وقد ميّزنا فى هذا الفصل بين الأرستقراطية الزراعية، والبرجوازية الزراعية، فعلى الرغم من أن كليهما كانتا تتبعان أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى الزراعة. فإن الفئة الأولى كانت كلها من العناصر التركية والجركسية، كما كانت تحوز مناصب الإدارة وهو ما جعلها تقف ضد مطلب تحرير قوة العمل. وكان لها مواقف محافظة أثناء الثورة انتهت بخيانتها. بينما كانت الفئة الثانية أكثر تحرراً. وهذا التمييز - فى رأينا - مهم، فالشائع أن العناصر التى خانت الثورة هى عناصر البرجوازية الزراعية وهو ما ينتج عن عدم التفريق بين الفئتين السابقتين.

وفى الفصل الثالث عرضنا «للخريطة الفكرية للثورة» وقد اهتمنا بهذا الفصل بشكل خاص، لأن الدراسات التاريخية لا تهتم اهتماماً كافياً بربط البناء الفكرى بالحركة السياسية، ونعتقد أن ظهور المقولات الليبرالية سياسياً واجتماعياً فى هذه المرحلة مما يدعم تصورنا للثورة العربية باعتبارها محاولة من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها. وقد عرضنا خلال هذا الفصل لخمس قضايا ذات طابع ليبرالى، وموقف العقل المصرى ومفكرى الثورة منها وهى قضايا «الحريات العامة والشخصية»، و«الفكر الدستورى»، و«الفكر القومى»، و«مسألة التعميل»، وأخيراً «الاتجاهات الراديكالية والمتطرفة ودعوات الإصلاح الاجتماعى».

وفى الفصل الرابع اهتمنا بمبحث جديد هو «مسألة السلطة» على أساس أنها أهم ما ينبىئ الالتفات إليه عند التأريخ للثورات وتحليل مواقفها. وقد درسنا المسألة عبر دراستنا «لقضية الطليع الطبقي لجهاز الدولة». فبدأنا بدراسة «حزب الثورة» باعتباره المؤسسة التى تربي الكوادر الثورية التى تتولى مسئولية تغيير طابع هذا الجهاز. ثم درسنا أساليب «هذا الحزب فى الدعوة والحشد» واخترنا ثلاثة منها هى الصحافة والدعوة العامة والمنظمات الجماهيرية. ثم انتقلنا إلى محاولات «تثوير ومقرطة جهاز الدولة الرجعى»، فتحدثنا عن الجيش عبر نظريتين مختلفتين ومتعارضتين له. نظرة القوى المحافظة والقوى الثورية. ثم عرضنا لمحاولة إنشاء السلطات الثلاث والفصل بينها: السلطة التنفيذية

والتشريعية والقضائية، على أساس أن الفكر البرجوازي يؤكد في نظريته لمسألة الدولة على إنشاء والفصل بين هذه السلطات الثلاث. وعرضنا للنواقص التي منعت تشوير ومقرطة جهاز الدولة وعلى رأسها ضعف حزب الثورة مما جعل هذا الجهاز على مستوى أقل مما طلب منه من أدوار. وأجبر القوى الثورية على إنشاء مؤسساتها الخاصة عند انقسام البلاد إلى سلطتين، هبنت مؤسسات سلطتها الديمقراطية البرجوازية.

وفي الفصل الخامس والأخير، درسنا بتوسع كيفية تكوين الجبهة الوطنية التي قادت الثورة وكيفية تفتتها بإجهاض الثورة. فعرضنا لبعض القضايا الرئيسية هي: أن الجبهة حتمية تاريخية وليست انتقاء اختياريًا، ثم عرضنا لمسألة البرنامج وأخيرًا مسألة ترتيب القوى. وميّرنا بعد ذلك خمس مراحل لعمل الجبهة الوطنية، وحرصنا في الحديث عن كل مرحلة على تناول ثلاث نقاط هي: القوى التي شاركت في الجبهة خلال هذه المرحلة، فترتيب هذه القوى، وأخيرًا البرنامج الذي تجمعت حوله، والذي ناقشناه بإفاضة في كثير من الأحيان. أما المراحل الخمس فهي مرحلة تكوين الجبهة الوطنية من فبراير إلى أغسطس ١٨٧٩، ثم مرحلة أقصى اتساع لها وتبدأ من عزل إسماعيل حتى ثورة ٩ سبتمبر، ثم محاولة الأرستقراطية الزراعية لتطويع الجبهة لأهدافها واحتوائها وقد انتهت باستقالة شريف. ثم المرحلة الرابعة وهي التي انسحبت خلالها الأرستقراطية الزراعية والسراي من الجبهة، وأخيرًا خانت في المرحلة الخامسة التي تبدأ مع الغزو وتنتهي بهزيمة الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي لمصر.



وإذا كان لي أن أضيف إلى هذا العرض الموجز شيئًا، فهو أنني رغم ذلك القدر من المعرفة بنفسى، الذى يحول بينى وبين الغرور، فإن الواجب يفرض على أن أقرر أن هناك فروضًا جديدة في هذه المحاولة، كما أن هناك رؤية أعتقد أن مرجعًا آخر لا يقنى عنها. وهذه وتلك غير مسبوقه فيما أظن، وفي حدود ما قرأته من دراسات سابقة حول الثورة العربية. ومن الطبيعي فإن يقينى أنني

أستطيع أن أضيف إلى ما سبق وكتب عنها، وبخاصة في حدود المنهج الاشتراكي العلمى الذى التزم به، هو ما دفعنى - أصلاً لكتابة - هذه المحاولة ونشرها إذ أن عدم توفر هذا اليقين كان سيمنعنى - أصلاً - من كتابتها، فلست أرى داعياً لأن يكرر إنسان يحترم فكره، وفكر الآخرين، ما سبق أن قاله غيره.

واننى لأشعر بامتنان لكل الذين أسهموا فى تربيتى وكونوا تفكيرى، وأظن أن من الصعب إحصاءهم، بيد أن بصماتهم موجودة بكثرة فى هذه الدراسة، ورغم أن لبعضهم فضل على البشرية التقدمية كلها، فإننى مدين بالشكر والعرفان لجميلهم على، وعلى كل ما أكتب. وبالطبع فإن واحداً منهم ليس مسئولاً عن قصورى فى الفهم أو اشتطاطى فيه إذا ما حدث.

كذلك فإننى أشعر بامتنان لكل الذين كتبوا عن الثورة المرابية قبلى، فأتاحوا لى فرصة فهم الكثير مما كان سيفوت على فهمه لولا مجهودهم. وبالتأكيد فإن الذين يلتزمون نفس المنهج الذى التزم به قد خدموا محاولتى خدمة أكبر. وبالأذات من تناول منهم نفس الفترة، فى دراسة موجزة قبل الدكتور «محمد انيس» والأستاذ فوزى جرجس. أو متكاملة كالدكتور رفعت السعيد. أو من تناول فى بحوثه ودراساته جوانب متعلقة بالثورة المرابية كالدكتور لويس عوض والأستاذ رشدى صالح. ولدراسة الأستاذ «إبراهيم عامر» «الأرض والفلاح»، مكانة خاصة، فهى - فى الواقع - إسهام فكرى وإضافة حقيقية فى مجال الدراسات التاريخية، كما أذكر - بالتقدير - مقالاً قصيراً كان صديقى الأستاذ «سعد زهران» قد أطلعنى عليه فى عام ١٩٦٤، يتناول بعض الزوايا الفكرية الخاصة بهذه المرحلة، ورغم أن المقال كان لا يتعدى أزيد ألف كلمة فقد أثار مناقشات ممتعة مع صاحبه، ساعدت كثيراً فى بلورة منهج الدراسة.

غير أن بعض الجهود التى سبق وعالجت تاريخ هذه المرحلة بأعمال رائدة، يستحق أصحابها تقديرى الخاص. وبالأذات «قيودور روزشتين» صاحب كتاب «خراب مصر»، و«فايد لاندز» صاحب كتاب «بنوك وباشوات»، اللذين تضمننا أوفى

وأدق معلومات يمكن الحصول عليها حول عملية انتهاب مصر . وقد ظل كتاب «بلنت» يثير أسواقى لسنوات متعددة، وأظن أن الشعب المصرى مدين له بتحية عرفان تتمثل فى الترجمة لسيرته وهو ما أرجو أن أقضه أو يفعله غيرى قريباً . كذلك فإن الدفاع الممتاز الذى قام به الأستاذ «محمود الخفيف» عن «عرابى المفترى عليه» قد هزنى كثيراً .

ومن المؤسف حقاً، أن ذاكرة الصبا الباكرة، قد محت اسم أستاذ التاريخ الذى كان يلقنى دروسه فى مدرسة المبتديان الابتدائية فى قرابة سنة ١٩٥٠، والذى كان يصرّ على أن ما يتضمنه كتاب التاريخ المقرر علينا عن عرابى غير كاف، وأن خيانة الخديو الواضحة، مدغمة فيه بحيث لا تبين . وكان يصرّ على أن يروى لنا الحقيقة كاملة، طالباً فى النهاية ألا نذكرها فى الإجابة على الأسئلة وإلا رسبنا نحن، وتشرّد هو . . إننى مدين لهذا الرجل العظيم بالكثير، ولعل نسيانى لاسمه خيراً، ذلك أننى أظن أن هذا المعلم المجهول، هو الشعب المصرى كله، الذى صاغ فى عرابى مواويل جميلة وأمثلة معبرة، وتقنى به دائماً رغم أنف كتب التاريخ الرسمية .

وربما انزعج البعض لكثرة المقتطفات فى هذه الدراسة، ولكن لا حيلة لى حقيقة فى أن لدى وسواس متسلطة فيما يتعلق بالأمانة العلمية . وقد حرصت على أن أنسب كل رأى لصاحبه، ليس اعترافاً بالفضل فقط، ولكن أيضاً تخلصاً من مسئولية آراء ليست لى، كما حرصت على أن أنسب كل حقيقة - غير متداولة أو شائعة - إلى مصدرها . وإذا بدا كل ذلك مرهقاً للقارئ، فإن مسئوليته تقع على عاتق أستاذى الدكتور سيد هويس - الذى تتلمذت عليه سنوات متعددة - فجمانى من شر النفس التى قد تطمح لسرقة آراء الآخرين أو مجهودهم . وليس فى قائمة المراجع بعد هذا مرجع لم أقرأه بعناية، وأظن أن ميولى الاستراضية - وهى قليلة - لن تستفيد من ذكر المراجع نفس الفائدة لو أخفيتها وانتحلت لنفسى ما بها من آراء وأفكار .

وبالتطبع فإن هذه الدراسة لم يكن من الممكن أن تتم، لولا العديد من المساعدات التى قدمها أصدقاء أعزاء، شجعونى بالقول والفعل .

وفى هذا الصدد، فإننى أشكر صديقى الفنان عبد الفتاح الجمل الذى احتضن بشجاعة كل محاولات جيل الستينيات فى الأدب والفن والثقافة، وأتاح لهم فرصة اللقاء بقرائهم بفهم ناضج وواع لدور الصحافة الملتزمة بالشعب.

كذلك فإننى أشكر الصديق الأستاذ طارق البشرى الذى استفيد كثيراً من مناقشاته فى كل قضايا تاريخنا القومى، والذى وضع مكتبته تحت طلبى وزودنى بعدد من المراجع لم يكن ممكناً أن أستغنى عنها.

وقد تحمل الصديق الأستاذ عبد المنعم السعودى عبء مراجعة هذه الدراسة معى، وأسهم بحمسه اللغوى فى إصلاح وتعديل العديد من أخطائى، كما نهينى لبعض النقاط المهمة الخاصة بمنهج البحث ذاته.

كذلك فقد قدم لى الصديق الأستاذ محمد سعد هجرس خدمة كبرى، إذ شاركنى فى استخراج المواد المطلوبة من محاضر التحقيق مع زعماء الثورة العربية، وهو مجهود شاق بذله فى إخلاص أخجلنى.

وبالتأكيد فإن هذه الدراسة تدين بالكثير للمجهود الذى بذلته السيدة فريدة أحمد. فقد تحملت عبء تدبير كل مراجع هذه الدراسة من كتب ومخطوطات ومقتطفات ومقالات، وبحثت عنها جميعاً فى مظانها المشتتة، وزودتني بها، فكانت عيني ترى وجسدى الذى يتحرك، عندما أعوزتنى الظروف لذلك، وأظن أن واجب شكرها أثقل من أن أوفيه، وتخلصاً من ذلك، فإننى أهديها الدراسة بأكملها، ولعل فى هذا رد لبعض دينها على^١.

ومع اعترافى بالفضل والجميل لكل هؤلاء فإننى وحدي أتحمّل مسؤولية هذه الدراسة^(١).

(١) نذرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب منذ سنوات عديدة، ومع أن كثيرين من الأصدقاء الحوّا على فى إعادة نشره، إلا أننى كنت أؤجل ذلك، رغبة فى أن أتبع للنفس فرصة مراجعة، والاطلاع على ما استجد من دراسات، والتأمل فيما يكون قد نضج من أفكارى. وفضلاً عن أن الوقت اللازم لذلك لم يتوفر بشكل كاف، كما أن الكتاب فى ذاته قد أصبح بصورته التى صدر فيها، يعبر عنى فى المرحلة التى كتبت خلالها، فقد أثرت أن أتركه كما هو. ولم أقبل شيئاً فى هذه الطبعة الثانية.

وَأَمل أن أكون قد أدبت بعض الواجب علىَّ للشعب المصرى العظيم الذى ربّانى
وعَلَّمنى وأعطانى الكثير.

صلاح عيسى

معتقل طره السياسى - ٢١ يونيو ١٩٧٠

= «إلا تصحيح الأخطاء المطبعية التى كانت شائعة فى الطبعة الأولى. غير أننى قد شغلت خلال السنوات الخمس التالية على صدور الطبعة الأولى، بالإعداد لنشر كتاب «كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العربية فى عامى ١٢٩٨ - ١٢٩٩ الهجريين، وعامى ١٨٨١ و١٨٨٢ للميلاديين، الذى ضمته أحمد عرابى مذكراته. ولم تنشر كاملة حتى اليوم. كما جمعت أوراق عرابى، التى ضمتها محاميه «برودلى» ثلاثة مجلدات ضخمة، جمع فيها كل ما نشر عن ثورة العربية، وجمعت أيضاً ما نشره عرابى من مقالات وأحداث صحفية وما عثرت عليه من رسائله: فى ثلاثة مجلدات أرجو أن تنشر قريباً، بعنوان «مذكرات عرابى باشا وأوراقه»، وتتضمن مقدمتها الموسعة ما أود أن أضيقه من أفكار على ما ورد بهذه الدراسة.

مدخل

سألة منبرج

□ أأء ملامأ الأءءى الأضارى □ إعاءة كءابة
الأارآء القومى □ المنهج الأشرأكى العلمى
والءراساء الأارآآآآة □ مأاولة آءآءة □ أآن
آكمن الألاف؟ □ الأسأعمار آصفى الأورة العربآة
مرآآن □ فكر عملاء الأسأعمار آأاصر الأورة □
المءرسة القومآة وأأطاء المنهج □ أصأاب النآاق
والآمال □ آراآآآآا الأورة ■ المءرسة الأشرأآآة
آنصف الأورة □

أحد ملامح التحدى الحضارى

ستظل بعض القضايا الفكرية تشغل الذهن إلى مدى بعيد. ومن المرغوب فيه ألا تفقد هذه القضايا قدرتها على الإلحاح، وألا يوصد الباب أمام أية محاولة للاجتهاد الصحيح والقائم على أسس معترف بها، ذلك أن أحدًا لا يستطيع الزعم بأنه يملك القول الفصل فى كل - أو بعض - قضايانا الفكرية.

وربما كان صحيحاً أن حياتنا الفكرية قد اختلفت لزمن طويل المناخ الذى تستطيع أن تؤصل فيه جذورها، وترسى قواعدها، وأننا بعد أكثر من قرن ونصف القرن من الاحتكاك والتفاعل مع الفكر العقلانى الحديث، لا نزال نعانى من بعض الظواهر غير الصحية، أهونها شأنًا أننا نفتقد إلى مقاليد الحوار العلمى، وما أسرع ما ننقاد إلى أشكال جانبية من الصراع، أبعد حتى عن السلوك الإنسانى السوى، ولا علاج لمثل هذه الظواهر سوى الاعتصام بأقصى طاقة من الإخلاص للحقيقة، وإتاحة الفرصة للمناخ الذى تستطيع من خلاله كل مناهج البحث أن تعالج قضايانا الجوهرية دون حجر أو وصاية على أى منهج، لأى سبب، أيًا كان.

وفى ظروف حضارية كالظروف التى تمرّ بها أمتنا، يبدو ذلك شرطاً ضرورياً لا نستطيع بدونه أن نزعّم أننا نخطو فى الطريق الصحيح لمواجهة تحديات عصرنا. إن حضارتنا تواجه بتحدٍ مستمر، والضربات التى تصيبنا تأتى من اتجاهات مختلفة، ولا مفرّ من أن نمود لنستكشف أنفسنا من جديد ونحاول قدر الطاقة أن نجد أصولاً حقيقية لاستمرارنا.

ومن الطبيعي أن تطيش خطوات حركتنا الاجتماعية طالما أنها لا تستند إلى قواعد علمية مستتبطة من تاريخ هذه الحركة. وسنظل نترك ذلك الأسلوب من أساليب التحرك الاجتماعى ونتتبع غيره لنتركه لثالث.. وهكذا طالما أننا نغلق النوافذ أمام المحاولات المتعددة، والجادة، لدراسة طبيعة هذه الحركة وخصائصها النوعية، فبدون دراسة مثل تلك لا نستطيع أن نصل إلى أسلوب صحيح ومتناسق لحركتنا الاجتماعية.

على أن أكبر الأخطار التى تحول دون التوصل إلى مثل تلك الدراسة، فضلاً عن سياسة النوافذ المغلقة، هؤلاء الذين يزعمون أن ثمة قوانين عامة لحركة المجتمع الإنسانى، ويكتفون بهذا، فيحولون بين المثقفين وبين الفهم. وصحيح أن هناك قوانين عامة لحركة المجتمع الإنسانى، لكن الاكتفاء بحفظ هذه القوانين وترديدها لا يفيد بشيء، فهى ليست شعارات للحفظ والترديد، ولكنها كشافات للفهم، تكتسب قيمتها من استخدامها إياها، والتوصل من خلال تطبيقها على واقعنا المحدد ذى الخصوصية المعينة إلى القوانين النوعية لحركتنا الاجتماعية. إن ذلك لا يعطينا فقط خبرة بأنفسنا تفيد فى تصحيح مسار نضالنا، ولكنه يضيف إلى الخبرة الإنسانية العامة الكثير، مما يؤدي إلى تعميق القوانين العامة لحركة المجتمع الإنسانى.

ولا بديل - إذا أردنا تحقيق هذا الهدف - من الصراع الحر المفتوح بين الآراء والأفكار والمدارس والمناهج، ذلك أن سنوات طويلة من الافتقار إلى هذا المناخ الحر، قد تركت رواسب فكرية لا نستطيع أن نزيلها دون إزالة كل العوائق أمام حرية البحث العلمى والاعتقاد والتفكير، ودون ديمقراطية واسعة ومستقرة وبلا استثناءات.

وربما تصوّر البعض أن تسييد هذا المناخ قد يصيب الفكر التقدمى بخسائر فادحة، وربما أتاح الفرصة لأعدائه ومعوقيه لى يهجموا عليه. لكن هذا التصور غير صحيح بالمرّة فالفكر التقدمى لم يحقق بعد تلك المكاسب التى يخشى فقدها فضلاً عن أنه - وبالذات الفكر الاشتراكى العلمى - يملك من فرص إثبات

صحته العديد من الأدلة - ثم إن انتصاره في معركة فكرية كفيل بمد جنوره إلى أعماق بعيدة عن سطح الحياة الاجتماعية.

إن العمل على تسييد المناخ الملائم لمعالجة قضايانا الفكرية الملحة، هو المهمة الأولى والأساسية التي يجب أن يضعها في اعتباره كل من يتصدى لمناقشة هذه القضايا.

إعادة كتابة التاريخ القومي

وتبلور قضية «إعادة كتابة التاريخ القومي»، التي أثيرت - بتوسع - في السنوات الأخيرة، أزمة المناخ غير الصحي الذي يسود حياتنا الفكرية.

وإعادة كتابة التاريخ القومي قضية تطرح نفسها في فترات التغير في الأنظمة، ومع بروز قوى اجتماعية جديدة وأحياناً يتواضع سبب الحماس لها، ليصبح مجرد رغبة حاكم في تلوين تاريخ سلفه، أو في سلبه فضلاً لحسابه ومن الخطأ أن نتصور أن المسألة لا بد أن تطرح نفسها في شكل خاص. فليس من الضروري أن تتصدى لها الدولة، ولكنها في جوهرها عملية عفوية وتلقائية. ذلك أن التغيير الاجتماعي يحدث - بطبيعته - تغيراً في كل شيء، في القيم وفي المثل، في الفن وفي الأدب، في الفكر السياسي والاجتماعي. وأيضاً في كتابة التاريخ. ولعل محاولة إعادة كتابة التاريخ أبعد مدى وأقدم عمراً من عملية تشويه المعابد الفرعونية التي كان يعمد إليها الملوك القدماء محواً لتاريخ السابقين وإضافة لتاريخ الجدد.

ومنذ بداية القرن الحالي تزايد الاهتمام بمعالجة التاريخ المصري، ولم تفصل المحاولات التي بذلت في هذا الصدد لحظة واحدة عن الارتباط بالقوى الاجتماعية المتصارعة في المجتمع المصري. وتكشف المراجعة السريعة للحصاد الذي قدمه مؤرخو العصر الحديث في مصر عن وجود ثلاث مدارس، قدمت كل منها التاريخ الحديث برؤية متميزة.

عبرت المدرسة الأولى عن الرؤية الاستعمارية للواقع المصري، واتسمت بمحاولاتها بنشر فرضيتين متلازميتين:

الأولى: إن المجتمع المصرى - بطبيعة تكوينه الجغرافى - غير صالح لقيام الصناعة، وأن الزراعة المصرية قادرة على الوفاء باحتياجات المجتمع المصرى إذا أحسن استغلالها.

والثانية: إن الصلة بين الحضارتين الصناعية والزراعية مقطوعة، وأن على مصر أن تعتمد على الدول ذات الطابع الصناعى والمتقدمة عنها فى الانتقال إلى التحضر ببطء.

وانطلاقاً من هذا، فإن الحركات الشعبية التى واجهت الاستعمار كانت - فى منظور هذه المدرسة - تقف ضد الحضارة الصناعية وضد عملية التحضر ذاتها وبالتالي ضد مصالح الشعب المصرى، ولذا اهتمت هذه المدرسة بتشويه أقرب الحركات النضالية إذ ذاك وهى حركة الزعيم أحمد عرابى، وركزت على أخطائها كدليل على استحالة مواجهة الحضارة الأوروبية لنقص أسباب تلك المواجهة، وعدم جدواها.

ولم يكن من النادر أن تعتمد هذه المدرسة على بعض الفروض التى تربط بين النشاط الزراعى وبين لين الطبع - الذى يُقال إن المصريين يتسمون به - فى محاولة لإبراز هذه السمة وحدها وفصلها عن الظاهرة المصرية ككل، والاستدلال منها بأن الشعب المصرى يفتقد للروح النضالية والقتالية.

ولن نخطئ آثار هذه المدرسة فيما تركه الموظفون الإنجليز من مذكرات وكتابات ودراسات، لعل أشهرها ما كتبه اللورد كرومر فى كتابيه «مصر الحديثة» و«عباس الثانى»، وما كتبه المارشال ويفل عن «النبي فى مصر» فضلاً عن الدراسات التاريخية الأخرى التى كتبها شيرول وسيسل رود، وملنر، و... إلخ.

وكذلك فإن بعض المؤرخين المصريين الذين شاركوا فى التخطيط لدراسة التاريخ فى المدارس المصرية، على عهد تولى دنلوب لمنصب مستشار المعارف، كانوا يتجهون أيضاً هذا الاتجاه. وكمثال على هذا فإن كل كتب التاريخ التى كانت مقررة للتدريس فى المدارس الثانوية والعالية قبل ثورة ١٩١٩، وبعدها بقليل كانت

تتضمن هذا الاتجاه. ومراجعة أحد هذه الكتب تكشف لنا عن طبيعة الفكرية التي عملت السياسة الدبلوماسية على نشرها حول تاريخنا القومي.

في كتاب عنوان «تاريخ مصر من الاحتلال العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر» من تأليف عمر الإسكندري وسليم حسن، ومراجعة الميجر. أ. ج. سفدج A. G. Sevedg يقول المؤلفان «إن إنجلترا لم تقصد بقاءها بمصر أمداً طويلاً، بل كانت سبباً في نزول الجيش البريطاني للديار المصرية. غير أنه حدثت أمور ومشكلات عاقت تقدم مصر على الوجه الذي تريده إنجلترا فاضطرت لبقاء فيها إلى اليوم^(١)». فإذا لاحظنا أن الكتاب كان مقراً للتدريس في المدارس الثانوية والعالية ودار العلوم، أدركنا أن مثل تلك الأفكار تلعب دوراً مزدوجاً: كحقيقة تاريخية مكذوبة من ناحية، وكمقولة سياسية خبيثة من الناحية الأخرى. ولن نعدم بعد هذا أن نجد بعض المفكرين الذين بهرتهم الحضارة الاستعمارية، فخصموا لتأثيراتها المتعددة وبخاصة دعوى التفوق العقلي المزعوم، فتناولوا تاريخ شعوبهم باستهانة وسخرية. وهو ما نجد له مثلاً في كتاب الأستاذ أحمد حافظ عوض «نابليون بونابرت وفتح مصر الحديث» الذي يتضمن سخرية حادة بالشعب المصري وتآلبها وإعجاباً بالغزاة الفرنسيين^(٢).

ويدت ملامح المدرسة الثانية عقب الثورة القومية عام ١٩١٩. ذلك أن تبلور البرجوازية المصرية سياسياً وأيديولوجياً ومشاركتها في السلطة، قد دعم أيديولوجيتها، فبدأ مفكروها في التعبير عنها، وظهرت تدريجياً محاولات لإعادة كتابة التاريخ المصري الحديث. ومن أهمها محاولات الأستاذ «عبد الرحمن الرافعي» الذي نشر ١٦ مجلداً عن تاريخ الحركة القومية المصرية منذ الانتفاضات الشعبية التي واجهت الاحتلال الفرنسي، حتى ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. ولا تخلو دراسات الرافعي من منهج خاص ورؤية مميزة - رغم أنها لا تنسجم في بناء فكري موحد - فقد تبنى - بشكل عام - حركة النضال المصري ضد الاستعمار، واستطاع أن يلمح بدقة - بعكس غيره ممن تلقوا تربيته

(١) هوامش الدراسة مجمعة في نهاية الكتاب.

السياسية في ظل الحزب الوطنى (مصطفى كامل) - ملامح استقلال الشخصية المصرية عن الوجود الاستعماري التركي. كما اتسمت رؤيته أيضاً بالتركيز على دور الفرد، والمبالغة في نصيب عظماء التاريخ في تحديد مسار الظواهر التاريخية. وهو ما يتضح - مثلاً - عند حديثه عن مصطفى كامل «هذه الشخصية الكبيرة التي حملت عبء الجهاد ودعت الأمة إلى الانضواء تحت لواء الحرية والاستقلال في وقت تزايدت فيه أسباب اليأس والجمود، يجب أن تكون شخصية بالغة منتهى القوة لكي تستطيع أن تشق لدعوتها طريقاً وسط هذه العوامل المثبطة للعزائم»^(٢) بينما رأى أن شخصية الخديو إسماعيل كانت ذات أثر بالغ في تغيير مسار الحركة التاريخية، فلو خلت شخصية إسماعيل من عيوبه لجعل من مصر ياباناً أخرى، ولصارت على يده دولة من أقوى الدول المستقلة وأعظمها شأنًا^(٣). أما شخصية عرابي فإنها لم تساعد على إنجاح الثورة، بل كان بها من نواحي الضعف والنقص ما جعلها من أهم العوامل في إخفاقها^(٤).

وإلى جانب هذا يبدو الأستاذ الرافعي نموذجاً لخضوع المؤرخ للاتجاهات السياسية الآتية، فقد رأى الحركة القومية، وخصوصاً أدوارها القريبة من بدايات القرن، من خلال منظور الحزب الوطنى، الذى بدأ حياته السياسية عضواً به، ثم أصبح بعد ذلك سكرتيره العام، وإذا كان الحزب الوطنى يمثل - بشكل عام - عناصر من البرجوازية المصرية، ضعيفة، وأكثر ميلاً إلى الشرائع الصغرى، فقد تبنى فكراً طويابوياً في معالجة القضية الوطنية تختلط فيه النزعات الخيالية بالرؤى الشاعرية، وهو ما فرض نفسه على معالجة الأستاذ الرافعي للحركة الوطنية، فركّز كثيراً على ما يسميه بإصلاح الأخلاق السياسية كوسيلة لحل التناقض مع الاستعمار، وأدان النضال المسلح، ونصح الشباب بعدم الاشتغال بالسياسة إلا بعد تخرجهم^(٥).

وليس الأستاذ الرافعي هو الوحيد بين وجوه هذه المدرسة، ولكنه أهمهم، لأن دراساته كانت أكثر انتشاراً من غيره، فضلاً عن أنه لم يتقيد بالاعتبارات التي حاصرت امتداد هذه المدرسة في الجامعة، فقد قاد حرص بعض أساتذة الجامعة على وظائفهم، وتنافسهم على المستويات العليا في سلك التدريس، إلى مناقشة

أسرة محمد على نفاقاً موجعاً للحقيقة التاريخية. والواقع أنه عند التعرض للمدرسة القومية، لا بد من الوقوف عند الجهد الأكاديمي الممتاز الذي قدمته الجامعة لهذه المدرسة. وكان وراء الأستاذ محمد شفيق غريال، إذ قدمت الجامعة جهوداً خلّاقة في مجال استخدام أدوات البحث المتطورة، وبذلك مجهوداً في دراسة الوثائق والمصادر المتوفرة وتحقيقها. والكشف عن المجهول منها. ولكنها في مجملها ظلت بعيدة عن إحداث تطور يقترب بها من المدرسة العلمية في التاريخ المصري. ويدخل في نطاق إنجازات المدرسة القومية ظهور الاهتمام بالتاريخ الفرعوني إذ يغلب على مؤرخي مدرسة التاريخ المصري في القرن الثامن عشر وما قبله أن يكون التاريخ العري منذ البعثة النبوية إلى عهد خلافة عمر بن الخطاب، ثم فتح مصر، هو الترتيب التقليدي لمسار حركة التاريخ المصري. فأعادت هذه المدرسة - إيماناً منها بشعار القومية المصرية - الترتيب التاريخي إلى طبيعته.

المنهج الاشتراكي العلمي والدراسات التاريخية

طرحت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية اتجاهات فكرية واجتماعية جديدة وحركات سياسية مستحدثة، فمع نمو الطبقة العاملة المصرية، وظهور بواكير التعبير الأيديولوجي عنها - بالتعرف على الفكر الماركسي ونشره - والتعبير السياسي عنها - بتكوين المنظمات الاشتراكية والشيوعية المختلفة - ظهرت على الخريطة الفكرية المصرية جهود الاتجاه الثالث في التاريخ لمصر الحديثة، وهو الاتجاه الذي يتبنى المنهج الاشتراكي العلمي ويرى التاريخ صراعاً متجدداً بين ما ينشأ وما ينقضى، وبين الطبقات الاجتماعية الوليدة من رحم الطبقات القديمة وضدها، وينظر إليه باعتباره ظواهر مترابطة ومتبادلة التأثير، تتغير وتتطور وفقاً لقوانين موضوعية لا دخل لأي عامل خارج الظاهرة في تسييرها، ويتحكم في هذا التطور صراع الطبقات الاجتماعية داخل كل مجتمع، وهو صراع يرتبط بشبكة من العلاقات الاجتماعية تحكم توزيع المراكز والأدوار بنفس التناسب الذي يتم على أساسه توزيع ملكية أدوات ووسائل إشباع الاحتياجات الإنسانية. وكلما تعدلت وسائل السيطرة على أدوات هذا الإشباع

عملت الطبقات الاجتماعية - في ظل الظروف السائدة - على تعديل علاقاتها . كل هذا في إطار المناخ العالمى الذى يتم خلاله هذا الصراع .

والملاحظة العامة على الحصاد القليل الذى قدمته هذه المدرسة، أن أبرز وجوهاً ليسوا من المتخصصين أكاديمياً فى التاريخ، فهى مدرسة نبتت داخل الصراع الطبقي والسياسي، ولم تولد داخل الجامعة . ومن أبرز محاولاتها، ما قدمه الأساتذة أحمد رشدى صالح (كرومر فى مصر - مسألة السودان)، صادق سعد «فلسطين بين مخالب الاستعمار - مشكلة الفلاح»، إبراهيم عامر (ثورة القومية - الأرض والفلاح)، شهدى عطية الشافعى (تطور الحركة الوطنية المصرية)، فوزى جرجس (دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى)، فضلاً عن محاولات مبكرة فى الجامعة مثل محاولات الدكتوراة هؤاد مرسى وراشد البراوى وعبد الرزاق حسن ومحمد أنيس^(٧) . وكذلك يلاحظ أن هذه المدرسة قد اقتصرت - فى الغالب - على التاريخ العام ولم تتوقف إلا نادراً لدراسة الظواهر التاريخية النوعية . وقد أوقعها هذا فى بعض الأخطاء أو التحليلات المتناقضة كما أوقعها أحياناً فى أخطاء ظاهرة تتعلق بذكر الحقائق التاريخية البسيطة^(٨) . نتيجة لسرعة العرض الذى يهمل كثيراً التفصيلات على أساس أن «المكتبة العربية مليئة بهذه التفصيلات»^(٩) .

ولإدراك أصحاب هذه المدرسة لأهمية مسألة المنهج فقد حرصوا دائماً على إبراز الأسس العامة لمنهجهم، والتأكيد عليها . فلا يفوتهم أن يذكروا «أن الظروف الاجتماعية الداخلية والخارجية جزء من الحوادث» . وأن هناك «قوى اجتماعية تلعب دورها فى كل الأحداث»^(١٠) ، فالواقع «ليس منعزلاً بل مترابطاً ومتشابكاً وتؤثر الأحداث فى بعضها تأثيراً إيجابياً وكيف بعضها البعض الآخر بصورة متبادلة وفى حركة صاعدة دائمة التغير»^(١١) ومن أهم المقولات التى حرصت على تأكيدها أنه إذا كان ليس هناك شك فى أن «القوى المادية فى المجتمع هى العامل الأول على إنضاجه والانتقال به من مرحلة تطورية معينة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدماً . ولكن ليست القوى المادية كل ما يخلق تطور المجتمع وليست كل ما ينضجه . هناك أيضاً الأفكار، وهى رغم انبعاثها من واقع المجتمع وصورها

عن أوضاعه، فإنها تتحول إلى قيم تبدو للكثيرين مطلقة - ثم لا تلبث أن تستحيل خلالها تفاعلها مع فئات المجتمع وطبقاته، وخلال تفاعلها مع أوضاعه وتأثيرها فيه - قوة موجهة، بل تستحيل قوة خالقة مشكلة، تستوى في هذه الفكرة، أيًا كانت: فلسفية أو دينية أو أدبية، تصوفية كانت أم ميتافيزيقية، إنها جميعاً تجارب صدرت عن المجتمع أو انبعثت من حركته التطورية أو انعكست مع كفاح متناقضاته بعضها مع بعض من تفاعل عناصره»^(١٢).

وتصدرت الكثير من مجهودات هذه المدرسة مقدمات ذات طابع سياسي آنى، تعبر - بشكل ما - عن آراء تجمعات سياسية كانت قائمة وقت صدورها وكانت تلك المقدمات تربط الظواهر محل البحث بالمرحلة التي تصدر فيها الدراسة. وقد لا تفعل هذا، وإنما تلتقى بعض الأضواء على الواقع السياسي. وعلى سبيل المثال فإن دراسة الأستاذ «رشدى صالح» قد خصصت مقدمتها لتدعيم شعار الجبهة الديمقراطية العالمية لمجابهة الفاشية، لأنها صدرت خلال الحرب العالمية الثانية. وقد أكد في تلك المقدمة «أن تدعيم هذه الجبهة العالمية لا يعنى تجاهل المسألة الوطنية، مسألة استقلال مصر» وهاجم الاتجاه القائل بأن إثارة المسألة القومية هو مناهضة لتيار التعاون العالمى لواء الفاشية. ثم رجا القارئ أن يضع المادة التي يقدمها له، موضع التقنين والمقابلة بالوضع الحالى»^(١٣)، ذلك أن «استيعاب تاريخنا الحديث استيعاباً مادياً حراً يمدنا بالطاقة اللازمة لفهم الحاليات فهماً عميقاً»^(١٤). وفي مقدمة كتاب الأستاذ فوزى جرجس «دراسات في تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى»، اهتم بإبراز خطر الاستعمار، وضرورة مجابهته. ورأى أن «تكوين الجبهة الشعبية في كل البلاد العربية ضرورة لتعمل الدول العربية في ذلك الوقت - ١٩٥٨ - في تناسق تام وبإمكانات متبادلة لكسب الاستعمار من المنطقة كلها»^(١٥).

ومع أن الجانب المضى في هذه المقدمات يتمثل في الربط المستمر بين ظواهر التاريخ، وتنبيه القارئ إلى أنه يقرأ عملاً ينبى أن يؤدي - إذا اقتنع بما قرأه - إلى تحديد موقف جديد - أو تأكيده - من قضايا العالم الذى يعيش فيه، وهو هدف لا نختلف فيه معهم، إلا أننا نلاحظ قبل الأعمال التي ترتبط

باتجاهات سياسية آنية، ونخشى أن تفسد السياسة العلم - بمفهومها كمواقف تكتيكية مؤقتة - وربما تكون تلك خشية لا مبرر لها على الإطلاق. بيد أن الإنسان قد لا ينجح غالباً في التخلص من انتماءاته المحدودة والضيقة، وبخاصة إذا كانت هذه الانتماءات تدور في إطار محاصر ومغلق، ولا تبر عن حركة شاملة وعامة. وهو ما نلاحظه في بعض مجهودات المراحل المبكرة لنشأة هذه المدرسة. فقد امتدت المساحة الزمنية التي تؤرخ إليها إلى المرحلة التي نعيشها، وهو تجاوز يخلط بين السياسة والتاريخ، لذلك فإن الأجزاء التي تعالج الأوضاع التالية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بدت غالباً منشورات سياسية مبتورة لا يمكن اعتبارها تاريخاً بأي حال ثم إننا نلاحظ أن ميلاد هذه المدرسة داخل حركة النضال السياسي، وعبر المجموعات التي تبنت الفكر الماركسي، ألقى ظلالاً كثيفة حول الجهود التي صدرت عنها، إذ خضعت بعض رؤاها لاتجاهات سياسية آنية، ومع تعدد هذه الاتجاهات وتشرذمها فقد تعددت الرؤى وتناقضت، رغم أنها كلها تدور في إطار المفاهيم الماركسية لافتقادها لظروف وشروط البحث المتأنى والعميق، وذلك كله لا ينفي أن هناك عدداً من النتائج المهمة والصحيحة للمجهودات القليلة لهذه المدرسة.

كذلك فإن أغلب باحثي هذه المدرسة لم يعنوا باستخدام أدوات البحث التاريخي أفضل أشكال الاستخدام، وهو ما يمد إلى أن جهودهم كانت جزءاً من جهود متنوعة فكرية وعملية، فلم تتح لهم فرصة تخصيص الوقت الكافي لهذه المهمة الصعبة، فضلاً عن فترات الغياب الطويل - في المعتقالات - الذي كان يؤدي إلى عزلتهم عن مجالات توفر هذه الأدوات. ولذلك سنجد أن هناك تركيزاً على المصادر الثانوية للبحث بينما لا تأخذ المصادر الأولية من اهتمامهم الكثير، وفي بعض الروايات المختلف عليها، فإن جهد الترجيح يقع على عاتق دارسين سابقين.

ومن الحق أن نقول إن المدرسة الثالثة لم تستطع - بعد - أن ترسخ أقدامها أو أن تفرض منهجها بشكل واسع على البحث التاريخي. ذلك أن ظهور المدرسة الثانية قد تم مع إنشاء الجامعة المصرية وتدعيمها وهو ما أدى إلى ظهور أجيال

من الدارسين الأكاديميين للتاريخ المصرى الحديث تضخم عددهم، وظلوا جميعاً يدورون فى إطار مفاهيم تلك المدرسة، واعتبروا الجهد الممتاز الذى بذل خارج إطار الجامعة جهداً غير علمى لعدم تخصص أصحابه فى الدراسة الأكاديمية، فضلاً عن الظروف السياسية التى عاقت تقدم هذا المنهج. إذ كان العداء للفكر الماركسى حاداً بطريقة مريضة؛ بحيث منع العديد من الفرص التى تسمح بالحوار النظرى حول فلسفة التاريخ، أو الإبداع الخلاق فى تطبيق هذه الفلسفة تطبيقاً يكشف القوانين النوعية لحركة التاريخ المصرى.

لا ينفى كل هذا أهمية هذا الاتجاه، بل لعله يؤكد قيمته، فقد شق طريقه رغم ما أحاط به من ظروف صعبة. وهذا الحكم يصدر فى معرض تقييم سريع وشديد العمومية للاتجاهات العامة لمدارس التاريخ لمصر الحديثة. والواقع أن أصحاب المدرسة الاشتراكية العلمية فى التاريخ قد قدموا خدمات عظيمة، وقاموا بمحاولات رائدة فى كثير من المجالات، وطرقوا جوانب لم يطرقها غيرهم. وشقوا طريقهم وسط مراجع ومصادر لم تكن غالبيتها العظمى بتسجيل دور الشعب، وأهملت العديد من تفاصيل الدور الذى لعبته مختلف الطبقات. فضلاً عن أن حب باحثى هذه المدرسة لتاريخ بلادهم ولنضال شعبهم قد حماهم من الوقوع فى برائن النفاق السياسى بتشويه نضال الشعب. كما أنهم حاولوا دائماً أن تكون جهودهم تحت نظر أوسع الجماهير وأعرضها. فنقلوا «التاريخ» من موضوع معزول، يمارس لذاته، إلى رحابة النضال الشعبى، وجعلوه ضمن مصادر تكوين الوعى العام.

محاولة جديدة

فرضت التغيرات الكبيرة التى تلت ثورة ١٩٥٢، أن تعاد كتابة التاريخ القومى بمنهج مختلف. وقد سجل ميثاق العمل الوطنى الذى صدر فى عام ١٩٦٢، حقيقة تقول: «إن أجيالاً متعاقبة من شباب مصر، قرأت تاريخها الوطنى على غير حقيقته، وصور لها الأبطال فى تاريخها تائهين وراء سحب من الشك والغموض بينما وضعت هالات التمجيد والإكبار من حول الذين خانوا كفاحها».

جاء إبراز هذه الحقيقة في «الميثاق» إدانة كاملة لمرحلة طويلة من مراحل المعالجة السياسية والدعائية للتاريخ المصري، استمرت ما يقرب من عشر سنوات. فقد تصور كثيرون أن تمجيد ثورة يوليو وأبطالها يعنى التشويه والمسخ الكامل للمراحل السابقة عليها، ولم يلتفتوا إلى أنهم بعملهم هذا قد مسخوا كفاح الشعب المصري نفسه مسخاً كاملاً. وأدى هذا إلى أن الأجيال الجديدة من شباب مصر، التي تفتت وغيها بعد ثورة يوليو، وجدت نفسها في مجتمع بلا تاريخ، وكأن مصر لم تولد إلا صباح ٢٣ يوليو، وهو ما أساء إلى الثورة نفسها، ووضعها في صورة الظاهرة غير المبررة التي نتجت من فراغ، لا في صورة الظاهرة التاريخية التي تعبر عن احتياج موضوعي في الواقع. وكان التركيز الأساسي في الهجوم على الحلقة السابقة مباشرة لثورة ١٩٥٢، وهي ثورة ١٩١٩ وما نتج عنها من اتجاهات في الحركة الوطنية.

واستجابة للاتجاه الجديد، قدم الميثاق في أبوابه الأولى، مقولات صحيحة، ضمن محاولة سريعة لتحليل بعض ظواهر تاريخ مصر الحديث، ولكنه - وهو برنامج سياسي في الأساس - لم يتوقف طويلاً لدراسة متأنية تستكمل تحليل خط التطور الاجتماعي في مصر. وأثارت رؤيته التاريخية تحفظ بعض الباحثين ذهبوا إلى أن هذه الرؤية في حاجة إلى مراجعة^(١١). لكن دعوته إلى إعادة كتابة التاريخ المصري من جديد على ضوء ما قدمه من رؤى اجتماعية وسياسية أثارت حماس كثيرين تبناها، وبدأت الدعوة بمقالات ودراسات في الصحف والدوريات أولاً، ثم بعد ذلك بمشروع مدروس قدمه الدكتور محمد أنيس أستاذ التاريخ الحديث بجامعة القاهرة، وأعلنت وزارة الثقافة والإرشاد القومي - إذ ذاك - تبنيها للمشروع.

وتجمع الأساتذة المختارون لهذه المهمة، ليكونوا أعضاء في «مركز دراسات التاريخ القومي» ووضعت الدولة بين أيديهم ما تستطيعه من إمكانيات، وتم تقسيمهم إلى لجان أربع هي: لجنة الاقتصاد المصري، ولجنة الحركة الوطنية والفكر السياسي، ولجنة الحياة الثقافية، ولجنة الحياة الاجتماعية، بالإضافة إلى

لجنة عليا للمركز تقوم بتنسيق العمل بين اللجان المختلفة ومتابعة تنفيذ الخطة. وبدئاً إذ ذاك في تدعيم دار الوثائق لكي تكون في خدمة الباحثين.

وبمجرد أن بدأت اللجان عملها تفجرت قضية المنهج من خلال معالجة التفاصيل الصغيرة لعمل اللجان، وكانت أي نقطة من نقاط البدء كقيلة بطرح قضية المنهج وتفجيرها وفرضها. فعندما طرح سؤال حول المرحلة التي يمكن اعتبارها بداية لتاريخ مصر الحديث، اتضح أن هناك خلافاً في الرؤى والمناهج إذ قررت لجنة الحركة الوطنية أن الفتح العثماني لمصر في عام ١٥١٧ هو بداية العصر الحديث. بينما ذهبت لجنة الحياة الثقافية إلى أن القول بـ «أن الفتح العثماني لمصر هو بداية العصر الحديث، تحديد نابع من التقسيم الكلاسيكي في اعتبار المؤرخين الذين يرون سقوط القسطنطينية بداية العصر الحديث» وانتهت إلى أنها «وهي تنظر إلى الأمور من وجهة النظر المصرية، فهي ترى أن تكون بداية العصر الحديث في مصر هي أول صيحة مصرية تحررية واضحة المعالم، وهي الصيحة التي انبثقت في عصر محمد علي في أعقاب فشل الحملة الفرنسية»^(١٧). وأعادت لجنة الحركة الوطنية والفكر السياسي في جلسة تالية تأكيد رأيها الأول^(١٨)، ومن القضايا الفرعية الأخرى التي شغلت اللجان بها: قضية الوثائق إذ دخلت في مناقشات تفصيلية حول الوثائق التاريخية: ما هو موجود منها، وما هو ناقص. وبدأ أن الوصول إلى اتفاق حول أي من النقاط الرئيسية لعمل اللجان، شبه مستحيل.

بعد عدة شهور، وعلى أثر مناقشات دارت داخل كل لجنة وبينها وبين غيرها من اللجان، وفي ندوات عامة عقدت لهذا الغرض حضرها المتخصصون في البحث التاريخي والمهتمون به، فضلاً عن حوار متصل دار على صفحات الصحف، تبلور من كل هذا اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول، والأقوى، لا ينظر إلى مشكلة المنهج باعتبارها قضية أساسية، ويفرق في التفاصيل المحيطة بالموضوع، ويركز الخلاف حول بداية التاريخ المصري الحديث، هل يبدأ من الفتح العثماني أم من الحملة الفرنسية؟ وعالج أصحاب هذا الاتجاه، وطرحوا للمناقشة، شكل كتابة التاريخ، هل يكتب على أساس الموضوعات أم

على أساس الأحداث، دون إدراك للرابطة بين هذه الموضوعة وبين مجمل المشكلة. فالإدراك الجزئى أو غير الواضح لمشكلة المنهج هو السمة الغالبة على أصحاب هذا الاتجاه. طالب بعضهم - مثلاً - بوضع تقسيمات جديدة للتاريخ بدلاً من التقسيمات المدرسية المعروفة، وقال آخرون إن المعيار الأساسى لتحديد فترات التحول فى التاريخ هو المعيار الاجتماعى، وأن ربط التاريخ السياسى بالتطور الاجتماعى هو الطريقة الوحيدة التى تعطى الحوادث التاريخية مغزاهـا. وفى الوقت الذى يمكن أن نتصور فيه اقتراب القائلين بهذا من الفهم الصحيح نجدهم يطالبون بعدم استخدام مصطلحات مثل «الإقطاع» و«الرأسمالية» و«البرجوازية» باعتبارها مصطلحات أوروبية، وفى أكمل صورة من صور الفهم عندهم طالبوا بإيجاد فلسفة قومية للتاريخ مثل فلسفة توينبى أو بتطبيق المنهج الأوجست كونتى الشهير: ماذا حدث؟ وكيف حدث، ولماذا حدث؟.

وكان الاتجاه الثانى ضعيفاً بحكم قلة المتحمسين له، فقد حدد القضية بوضوح فى أننا «نريد أن نكتب التاريخ بمنهج اشتراكى» أما باقى المسائل كعدم توفر الوثائق فيمكن حلها - ببساطة - إذا حلت مشكلة المنهج، فالنظرة الاشتراكية ترى التاريخ باعتباره تاريخ طبقات وتكوينات اجتماعية فى الأساس. وعلى هذا فإن مشكلة بدء التاريخ المعاصر تصبح محلولة، وفى رأى القائلين بهذا الاتجاه أنه ليست هناك مشكلة حول تحديد بدء التاريخ الحديث فى مصر، فإن الفتح العثمانى لا يرتبط بأى تحول أو تغير مَادى فى علاقات الإنتاج على الرغم من آثاره السياسية والاجتماعية، وأن بداية التاريخ الحديث ترتبط موضوعياً بالانتقال من المجتمع الإقطاعى إلى المجتمع الرأسمالى. وأن هذا الانتقال استغرق فترة طويلة، حيث بدأت معالم النظام الرأسمالى تظهر حديثاً ويصفه خاصة خلال القرن التاسع عشر^(١٩).

حول «مقولة المنهج»، كان الخلاف الذى استمر أكثر من أربع سنوات دون أن يفضى لشيء، ثم انتهى بتجميد الأعمال والاجتماعات التحضيرية للمشروع، تجميداً تاماً^(٢٠).

أين يكمن الخلاف؟

وعندنا أن الحاجة الماسة لإعادة كتابة تاريخنا القومي لا تتبع فقط من أهمية التاريخ باعتباره علم تطور المجتمع. ولكن أيضاً من المفهوم التطبيقي الذي يمكن أن يعطيه التاريخ لمن يقرؤه، وهو الأمل في مزيد من التغيير الذي يحقق أهداف المجتمع الإنساني منذ أن نشأ، ذلك التجمع الذي كانت ومستظل غايته، الإشباع الكامل والمنطلق لاحتياجات الإنسان، والذين شوّهوا التاريخ قديماً - ويحاولون ذلك اليوم - لم يقموا في خطأ عفو، ولكنهم كانوا يعبرون عن مصالحهم الاقتصادية والسياسية التي فرضت عليهم أن يشنوا حملة لإماتة روح الثورة عند الجماهير بتشويه بطولاتها وخلق حالة من اليأس لدى أجيالها الجديدة. وهذا ما يجعل من قضية المنهج قضية أساسية.

وإعادة كتابة التاريخ القومي - بهذا المفهوم - ليست ترفاً فكرياً يمارسه عدد من الدارسين، ولكنه جزء من اتجاهات اجتماعية وسياسية وأيديولوجية ينبئ أن يكون لها الغلبة والقوة حتى تستطيع أن تفرض تصورها الخاص للعالم وللإنسان. ومن بين هذا التصور فهمها للتاريخ. والقضية ليست قضية كتابة التاريخ، فجزء منه مكتوب، وللمؤرخ الكبير عبد الرحمن الراهقي تعبير ذو دلالة، فعندما دعى للمشاركة في اللجان المشكلة لكتابة التاريخ القومي قال: إن التاريخ قد كتب فعلاً.. ألم تقرأوا كتبى؟^(٢١) والواقع أن الراهقي كان على حق فيما قال، فهو لا يتصور أن هناك حقيقة تاريخية خارج كتبه، ولا يتخيل أن هناك منهجاً آخر لفهم التاريخ وتفسيره غير ما أتبعه. والنقطة التي غابت عنه، وعن كثيرين، أن القضية ليست كتابة التاريخ، ولكنها قضية «إعادة» كتابة التاريخ، وهذا يعنى أن يكون لنا منهج جديد لنكتبه به، وكوادر فكرية تتبنى هذا المنهج، وتعيه. وأى مراجعة لأسماء أعضاء اللجان تكشف عن أن العناصر التي ارتبطت بتاريخها بالفكر الاشتراكي العلمي، بل وحتى غير العلمي، قليلة جداً، بل نادرة، وسط أعداد من أساتذة الجامعة الذين يدورون كلهم في إطار المدرسة البرجوازية والبعض منهم له تاريخ في مدح الأسرة المالكة، والرجعية الاجتماعية والسياسية.

وهذا هو جوهر الخلاف بيننا وبين مَنْ تسرعوا - ويتسرعون - بالإلحاح على الدولة لإعادة كتابة التاريخ القومي، ويحاولون قسرها على ذلك قسراً. لقد تناسى هؤلاء أنه حتى في البلدان التي حققت ثورتها الاشتراكية منذ فترة طويلة، فإن المجهودات لا تزال تبذل لإعادة كتابة التاريخ، ولم يتحقق هذا الهدف تحققاً كاملاً حتى الآن^(٢٢).

وإذا كانت مشكلات تلك البلاد مختلفة كيفياً عن المشكلة عندنا، فإن الوضع بها يكشف عن صعوبة القضية ومدى الجدية التي تفرض علينا أن نتناولها بها. في ظروف حضارية كالظروف التي عاشتها بلادنا إذ حرمت خلال تاريخ طويل من وسائل التعبير الحر، فإننا نحتاج بالأساس إلى تأصيل أفكارنا، وهو ما يتطلب أن نعمل على إرساء مناخ ديمقراطي يصون حرية البحث العلمي ويسمح بالصراع الفكري المفتوح، قبل أن نقسر الآخرين على مهام تحتاج إلى الوقت والجدية وتوفر الكثير من الأشياء غير المتوفرة أصلاً.

إن الجهد الإيجابي والخلّاق الذي تستطيع أجهزة الدولة أن تقدمه - ويجب أن نطالبها به - هو أن تلتفت لمهمة أكثر إلحاحاً، تلك أن تبادر بنشر الوثائق التاريخية التي تحت يدها، وتحققها تحقيقاً علمياً والبحث عما هو غير متوفر منها وتصنيفه وفهرسته ونشره. ثم وضع هذه الوثائق جميعاً تحت يد الباحثين من مختلف المدارس والاتجاهات، وهو ما يسهم في خلق حوار منهجي حول تاريخنا القومي يؤدي إلى ازدهار الرؤية العلمية وبلورتها.

وفي ضوء الطرح السابق لمسألة المنهج، فإن الجهود التي سبقتها في التأريخ للثورة العربية، تتطلب وقفة تحليلية ونقدية، لمناهجها لا لأدوات البحث التي استخدمتها، إلا حين نتحكم الرؤية المنهجية المتحيزة في صحة وعلمية استخدام تلك الأدوات، وسواء كان المؤرخ استعماريّاً أو برجوازيّاً أو اشتراكيّاً، فهو مطالب بأن يبرهن على صحة منهجه، وعلمية أدواته، كما أن قارئ التاريخ، مطالب دائماً بأن يشحذ حساسته النقدية، ليمحص ما يقرأ من أفكار. وما يساق إليه من حقائق. فكيف عالجت مدارس التأريخ لمصر الحديثة الظاهرة العربية؟ هذا ما يجيب عليه البحث التالي.

الاستعمار يصفى الثورة العربية مرتين

كان طبيعياً أن تقع الثورة العربية بين برائن «المدرسة الاستعمارية فى التاريخ المصرى» لكى تتولى لحساب الاستعمار العالمى تصفية آثارها الفكرية، وتشويه دروسها النضالية، بعد أن نجحت القوى الاستعمارية المسلحة فى تصفيتها كسلطة حكم ثورية.

وربما لهذا السبب كان حرص «اللورد كرومر» على أن يفرد فصولاً متعددة من كتابه «مصر الحديثة» للثورة العربية، وحرصه فى مقدمة هذا الكتاب على أن يؤكد «أنه كان فى مركز ممتاز وقادر من حيث الوصول إلى الحقائق» باعتبار أنه كان «وراء ستار الحوادث المصرية فترة طويلة»، فضلاً عن أنه - كما زعم - قد «اطلع على جميع المحررات الرسمية المحفوظة فى وزارة الخارجية البريطانية والمصرية»، وأنه «كان كثير المخاطبة مع كل ذى شأن أو قول فى الشئون المصرية مدة السنين التى (حاول) كتابة تاريخها». والثقة التى يقدم بها كرومر حقائقه تغرى بقبول كل أحكامه، وعلى رأسها الأكاذيب المتعددة حول الفتنة الدينية الطائفية التى كان عرابى يقودها ضد العناصر الأوروبية المسيحية.

دفع «كرومر» الحقائق والوقائع من ناحيته برهق وذكاء شديدين لكى تبرهن على صحة رؤيته للثورة العربية، معبراً عن أسفه «لأن بريطانيا وجدت نفسها مرغمة على تحمل عبء احتلال مصر». فالمسألة عنده أن «السياسة البريطانية حاولت جهدها أن تلقى عبء المشكلة المصرية عن كاهلها، ولكن الظروف كانت من القوة بحيث لا يمكن وقف تيارها بالعمل السياسى، فمصر كان مقدراً لها أن تقع فى أيدي الإنجليز، وفضلاً عن ذلك فإنها كانت من نصيبهم على الرغم من معارضة البعض فى ذهابهم إليها، بينما لم يحفل البعض الآخر أذهبوا إليها أم لم يذهبوا. فإنه لم يكن هناك من رغب فى الذهاب إليها رغبة شديدة، أما هم - أى الإنجليز - فلم يكفهم عدم رغبتهم فى الذهاب إليها، بل قاوموا مقاومة شديدة شريفة كل ما من شأنه أن يدفعهم إلى الذهاب إليها»^(٣٢).

وهكذا جاء «مؤرخ المستعمرين» لكى يؤكد لنا بأن إنجلترا استعمرت مصر وهى كارهة، بل وقاومت من كانوا يدعونها لذلك، ولكنها فعلته لتواجه الفتن الدينية الموجهة إلى الأوروبيين بحكم كونهم مسيحيين، مخاطباً بكتابه، الرأى العام الأوروبى الذى ثار على حزب الأحرار لارتكابه «جريمة» احتلال مصر، مثيراً فيه نوازع الخوف من العربيين، الكارهين لأوروبا المتعصبين ضد مخالفهم فى الدين.

نظرة «كرومر» الاستعمارية هى التى حددت ما يختاره وما يدعه من حوادث ووثائق، لذلك اجتزأ بعضاً من هذه وتلك، ليفسر بها الثورة، وأهملاً تماماً العديد من الوثائق والوقائع التى لا تجزم فقط بأن ما ذهب إليه غير صحيح، بل وتؤكد أيضاً أن الطابع القومى للثورة كان غلباً حتى لقد أدى بها فى بعض مراحلها إلى الخروج عن دولة الخلافة نفسها، وإلى رفض أى تدخل تركى فى مصر.

وحتى فى حدود اعتبارات الأمانة العلمية التقليدية فإن «كرومر» يفتقد إلى أبسط أشكالها، فقد أشار «بلنت» - مثلاً - فى مقدمة كتابه «التاريخ السرى للاحتلال البريطانى فى مصر» إلى عدم دقة الحيشيات التى برهن بها «كرومر» على أنه كان فى مركز ممتاز وقادر من حيث الوصول إلى حقائق الثورة العربية، فقال: «إن اللورد كرومر لم يكن فى مصر فى خلال أى دور من أدوار الثورة العربية»^(٢١). ونبه تيودور روزشتين فى كتابه «خراب مصر» إلى إغفال كرومر المتعمد لكثير من الحقائق والتفصيلات المهمة، فقال ساخراً إن المؤرخين المدققين «يفتتحون الكلام بذكر ما جرى به القدر من قضاء، ويختتمونه بنفاذ ذلك القضاء. فأما ما بين هذين من الأطوار فإنهم لم يمنوا بذكره، بل كأنهم تواطأوا على إغفاله»^(٢٢). إن هذا الإغفال ذو ملامح متعددة، فعندما ترفض إنجلترا - مثلاً - الاشتراك فى مشروع بنك وطنى مصرى يشرف عليه مندوبيون دوليون، وتكون غايته تحويل الديون المصرية السائرة إلى دين موحد - وهو مشروع عرضه الفرنسيون فى فبراير ١٨٧٦ - يبرر اللورد كرومر هذا الرفض بأن «إنجلترا لم تشأ أن تتدخل فى شئون مصر الداخلية وأبت أن تعين مندوباً إنجليزياً يمثلها فى المشروع لإصرارها على إنشاء لجنة للمراقبة المالية البحتة» أما السبب الحقيقى، فيكشفه روزشتين، من خلال وثائق إنجليزية، تبرر رفض

المشروع بأنه «يؤدي إلى تدعيم مركز فرنسا في مصر، لا يتفق مع مصلحة حملة الأسهم الإنجليزية»^(٣٦). وحين يؤرخ كرومر إلى اضطراب الخديو إسماعيل إلى إعلان إفلاسه يهمل تماماً الإشارة إلى الدور الذي قامت به الحكومة البريطانية لإجباره على هذا الإعلان الذي كان فاتحة تحول التدخل في شئون مصر، من تدخل مواطنين أوروبيين وبيوت مصرفية أوروبية إلى تدخل دولي تنوب فيها الدول عن رعاياها من الدائنين. كذلك فإن كرومر قد أهمل عدداً من الوثائق المهمة، المتعلقة بحوادث الثورة العربية مباشرة، فقد أهمل - مثلاً - رسالة ماليت Malet القنصل البريطاني العام إلى وزير الخارجية الإنجليزية في مايو ١٨٨٢، والتي قال فيها إن الثوار مصريون «على تقويض أركان الحماية. وأن النفوذ الأجنبي أخذ في التلاشي وأن بريطانيا لن تصل إلى ما كان لها من تفوق دون تحطيم الحزب العسكري»، وهي رسالة تكشف زيف ادعاءات كرومر بأن إنجلترا تدخلت متضررة وكارهة ودفعها القدر إلى احتلال مصر^(٣٧). ولم يذكر «كرومر» شيئاً عن برقية «ماليت» التي قال فيها «إن الفوائد السياسية التي يحققها وصول الأسطول البريطاني إلى الإسكندرية أهم من الخطر الذي قد يصيب الرعايا الأوروبيين في مصر، أو عدم سلامتهم، بل كانت تهتم أساساً بالتدخل لأهداف أخرى لا علاقة لها بالقدر»^(٣٨).

وإذا كان اللورد كرومر يؤمن بما ذكره في مقدمة كتابه من «أن أول مراتب الخطأ في التاريخ، أن نذكر الحقائق ناقصة غير كاملة» ألا يحق لنا أن نعتبره، بأبسط كلمات التقييم، قد وقع في خطأ؟.

إن عقل اللورد كرومر البيروقراطي - بتعبير روزشتين - قد أبى أن يرى في حوادث يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ أكثر من فتنة عسكرية جديدة، وهو المسئول عن ظنه - بوصف بلنت - أن الحقيقة الرسمية هي وحدها الحقيقة المطلقة والواقعة. إن هذه الحقيقة الرسمية ليست حقيقة مطلقة - على أي الأحوال - إلا لدى عقل بيروقراطي، ينزه رؤساءه عن الخطأ، ولا يقبل أن يخطئه مرموسوه حفاظاً لهيبته. وهي المسئولة - فيما نعتقد - عن اعتماد كرومر على كثير مما كان يبعث به

«ماليت» - القنصل البريطاني العام في مصر - إلى وزارة الخارجية من أكاذيب حول ما كان يسميه «بكراهية النصارى» وتعصب «المسلمين». وقد كشف «بلنت» - في مواجهة أكاذيب «ماليت» - ما كان يعرفه من آراء عرابي ومحمد عبده والنديم، وما شاهدته بنفسه من وقائع الثورة أو جاءت به رسائل موثوق بها من شاهد عيان لحوادث الثورة، هو القس الماروني اللبناني لويس صابونجي، الذي كان بالقاهرة طوال فترة الثورة تقريباً، وهي كلها تكذب «الحقيقة الرسمية» التي تصورها رسائل «ماليت»، فليس فيما قاله أقطاب الثورة، أو شاهده «القس» صابونجي، أى مظهر من مظاهر كراهية أو الدعوة لكراهية النصارى. وعلى العكس من ذلك فتلك الأقوال والمشاهدات تؤكد تحرير قادة الثورة - وعلى رأسهم عرابي - من أى مظهر من مظاهر الكراهية الدينية، وحساسيتهم الشديدة تجاه هذه المسألة.

في تعليقه النهائى على حوادث الثورة ذهب كرومر إلى القول بأن الثورة لو كانت قد نجحت فسوف يؤدي هذا إلى سيطرة عدد قليل من رجال الدين المسلمين على ناصية الأمور، وأن «الاضطراب وفساد الحكم والمظالم التي كانت تصاب بها البلاد على يد أولئك الناس كانت تريبو على كل ما تعرضت له مصر من مكاره، لأن أنصارهم كانوا سيبنون الحكم على دعائم من العقيدة المحمدية التي عفى الزمن عليها، وأصبحت لا تسائر أفكار العهد الحديث»^(٢٩). كاشفاً بذلك عن تعصبه الدينى الرديء وعن كراهيته للإسلام وللمسلمين، راميًا الثورة بدائه، متجاهلاً - هو الذى كان فى مركز ممتاز وقادر من حيث الاطلاع على الحقائق طوال فترة الثورة العرابية كما زعم - كل الدور الذى لعبته المصالح الاقتصادية البريطانية، والأهداف السياسية التى كانت وراء التدخل الاستعماري.

فكر عملاء الاستعمار يحاصر الثورة

على أن «كرومر» - على الرغم من المطاعن التى تحيط بأمانته العلمية - ينجح بذلك الاستعماري المدرب، فى تصوير المسألة العرابية على النحو الذى يريده، بحيث يشعر القارئ الذى لا يشك فيه بأسى شديد لبريطانيا المسكنة التى حملت أعباء لم تكن ترغب فيها. ومن دلائل ذكائه، أنه قال فى مقدمة كتابه

«بأنه ربما كان خائلياً من جميع الصفات التي تلزم لاجتذاب الغرض أو الحيات التام في تأريخه للحوادث التي كتب عنها». وهي إشارة تطمئن القارئ إلى أمانة صاحبها العلمية وتدفعه للوقوع في شركه.

ولكن بعض المؤرخين المصريين قد اهتموا هذا الذكاء، فعملوا في ظل سياسة دنلوب - المستشار الإنجليزي للتعليم المصري بعد الاحتلال - على إعادة صياغة آراء «كرومر» في الثورة العربية وقدموها للمصريين من طلاب المدارس الثانوية والعالية لكي يحفظوها. وفي ظل السياسة التعليمية للاحتلال لم يكن من المستطاع أن تذكر الوقائع الحقيقية والكاملة للثورة فإن هذا يعني أن ترى هذه السياسة أعداء للوجود الاستعماري. كذلك فإن تجاهل هذه الثورة تماماً، بدا خطة غير حكيمة، فالكثير من حوادثها قريب، وبعض المشاركين فيها أحياء، كما أن إهمالها أيضاً يفوت على السياسة التعليمية الاستعمارية فرصة تلقين الأجيال الشابة من المصريين، الرؤى الاستعمارية حولها، فلم يكن هناك مفر من تدريسها بأدنى قدر ممكن من التشويه والمسخ.

وقد يكون من الطبيعي - في ضوء هذا - أن نقرأ كتاباً مدرسياً مثل «تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر»، الذي أشرنا إليه من قبل، بشيء من الاستهانة. لولا أن بعض الفقرات الدالة على موقف السياسة التعليمية الاستعمارية من الثورة تغري بالوقوف عندها في «الحوادث العربية» - في نظر مخططي تلك السياسة - «فتنة حركها بعض الضباط لمآرب شخصية»، و«تغلقت هذه المآرب بقدرة عرابي المتوسطة على الخطابة»، مما جعله «ينشر الفتنة بين العمدة والأعيان والعلماء عن طريق بث الأقوال الجذابة عن إنقاذ الوطن وغير ذلك من الزخارف الباطلة التي كان لها أسوأ عاقبة في البلاد»، أما بريطانيا «فقد تورطت في المسألة المصرية بدافع من السياسة الفرنسية التي كانت تدفعها إلى التدخل المسلح، وهو ما كانت تقاومه بشدة وترفضه حتى اضطرت إليه اضطراراً» فدخلت مصر «منذ عام ١٨٨٢ في طور جديد وهو الاسترشاد بدولة أوروبية عظمى في السير في سبيل تهذبة أحوالها وتنظيم إداراتها»^(٢٠).

نظرة كذلك، تنطلق من حالة تبعية فكرية واضحة للاستعمار. تدفع أصحابها - بوعى أو بدون وعى - لمحاولة قلب المائدة، واتهام العربيين بالعمالة للاستعمار أو للخديو إسماعيل. يقول «نجيب مخلوف» في كتابه «نوبار باشا وما تم على يده». إن من «أعظم الأسباب لهذه الثورة - العربية - هو الرغبة في خلع توفيق باشا وإعادة إسماعيل باشا من منفاه إلى السدة المصرية»^(٢١). وأن عرابي لم يكن ثورياً ومصلحاً فهذا «وهم تولد في رعوس مواطنيه» الذين كانوا «آلة في أيدي جماعة من أصحاب النفوذ يقودونهم كيفما شاؤوا»^(٢٢). ويذكر أن إسماعيل قد كاتب عرابي وأتباعه وفاوضهم في مسألة مساعدته على الرجوع، وعرض عليهم المبالغ التي يريدونها. وأن الوسيط في هذه العملية قد وزع واحد وستين ألف جنيه، وأن عرابي كان مهتماً بإسماعيل لدرجة أن «الشيخ العدوي كان يدخل على عرابي كل صباح ويقول له إن النبي - صلى الله عليه وسلم - ظهر لي وأوحى إليّ أن أوصيك بالجهاد لإرجاع إسماعيل؛ لأنه الرجل القادر على تأييد سطوة المسلمين وإرجاع العز والمجد إلى المصريين»^(٢٣). «كما أن عرابي علل نفسه بالفن وال مقام الرفيع، لما لعت الوجوه الصفراء الوضّاحة - يقصد الذهب - في يد وسيط الخديو»^(٢٤). ويختتم كتابه قائلاً: «إنه كلما دقق المرء في حوادث الثورة العربية واستطلع آراء العارفين، ازداد ترجيحاً لثلاثة أمور: الأول: أن الإنجليز كان لهم يد في الثورة العربية، وأنهم استمالوا عرابي وأصحابه. إن لم يكن في أول الثورة ففي آخرها. والثاني: أن الذهب كان له دور مثل دور المدافع، والثالث: أن فرنسا أخطأت في عدم مشاركة إنجلترا في الاحتلال، لأن احتلال دولتين يرجى معه الجلاء أكثر مما يرجى بعد احتلال دولة واحدة مثل إنجلترا. أما وعود إنجلترا بالجلاء فقد كانت كثيرة بعد الثورة العربية والله أعلم متى تتحقق»^(٢٥). فإذا لاحظنا أن الكتاب يمجّد مواقف نوبار باشا، ويبرر دوره «الوطني العظيم» أدركنا طبيعة الأرض التي يقف عليها المؤلف، ويسدّد منها سهامه للثورة العربية.

على أن منتقدي الثورة العربية، لم يفتقدوا جميعاً للذكاء، ولم يفقدوا القدرة على إخفاء دوافعهم لتشويهها، وبينما فعل بعضهم ذلك بدرجة من الجلافة، فقد

ملك آخرون درجة من الذكاء دفعتهم إلى رهاقة ورقة في معالجة الموضوع، دون أن يغير ذلك من جوهر موقفهم المعادى للثورة.

ويبدو هذا الذكاء المتوهج واضحاً في بعض محاولات أحد أعضاء الأسرة العلوية للتأريخ للثورة العربية. فبينما نتوقع أن يهاجم الثورة. إذ به يخلف ظننا، منطلقاً - في الغالب - من موقف «السراي» من الثورة، ذلك الموقف المتفجر بالخيانة، والذي لا يمكن تبريره إلا بذكاء مقتدر، يدين الثورة ويبرر تورط «السراي» في الخيانة باعتباره رد فعل لحوادث لم تتمكن من إيقافها. وذلك كله نلاحظه في كتاب «الأمير عمر طوسون» «ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢». ومع أن الكتاب يقتصر على تأريخ حوادث ذلك اليوم وحده، فهو لا يبرأ من إشارات خبيثة تدل على رؤية مؤلفه العامة للظاهرة العربية.

يتساءل الأمير في مقدمة كتابه - الذي صدر عام ١٩٢٤ - بين تساؤلات عدة: عما إذا كان في مقدور ساستنا وأولى الأمر فينا - يومذاك - تغيير موقف إنجلترا العدائي؟ وما الذي حال بينهم وبين هذه السياسة القومية الحكيمة؟ وعلى من تقع بعد ذلك تبعة تخريب هذه الحصون وقتل هذه الأنفس العزيزة وضياح البلاد؟. مع أن الكتاب قد اعتمد على الوثائق بشكل رئيسي، إلا أنه لم يبد أي تعاطف مع الثورة يدفعه لتنتقية أسلوب هذه الوثائق مما حفل به من أحكام عدائية ضد الثوار، إذ نقل المؤلف ما تحمله الوثائق المصرية والأوروبية من تعبيرات «العصاة» و«المتردون» و«الزمرة الخائنة» في وصف الثوار، دون تحفظ أو تصحيح.

ومع أنه أدان موقف إنجلترا وأبرز مطامعها في احتلال مصر، فقد أوحى كذلك بأن تفكير العربيين في المقاومة كان تعبيراً أخرق. وهو يعلق على انسحاب الأسطول الفرنسي من البحر الأبيض، ورفضه التدخل في المعركة، فيقول: «إن هذا ما كانت تتوق إليه إنجلترا» وإن: «المصريين - أي حكومة الثورة - قد مهدوا لها مع الأسف طريق الوصول إلى أمنيتها هذه بخرقهم وسوء تصرفهم»^(٣٦). وركز الكتاب على إبراز الآراء التي أكدت أن الحصون المصرية لم تكن قادرة على المقاومة، وأسف أشد الأسف لأن الآراء الحصيفة التي قال بها بعض الخبراء قد

أهملت ولم يعمل بها في وسط ساد فيه التحمس^(٣٧). وربط الأمير بين الحل العاقل الذي كان مناسباً إذ ذاك، وبين رأى الخديو وموقفه. فقال «إن المسألة في رأيه كان يجب أن تسوى بوسيلتين الأولى: الكف عن مجاوبة نيران الأسطول الإنجليزي وإخلاء الحصون من الجنود وبهذه الكيفية يكون الإنجليزي قد نالوا مشتهاهم فإذا استمروا في الضرب بعد ذلك، «يكونوا قد أتوا بعمل لا يشرفهم ولا يهيئ لهم أى حجة لاحتلال المدينة»^(٣٨)، أما الحل الثانى الذى رآه الأمير فهو «تدويل التدخل» بالاتفاق مع الدول التى كان لها بوارج في الإسكندرية، على أن ترسل كل واحدة منها فريقاً من بحارتها إلى البر وتعهد إليها حراسة الحصون المطلة على البحر «وبهذه الكيفية لا يكون للأمير آلاى حجة يتمسك بها ويزعم أنه مهدد وإذا استمر بعد ذلك في تنفيذ خطته ولم يجنح إلى السلم وجد أوروبا كلها أمامه»^(٣٩).

وهذان الحلان يتضمنان - بلا شك - تسليمًا في السيادة الوطنية وإدانة للمقاومة ضد التدخل، وتجاهلاً لأسبابه الحقيقية وللمبررات التى مكنت إنجلترا من تحقيق أهدافها ولعلمها - أو أحدهما - أساس ما سماه الأمير «بالصلح الشريف» الذى عرضه الخديو على الغزاة. فقد ذكر الأمير نقلاً عن كتاب بيوفس «الفرنسيون والإنجليز في مصر» «أن الخديو توفيق كان يرغب في عقد اتفاقية صلح مشرفة بينه وبين الإنجليز» ورغم أنه لم يذكر مشروع هذا الصلح المشرف، فإنه قد مدح كتاب بيوفس مدحاً شديداً، واعتبره «من أحسن الكتب التى سطرت عن هذه المأساة المحزنة»، وذكر أن مؤلفه كان مسموحاً له بالاطلاع على جميع المستندات الرسمية لذلك الحادث المشؤم. وفوق هذا فإن معلوماته مستقاة من مصادر صحيحة ومعتبرة تماماً^(٤٠).

على أن الأمير لم يستطع - رغم دفاعه الذكى - أن ينكر مواقف ابن عمه - الخديو توفيق - الذى خان الثورة وفي تقييمه لموقفه اعتبر أن رفض الخديو في البداية الانتقال إلى الأسطول البريطاني «إجابة مشرفة، ولكن ما يؤسف له، أنه لم يتبع هذه الخطة معهم للنهاية»^(٤١)، على أن هذا التقييم، وإن بدا متضمناً

الإدانة مخففة بل ومبررة، يبدو إيجابياً في ضوء التأكيد بأن الخديو كان يسعى إلى «صلح مشرف» والتشديد بأن المقاومة - التي اتبعتها الثوار - كانت غير مجدية وأنها هي التي أدت إلى احتلال البلاد.

والتصور العام الذي نخرج به من معالجة الأمير عمر طوسون للثورة العربية، هو أن جهلاً عسكرياً وغياًً سياسياً هما السبب «في تخريب الحصون وقتل الأنفس العزيزة وضياح البلاد» وهو يترك للوثائق مهمة تحديد «العقلاء» الذين كانوا يدعون إلى صلح مشرف. وهـ الأغبياء» الذين أدى عنادهم إلى كارثة الاحتلال. وبذلك يكشف عن أنه واحد من أمهر محامى أسرته، قبل أن يكون مؤرخاً.

المدرسة القومية وأخطاء المنهج

وإذا كانت المدرسة الاستعمارية في التاريخ المصري ذات أغراض مفضوحة سواء اعترفت بذلك أو لم تعترف، فمن السهل تفنيد أحكامها من طبيعة الأرض التي تقف عليها، غير أن المسألة تصبح أكثر صعوبة عندما نواجه بأحكام يصدرها مؤرخون ووطنيون يذهبون إلى اتهام الثورة بالخيانة أو بالتضيق المساوي لها. ويحملونها في التحليل النهائي تبعة الاحتلال البريطاني. ولعل كتاب المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعي «الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي لمصر» هو أبرز الأمثلة لهذا الموقف الغاضب من الثورة. هنا تصبح المشكلة الرئيسية، مشكلة منهج بالدرجة الأولى.

وينطلق الموقف الغاضب من الثورة من خطأ منهجي يعطى العوامل الذاتية فيها مركز الصدارة ويففل الكثير من العوامل الموضوعية، كما يففل ترابط العوامل الموضوعية والذاتية وتأثيرهما المتبادل. ومن هنا فالاهتمام بدور الأفراد في الثورة، والتركيز على نواحي الضعف في شخصية قادتها، ودوافعهم الذاتية وقصورهم السياسي، تتحول جميعها إلى موضوعات اهتمام رئيسية. ومن الطبيعي مع وقوع الأستاذ الرافعي في هذا الخطأ أن يرى أن خلاف الثوار مع «شريف باشا» وإسقاطهم وزارته هو مفترق الطرق الذي سقطت عنده الثورة.

واهتمام الأستاذ الرافعى ومبالغته فى دور الفرد فى التاريخ، ظاهرة متكررة فى كثير من أعماله. وهى دراسته «الثورة العربية» تحدث عن شخصية الخديو توفيق، فأكد أنه «لو كان يجمع إلى خصاله الطبيعية شجاعة أبيه وجراته وعلو همته لنجت البلاد من الكوارث التى وقعت فى عهده، ولتغير مجرى التاريخ القومى إلى خير مما كان وأقوم»^(١٢). ويقول عن عرابى «ولو لم يظهر عرابى ولم تكن له تلك الشخصية التى اجتذبت إليه صفوف الضباط وبثت فيهم روح التضامن والإقدام لكان محتملاً ألا تظهر الثورة العربية أو لظهرت فى زمن آخر، وفى ظروف وملايسات أخرى غير التى ظهرت فيها»^(١٣). وتركيزه على أن خروج شريف من جبهة الثورة، فضلاً عما يحمله من اهتمام زائد بدور الفرد، له دلالات أخرى على تصويره العام للثورة إذ يبدو أنه ممن يرفضون ما يوصف - عادة - بالعنف أو بالتطرف، فقد ذهب إلى القول بأن «الثورة أخذت تتعثر فى سيرها من بدء هذه المرحلة - سقوط شريف ورئاسة البارودى للثورة - لأن شريف - فى رأيه - أقدر من سواه على معالجة الأزمات وإحباط الدسائس والمؤامرات التى كانت تدبرها السياسة الاستعمارية»^(١٤). وعنده أن ما أثار الحملة على شريف هو «الأطماع فى رئاسة الوزارة»^(١٥)، فقد كان البارودى «كثير الطموح إلى السلطة والجاه وإلى العرش أيضاً»^(١٦) وهو تفسير لا يمكن قبوله؛ لأنه يعطى موقف شريف المتهاون صفة «العقل» ويضفى على موقف الثوار طابعاً انتهازياً يشوه حركتهم.

وهى التحليل النهائى يذهب الأستاذ الرافعى إلى أن «وقوع الانقسام بين الخديو والعربيين قد فتح الثغرات لتدخل الإنجليز، كما أنه أضعف قوة المقاومة فى البلاد، إذ انقسمت إلى معسكرين كلاهما يبنى الكيد للآخر ويضمر العداء فى وقت كان الإنجليز يعدون القوة فيه للقضاء على المعسكرين معاً. وهى تحديدته للمسئولية عن ذلك يرى «أن العربيين والخديو كلاهما لم يقدر مضار الانقسام ولم يتبين عواقبه وكلاهما يتحمل تبعته ومسئوليته، ففى الحق أن تبعاتهما من هذه الناحية تكاد تكون متعادلة ومتكافئة»^(١٧).

والواقع أن منهج الأستاذ الرافعى الذى يحتاج إلى دراسة مفصلة^(١٨)، قد تحكم فى مصادره وفيما اعتمد عليه من وثائق، فقضية المنهج لا ترتبط فحسب

بفلسفة المؤرخ ونظرته إلى الظواهر التاريخية، ولكن أيضاً بما يختاره أو يتركه من الوثائق والروايات. وتأكيد الأستاذ الرافعي بأنه قد «اجتهد في استخلاص الحقائق عن الثورة وحوادثها وأشخاصها، ثم بنى عليها ما عن له من رأى» وتشديده على أنه «حرص على ألا يخلط بين الحوادث والرأى السائد فيها»^(٤٩)، تأكيد ينطلق من مفهومه الذى يرى «أن دراسة التاريخ لا تؤدي إلى الفائدة المرجوة منها إلا إذا استوفى الباحث حوادثه وحقق أسبابها ونتائجها، ثم كون لنفسه حكماً عليها، وهذا ما (دعاه) إلى إيراد الوثائق الرسمية التى لا يستلزم الحوادث ليتبنى للقارئ أن يستخرج منها الحكم الذى يقتنع به ويرتاح إليه. فالوثائق الرسمية ورواية الوقائع على صحتها هى العناصر التى يستمد منها الباحث حكمه على الأشخاص والحوادث من غير أن يتقيد بما كتب الكتّاب والمؤلفون»^(٥٠).

ويصرف النظر عن عدم صحة دعوى الحياد العلمى التى يقول بها الأستاذ الرافعي، فإنه لم يلتزم بذلك الذى أكد عليه وشدد فيه، فهو فى حرصه على ألا يخلط بين الحوادث والرأى فيها، تناسى هذا تماماً بالنسبة إلى شريف باشا. فأهمل مثلاً ما أورده كرومر ويلنت وروزشتين - نقلاً عن رسائل كولفن - الرقيب المالى البريطانى فى مصر - وماليت - القنصل البريطانى العام - من أن شريف كان معارضاً للجنح الأكثر ثورية فى قيادة الثورة - وهو جناح عرابى - وأن سياسته كانت العمل على الفصل بين «الأعيان» و«الحزب العسكرى» لإيقاف تطرف الثورة. وهى السياسة التى كانت أحد أسباب فشل الثورة والتى شجعت الأرستقراطية الزراعية والشرائح العليا من البرجوازية الزراعية على الانسحاب من معسكر الثورة ثم خيانتها. وتجاهل الأستاذ الرافعي تماماً ذكر شريف عن آراء شريف المعادية للشعب وللمصريين عموماً، وتعاليه عليهم انطلاقاً من عنجهيته التركية. وهى الوقت الذى يبدى الرافعي إعجابه بشريف، لا ينال عرابى منه سوى صفات «جاهل» و«متهور» و«جبان» و«وليس مجاهداً»، ولا يجد مبررات لنزوعه للثورة سوى أن «أصله بدوى ومعلوم أن أكثر البدو يميلون إلى التمرد والثورة على أنهم سرعان ما ينقلبون خاضعين إذا آنسوا القوة من جانب خصومهم. وهذا مع الأسف ما انتهى إليه عرابى»^(٥١). وهو ليس ضابطاً كفتاً يعتمد عليه فى قيادة

الجيش والمعارك بل هو «ضابط من تحت السلاح كان فرداً أو نضراً»^(٥٢) ثم إن ذكاه كان «محدوداً ولم يكن له من الاستعداد السياسى ما يجعله أهلاً لقيادة الثورة»^(٥٣).

ومما يزيد فى تعقيد المسألة أن موقف الراضى هو موقف سياسى - ونفس المسألة بالنسبة إلى بلنت^(٥٤) وكرومر - فضلاً عن أنه موقف منهجى. وربما كان صحيحاً - إلى حد كبير - أن أى موقف منهجى هو موقف سياسى. ولكن الوقوف عند آراء الراضى ضرورى، لأنها بعض أصداء الرأى الذى صاغته الحركة الوطنية المصرية فى دورها اللاحق للثورة العربية مباشرة. فالراضى يردد رأى «الحزب الوطنى - مصطفى كامل» فى الثورة العربية، ولكن مع تخفيفه وتهديثه والحد من انفعاله وغضبه، وهو ما فرضه ذلك الفارق الزمنى بين إعلان الحزب الوطنى لرأيه فى الثورة فى بدايات القرن، وبين صياغة الراضى لرأيه الذى نشر خطوطه العامة فى كتابه عصر إسماعيل^(٥٥) وقد صدر عام ١٩٣٢، ثم شرحه تفصيلاً فى كتابه عن الثورة العربية وقد صدرت طبعته الأولى عام ١٩٣٧.

تطور موقف «الحزب الوطنى - مصطفى كامل» من الثورة العربية، داخل إطار واحد هو إدانة الثورة واعتبارها مرادفة للاحتلال الإنجليزى لمصر أو سبباً مباشراً له. وداخل هذا الإطار تراوحت الاتهامات من الخيانة، أى التواطؤ المسبق مع الغزاة على تسليم البلاد لهم، إلى مجرد الطيش والحمق اللذين أدباً بالثوار إلى تنفيذ مخططات الاستعمار وهم لا يعلمون بها - ويكاد كتاب «المسألة الشرقية» للزعيم مصطفى كامل - صدر عام ١٨٩٧ - أهدأ اجتهادات الحزب الوطنى، وأقلها عصبية فى هجومه على الثورة العربية. فقد حلل روافد المسألة المصرية، وأدان الخلاف بين عرابى والخديو وبين الجراكسة والمصريين، لأنه أدى إلى تفتت الجبهة الوطنية، وهاجم السياسة الفرنسية المترددة والحائرة، لأن ترددها مكّن إنجلترا من الانفراد باحتلال مصر^(٥٦).

على أن هذا الهدوء قد انتقل إلى حالة انفعالية شديدة، وفارقة لأبسط ضرورات الحس الإنسانى، عقب عودة عرابى من منفاه، ونسبة بعض التصريحات

إليه وهو فى طريقه إلى بلاده بعد سنوات النفى. فكتب الزعيم «مصطفى كامل» على صفحات «اللواء» يستقبل أحمد عرابى بمقال لعله من أعجب أناشيد الاستقبال كتب يقول: «ما عار الاحتلال وعار الجهالة والتأخر وعار الفقر بشيء يذكر إذا قورن بالعار الذى يحمله «عرايى» ويقرأ على وجهه أينما سار وحيثما حل، وأى عار أكبر وأشهر من عار رجل تهور جباناً، واندفع جاهلاً وساق أمته إلى مهواة الموت الأدبى والاستعباد الثقيل، ثم فرّ هارباً من ميادين القتال، وأرسل إلى عدوّه المحارب أن يعفو عليه وينعم، وأبت عليه نفسه التى لا أكيف شعورها أن يموت فى منفاه، وإلا أن يرجع إلى وطن وهو مرجع شقائه»^(٥٧). وفى المقال يخاطب مصطفى كامل «عرايى» قائلاً: «احمل عارك أيها القادم المشؤم فهو نيشانك، وسر به فى شوارع المدائن ومسالك القرى ليقرأ فيه الناشئون عبرة العمر ويروا فيه مثال الجهالة والغباء والخيانة» مؤكداً له «أن صفار الأمة سيسألونك قبل كبارها: بأى وجه تلافينا، وأنت الذى قضيت علينا ونحن أجنة فى بطون أمهاتنا أن نشقى؟، ألا يضطرب قلبك ويدمى فؤادك؟ وإذا ناجتلك تلك العظام البالية، عظام من ذهبوا ضحية وطنيتك الكاذبة وشهامتك الباطلة، فقالت لك: أهكذا حميتك وهمتك، تعيش منعماً وتعود إلى الوطن مكرماً وترضى بالحياة وطيبها بعد أن متنا تصديقاً لدعوتك واعتقاداً بصدق همتك»^(٥٨).

بل إن «اللواء» لم تتعفف حتى عن الكذب العلى والمفضوح فقالت - وهى تعلم أنها كاذبة فيما تقول - إن اللورد كرومر ذهب بنفسه إلى محطة القاهرة لاستقبال عرابى وذلك لتلقى فى روع الناس أن «عرايى» من صنائع الإنجليز^(٥٩).

إن تلك الصورة المقلّدة لعرابى، والتى تجمع بين الخيانة والجهل والجبن والكذب، هى الصورة التى ترسبت فى ذهن الرافعى وهو يكتب عن الثورة العرابية، وحاول تخفيف حدتها بقدر ما يستطيع من حيث الشكل على الأقل، لكى يبلورها فى دراسة زعم أنها موضوعية^(٦٠).

وتتمتد بعض تأثيرات الصورة التى قدم بها «الحزب الوطنى» الثورة العرابية، لتؤثر فيما كتبه «مدمام جولبيت آدم» فى كتابها «إنجلترا فى مصر» عن الثورة. ولا شك أن صداقتها لمصطفى كامل وللحزب الوطنى، واقتناعها بخطئه السياسى

وتحليله للمسألة المصرية، قد جعلها تنحاز لتلك الرؤية. ولذلك نلاحظ أنها عالجت الثورة العربية على أساس أن الثوار كانوا ينفذون السياسة الإنجليزية بدافع من الجهل. وأن إنجلترا قد نجحت «إذ وجدت نفوساً صالحة لسنائسها فمكّنت الشقاق بين الخديو والحزب العسكري وبين ضباط الجيش من جهة والخديو والسلطان من جهة أخرى». كما دافعت عن موقف شريف وأسفت؛ لأن الحزب العسكري «لم ينقد للنصائح الحكيمة التي أبداهها شريف باشا بعدم تعرض البرلمان لمسألة الديون الأجنبية» وأدانت السياسة الفرنسية التي لم تشترك مع بريطانيا في احتلال مصر.

والهيكل الرئيسي لتحليلها يتطابق مع تحليل مفكرى الحزب الوطنى كمصطفى كامل والرافعى^(١٠).

وموقف «الحزب الوطنى» من الثورة العربية موقف غير مفهوم إلا فى ضوء تكتيكه السياسى وبخاصة فى المرحلة الأولى من نضاله، فقد كان ذلك التكتيك يقوم على استغلال التناقض بين الخديو - عباس حلمى الثانى - وفرنسا وتركيا من ناحية، وبين إنجلترا من الناحية الأخرى. وهو تكتيك صحيح فى جملته وفى الظروف التى نشأ عنها. بيد أن هذا التحالف مع السراى ومع الباب العالى، لم يكن معنى بأى حال من الأحوال أن يشوّه تاريخ الشعب وأن يمسخ لحسابهما، وهو ما وقع فيه الحزب الوطنى، بخاصة أن عودة عرابى من المنفى جاءت فى خلال «شهر العسل» بين السراى والحزب الوطنى، والمزعج حقاً أن الهجوم المقذع الذى شنّه الحزب على الثورة العربية قد أثمر لدى العناصر التى لا يمكنها تجربتها أو وعيها من الفهم الواعى، فدفع أحد الشباب من أعضائه إلى البصق فى وجه عرابى والصياح فيه: «يا خائن» بعد خروجه من الصلاة فى جامع الحسين، قبل وفاته بقليل.

ولعل استمرار هذا الموقف عند الأستاذ الرافعى هو نوع من التسلط الذى تملكه بعض الأفكار السياسية المؤقتة، أكدّه ذلك الموقف المحزن الذى تبرا خلاله زعماء الثورة أنفسهم منها، وقالوا فيها ما لم يقله أشرس أعدائهم، فى الجو النفسى الكثيب الذى أعقب هزيمتها.

أصحاب النفاق والجمال

وقد يبدو غريباً أن ينصف «حزب الأمة» الثورة العربية، وأن يدينها «الحزب الوطني» إذ كان حزب الأمة هو القطب الثاني في الصراع السياسى طوال فترة ما بين الحربين الثانية والثالثة من محاولات البرجوازية المصرية تحقيق ثورتها (١٨٨٢ - ١٩١٩). ووجه الغرابة هنا أنه كان حزب «المعتدلين» دعاة المهادنة مع الاحتلال، أو «الجبروند المصريون» كما كان يسميهم «كرومر» بينما كان «الحزب الوطني» حزب المتطرفين، المطالبين بالدستور والجملاء، ورافى راية «المعاندة»، أو «عاقبة السياسة المصرية». وبينما نتظر أن ينصف العاقبة الثورة، التى كانت يعقوبية مثلهم، إذ بهم يخيبون ظناً، ويهاجمونها، بينما يتقدم «الجبروند» للدفاع عنها.

وقد عبّر أحمد لطفى السيد (١٨٧٢ - ١٩٦٣) - فيلسوف حزب الأمة ومفكره السياسى - على صفحات «الجريدة» عن موقف الحزب من الثورة العربية، فى قوله: «إن لعرايى حسنة كبرى هى الدستور الذى طلبه، لا بوصفه عسكرياً ثائراً، ولكن بوصفه وكيل أمته فى ذلك. فإن عريضة طلب الدستور كانت ممضاة من وجهاء الأمة ومشايخها» وأخذ على عرايى «تطرفه لأنه لم يحترم استقلال المجلس النيابى وضغط عليه بقوة السيف». وذكر إن هذا التطرف كان «ناتجاً من العسكريين، الذين لم يكونوا يخشون شيئاً»، وضرب مثلاً على ذلك أن أحد الضباط قال للمرحوم سلطان باشا - رئيس مجلس النواب أثناء الثورة رداً على تنبيهه إياهم إلى مخاطر تطرفهم «لا ناقة لى فيها ولا جمل» فقال له أحد الأعيان: «إذن أتركوها لأصحاب النفاق والجمال». وعند لطفى السيد أن من سيئات عرايى أيضاً أنه لم يحسن تقدير حال أمته من القوة والضعف تقديراً صحيحاً وذلك بالقهاس إلى إنجلترا. وخلص من ذلك إلى أن عرايى لم يكن خائناً «ذلك أن الخيانة أمر لا نعرفه فى قوادنا المصريين المحسنين منهم والمسيئين على السواء» وعنده أنه «إذا كان من شأن السيئة التى ارتكبتها عرايى والتى أعقبت الاحتلال البريطانى أن أكلت الثمرة الحمئة التى له، ونعنى بها الدستور، فيصبح بعد ذلك على الأقل إنساناً له ولا عليه» - ولم ينس لطفى السيد مع ذلك أن

ينتقد موقف النواب لأنهم لم يكبحوا جماح العناصر المتطرفة. فعنده أن مجلس النواب «لم يقو على إخماد الفتنة ولا كبح جماح الثائرين على الخديو، بل وافقهم منهم كثيرون رغبة في منافع أو رهبة مما ينجم عن الخلاف» وأثار الشكوك حول تطرف المتطرفين، فما «ثار الثائرون لمصلحة البلاد، ولكنهم ثاروا ليدفعوا عن أنفسهم البلاء» وحين تورطوا في التمررد «غلبوا في مقاصدهم وطاش سهمهم»^(١١).

إن موقف حزب الأمة من الثورة العربية يفقد غرابته، إذا ما تنبهنا لتركيبه الطبقي، إذ كان تجمعا للشرائح العليا من البرجوازية الزراعية، تلك الشرائح التي شاركت في الثورة العربية، وكانت أحد أجنتها الفعالة، ثم خانتها عندما بدأ الغزو اكتفاء بمشاركة الاستعمار والسراي السلطة - ورأى الحزب السابق منطقى مع كل مواقف الشرائح التي كان يمثلها أثناء الثورة ويعدها، وانتقاداته للثورة هي نفس الانتقادات التي وجهتها الشرائح العليا من البرجوازية الزراعية إليها. وفضلاً عن هذا فهو ينصف الثورة ويدافع عنها أبشع التهم التي وجهت إليها وهي تهمة الخيانة والتواطؤ مع الإنجليز.

وهي التطور، صب «حزب الأمة» في تيار «الوفد المصري» أفضل عناصره، وأكثرها ليبرالية وعداء للاستعمار، فتجمعت حول البؤرة الجديدة الشرائح البرجوازية التي ولدت ونمت بعد الاحتلال. ومن هنا جاء تقييم الوفد للثورة العربية، أكثر إنصافاً وأبعد عن التشويه أو المسخ. إن سعد زغلول - زعيم الجناح الثورى في الوفد - قد قبض عليه بعد الاحتلال بتهمة تشكيل جمعية سرية سماها «جماعة الانتقام» كان هدفها قتل الشهود والجواسيس الذين خانوا الثورة العربية والرؤساء الذين نكلوا بالعربيين^(١٢) وكان في منافع يعود إلى ذكرى الثورة العربية وأحاديث زعمائها في الأدب والسياسة ومنهم البارودي ومحمد عبده وعبد الله النديم^(١٣)، وقال في إحدى خطبه، ردّاً على مدح البعض له بأنه خالق النهضة المصرية «لست خالق هذه النهضة كما قال بعض خطبائكم الآن. لا أقول ذلك ولا أدعيه بل لا أتصوره، إنما نهضتكم قديمة من عهد محمد على وعرابي وللسيد جمال الدين الأفغانى وأتباعه وتلاميذه أثر كبير فيها. وهذا حق يجب ألا

يكتّم، لأنه لا يكتّم الحق إلا الضعيف»^(٦٤). ونلمح في تأريخ عباس محمود العقاد لمسيرة سعد زغلول - وكان كاتب الوفد الأول ومفكره من الثورة حتى ١٩٢٥ - أن عرضه السريع للثورة العربية، لم يخل من تركيز على الصراع بين «المصرية» و«الجركية» مع اعتبار الظلم الاجتماعي والسياسي أحد الدوافع الرئيسية للثورة - دون عناية بالإشارة إلى أي دوافع طبقية - ومع تركيز إلى أنها ثورة قومية «اشتريكت فيها من الأمة كل قوة فكرية أو عسكرية، وشايعها الجامدون والمصلحون على السواء»، ثم ينتهي العرض بأن الثورة قد فشلت «لأنها أحيطت بدواعي الحبوط من الدسائس الخارجية ومن تهالك الحكام على الدول الأجنبية ومن خطر الزعامة وعيث الدولة العثمانية»^(٦٥).

وأبرز الإسهامات الفكرية لإنصاف الثورة العربية في ظل المدرسة القومية في التاريخ، حملها كتاب الأستاذ محمود الخفيف: (أحمد عرابي. الزعيم المفترى عليه - ١٩٤٧) وقد حفزه لتأليفه، كما يقول: «الظلم الذي لاقاه الرجل عرابي على أيدي فريق من بنى قومه»^(٦٦) والذي لم يعتبره الأستاذ الخفيف ظلماً حاق بشخصه، ولكنه أيضاً «ينال من حركة مصر القومية على يديه، تلك الحركة الجليلة التي حاول المبطلون تشويهها».

وقد اتسمت رؤية الأستاذ الخفيف للظاهرة العربية باعتباره إياها «ثورة قومية»، ومع أنه لم يحدد ما يعنيه بالحركة القومية، فثمة دلائل معينة ومتعددة على أن فهمه لها لا يدعو إلى أيسر الاختلافات. وأهم هذه الدلائل حرصه على الربط بين الثورة العربية وثورة ١٩١٩، وبين زعامة عرابي وزعامة سعد زغلول - ويبدو أن الأستاذ الخفيف كان وفدياً متحمساً - فاعتبرهما حلقتين من مرحلة واحدة، فعنده أن «خطوة عرابي في طريق الحرية والقومية لم تكن أقل خطراً من وثبة سعد، ذلك الفلاح الذي نهض من بعده، والذي غضب مثل غضبته، ووثب مثل وثبته واتجه نفس وجهته»^(٦٧)، ومن هنا فإن الاستعمار عندما خنق الثورة العربية القومية وأطفأ شعلتها لم يقض عليها. ذلك أن جذوتها بقيت تحت الرماد، حتى نفخ فيها سعد من روحه فاشتعلت وتوهجت حتى ما يستطيع مستبد أو طاغية بعد ذلك أن يخمد نازها أو يطفئ نورها». وقارن بين رفض عرابي

قبول عرض درويش باشا بترك مصر والسفر إلى الآستانة وبين رفض سعد لطلب المعتمد البريطاني له أن يسافر إلى عزبته في عام ١٩٢٣^(٧٨).

ويعتبر الأستاذ الخفيف الثورة العربية جزءاً من الحركة القومية العالمية، فعنده أن من حق مصر أن تفخر «بأنها ثارت ثورة قومية حرة في القرن التاسع عشر. عصر القوميات والثورات وتلك هي الثورة العربية التي مهدت لها عوامل وأسباب تجعلها أشبه ما تكون بأجل الحركات القومية في أوروبا»^(٧٩). والخط العام الذي عالج من خلاله الأستاذ الخفيف الثورة العربية، هو إبراز دورها كحركة ثورية مناهة لكل العناصر التي أرادت القضاء على القومية المصرية، سواء كانت هذه العناصر أوروبية أو تركية أو جركسية. وإبراز دورها كحركة ديمقراطية دستورية تستهدف إنهاء سيطرة الفرد، وخلق مناخ ديمقراطي. وفي ضوء هذا الخط العام دافع الأستاذ الخفيف دفاعاً مجيداً عن عرابي، فلم يؤرخ له فحسب، ولكن فند كل التهم الباطلة التي وجهت إليه بحماس وبمنطق محبوك ومع أن هذا العرض يشويه نقص في بعض جوانبه، وبخاصة في التحليل الطبقي - الذي لا يدخل ضمن رؤية المدرسة القومية على وجه العموم - وهو ما جعله يتغاضى عن موقف شريف باشا ويحجم عن تفسيره تفسيراً صحيحاً. إلا أن «دفاعه» الحماسي والمنطقي يعتبر إنصافاً مشوباً بالحب الموضوعي لكفاح الشعب المصري، ويعتبر في كثير من أجزائه - ودون الإشارة إلى ذلك صراحة - رداً على كتاب الأستاذ الراهضي يصل إلى حد التسفيه لكثير من آراء الراهضي والإدانة الكاملة لها.

والواقع أن المدرسة القومية في التاريخ ذات أثر أخطر مما نظن. ذلك أن رؤيتها ما زالت هي الرؤية الغالبة، بل وهي الرؤية التي تلقن للأجيال الجديدة من الدارسين في المدارس الثانوية وبعض كليات الجامعة. ومع أن هذه المدرسة قد خففت تعاملها على الثورة العربية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، مراعاة لأوجه المشابهة بين الثورتين فأخذت تعالجها باعتبارها «ثورة وطنية على الحكم المطلق والتدخل الأجنبي»^(٨٠) - كما يقول كتاب التاريخ الرسمي المقرر للتدريس لطلبة الثانوية العامة بالمدارس المصرية - إلا أن رؤيتها ما زالت تتسم إلى الآن بتجاهل تام

للعوامل الطبقيّة والاجتماعيّة التي حرّكت دوافع الثورة، والتي تسببت في إجهاضها، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو العالمي. فهي تقدم غالباً كظاهرة صدفية يمكن أن تنشأ أو تنقضى لعوامل تافهة، فلو كان الخديو توفيق أقل ضعفاً وغفلة، وأكثر قوة وذكاء لما وقعت الثورة. وأخطر ما تنشره هذه المدرسة هو الربط بين نجاح ثورة المهدي في السودان والثورة العربية في مصر، لا باعتبارهما وجهين لنضال مشترك ضد الاستعمار والتسلط، ولكن باعتبار أن الفوضى نتجت عن الثورة العربية هي التي أدت إلى نجاح المهدي مؤقّتاً مما «أفقد مصر إمبراطوريتها الإفريقية، وقضى على وحدة وادي النيل» وهو عرض ينطلق من تسلط شعار حق «الفتح في السودان»، وهو الشعار الذي ظلت البرجوازية المصرية تغذيه سنوات طويلة، وقد سقط الآن تماماً لتحل محله رؤية ترى الثورة العربية والثورة المهدية، كلتاهما حركتان من حركات التحرر الوطني والديمقراطية، يعتز بهما الشعبان المصري والسوداني^(٧١).

تراجيديا الثورة

ويبقى بعد ذلك كله، موقف الثوار أنفسهم من ثورتهم، وهو موقف لا نجده إلا في أحداث ذات طابع تراجيدي كالثورة العربية. فمحاضر التحقيقات التي أعقبت هزيمة الثورة تضم الكثير من الأقوال والآراء والأفكار. إذا استثنينا القليل جداً منها، فالكثرة الغالبة منها تعتصم بأمور شكلية تنتهي بإدانة الثورة أو تضيء عليها صفة المشروعية التقليدية؛ لأن «الجناب العالي الخديو» كان موافقاً عليها، بينما أنكر كثيرون من الثوار - في التحقيقات - كل ما ثاروا من أجله، بل واستكروه.

ثم تأتي سنوات المنفى التسعة عشرة، وتسهم سنوات الحصار في تفتيت وحدة الثوار، فيكتبون عن ثورتهم تأثيبين نادمين، ويشوّهون تاريخهم القصير الرائع ويسدلون بذلك الستار الختامي للمحتمة العظيمة.

في لحظة غضب مر يصف «محمود فهمي باشا» أحد زعماء الثورة السبعة، ووزير الأشغال في وزارة البارودي وأعظم مهندسي الاستحكامات العسكرية في

مصر، ما اشترك فيه بأنه كان «ثورة مشثومة وأحوال كانت فى قلب عرابى مكتومة، لم تظهر حقائقها ولم تبد دقائقها إلا بعد النفى فى سيلان؛ حيث أفضى كل من عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى ما كانوا عليه للعيان. وما كانوا مدخرينه فى قلوبهم لكل إنسان»^(٧٢).

وتلك هى اللحظة التى أوجت للبارودى بشعره الذى أدان فيه الثورة، والتى جعلت الشيخ محمد عبده يؤرخ لها بشكل يتنافى مع بعض ما بذله فيها من جهد وما أعطاه لها من تأييد ثم يعلن توبته عن السياسة ويلعنها ابتداء من الفعل إلى اسم المفعول. وعندما كتب أحد الصحفيين عن الثورة العرابية بمناسبة العفو عن بعض زعمائها المنفيين فى جزيرة سيلان واعتبر الشيخ محمد عبده أحد أركانها، استفزت تلك «التهمة» غضب الشيخ محمد رشيد رضا تلميذ الإمام محمد عبده ومريده، فكتب يستنكر اتهام أستاذه الإمام بالمشاركة فى «الفتنة» العرابية، فقال «عرض هذا الصحافى المتحذلق لذكر الفتنة العرابية ويا ليتة كان يعرف حقيقة هذه الفتنة العرابية ويعرف المتهورين فيها والناصحين لهم بالاعتدال فهو لا يعرف ولا يحب أن يعرف، فإذا أحب أن يعرف فليسأل العارفين وليراجع كتابة الكاتبين وعند ذلك تظهر له مزية من عرض به إن كان من المنصفين، فيظهر له أن هذا الرجل الكبير العقل، السيد الرأى (محمد عبده) كان ينتقد عرابى وتهوره فى جريدة «الوقائع المصرية» فى القسم الأدبى على حين ترتعد فرائض قصر الخديو من عرابى». وأشار السيد رشيد رضا إلى موقف محمد عبده الشهير فى بداية الثورة من تدخل العسكريين فى السياسة، وزعم أنه عارضهم فى مجالس كانوا يعقدونها ويلزمونه بحضورها ثم قال «لو كانوا يعقلون لرجعوا إلى رشدهم ولكن الأمة لم تكن قد استعدت بعد لفهم إرشاد هذا الحكيم»^(٧٣). وتجاهل الأستاذ رشيد رضا مواقف محمد عبده الثورية التى تلت الإنذار الإنجليزى الفرنسى الأول فى ٧ يناير ١٨٨٢. وأصر على التذكير بمواقفه المترددة من الثورة.

وهكذا - بعد أقل من عشرين عاماً - أصبحت الثورة العرابية «فتنة» قام بها «متهورون»، وأصبح ذكر اشتراك الأستاذ الإمام فيها تعريضاً يستحق غضب تلامذته ومريديه فإذا لاحظنا أن الأستاذ الإمام كان على قيد الحياة وقت نشر هذا الكلام، لأدركنا موقفه بوضوح.

والواقع أن المسألة ليست مجرد عدول إنسان عن موقف اتخذته أو رأى قاله في الماضي، أو تغييره لعقيدة اعتنقها أو نقده سلوك اتخذته فحسب، فحين يفرض إنسان موقفه الضعيف على ظاهرة ثورية كالثورة العربية ليبرر خطأه أو ضعفه أو تردده، فهنا تتعدى المسألة حدودها، ذلك أن معظم الآراء والتحليلات المعادية للثورة قد خرجت كلها من «معطف» الأستاذ الإمام، فكل المفاهيم حول هذه الثورة نتجت عن حديث زرعه «بالبلاغة والمرارة» الأستاذ الإمام محمد عبده، أحد الرواة المعتمدين لأحداث الثورة بعد نكستها، وأحد الذين نسجوا الأرضية التاريخية القاتمة التي تحركت عليها أحزاب أول القرن في تحليلها لثورة العرابيين^(٧٤). فمن أين نبع تشويه الأستاذ الإمام للثورة؟ لقد كانت له فعلاً في بداية الثورة مواقف معتدلة، واختلف يومذاك مع الثوار في الكثير، ولكنه عاد فعدل موقفه، وأصبح من العناصر المحسوبة كلية على الثورة، وعلى قيادة عرابي، وله رسائل متعددة أرسلها لبلنت تدل على هذا. والحقيقة أن الإمام رجع بعد عودته من المنفى إلى اعتداله القديم، وبصورة جانحة إلى اليمينية، فانهاز أولاً إلى الخديو عباس حلمي الثاني، ثم إلى اللورد كرومر - المعتمد البريطاني في مصر - بل إنه بدأ يؤرخ للثورة العربية استجابة لطلب من الخديو عباس. وأهدى له ما كتب بقوله «هذا مقام الذاكر لنعمتك، العارف بقدر منتك، العاجز عن الإيفاء بحق شركك. طوقتني إحساناً لم أكن أتأمله إذ أمرتني أمراً ما كنت أتخيله. أمرت أن أكتب ما سمعت وما علمت وما اعتقدت في الحوادث العربية من عهد نشأتها إلى نهايتها»^(٧٥). وهو تاريخ لم يكمله الأستاذ الإمام بسبب خلافه مع الخديو عباس وانضمامه للورد كرومر. وأظن أنه من العسير والأستاذ الإمام يكتب تاريخ الثورة لابن الخديو توفيق أن يعالج الأمر بطريقة غير تلك التي جعلته صاحب المعطف الذي انطلقت من أurdانه كل سهام الهجوم العرابيين.

ومع عودة عرابي من المنفى، التقى مع الشيخ محمد عبده بحضور صديقهما المشترك المستر بلنت، وعلى فهمي «فاغلظ عرابي للإمام القول حين تشفق الحديث إلى الثورة وحوادثها، ولأمله على مصانعة الخديو في بعض ما كتب»^(٧٦). ولقد كان لدور الأستاذ الإمام في مجالات الفكر المتحرر والإصلاح الديني أثر

هى أن كثيرين من مريديه وتلامذته المتأثرين به، قد أغفلوا مواقفه الخاطئة تلك وعموا عنها، أو انحازوا إليه فشوهوا الثورة. بل إن بعض المحدثين منهم قد أعادوا نشر مذكراته عنها دون أن يشيرُوا إلى إهدائه الذى كتب للخديو خجلاً من صيغة الإهداء فيما يبدو رغم أهميته لتقدير مدى الحق والباطل فى رؤية الأستاذ الإمام للثورة العرابية.

إن موقف الأستاذ الإمام ليس نادراً على أى الأحوال، وسنلمح له نظائر كثيرة، وهو ما يعطى موقف الثوار من ثورتهم طابعاً تراجيدياً يصلح للتأمل الدقيق لاستكناه الكثير من الحقائق حول تكوين الثائر المصرى، ومفهوم الزعامة المصرية، وحول طبيعة لحظات الحصار التى يتعرض لها المشتغلون بالعمل العام. وهو موقف سنشير إلى بعض نواحيه عند حديثنا عن قيادة الثورة.

على أن الأبعاد الكاملة لهذا الموقف ليست موضوع اهتمامنا فى هذه الدراسة. أنه موقف يصلح لدراسة حول سيكولوجية الثوار، ليس هذا وقتها. بيد أننا نود نؤكد أن مفهومنا للبطل الثورى لا يخضع لتلك المقاييس الأسطورية التى تسربت إلينا من الفكر الأسطورى، وإنما يخضع لأساليب من القياس: بشرية فى الأساس، ووليدة حركة اجتماعية ومناخ فكرى وإنسانى عام. إن البطل الذى يخضع لمقاييس البطولة فى أزمنة متباعدة ومتناقضة هو أكذوبة وليس بطلاً. حول هذا المحك تقاس بطولة زعماء الثورة العرابية^(٧٧). ومن ناحية أخرى فنحن نرى أن مواصفات قهاس حركة الثورة نفسها وتقييمها هو ما حدث فعلاً من أفعال وأحوال وتنظيمات فى مرحلة ما قبل الثورة ومرحلة حيوئها. أما ما حدث بعد هزيمتها. ونتيجة للظروف النفسية المترتب على الاحتلال، والتغير فى المواقف والآراء، فليس جزءاً أساسياً منها تقاس به أو يحكم عليها بمقتضاء.

المدرسة الاشتراكية تنصف الثورة

وتظل الثورة دون أن تنصف إنصافاً كاملاً، حتى تنصدى لها المدرسة الاشتراكية فى التاريخ المصرى الحديث، فتنصفها، لا بالدفاع العاطفى عنها، ولكن بالتحليل العلمى الصحيح لها. ومن أهم المجهودات التى تعرضت لتحليل الثورة بالمنهج الاشتراكى العلمى - المادية التاريخية - فصل خصصه لها الأستاذ

فوزى جرجس فى كتابه «دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى» (١٩٥٨). وفصل آخر فى دراسة الدكتور «محمد أنيس»: دراسة فى المجتمع المصرى من الإقطاع إلى الاشتراكية» (١٩٦٤). وإشارات متعددة قدمها الأستاذ «رشدى صالح» فى دراسته القصيرة والرائدة «كرومر فى مصر» (١٩٤٥). فضلاً عن كتاب «الأساس الاجتماعى للثورة العربىة» (١٩٦٧)، وفصل من كتاب «تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر» (١٩٦٩) وهما للدكتور رفعت السعيد، وفصل فى كتاب الأستاذ «إبراهيم عامر» «الأرض والفلاح» (١٩٥٧) ومعالجة وردت فى دراستين نشرتا نشرًا محدودًا ضمن مسلسل من المطبوعات السريّة، للدكتور «هؤاد مرسى» (١٩٥٤) لم يتيسّر لنا الحصول عليهما وهما بعنوان «تطور الرأسمالية فى مصر» و«ثورتنا المقبلة»، وقد كانتا من أوائل الدراسات التى صدرت تحليلًا للتاريخ المصرى بالمنهج الاشتراكى العلمى، وثمة مؤشرات متعددة على أن مضمونها قد تسرّب إلى معظم الدراسات التى صدرت بعدهما لنفس المدرسة.

وثمة ملاحظتان مهمتان حول هذه الدراسات:

- إنه فيما عدا دراسة الدكتور رفعت السعيد فإن هذه الدراسات كلها لم تعالج الثورة العربىة إلا كجزء من عرض عام للتاريخ المصرى الحديث، ومن هنا لم تتوقف عند بعض الظواهر الجزئية فى الثورة لتحليلها وتفسيرها، رغم أهميتها أحيانًا. وربما أدى العرض العام الذى قدمته محاولات هذه المدرسة إلى الخطأ فى بعض المقولات نتيجة للسرعة فى العرض، وهو ما يصل أحيانًا إلى الخطأ بعض التفاصيل^(٧٨).
- إن ثمة اتفاقًا فى الخطوط العامة لتناول الثورة العربىة لدى باحثى هذه المدرسة، رغم أن المعالجة العامة تتضمن تعميمًا لا يمكن معه إدراك وجوه الاتفاق ووجوه الخلاف، وهو ما يمكن أن يتضح فيما لو عولجت الظاهرة العربىة معالجة مستقلة وموسعة.

ويرى «فوزى جرجس» الثورة العرابية «ثورة اجتماعية تعبّر عن مصالح اجتماعية في مرحلة معينة، وصلت إلى حد لم يعد من الممكن تحقيقها في ظل النظام القديم»^(٧٩) هي مصالح «طبقة ملاك الأراضي التي تطورت أسرع من التطور في باقي الطبقات الأخرى، وبخاصة في تقيضتها الطبقة المتوسطة التي لم يهبأ لها أى ظرف لكي تتطور وتنمو نمواً حقيقياً يمكنها من أن تلعب دورها السياسى على مسرح الأحداث التاريخية الأمر الذى يمكن أن يكن له رد الفعل الإيجابى على أحداث الثورة»^(٨٠) والسبب الذى يقدمه كعامل لنمو طبقة كبار ملاك الأراضي يكمن فى أنهم كانوا يستخدمون «الطرق الرأسمالية فى استغلالهم أراضيهم»^(٨١)، وهكذا فى أواخر عهد إسماعيل كانت الخريطة الاجتماعية لمصر تضم «كبار ملاك الأراضي الإقطاعيين، ثم الملاك المتوسطين والصغار، ثم الفلاحين الأجراء، أما بالنسبة للمدينة فهناك الطبقة الوسطى التجارية والحرفية، والطبقة العاملة والمثقفين»^(٨٢). ويذهب الأستاذ جرجس إلى أن التفتت فى البنية الاجتماعية لم يكن نتاجاً للتطور الطبيعى للرأسمال الوطنى، ولكنه جاء محصلة لتطور الرأسمالية الأوروبية مما جعل المجتمع المصرى إذ ذاك مجتمعاً تابعاً شبه إقطاعى^(٨٣). ويحدد الأستاذ جرجس أهداف الثورة فى هدفين يعطيانها طابعاً معادياً للاستعمار وديمقراطياً^(٨٤). وفى تحليله لحركة الثورة سياسياً ذهب إلى القول بأن عدم تولى عرابى رئاسة الوزارة بعد ثورة ٩ سبتمبر وتنازله عن هذا المنصب لشريف «كان أول تنازل استراتيجى من قيادة الثورة بوضعها فى يد مترددة تميل - بحكم مصالحها الاقتصادية - إلى الارتباط بالسرائى أكثر من ارتباطها بالشعب» ذلك أن شريف - فيما يرى - كان يمثل «جزءاً من كبار الملاك الذين يحملون جزءاً يسيراً من العقلية المعادية للإقطاع. وأن هذا الجزء «كان كافياً لئى يجعلهم فى عداد احتياطى الثورة فهو غير صالح مطلقاً لئى يلعب دوره القيادى فى أخطر مراحل الثورة، وهى مرحلة الحشد والتعبئة»^(٨٥)، وانطلاقاً من ذلك فهو يعتبر - على النقيض تماماً مما ذهب إليه الأستاذ الراضى - أن استقالة شريف وتولى البارودى رئاسة الوزارة قد أدت إلى عزل كبار الملاك عنها فأصبحت القيادة «حائزة على تأييد الكتل الواسعة من

الطبقة المتوسطة في المدينة والريف والعمال والفلاحين والمثقفين»^(٨٦) ويحدد الأستاذ فوزى جرجس كتلة أعداء الثورة بـ «السراى الملكية وكبار الإقطاعيين والاستعمار البريطانى»، ويذكر أن «الاستعمار لم يمهّل الثورة لكى تستكمل التنظيم والحشد»، كذلك فإن المعركة مع الاستعمار «لم يكن من الممكن أن تضطلع بها قيادة لم تمكثها الظروف التاريخية من التطور والقدرة، قيادة ما زالت هشة وألقى التاريخ على أكتافها مهمة من أشق المهام الكفاحية»^(٨٧).

ويذهب الدكتور «محمد أنيس» فى دراسته إلى أن الإقطاع الزراعى على مشارف الثورة كان قد بدأ يتحلل وبدأ بناء اقتصاد زراعى فيه سمات الرأسمالية، وبرزت معالم هذا الاقتصاد بضرب قوة البكوات الممالك ونظام الالتزام، وارتبط وجوده بإدخال زراعة القطن وتصديره إلى الخارج، ويضيف إلى ذلك القول بأن «التغيرات الاقتصادية والسياسية التى تشير إلى تحول المجتمع الإقطاعى إلى مجتمع تسوده العلاقات الرأسمالية بفعل الدولة - قد أدت إلى تغيّرات اجتماعية وفكرية أيضاً» وبأن نظام محمد على وخلفائه قد خلق طبقة من المصريين «انتهى الأمر بهم فى أواخر القرن التاسع عشر إلى أن أصبحوا يمثلون البرجوازية المصرية الجديدة التى قادت الكفاح الوطنى ضد الأتراك والتدخل الأوروبى إبّان الثورة العربية»، وهو يرى كذلك أن مصر أصبحت جزءاً من السوق الرأسمالية حين أصبح إنتاجها من القطن يخدم - بصفة أساسية - مصانع القطن فى إنجلترا «بل ونشأ جناح كومبرادورى آنذاك من مشاركة النبلاء المصريين مع رموس الأموال الأجنبية». ويلخص ملاحظاته على حركة الثورة فى أن البرجوازية المصرية قد نشأت من الزراعة ولم تنشأ من مجال التجارة والصناعة، مما كان له آثاره الواضحة فى موقفها السياسى خلال الثورة العربية وثورة ١٩١٩، فأفقدتها ذلك طابع الثورية الكاملة بخاصة وأن مجالاً مهماً من مجالات البرجوازية المصرية تمثل فى نشاط الانتاجات المصرية التى تركزت فى جهاز الدولة وعانت من منافسة الأجانب ومن جناح الموظفين - ولا سيما العسكريين منهم - تأليف طليعة البرجوازية المصرية التى تصدت للتدخل

الأجنبي السياسي والعسكري خلال الثورة العربية التي أُلحِت خلالها البرجوازية المصرية على المشاركة السياسية والاقتصادية في الحكم»^(٨٨).

ومع أن الأستاذ «رشدى صالح» قد تعرض للثورة العربية في إطار عرضه العام للوجود الكرومى في مصر، وهو وجود لم يتواءم كلية مع حركة الثورة العربية، فإن هناك بعض الإشارات المهمة حول رؤيته لها، فهو يرى أن التسلسل الرأسمالى الأوروبى قد مس «جميع مرافق الدولة وجميع طبقات الأمة، ومن بالخطر المصالح المادية لأمرأ الأرض المصريين» ويرى أن مجلس شورى النواب ١٨٦٦ كان صوتهم البرلمانى؛ حيث تجمع «العمد والمشايخ وأعيان البلاد، فاتخذوا عددًا من المواقف الوطنية شاطرهم فيها» «الفلاحون المتوسطون والأعيان الصغار»^(٨٩) وكذلك المثقفون والكتاب والموظفون الناقمون على معيشتهم البائسة»^(٩٠)، ثم سرت الروح الوطنية إلى التجار تحفزهم الرغبة في اكتساب السوق المحلية بتخفيض قبضة الممولين الأجانب عليها ويحفزهم الانتعاش الوليد في الحركة التجارية عبر مصر وفيها إلى الاستزادة من الأرباح ويبلور من سخطهم تنوع الضرائب التي كانت تذهب إلى جيوب الدائنين والماليين الأجانب وتغريهم بالانسياق مع التيار، الرغبة في التخلص من الخطر المائل في أفقهم، خطر انتصار المصالح الأجنبية التجارية والمالية»^(٩١). ومع أن الحركة الوطنية كانت تضم - في رأيه - فئات متعددة، فإنه يرى أن «فئات التجار والموظفين والملوك الكبار قد التزمت بأن تؤيد التيار الوطنى، ولكن أصواتهم لم تكن مسموعة بدرجة واحدة، ودرجة الثبات في مواقفهم كانت مختلفة»^(٩٢). فالموظفون «خادمون حكوميون» وفئة التجار مشتركة في حدود ضيقة، أما الصورة العامة فإن «طبقات المجتمع المصرى كانت متضامنة في موقفها من التغلغل الأجنبى يتزعمها أمرأ الأرض»^(٩٣)، كما أن عزل إسماعيل قد تم على أساس أنه كان «محور مقاومة أمرأ الأرض، لأنه كان أكبرهم، وعزله ضربة حاسمة للحركة الوطنية التي يتزعمها أمرأ الأرض. ثم اتسعت الحركة الوطنية البرجية التي يحركها برج أمرأ الأرض» بدخول الجيش إلى المعركة الوطنية، حيث اصططفت الحركة الوطنية «بصبغة أعم فأصبحت مقاومة للسيطرة غير المصرية أوربية كانت أم

تركية أم شركسية، واحتكت بأطراف المجتمع المصري: بطبقة الملاك المتوسطين والصغار والتجار والموظفين والعمال الزراعيين ولقيت تأييداً من فئات الشعب المختلفة، من الفلاحين والجنود ومن الموظفين الوطنيين بل ومن كثير من أمراء الأرض»^(٩٤). وعند الأستاذ صالح أن الحركة العسكرية «كانت أشد تطرفاً وتعصباً من حركة الأعيان في مجلس النواب، وأنها لقت تأييداً أوسع وأشمل»^(٩٥).

ولطبيعة الدراسة التي كتبها فإن الأستاذ رشدي صالح لم يعن كثيراً بتوضيح طبيعة العلاقات الاجتماعية التي عبّر عنها مصطلح «أمراء الأرض» بيد أننا نلاحظ أنه أشار إلى أن اعتصار مصر لصالح الماليين والصناعيين الأجانب وتطور النظام الاقتصادي والسياسي للبلدان الصناعية - وفي إنجلترا على وجه الخصوص - قد أثر في علاقات مصر الخارجية وفي وضعها الدولي، ثم بالدرجة الأولى في كيانها الداخلي، أي أثر «في نمو المجتمع المصري عن طوق المرحلة الإقطاعية الخالصة إلى المراحل التالية لها»^(٩٦)، وأن عصر إسماعيل كان «الجولة الحاسمة التي تتشكل فيها علاقة مصر الخارجية تشكيلاً حاسماً وتتكرر بعض أسباب الإقطاع المتماكة في الداخل»^(٩٧).

وتعتبر محاولة الدكتور رفعت السعيد أوفى محاولة لتأريخ الثورة العربية بتطبيق المادة التاريخية كمنهج للرؤية والبحث. فهي دراسة طويلة نسبياً، وليست فصلاً في تناول عام كسابقاتها، كما أنه أضاف إلى رؤيته بعض الإضافات المهمة والأساسية في أحد فصول كتابه «تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر» وبذلك لا يصح من العسير تناول جوهر رؤيته بالمعرض الموجز.

يقدم الدكتور رفعت السعيد رؤية جديدة ومختلفة عن غيره من الباحثين تستحق الاعتناء بها والاحتفاء بمجهودده للتوصل إليها، وهو مجهود يخضع لشروط البحث العلمي، ويحمل صاحبه رؤية اشتراكية - نظرية وعملية - لا شك فيها. هذا بصرف النظر عن اتفاقنا معه فيما توصل إليه من نتائج أو اختلافنا معه فيها. فهذا جميعه يخضع للخلاف العلمي الذي يفيد الحوار المشترك في توضيق نطاقه. وفي كتابه «الأساس الاجتماعي للثورة العربية» ذكر أن الاسم العلمي لمحاولته هو «صراع الطبقات وتطورات القوى الاجتماعية التي ولدت

الثورة العرابية»^(٩٨). وأنه استهدف منه «تقديم صورة متكاملة لتطور ونمو القوى الاجتماعية المختلفة والصراعات والتحالفات التي قامت بينها، وصورة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي طرأت على وضع كل من هذه القوة الطبقية وحددت موقفها من الثورة أو ضدها»^(٩٩). وفي حدود هذا التصور يقدم لنا المؤلف تاريخ تكون «طبقة جديدة» هي «طبقة الأعيان»، ويرى أنها تكونت من فئات متعددة، «موظفون كبار نالوا هبات من الوالي، وكبار المشايخ الذين أثروا من إكراميات الباشا، أو من الالتزامات التي منحت لهم، وتجار أغنياء يمجزون أو يرفضون أو لا يعرفون كيف يحولون تراكمات أرباحهم في استثمارات رأسمالية فيتجهون نحو تملك الأراضي الزراعية تاركين الميدان للأجانب. لكن الكيان الأساسي لهذه الطبقة كان من كبار العمدة ومشايخ البلاد والأسر الريفية الغنية الذين استفادوا من موقفهم في السلم الإداري». ومن هذه الفئات تكونت طبقة «ذات مزاج اجتماعي واحد. ومصالح متميزة مستقرة تحتقر الفلاحين وتستغلهم بل وتعيش وتنمو على هذا الاستغلال، لكنها وفي الوقت نفسه تستشعر الخطر الداهم من جانب الخديو الحاكم المتسلط الذي يعطى لنفسه الحق في أن يلتهم كل شيء»^(١٠٠) وفضلاً عن الخديو، فقد برز عدو جديد لطبقة الأعيان هم: «التجار والمرابون الأجانب» ثم «الباشوات الأتراك والجراكسة»^(١٠١) بينما يضم إلى الأعيان في موقفهم المتمرد أيضاً «التجار»^(١٠٢).

وعند تحديد الخريطة السياسية، فإن عرابي - برأي الدكتور رفعت - «رمز لتمرّد الفلاحين»^(١٠٣)، وصحيح أنه لم يبدأ «زعيماً للفلاحين، وإنما زعيماً لقطاع منهم: لأبنائهم في الجهادية»^(١٠٤)، ذلك أن الجيش كانت تحتل قيادته «أعلى فئات الأرستقراطية: الأتراك والجراكسة والأرناؤوط»، بينما يحتل المناصب الصغيرة والدنيا «أبناء الفلاحين الفقراء .. أفقر طبقات الشعب»^(١٠٥) مما جعل الصراع بينهما واضحاً «وجهاً لوجه تقف طبقتان تتنازعا السلطة في الجيش، الأرستقراطية وفقراء الفلاحين»^(١٠٦) حين أحس «عرابي» بتأمر الجراكسة عليه حاول أن يجد لنفسه سنداً في جموع الفلاحين. فقد كان «الريف يموج بالثورة، ولم تكن حركة الضباط سوى المفجر الذي أتاح لها الحركة، وعندما تحركت

جموع الفلاحين أصبحت سيدة الموقف». وأحد مظاهر عبقرية عرابي أنه «استطاع أن يستجيب لهذه الحركة سريعاً ويتجاوب معها بإخلاص» وساعده التنديم على هذه الاستجابة فقد كان يسعى «لتكوين عصابة من الفلاحين» ولذلك أحس «بقمة الحركة وبوجودها وبفاعليتها قبل غيره، وحث الضباط على الارتباط بها»، وقد هيا هذا كله المناخ «لحركة طبقية من الطراز الأول» ساعدها تأثير قادتها بالثقفين الليبراليين واليساريين والاشتراكيين والأوروبيين، وموقف الأحزاب العمالية الأوروبية المؤيد للثورة.

على المستوى التنظيمي يفرق الدكتور رفعت السعيد بين «الحزب الوطني» و«الحزب العسكري» ويبرهما حزبين منفصلين، يمثل كل منهما فئة اجتماعية ذات مصالح منافضة لمصالح الأخرى، ويقدم كل منهما برنامجاً سياسياً منافضاً لبرنامج الآخر. فبينما ضم الحزب الوطني «قيادات متعددة بل ومتضاربة في الوقت نفسه»^(١٠٧)، ومثل - أساساً - الأعيان، كان الحزب العسكري «أقرب إلى التنظيم الحزبي أكثر من غيره»، إذ كان أعضاؤه «جماعة شديدة التماسك بحكم الطابع العسكري والسرية الشديدة، والزعامة القومية التي تقودهم وأهم من هذا كله بحكم تقارب التمثيل الطبقي، فهم جميعاً أبناء فلاحين فقراء دخلوا العسكرية من باب القرعة الإلزامية أنفازاً»^(١٠٨) وما حدث عقب ٩ سبتمبر كان «تحالفاً بين الحزب الوطني والتنظيم العسكري»^(١٠٩)، والبرنامج الذي نشرته التيمس وثلقته من بلنت «ليس برنامج عرابي وإنما هو محاولة لتقييد عرابي ببرنامج لا يعبر عن حقيقة أهدافه»^(١١٠) «برنامج متخلف»^(١١١). أما عرابي فقد أعلن برنامجه بعد تولي وزارة البارودي الحكم، إذ وجد الفرصة ملائمة ليمزق القيد الذي حاول المعتدلون أن يلفوه حول يديه تحت اسم برنامج الحزب الوطني^(١١٢). ويعد أن يعرض د. السعيد البرنامج بحكم بأنه «برنامج فلاحى يعكس أولاً وقبل كل شيء مطالب الفلاحين الملحة ويعبر عن آماني الوطن والشعب بأسلوب غاية في التقدم»^(١١٣). برنامج جعل «الأعيان يرتعبون من الخوف، فالمراد قد خرج من القمقم ليملى إرادة الشعب، إرادة الفلاحين»^(١١٤)، حتى أن الثورة عندما انتهت حدة الانقسام «وبدأ الفلاحون حركتهم لتطبيق

ما نادى به عرابى ضد الباشوات الأتراك وضد المرابين الأجانب، تحولت إلى انتفاضة فلاحية، استخدم فيها الفلاحون ولأول مرة في تاريخ مصر العنف الثورى فى مواجهة الأعداء الطبقيين»^(١١٥). ومن مظاهر هذا العنف استرداد الفلاحين لكسبيالاتهم - أى سندات ديونهم - من المرابين الأجانب، واستيلاء بعضهم على الأرض»^(١١٦). ويرى د. رفعت أن برنامج عرابى قد تأثر «بالأفكار الاشتراكية التى ترددت كثيراً فى كتابات غيره ولا بد أنه أمعن التفكير فى وقوف الاشتراكيين الأوروبيين والاشتراكيين الإنجليز على وجه التحديد فى صفه مؤيدين ثورته» وأن «ثمة لمحات متقدمة فى فكر عرابى»^(١١٧). وأنه على الرغم من أن النديم لا يمكن اعتباره اشتراكياً بالمعنى العلمى للكلمة «إلا أننا لا يمكن أن نتجاهل الاتجاهات الاجتماعية الواضحة ذات الصبغة الطبقيّة الصارخة لديه»^(١١٨) ورغم هذا فإننا إذا اكتفينا بوصف أفكار النديم بأنها «دعوة عامة للخير والعدالة وأكدنا خلوها من المضمون العلمى للفهم الاشتراكي فإننا نكون قد جافينا الحقيقة كثيراً»^(١١٩). وفى التقييم النهائى يرى د. السعيد أن ما حدث خلال الثورة العرابية هو «أن سيول الفلاحين قد اقتحمت فكر الثورة لتحويلها إلى ثورة فلاحين وتكسبها مضموناً اجتماعياً»^(١٢٠). ولذلك فإن «الصراع كان محتوماً داخل معسكر الثورة ذاته، كان هناك الإقطاعيون الذين يطالبون بالدستور ليحررهم من نفوذ الخديو وتسلمه عليهم ومثقفوا الطبقة الوسطى الذين يأملون فى الدستور سلاحاً يمكنهم من نيل بعض فتات السلطة ويخلصهم من مزاحمة الأجانب لهم فى تولى الوظائف العامة، وكانت «الفئتان السابقتان تتصارعان معاً، لكنهما كانتا متفقتان على خشية الثورة واحتقار الفلاحين»^(١٢١).

ويبلور الدكتور فؤاد مرسى رأياً عاماً فى الثورة العرابية يضمها به، كجزء من «الثورة الوطنية الديمقراطية»، إذ يرى أن المجتمع المصرى «مجتمع تصوغه الثورة الوطنية الديمقراطية التى تخلق فى أعماقه منذ مطلع القرن التاسع عشر، فى أعقاب الثورة الفرنسية، هذه الثورة التى كان رعاة الطهطاوى أول مفكر لها، فدعا إلى القومية المصرية والديمقراطية الليبرالية والحضارة الرأسمالية. هذه الثورة التى انفجرت بقيادة أحمد عرابى فى عام ١٨٨١، ثم سحقته فى العام التالى بتحالف الإقطاع والخديو مع الاستعمار البريطانى»^(١٢٢).

ومع أننا سنجد أن هناك بعض التناقض بين رؤية باحثي هذه المدرسة، فمما لا شك فيه أن الخط العام لمعالجتها للثورة العرابية، هو خط إنصاف الثورة والدفاع الموضوعي عنها وتحديد عوامل إجهاضها بما لا يسمح بتغليب العوامل الذاتية على العوامل الموضوعية.

وهناك بالإضافة إلى هذا بعض الغموض في استخدام مصطلح «الأعيان» وبخاصة لدى الأستاذ الدكتور رفعت السعيد، دون أن يقدم هذا الاستخدام تصنيفاً طبقياً محدداً للمصطلح.

ولا ننوي هنا أن ندخل في مناقشة، حول نقاط الاختلاف بيننا وبين مؤرخي المدرسة الاشتراكية إذ تتكفل بهذا، الفصول القادمة من هذه الدراسة.



الاحتكارات الأوروبية من الاحتلال السلمي إلى الغزو المسلح

- متى بدأ الاحتلال؟ الاستيلاء على السلطة
 - الغزو العسكري، لماذا؟ الصراع الأوروبي حول
 - المسألة الشرقية
 - الخديو إسماعيل، حكم سيئ
 - وسقوط شريف
 - فرنسا وإنجلترا .. فرنسا رهان
 - الصراع حول أسلم الطرق لإجهاض الثورة
 - السلطان من حماية الاستقلال إلى إعلان
 - المصيان
 - مؤتمر الأستانة وتدويل المسألة
 - المصرية
-

متى بدأ الاحتلال؟

لن نستطيع أن نفهم حركة الثورة العربية، دون أن نضع تصوراً عاماً لأهدافها ووسائلها ومن البديهي أن تلك الأهداف والوسائل، هي مواليد لحركة اجتماعية ذات أبعاد معينة، تعمل على التعديل في الأهداف والوسائل في ضوء الظروف المحيطة بها، وبحسب قوة ما تواجهه من مقاومة يحدد استجابتها لها، قوتها الفعلية أو ما تتصور أنه قوتها.

والثورة العربية في هذا الإطار، هي رد الشرائح الطبقية والاجتماعية المصرية الذي كان يهدف إلى إيقاف الغزو الاستعماري الأوروبي لمصر. ذلك أن الثورة قد انفجرت في مواجهة «حالة استعمارية» فعلية تمت بطريق الغزو السلمي التدريجي، فاستطاعت قيادة الثورة أن تلمح - بأقصى درجة ممكنة من الوضوح في هذا الوقت - الارتباط الوثيق بين قضيتي التحرر الوطني والديمقراطية، إذ أدركت أن هذا الغزو ما كان ليتم، لو كانت الشرائح والطبقات الثورية صاحبة المصلحة في استقلال السوق القومية تملك نصيباً من الحريات الديمقراطية يمكنها من التعبير عن مصلحتها وآرائها تعبيراً يؤثر في القرار السياسي، ويمكنها - بالتالي - من أن تفرض لنفسها مكاناً على خريطة السلطة في مصر.

بدأ هذا الغزو الاستعماري لمصر منذ أجبرت الرأسماليات الأوروبية «محمد علي» على توقيع معاهدة ١٨٤٠ فتنازل بمقتضاها عن أحلامه في إعادة بعث الإمبراطورية العثمانية. إن محمد علي الذي كان عثمانياً يطمح للاستيلاء على

قيادة الإمبراطورية - عن طريق تقوية مصر باعتبارها إحدى ممتلكات السلطنة - ليسير في طريق تجديد شباب الإمبراطورية^(١)، كان مثار قلق الدول الأوروبية، وقد نبه هذا القلق من عدة عوامل أهمها محاولة روسيا المستمرة للتدخل لمناصرة السلطان «العثماني» ضد الثائر «العثماني» محمد علي، مما كان يعرض التوازن الأوروبي للخطر، ذلك أن تحالف روسيا مع تركيا، يزود الأولى بقوة هجومية استراتيجية، تعيد الموقف في أوروبا إلى ما كان عليه بعد الثورة الفرنسية مباشرة. ومن ناحية أخرى فإن فوز محمد علي بحكم الإمبراطورية العثمانية، يعرض الرأسماليات الأوروبية لأخطار فادحة إذ كانت سياسته الاقتصادية تتعارض جذرياً مع مصالح هذه الرأسماليات، فإغلاقه السوق المصرية في وجه المنتجات الأوروبية، واحتكاره للتجارة المصرية، يحول بين الرأسمالية الأوروبية وبين تحقيق أرباح عن طريق تصدير فائض إنتاجها السلمي، وهو خطر نوبار (١٧٨٥ - ١٨٩٩)، التي ضمت وزيرين أوروبيين، أحدهما فرنسي إلى إمبراطورية شاسعة تعد من أهم الأسواق أمام الرأسماليات الأوروبية، بخاصة أن محمد علي يطبق سياسته الاقتصادية على البلاد التي يفتحها.

ولم تكن السياسة الأوروبية قاصرة على الوعي بخطر تجدد شباب الإمبراطورية العثمانية وهو ما يمكن تحقيقه إذا انتقلت من حالة التبعية والضعف التي كانت قد آلت إليها، إلى تطبيق سياسة اقتصادية تجدد قواها الإنتاجية، وهو ما كان محمد علي يسعى إليه، ونجح في تطبيقه بالفعل في الأقسام التي ضمها إلى عرشه خلال محاولته الاستيلاء على قيادة الإمبراطورية. وعلى عهد شبابها الأول، كانت تلك الإمبراطورية مصدر خطر توسعي أخل بالتوازن الدولي، وأثار قلقاً شديداً في أوروبا، لأن نظامها الإقطاعي أكثر مرونة من الإقطاع الأوروبي، بخضوعه لسلطة مركزية قوية، حمته من مضر التفتت الذي كان إحدى سمات الإقطاع الأوروبي^(٢)، فضلاً عن أنها كانت تملك جهازاً عسكرياً قوياً مكّنها من التوسع داخل القارة الأوروبية نفسها، ثم بدأ التوازن بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية - الذي كان في صالح العثمانيين - يتغير لصالح الدول الأوروبية، حين أخذت هذه الدول - منذ القرن السادس عشر -

تتحول من دول إقطاعية إلى رأسمالية تجارية ثم إلى رأسمالية صناعية، عقب الانقلاب الصناعي، في حين ظل الإقطاع العثماني يحكم الإمبراطورية، بعد أن فقد كثيراً من خصائصه الأولى وهو ما انتهى بأن أصبح ميزان القوى بشكل نهائي في صالح الدول الأوروبية^(٢)، وهكذا تخلق الوعي الأوروبي بالطابع الخطر لمحاولة محمد علي إعادة بعث شباب الإمبراطورية، مما ينتهي، بإعادة التوازن بينها وبين الدول الأوروبية إلى ما كان عليه، فضلاً عن أنه كان يملك جهازاً عسكرياً قوياً من ناحية، ويسعى لتطبيق سياسات اقتصادية: المركزية الشديدة أحد سماتها الرئيسية، من الناحية الأخرى.

نجحت الرأسماليات الأوروبية في تحقيق انتصار شامل على «محمد علي» فلم تجبره فقط على التنازل عن أحلامه في السيطرة على الإمبراطورية العثمانية، ولكنها حطمت أيضاً جهازه العسكري القوي، واشترطت عليه أن يلفي سياسته الاقتصادية القائمة على الاحتكار، وأن يعود إلى اتباع سياسة «الباب المفتوح».

وتلك نقطة محورية لا يلتفت إليها كثيرون ممن حللوا معاهدة ١٨٤٠ التي تعاقبت بمقتضاها الدول الأوروبية مع السلطان العثماني على وضع مصر الدولي، وامتيازات حاكمها، فقد نص البند الخامس من ملحق المعاهدة على أن تطبق في مصر المعاهدات التي تعقدها السلطنة العثمانية، وهو نص يحيل إلى معاهدات أخرى عقدت قبل عقد معاهدة ١٨٤٠، من أهمها، معاهدة عقدت في عام ١٨٢٨ بين إنجلترا والدولة العثمانية، تنص على أن تمنح السلطنة الرعايا الإنجليز حرية الشراء من السوق المصرية، ويتمتع السلطان العثماني - طبقاً لنصوصها - بإلغاء كافة أنواع الاحتكار، وإطلاق حرية التجارة الداخلية والخارجية، بل إن هذه المعاهدة، تلزم السلطان العثماني، أن يطبق نصوصها تلك في ممتلكاته الأوروبية والآسيوية وفي مصر وأمالك الدولة الإفريقية، وبمقتضاها - أيضاً - تنازل السلطان عن حريته في فرض ما يشاء من رسوم جمركية على ما يدخل أسواق السلطنة وما يخرج منها، وقبل أن تتحدد نسبة الرسوم على تجارة الاستيراد بما لا يزيد على ٥ ٪، وألا تتجاوز الرسوم على ما يصدر عن ١٢ ٪ من قيمة البضاعة.

ولأن الحكومة العثمانية قد تعهدت - فى تلك المعاهدة - ألا تقيم أى عقبات أو تعارض إذا ما طلبت دول أخرى - غير بريطانيا - أن تعامل تجارتها وفق نصوص المعاهدة، فقد كان منطقيًا أن تأخذ كل من روسيا والنمسا وروسيا نفس الامتيازات التى حصلت عليها بريطانيا، بحكم أنها جميعًا قد وقعت على معاهدة ١٨٤٠، التى ضمت إليها تلك المعاهدة، طبقًا للبند الخامس من ملحقها (٣ م).

وعلى عكس ما يذهب إليه الأستاذ الرافعى فإن معاهدة ١٨٤٠ بتضمينها على تلك المعاهدة، وغيرها مما وقمته الدولة العثمانية من معاهدات، قد سلبت مصر كثيرًا من حقوقها الاستقلالية، بل أهم هذه الحقوق وهو حقها فى حماية اقتصادها الوطنى، وتحصين سوقها القومية منذ ذلك الحين بدأ الغزو الأوروبى لمصر. وقد أخذ فى البداية اتجاهات متعرجة، تتبع أصلًا من أن الصراع بين الرأسماليات الأوروبية كان - آنذاك - على مشارف نهاية «العهد السلمى»؛ حيث ساد شعار «المنافسة الحرة» الذى يرفض منطق الاستيلاء على الأسواق وإغلاقها أو تحقيق امتيازات لإحدى الرأسماليات على حساب زميلاتها. فـ «العهد السلمى» كان يجد التعبير الحقيقى عنه فى شعار «الباب المفتوح»؛ حيث تتصارع الرأسماليات الأوروبية على الأسواق، معتمدة أساسًا على «الثمن» كوسيلة للتعبير عن هذا الصراع (٣ مكرر / ١).

وتقدم «معاهدة ١٨٤٠» نموذجًا لتعاقدات العهد السلمى، على الصعيد الدولى، إذ لم تعط أى امتيازات لأى محور استعمارى على حساب المحور الآخر، وإنما فرضت وصاية دولية على مصر. ونظمت العلاقة بين الباب العالى والولاة الذين يحكمون مصر من خلفاء محمد على ضمن حدود لم يكن فى إمكان الباب العالى ولا باشوات مصر تعديلها إلا بالرجوع إلى الدول الأوروبية الموقعة لمعاهدة لندن^(١)، وهى حدود تسعى لربط السوق المصرية بالسوق الرأسمالية الدولية، وتحافظ على عدد الجيش المصرى بما لا يسمح له بتعديل تلك الرابطة.

وفى ظل معاهدة لندن، تهيأت الأوضاع الملائمة لتدفق النفوذ الاستعمارى الأوروبى إلى مصر وتدرجيًا بدأت المحاور القوية فى الرأسماليات الأوروبية

تسعى لموقع متميز في السوق المصرية. ولأن منطق الاستيلاء على الأسواق واحتكارها بدا - طبقاً لشعارات العهد السلمي - منطقاً متطرفاً، فإن المنافسة حول السوق المصرية عبرت عن نفسها بأشكال أخرى كان من بينها محاولة الحصول على مركز سياسي ممتاز، والتنافس حول تصدير الخبراء الأوروبيين، ثم ازدياد الهجرة إلى البلاد، وتكوين جاليات أجنبية توسعت في نشاطها الاقتصادي وأصبحت تشكل مركز ضغط سياسي بخاصة بعد أن تضخمت مصالح تلك الجاليات في قطاعي الزراعة والتجارة، فضلاً عن نجاح بعضها في تولي مراكز سياسية حساسة.

كان قطبا الصراع الكبيران حول السوق المصرية، هما إنجلترا وفرنسا، لم تكن مصر بالنسبة إلى إنجلترا سوقاً يهمها لذاته فحسب، بل كان طريق تجارتها مع أغنى أسواقها وهي الهند، بينما وضعت فرنسا الاستيلاء على السوق المصرية في اعتبارها على أساس أنه يساعدها في صراعها مع منافستها التقليدية: بريطانيا. ذلك صراع متجدد ولهمت مصر سوى أحد ميادينها، وهو ماكانته على عهد الغزو الفرنسي (١٧٩٧)، وحملة فريزر (١٨٠٧). وعلى عهد التحريض الفرنسي لمحمد علي في مغامرته الكبيرة للاستيلاء على قيادة الإمبراطورية العثمانية.

وقد دخل كعامل في هذا الصراع، سعى الباشوات المصريون - من خلفاء محمد علي - إلى الاحتفاظ باستقلال مصر الذاتي عن الحكم العثماني المباشر، وهو ما دفعهم إلى التحالف مع أطراف أوروبية يدفعها التنافس لدعم هذا الطموح وتدعم هذا التحالف، حين نجح بعض الولاة في توسيع حدود الولاية، مخالفين بذلك معاهدة لندن ١٨٤٠، مما اضطرهم إلى الاستعانة بأطراف أوروبية لحماية تلك التوسعات من تدخل بقية الأطراف الموقعة على المعاهدة، فكان كل حاكم في مصر يعكس هذا التنافس الاستعماري الفرنسي الإنجليزي بشكل أو آخر؛ فعباس الأول يمثل فترة النفوذ الإنجليزي، وسعيد عصر التفوق الفرنسي، وإسماعيل التفوق الفرنسي أولاً ثم الإنجليزي ثانياً^(٥).

احتفظت فرنسا في هذا الصراع بقصب السبق لفترة طويلة قبل أن يتقدم النفوذ الإنجليزي تدريجياً فقد قامت فرنسا بتزويد الخديويين بمختلف

المستشارين، وفتحت أبوابها أمام شبان مصر الذين هرعوا إلى المدارس الفرنسية لتلقى أصول المدنية الغربية، ولم يكن هناك شك في أن مصر - فيما يتعلق بتطبيق الأغنياء والموظفين - أخذت تتطبع بالطابع الفرنسي، حتى أن القابضين على دفة السياسة الفرنسية يدعوا يحلمون ببسط حمايتهم على مصر، اعتماداً على سياسة التدخل السلمي. وهو الحلم الذي يبرر مساعدة فرنسا لسعيد ثم لإسماعيل على التخلص من التبعية العثمانية، وكرراً فعل لذلك سعت بريطانيا للتحالف مع تركيا وتشجيعها على استرداد سلطتها المباشرة على مصر لكي لا تعطى فرنسا فرصة للتميز عنها^(٦).

وكان تحديد المصير المصري رهيناً بتطور الرأسماليات الأوروبية، وانتقالها من مرحلة تصدير فائض الإنتاج السلمي، إلى تصدير رأس المال المصرفي، ومن شعار المنافسة الحرة اعتماداً على جهاز الثمن، إلى شعار الاستيلاء على الأسواق بالقوة المسلحة والانفراد بها دون بقية الشركاء، وهو التطور الذي كان يجرى التحول إليه تدريجياً وبدرجات متفاوتة في ذلك الوقت، وهكذا فإن شعار المنافسة التجارية الحرة، قد حمى مصر لفترة من الاحتلال العسكري، فالسياسيون الأوروبيون كانوا يرون إذ ذاك أن احتجاز الأسواق جريمة وأنه يمنع التنافس الحر بين المنتجين الصناعيين. وفي سنة ١٨٧٠ قال السياسي الإنجليزي بالمرستون «فلنرق مصر بواسطة تجارتنا .. ولكن لنحجم عن غزوها»^(٧). ويتركز رأس المال في احتكارات قليلة بابتلاع المشروعات الكبيرة لما هو أصغر منها، ثم باندماج الرأسمال الصناعي والمصرفي، أصبحت الأسواق الموقوفة أكثر أهمية. وأصبح احتجاز بعض الدول الأوروبية لمستعمراتها ميزة يجب اهتمامها معها.

الاستيلاء على السلطة

منذ ذلك الوقت تغير شكل الغزو الاقتصادي الأوروبي لمصر. فانتقل من تصدير للمسلع المصنعة أساساً، مع تصدير لفائض رأس المال في شكل محدود، واستيراد للمواد الخام، إلى تصدير لرأس المال أساساً، يصاحبه - بدرجة أقل - تصدير للمواد المصنعة، مع التوسع في نزح الثروات الطبيعية.

أخذ تصدير رموس الأموال الأوروبية إلى مصر شكل القروض، التي بدأت في عهد سعيد ثم تضخمت في عهد إسماعيل. وفي نهاية حكم إسماعيل كانت ديونه على ثلاثة أنواع:

- أولها: ما عرف باسم الديون السائرة وهي ديون مقابل خدمات، وأعمال تمت بطلب الخديو ولم تدفع أجورها نقدًا، بل بقيت دينًا عليه وأغلب حملة سندات هذا الدين من الفرنسيين.

- أما النوع الثاني: الديون الثابتة، فهي قروض نقدية، اقترضها إسماعيل من المصارف الأوروبية بضمان إيرادات بعض مصالح الحكومة وأغلب حملة سندات هذا الدين من الإنجليز.

- النوع الثالث: هو الديون الداخلية وقد عقدها إسماعيل عندما تعذر عليه عقد النوعين الأولين، واقترضها من كبار ملاك الأراضي المصريين. وأشهرها قرض الرزنامة وقرض المقابلة. وهي جميعاً قروض محلية خرجت من نطاق الصراع بين الرأسماليات الأوروبية الاستيلاء على السوق المصرية، ولكنها أقعمت كبار ملاك الأرض في الصراع حين اشتد أواراه^(٨).

وتبدو طبيعة التدرج في تسلسل رأس المال الأوروبي لمصر، إذا ما لاحظنا أن أول قرض اقترضه إسماعيل في سنة ١٨٦٢ لم يزد على ٢,٢٩٢,٨٠٠ جنيه بينما كان القرض الأخير ٣٢,٤٩٧,١٦٠ ج في سنة ١٨٧٣. وفي هذه السنة نفسها بلغت القيمة الإجمالية لقروضه ٦٨,٤٩٧,١٦٠ جنيهًا. هذا عن القروض النقدية أو الثابتة. أما ديونه مقابل الأعمال (السائرة) فقد بلغت قرابة خمسة وعشرين مليونًا من الجنيهات. ونلاحظ أن الاحتكارات الإنجليزية كانت أكثر نشاطاً في تصدير رأس المال، بدليل أن أغلبية القروض الثابتة - وهي النقدية - كانت إنجليزية بينما اكتفت الاحتكارات الفرنسية بتصدير الخبرة والخدمات.

ولم تكن الديون هي الشكل الوحيد لتطويع السوق المصرية للقانون الاستعماري، فزاد رأس المال المصدر إلى مصر عبر مؤسسات مصرفية أجنبية،

ففى عهد سعيد بدئ فى إنشاء بيوتات مالية أجنبية لتسهيل عملية الاقتراض، وبخاصة للمشروعات الحكومية. فأنشئ «بنك مصر» فى عام ١٨٥٦ وبعد ذلك بعامين حصل أحد الأمريكيين على امتياز استغلال ودائع بيت المال، بما يعود على الحكومة بفوائد على أن يقرضها هذا الشخص بربح ١٠ بالمائة للأفراد. وأنشأت بعض البنوك الأوروبية فى عهد إسماعيل فروعاً لها، كان أولها البنك المصرى الإنجليزى الذى تأسس فى سنة ١٨٦٧ وأقرض الخديو - فى السنة نفسها - قرابة مليونين من الجنيهات، وفى سنة ١٨٦٨ أنشئ بنكاً: الفرنسى المصرى والإسكندرية التجارى. وفى سنة ١٨٧٢ أنشئ فرع للبنك الفرنسى الكريدى ليونيه فى الإسكندرية. وقد أسهمت هذه البنوك وغيرها فى تزويد الحكومة بما احتاجت إليه من المال وارتبطت مع الخارج بعلاقات مالية وبخاصة مع البيوتات المالية فى باريس ولندن. وكانت تحصل على أرباح الديون وتوصلها للخارج^(٩).

وعندما توقفت الديون فى سنة ١٨٧٧، اتجهت البنوك الأجنبية إلى الأعمال المصرفية البحتة وتوجه نشاطها إلى السوق الداخلية حيث وزعت على أنشطة مختلفة:

- المصارف التجارية وتقوم بأعمال الخصم والقروض بضمان، والإيداع إلى غير ذلك.
- مصارف الرهن العقارى وتقدم قروضاً بفائدة تصل إلى ٩ ٪ بضمان العقارات.
- المصارف الزراعية: وهى شركات تكونت للحصول على امتياز إصلاح الأراضي البور القابلة للزراعة.
- شركات النقل والترام والتليفون والموانئ والسكك الحديدية، ثم الشركات الصناعية والتجارية، التى تكونت لتصنيع المواد الخام الرخيصة فى مصر، بأيد عاملة رخيصة، ويتمويل أجنبى وافد، مثل صناعات المسجائر والبيرة والملح والصودا، وتكرير السكر، وشركات الفنادق، ومصانع غزل وحلج ونسج القطن، وكذلك الشركات العاملة فى التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد).

● أخيراً شركات تكوّنت للنهوض بأحوال المدن والعمل على إنشاء عقارات مبنية للسكن، وأخرى للمرافق العامة والمياه الغازية.

وهكذا كان عدد الشركات التي تكوّنت في مصر حتى نهاية القرن التاسع عشر ٧٨ شركة برأسمال مدفوع وسندات قيمتها ٢١,١٦٧,٥٧٥ منها ٤٥ شركة أجنبية برأسمال قدره ١٩,١٠٨,٨٩٢ جنيهاً، وهو مبلغ جلب بأكمله من الخارج. وأما الشركات الباقية وعددها ٢٢ شركة فهي شركات صغيرة أنشئت برأسمال محلي لا يتجاوز مجموعه بالنسبة إليها كلها ٢,٠٥٨,٦٨٢ جنيهاً. وهذا دليل قاطع على ضخامة رأس المال الأجنبي في تلك الفترة، وعلى سرعة ونشاط تكوين تلك الشركات. وعلى مدى نجاحها السريع الذي كان مشجعاً على التسابق في تكوينها. وفي سنة ١٨٩٧ كانت السندات ورأس المال المدفوع للشركات في مصر ٣٢,٨٤١,٠٠٠ جنيهاً، وكان رأس المال الأجنبي منه ٣٠,٨٦٨,٠٠٠ جنيهاً^(١٠). وهو ما يعطى مؤشراً على نمو رأس المال الأجنبي الوافد، وثبات رأس المال المحلي المستثمر على ما هو عليه.

ومع تزايد المصالح الأوروبية للاقتصادية إلى تلك الدرجة كان منطقياً أن تسعى الاحتكارات الأوروبية إلى حماية مصالحها. ولظروف الصراع الأوروبي، ولأن الاحتكارات الأوروبية يظهر بينها مركز قوى حتى ذلك الحين، لم تتدخل الحروب أو تتطرق المدافع لحماية حملة السندات، على أن المسألة أخذت شكلاً لا يختلف من حيث المضمون عن الاحتلال العسكري هو التسلل إلى السلطة السياسية والسيطرة عليها.

وكان لا بد أن يتوقف الخديو إسماعيل عن دفع الديون. وعن استهلاك سنداتها، فيعلن بذلك إفلاس مصر، فيحدث الذعر في بورصة الإسكندرية، وينتقل بسرعة إلى وزارات الخارجية في أوروبا وتتجه السياسة الاستعمارية على الفور لتحقيق مخططاتها، وفي أقل من ثلاث سنوات، كانت مصر تحكم مباشرة بواسطة حملة الأسهم، ممثلي رأس المال الوافد، ومندوبي الاحتكارات الدولية.

● فقد أنشئ صندوق الدين (مايو ١٨٧٦). وكان بمثابة حكومة أجنبية مطلقة التصرف في مصر، فأعطى سلطات واسعة شملت تسليمه الإيرادات

المخصصة لسداد الديون بموجب النظام الضرائبي الذي كان قائماً إذ ذاك. والذي حرمت مصر من تعديله، ثم أنشئ مجلس أعلى للمالية يتولى النظام المحاسبى والرقابة المالية.

● وفى اتجاه منح مزيد من السلطة للاحتكارات الأوروبية، مع تمييز الأجنحة القوية فيها، أضيف إلى صندوق الدين نظام الرقابة الثنائية (نوفمبر ١٨٧٦)، حيث عيّن رقيبين أحدهما فرنسى والآخر إنجليزى، يراقب أولهما المصروفات والثانى الإيرادات، وأعطيا حق تعيين الموظفين الماليين وسلطة الموافقة على الصرف من الخزانة.

● وفى يناير ١٨٧٧ جاءت «لجنة التحقق العليا الأوروبية»، لتعيد دراسة الوضع الاقتصادى لمصر، وصدرت عنها مجموعة من التوصيات والتحليلات، كان أهمها من الناحية السياسية، إرجاعها المشكلة المالية إلى السيطرة الأوتوقراطية للخديو، وتوصيتها بإنشاء وزارة مسؤولة ذات سلطة فى إدارة البلاد. وقد وضع من تشكيل اللجنة أن الاحتكارات الإنجليزية تأخذ مركزاً ممتازاً تدريجياً، ذلك أن أغلبية اللجنة ورثاستها كانت لإنجليز^(١).

وبهذا حلت الوزارة الأوروبية محل الرقابة الثنائية، فشكلت وزارة نوبار (١٧٨٥ - ١٨٩٩)، التى ضمت وزيرين أوروبيين، أحدهما فرنسى للأشغال، وآخر إنجليزى للمالية. واستمرت عاماً ونصف عام، حتى استقالت تحت ضغط القوى الوطنية، فخلفتها وزارة برئاسة محمد توفيق باشا - ولى العهد آنذاك - كان للوزيرين - الأوروبيين فيها حق الاعتراض على أى قرار لا يوافقان عليه من قرارات مجلس الوزراء.

حتى ذلك الوقت كان التسلل الأوروبى إلى سلطة الحكم، تسلاً لمثلئ حملة الأسهم، أى للدائنين أنفسهم. وفى بداية حكم توفيق (١٨٧٩) أعيدت الرقابة الثنائية على ألا يكون للحكومة المصرية حق عزل الرقيبين دون موافقة دولتهما. وبهذا أصبحت الرقابة الثنائية رقابة لمثلئ الدول لا لمثلئ حملة السندات ولم تعد مشكلة الديون مشكلة بين مصر ودائنيها، بل أصبحت - من الناحية

الرسمية - مشكلة بينها وبين الدول التي يحمل الدائنون جنسيتها بعد أن كانت كذلك من الناحية الفعلية.

ولم تستول الاحتكارات الأوروبية على السلطة التنفيذية فحسب، ولكنها استولت أيضاً على السلطتين الأخريين: التشريعية والقضائية. كان التمثل إلى السلطة القضائية بطيئاً، بدأ منذ عهد طويل، ولكنه أسرع في عهدى سعيد وإسماعيل متوافقاً مع خطوات رأس المال الأوروبي. وانتهى إلى فوزى عارمة، بدت ملامحها فيما كانت المحاكم القنصلية تمارسه من سلطات قضائية واسعة، إذ كان الأجانب يحاكمون أمام محاكم يشكلها قناصلهم، ويقوانين بلادهم، اعتماداً على ما عرف بالامتيازات الأجنبية.

وكان منطقياً في ضوء الظروف التي كانت سائدة في مصر آنذاك أن ترفض الدول أية محاولة تسترد بها مصر سلطاتها القضائية على المقيمين بها من الأجانب بحيث تحاكمهم بمقتضى قوانينها. ومن هنا حل نظام المحاكم المختلطة محل المحاكم القنصلية فأنشئت مؤسسة سياسية جديدة ذات سلطات واسعة وخطيرة فيما يختص بالأجانب. على أن أهم ما جاء بهذا النظام الجديد، هو نصه على أن التشريع الذى يسرى على الأجانب لا يكون نافذاً عليهم إلا بموافقة دولهم صاحبة الامتيازات، وتكون لتمثيل هذه الدول ما عرف بـ «الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة». وهى مجلس تشريعى أجنبى لا يصدر قانون فى النية تطبيقه على الأجانب دون عرضه على الجمعية المذكورة وموافقتها عليه. وقد تمسكت الدول بما لهذه الجمعية من اختصاصات تشريعية عندما أصدر إسماعيل مرسوماً بتسوية الديون فى إبريل ١٨٧٩، إذ اعتبرته الدول تجاوزاً من الحكومة المصرية لاختصاصاتها على أساس أنه لا حق لها فى أن تصدر أى قانون يتعلق بحقوق الأجانب دون موافقة الدول الأوروبية ممثلة فى الجمعية المذكورة.

إلى هنا كان «الاحتلال الفعلى» قد وقع بطريقة سلمية تماماً.

● فالسلطة التنفيذية تمارسها حكومة «مختلطة» تضم وزيرين أوروبيين - أو رقبين حسب الأحوال - .

● والسلطة التشريعية التي تمارس حق التشريع في كل ما يتعلق بالأجانب سلطة تمثل الأجانب، وهي صاحبة حق في الاعتراض على أى قانون وطني في النية تطبيقه على الأجانب.

● والمحاكم المختلطة تطبق تلك التشريعات بطريقتها الخاصة.

وهكذا تكونت دولة أوروبية داخل مصر، دولة لها رعاياها، ومصالحها الاقتصادية وسلطاتها الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولم تعد مصر دولة مستقلة، بل دولة مختلطة.

وكانت السلطات الثلاث تمارس دورها في استلاب مصر بشكل متكامل، فالحكومة الأوروبية تبرز الميزانية المصرية بحجة تسديد الديون وفوائدها، والجمعية التشريعية الأوروبية تقف دون دفع الأجانب لأى ضرائب عن أرباحهم الطفيلية، والمحاكم المختلطة تحايى رعاياها حين يختصمون مع أى مصرى وبعد انتشار البنوك التجارية والمرايين الأجانب، مكّنتهم المحاكم المختلطة من انتزاع عشرات الألوف من الأقدنة نقلتها أحكامها من ملكية المصريين إلى ملكية الأجانب. وبهذا تم الاحتلال السلمي الذى جاءت الثورة العربية احتجاجاً عليه من الطبقات المصرية التي أضيرت مصالحها به.

الغزو العسكرى .. لماذا؟

تمكّنت الاحتكارات الأوروبية من احتلال مصر، احتلالاً سلمياً عن طريق تكوين مؤسسات اقتصادية وسياسية حلّت محل السلطة السياسية التقليدية في المجتمع المصرى، وهى سلطة الخديو، على أن هذا الاحتلال السلمى لم يستطع أن يثبت أقدامه، أو يؤكد سلطته وسيطرته إلا بتحوّله إلى غزو عسكرى مسلح، وكان وراء هذا التحول عاملان أساسيان:

● العامل الأول: هو اشتداد حدة الصراعات الأوروبية حول «المسألة الشرقية» وكانت المسألة المصرية في تلك المرحلة وجهها البارز، وقد حتم هذا الصراع أن تتولى أقوى جبهات الاحتكارات الأوروبية حسب المسألة لصالحها بقوة السلاح،

بما يضمن مصالح تلك الاحتكارات كلها مع مركز ممتاز للاحتكارات البريطانية التي كانت أبعد نظراً، حين رأت في الخلاف المستمر بين الدول الأوروبية خطراً يمكن مصر من الاستقلال عن النفوذ الأوروبي فآثرت أن تحسم الأمر بقوة السلاح، مقابل مركز ممتاز، وإن لم يكن مركز «المنفرد».

● **العامل الثاني: - والأهم -** هو تطور حركة المقاومة المصرية إلى الحد الذي كاد يحيط خطة الاحتلال السلمي، بخاصة وقد استطاعت الحركة الوطنية في البداية أن تدمر إحدى المؤسسات الأوروبية، بإسقاطها الوزارة المختلطة، وبتجاهها إلى تعصير السلطة التنفيذية، ووضع خطة عملها الرامية إلى إيقاف تسلل رأس المال الأوروبي.

تفاعل هذان العاملان طوال مرحلة الثورة العربية، وكانا السبب المباشر في تحول الغزو السلمي إلى غزو عسكري مسلح. وإذا كان العامل الثاني هو موضوع هذه الدراسة الرئيسية فإن دراسة الصراعات الأوروبية حول المسألة الشرقية، باعتبارها المناخ الذي تحركت فيه قوى الثورة والذي أثر - إلى حد كبير - في أهدافها ووسائلها، ضرورة لفهم أبعاد الثورة العربية.

الصراع الأوروبي حول المسألة الشرقية

لم يكن الإطار الذي دارت فيه الصراعات بين الرأسماليات الأوروبية سهلاً، كما قد يبدو أحياناً، لقد عبّر هذا الصراع عن نفسه تعبيراً سياسياً مباشراً أحياناً، وبدرجة من الانفصال في أغلب الأحيان. ومن الممكن أن نلمح هذه الدرجة من الانفصال في الخلاف المستمر في وجهات النظر بين الرأسماليين ووزارات الخارجية الأوروبية حول المسألة المصرية. وهو خلاف ينجم - عادة - من أن السياسيين وإن كانوا يعبرون عن مصالح اقتصادية طبقية، فإنهم لا يعبرون عنها بشكل حسابي أو يومي، وإنما يعبرون عن الخط المشترك الأعظم بين مجموعة من المصالح الفردية، هو المصلحة الطبقية، وفي إطار تصور أعم يضع في اعتباره العديد من الظروف الدولية والداخلية التي قد يعمى عنها صاحب المصلحة المنفردة أو المباشرة، في سعيه لمصلحته. ومن هنا فإن ضغط

حملة السندات الأوروبية على حكوماتهم لكي تتدخل عسكرياً لحماية مصالحهم. كان يجابه أحياناً بصمت عميق في دوائر السياسة الأوروبية. بل إن التيمس Times التي كانت تعبر عن السياسة الإنجليزية إذ ذاك وصفت اقتراحاً خاصاً بالمسألة المصرية بأنه «لا يمكن أن يكون صادراً إلا عن شخص حقير لا حيثية له، كل همه الاحتفاظ بأسعار الأوراق المالية من الهبوط إلى الغد»^(١٢). وقد يش الدائنون في بعض المراحل من تدخل حكوماتهم، فتحول الخلاف في تلك الأوقات إلى خلاف مباشر بين مصر وبينهم فتخلوا بذلك عن بعض تطرفهم. على أن مسافة الخلف بين حملة الأسهم ووزارات الخارجية كانت تقل تدريجياً، لتزول تلك الدرجة من الانفصال. وتتطابق مصالح حملة الأسهم مع مصالح الإمبراطورية، وترتفع أعلام البوارج حاملة سندات الدائنين.

ومنذ البداية تحرك بعض المائين الأوروبيين بدرجة عالية من الوعي السياسي بمصالح طبقتهم، وبمفهومهم الإمبريالي للقومية - وهو مفهوم يقوم على الرغبة في التسلط على القوميات الأخرى وإخضاعها - وقد دفع هذا بعضهم إلى تقديم توضيحات مالية مؤقتة، ومنهم «ديرفيو» المالى الفرنسى، الذى كان يتحرك ويعمل في الإطار الذى يمكنه من فرض النفوذ الفرنسى على مصر. وقد وصفه خطاب رسمى إلى وزارة الخارجية الفرنسية بأنه «تاجر يشرف الجالية الفرنسية بشخصه ويشروته، ويوصفه مصرفى الوالى - الخديو إسماعيل - وهو بهذا المعنى وزير مالهته الخاص، ولذلك فهو يتمتع بأعظم نفوذ مشروع لديه، وهو يستخدم هذا النفوذ لصالح المصالح الفرنسية فقط»^(١٣)، ولذلك كان طبيعياً أن يتعرض ديرفيو لمصاعب مالية جمة في واحدة من فترات الانفصال بين مصالح المائين والتعبير السياسى عنها.

وكان وراء هذا التناقص السياسى، في دعم مطالب حملة الأسهم، أن السياسة الأوروبية لم تكن تحدد موقفها من المسألة المصرية، كمسألة منفصلة بذاتها، ولكن باعتبارها جزءاً مما عرف بـ «المسألة الشرقية» أعقد مشكلات المجتمع الدولى في القرن الماضى وأكثرها إثارة للاهتمام.

و«المسألة الشرقية» مصطلح سياسى يصف وضعية الإمبراطورية العثمانية المتسعة الأرجاء ويبلور اتجاهات السياسة الأوروبية حول ممتلكاتها الشاسعة التى كانت تضم سوقاً هائلة تصدر المواد الخام إلى أوروبا، وتستورد سلعها المصنعة، فضلاً عن أنها كانت تسيطر على مواقع استراتيجية مهمة من الناحيتين العسكرية والتجارية. ثم شهدت العقود المتأخرة من القرن الثامن عشر، والعقود الأولى من القرن التاسع عشر تحلل تلك الإمبراطورية نتيجة لتفكك وحدتها السياسية بالحركات الاستقلالية، وانهيار نظامها الاقتصادى أمام الطفرة فى وسائل الإنتاج الأوروبى، وهو ما جعلها مثار أطماع الذين سبقوها فى النمو، وتحكم فى تحديد خريطة الأطماع فيها تلك السمة التى أصبحت من السمات الرئيسية للنظام الرأسمالى، فى مرحلة تطوره إلى الاحتكار، وهى تفاوت درجات النمو بين الاحتكارات.

وهى هذا الإطار تحركت المسألة الشرقية فى أربعة أدوار^(١١):

● كان الدور الأول منها هو الثورة اليونانية القومية (١٨٢٢) التى حققت استقلال اليونان عن الإمبراطورية العثمانية. وقد حاول السلطان العثمانى إخماد الثورة مستعيناً بواليه على مصر: محمد على. ولكن محاولته لم تنجح لصلابة الثورة من ناحية، ولتدخل الدول الأوروبية «إنجلترا وفرنسا وروسيا» عسكرياً من ناحية أخرى، وهو ما نتج عنه تحطيم الأسطول المصرى التركى فى واقعة «نافارين» المشهورة، وكان موقف السياسة الأوروبية فى مؤازرة الثورة القومية فى اليونان، جزءاً من موقفها تجاه الأجزاء الأوروبية من الإمبراطورية العثمانية، وهو موقف يمكن تلخيصه فى الحقيقة التالية: تشجيع البرجوازيات الوطنية النشطة فى تلك الأجزاء على الاستقلال بأسواقها القومية. مما يؤدى إلى تفكيك النظام الإقطاعى العثمانى.

● وجاء الدور الثانى من المسألة الشرقية بتدخل الدول الأوروبية عسكرياً لإيقاف محاولة «محمد على» للاستيلاء على قيادة الإمبراطورية العثمانية

وإعادة بنائها من جديد وتأكيد وحدتها، تلك المحاولة التي أحدثت ذعراً شديداً في دوائر السياسة الأوروبية، ويلاحظ أن الدول الأوروبية عارضت أيضاً مطامع السلطان العثماني في استعادة حكمه المباشر لمصر وساندت محمد علي في الاستقلال الذاتي. وهو ما يخدم سياسة تفكيك الإمبراطورية تلاشياً لخطر توحيدها.

● وفي الدور الثالث من المسألة الشرقية نشبت الحرب بين الدول الأوروبية نفسها حول الممتلكات العثمانية، فقد رأت روسيا أن تفاجئ السلطان العثماني عبد المجيد وتوقف محاولته لإعادة بناء الإمبراطورية من جديد. ولكن إنجلترا لمحت في هذا التدخل أطماع روسيا في الاستيلاء على دول البلقان - الجزء الأوروبي من الإمبراطورية - مما يعرض - في رأيها - التوازن الأوروبي لأشد الأخطار، وحفاظاً عليه انضمت إنجلترا وفرنسا لتركيا في حرب القرم ضد روسيا (١٨٥٤) ونتيجة لتلك الحرب انسحبت دول البلقان عن الإمبراطورية العثمانية، إذ استقلت رومانيا (١٨٦١)، ثم الصرب وبلغاريا والبوسنة والهرسك في سنة ١٨٧٨. وبذا حققت الحرب أهدافها، فلم تعد للروسيا مركزاً متميزاً على حساب التحالف الأوروبي. وحالت دون توحيد الإمبراطورية العثمانية، وواصلت تفتيتها بانسلاخ الأقسام الأوروبية منها، وتشكيلها دولاً مستقلة.

● خلال هذا الدور من «المسألة الشرقية» اتخذت خطوة ربطته بالدور الرابع منها وهو الدور الذي برز في أواخر حكم خديو مصر إسماعيل، حين أصبحت المسألة المصرية الوجه البارز للمسألة الشرقية، فعندما وضعت الحرب البلقانية أوزارها عقدت معاهدة سان ستيفانو بين روسيا وتركيا. وكثمن لاشتراك إنجلترا في تأييد السلطان عقدت معاهدة سرية بينهما نصت على تأجير جزيرة قبرص - وكانت تابعة لتركيا - لإنجلترا ومقابل ذلك ضمنت إنجلترا للسلطان سلامة ممتلكاته الآسيوية شريطة أن يقوم

بإدخال إصلاحات في آسيا الصغرى، عن طريق وجود قناصل عسكريين بريطانيين منتقلين يقدمون النصائح، ويشيرون إلى التقصير والشكوى، ويشرفون على الإدارة المدنية في الولايات، ويتأكدون من جباية الضرائب. وهي شروط تعتبر بمثابة إعلان للحماية البريطانية على آسيا الصغرى، وإن كان ذلك بشكل غير رسمي يمكن تحويلها في المستقبل - حين تخف حدة الصراعات الأوروبية - إلى حماية رسمية. ومن ناحية أخرى استهدفت المعاهدة إيقاف الزحف الروسي على البحر الأبيض المتوسط. ومع أن تلك المعاهدة السرية لم تعط ثمارها المرجوة تماماً، إلا أنها أحدثت أثراً خاصاً في مؤتمر برلين الذي عقد في سنة ١٨٧٨ لتقرير مصير تركيا الأوروبية وتعديل معاهدة سان ستيفانو، إذ نشرت نصوص تلك المعاهدة السرية فكانت فضيحة لإنجلترا كشفت عن أنها تعقد معاهدات لحسابها الخاص بعيداً عن زميلاتها الأوروبيات خروجاً على تقاليد العهد السلمي في الصراع بين البرجوازيات الأوروبية، وإذ ارتكبت إنجلترا - عاز العصر - احتجاز الأسواق، فقد ثارت عليها كل حلفاتها الأوروبيات، وبلغ الغضب اقضاء عند الفرنسيين، وبعد مفاوضات بين الطرفين توسط فيها بسمارك توصلاً إلى قواعد للمعاملة بينهما تضمنت ثلاثة شروط رئيسية:

- الأول: أن يسمح لفرنسا عند أول فرصة، وبغير معارضة من جانب بريطانيا، أن تحتل تونس كتعويض عن حصول بريطانيا على قبرص.
- والثاني: أن يكون حظ فرنسا كحظ إنجلترا في التسويات المالية التي تتم في مصر.
- الثالث: أن تعترف إنجلترا زعم فرنسا القديم بأن لها حق حماية المسيحيين اللاتينيين في سوريا. وكان هذا الاتفاق يوقع في الوقت الذي كانت مشكلة الديون المصرية تصاعدت وتعمقت. وهي المشكلة التي جعلت مصر موضوع الدور الرابع للمسألة الشرقية.

الخديو إسماعيل: حكم سيئ.. وسقوط شريف

تفجرت المسألة المصرية مع أواخر حكم إسماعيل وبدايات حكم توفيق. نتيجة رفض الشعب المصرى لعملية الاحتلال السلمي الأوروبى، وسعيه لإيقافها، وحرصه على استقلال سوقه القومية، وإرادته السياسية.

وإلى أن تأتى التفاصيل الكاملة لحركة المقاومة المصرية فى الفصول القادمة من هذه الدراسة، يهمنا أن نركز هنا على المظاهر التى دفعت الرأسماليات الأوروبية إلى التخوف من الرفض المصرى للاحتلال السلمى، ودفعتها - فيما بعد - لتحويله إلى غزو مسلح.

كان استلاب الأوروبيين للسلطة - كل السلطة - من الخديو إسماعيل، عملاً غير صائب رغم أنه كان الممكن الوحيد أمامهم، فالخديو الذى كان من أذكى ملوك أسرة محمد على، وجد نفسه - بعد ثلاثة عشر عاماً من السلطة الأوتوقراطية المطلقة - عارياً من أى نفوذ، وخاضعاً لسلطة أجنبية، أجهضت أحلامه فى إنشاء مصر الأوروبية وبناء الإمبراطورية الإفريقية وفرضت عليه أن يعيش بمرتب قليل. وانتزعت أملاكه وأراضيه وهو ما دفعه إلى استثمار الرفض المصرى للنفوذ الأجنبى، وتحريكه، لعله ينقذه من الشباك التى تحيط به وتكاد تخنقه.

كانت خطة إسماعيل ذكية، ساعد على نجاحها فى بعض مراحلها أن ظروف التطور فى المجتمع المصرى كانت تتوافق معها، وأحبطها فى النهاية السرعة التى تحركت بها الاحتكارات الأوروبية لإجهاضها، وذلك الرصيد من سوء السمعة الذى كانت القوى الوطنية تحمله لإسماعيل، مما جعلها قليلة العطف على محاولته للتخلص من مأزق هو صانعه.

بنى إسماعيل خطته على التحالف مع القوى الوطنية، لإنشاء مؤسسات سياسية مناوئة للمؤسسات التى أنشأتها الاحتكارات الأوروبية، فبدأ يوحى بأنه غير راضٍ عن الوزارة الأجنبية، وهو شعور كان يشاركه فيه الكثيرون عبر عن

نفسه في مظاهرة مسلحة قام بها بعض الضباط ضد رئيس تلك الوزارة «نوبار» والوزير الإنجليزي «ولسن» لتأخر مرتباتهم، وسقطت وزارة نوبار، إلا أن الوزارة الأجنبية - كفكرة - بقيت، بل وأخذ الوزيران الأوروبيان - في الوزارة التي تشكلت برئاسة ولي العهد محمد توفيق، لتخلف وزارة نوبار - حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء ففشلت بذلك محاولة إسماعيل لإسقاطها كمؤسسة أجنبية أو في مشاركتها سلطتها، فسعى إلى التحالف مع الأرستقراطية المصرية الزراعية التي كانت منظمة إذ ذاك في «مجلس شورى النواب».

كان مجلس شورى النواب - الذي أنشأه إسماعيل في عام ١٨٦٦ - مؤسسة شكلية حاول من خلالها أن يحقق أهدافه المالية فتعينه في الاقتراض من أمراء الأرض المصريين. ولكن المجلس الذي كان يعبر عن مصالح طبقية خاصة في جوهره - اكتسب الوعي بمصالح الفئات التي يعبر عنها، فنمت داخله المعارضة لعدد من الإجراءات الحكومية، ثم اتسمت معارضته بتوسع التدخل الأوروبي. فلفتت نظر إسماعيل، وأسرع يحاول تميمتها لعلها تساعد في استرداد سلطته التي عصفت بها الوزارة المختلطة.

وعندما حاولت الحكومة الأوروبية التي يرأسها ولي العهد محمد توفيق - وأعقبت وزارة نوبار - أن تلغي «قانون المقابلة» بلغت مقاومة مجلس شورى النواب أقصاها. ذلك أن «قانون المقابلة» - الذي استولى بمقتضاه إسماعيل على أموال طائلة من كبار ملاك الأراضي نظير إعفائهم من نصف الضريبة على أملاكهم بشكل دائم - كان يعمس مصالح النواب بشكل مباشر. ومن هنا تصاعدت المقاومة في المجلس إلى الحد الذي رفض فيه اتجاه الحكومة إلى إلغاء القانون. وقاوم أعضاؤه محاولتها لفض الدورة التشريعية، وأسرعوا بتقديم «لائحة وطنية» للخدوي يطالبون فيه بإعطائهم سلطة تشريعية كاملة، ويقترحون مشروعاً مصرياً لتسوية الديون، يناهض مشروع الوزارة الأوروبية، وهو ما كان يعنى إسقاط تلك الوزارة - ووافق إسماعيل على اللائحة، وكلف «شريف باشا» - الوجه السياسي المعبر عن تلك الأرستقراطية الزراعية - بتأليف وزارة من «أعضاء أهليين مصريين مكلفين بالمسئولية لدى مجلس الأمة الذي سيجري انتخاب أعضائه».

وبذلك حقق إسماعيل هدفه، فتحالف مع القوى الوطنية المصرية فى إقامة مؤسسات سياسية مناوئة للمؤسسات الأوروبية، فتشكلت وزارة مصرية. ويدئ فى إعداد دستور جديد يعطى النواب سلطة تشريعية كاملة. وأصدر مرسوماً بتسوية مصرية للديون تستند على المشروع الذى اقترحه ممثلو الأرستقراطية الزراعية فى مجلس شورى النواب. ودعا الرقيبين الأوروبيين للعمل بمقتضاه، وبدا كأن الخديو المشاغب قد أحبط خطة الاحتلال السلمى، وقضى على كل المؤسسات التى كانت تشرف على تنفيذها.

وكان من الطبيعى أن تثور الاحتكاكات الأوروبية فتعترض على «اللائحة الوطنية»، وترفض الوزارة - المكونة من أعضاء أهليين مصريين - مسئولين أمام مجلس نواب مصرى، ولا ترضى بالنظام الدستورى الجديد، أو بالمرسوم الذى صدر بتسوية الديون. فكل تلك المؤسسات والإجراءات هزيمة لها، ولم يكن أمامها مفر من أن تخلع إسماعيل.

لم تتحرك القوى الوطنية آنذاك لحماية عرش إسماعيل؛ لأنها لم تكن قد استكملت قوتها. ولكنها على أى الأحوال لم تكن تعطف على هذا المغامر الذكى الذى ذهب فتحركت مصر بعده، تزيل آثار حكمه الأوتقراطى وطموحه الذى أوقعه فى برائن الذئب الأوروبى.

وإذا كان اللورد كرومر نادراً ما يصدق، فبعض صدقه القليل قوله: «إذا كان حكم إسماعيل باشا سيئاً، فإن سقوطه كان شريعاً».

فرنسا .. وإنجلترا .. فرسان رهان

لم يكن سقوط إسماعيل هو العامل المحدد لبدايات الدور الرابع من المسألة الشرقية، إذ بدأ هذا الدور فى فترة مبكرة عن ذلك بكثير. وارتبط - أساساً - بخريطة الصراع الأوروبى حول المسألة المصرية.

تحكم فى الموقف الأوروبى أثناء هذا الدور عدة عوامل أساسية:

● أول تلك العوامل وأهمها هو هزيمة فرنسا فى الحرب السبعينية التى خاضتها مع ألمانيا، مما انتهى بظهور قطب قوى جديد فى القارة الأوروبية هو

ألمانيا الموحدة تحت قيادة بسمارك. التي نجحت في تصفية انتصارات روسيا في حرب البلقان (١٨٧٧) وحرمتها من الأراضي التي احتلتها نتيجة انتصارها على تركيا وحفظت لتلك الأراضي استقلالها الذاتي.

● ومن ناحية أخرى، فإن إنجلترا كانت ترى أن نجاح تجارتها مع الهند وأستراليا رهين بسلامة الإمبراطورية العثمانية - من الناحية الشككية ودون أن يكون لها قوة فعلية - باعتبار أن هذه التجارة تعتمد على الطريق البري خلال أملاك الإمبراطورية وعلى الطريق البحري عبر قناة السويس. وقد وجدت إنجلترا أن ظهور مراكز قوة جديدة في أوروبا بتوحيد ألمانيا ونجاح الوحدة الإيطالية وكثرة تدخل روسيا في المسألة الشرقية، عوامل لها خطرها. ومن هنا بدأت تتخلى عن سياسة الاحتفاظ بشككية السيادة العثمانية. وكان من الطبيعي أن تمد بصرها إلى مصر باعتبارها تسيطر على قناة السويس، رغبة في ضمها إليها أو في الحصول على مركز ممتاز فيها يكفل لها الحفاظ على طريق مواصلاتها إلى مستعمراتها المهمة.

ويمكن مقارنة موقف إنجلترا من مصر في أوائل حكم «إسماعيل» بموقفها في نهايته كدليل على هذا التغيير. فقد رفضت في أوائل حكمه عرض روسيا للتدخل المشترك في «حرب القرم» رغم أن هذا العرض كان يتضمن تقسيم تركيا وجعل مصر من نصيب بريطانيا في الصفقة وكانت وجهة نظر بريطانيا إذ ذاك أن سلامتها في الهند مرتبطة بسلامة تركيا التي كانت تقف من الناحية الجغرافية سداً منيعاً بينها وبين أعدائها؛ لذلك نلح في تلك المرحلة - وما سبقها - تأييدها للسلطان العثماني ضد النزعات الاستقلالية التي كانت تبديها مصر من آن إلى آخر - منذ عهد محمد علي إلى أواسط عهد إسماعيل - بتحريض من فرنسا. وكانت فرنسا تغذى تلك النزعات بأمل أن تزيد نفوذها في مصر عن طريق التسلل السلمي وبخاصة مع ازدياد رموس أموالها العاملة في مصر، وتضخم جاليتها بها، ونفوذها الإداري والتعليمي.

ثم مال الميزان قليلاً في حكم «عباس» تجاه إنجلترا، فقد كان ذا ميلول بريطانية واضحة، وفي حكم «سعيد» عادت كفة فرنسا إلى الرجحان واستمرت كفتها راجحة أيضاً كذلك في أوائل عهد «إسماعيل». بيد أن تحكيم «نابليون الثالث» في موضوع الخلاف بين «إسماعيل» وشركة قناة السويس، وهو التحكيم الذي يعتبر عملية نصب دولية، جعل «إسماعيل» يكره الفرنسيين لفترة، بخاصة وأن شقيقه مصطفى فاضل قام بزيارة لباريس ظن إسماعيل هدفها هو التآمر مع الفرنسيين لخلعه عن العرش. فبدأ يتجه إلى الشركات الإنجليزية يطلب منها أن تورد له ما يحتاجه فطلب ما قيمته مليون جنيه من المسكك الحديدية ومهماتا فضلاً عن عمليات في البحرية المصرية لم تكن محدودة. وفي تلك الفترة كان إسماعيل مصمماً على ألا يعطى مليماً واحداً لفرنسا إذا كان ذلك في مقدوره. ولأول مرة منذ عهد عباس سيطر النفوذ البريطاني على القاهرة^(١٥).

على أن هذا الوضع زاد في حدة التنافس بين الدولتين. وكمظهر لذلك، فإن قروض إسماعيل من فرنسا عندما زادت، تدخلت بريطانيا لكي تلتفت نظر الباب العالي حتى يمارس سلطته في منعه من الاقتراض. وكانت تهدف بذلك إلى إحباط خطة فرنسا للتسلل إلى مصر. وطوال تلك الفترة كانت بريطانيا تطرح سياسة الاحتفاظ بالإمبراطورية العثمانية في حالة لا تسمح باختلال التوازن الأوروبي وهو ما ظهر واضحاً عندما أعلنت تركيا إفلاسها في سنة ١٨٧٥، وعجزت عن تسديد ديونها إلى البيوتات الأوروبية المالية، إذ حال الصراع الأوروبي دون انفراد إحدى الدول بالعمل ضد تركيا، كما حال دون عمل موحد. مما جعل السلطان يخطر حملة الأسهم والسندات التركية بأن يقنعوا بالقليل الذي قسم لهم وهم صاغرون.

على أن التغير في موقف إنجلترا - للأسباب التي ذكرناها - لم يكن مفاجئاً. فقد بدت بشائره في مسارعتها إلى شراء أسهم قناة السويس «نوفمبر ١٨٧٥» متصورة أن إعلان إفلاس تركيا سيؤدي إلى انهيار قوة مصر وتركيا معاً، وهو ما يحقق لها أهدافها. ثم بدأت تتدخل بعد ذلك تدريجياً وهدفها الرئيسي الاستيلاء على مصر منفردة.

فقد بادرت بإرسال بعثة «كبيف» التي كلفت بدراسة أحوال المالية المصرية. وعلى الرغم من أن البعثة ذهبت أساساً بناءً على طلب الخديو إسماعيل الذي أبدى احتياجه إلى استشارة مالية، فإن بريطانيا تحت حكم المحافظين - كانت قد حققت نصراً بشراء أسهم قناة السويس بالإضافة إلى مصالحها الاقتصادية التي كانت قد اتسعت في مصر، وهو ما جعل وزير خارجيتها «اللورد دربي» يكلف المستر «كبيف» بأن يفاوض الخديو وحكومته في إدارة مصر ومركزها المالي، وأكد اللورد لمبعوثه أنه لا يشك في أن الخديو «سيكون صريحاً صراحة تامة في معاملته للجنة وأنه سيسهل لها الوقوف على حقيقة شئون مصر المالية» وطالبه بأن يقدم تقريره للحكومة الإنجليزية^(١٦). ولم ينس اللورد دربي كذلك بأن ينبه كبيف بأن «تصديق المعلومات التي قد تكون كبيرة الأهمية لمصر أو لإنجلترا»^(١٧).

وهذا التحديد لمهمة اللجنة يكشف عن أنها لم تكن لجنة خبراء بصفتهم الشخصية، ولكنها تحولت إلى لجنة أجنبية سياسية ممثلة لدولة تطمح إلى التدخل وترتب له. وقد أثار ذلك غضب الخديو إسماعيل، وكان أحد أسباب فشل اللجنة في عملها.

أما السبب الثاني لفشل اللجنة في مهمتها فكان تحرك فرنسا السريع. وقد أزعجها ميل بريطانيا للعمل منفردة في المسألة المصرية. فسارعت وأرسلت مندوباً عنها ليناقض المستر كبيف ويعرض على الخديو اقتراحات حملة السندات الفرنسية. وعرض ذلك المندوب مشروعاً بإنشاء «بنك وطني مصري يشرف عليه مندوبون دوليون - إنجليز وفرنسيون وإيطاليون - يقوم بتوحيد الديون ويشرف على ردها». فعارضت بريطانيا ذلك بمشروع مراقبة مالية بحتة. وقد تصرفت الحكومة الإنجليزية بنذالة وبشكل تأمرى فيما يتعلق بالمعلومات التي حصل عليها «كبيف» عن مالية مصر. فعندما سئل المستر دزرائيلي - رئيس الوزراء البريطاني - عن موعد نشر تقرير كبيف، أجاب بأن الخديو يعارض في ذلك كل المعارضة. وكان معنى هذا القول أن التقرير لا يبعث على الرضا وأنه يحتوي على ما يؤكد

سوء أحوال المالية المصرية مما أفقد الخديو ثقة البيوتات المالية ودفعه إلى إعلان عجزه عن سداد الأقساط وبالتالي إعلان إفلاس مصر^(١٨).

كانت الخطوة التالية في الصراع بين إنجلترا وفرنسا للحصول على مركز ممتاز ضمن خطة الغزو السلمي لمصر، هي الصراع حول «صندوق الدين»، وكانت فكرته في الأصل فرنسية وبديلة لفكرة البنك الوطني التي سبق وعرضها الفرنسيون، وقد قبل بها الخديو بعد إعلانه الإفلاس وفقده الثقة بالإنجليز. فأصدر مرسوماً في مايو ١٨٧٦ بإنشائه على أن يوحد الديون الثابتة والسائرة في دين موحد فائدته ٧ ٪ من قيمته الاسمية يستهلك في ٦٥ سنة، وتحبس على سداذه بعض موارد الحكومة. وقد اعترضت بريطانيا على المشروع لأنه يعطى الفرنسيين - وهم أصحاب الدين السائر - تعويضاً كبيراً، بينما كان ضاراً بحملة الأسهم الإنجليز - أصحاب الدين الثابت - وأهم من ذلك أن إنجلترا رأت أن ممثلي حملة الأسهم في الصندوق لم يخلوا سلطة استثنائية، وإنما سيكونون موظفين في الحكومة المصرية، يحق للخديو عزلهم متى شاء. ولأن مطامح إنجلترا في ذلك الوقت كانت مطامح سياسية، عبّرت عنها «التيمس» بقولها إنه يجب أن تقوم «حكومة حامية» للخديو، فتد إلى يد مساعدتها علناً نظير قبول سلطتها الحامية^(١٩). فقد رفضت مشروع صندوق الدين، لأنه لا يضمن وجود هذه الحكومة الحامية. وإذا أصر الخديو على موقفه وأنشئ الصندوق بالفعل، وافقت إنجلترا تحت ضغط الدائنين الإنجليز على الاشتراك فيه، ولكن هذا الاشتراك تم بعد تحايل يحقق لها جزءاً من أهدافها. فقد أرسلت «المستر جوشن» إلى فرنسا تفاوض الدائنين الفرنسيين، وعقد معهم تسوية مالية، ولضمان أقساط تلك التسوية اتفق على قبول الموارد التي عرضها إسماعيل في مشروع صندوق الدين، ولحسن إدارة تلك الموارد فلا بد أن يكون هناك بجانب صندوق الدين مراقبان عامان يشرف أحدهما على الإيرادات، والآخر على المصروفات ويشتركان في إعداد الميزانية دون أن يكون لهما الحق في التدخل في أعمال النظار ويكون تعيينهما وعزلهما بقرار من الخديو.

مع احتفاظ الخديو بحق تعيين وعزل الرقبين فإن سلطتهما فى الواقع كانت تستند إلى واقع اقتصادى محدود، وإلى ضعف وارتخاء السلطة فى مصر نتيجة لتسلل رأس المال الأوروبى. وكان الخديو رغم بوادر المقاومة المتعددة التى يبديها يفقد قدرته على العمل تماماً إذا اتفق الفريقان - الإنجليز والفرنسيون - إذ كان يستفيد من الصراع بين حملة القراطيس؛ لأنه فى فترات الصراع يكون فى حماية إحدى القوتين المتصارعتين.

وخلال قرابة عامين كانت السلطة الحقيقية فى أيدي المراقبين رغم أنهما - من الناحية الشكلية - كانا موظفين أجنبيين يعملان فى خدمة الخديو، ممثلين لحملة سندات الدين. وقد أعلنت الحكومة الإنجليزية فى ذلك الوقت أن المراقب العام أو المنسوب فى صندوق الدين ليس ممثلاً رسمياً لها. ولكن المراقبين - نتيجة لبعض المتاعب المالية - اقترحوا على الخديو عمل «تحقيق دولى» عن حاجة البلاد المالية، للتوفيق بطريقة حاسمة بين مصالح حملة الأسهم وبين مصالح المصريين. وقد رفض الخديو الفكرة فى البداية ولكنه وافق بعد ذلك بشرط أن تعالج اللجنة فقط موضوع البحث عن موارد جديدة، ولما أصرّ الدائنون على بحث المصروفات هى الأخرى، بدعوى تقليل الزائد منها، اضطر إلى الإذعان، وكان هذا معناه إفقاد السلطة المصرية كل مكانتها وخضوع المالية المصرية لتفتيش وإدارة أوروبية. وهو ما تحقق بصدور قرار الخديو بتشكيل «لجنة التحقيق الدولية» فى إبريل سنة ١٨٧٨م.

تشبّثت فرنسا بإبعاد كل العناصر المصرية من اللجنة فحذرتها إنجلترا وذكرت لها بأن الخديو «مازال حاكم البلاد المستقل». ووافقت على شرط الخديو بأن يكون فى اللجنة عضو مصرى وأن تظل صفتها مالية بحتة. ورغم ذلك فقد حرصت إنجلترا على أن يكون لها التفوذ الأكبر فى اللجنة. وجاء تقرير اللجنة فى النهاية فضحاً للإدارة المالية المصرية.

ولعلاج الخلل الذى كشفت عنه اللجنة خرجت بتوصية سياسية على جانب كبير من الخطورة. هى أن يتنازل الخديو عن سلطته الأوتقراطية. لا لمثل

الشعب المنتخبين، بل لوزارة كانت بالاسم تحت رئاسة مصرى هو نوبار، وهى تمثل أصحاب الديون وتضم وزيرين أجنيين. وهكذا استبدلت أوتقراطية الخديو - بتعبير روزشتين - بأوتقراطية حملة الأسهم^(٢٠).

ويتشكل الوزارة - فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ - برئاسة نوبار ودخول ولسن فيها كوزير للمالية، ألغى مكتب المراقبين العامين، وأحيلت اختصاصاته إلى وزير المالية الإنجليزى. واحتجت فرنسا وطلبت أن يكون لها كرسى فى الوزارة فعرضت إنجلترا عليها وزارة الأشغال، فقبلته، وعين دى بلنير - الرقيب المالى الفرنسى - ناظرًا للأشغال، وأضيفت إليه اختصاصات جديدة هى السكك الحديدية ومصلحة البريد. وليس أدل على طبيعة الصراع الأوروبى الذى يهدف لحكم مصر حكمًا سياسيًا مباشرًا من أن إيطاليا طلبت منصب وزير الحقانية، وطلبت النمسا منصب وزير المعارف. وبعد مفاوضات بين الدول اكتفت الأولى بمنصب رئيس الحسابات وقبلت الثانية منصب مساعد وزير المالية^(٢١).

وعندما عزل إسماعيل الوزارة الأوروبية واتجه إلى التحالف مع القوى الوطنية أرسلت بريطانيا تلومه على ما فعل وتطلب إعادة الوزيرين الأوروبيين وهددته فى حالة الرفض باتخاذ ما يلزم من الإجراءات للدفع عن مصلحتها فى مصر* والبحث عن خير الطرق التى تكفل صلاح الحكم ورهابية البلاد^(٢٢). ورفض الخديو تدخل إنجلترا وأصرّ على عدم إعادة الوزارة الأوروبية ودعا الرقبين إلى أداء أعمالها فرفضوا، ولما أصرّ على موقفه طلبت فرنسا خلعه وتحمسّت لذلك، واقترحت أن تقوم مع إنجلترا باحتلال مشترك لمصر، ولكن الفريق البعيد النظر من الساسة الإنجليز رفض ذلك. وكانت السياسة الفرنسية قد توصلت فى ذلك الحين إلى أن تدخل إنجلترا فى المسألة المصرية قد يقضى تمامًا على أمل فرنسا فى احتلال مصر. ومن هنا فقد كانت تقترح دائماً العمل المشترك أو الاحتلال المشترك فإذا استحال ذلك فيجب أن تحتل تركيا مصر. أما إنجلترا فقد كانت تتحجّن الفرص للعمل المنفرد فى مصر. على أنها قد تخلت عن هذه السياسة لفترة قصيرة عندما تدخلت ألمانيا سياسيًا للحفاظ على مصالح رعاياها، الأمر

الذي حرك احتمالات الخطر، فوافقت على العمل المشترك مع فرنسا لعزل إسماعيل.

وفي الفترة الأولى من حكم الخديو توفيق، أخذ الصراع الدولي أشكالا أكثر هدوءاً، نتيجة لانصياع توفيق من ناحية لنصائح القناصل، ولأن محاولات إسماعيل للالتفاف على مؤسسات الغزو السلمي كانت قد انتهت، فاستقرت تلك المؤسسات من ناحية أخرى. وفي البداية حدثت أزمة الحقوق الاستقلالية الخاصة لمصر. وهي الحقوق التي كان إسماعيل قد حصل عليها من الباب العالي وتضمنها فرمان ١٨٧٢ وكان هذا فرمان يتضمن حقوقاً أربعة نالها مصر. أولها جعل ولاية العرش وراثية في أسرة إسماعيل، وثانيها تحويل مصر حق عقد معاهدات تجارية مع أية دولة دون الرجوع للباب العالي، وثالثها حق مصر في عقد القروض وأخيراً إطلاق يدها في زيادة عدد جيشها إلى أي عدد تريد.

وحينما أبدى السلطان العثماني - بعد عزل إسماعيل - رغبته في إلغاء تلك الامتيازات وحجبها عن توفيق عارضت فرنسا، بينما أبدت إنجلترا ذلك ما عدا موضوع وراثية العرش إذ رأت أنه ذو أهمية خاصة لإيقاف الصراع الدموي بين الأسرة الحاكمة حول العرش. وعادت فرنسا فأصرت على ضرورة إطلاق يد الخديو في عقد المعاهدات التجارية، أما موضوع الجيش، فقد اتفقت الدولتان على تحديد عدده في وقت السلم بما لا يزيد على ١٨ ألف جندي. واتفقت الدولتان في النهاية على سلب الخديو حق عقد القروض^(٣٣).

ومن أهم التعديلات التي أدخلت على نظام المراقبة الثنائية في أول عهد توفيق اعتبار المراقبين غير قابلين للعزل إلا بموافقة حكومتيهما وهو ما حول الرقابة الثنائية إلى رقابة سياسية صريحة وقد حدث خلاف بين حزبي الأحرار والمحافظين في مجلس العموم البريطاني عقب الغزو - حول مسئولية كل منهما عن حدوثه - وكان رأي الأحرار أن الرقابة الثنائية اعتباراً من عام ١٨٧٩ قد تحولت إلى رقابة سياسية، وقال جلاّد ستون - زعيم الأحرار - في مجلس العموم البريطاني، إنه قبل ذلك التاريخ لم تكن للحكومة البريطانية علاقة

بالرقابة وكانت مصر تملك حق عزل الرقبين ثم قال يخاطب المحافظين: «إنكم باستيلائكم على هذا الحق من مصر في سنة ١٨٧٩ قد أتيتم بالتدخل الأجنبي إلى صميم البلاد وأنشأتموها مراقبة سياسية بكل ما يحمل هذا التعبير من معنى»^(٢٤).

على أن هذا التغير كان شكلياً - في الغالب -، وتكمن دلالة الرئيسية في أن الصراعات الأوروبية قد تبلورت أكثر بحيث أصبحت بعض مراكزها قادرة على السفور عن وجهها. أما المضمون الحقيقي للتدخل فيصفه اللورد كرومر في تصويره لكيفية عمل الرقبين، وكان أحدهما لفترة، فيقول: «إن نجاح المراقبة كان رهناً بإنكار الذات من جانب المراقبين بحيث يكتفيان بشد الخيوط من وراء الكواليس ويتجنبان الظهور على المسرح إلا لمأماً، وكان من رأى كرومر أيضاً أن الوزراء المصريين «مجردون من القوة التي تجعلهم يعارضون أى ضغط تعليمي مصلحة الأوروبيين كما أنهم عاطلون من الثقافة والتعليم التي تهوهم لمقاومة ذلك الضغط». ولأن الظروف لم تكن إذ ذاك «تلائم مطلقاً إيجاد حكم أوروبي مباشر» فقد رأى كرومر أنه من الأفضل «منح المراقبين سلطة عامة للمراقبة والتفتيش مع ترك باقى مهمة الرقابة للرقبين نفسيهما بما لهما من هيبة ونفوذ»^(٢٥).

الصراع حول أسلم الطرق لإجهاض الثورة

مع ظهور بشائر الثورة العربية، دار الصراع بين الاحتكارات الأوروبية بوجه عام وبين القطبين الكبيرين بينهما - إنجلترا وفرنسا - بشكل خاص، وكان محوره الأساسى التوصل إلى أسلم الطرق لإجهاض تلك الثورة، ويبدو أنه كان محتماً من البداية أن يتم ذلك بالغزو العسكرى المسلح، فقيام الثورة كان يعنى فى الأساس إيقاف عملية الغزو السلمى، وإنهاؤها تدريجياً وقد عبّر السير أوكلند كولفن Aucklind Colvin عن وعيه بما تشكله الثورة من خطر فقال إنه يظن أن هناك خطراً مزدوجاً لا بد من وقوعه «هو ابتداء خطة تهدف أولاً: إلى تجاهل أو تعديل ما على مصر من التزامات. وثانياً: إلى التخلص من التغفل الأجنبي فى الفروع

الإدارية التي لم تست عليها التزامات مباشرة^(٢٦). ومن هنا جاءت حركة الثورة في جو ياتمر بها، ويسمى جاهداً لإجهاضها، والحقيقة أن عدم الإسراع في إجهاض الثورة يعود إلى عدة عوامل، على رأسها - بلا شك - أنها تميّزت بصلاية ومرونة مكنتها من الصمود للعواصف قرابة تسعة عشر شهراً، إلا أن هناك عوامل أخرى ساعدت على إرباك الدول الأوروبية، وعطلت مبادراتها للعمل.

وعلى رأس تلك العوامل حدوث التغير في المراكز السياسية في كل من بريطانيا وفرنسا، على مشارف الثورة أو في أثنائها، ففي خلال عام ١٨٨٠ جرت الانتخابات البريطانية بين حزب الأحرار وحزب المحافظين. وقد دار الصراع خلالها على مسائل السياسة الخارجية أكثر منها على أى شيء آخر، فهاجم جلاستون - زعيم الأحرار - بكل قوته مشروعات دزرائيلى - زعيم المحافظين - للتوسع الاستعماري ووصف تدخله في الآستانة وبرلين لمصلحة الأتراك بأنه عمل غير أخلاقي كما أنحى بأشد اللاتمة عليه لاستيلائه على قبرص وشرائه أسهم قناة السويس واعتدائه على مصر. وهاجم حملتي الأفغان وجنوب إفريقيا اللتين كانت حكومة دزرائيلى قد جردتهما لإخماد المقاومة ضد الاستعمار هناك.

وبالنسبة إلى مصر، فقد حدد جلاستون وجهة نظره في التدخل في المسألة المصرية، في مقال بعنوان «العنوان على مصر» نشرته له مجلة «القرن التاسع عشر» في عدد أغسطس ١٨٧٧. وقد أكد جلاستون فيما بعد تمسكه بما ورد في هذا المقال من آراء وخطط حول المسألة المصرية. عارض جلاستون في هذا المقال العدوان على مصر على أساس أنه يزيد في ثقل الحكم الشرقي الموضوع على عاتق بريطانيا والذي أصبح ثقله عظيماً إذ ذاك، فضلاً عن أن توسعه سوف يقود إلى مجازفات أخرى في إفريقيا مما يعرض الأمن الإنجليزي للتوسع الخطر. كما أن الزعم بأن حماية طريق الهند رهين باحتلال وادي النيل كان في رأيه زعم خاطئ، لأن طريق رأس الرجاء الصالح، عنده، هو طريق المواصلات الحقيقي. وأشار جلاستون في مقاله إلى أن أى احتلال لمصر سيكون توديعاً لكل ما بين إنجلترا وفرنسا من علاقات ودية. وصحيح أنه قد لا يحدث عراك في الحال ولا مظاهرات خارجية ولكنه سيكون حقداً متأصلاً وساكناً.

وإذ أسفرت الانتخابات عن أغلبية كبرى للأحرار فقد دعى جلادستون في إبريل ١٨٨٠ لتنفيذ هذه السياسة. ولكن عدداً من العاطفين على الأحرار كانوا يرون أنهم «لا يعرفون شيئاً عن الشرق وسيجبون عن مخالفة سياسة المحافظين، كما سيخافون تنفيذها كما هي إلى النهاية»^(٢٧). ولعل هذا هو السبب في اضطراب السياسة الإنجليزية لبعض الوقت حول المسألة المصرية.

وبالنسبة إلى فرنسا فقد سقطت وزارة «دى سانت هيلير» Saint Hilaire في أواخر نوفمبر ١٨٨١، وتولى المسيو «ليوجامبتا» رئاسة الوزارة الفرنسية ووزارة الخارجية خلفاً لسانت هيلير. وكان جامبتا - كما يصفه اللورد كرومر - «رجلاً قوياً ساع بروحه المتسلطة إلى فرض سياسة جديدة على المسألة المصرية عنى شخصياً عناية خاصة بتنفيذها»^(٢٨). وكانت وزارة جامبتا قصيرة العمر إذ لم تستمر سوى شهر واحد تقريباً، وخلفه دى فريسنييه De Frey cient الذى ظل يتولى الرئاسة والخارجية من يناير ١٨٨٢ إلى ٢٩ يوليو ١٨٨٢. وبينما كان جامبتا يحاول أن يجد لفرنسا موطناً قدم في الأرض المصرية، ملحاً على فكرة العمل المشترك بين إنجلترا وفرنسا، محاولاً إجبار إنجلترا على العمل المشترك مع فرنسا قبل أن تنتهز الفرصة للعمل وحدها، كان «دى فريسنييه» أقل حسماً، وأقل إدراكاً لمطامح إنجلترا، مما جعلها تفوز بالنهاية باحتلال مصر منفردة. وكان هذا التغيير في القيادات السياسية العليا، ذا أثر في تحديد سرعة جريان الحوادث، ولكنه لم يستطع أن يغير مسار الظاهرة التاريخية أو يستبدلها بغيرها.

ويمكن أن نتتبع موقف الدولتين من الثورة العربية على النحو التالي:

● وقفت الدولتان موقف المتفرج عند انفجار الثورة في مظاهرة فبراير ١٨٨١ المسلحة التي عزلت عثمان رفقي. وفيما عدا موقف السير كولفن - الرقيب المالي البريطاني - الذى نصح الخديو بإطلاق الرصاص فيما بعد وأثناء مظاهرة ٩ سبتمبر والمسيو دى رنج القنصل الفرنسى العام الذى عمل على تشجيع الضباط بعد مظاهرة فبراير مما أثار حقن الخديو عليه ودفعه إلى طلب سحبه إلى بلاده، فيما عدا هذين الموقفين فإن الفترة بين مظاهرة فبراير ومظاهرة سبتمبر ١٨٨١، كانت فترة تأمل واستكشاف.

● وبانفجار ثورة سبتمبر ١٨٨١، طالبت بالدستور والوزارة المسئولة أمام البرلمان، فصارعت الدولتان بالاجتماع للتشاور، وأكد «سنت هيلير» - وزير الخارجية الفرنسي - إيمانه بضرورة العمل المشترك مهما كانت الظروف وذكر بما سبق أن أشار به حول بسط الرقابة الإنجليزية الفرنسية على الجيش المصري، كما عارض في إرسال جنود تركية إلى مصر في الظروف الحاضرة بالذات، لأن ذلك يؤدي إلى تعزيز نفوذ السلطان العثماني في مصر. وكانت الحكومة الفرنسية ترفض التدخل التركي لأنها كانت تخشى من ازدياد مزاعم السلطان وارتفاع هيبة بين مسلمي شمال إفريقيا إذا سمح لتركيا بالتدخل مما قد يمتد أثره إلى تونس فيثير في أهلها روح رفض الاستعمار الفرنسي. وكانت فكرة فرنسا في فرض الرقابة على الجيش تقوم على أن ترسل الدولتان قائدين عسكريين «يكون لهما في الجيش المركز نفسه الذي للمراقب الإنجليزي وزميله الفرنسي حيال المالية»، وحاولت إنجلترا أن تتخلص من الاشتراك في هذا العمل الذي يدعم النفوذ الفرنسي فتساءلت عن النتائج المتوقعة إذا فرض وتجاهل الجيش المصري وجود هذين الرقيبين، فأجاب سنت هيلير بأن الواجب عندئذ التصريح بأن القائدين مؤيدان من الدولتين، واستطرد يقترح القيام باستعراض بحري مشترك ترسل فيه الدولتان سفنهما إلى الإسكندرية^(٢٩) وكانت إنجلترا تحاول دفع السلطان العثماني لإرسال قائد تركي إلى مصر كمبعوث يؤكد سلطة الخديو. وحين عرضت الفكرة على الفرنسيين رفضوها؛ لأن إرسال قائد تركي إلى مصر قد يقود - في نظر الفرنسيين - إلى إجراءات أخرى تكون خاتمتها احتلال تركيا لمصر بصفة دائمة^(٣٠). في مواجهة هذا الرفض اضطرت إنجلترا إلى إيقاف محاولتها لدى الباب العالي. والحقيقة أن إنجلترا كانت تنفذ إحدى حيلها القديمة وهي دعوتها تركيا للتدخل تهرّباً من العمل المشترك مع فرنسا مع التريص للفرصة المناسبة لعمل حاسم تنفرد به، ولهذا فقد حرصت على أن يكون التدخل التركي في أدنى الحدود، وأكدت «أنه من غير المرغوب فيه قيام السلطان بأي ضغط عملي على مصر حتى تدعو إليه الضرورة بشكل واضح. وفي تلك الحالة يتحتم بحث الإجراءات التي يميلها الموقف قبل الإقدام على التنفيذ»^(٣١).

ثم عرضت بعد ذلك فكرة القائد التركي، ولما عارضتها فرنسا، كفت عنها، ولكن بعد أن اقتنع بها السلطان وأوفد فعلاً مندوبه على نظامى باشا.

استاءت الدولتان من إرسال السلطان لبعثه على نظامى باشا، ورأتا أن تعلن احتجاجهما عليها بتقديم مذكرة مشتركة، وإرسال بارجتين إلى الإسكندرية. ونصت المذكرة - وهى مؤرخة فى ٤ نوفمبر ١٨٨١ - على أن الدولتين ستقدمان للخيديو ولحكومته كل ما تريده من المساعدة للاحتفاظ باستقلال مصر الداخلى كما حددته القرارات الشاهانية. ومع أن الهدف من المذكرة كان فى الظاهر مجابهة التدخل التركى، فإن ملايساتها كانت مقلقة للقوى الوطنية المصرية إذ تحركت البوارج البحرية الإنجليزية والفرنسية، بما يوحى باحتمال حدوث تدخل عسكري أوروبى - مما أثار ضجة شديدة انتهت بأن سحب الدولتان البارجتين مقابل سحب السلطان لمندوبه.

● وعقب تولى «جامبىتا» لرئاسة الوزارة حدث انعطاف جديد فى السياسة الفرنسية، فقد أكد لإنجلترا ضرورة العمل المشترك، وألح عليها فى ذلك، وكان هناك خلاف آنذاك بين مجلس شورى النواب وحكومة «محمد شريف باشا» حول الدستور، إذ كان المجلس يصرّ على ضرورة النص فى الدستور على حقه فى نظر الميزانية كاملة، بينما رأت الوزارة أن الميزانية تتعلق بما أسمته «تعهدات دولية» وعلى هذا فمن الصعب السماح للمجلس بالتدخل فى شأنها. وقد وجد «جامبىتا» فى الخلاف فرصة لتأكيد مكانة فرنسا بين قوى الصراع حول المسألة المصرية، وكانت سياسة «جامبىتا» تقوم على احتضان الخديو وتشجيعه وتوسيع شقّة الخلاف بينه وبين القوى الوطنية، وقد حدد هذه السياسة فى مقابلة له مع سفير إنجلترا فى باريس فقال: «إنه يعتبر أن تدعيم سلطة الخديو توفيق مسألة ذات أهمية عظمى، وهذا لن يتم إلا ببعث روح الثقة لدى الخديو فى معونة الدولتين من ناحية، وبإفهام أعداء النظام أن الدولتين اللتين أجلسناه بنفوذهما على عرش مصر لن توافقا على خلعهما بأى حال من الأحوال، وأن التدخل التركى فى المسألة المصرية مرفوض تماماً». واقترح جامبىتا «أن تعلن فرنسا وإنجلترا فى صراحة تأمة أنهما مصمماتان على ألا تسكتا على أية فتن جديدة فى مصر»، وذلك عن

طريق «مذكرة تشبه المذكرة السابقة - يقصد مذكرة ٤ نوفمبر ١٨٨١ - على أن تكتب بلهجة خاصة تستدل منها دلالة محسوسة على اتحاد فرنسا وإنجلترا فيكون فيها تعزيز لموقف الخديو، وتثبيط لعزائم المهيجين»^(٢٢).

وكان ممثلا الحكومتين في مصر قد تدخلوا بالفعل في مسألة الميزانية، فتاب ماليت - قنصل إنجلترا العام في مصر - وزميله الفرنسي عن حكومتهما في إبلاغ الحكومة المصرية رسمياً «أن المجلس - شوري النواب - ليس من حقه الاقتراع على الميزانية إلا إذا نقض الأوامر المالية التي أنشئت المراقبة بمقتضاها»^(٢٣). واختلفت الحكومتان في تقدير الموقف، فبينما أكدت إنجلترا «أنها لا تريد أن تمنع المجلس بصفة تامة أو دائمة من معالجة الميزانية بل تريد أن يحتاط المجلس عند النظر فيها بأن ينظر بعين الاعتبار إلى المصالح المالية التي تعمل حكومة جلالته لصيانتها». وحدد ماليت، القنصل الإنجليزي العام، المصالح التي يمكن أن تمس بـ «مرتبات الموظفين التي لم تحددها عقود، فيستطيع مجلس النواب أن يعزل عدداً من الموظفين في الإدارة وأن يلغى مسح الأراضي». وتشددت فرنسا في موقفها فعارضت أي تدخل من البرلمان المصري في الميزانية وطالبت بأن تعمل الدولتان بحزم لإيقاف تدخل النواب في موضوع الميزانية، لأنه - من وجهة نظر فرنسا - لا بد أن يؤدي إلى قلب النظام الذي وضعت له لجنة التصفية وهدم كيان المراقبة الفرنسية الإنجليزية وخراب المالية المصرية^(٢٤).

وجاءت مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ - التي اقترحتها جامبتا - مؤكدة اتجاه الدولتين للتآمر على النظام الدستوري في مصر، وقد تضمنت تأكيد الدولتين للخديو بأنهما تعتبران «بقاء سموه على العرش بمقتضى الشروط المنصوص عليها في الفرمانات كافياً بمفرده في الحاضر والمستقبل؛ لأن يكفل الأمان وينعم رخاء مصر العام». وأعلنت المذكرة تصميم الحكومتين على «مقاومة» كل ما يدعو إلى حدوث ارتباكات سواء كانت في الداخل أو في الخارج مما قد يهدد انتظام الأمور في مصر». وأخيراً فإنهما تثقان في أن «سموه سيستمد من هذا التأكيد ما يحتاج إليه من الثقة والقوة لتسيير شئون شعبه».

كانت مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢، أثراً من آثار ضغط جامبتا على الحكومة الإنجليزية، التي كانت تخطط لسياستها في مصر في ذلك الوقت في ضوء تحليل للمسير كلفن - الرقيب المالي الإنجليزي في مصر - يقول إن الثورة تتضمن جناحين أحدهما متطرف والآخر معتدل، وأن الأمل في إيقاف تطرفها كبير. على ضوء هذا التحليل فإن إنجلترا كانت تفضل مركز المراقب انطلاقاً من أن الثورة أقل خطراً على إنجلترا من العمل المشترك مع فرنسا. لذلك تمت صياغة المذكرة في وزارة الخارجية الفرنسية، وتحفظت إنجلترا بأن المذكرة لا تلزمها بشيء، ثم حاولت بعد إرسالها أن تصدر تفسيراً - على شكل تصريح - يقول بأنه أسوأ فهمها ولكن جامبتا لم يوافق. وكان من رأى «ماليت» - القنصل العام لبريطانيا في مصر - أنه «ليس من الصواب في شيء أن نشجع الخديو على التطلع إلى مساعدتنا إذا التزم خط التحفظ حيال المجلس النيابي، ذلك أن مقاومة المجلس تلقى مصر في أحضان الباب العالي، وتقوى نفوذ الحزب العسكري، وتضعف ما نستفيد من النفوذ بأخذنا بناصية الإصلاح المعتدل»^(٣٥). أما كولفن - الرقيب المالي الإنجليزي - فقد اختلف في التقييم مع ماليت وأشار بالتدخل «لخطورة انفراد مجلس النواب بتقرير الميزانية» وطالب «بأن تعلن الدول بحزم أن لها مصالح مالية في الإدارة المصرية، وأنها - أي الدول - تتوى استبقائها وأن تترك المصريين بعد ذلك أحراراً في المسائل الداخلية التي لا تتعارض مع ما نالته الدول»، وكان تحليله العام للموقف «أن الإدارة المصرية هي عبارة عن شركة ثلاثية. فإذا لم يكن في نية الدول أن تعدل نصيبها فلا أقل من أن تعززه في الحال وتدعمه ولا سيما أن المصريين الآن في حالة انتقال وتطور»^(٣٦).

ومع أن مذكرة ٧ يناير كان تشجيعاً للخديو لكي يبطش بالثورة ويصفى مجلس النواب، وفي أضعف الأحوال فقد كانت إنذاراً لا تخفى دلالاته فقد أدت إلى نتائج متعكسة مع الهدف منها، إذ اختفت تماماً التناقضات التي كانت قد بدأت تطل برأسها بين الطبقات المكوّنة لجبهة الثورة، وتوحّدت تلك الجبهة، فأسقطت وزارة «شريف باشا» وشكل «محمود سامي البارودي» وزارة جديدة، أصدرت الدستور وبه مواد الميزانية بعد تعديلها تعديلاً طفيفاً.

● وجاء التدخل الدولي الثالث في مايو ١٨٨٢، ليكون سبباً في إسقاط وزارة البارودي. ففي إبريل اكتشفت مؤامرة دبرها عدد من الجنرالات الجراكسة تهدف إلى اغتيال قادة الثورة، فقدموا إلى المحاكمة العسكرية، وقضت بإبعادهم عن البلاد ومصادرة أموالهم وتجريدهم من رتبهم العسكرية، وعندما رفع حكم المحكمة إلى الخديو للتصديق عليه، نصحه «السير ماليت» بعدم التصديق عليه، وإحالة القضية إلى دائرة أخرى لإعادة المحاكمة. أما القنصل الفرنسي فإنه نصح الخديو بالتصديق على الحكم بعد تخفيفه طالما أن هذا جزء من سلطته، واستمر «ماليت» في تحريضه فأحال الخديو الأمر برمته إلى الباب العالي. وعلى الرغم من أن المسألة كانت بسيطة - إلى حد كبير -، فإن ماليت في رسالته إلى وزير الخارجية الإنجليزي - جرانفيل - أكد أن «الوزارة الجديدة - البارودي - مصممة على تقويض أركان الحماية الإنجليزية الفرنسية»، وأشار إلى «أن نفوذنا في الواقع أخذ في التلاشي من يوم إلى آخر، وليس في استطاعتنا أن نستعيد ما كان لنا من التفوق ما لم نتحطم هذه السيادة العسكرية التي ضربت رواقها على البلاد، وفي اعتقادي أنه لا بد من حدوث مشكلة يعسر حلها قبل الوصول إلى تسوية المسألة المصرية تسوية مرضية وعليه، فالأصوب التعميل بها بدلاً من العمل على إرجائها»^(٣٧). إلا أن اللورد جرانفيل اعترض على مشورة ماليت للخديو، بأن يرفع الأمر للمسلطان على أساس أن ذلك سيؤدي إلى تدخل تركيا في المسألة المصرية.

تفاقم الخلاف بين الخديو والوزارة التي دعت مجلس النواب إلى الاجتماع للنظر في الأمر، وجاءت الدعوة مخالفة للدستور الذي يعطى للخديو وحده حق دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع. ومع تصاعد الموقف قررت الدولتان أن تتدخلتا عسكرياً، فبدأتا بإرسال بوارجهما إلى الإسكندرية وبورسعيد، وأرسلت بعض الدول الأخرى بوارج أيضاً، منها اليونان وأمريكا، وكانت الحجة التي اعتمدت عليها الدول أن هناك نذر اضطراب الأمن العام، وأنها تخشى على رعاياها.

جاء هذا التدخل بعد صراع خفى في كواليس السياسة الدولية بين إنجلترا وفرنسا. فقد اعترضت فرنسا على إقحام تركيا في الموضوع، وبدأ من

تصرها أنها رغبة عن التدخل مما دعا إنجلترا إلى لفت نظرها بركة إلى أنها - إنجلترا - ستكون مضطرة إلى العمل منفردة إذا ما تقاعست فرنسا. وكررت اقتراحاً قديماً لها بإرسال قائد عثماني عسكري إلى مصر تعطى له سلطة تامة لإعادة النظام في الجيش المصري على أن يصحبه قائدان آخران أحدهما إنجليزي، والآخر فرنسي وأن يخضع القائد التركي لراييهما، وأن تسبق هذه البعثة ببلاغ ينذر بتدخل تركيا. واضطرت فرنسا - التي كانت ترفض التدخل التركي لأسباب متعلقة بمركزها في الشمال الإفريقي المسلم - إلى المعارضة في التدخل التركي واقتُرحت استبداله بإرسال بوارج أوروبية إنجليزية وفرنسية، لتخويف الحكومة وحل الأزمة. فإذا لم تحل فإن نزول الجنود الإنجليز والفرنسيين إلى البر لا يوافق رغبة فرنسا.

في هذا الجو من الصراع قدمت الدولتان مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢ وقد نصت على مطالب الدولتين وهي إبعاد عرابي باشا مؤهتاً من مصر مع بقاء رتبته ومرتبته وإرسال كل من علي فهمي باشا وعبد العال حلمي باشا إلى داخل مصر مع بقاء رتبتهما ومرتبتهما، واستقالة الوزارة الحالية. وقد عرضت الدولتان هذه المطالب باعتبارها مقترحات من سلطان باشا رئيس مجلس شورى النواب، ونصحتا الوزارة بقبولها مع عند الاقتضاء تشترطان تنفيذها.

رفضت وزارة «البارودي» قبول مطالب الدولتين على أساس «أن المطالب المدونة في اللائحة التي قدمها قنصلا إنجلترا وفرنسا تتعلق بمسائل داخلية محضة تختص بالأمور الإدارية التي اعترفت الدول الكبرى دائماً بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية». وطلب «البارودي» تقديم الطلبات إلى الباب العالي، إذا كانت الدولتان معتمدان - حقاً - أنها مسألة لا تمس الإدارة الداخلية على أساس أن تركيا هي الدولة العظمى التي جعلت مصر تحت سيطرتها. ولما أعلن الخديو موافقته على اللائحة استقالة وزارة البارودي بأكملها استقالة مسببة.

تولدت أزمة مايو ١٨٨٢ من إدراك السياسة الإنجليزية أن تحليلها الذي يعتمد على إمكانية إجهاض الثورة باحتضان جناحها المعتدل، يجب أن يتم من خلال

عمل فعلى تدعيم به الجناح المعتدل دون انتظار لانتصار هذا الجناح فى معركته ضد الجناح المتطرف وهى المعركة التى كان المتطرفون فيها يكسبون يوماً بعد يوم. أما فرنسا فقد رأت فى الموقف خطراً شديداً. ذلك أن انتصار الثورة لا يعرض مصالحها المباشرة فى مصر للخطر فحسب، ولكنه يفجر احتمالات الثورة ضدها فى مستعمراتها العربية فى الشمال الإفريقى. وكانت تجابه إذ ذاك بمقاومة فى تونس التى احتلتها سنة ١٨٨١. مما جعلها تزداد خوفاً من الثورة المصرية أن تؤدى إلى بروز فكرة الجامعة الإسلامية، مما يعرض مستعمراتها فى الشمال الإفريقى المسلم «الجزائر وتونس» للثورة. كما رأت فى قهر الثورة بواسطة إنجلترا وحدها، احتمالات اختلال الأمن الأوروبى ومن هنا كانت سياستها تقوم على شعار: لا بد من إجهاض الثورة.. ولكن دون انفراد بريطانيا. والمخرج فى الأمر أنها لم تكن تقبل مخاطرة الاشتراك فى عمل عسكرى يؤدى إلى تبديد قواتها بعيداً عن أرضها المحاطة بخطر التوسع الألمانى منذ الحرب السبعينية.

السلطان.. من حماية الاستقلال .. إلى إعلان العصيان

لعبت السياسة العثمانية دوراً بارزاً فى المسألة المصرية، وبخاصة فى الدور الذى كانت الثورة المرابية هى جوهر تلك المسألة. وكان من الطبيعى والمسألة المصرية هى جزء من المسألة الشرقية، أن يكون للسياسة العثمانية دورها البارز فى تحديد المصير المصرى، وأن تلعب دور واحدة من قوى الصراع الرئيسية التى حددت تصرفاتها واستجاباتها شكل الحوادث ومسارها.

ومنذ أسدل الستار على الغزو العثمانى لمصر فى عام ١٥١٧م، وحتى الحملة الفرنسية، خضعت مصر للحكم العثمانى بكل طغيانه السياسى واستنزافه الاقتصادى لمواردها. وفيما عدا محاولة على بك الكبير للاستقلال بمصر، تلك المحاولة التى سرعان ما فشلت، فقد ظلت مصر تحت السيادة العثمانية اسمياً، بينما عاد إلى السلطة الحقيقية فيها، بقايا دولتى المماليك الأولى والثانية. ولم تكن سيادة تركيا على مصر تتمثل فقط فى الجزية وأشكال الاستنزاف الاقتصادى الأخرى، ولكن أيضاً فى حرمان مصر من الجيش الذى يحمى إرادتها

المستقلة، واستعداد الجيش العثماني للتدخل في أى وقت لقمع أية محاولة استقلالية قد يقوم بها أحد أمراء المماليك.

واستطاع محمد على بمحاولته - التى استندت - أساساً - إلى القوى الوطنية التى تبلورت سياسياً فى مقاومة الغزو الفرنسى - أن يصل إلى انتزاع حقوق استقلالية واسعة - ولكن تحرك الدول الأوروبية لإجهاض محاولته فى مراحلها الأخيرة، قيد مصر بمعاهدة ١٨٤٠ التى أعادت توثيق تبعيتها للباب العالى. وعلى الرغم من أن الإمبراطورية العثمانية كانت تخضع لقانون تقسيم المستعمرات الذى فرضه تطور الاحتكارات العالمية مما أدى إلى انتزاع أجزاء متسعة منها، وخضوعها للسيطرة الأوروبية، فإن محاولتها للتخلص من هذه السيطرة وإيقافها كانت محاولة مستمرة. وهذا هو ما يفسر التغير فى موقف السياسة التركية من المسألة المصرية، وطبيعة الدور الذى لعبته فى محاولة حماية مصر من الغزو الأوروبى، ثم تحالفها فى النهاية مع قوى هذا الغزو.

على أن الخط العام الذى حكم الموقف العثماني من المسألة المصرية، كان الحفاظ على حقوق السلطان بمصر. وبمعنى آخر عدم وقوع مصر فى أيدي الدول الأوروبية. ومن هنا اتجهت تركيا إلى تأييد الثورة، وحجبت تأييدها عن الخديو لوضوح ميله إلى الأوروبيين. ولكن حدود هذا التأييد كانت مشروطة بالحفاظ على المصالح التركية فى مصر، وعلى بقائها تابعة للسلطان.

ومع هذا فإن تركيا لم تكن مطلقة التصرف فى تنفيذ تلك السياسة، إذ كانت تعاني من اضطرابات داخلية خطيرة فضلاً عن تفكك الإمبراطورية، وتسلل رموس الأموال الأوروبية إليها - على شكل ديون هى الأخرى - وبزوغ حركة دستورية مناوئة للحكم المطلق فى داخلها.

ومن هنا نلاحظ أن السلطان العثماني لم يقم بمنزل إسماعيل بمطلق حريته، بل كان فى هذا - وبخاصة من حيث التوقيت - خاضعاً لضغط إنجلترا وفرنسا. وقد حاول السلطان فى قرار العزل أن يسترد السلطات الاستقلالية الواسعة التى كانت قد منحت لخديو مصر بفرمانات سابقة بدعوى أن ممارسته لهذه السلطات هى التى أدت إلى الصعوبات التى كانت سائدة إذ ذاك فى الموقف المصرى،

واستطاع السلطان أن يسترد بالفعل عددًا من تلك السلطات - كما سبق أن أشرنا - ورغم هذا ظل الأمر الواقع يفرض اعتماد مصر عن مرامى سلطة السلطان المباشرة بسبب الأوضاع التركية المتدهورة. وفي مواجهة جنوح السلطان إلى عدم عرض فرمان تولية «توفيق باشا» على الدولتين لإقرار شروطه، لفتنا نظره بقسوة إلى أن محاولته لتقوية قبضته على مصر ستؤدي إلى خروجها من يده (٣٧ مكر).

ويؤشر موقف السلطان من إنقاص الحقوق الاستقلالية لمصر في فرمان تولية توفيق باشا إلى طبيعة موقفه من قضية استقلال مصر، وطبيعة تناقضه مع الاستعمار الأوروبي، فهو جزء من القوى الاستعمارية الهادفة إلى استعمار مصر. وعندما يتناقض ذلك مع قوى استعمارية جديدة أكثر ضراوة فهو يؤثر الاحتفاظ بحقوق - يمكن أن تكون قليلة - على فقد مكانته تمامًا، كما يؤثره أيضًا على التحالف مع القوى الثورية. وإذا كنا سنعالج في فصل قادم من هذه الدراسة طبيعة نظرة القوى الثورية في مصر إلى السلطان، فمن الضروري أن نشير إلى أهم العوامل التي أثرت في تحديد مواقف السياسة التركية تجاه الثورة العربية.

أول ما نلاحظه في هذا الصدد أن موقف السلطان كان موقفًا تجريبيًا يتسم «برد الفعل» وذلك لضعفه ولعدم قدرته على إحداث تأثير جوهري في السياسة العالمية. ويرجع هذا إلى طبيعة الصراع الأوروبي حول المسألة المصرية. فإنجلترا من ناحية تحتّم بالسيادة التركية الشككية على مصر لمنع الاحتلال الدولى لها، أو حتى الاحتلال الثنائى - الأنجلو فرنسى - ذلك أن خطها في البداية كانت الانفراد باحتلال مصر. وقد حدد اللورد جرانفيل - وزير خارجية إنجلترا - في خريف ١٨٨١ سياسة بلاده في هذه المسألة فقال إن بريطانيا «ترى ضرورة المحافظة على الاستقلال الداخلى الذى تتمتع به مصر بمقتضى فرمانات السلطان». وأنها «ترغب في المحافظة على العلاقات الراهنة بين مصر وتركيا وعدم فصلها»، وزعم أن بريطانيا «تخرج على أعز تقاليد تاريخها الوطنى وتعميت بالمبادئ والقوانين التى أخرجتها إلى الوجود إذا هى حاولت الحد من الحريات - يقصد الاستقلال الذاتى - التى تتمتع بها مصر» وتحفظ جرانفيل

بأن الحالة الوحيدة التي قد تضطر بريطانيا إلى العدول عن خطتها هي وقوع فوضى في مصر^(٢٨). وهكذا كانت إنجلترا - باعتبارها كرومر - «تستعمل تركيا والأتراك بكل ما فيهم من عيوب كأداة مدخرة لمباشرة حفظ النظام في مصر»^(٢٩).

على أن هذا الاحتماء بالسيادة الشكلية التركية على مصر، كان يدفع إنجلترا دائماً إلى التناقض مع منافستها؛ فرنسا، ذلك أن إنجلترا تطبيقاً لتلك الخطة التي كانت تسعى دائماً - وكلما تأزمت المسألة المصرية، ووضحت الأخطار على المصالح الأوروبية - إلى دعوة تركيا للتدخل بأى شكل تقترحه. ومع أنها كانت تحدد أشكالاً للتدخل تضمن عدم تعزيز أقدام تركيا في مصر. إلا أن فرنسا كانت تثور بشدة على هذا، وتعمل على تعويق التدخل بأى شكل من الأشكال. وكانت السياسة الفرنسية تنطلق من منطلقات ثابتة في هذا المضمار. فقد كانت تدرك أن إنجلترا تسعى - بالفعل - للعمل منفردة، وأن دعوة تركيا للتدخل، هي في حقيقتها عملية هروب من مشاركة فرنسا في التدخل ومحاولة تهدف إلى إقصائها عن السياسة المصرية تدريجياً. ومن ناحية أخرى فإن تأكيد سلطة السلطان في مصر كان يعنى تأكيد سلطته على تونس التي كانت فرنسا قد احتلتها حديثاً، والجزائر التي كانت تعاني من ثورات شعبية ضد الاحتلال الفرنسي. وهو ما قد يعطيه - على مستوى السياسة الدولية - حق طلب التدخل.

وتطبيقاً لهذه المنطلقات في السياسة الدولية إذ ذاك، فإن إنجلترا طالبت - على أثر نشوب الثورة في ٩ سبتمبر ١٨٨٢ - الباب العالي بأن يدرس إمكانية إرسال قائد عسكري تركي إلى مصر لدراسة ما أسمته بأسباب العصيان الذي حدث في الجيش ولكي يعيد النظام إليه. وعدلت إنجلترا عن طلبها بعد معارضة حادة من فرنسا. ولكن السلطان تبني الفكرة بعد أن غير شكلها قليلاً ليتغلب على المعارضة الفرنسية. وبدلاً من إرسال قائد عسكري، أرسل مندوبين للمحافظة على ماله من حقوق السيادة في مصر. وقد أثارت البعثة التي أرسلها احتجاجاً شديداً من كل القوى - بما فيها القوى الوطنية - وطلبت الدوائن ألا يتدخل المندوبان في شئون مصر الداخلية بأى حال من الأحوال، كما طلبتا رسمياً -

وبناء على طلب من الحكومة المصرية - تقصير مدة إقامة المندوبين العثمانيين بمصر إلى أقل زمن مستطاع. وأرسلنا - بالفعل - بارجتين عسكريتين إلى ميناء الإسكندرية، وربطنا رحيل البارجتين برحيل البعثة التركية.

وخلال زيارة البعثة لمصر - خريف ١٨٨١ - التقى «عرابي» بأحد أعضائها وتحادثا طويلاً، ثم أرسل السلطان بعد ذلك خطابين على لسانه إلى عرابي، عبر فيهما عن وجهة نظره في المسألة المصرية. وفي هاتين الرسالتين أكد السلطان «أسفه أشد الأسف لما سبق أن اعتقده خطأ في الشوار العرابيين» وأكد «أن جلالته لا يهيمه شخص الخديو وإنما على حاكم مصر أن تكون أفكاره ونياته وسلوكه موجهة نحو المحافظة على مستقبل مصر وسيادة الخليفة. وعليه أن يحافظ على ديانة البلاد وحقوقها»، ثم أشار إلى أن واجب «عرابي» الملح الآن هو «أن يتوفى كل ما من شأنه أن يجلب على البلاد التدخل الأجنبي والا يحدد عن محجة الصواب والحق ولا تسمعوا أقوال الخونة، ولكن عليكم أن تتخذوا جميع الوسائل بالعناية اللازمة والتامة لمنع الأجانب من إحداث الفتنة». وطلب أيضاً «أن يعمل المصريون لتوثيق عرا الاتحاد بين مصر والدولة العلية وأن يمنوا السبل التي تؤدي إلى خروج بلادهم من الدولة إلى أيدي الأجانب الطامعين فيها كما حصل في تونس». وهاجم السلطان في رسالته لعرابي الخديو توفيق: «لأنه ضعيف يجرى وراء أهوائه ونلاحظ أن برهياته متناقضة» وذكر أنه «لا يثق بإسماعيل أو بحليم أو بتوفيق». والمهمة الأساسية لعرابي كما يراها السلطان «هي ألا يهمل في اتخاذ جميع الاحتياطات التي تتطلبها زماننا الحاضر لمنع وقوع مصر في يد الأجانب». مؤكداً ثقته الكاملة «في الشخص الذي يفكر في مستقبل مصر ويشقوى العلاقات بينها وبين الخلافة، والذي يحترم جلالته ويراعي الفرائض، والذي لا يدفع الرشاوى للموظفين ولا ينحرف قيد شعرة عن واجبه، ويعرف أساليب الدسائس الأوروبية ويحتاط لها ويحافظ على البلاد من شرورها - مثل هذا الرجل يسر جلالته ويجد لديه قبولاً». وفي ختام الرسالة طلب السلطان من عرابي «أن يرسل إلى أعتاب جلالته خفية دون أن يعلم أحد ضابطاً من الواقفين على الحقائق في مصر وممن يثق فيهم لكي يخبر جلالته عن حقائق الأمور بتفاصيلها»^(١٠).

وواضح من هاتين الرسالتين أن الأسس العامة التي يعمل السلطان في إظهارها، هي الوقوف ضد الغزو الأوروبي، والاحتفاظ بسلطاته التقليدية في مصر. وتدل إشارته عن الشخص الذي يجوز ثقته، على أن هذا الرجل هو عرابي نفسه. وسيحكم هذا الموقف سلوك الباب العالي في كل التطورات الدولية التي تعرضت لها المسألة المصرية بعد ذلك.

أثارت مذكرة ١٠ يناير ١٨٨٢ - التي أيدت بها الدولتين الخديو ضد التأثيرين عليه - الرأي العام المصري والعالمي لأنها كانت تأكيداً على مطامع الدولتين في مصر من ناحية. كما أشارت من ناحية أخرى إلى أن الخديو يكاد يكون راضياً عن هذا التدخل وأن علاقته بالباب العالي آخذة في التصدع تدريجياً. وأشاعت المذكرة شعوراً بالقلق من أن تلقى مصر مصير تونس المهلك. وبينما كانت إنجلترا تفضل عدم إرسال المذكرة، واستبدالها بتدخل تركي رغم «أنه ضرر كبير ولكنها مقتنعة بأنه لا يؤدي إلى أخطار سياسة تضارع الأخطار التي تنجم عن الحلول الأخرى»^(١١). أصرت فرنسا على إرسال المذكرة.

وقد احتج الباب العالي بشدة لدى الدولتين أولاً، ثم لدى بقية الدول الأوروبية الأخرى وقد بنى احتجاجه على أساس أن تركيا تعتنى «بالمحافظة على الامتيازات الممنوحة لمصر حرصاً على الراحة العمومية وجلباً للسعادة والرفاهية، ونفى أن هناك أوضاعاً داخلية تتطلب إرسال مثل تلك المذكرة، وبذلك لم يشاطر الدول زعمها أن الشوار عاصون ومهددون لعرش الخديو أو لمصالح الدول، فأكد أنه «يستحيل إبداء أقل الأدلة على ما يؤيد ذلك، أو الاستشهاد بأي حادث داخلي متعلق بمصر يكون داعياً لإصدار مثل تلك المذكرة» ونبه إلى حقوق الباب العالي فقال: «إن مصر جزء ملازم من ممالك الحضرة السلطانية والسلطة المعطاة للخديو لحفظ الراحة العمومية عند اللزوم والمحافظة على سعادة حال البلاد وإدارة القطر على محور حسن وتأييد هذه السلطة هي من حقوق الباب العالي وحده ومن اختصاصاته دون سواء»^(١٢).

وكان رد الدول الأوروبية على احتجاج السلطان ذا دلالة خاصة على نظرة هذه الدول لسلطة تركيا على مصر، وتأييدها للتدخل الأوروبي في الشؤون المصرية.

فقد ردت كل من روسيا - القيصرية - والنمسا وألمانيا وإيطاليا على الاحتجاج بأن عبّرت عن رغبتها في عدم المساس بالوضع الداخلي في مصر وبقائه قائماً على الأسس المتفق عليها مع الدول الأربع والواردة في الفرماتات السلطانية، كما وأنها تدرك استحالة تعديل ذلك الوضع يتفاهم بين الدول العظمى وبين تركيا صاحبة السيادة الاسمية على مصر. ويظهر أن السلطان لم ينتظر مثل هذا الرد. وأثار غضبه استعمال تعبير السيادة الاسمية بدلاً من تعبير السيادة الفعلية^(٤٣). يُضاف إلى هذا أن أهدافه في الوصول إلى مزيد من السلطان المباشر في مصر حال دونها ما جاء في رد الدول عن الوضع الداخلي وصلته بمصالح الدول الأوروبية. وكان هذا الاحتجاج بداية التشاور الدولي المنسق بين الدول الأوروبية لوضع أسس التدخل في مصر.

وعندما تفجرت أزمة المؤامرة الجركسية، وبدأت مطامع الدول تتبلور أكثر على النحو الذي عكسته المطالب التي تضمنتها مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢، رأى ماليت القنصل الإنجليزي العام أن التدخل الأوروبي ينبغي أن يكون مصحوباً بتدخل تركي أيضاً. وقال ماليت^(٤٤): «إنه بناء على إلمامه التام بالشعور العام بالقاهرة، يخشى إذا لم يعلن عن اشتراك تركيا في التدخل وإذا لم يعلن السلطان تأييده للتدخل منذ البدء، فإن النواب والجيش سيأثفون مرة أخرى مع التصميم على المقاومة. وهو ائتلاف يستحيل تحقيقه لسبب آخر غير السبب المذكور». وتعكس وجهة نظر ماليت تلك تصوراً صحيحاً في جملته، فإن العناصر التي كانت تشترك في الثورة اعتماداً على تأييد الباب العالي لها، كانت ستسحب - حتماً - إذا ما شاركت السلطان في التدخل، كما أن معارضة هذه العناصر للعمل الدولي تزيد من تطرف المعارضين له والحريصين على إفشاله.

لم يخضع السلطان التركي لرغبة الدول بالتدخل في مصر إلى جوارها، إلا في ظل التهديد الإنجليزي بأنه «إذا لم يسهم مع إنجلترا لإنهاء الأزمة على هدى اقتراحاتها، فإنها ستضاعف عدد السفن بالإسكندرية وتطيل مدة بقائها إلى أجل غير مسمى»^(٤٥). وبعد تردد قصير من تركيا، أرسلت مبعوثاً عسكرياً كانت الدول تظن أنه قادر على بعث الخوف في قلوب المصريين، وهو «درويش باشا». وقد

عبرت «البال مال جازيت» عن هذا الظن، فقالت إنها لا تشك في أنه ليس هناك شيء أكبر أثراً من قدرة درويش باشا على إثبات سلطته، ولا أبرع من إشارته إشارة عرضية إلى مذبحه المائلي. إن درويشاً رجل من حديد ويحق لعرايى أن يرتجف أمامه فما أن ينطق بكلمة خرقاء حتى يرى رأسه تتدحرج أمامه على السجاد»^(١٦). على أن بعثة السلطان لم تكن تعمل لحسابها وحدها، ومن الحق أن نقول إن تناقضاً بدأ يظهر في تلك المرحلة بين رؤية السلطان للمسألة المصرية وبين رؤية وسلوك الثوار أنفسهم الذين - رغم اتجاههم فترة للتحالف معه - لم يكونوا ذبلاً له. وكانت خطة البعثة مشوشة وحاولت اللعب على التناقضات بين قوى الثورة وبين أعدائها، فجاءت وهي على استعداد لتنفيذ خطة تشمل القبض على عرايى وزعماء الثورة ونفيهم للأستانة كما تشمل احتمال الإنعام عليه بالنيشان المجيدى. وتشمل الدس على توفيق وقبول الرشاوى منه وإعلان تأييد سلطته واقتراح عزله وتولية الأمير حليم مكانه. هذا الاضطراب في سياسة البعثة له دلالة ليس على تذبذب السياسة التركية واعتمادها على أسلوب عتيق من أساليب الحكم فحسب، لكنه أيضاً دليل على أن السلطان بتعبير كرومر «كان يقاوم في الواقع فكرة إرسال قوة تصطدم بالمصريين ويؤثر أن يكون حامى هذا الشعب من وقوع عدوان عليه»^(١٧). وقد أدت حوادث ١١ يونيو - حيث اصطدم المسلمون والمسيحيون في الإسكندرية بتأمر أوروبى - إلى تغيير كلى في الموقف. وبدلاً من محاولة إقصاء عرايى، طالب الرعايا الأوروبيون أنفسهم بإبقائه حفاظاً على حياتهم، وإذ ذلك أخطر درويش وكلاء الدول الأوروبية أنه «سيشاطر عرايى باشا مسئولية تنفيذ أوامر الخديو بسبب الظروف الملحة الحاضرة».

في المرحلة التالية من اتجاهات السياسة التركية تجاه المسألة المصرية، برز موقفها من «مؤتمر الأستانة». الذى دعت إليه وعقدته الدول الأوروبية قبل غزو مصر مباشرة. وكانت الدعوة الموجهة لعقد المؤتمر تتضمن نقطة أساسية وحيدة كجدول أعمال له، هي «دعوة تركيا للتدخل في مصر بقوة كافية تمكن الخديو من المحافظة على سلطانه. على أساس أن يكون تدخلها مشروطاً بالحماية الأوروبية». وبالتحديد فإن هذا التدخل ينبغى أن يتم «بعد أن يعطى السلطان ضماناً إيجابياً على اقتصار عمل القوة على حماية النظام الحالى في مصر بدون

تدخله في الحريات الأخرى المعترف بها في الفرمانات أو الاتفاقات المعقودة مع الدول الأوروبية وألا تقيم القوة في مصر أكثر من شهر واحد إلا بطلب من الخديو وموافقة الدول العظمى أو الدول الغربية الممثلة لدول أوروبا (أي بريطانيا وفرنسا) وأخيراً أن تتحمل الحكومة المصرية النفقات المناسبة للحملة.

وقد رفض سلطان تركيا الاشتراك في المؤتمر، وأصر على رفضه رغم المناشدات المتعددة التي وجهها إليه المؤتمرون. رافضاً أن يتدخل في حماية الدول الأوروبية في ظل شروط لا تكفل له استرداد سلطته في مصر. وحين تدهور الموقف، فتزايدت الأعمال العسكرية، وأصدر الأدميرال سيمور قائد الأسطول البريطاني إنذاره النهائي بضرب الإسكندرية، اضطر السلطان للموافقة على الاشتراك في أعمال المؤتمر، وعرض - بعد ضرب الإسكندرية - اقتراحاً بعزل الخديو توفيق وتولية الأمير حليم مكانه باعتباره أن هذا الأمير أفضل من يصلح لمركز الخديوية، وأن تعيينه يحول دون إراقة الدماء ويرضى جميع الميول في الحال. وقد رفضت إنجلترا الاقتراح، فاضطر السلطان إلى الموافقة على إرسال قواته إلى مصر ووافق أيضاً على القيود التي وضعت من قبل على إرسال هذه القوات، بأن تكون تحت مراقبة الدول الأوروبية.

وتمثلت محاولة السلطان الأخيرة للمقاومة في طلبه ألا تتدخل الدول الأوروبية عسكرياً طالما أنه سيتدخل بجنوده في مصر، كما أنه كان لا يرى ضرورة لإصدار منشور عصيان عرابي. ولكن تقدم القوات البريطانية واحتلالها الإسكندرية، وموقف أوروبا المؤيد لها فت في عضد السلطان. وحاول أن يساوم على إصدار منشور عصيان عرابي، فأعلن أنه على استعداد لإصداره مقابل توقف الجيش البريطاني عن التقدم في مصر ويقائه عند الحد الذي بلغه بالإسكندرية وضواحيها على ألا يتعداه بحال، وألا يمكث في الإسكندرية أكثر من ثلاثة شهور. فرفضت بريطانيا شروطه وطالبته بإصدار منشور العصيان فوراً، فعرض أن يصدر منشوراً يطلب من عرابي فيه الكف عن المقاومة أولاً، فإذا لم يستجب صدر منشور العصيان. وكانت بريطانيا تدرك أهمية منشور العصيان، إذ كان سيلعب دوراً في تصفية مقاومة الثورة العرابية في الداخل للغزو البريطاني،

ومن هنا ضغطت بأقصى طاقتها فى سبيل استصداره. وأخيراً - ومع تصفية أعمال المؤتمر - وقع السلطان منشور العصيان. وقبيل توقيع الاتفاق العسكرى النهائى لتنظيم التدخل التركى وقعت هزيمة التل الكبير. وأشير على السفير الإنجليزى فى الأستانة أن يلمح للسلطان إلى أن تدخله فى مصر عسكرياً أصبح غير ذى موضوع، فقد تم قمع الثورة بواسطة جنود صاحبة الجلالة البريطانية، وهكذا شارك السلطان العثمانى فى هزيمة عرابى، ولم يحصل على أى مكسب مباشر أو غير مباشر.

مؤتمر الأستانة .. وتدويل المسألة المصرية

كان انتهاء موقف السلطان المتشدد من الظهور بمظهر المدافع عن مصر - إلى إعلان عصيان عرابى وتمسيد أشد الضربات إلى الجيش المصرى المقاتل - تعبيراً عن وجه واحد من أوجه الصراع العالمى حول المسألة المصرية. وفى مؤتمر «الأستانة» الذى عقد فى العاصمة التركية، بينما تدابير الغزو الإنجليزى العسكرى لمصر يجرى الترتيب لها، تكثفت وتكثفت الوجوه المتعددة لهذا الصراع. ولم يكن المؤتمر هو الأول من نوعه، ففى العقود المتوسطة من القرن التاسع عشر، كثرت المؤتمرات الدولية التى تتنادى إليها الرأسماليات الأوروبية لتبحث ما بينها من خلاف، أو لتعيد التوازن فى القارة الأوروبية إلى ما كان عليه، فكانت كثرة المؤتمرات مؤشراً من مؤشرات ضراوة الصراع. وجاء مؤتمر الأستانة ليعبر عن محاولة أوروبية لمنع إنجلترا من الخروج عن قوانين العهد السلمى، وللحيلولة دون انفرادها بالسوق المصرية بعيداً عن شريكاتها فى أوروبا.

نبتت فكرة المؤتمر من فرنسا وكانت قد غيّرت سياستها بعد سقوط غمبتها. وأعلنت حكومتها أنها لن تتدخل عسكرياً فى مصر. ومن هنا لجأت إلى إدخال الدول الأوروبية طرفاً فى النزاع لكى تحول بين إنجلترا وبين الانفراد بمعالجة المسألة من ناحية، ولكى تحول دون التدخل التركى من ناحية أخرى. فاقترحت فى ٣٠ مايو ١٨٨٢ عقد مؤتمر دولى للنظر فى المسألة المصرية. واشتركت مع إنجلترا فى الإعداد لهذا المؤتمر.

حضر المؤتمر أبرز الوجوه المتصارعة في الحلبة الأوروبية آنذاك: إنجلترا وفرنسا وروسيا وألمانيا وإيطاليا والنمسا. فدارت التناقضات داخله بعده. وتقلبت مواقف الأطراف المشاركة به، مع التطور السريع في الحوادث فبينما كانت فرنسا، صاحبة فكرته، تحاول في البداية أن توقف المطامع الإنجليزية، انتهت في مواجهة عجزها عن ذلك - بالإضافة إلى عجزها أصلاً عن أن تكون شريكة في الغزو إلى تأييد هذا التدخل باعتباره أن هذا قد يفسح لها مكاناً في مغامره. وكانت المعارضة السياسية داخل فرنسا لسياسة حكومة «دي فريسنيه» تجاه المسألة المصرية، تعبيراً عن حيرة فرنسا وتخطيها، وكان المعارضون فريقين ينطلقان من منطلقين مختلفين. «فكليمنصو» الذي كان يعارض أصلاً في التدخل في مصر وهنا الحكومة على موقفها بعدم التدخل، قد ألقى الشبهات على سياسة ألمانيا ونواياها. وقال إن هناك خططاً مبيتة لبعثرة قوات فرنسا في إفريقيا، أما «جامبتا» وفريقه فقد اعترضوا بعنف على فكرة إرسال جنود تركية إلى مصر. وطالبوا بتوثيق التحالف الفرنسي الإنجليزي والعمل المشترك. وقد عبر أصحاب هذا الاتجاه في النهاية عن ارتياحهم؛ لأن انتصار إنجلترا على عرابي كان كسباً عظيماً للحكم الفرنسي في الجزائر، رغم أن فرنسا لم تكسب مكاسب مباشرة من غزو مصر. وعبر المسيو «جريفى» رئيس جمهورية فرنسا للسفير البريطاني في باريس، عن موقف بلاده من تقدم الاستعدادات الحربية البريطانية، فقال إنه يتمنى فوز الجيش البريطاني لا لمصلحة الإنجليز فقط ولكن لمصلحة فرنسا أيضاً. وقال: «إن الجامعة الإسلامية ستكون عاملاً خطيراً في المستقبل. وإنه يعتقد أن المسلمين سيستطيعون يوماً ما مقاومة أوروبا في ساحة القتال»^(١٨).

على أن توصل فرنسا إلى إبداء هذا الارتياح المزيف، كان وليد إحساسها بأنها تواجه أمراً واقعاً، ولا فائدة من الاعتراض عليه، ومن الأجدى منافقته فقد تكون هناك فوائد من ذلك. ومن هنا جاءت مواقفها في المؤتمر وخارجه شديدة التقلب، ففي البداية أعلنت في المؤتمر أنه لا بد من الاتفاق مباشرة مع «عرابي». وصرح رئيس وزرائها بأن حكومته لا تستطيع إصدار تعليماتها إلى الأدميرال «كونراد» - قائد الأسطول الفرنسي في المتوسط - للاشتراك مع الأسطول

الإنجليزى فى وقف استعدادات عرابى بالقوة الجبرية؛ لأنها تعتبر هذا الإجراء عملاً عدائياً لمصر وهو ما لا تستطيع الحكومة الفرنسية الإقدام عليه بغير مخالفة الدستور الفرنسى الذى يحرم القيام بحرب بغير موافقة البرلمان. على أن هذا الموقف تغير بعد سقوط الإسكندرية - الذى لم تعتبره فرنسا أبداً عملاً عدائياً من إنجلترا - إذ أثارت موضوع حماية قناة السويس باعتباره موضوعاً منفصلاً عن موضوع التدخل العسكرى وقالت بصراحة إنها «لا تجد ما تعترض به على انفراد بريطانيا بالعمل فى مصر ولكنها لا تشترك معها إلا فيما يتعلق بحماية قناة السويس» وكانت فرنسا - كما يقول كرومر - تتوجس من عزلتها فى أوروبا، ولذا حاولت الحصول على تفويض من المؤتمر بخول الدولتين معاً مراقبة قناة السويس وهو ما لم تستطع الحصول عليه نتيجة لتخوف الدول من اتساع الحرب.

ولم يكن موقف فرنسا وحيداً من نوعه، فالدول الأوروبية التى احتشدت لكى تحول دون انفراد إنجلترا بالعمل فى مصر، فوجئت إبان اجتماعها بالأسطول البريطانى يغزو مصر بالفعل، فأريك هذا المؤتمر. وأصبح «ميثاق النزاهة» الذى صدر فى الجلسات الأولى للمؤتمر حبراً على ورق. لكن إنجلترا لم تستطع أن تتخلص بسهولة من هذا الميثاق الذى لعب دوراً مهماً فى تحديد مركز إنجلترا فى مصر لسنوات تلت الاحتلال.

نص ميثاق النزاهة على أن «تتعهد الدول الموقعة عليه بأنها فى كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شئون مصر، لا تسعى لامتلاك شيء من أراضيها ولا إلى أى إذن بأى امتياز خاص ولا إلى أية فائدة تجارية لرعاياها إلا ما كان عاماً يمكن أن تناله رعايا دولة أخرى» وفى جلسة تالية أضيفت إلى البروتوكول عبارة تفسيرية تنص على أنه «ينبغى أن يكون مفهوماً ألا تقوم الدول بأى عمل انفرادى فى مصر ما دام المؤتمر منعقدًا». وترجع أهمية هذا الميثاق إلى أن إنجلترا تعهدت بمقتضاه بالألا تضم مصر وألا تحتلها إلا كإحدى الدول التى يهمها تسوية المسألة المصرية بالنيابة عن جميع الدول ولمصلحتها جميعاً. وصحیح أن إنجلترا نجحت فى وضع استثناء يجيز التدخل فى حالة الظروف القاهرة التى

تحتّم على كل دولة حماية رعاياها، واعتبرت هذا الاستثناء قد ألغى كل أثر لميثاق النزاهة - بدليل أنها غزت مصر فعلاً على الرغم من وجود الميثاق - ولكن وضعها في مصر ظل بصفة «المندوب» عن الدول الأوروبية لفترة طويلة وهذا هو المغزى الحقيقي لميثاق النزاهة. فهو الذي حال بين إنجلترا وبين إلغاء الامتيازات الأجنبية. وظلت إدارتها لمصر محل رقابة دولية، حتى أن مؤتمراً أوروبياً عقد في عام ١٨٨٥ أصدر قراراً بأن إنجلترا إذا لم تستطع تحسين الإدارة المصرية، في خلال مدة حددها، فإن عليها أن تعزل تلك الإدارة.

كان الحرص على دولية المسألة المصرية، وحق الدول الأوروبية جميعاً في نصيب متساو من السلطة فيها، هو الشعار الذي يملأ أروقة مؤتمر الأستانة، ولذلك كانت دعوة تركيا إلى التدخل بجيوشها لقمع عرابي حلاً ذهبياً يوفّر على الجميع مشقة الصدام أو الاختلاف على تقسيم الأنصبة. وقد عبر وزير خارجية روسيا، في رسالة لمندوبيه في المؤتمر، عن هذه الروح فقال «لا ينبغي أن تسوى المسألة المصرية إلا عن طريق الاتفاق الأوروبي فإذا لم يكف الضغط الأوروبي، فإن تركيا تكون أليق دولة يطلب إليها إعادة المياه إلى مجاريها في مصر، فإن رفضت كلفت إنجلترا وفرنسا بهذه المهمة بشرط أن يصحب قواتها مندوبون عن الدول العظمى» ويكون الهدف من ذلك كله «إيجاد نظام دولي لإدارة مصر يحول دون عبث الوكلاء الشخصى»^(١٩).

ومن هنا لم يكن موقف روسيا من المؤتمر بعد ذلك غريباً، إذ بمجرد ضرب الإسكندرية أعلنت انسحابها منه، لأن قراراته في رأيها ستكون غير ذات قيمة أو تأثير، وإنما مجرد موافقة على أمور واقعة. أما إنجلترا فإن موافقتها على اقتراح فرنسا بأن يتدخل السلطان بتفويض دولي باسم الدول الأوروبية، قد أقلقها إذ وجدت نفسها واحدة من ستة شركاء وبالتالي أصبح من الصعب عليها تسخير تركيا لخدمة المصالح البريطانية، ولهذا سارعت بتدبير ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢. وأبلغت المؤتمر إذ ذاك - وقد أصبح في مواجهة الأمر الواقع - «أنها مازالت عند رأيها الذي أبدته في منشورها في ١١ فبراير ١٨٨٢ بأن كل تدخل في مصر ينبغي أن يكون مظهرًا لإرادة أوروبا وتضامنها»، وأبلغت المؤتمر أيضاً

«أنه لم يعد مفر من استعمال القوة في القضاء على حالة أصبح السكوت عليها مستحيلاً، وفي رأيها أن الأصلح والأقرب إلى مبادئ القانون الدولي والعرف، أن يكون الجيش الذي يستخدم في هذا الغرض هو جيش الدولة صاحبة السيادة، فإذا لم يتيسر ذلك لرفض السلطان فلا بد من التفكير في طرق أخرى»^(٥٠).

ومن هنا نلاحظ حرص إنجلترا على ألا يفقد التحالف الأوروبي صيغته الشكلية على الأقل. فخشيته الحقيقية من حدوث تدخل أوروبي معها أو قيام أي تجمع أوروبي يمنعها فعلاً من التدخل تكشف عن طبيعة التوازنات الأوروبية إذ ذاك. ولذلك اتجهت إلى دعوة كل الدول إلى التدخل معها. فرفضت فرنسا إلا في حدود مسألة قناة السويس. أما إيطاليا وألمانيا والنمسا فكانوا يكونون حلقة في داخل المؤتمر.

وكان هدف السياسة الألمانية الأساسية، إذ ذاك ضرب التحالف الإنجليزي الفرنسي والعمل على زيادة الصراع بين الطرفين، مما يؤدي إلى إضعافه، ويمكن لها من زعامة أوروبا. ولهذا قاومت رغبة فرنسا في التدخل، وإن كانت لم تعطف كثيراً على انفراد إنجلترا بالعمل فرفضت إعطاء إنجلترا تفويضاً رسمياً بالعمل خشية من انسحاب هذا التفويض على فرنسا وبذلك تؤيد تحالفهما بدلاً من فضه. ومن ناحية أخرى فقد رأت أنه من الأفضل ألا تتحمل الدول تبعه ما قد تقوم إنجلترا به من الأعمال وبذا تحفظ الدول الأوروبية لنفسها الحق في كبح جماحها عند الضرورة. وبالإضافة إلى كل هذا فقد عبرت عن خشيتها من تقادم الموقف وتحوله إلى حرب بين الدول الأوروبية والعالم الإسلامي. وفي النهاية أكدت «بأن إنجلترا تستطيع أن تحصل على تأييد ألمانيا الأدبي في حالة قيامها تحت مسئوليتها بأى عمل في مصر، ولكن عليها أن تعلم أن ألمانيا غير مستعدة لتجاوز هذا الحد الأدبي بإعطائها تفويضاً رسمياً للعمل في مصر. وقد شاركت النمسا ألمانيا في موقفها. وكذلك إيطاليا التي اعتذرت عن التدخل بحجة أن السلطان قد أعلن في ذلك الوقت عن عزمه على التدخل. والحقيقة أن جيشها كان في حالة لا تسمح له بالعمل، كما أنها لا تثق في فرنسا.

وفى خلال كل هذا كانت بريطانيا تطلق التأكيدات المتتالية بأنها تعمل بموافقة الدول وإن كانت قد ميّزت نفسها فإنها تعتبر نفسها أساس التدخل، ولا مانع لديها من أن يشترك معها من يريد. فأعلنت أنه بعد نيل الغرض الحزى المراد ستستعين الحكومة البريطانية بالدول على وضع نظام قويم لحكومة مصر المستقلة. ووافق المؤتمر قبل أن ينفذ على بلاغ يتضمن تأكيد اللورد دوفرين - مندوب إنجلترا - بأن «التسوية النهائية للمسألة المصرية يجب تركها لنظر أوروبا وحكوماتها».

وهكذا انفض «مؤتمر الآستانة»، بينما كانت الجيوش الإنجليزية تزحف داخل الأرض المصرية، باعتبارها مندوبة عن مجمل الرأسماليات الأوروبية، جاءت لتحيل الاحتلال السلمى، إلى غزو مسلح، ولتوقف المحاولة المصرية لتصفية هذا الاحتلال السلمى، تلك المحاولة التى تعرف فى التاريخ باسم «الثورة العراقية».

الخريطة الاجتماعية للثورة

□ المناخ العام □ جيش الفلاحين بين استهداف
الخدو و خيانة الأرستقراطية العسكرية □
الفلاحون في جبهة الثورة □ الأرستقراطية
الزراعية □ البرجوازية الزراعية □ الملاك الصغير ..
فقراء الفلاحين .. وأقنان الأرض □ حركة فلاحية
نشطة □ المثقفون بين حلم الثورة وإغراء السلطة □
الجنين البرجوازي □ السراى: مؤسسة الاستهداف
المصري □ السراى: كمؤسسة سياسية □ الأجانب
المحلون □ الامتيازات الأجنبية.

المناخ العام

اضطرت الاحتكاكات الأوروبية لحسم المسألة المصرية بقوة السلاح، بعد أن كانت تحسب أنها حسمتها عن طريق الاحتلال السلمى البطيء. بيد أن تطور المقاومة المصرية قد دفعها إلى العدول عن الخيال الذى صور لها أنها قادرة على الاستيلاء على مصر بسهولة.

وكانت قوة المقاومة المصرية متعددة، ومتباينة الاتجاهات والأهداف، وشملت عدداً من الطبقات والفئات الاجتماعية والمؤسسات السياسية. كان لكل منها دور متعدد الأبعاد اشترك بعضها فى الثورة وتحالف معها تحالفاً مؤقتاً، وظل بعضها فى معسكرها حتى النهاية، ولأننا سنعالج بالتفصيل - فى فصل قادم - موقف هذه الفئات من قضية الثورة وشعاراتها والعوامل التى أدت إلى انسحاب بعضها من معسكرها، فسوف نكتفى - فى هذا الفصل - بدراسة التأثيرات الاجتماعية العامة التى بلورت موقف كل طبقة أو فئة أو مؤسسة سياسية، ودفعت بها إلى موقف الاشتراك فى الثورة أو العداء لها، مع الإشارة إلى الملامح العامة لدورها فى حوادث تلك الثورة. أما التركيز على الصراعات الرئيسية بين قوى الجبهة وطبقتها وعوامل تفتت تلك القوى، فسوف تكون موضع بحثنا فى فصلين قادمين.

على أنه من الضروري هنا أن نشير أولاً إلى العوامل العامة التى كان لها تأثير فى مواقف كل القوى الاجتماعية فى مصر، وذلك قبل أن نتناول بتفصيل أكبر العوامل الخاصة التى أثرت فى كل قوة منها على حدة.

● وأول هذه العوامل هو تسلل رأس المال الأوربي لمصر على شكل ديون وإئتمانات مصرفية، ومشروعات استغلالية ذات طبيعة طفيلية أو مؤسسات خدمات. وقد أدى هذا التسلل إلى نتائج متعددة وسيئة الأثر، منها ذلك الاستنزاف الذى تعرضت له الثروة القومية فى جملتها مما ترك آثاره على مختلف القوى الاجتماعية.. أما وقد أضررت منه الفئات العليا من المجتمع فمما لا شك فيه أن الفئات الدنيا والمحدودة الدخل أو التى لا تملك سوى قوة عملها قد سحقت به سحقاً شديداً. وقد ظهرت آثار هذا الاستنزاف فى زيادة الضرائب زيادة غير عادية، وفى المنافسات غير المشروعة وغير المتكافئة بين التجار الأجانب والوطنيين. وفى الامتيازات الأجنبية فضلاً عن أعمال المضاريات والمغامرات الاقتصادية التى مارسها عناصر غربية عن المجتمع المصرى.

● أما العامل الثانى فهو خضوع المجتمع المصرى لتأثيرات شبه عنصرية لوجود بقايا أجناس غربية مرتبطة ببيئته الاجتماعية من ناحية انتمائها لقومية غير قوميته، ولحصولها على امتيازات طبقية وسعة عمقت الهوة بين هذه الفئات وبين الكيان الاجتماعى المصرى ككل. وقد تمثلت تلك الفئات فى بقايا دولتى المماليك وبخاصة المماليك الجراكسة، وما انضم إلى تلك البقايا من عناصر تركية وألبانية وكل أخلاط السلطنة العثمانية.

● ولم يكن من الممكن أن تثير هذه التأثيرات العنصرية دوافع المقاومة، لولا أن التبلور القومى فى مصر قد ظهرت بشائره فى تلك المرحلة. إن تغييرات اجتماعية متعددة بدءاً بمحمد على ونهاية بإسماعيل قد أقامت «على أنقاض النظام المملوكى الذى كان يتنفس فى جو الإسلامية العالمية، وإلى جانب الأسرة الحاكمة الجديدة التى كانت تتعاقب على عرش البلاد، أقامت تلك التغييرات جيشاً أهلياً وطبقة من موظفين وطنيين وطائفة ملاك زراعيين محليين؛ أى ظهرت مصالح أهلية تنفرد بأوضاعها الخاصة

وتصدر فى حركاتها عن نفسها وتقيم هيكل مجتمع جديد^(١). ومن هنا تغير حتى معيار السلطة والمكانة الاجتماعية، فقد كانت الحرب والوراثة - كما يقول جاك بيرك - هى أساس سلطة الملئزم، غير أنه «بعد ثلاثة أجيال من إلغاء الالتزام، أصبح ما يكون ثروة هو استغلال الملكية الكبيرة وتسويق حاصلاتها»^(٢). وقد تم هذا عبر مجموعة من التأثيرات الداخلية والخارجية تعرض لها سعيد «الذى كان طاغية ظنوناً رجعيًا. ولكنه خضع لتأثيرات الليبرالية الاقتصادية الأوروبية وضغوطها»^(٣). وهو ما خضع له أيضا وبصورة أشد، خلفه إسماعيل.

● إن المجتمع المصرى قد خضع لتأثيرين أساسيين:

أولهما: طبيعة السلطة من الناحية السياسية، إذ لم تكن سلطة أوتقراطية فحسب، ولكن أوتقريطتها أيضا كانت ذات طبيعة شخصية محضة، وهو ما ركز من مضارها التى تعرض لها الكثيرون. ليس فقط على مستوى افتقار الأمن الذاتى لدى المواطنين، ولكن فى ممارسة هذه السلطة دون أى رقابة حقيقية. وبذلك خضع المصير المصرى لمفاسرات فردية كانت ذات آثار وبيلة كما تدل على ذلك كارثة الديون. ومما لا شك فيه أن هذه السلطة قد استتفرت عداء الكثيرين. ولكن لا شك أيضاً فى أن طبيعة ممارستها قد أحدثت ردود فعل سلبية أفقدت الكثيرين كذلك قدرتهم على المقاومة أو تنظيم المقاومة.

أما التأثير الثانى الذى خضع له المجتمع المصرى فهو الفكرة الليبرالية التى بدأت تغد إليها مع عودة طلاب البعثات من مراكز تعليمهم فى أوروبا، محملين ليس فقط بخبرات متعددة فى مجال التطبيقات الفنية للعلوم، ولكن أيضا بالكثير من تأثيرات الرؤية العقلية والعلمية للعالم. وتأثيرات التطبيق الاجتماعى والسياسى لتلك الرؤية كما كان شائعاً فى النمط الاجتماعى الأوروبى إذ ذاك. وبالطبع فإن تأثيرات الفكرة الليبرالية كانت تتصارع مع الطبيعة الخاصة للسلطة السياسية، ولكن صراعها قد خضع لتأثيرات هذه السلطة: نعى أنها كانت محكومة بالعداء الشديد من جانب وبالخوف الشديد من جانب آخر.

● وأهم هذه العوامل كلها أن الخريطة الطبقيّة للمجتمع المصري إذ ذاك كانت أكثر تعقيداً مما يظن أشدنا إدراكاً لمشقة دراستها. وإذا كان عدم الالتفات إلى هذا التعقيد يجعلنا غير قادرين على فهم الارتباك في نوعية التناقضات بين القوى الطبقيّة المتحالفة في جبهة الثورة، والحلف الطبقي المعادي لها، فإن إدراك هذا التعقيد إدراكاً جزئياً يؤدي إلى النتيجة نفسها. ونظن أن تعقد هذه الخريطة يعود - أساساً - إلى السمة الرئيسيّة للتطور الاجتماعي المصري: تلك هي نمو البرجوازية المصرية متخلّفة قرنين أو أكثر عن البرجوازية الأوروبية، وبعد تحول الأخيرة من قوة ثورية إلى قوة محافظة. وإن فقد بدأت البرجوازية المصرية محاولات تحقيق ثورتها ضد معسكرها العالمي وليس في حمايته، وبالتالي تغيرت خريطة التحالفات بين قوى الثورة بدخول الاستعمار كعدو رئيسي، وتحول التناقض بين البرجوازية وحلفائها والإقطاع وحلفائه إلى تناقض ثانوي أحياناً. وكنتيجة لهذا كله تأخر التبلور الطبقي في مصر طويلاً، ولم يصل إلى تكامله إلا نادراً، وهو ما يفسر لنا افتقاد الطبقات المصرية إلى تعبير أيديولوجي صحيح عنها، سواء كان هذا في مجالات الفلسفة أو الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وحتى الحركات السياسية. ومن هنا فإن التوفيقية - كتيار أيديولوجي - سمة أساسية في كل هذه المجالات مما يجعل معالجة الظواهر الفكرية أكثر صعوبة، ويصبح احتمال الخطأ في إدراك بعض الظواهر النوعية غير قليل.

لقد خضع للمناخ العام الذي تشكل تلك العوامل عناصره، العديد من القوى الاجتماعية، ولكن تفاعل هذه العوامل داخل تلك القوى، يحتاج إلى وقفة أطول عند كل فئة على حدة.

جيش الفلاحين بين استبداد الخديو

وخيانة الأرستقراطية العسكرية

كان الجيش المصري هو المؤسسة المصرية التي لم يلتفت أحد إلى خطورها رغم حرص الاحتكارات الأوروبية على الاستيلاء على الحكومة وعلى السلطة

التشريعية، وحتى القضائية، فوصل نفوذها إلى مختلف أجهزة السلطة عن طريق عدد ضخم من الأجانب العاملين في أجهزة الخدمات ومن بينها أجهزة الأمن، ومن هنا فإن الاقتراح الذي عرضته فرنسا إلى إنجلترا - بعد نشوب الثورة ٩ سبتمبر ١٨٨٢ - بإرسال رقبين عسكريين أوروبيين لإعادة تنظيم الجيش المصري، ينبئ بأن الاحتكاكات الأوروبية لو تنهت منذ البداية إلى خطر هذه المؤسسة لعملت على الاستيلاء عليها كما استولت على غيرها .

والواقع أن الدور الذي لعبه الجيش المصري في الثورة العربية دور يلفت النظر، إذ أن الجيوش ينظر إليها - عادة - باعتبارها جزءاً من أجهزة القمع، وأن مهمتها هي قمع الحركات الشعبية والوطنية لصالح الطبقة الحاكمة. على أن تفجر الثورة العربية من داخل الجيش المصري يبدو منطقياً إذا تابعنا الظروف التي تكون فيها، والتي حركت دوافع الثورة داخله.

كانت مصر بلا جيش منظم قبل أن يبدأ محمد على في بناء الجيش وصحيح أننا نعلم من الجبرتي أن تجنيد المصريين في الجيوش العثمانية يسبق محمد على بزمان طويل، إذ ذكر أنه في عام ١٧٣٦ ورد طلب بسفر ثلاثة آلاف جندي إلى بغداد، واشترط الطلب أن يكونوا عثمانيين وألا يرسلوا عسكرياً من فلاحى القليوبية والجييزة والبحيرة وشرق أطيح والمنصورة^(١). على أن محاولة محمد على كانت ذات طابع خاص، إذ خلقت لأول مرة جيشاً حديثاً منظمًا ومسلحاً شارك في تحقيق انتصارات عسكرية ضخمة. وفي البداية - عام ١٨١٥ - اتجه محمد على إلى الاعتماد على جنوده غير النظاميين ليكونوا عماد هذا الجيش. ولكن عدم تعود هؤلاء الجنود على النظم العسكرية أدى إلى فشل المحاولة، فاتجه إلى الاستعانة بعناصر سودانية. ولكن صعوبة الحصول على الأعداد الوفيرة من السودانيين جعلته يتجه ببصره إلى الفلاحين. وكان حتى ذلك الوقت يرفض تجنيدهم لاحتياجه إلى جهودهم في الزراعة من ناحية، ولخوفه من تسليحهم من ناحية أخرى. ولكن في مواجهة صعوبة بناء الجيش اضطر إلى الاستعانة بهم. في الحدود التي تجعلهم دائماً في أدنى مراتب السلك العسكري، فأغلق أمامهم

السبل لتولى مناصب قيادية فى الجيش لئلا يكونوا مصدر خطر على السلطة فى إمبراطوريته التى كانت سلطتها السياسية فى أيد عثمانية الاتجاه.

وأدت التطورات التى أعقبت عصر محمد على وخلفائه إلى أن أصبح الجيش المصرى بالفعل بؤرة تناقضات المجتمع. وحثمت بالتالى أن يتحرك حركته الثورية. فقد تخلص محمد على فى حروبه الأولى - السودان وجزيرة العرب واليونان - من القسم الأكبر من الجنود المرتزقة الذين ورثتهم مصر من العصر المملوكى العثمانى. وبهذا أصبحت القوة الكبيرة للجيش قوة مصرية، مع بقاء القيادات جركسية وعثمانية. وكان العمل الحرسى العظيم الذى قامت به تلك القوة هو حربها ضد تركيا - الحرب السورية الأولى والثانية وحرب الأناضول - فقد خلقت كتلة مصرية منظمة اختلطت بالشعوب الأخرى وتكون لديها إحساس بشخصيتها المنفصلة والتميزة. بل وحاربت الدولة التى كانت إذ ذاك تمثل السلطة الدينية التى تذيب الشخصية القومية وتخفى استغلالها واستبدادها تحت ستار القومية الإسلامية. ولا شك أن الجيش فى تلك المرحلة كان يمثل خميرة ثورية تتكون فى حالة من الصمت الصاخب.

وفى عهد سعيد حدثت عدة تطورات كان أهمها اتجاهه إلى فتح باب الترقى أمام المصريين فى الجيش. وبذلك كسر السد الذى كان يحول دون توحيد التيار القومى فى داخل الجيش ويحول بالتالى دون تطوره إلى حركة. وقد اختار سعيد أن يجند أكثر العناصر نشاطاً فى المجتمع المصرى وهم أبناء عمم البلاد ومشايخها، وكان المجتمع المصرى انزاعى تسوده سلطة أسرية قريبة من القبلىة. والعمد والمشايخ هم ممثلو هذه السلطة المعبرون عنها، لذلك كان تجنيد أبنائهم تنظيمًا مسلحاً لأكثر العناصر نشاطاً وتأثيراً فى المجتمع الريفى. فإذا أضفنا إلى هذا فتحه لباب الترقى أمام هذه العناصر، إلى المناصب القيادية وشبه القيادية، أدركنا أن سعيد قد مهد الطريق لثورة حقيقية فى المجتمع المصرى.

وقد استمرت عناية «سعيد» بالجيش، فعندما اضطر إلى إحالة عدد كبير من الضباط إلى الاستبعاد فى أواخر حكمه ليوفر جزءاً من الميزانية يسد به بعض الديون، عاد فى العام التالى فكتب إلى ولى عهده - الخديو فيما بعد - إسماعيل -

من أوروبا؛ حيث كان يستشفى يقول «بما أن الضباط الوطنيين المترفين من تحت السلاح قد اشتغلوا بملازمة نسائهم، وتركوا دروسهم العسكرية، ولو تركناهم على هذه الحالة التي لا تعود عليهم إلا بالوبال لفقدوا العافية والنظر، وصاروا عبء لمن اعتبر. وبما أننا نحن الذين ربيناهم وأظهرناهم، فلا يصح لنا تركهم في هذه الحالة التي ذكرناها. لذلك اقتضت إرادتنا جمعهم من بلادهم وعدم تمكينهم من نسائهم حتى ولا بالنظر إليهن والتشديد عليهم بمداومة التمارين ليلاً ونهاراً في قصر النيل»^(٥).

لم يكتف «سعيد» بهذا بل إنه بدأ ينشر بعض الأفكار الإصلاحية والجزئية بين العناصر التي احتك بها من الضباط الفلاحين. يقول عرابي في مذكراته بأنه - سعيد باشا - أهداه تاريخ نابليون باللغة العربية طبعة ببيروت «وهو بادی الغيظ على أن تمكن الفرنسيون من التغلب على البلاد المصرية، والتحريض على وجوب حفظ الوطن من طمع الأجانب» فلما طالعه «شعر - عرابي - بحاجة بلاده إلى حكومة شورية دستورية»^(٦) كذلك فإن إحدى خطب سعيد باشا في بعض المناسبات قد أثرت فيه بنفس الاتجاه إذ قال فيها «إنني نظرت في أحوال هذا الشعب المصري من حيث التاريخ فوجدته مستعبداً لغيره من أمم الأرض، وحيث إنني اعتبر نفسي مصرياً فوجب على أن أربي أبناء هذا الشعب وأهذبه تهذيباً حتى أجعله صالحاً لأن يخدم بلده خدمة صحيحة ويمستغنى بنفسه عن الأجانب»^(٧).

وفي حكم إسماعيل عادت السيطرة التركية المملوكية، فأحكمت قبضتها على الجيش وحالت دون ترقى الفلاحين إلى المناصب القيادية. بل وسعت إلى إيقاف ترقى من حصل على فرصة الصعود خلال عهد سعيد. وهكذا نجد أن عرابي قد ترقى من نفر إلى بكباشي خلال ست سنوات من حكم سعيد، بينما ظل ١٩ عاماً في رتبة القائم مقام خلال حكم إسماعيل. وكانت القيادات التركية سواء في الجيش أو الجهاز الحكومي تشكل قوة اجتماعية لها ملامحها الخاصة، إذ كانت أسيرة احتقار طاق للفلاح المصري، لا تنظر إليه إلا ككائن في أدنى مراتب الجنس البشري. كما أنها كانت تمثل أرستقراطية زراعية تحتمى بالسخره لكي تستلب

قوة عمل الفلاح. وقد اتجه إسماعيل إلى تدعيم هذه الأرستقراطية في بداية عهده، فبأمر لكل واحد من اللوات بخمسمائة فدان ولكل من أمراء الأليات مائتي فدان، ولكل واحد من القائمقامات بمائة وخمسين فداناً من زيادة المساحة في بلاد مديرتي الغربية والمنوفية. وقد حرم المصري الوحيد من بين هذه القيادات - وهو عرابي، وكان قائمقاماً - من المنحة لأنه كان يرفض تسخير جنوده في حفر الترغ والقنوات ويطلب أن يتفرغوا للأعمال العسكرية. وهو ما عرضه لسمخط القيادات الجركسية التي رأت في موقفه نوعاً من الانحياز إلى الكائنات النافهة المسماة بالفلاحين.

ولم يقتصر ضرر السيطرة الجركسية على تعصبها ضد الفلاحين بسبب حقوقهم المشروعة في الترقى، بل أدى إلى حرمان الكفاءات العسكرية الوطنية من الوصول إلى مركز يمكنها من خدمة بلادها. وقد ظهر أثر ذلك خلال الحملة الحبشية - ١٨٧٥ - فعند الاستعداد لها ظهرت حركة ترقيات اقتصررت على الجراكسة. وهكذا تصدرت لقيادة الحملة عناصر بلا كفاءة عسكرية، يساعدها مجموعة من ضباط أركان الحرب الأمريكيين، وقد أيدت في هذه الحرب ثلاث فرق كاملة نتيجة لعدم رغبة القيادات الجركسية في خوض الحرب ومخاطرتهم بأرواح الجنود الفلاحين في أعمال تتسم بالمغامرة. كذلك خانت هيئة أركان الحرب ورئيسها «ستون باشا» الأمريكي، الجيش المصري وسمحت لجواسيس الأحباش بالعمل جهازاً في معسكراته.

وكان من نتيجة هذه الحرب أن خسرت مصر - غير الأرواح والمعدات - ثلاثة ملايين من الجنيهاً، فبيعت حصص مصر في أسهم قناة السويس بأبخس الأثمان لإنجلترا. وقد أحدثت هذه الحملة تأثيراً شديداً في نفوس الجنود. بخاصة وأن التعليم كان قد انتشر في الجيش خلال عصر إسماعيل، بحيث لن يكن فيه سوى ٤٢ جندياً أمياً فقط^(٨).

وقد أزعج الجنود أن الخديو لم يحاكم الخونة من القيادات الجركسية والأمريكية، بل استبقاهم في الجيش وكرمهم وهكذا كان الجنود العائدون من الحرب كما يقول بلنت «قد استخفوا بقوادهم الذين برهنوا على كفايتهم بالهزيمة واشترك معهم أكثر الضباط من الرتب الصغيرة في عواطفهم»^(٩).

ومن هنا بدأت العناصر النشيطة فى الجيش تتجمع، وكان وعيها السياسى غير ناضج تماماً. ومع ذلك فقد اشتركت أنشط تلك العناصر فى جمعية سياسية هى جمعية «مصر الفتاة» - ١٨٧٦ - كانت تضم عناصر مدنية - عبد الله النديم ويعقوب صنوع - وعسكرية - عرابى وعلى الروبى - كذلك كان من بين أعضائها عدد من الليبراليين الأوروبيين الأجانب الذين يقيمون بمصر ويهتمون بنشر الاتجاهات الثورية فى البلاد الشرقية. وكانت أهداف هذه الجمعية تتبلور فى ضرب السيطرة التركية المملوكية وإشاعة جو من الحريات العامة. وكان عرابى قد دعم خبرته السياسية العامة باختلاطه بالعناصر الليبرالية الأجنبية فى الإسكندرية وباشترائه فى المحفل الماسونى الشرقى.

وكان عدد القوات المسلحة أخذ فى التدهور السريع، فقد وصل عدد الجنود والبحارة فى عام ١٨٢٩ - فى أواخر عهد محمد على - إلى ٢٧٦,٦٦٦ وبموجب تسوية سنتى ١٨٤٠ و ١٨٤١ قل عدد الجيش الذى يحتفظ به محمد على لسلامة الدولة بحيث لا يزيد على ١٨,٠٠٠ جندي، وكان ذلك نتيجة التدخل الأوروبى ضد مصر. ويتورط سعيد فى بعض الديون، اضطر إلى عدد الجيش إلى قوة رمزية لا تزيد على ٢٥٠٠ جندي وأغرق السوق بأطنان الملابس والعتاد العسكرية معظمها من الدرجة الثانية^(١٠). وعلى الرغم من زيادة عدد الجيش مرة ثانية فى عصر إسماعيل، فإن كارثة الديون فى أواخر مهده أدت إلى تناقصه مرة ثانية والتخلص من الضباط والجنود بالمزل والإحالة إلى الاستبداع لتوفير مرتباتهم ودفعها إلى حملة كوبونات الديون.

وكانت الحركة الأولى للعناصر المصرية فى الجيش تمرداً عفواً قام به ٢٥٠٠ ضابط من الضباط المصريين فى فبراير ١٨٧٩. ذلك أن وزارة نوبار - المعروفة بالوزارة الأوروبية - اتبعت مشورة الأجانب فى إحالة هؤلاء الضباط إلى الاستبداع بنصف مرتباتهم ضغطاً للمصروفات. وكان الضباط لم يتسلموا مرتباتهم خلال الثمانية عشر شهراً السابقة، كما أن الكثيرين منهم كانت لهم مرتبات متأخرة عن ضعفى هذه المدة. ولم تضع الحكومة فى اعتبارها طبيعة الجيش كقوة منظمة ومسلحة - وهو ما كان يفترق إليه الفلاحون. وكانت النتيجة أن تجمع هؤلاء الضباط أمام وزارة الحربية واعتقلوا نوبار والوزير الأوروبى

«ولسن» وضربوهما فسقطت الوزارة الأوروبية. ومع أن عرابي وعلى الروبي كانا بعيدين عن هذه الحركة، فقد اعتقلا وحقق معهما بشأنها ثم أفرج عنهما. بيد أن الحركة - في جوهرها - كانت ذات دلالة على إمكانية تحرك الجيش لحسم الموقف وإنقاذ مصر من سيطرة الترك والجركس والأوروبيين، وبخاصة أن الحكومة - كأثر من آثار التمرد - تراجعت عن خططها وأعادت الضباط المحالين إلى الاستيداع. وقد ساعد على بلورة الاتجاهات السياسية في الجيش، المناخ السياسي الذي أتاحتها محاولة إسماعيل الأخيرة للتحالف مع القوى الوطنية وذلك بالاعتماد على مجلس شورى النواب. وكانت عناصر من الأرستقراطية الزراعية متحالفة مع عناصر من الجراكسة الأذكيا، والبرجوازية الزراعية، قد تجمعت فيما عرف به «الحزب الوطني» بقيادة محمد شريف باشا (١٨٢٢م - ١٨٨٧م)، وكان هذا الحزب يعمل ضد السيطرة الأتوقراطية للخديو. ورغم أن الجناح الذي تمثله مصر الفتاة كان أكثر تقدماً فإنه قد تحالف مع الحزب الوطني واندمج فيه. على أن الحزب الوطني كان يبدو قاصراً عن إدراك مشكلات ضباط الجيش؛ لذلك اكتفى بالتحالف مع إسماعيل ثم تحلل بعد إسقاطه وبخاصة أن توفيق قد رفض - في بداية عهده - مشروع الدستور الذي قدمه شريف باشا، مما دعاه إلى الاستقالة.

وفي السنتين الأوليين من حكم توفيق عادت القوى الثائرة في الجيش تتجمع بشكل منفصل عن تجمع الأرستقراطية الزراعية، ذلك أن انهيار تجمع المعسكر الآخر للقوى الوطنية كان ناتجاً عن عدم وجود وحدة تنظيمية تجمعهم، فضلاً عن أن مطامحه الثورية كانت محدودة ومتناقضة، وهو ما لم يكن يعوق الحركة في الجيش لتوحيد اتجاه العناصر الثورية فيه حول شعار ضرب السيطرة الجركسية والتركية.

وفي بداية حكم توفيق تعرض الجيش لعدد من التصرفات نتيجة للمناخ العام الذي كانت مصر تعيش في ظله إذ ذاك. فسرّح عدد كبير من الجنود إلى بلادهم وتقرر جعل الجيش العامل اثني عشر ألفاً فقط. رغم أن فرمان تولية توفيق كان يعطيه الحق في الوصول بالجيش إلى ثمانية عشر ألف جندي. وتنفيذاً لهذا القرار أحيل عدد كبير من الضباط إلى الاستيداع، ووقعوا في ضيق مالي شديد.

إذ ذاك قدم جماعة من الضباط فى مايو ١٨٨٠ عريضة إلى الخديو يشكون فيها من رداءة طعام الجنود وضرورة العناية بصحتهم، ومن سوء حال المستودعين وعدم النظر فى إصلاح معاشهم، كما شكوا أيضاً من عدم دفع مرتبات الضباط والجنود وتسخير الآخرين فى الأعمال العامة. كذلك أشارت المذكرة إلى ما فى نظام الترقية من المحسوبية فى عهد ناظر الحرية عثمان رفقى. ويقول الشيخ محمد عبده إنهم طلبوا فى هذه العريضة عزل عثمان رفقى^(١١).

لعب عثمان رفقى دوراً مهماً فى تصعيد الموقف وتوتيره بسوء تصرفه الشديد على أنه لم يكن فى هذا معبراً عن وجهة نظر شخصية، بقدر ما كان يقدم نموذجاً لعناصر الأرستقراطية العسكرية التى كانت جزءاً من الأرستقراطية التركية المملوكية. وفى وصف الشيخ محمد عبده فإن عثمان رفقى «كان رجلاً ساذجاً محدود الإدراك، بعيداً عن التبصر فى العواقب لم يكن يهमे بعض قبض راتبه الشهري سوى أن يرضى ميله ويروى ظمأه إلى حصر السلطة العسكرية فى بنى جلدته من الجراكسة، وتجريد من ساء حظهم بالولادة فى مصر منها مع معاملتهم بالاحتقار، وكان يطيع فى ذلك تلك العصبية المقوتة التى كان عليها بعض الغفل من الجراكسة المقيمين فى مصر. كان مصر وأهلها جنوا عليها جناية مست آياهم أو تعقبت أديارهم أو كان أهل مصر سلبوهم شيئاً مما كانوا يملكونه أو منعوهم حقاً كانوا أهلاً لأن ينالوه»^(١٢).

ومع تجمع العناصر الوطنية فى الجيش، ازدادت حدة النشاط المضاد الذى قامت به الأرستقراطية العسكرية. وبلورت نشاطها المضاد فى قانون صدر فى ٣١ يوليو سنة ١٨٨٠، يحول دون ترقى الضباط من تحت السلاح، أى قصر الدرجات والترقيات على المتخرجين فى المدارس الحربية. نص القانون على أن يبقى الجندى فى العسكرية العاملة أربع سنوات، يعود بعدها إلى بلده ويبقى رديفاً مدة خمس سنوات، مع ترده على مركز مديريته شهرين من كل سنة لحضور التمرينات العسكرية وبعد مضى السنوات الخمس يقيم فى بلده بدون عمل، ويسمى - حينئذ - جندياً احتياطياً رهن الطلب لمدة ست سنوات أخرى. وبعد انقضائها تنتهى مدة خدمته العسكرية الأصلية والاحتياطية وينسخ اسمه من دفتر الجهادية. وكان الدافع الظاهر لهذا أنه لا يمكن أن يكون الضباط من

العساكر المقترع عليهم «لأن المدة المقررة للخدمة لا تكفى فى أن يصل العسكرى الساذج الخالى من المعارف العسكرية إلى درجة تؤهله لأن يكون ضابطاً، فلا بد أن يحصر تعين الضباط، فيمن ينال المعارف العسكرية بالتحصيل فى المدارس الحربية لا غير»^(١٢)، وهى حجة واهية لأن المدارس الحربية فى ذلك الوقت كانت فى مستوى عادى، ولم تكن تقدم معارف عسكرية ذات قيمة فضلاً عن أن دخول العناصر المصرية إليها لم يكن ميسوراً، وكان الهدف الحقيقى من إصدار القانون هو حرمان المصريين حرماناً تاماً من الوصول إلى مراكز قيادية فى الجيش.

وكان من الطبيعى أن تتصاعد المقاومة، ويذكر كرومر بأنه مر فى ديسمبر ١٨٨٠ على مصر وهو فى طريقه إلى الهند فتبين من مجريات الأمور أن الخطر الوحيد الذى يهدد البلاد إنما ينبع من الحقيقة الناطقة بأن أحداث ١٨٧٩ بعثت الاضطراب فى نظام الجيش وهزت نظامه بعنف ويشير إلى أنه قد حذر رياض باشا من هذا الخطر «والحجت عليه لكى يعالج أية مظالم يكون الجيش محققاً فى شكواه منها، وألا يتردد فى معاملته بأقصى الشدة عند أية بادرة من بوادر العصيان، ولكنه أجاب بأن تحذيرى لا موجب له لأنه لا يتوقع أى خطر من ناحية الجيش»^(١٣).

وتبلورت الحركة السياسية فى الجيش لتأخذ طابعاً إيجابياً، ويذكر كرومر أنه قد وزعت منشورات على ضباط الجيش كتبت بلهجة تثير حفيظة المسلمين على المراقبة الأوروبية، واختتمت بالتهديد بأن الضباط قد يضطرون إلى امتشاق الحسام لبلوغ غاياتهم^(١٤)، والنقطة الحاسمة التى تحركت عندها القوى الوطنية فى الجيش حركة منظمة، هى قرارات النقل والترقية التى أصدرها عثمان رفقى فى يناير سنة ١٨٨١ كان مرمرها واضحاً: تصفية العناصر المصرية القليلة التى تتولى مناصب قيادية فى الجيش وذلك بفصلها أو نقلها إلى أعمال إدارية وفى مراكز بعيدة عن التجمعات الأساسية للجيش. وكانت «لقمة كبيرة لا يقوى على هضمها عثمان رفقى» كما وصفها عرابى^(١٥)، ومو ما حدث - بالفعل - إذ قدم الزعماء الثلاثة عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى عريضة يطلبون فيها عزل عثمان رفقى وتمصير القيادة العليا للقوات المسلحة بتعيين مصرى وزيراً للحربية «وتعديل القوانين بحيث تكون كافلة للعدل والمساواة بين جميع الأجناس»^(١٦).

وقال الضباط في عريضتهم - نقلا عن كرومر -: «إن مناهل الترقية هو الكفاءة والمعرفة وكفتنا في هذه الناحية ترجح كثيرا كفة الذين ظفروا بها دوناء»^(١٨).

وجاءت محاولة الأرستقراطية العسكرية لتصفية الحركة بمحاكمة الضباط الثلاثة مشوبة بالاستخفاف بها على أساس أنها «حركة الفلاحين شغالين بالمقاطف» كما وصفها عثمان رفقي. ولكن هذا الاستخفاف انقلب على أصحابه بهجوم أول فبراير ١٨٨١ على ثكنات قصر النيل، وإنقاذ الزعماء الثلاثة الذين اعتقلوا بها للتحقيق معهم.

وفي الفترة من الهجوم على قصر النيل - أول فبراير - إلى محاصرة عابدين - ٩ سبتمبر ١٨٨١ - حدثت تغيرات شتى في الجيش، كان أهمها تصفية النفوذ التركي المملوكي تصفية شبه كاملة، إذ لجأت الأرستقراطية العسكرية التركية إلى التآمر لاستعادة نفوذها. وقد اكتشفت خلال تلك الفترة ثلاث عشرة مؤامرة تهدف كلها إلى ضرب القوى الوطنية في الجيش، وذلك بإغراء بعض العناصر بالرشوة على التمرد والقيام بمحاولات لاغتيال قيادات الثورة. وكان اكتشاف كل مؤامرة من تلك المؤامرات يعقبه تصفية لعدد من القيادات التركية في الجيش، وهو ما كان يدفع تلك القيادات إلى مزيد من التآمر فمزيد من التصفية وهكذا.. ولم تكن السراي بعيدة عن الاشتراك في تلك المؤامرات.

ومن ناحية أخرى فقد قدمت القوى الوطنية مطالب تفصيلية لإصلاح الجيش تضمنت الاعتناء بالتغذية وحق الإجازة بمرتب. كما تضمنت ضرب العصابات التي كانت تتاجر في ملابس الجيش وغذائه بتمستر ومشاركة القيادات غير الوطنية. وكان أهمها إلغاء قانون عثمان رفقي الخاص بإيقاف الترقى من تحت السلاح وتشكيل لجنة لإعداد القوانين العسكرية المنظمة للترقى. كذلك صدرت قرارات بزيادة مرتبات الجنود والضباط التي لم تزد منذ عهد محمد علي. وقد استهدفت قوانين زيادة المرتبات ليس فقط مساعدة العاملين في الخدمة العسكرية على مواجهة الارتفاع الهائل في الأسعار، ولكن أيضا تقليل الفروق - إلى حد كبير - بين الفئات العليا والدنيا في سلم الوظائف العسكرية، فبينما كانت النسبة بين الحد الأدنى والحد الأعلى في فئة الضباط (ملازم إلى

فريق) هي ١ : ٢٧ فى القانون القديم، قلت فى القانون الجديد إلى ١ : ١٣. أما النسب بين الحد الأدنى والحد الأعلى فى فئة صف الضباط (من أنباشى إلى صول) فقد كانت فى القانون القديم ١ : ٤ زادت إلى ١ : ٦ نتيجة لرفع مرتب الصول إلى ما يوازى ٢٠٠٪. هذا مع العلم بأنه بعد رتبة الصول مباشرة يحدث تقارب شديد بين فئات المراتب. أما رتبة النفر فقد زاد مرتبها إلى ما يوازى ١٣٢٪ مما كانت عليه. وبشكل عام فإن النسبة بين أدنى فئة وأعلى فئة (نفر - فريق) كانت فى القانون القديم ١ : ٣٧٥ قلت إلى ١ : ٢٦٦. وهو ما يمثل - إلى حد كبير - تقدماً لا بأس به فى ظروف العصر.

وقد ساعد على إصدار كل تلك القوانين والإصلاحات، أن الضباط قد اختاروا بأنفسهم محمود سامى البارودى وزيراً للحربية. وأنهم كانوا يتحركون حركة منظمة للضغط على الحكومة لى تستجيب لمطالبهم، فكانت العرائض تكتب فى بيت عرابى أو بيت أحد شركائه، ثم ترسل إلى الأليات ليختم عليها الضباط صفاراً أو كباراً وبعض صف الضباط، ثم تقدم من قبل ضابط الأليات إلى نظارة الجهادية أو إلى رئاسة مجلس النظارة^(١٩).

وهكذا تفجر ما كان يثور فى أحشاء المجتمع من قلق بالغ، وتناقض شديد، حتى أنه بمجرد أن شاع خبر تقديم عريضة أول فبراير تحفزت كل القوى الراقضة والمتمردة، وهب عند ذلك جميع الراغبين فى تغيير الحال من علماء وأعيان ونوات كرام ومقربين من الخديو واتحدت وجهتهم فى الغاية وإن اختلفت فى الدواعى والبواعث، فطلاب مجلس النواب يأملون فى التغيير أن ينالوا تأليفه والمتضجرون من استبداد بعض المأمورين والخائفون من أن يؤخذوا بالشبه. يرجون بالتبديل كشفاً لكريتهم وأمناً على أنفسهم، والواجدون من السلطة الأجنبية يرجون شفاء شرء من وجدهم^(٢٠) فكان تحرك الجيش هو الذى فجر إمكانات الحركة المنظمة فى داخل المجتمع، فتخلقت من ذلك حركة متفاعلة شملت كل المؤسسات والفئات الساعية إلى التغيير.

وأدى هذا التطور في الأحداث إلى وعى المتصدين لقيادة التيار الإصلاحى فى الجيش بضرورة العمل الثورى الجذرى. وشعروا بأن عملهم مهدد بالإحباط. فقد كانت هذه الإصلاحات تتم فى عهد وزارة رياض الذى سماه الوطنيون «رياضستون» كناية عن أنه لا يختلف عن «جلادستون» رئيس الوزارة البريطانية، وكان التسلل الأجنبى قد بلغ أقصاه فى عهد حكومته. ومن الطبيعى أن ينظر الأجانب المحليون إلى ما يحدث فى الجيش بتشكك، وأن يعترضوا على الإصلاح فى الجيش بدعوى عدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة لذلك مع ضرورات تسديد الديون وفوائدها. ومن ناحية أخرى فإن السراى - وكانت مؤسسة سياسية ذات نفوذ بالغ - بدأت تعمل لإحداث انقلاب يصفى الحركة العسكرية، بعد أن فشلت فى تصفيتها بالاحتواء والتأمر والاعتقال، ونتيجة لذلك أقيل محمود سامى البارودى الوزير الذى اختاره الجيش لوزارة الحرية وعين بدلا منه داوود يكن صهر الخديو، فعادت السيطرة التركية إلى الجيش وصدرت قرارات بتشتيت قواد الثورة ونقلهم من ألياتهم، وأحكمت الرقابة البوليسية عليهم ومنعت تجمعات الضباط تماماً.

وهكذا لم يكن هناك مفر من أن يحدث انقلاب فى السلطة السياسية، يتجاوز موقف أحداث انقلاب فى مؤسساتها العسكرية فحسب. ولم يكن هذا الهدف بعيداً عن مطامح قيادة الثورة منذ البداية، فمنذ حركة أول فبراير والحوار بين هذه القيادات وبين الممثلين السياسيين للأرستقراطية الزراعية والأتراك الدستوريين وعناصر المثقفين والتجار والبرجوازية الزراعية حوار طويل.

وكانت نتيجة هذا الحوار موقف واحد تمثل فى مظاهرة ٩ سبتمبر العسكرية التى أسقطت وزارة رياض وطالبت بالدستور وبزيادة عدد الجيش.

الفلاحون فى جبهة الثورة

كان دخول الفلاحين جبهة الثورة، العامل الرئيسى الذى حول تمرد الجيش المصرى من حركة إصلاحية إلى ثورة قومية شاملة، وقد حددت اتجاهات هذه الثورة وتحدد مصيرها خلال التفاعلات بين القوى الاجتماعية التى شكلت جبهتها، وهو ما كان للفلاحين فيه دور حاسم. ويدهى أن تعبير «الفلاحين»

لا يصف رقعة جغرافية معينة، ولكنه يحدد خريطة من العلاقات التي ترتبط بالأرض كوسيلة رئيسية للإنتاج المصري يومذاك، ومن الطبيعي أن شكل ملكية الأرض وشكل استغلالها كانا محاور هذه الخريطة، التي تتوزع عليها ثلاث قوى اجتماعية أساسية هي: الأرستقراطية الزراعية، والبرجوازية الزراعية، وفقراء الفلاحين والعمال الزراعيين.

ومن الطبيعي أن الأسباب التي دفعت كلا من تلك القوى للوقوف في معسكر الثورة كانت مختلفة بل ومتناقضة أحياناً. كما أن محاولة كل منهم الاستيلاء على قيادة الثورة لكي تكون في خدمة مصالحه كانت محاولة مستمرة. ومن هنا فإن تفتت التحالفات بين هذه القوى كان سريعاً كما أن تحول التناقضات الثانوية بينها إلى تناقضات رئيسية عدائية أدى إلى انتقال بعضها إلى معسكر أعداء الثورة.

الأرستقراطية الزراعية

كانت الأرستقراطية الزراعية هي أقدم تلك القوى وأكثرها استقراراً، إذ نشأت خلال حكم محمد علي فقد منح عدداً من رؤساء ومشايخ العربان ومن أصدقائه وحاشيته قرابة مائتي ألف فدان كملكية شخصية لهم، عرفت بالأبعاديات - وقد سميت كذلك لأنها كانت بعيدة تقع على حواف الجبال والصحراء - ليستقروا فيها ويمملوا على إصلاحها ويقيموا على زراعتها حتى تتوفر لهم أسباب المعيشة فتأمن البلاد والريف شرهم. فضلاً عن أن ذلك يحقق توطين البدو وتوثيق صلتهم بالوادي، ثم منح عدداً آخر منهم مساحات أكبر من السابقة وعرفت بالشفالك - وهي كلمة مشتقة من الكلمة التركية jet ومعناها قوة الثور والشفلك هو مساحة الأرض التي يستطيع الثور أن يحرقها طوال العام - وكانت هذه المنح استثناء لنظام محمد علي الاقتصادي الذي ألغى الملكية الفردية في الزراعة. ولما كانت هذه الأرض ضعيفة الإنتاج، فكان تملكها وإعفاؤها من الضرائب وإقرار حقوق الملكية بما فيها حق التصرف والتوريث ضرورة لتشجيع حائزي هذه الأراضي على استصلاحها. وعندما زادت إنتاجيتها فرضت عليها ضريبة تساوي عشر إنتاجها. وعرفت لذلك بالأراضي العشورية. ومع التوسع في

مشروعات الري والصرف وإنشاء الطرق - بخاصة خلال حكم إسماعيل - ارتفعت إنتاجيتها أكثر فكانت تغل عائداً كبيراً مع ضآلة الضرائب المفروضة عليها. وقد قدرت لجنة التحقيق الدولية - في أواخر حكم إسماعيل - مساحة هذه الأراضي بـ ١,٢٢٣,٠٠٠ فدان كانت تدفع ضرائب تزيد قليلاً على ثلاثين قرشاً عن الفدان. وكان لهذه الأراضي طابع خاص، سواء في شكل الملكية أو علاقات الإنتاج، السائدة فيها، فقد كان ملاكها هم أكبر ملاك الأراضي من حيث المساحة، تدعمهم أصولهم، إذ كان أغلبهم - إن لم يكن كلهم - من الأتراك والجراسمة وهي العناصر التي كانت تشكل حاشية محمد علي وأصدقائه وأسرته، فضلاً عن أن هؤلاء كانوا يلعبون دوراً رئيسياً في جهاز الدولة كوزراء أو محافظين أو مديرين.

ولكى تكون الصورة أقرب، نجد أن شفلك سعد باشا بالخزانة كانت مساحته ٢٠,٠٠٠ فدان، وشفلك إسماعيل بالروضة ١٨,٠٠٠ فدان، وشفلك توفيق في «أرمنت» كانت مساحته ١٥,٠٠٠ فدان. إن هذه الشفالك الثلاثة متسعة المساحة بشكل واضح، وملاكها جميعاً من الأسرة الحاكمة. ومع أن حق تأجير تلك الأراضي كان مكفولاً لهم، فقد كانوا يفضلون إدارتها لحسابهم، وأبرز الأمثلة على ذلك هو الخديو إسماعيل نفسه الذي كان يملك مليون فدان - قرابة خمس الأراضي المنزرعة - ويقول لورد كرومر إنه كان يرفض تأجيرها، وكان يديرها بنفسه معتمداً على السخرة، ويصف الشيخ محمد عبده في مذكراته طابع العلاقات الإنتاجية في هذه الإقطاعيات فيقول إنه: «كان لكل ذات من الذوات بلاد تتعلق به - أي هي منطقة نفوذه - يستخدم سكانها في أراضيه بأشخاصهم وماشيتهم في جميع مواسم الزراعة، على شرط أن يحمل العاملون أقواتهم وأدوات العمل وغذاء ماشيتهم من ديارهم إذا كانت البلاد قريبة فإذا كانت بعيدة سمح لهم بغذاء الماشية دون غذاء الأدميين»^(١١). وكانت السخرة في هذه الأراضي تتم بإشراف وسطوة رؤساء الوحدات الإدارية - المديرين والمأمورين والمفتشين - الذين كان أغلبهم من «الذوات الفخام». وقد نجح هؤلاء الذوات في إعفاء فلاحيههم من العمل في السخرة للأعمال العامة، فقد كان كبار الملاك يفلحون دائماً في تهريب مستأجريهم وفلاحيههم من السخرة بينما كان صغار

المستغلين يجبرون على أن يتركوا أرضهم مددًا طويلة»^(٢٢). كما أن «أراضي الدائرة السنية وإيعاديات كبار الملاك الذوات لا ترسل فلاحيتها إلى السخرة في الأعمال العامة ولا تدفع ضريبة الفردة عنهم»^(٢٣).

وكغيرها من الشرائع التطبيقية، فإن دوافع الأرستقراطية الزراعية لرفض الواقع السياسي المصري والالتحاق بمعسكر الثورة، دوافع تنطلق من مصالحها الخاصة. فقد أدى تدخل الأجانب في شئون مصر، واتباع مشورتهم في إصلاح اقتصادها، أدى ذلك إلى تكبيد الأرستقراطية الزراعية أعباء اقتصادية لم تتמודها، فعندما أصدر إسماعيل قانون المقابلة» (١٨٧٦) الذي نص على إعفاء الملاك من نصف الضرائب المفروضة على أراضيهم بشكل دائم، إذا دفعوا ضريبة ست سنوات دفعة واحدة، سارع ملاك الأراضي العشورية بالاستفادة من هذا القانون؛ لأنهم كانوا يحوزون فائضًا نقديًا يسمح لهم بدفع ستة أمثال الضريبة التي كانت ضئيلة جدًا، وقد دفع ملاك ٤٨٠ ألف فدان من الأراضي العشورية ضريبة المقابلة كاملة. ولكنهم فوجئوا بلجنة التحقيق الدولية تقترح إلغاء الامتياز الذي حصلوا عليه مقابل هذه الأموال. ولم تكتفِ اللجنة بهذا بل إنها اقترحت زيادة الضريبة على الأراضي العشورية بحيث تتساوى مع غيرها، وتوحيد فئات الضرائب على الأراضي الزراعية. وحتى يعاد مسح الأراضي، اقترحت اللجنة زيادة الضريبة على الأراضي العشورية بنسبة ٥٠% كخطوة أولى يضاف إلى هذا كله أن اللجنة ألغت سندات دين الرزنامة - وهو قرض داخلي كان إسماعيل قد اقترضه من كبار ملاك الأراضي - وكان معنى هذا ضياع حق حائزي سندات هذا القرض في الأموال التي اقترضوها للخصم إسماعيل.

على أن الضريبة الأولى، والكبرى، التي أصابت عناصر الأرستقراطية الزراعية في الصميم كانت إلغاء السخرة وهو ما حرر قوة العمل نظريًا على الأقل، وحولها إلى سلعة تخضع لقانون السوق الرأسمالية، العرض والطلب، ويتحكم فيها جهاز الثمن. ولما كانت الأرستقراطية الزراعية قد تعودت على تكوين فائضها النقدي الضخم من عدم دفع ثمن نقدي لقوة العمل، فقد شعرت أن الأعباء التي تلقى على كاهلها أصبحت غير محتملة.

البرجوازية الزراعية

أما البرجوازية الزراعية المصرية فكانت قد تبلورت - إلى حد كبير - في ذلك الوقت، بمعنى أنه بدأت تظهر لها مصالح متميزة. وقد تشكلت - أساساً - من الملكيات الغنية والكبيرة للأراضي الزراعية. وبالتحديد تلك الملكيات التي كانت بأيدي المصريين. وإلى محمد علي يعود الفضل في وضع بذور هذه الطبقة، التي فتحت التطورات الاجتماعية اللاحقة الباب أمامها للنمو. هذه الطبقة وكانت بذرتها الأولى هي نسبة قدرها ٤٪ من مساحة زمام كل قرية تركها محمد علي لمشايخ البلاد مقابل ما كان يفرض على هؤلاء المشايخ من التزامات قبل الدولة، ولما كانت مساحة الأراضي القابلة للزراعة في آخر عصر محمد علي ٢,٢٢٦,٨٥٦ فداناً، فيكون ما خص مشايخ البلاد - الذين تكونت منهم العصابات والعائلات في الريف فيما بعد - ١٥٤,٥٢٠ فداناً^(٢٤) وهو قدر وإن بدا ضئيلاً إلا أنه كان أساساً لا بأس به لبلورة هذه الطبقة.

أسهمت الإجراءات التي اتخذها محمد علي في أواخر حكمه في إقرار حق الملكية الفردية للأراضي، وفتحت شكل الملكية الاحتكاري الذي كان قد فرضه ونقل بمقتضاه حق ملكية الأراضي إلى الدولة. ففي عام ١٨٤٥ أعطى الفلاح حق مشاركة الميرى في المحصولات بمقدار النصف، ثم أعطى الفلاح حق ملكية أدوات الإنتاج الزراعي فأعاد له بذلك حقوقه القديمة، وفي سنة ١٨٤٦ صدرت اللائحة الأولى من لوائح الأقطان أو التملك في تاريخ مصر الحديث وقد أباحت هذه اللائحة حرية التعامل بالأراضي التي يزرعها الفلاحون، فللفلاح أن يتنازل عنها لغيره أو يرهنها، وإذا كان قد هاجر من بلده أو كان غير قادر على زراعتها وأصبح في مكنته الزراعة فله أن يستردها على أن تكون هذه التصرفات بموجب سند رسمي بين البائع والمشتري ويكون هذا السند حكومياً. وبمقتضى هذه اللائحة أصبح الفلاحون ولأن المدارس الحربية في ذلك الوقت كانت في مستوى عادي، ولم تكن معارف يملكون أدوات الإنتاج وأصبح محصولهم لهم يتصرفون فيه كيف يشاؤون^(٢٥).

وفى عهد سعيد صدرت فى عام ١٨٥٤ لائحة أباحت للإنانث زرع الأرض وورائته حق الانتفاع ممن تنتسبن إليه، كما نظمت حق المنتفع الأصلي فى الأرض التى يزرعها حتى لو اضطر إلى تركها أو رهن حق الانتفاع بها مقابل دين. وفى سنة ١٨٥٨ أصدر سعيد اللائحة التى عرفت فيما بعد باللائحة السعيدية، وقد أقرت حق الفلاح فى أن يورث أبنائه أرضه، ذكوراً وإناثاً، وأن يقسمها بينهم وفق أحكام الميراث الشرعى، وكل فلاح وضع يده على أرضه مدة لا تقل عن خمس سنوات لا تنتزع منه الأرض إلا لمصلحة عامة، وللـفلاح أن يؤجر أرضه لآخر مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، وله أن يرهنها ثم يستردها، بعد أن يدفع الدين الذى عليه، وله كذلك أن يوقفها، على أن يكون الإيجار أو الرهن أو الوقف بعقد رسمى. وفرضت اللائحة السعيدية على الحكومة - فى حالة نزاعها الملكية أو جزء منها لمنفعة عامة - أن تعوض الفلاح بقطعة أرض أخرى. وإذا أقام الفلاح على أرضه أبنية أو حفر أو سواق أو غرس أشجاراً أصبحت الأرض ملكاً له ولورثته من بعده، بشرط أن يتم هذا بعد صدور هذه اللائحة (٢٦).

والإجراءات التى اتخذها سعيد، جعلته صاحب الفضل فى تحويل الزراعة من الشكل الحكومى إلى الشكل الحر نسبياً، ومن نظام السوق المغلقة إلى السوق المفتوحة للقطن. فتحت تأثير اقتناعه جزئياً، وتأثير ضغط الأجانب من الأوروبيين عليه، سمح سعيد للتجار الأجانب أن يتعاملوا مباشرة مع ملاك الأراضى والفلاحين - نظرياً أو واقعياً - وبالتالي سمح للفلاحين بأن يزرعوا ويشتروا ويبيعوا مالهـم، وأينما شاءوا. وأخيراً ألغى مبدأ التضامن فى تحمل الضرائب، وألغت الديون المتأخرة على الفلاحين والتى أصبح من المستحيل دفعها. وكانت النتيجة هى زيادة العائد من الزراعة المعتنى بها وفتح أبواب الأمل القوية فى الريح فى المستقبل (٢٧).

وفى حكم إسماعيل صدر قانون المقابلة (أغسطس ١٨٧١) وقد قضى بأن كل من يدفع للحكومة ما يساوى ستة أمثال الضريبة السنوية. يعفى من هذه الضريبة على الدوام. ويعطى صكاً يثبت ملكيته لأرضه ملكية تامة. وقدمت الحكومة تسهيلات لتشجيع الملاك على دفع المقابلة. فأباحت تقسيط المبلغ على

١٢ قسماً، ولكن الاضطرابات المالية أجبرت الحكومة على إيقاف العمل بقانون المقابلة في ٧ مايو ١٩٧٦ مع الاحتفاظ للمساهمين بحقوقهم المكتسبة.

وفي ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ أعيد العمل بالقانون وجعل إجبارياً، وفي يناير ١٨٨٠ صدر أمر آخر بإلغاء المقابلة^(٢٨) على أن هذا الإلغاء لقانون المقابلة قد تضمن - في نص قانون التصفية - الاعتراف بحق الرقبة لمن دفع المقابلة بتمامها أو دفع جزءاً منها وأعطيت بالفعل عقود امتلاك لمن دفع المقابلة، وسجلت تلك العقود^(٢٩). وتبدو أهمية الدور الذي لعبه هذا القانون في إرساء حق الملكية، إذا عرفنا أن ٢٣ مليوناً من الجنيهات قد جمعت من الملاك^(٣٠). وأن لجنة التحقيق الدولية قدرت عدد الذين دفعوا هذا المبلغ بنصف مليون فلاح^(٣١) أي أن هذا العدد قد حصل على حق الملكية.

ومن مظاهر إقرار حق الملكية الفردية في الأرض، أن مجلس شورى النواب قد نظر في مارس ١٨٧٨ موضوع الأراضي التي يهرب أصحابها منها بسبب إرهابهم بالضرائب. فقرر المجلس إعطاء أرض «الهارب» إلى أهله وذوي قرياه حسب قواعد الإرث، على أن تكلف بأسمائهم مؤقتاً لمدة ثلاث سنوات بصفتهم وكلاء النائب، فإذا حضر قبل انتهاء هذه المدة تعاد له أطيانه، وإذا لم يرجع تعتبر ملكاً دائماً وتاماً لمن زرعوها من أقاربه، والهاربون الذين ليس لهم ورثة تؤجر أطيانهم لحسابهم بإشراف المديرية لمدة ثلاث سنوات، فإذا عادوا تسلموها، وإذا لم يعودوا يصادر الإيجار لحساب الحكومة وتوزع الأرض على المعدمين بلا مقابل.

وعبر تلك السلسلة من الإجراءات، التي لم تستغرق سوى ثلاثة عقود من القرن، أرسيت حقوق الملكية الفردية للأرض الزراعية - وإن لم تكن تامة من الناحية الشكلية - وتحولت الأرض، وهي وسيلة الإنتاج الرئيسية إذ ذاك، إلى سلعة تخضع لقوانين السوق.

أحدث دخول القطن تغييرات أساسية في شكل الإنتاج الزراعي في مصر، فقد فرض نفسه على الإنتاج، وهو ما يتضح إذا ما تابعنا ذلك التطور المذهل في الكميات المنتجة منه، فقد كان إنتاجه سنة ١٨٢١ - وهي أولى سنى إنتاجه ١٩٤٤

قنطاراً فقط، بيعت بسعر ستة عشر ريالاً للقنطار، وظلت ترتفع تدريجياً حتى وصلت إلى ٥٠١،٤١٥ (قرابة نصف مليون قنطار) في السنة السابقة مباشرة على نشوب الحرب الأهلية الأمريكية.

ولما نشبت تلك الحرب - في عام ١٨٦١ - أدت إلى تدهور الإنتاج الأمريكي من القطن، فتزايد الإقبال على شراء القطن المصري، فزاد بالتالي إنتاج مصر من القطن، وزاد سعر القنطار إلى ٧٥ ريالاً مرة واحدة، وبلغت قيمة الصادرات المصرية من القطن بالجنيهات في عام ١٨٦١ قرابة ٢،٢٤٨،٠٠٠ جنيه وصلت إلى ١٤،٤١٧،٠٠٠ جنيه في عام ١٨٦٤ - وهي السنة التي انتهت فيها الحرب الأهلية الأمريكية - وارتفعت الصادرات في الفترة نفسها من ٥٩٦،٢٠٠ إلى ٢،٠٠١،١٦٩ قنطاراً وهو ما انعكس على زيادة إيرادات الحكومة التي ارتفعت من ٢،١٥٤،٠٠٠ مليون جنيه في عام ١٨٦١ إلى ٦،٩٧٢،٠٠٠ جنيه في نهاية الحرب الأهلية الأمريكية^(٣٢). ومن الطبيعي مع هذا التزايد في مكانة القطن، وما يدره من عائد أن يصبح سيد الإنتاج، فتبلغ المساحة المنزرعة قطناً في عام ١٨٧٩ قرابة ٧٢ بالمائة من مجموع مساحة الأراضي المنزرعة في مصر.

ومن التأثيرات البالغة التي أحدثها القطن في شكل الإنتاج الاقتصادي في مصر أنه «أحدث تطورات كبيرة في أنظمة الري والزراعة، فهو محصول صيفي يتطلب ريّاً منتظماً خلال فترة الفيضان ومن ثمّ وجب التحكم في كمية المياه والتخلص من أسلوب ري الحياض وإقامة جسور لحماية الأرض من مياه الفيضان ومصارف و... إلخ. الأمر الذي قفز بالتكنيك الزراعي قفزات واسعة إلى الأمام»^(٣٣). وكان أسلوب الري المتبع في مصر قبل التوسع في زراعة القطن يقوم على استخدام قوى الإنسان والحيوان وبأساليب أقدم من الفراعنة، وكان الأسلوبان الشائعان في الري هما الشادوف والساقية، وفي الدلتا وحدها كانت توجد أكثر من ٥٠ ألف ساقية. وطالما كانت مصر منتجة للمواد الغذائية أساساً، تزرع الفلال والعدس للاستهلاك المحلي وتصدر بعضه، فإن عجز أساليب الري سيظل غير محسوس بدرجة كافية، غير أن رواج القطن وفرض الريج التي وفرتها كان حافزاً على التنوير. فلأن القطن يحتاج إلى مياه كثيرة حدها الأدنى إغراق الحقل بالمياه ثلاث مرات، يفضل أن تصل إلى سبع أو ثمانى مرات، فإن الحقل

المروى جيداً يمكن أن يضاعف المحصول خمس مرات. وقد قدر بعض المالين الأجانب في أوائل عهد إسماعيل أن استخدام وابور المياه في الري يمكن أن يضاعف المساحة المنزرعة قطعاً في الصعيد^(٣٤).

وانطلاقاً من ذلك فكر بعض الممولين الأجانب في إنشاء شركة تقوم بإحلال الآلة البخارية محل الإنسان والحيوان في رفع المياه إلى الحقول. وتتولى هذه الشركة تأجير المضخات للملاك وتركيبها وتحافظ عليها، على أن يدفع الملاك للشركة مبلغاً يتناسب مع الماء المقدم. وقد عارض الخديو إسماعيل في هذا المشروع بعض الوقت، لأنه يضع أقدام الأجانب في مرفق حساس متصل بالفلاحين. ولكن مما نعتة لم تحل بينه وبين التخطيط لاستيراد المضخات البخارية وبيعها لزراع القطن، فأصبح أكبر مستورد لهذه الآلات التي باع معظمها لكبار الملاك وأغنياء الفلاحين، ثم أسست «الشركة الزراعية المصرية» في سنة ١٨٦٤. برأسمال فرنسي وأوروبي، وقامت باستيراد المضخات والآلات الزراعية، وأنشأت وكالات في داخل البلاد لتوزيعها^(٣٥).

وقد أدى اعتماد كبار ملاك الأراضي على الزراعة الكثيفة إلى اتجاههم لاستخدام وابور المياه بكثرة، فعلى ترعة واحدة هي ترعة الباجورية وفي مركز سبك وحده يذكر على مبارك في الخطط التوفيقية أنه كان هناك أربعة وابورات للمياه قوتها ٤٨ حصاناً. وفي مركز بهلا كان عدد الوابورات ٩ تبلغ قوتها ١٠٢ حصان^(٣٦).

فإذا أضفنا إلى هذه المظاهر كلها تسلل رموس الأموال الأجنبية إلى مصر وتركز بعضها في نشاط مصرفي لإقراض المزارعين أو لاستصلاح الأراضي وهو ما يعني دخول التمويل المصرفي في الإنتاج الزراعي ثم تحرير قوة العمل، ودخول العامل الأجير في الزراعة، لأدركنا أن شريحة من كبار الملاك الزراعيين كانت تتجه بالإنتاج الزراعي نحو شكل من أشكال الاستغلال الرأسمالي.

ومع أن الأرستقراطية الزراعية. كانت تستغل الأرض هي الأخرى، بشكل من أشكال الاستغلال الرأسمالي، فهي تستخدم الآلات، وتنتج إنتاجاً سلعيًا يهدف

للتسويق، وتمول إنتاجها تمويلًا مصرفيًا، إلا أن الدوافع التي دفعت بها إلى معسكر الثورة تختلف عن الدوافع التي دفعت بالبرجوازيين الزراعيين إليها، والعوامل التي أدت إلى انسحابها من هذا المعسكر، لم تكن واردة لدى الآخرين.

والفصيل الرئيسي بين هاتين الشريحتين، يكمن في غربة الأرسقراطيين الزراعيين جنسيًا عن الجماعة السياسية المصرية، فأصولهم - في معظمها - تركية أو جركسية، وهم يحتقرون المصريين، ولا يتكلمون لغتهم، ولا يمارسون عاداتهم، ويأنفون عن مصاهرتهم أو الاختلاط بهم، وفضلًا عن هذا فهم لا ينظرون برضا لأية حركة تسعى لمساواتهم بالفلاحين، أو ترفع شعارًا يدعو إلى تمعير الإدارة، أو ينادى بأن تكون «مصر للمصريين».

وفي حين كان من مصلحة الملاك الأغنياء والمتوسطين، الذين يشكلون تلك البرجوازية الزراعية، إن تتحرر قوة العمل وتلقى السخرة، عارضت أرسقراطية الأرض مطلب تحرير قوة العمل، إذ كانوا يملكون السلطات الإدارية التي تبيع لهم تسخير العمال الزراعيين، واحتكار نشاطهم في أراضيهم الواسعة التي كانت لا تبقى للملاك الآخرين ما يشبع حاجة أراضيهم من قوة العمل.

وعلى عكس الأرسقراطية الزراعية، وقعت كل أعباء النظام الضريبي المختل على كاهل أغنياء الملاك والمتوسطين منهم، إذ كانت الزيادة في الضرائب كلها تفرض على الأراضي الخراجية وتعفى منها الأراضي العشورية، حتى بلغت الضريبة على الفدان الخراجي مائتي قرش في بعض الأحيان. وكان متوسطها العام ١١٦ قرشًا للفدان مقابل ٣٠ قرشًا في متوسط الضريبة على الفدان العشوري، وكانت الأراضي الخراجية هي الأراضي التي تقع فيها الملكيات الغنية والمتوسطة والصغيرة، بينما كانت معظم ملكيات الأرسقراطية الزراعية، تقع في الأراضي العشورية.

أوقع ارتباك النظام الضريبي، وكارثة الديون، وسيطرة الأوروبيين على الإدارة، البرجوازية المصرية الزراعية، في مأزق اقتصادية، دفعتها للسخط ثم للتمرد هالثورة، فقد أثر التذبذب في إصدار وإيقاف وإلغاء ضريبة المقابلة على شعورها

بالاستقرار. وهو الأثر نفسه الذى حدث لدى الأرستقراطية الزراعية على خلاف فى السبب المؤدى له. وتكشف الإحصاءات التى وفرتها لجنة التحقيق الدولية عن عدد الأفدنة التى دفعت عنها ضريبة المقابلة، عن دلالات مهمة، فيما يتعلق بالضرر الذى لحق كلا من البرجوازيين الزراعيين والأرستقراطيين الزراعيين نتيجة للتذبذب فى تطبيق قانون المقابلة بسبب الضغط المستمر من الدائنين الأجانب.

وتشير تلك الإحصاءات إلى أن عدد الأفدنة دفعت ضريبة المقابلة من الأطنان الخراجية - حيث تتركز ملكيات البرجوازيين الزراعيين - لم تزد على ٢٤٠ ألف فدان أى ما لا يزيد على ١٢,٥ ٪ من مساحة تلك الأراضى، فى حين أن هذه الضريبة قد دفعت عن ٤٨٠ ألف فدان من الأطنان العشورية أى ما يزيد على ٢٥ ٪ من مساحتها، وهذا يؤشر إلى تركيز الفائض النقدي لدى الأرستقراطية الزراعية وإلا لما تمكنت من استبدال الضرائب مرة واحدة حسب نص القانون. كما يؤشر أيضا إلى أن المساحة الخراجية التى دفعت عنها ضريبة المقابلة هى المساحة التى تتركز فيها الملكيات الغنية والمتوسطة وأن بقية هذه الأراضى كانت مفتتة بحيث إنها لم تكون فائضاً يسمح لملاكها بشراء حق الملكية والتصرف والإعفاء الضريبى بالثمن الزهيد الذى عرضه قانون المقابلة.

وثمة ملاحظة مهمة أخرى خاصة باختلاف الأضرار التى حاققت بالأرستقراطية الزراعية من جراء إلغاء قانون المقابلة عن تلك التى حاققت بالبرجوازية الزراعية لنفس التصرف، فإلغاء القانون قد حرم الفئة الأولى من مبلغ معين دفعته ولكنه لم يحرمها من حق الملكية الذى كان مقرراً لها من قديم، وهو ما كان سيفاً مسلطاً فوق رموس الفئة الثانية التى خسرت الضرائب التى دفعتها، وكان الخوف من خسران حق الملكية الذى كان قد أقره لها قانون المقابلة يقض مضاجعها. ومن هنا فقد كان دافع حركتها أقوى واتجاهها أكثر تحرراً. وهو عامل لعب دوراً مهماً فى مستقبل حركة كل من هاتين الفئتين فى جبهة الثورة، على النحو الذى سنفصله فى مبحث قادم من هذه الدراسة (٣٧).

الملاك الصغار.. فقراء الفلاحين.. وأقنان الأرض

فى سفح الهرم الاجتماعى فى القرية المصرية، كانت تتركز ثلاث فئات اجتماعية، الملك الصغار وفقراء الفلاحين، ثم أقنان الأرض وكان الرابضون فى هذا السفح يشكلون الكتلة الرئيسية من سكان الريف المصرى، وتشترك الاحتكارات الأجنبية وملاك الأراضى الكبار فى استلاب قوة عملهم، ولا يحصل أغلبهم - وبخاصة فقراء الفلاحين وأقنان الأرض - إلا على ما هو ضرورى لى يستمروا أحياء. ويصف «ماكبرى والام» فى كتابه «مصر والمسألة المصرية» طبيعة العلاقات الاجتماعية فى الريف المصرى، وشكل الاستلاب الذى كان الفلاح المصرى يتعرض له، فى صورة التقطعها خلال رحلته إلى قرية «كفر سليمان» فيقول «إن الفلاحين كانوا قد كونوا ثروة صغيرة متواضعة خلال السنوات القليلة التى ارتفع فيها سعر القطن عن معدله العادى، ثم حدثت نكبة حلت بقرية كفر سليمان بأكملها، أسهمت فيها الحكومة بمصادرة ثلاثة أرباع أرض القرية، وتمثلت أسباب النكبة فى هبوط أسعار القطن وارتفاع الضرائب عما كانت عليه من قبل وتراكم متأخراتها على الأهالى. وذات يوم وصل إلى القرية مسئولون من القاهرة ليتشاوروا مع العمدة والمشايخ فيما يجب عمله. وقدم المسئولون الحل. قالوا إن الخديو إسماعيل سيتحمل عبء الفلاح نظير نسب من الأرض ولم ينهم الفلاح هذه المعادلة التى وصفها المسئولون بأنها نكبة من كرم أخلاق الخديو وفضله. ولكن المعادلة كانت تعنى - ببساطة - انتزاع ثلاثة أرباع القرية من الفلاحين وضماها إلى دائرة الخديو».

ويستطرد والام محدداً أبعاد الصورة فيقول «إن الفلاحين كانوا يضربون بالكرياح لإظهار ما لديهم من نقود مدخرة لسداد الضرائب المستحقة عليهم. وحين يرى مدير المديرية الذى يحضر مشهد جلد الفلاح أن الضرب العنيف لم يؤد بالفلاح إلى الاعتراف بأن لديه نقوداً مدخرة فإنه يلجأ إلى حيلة أخرى. فيقول للفلاح: مادمت لا تملك مالا فلتقترض، ويرد الفلاح يائساً: من يقرضنى. يجيب المدير: ذلك يمكن تدبيره ويعد لحظات يظهر المرابى اليونانى لرهن أرض الفلاح ويحدد بنفسه شروطه لإقراض الفلاح. ولا يجد الفلاح مجالاً للتفكير أو

الخيار ويقبل ويضع ختمه على العقد وينسحب. ويجلس المدير مع المرابى يقتسمان الغنيمة. ومن أن إلي آخر يحضر المدير والمرابى إلى القرية لتكرار المأساة نفسها كلما احتاج الأمر الضغط على الفلاحين».

«وتتوالى فصول النكبة. فقط هبط ثمن القطن إلى أقل من النصف، ويعد عدة أشهر طالبت الحكومة بمزيد من الضرائب والمرابى يصر على تحصيل الدين والفائدة معاً. وليس لدى الأسرة مالا فيضرب أفرادها بالكرياج. ويعرض المرابى شراء المحصول ويثلى القيمة الحقيقية. ويسدد الفلاح بالثمن ضرائب الحكومة. ولكنه لا يستطيع سداد الدين كله لجسامته ولأن جابى ضرائب الحكومة. ولكنه لا يستطيع سداد الدين كله لجسامته ولأن جابى الضرائب لا يكف عن المرور بالقرية بين حين وآخر طالباً ضرائب جديدة. وتبدأ المصاعب دورة أخرى. ويأتى دور الكرياج وتمجز القدم عن السير ويبيع الفلاح حماره وماشيته ودجاجه. وتهدأ الأمور قليلاً. ولكنه هدوء تتراكم تحت سطحه المتاعب المقبلة. فالحكومة تطلب مرة أخرى الضرائب ويعقب طلبها دور الكرياج والأسرة هذه المرة لا تملك مليماً وشبح الجوع يهددها فتفادر بلدها وأرضها وتهرب بحثاً عن لقمة العيش فى مكان آخر. وتترك أرضها وبيتها للدائنين»^(٣٨).

لم يشترك فى عملية استلاب الأرض الخديو والمرابون الأجانب فحسب، بل وشارك فيها أيضاً عناصر كثيرة من الأرستقراطيين الزراعيين، يذكر عرابى فى مقدمة مذكراته، أنه عندما أنعم إسماعيل بمساحات كبيرة من الأراضى الزراعية على كبار الضباط، الجراكسة، من فائض المساحة بمديرتى الغربية والمنوفية «كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف المنعم عليهم بأمر من المديرية إلى بلد يختارها من أحسن البلاد تربة، فيطلب تحديد المقدار قطعة واحدة فى أخصب حوض من الأراضى المملوكة لأربابها فيجاء إلى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الحيضان الأخرى التى توجد بها زيادة المساحة، وقد لا توجد حيث يخصص مقدار الأرض المأخوذ منهم على جميع الأقدنة الموجودة فى البلد فيخص الفدان الواحد قيراطان أو ثلاثة أو أربعة فتؤخذ من الكل وتجمع فى جهة وتعطى لأولئك المساكين بدلا من أراضيهم التى كانوا يملكونها وقد تكون هذه الأراضى من أردأ أنواع الأرض»^(٣٩).

وهكذا بدأت الملكيات المتوسطة والصغيرة تتحلل تدريجياً إلى ملكيات قزمية نتيجة لارتفاع الضرائب وزيادة الأسعار. ولعب المرابون الأجانب دوراً سياسياً في نزع ملكية مساحات كبيرة من الأراضي، حتى أن قيمة العقارات المرهونة للبنوك قد ارتفعت من نصف مليون إلى سبعة ملايين جنيه في ست سنوات، فضلال عن ديون المرابين في الأرياف ويقدرها «دورشتين» بأربعة ملايين من الجنيهات.

ونتيجة لذلك كله كان صغار الملاك وفقراء الفلاحين، ينتقلون من ملاك إلى عمال مسخرين أو إلى أجراء بعد تحلل السخرة. وتزايدت ظاهرة فرار الفلاحين من أراضيهم على الأخص في السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل وفي أوائل عهد توفيق؛ حيث أناخت السلطة الأوروبية بكل كلكها على الفلاحين فقد استمر تحصيل الضرائب منهم على شدته وقسوته، وقال مكاتب التيمس - الذي لا يمكن وصفه بالمعطف على الفلاحين - أنه في سنة ١٨٧٧ انتزعت المحاصيل من الفلاحين في المديرية السائف تحديدها لتسديد الديون لكي يتم تسديد كويون يوليو ١٨٧٧، «وإذا ما استعرض الإنسان أمامه صورة (أولئك الفلاحين الذين لذعتهم الفاقة فأصبحوا لا يجدون من الزاد إلا ما هو دون الكفاف وقد أضناهم التعب في أخصاصهم الحقيمة وهم يعملون صباح مساء لملء جيوب الدائنين، نقول إذا ما استعرض الإنسان كل ذلك أمامه أصبح يرى أن تسديد الكويون في موعده عمل غير جدير بالمباهاة أو الفخار»^(١٠).

وقال المراسل نفسه إن الربع الثالث من ضرائب عام ١٨٧٩ قد جرى تحصيله بالوسائل نفسها الشديدة التي كانت متبعة من قبل. فأكّد ذلك أن الحكومة المصرية المخلطة بوزيرين أوروبيين - التي حصل هذا الكويون في عهدها - لم تكن رقيقة القلب مع الفلاحين كما زعمت، وكان ذلك داعياً لدهشة مراسل التيمس الذي ألمه أن الحكومة لم تخفف شيئاً من أعباء الأهالي الذين يملثون القاهرة إشاعات عن موت الفلاحين في منعطفات الطرق وخراب مساحات واسعة من الأرض وإفقارها من جراء الأعباء المالية الفادحة وبيع المزارعين لدوابهم والنساء لحليهن وتهافت المرابين على دور الرهن وملثها بسنداتهم وازدحام المحاكم بقضايا نزع الملكية^(١١).

ويصف شاهد معاصر لتلك الفترة طرق تحصيل الضرائب بأنها كانت طرقاً تقشعر لها الأبدان «قوامها الإذلال والإهانة والإيلام. فإذا هبط المأمور قرية للإشراف على تحصيل الضرائب طلب سكانها واحداً بعد واحد فمن دفع نجا من عذاب الهم ولا يناله إلا بعض السياط لبشيع نهم المأمور للضرب، ومن قصرت يده ألقاه القواصة على الأرض وقطعوا إهابه بالسياط، فإذا نجا من الموت أودع السجن». ويذكر الشاهد نفسه أنه رأى بنفسه القواصين وجباة الضرائب «يعترضون سير جنازة في أحد الشوارع ثم تقدم كبير القواصين وأمر بإنزال النعش من فوق أكتاف المشيعين حتى تدفع الضريبة التي كانت مستحقة على الميت. وأخيراً دفعت الشهامة أحد المشيعين فأعطاهم الضريبة وكانت ستة قروش»^(٤٢).

وكان لا بد مع تزايد هذه المظالم أن يترك الفلاحون الأرض ويبادرون بالفرار. وهي ظاهرة قديمة يلجأ إليها الفلاحون عندما ينفد صبرهم على احتمال الظلم الاجتماعي. وقد بلغت المساحة التي هجرها الفلاحون في مديرتي الشرقية والدقهلية وحدها في سنة ١٨٧٥ ما قدره ٤٦,٨٦٦ فداناً^(٤٣). فإذا تذكرنا أن الفارين كلهم من أصحاب الملكيات الصغيرة التي لا تصمد للعواصف ولا تكون فائضاً يسمح بتحمل الضرائب الباهظة أدركنا أن عدد الفارين كان كبيراً جداً. وكان الفارون يلجئون أحياناً إلى أراضي الأرستقراطيين الزراعيين. إذ كانوا يستطيعون في حمايتهم التهرب من السخرة في الأعمال العامة ومن التجنيد. وبهذا يتحولون من ملاك إلى أجراء أو أقتان.

وكان أقتان الأرض يخضعون للسخرة، وكانت على نوعين: السخرة العامة، ويقول الشيخ محمد عبده في وصفها «أما العام فهو إكراه الحكومة للأهالي على العمل بغير أجر في المصالح العامة كإقامة الجسور وحفر الترع وتشديد كل بناء يقام باسم الحكومة. وأما الخاص فهو أن يلزم الأعيان من دونهم من الأهالي بالعمل في منافعهم الخاصة بغير أجر كالعمل في المباني والأراضي بجميع أنواعه. فكان جميع الوجهاء وجميع موظفي الحكومة - لعله يعني كبارهم - يرهقون الأهالي بهذه السخرة ويقرنونها بالضرب والإهانة، حتى أنه كان بعضهم يضرب الفلاحين لمجرد اللذة»^(٤٤).

ويعصف إدوارد ديسى ما شاهده بنفسه عن العمل فى السخرة العامة، فيقول، «مررت بجماعة من المسخرين يعملون فى رصف طريق لا يبعد عن القاهرة بأكثر من نصف كيلو متر، رأيت رجالاً ونساء وأطفالاً يعملون تحت إجبار السوط وعلى كل عشرة من الشغالين كان هناك خولى يمسك عصا يظل يضربهم بها باستمرار وبدون انقطاع على الرغم من أنهم منهمكون فى عملهم، ورئيس الأنفار يحمل سوطاً يلهب به ظهر الخولى والمهندس يحمل كرياجاً ليعاقب به رؤساء الأنفار، وكان المنظر نموذجاً مصغراً للحياة الاجتماعية فى مصر كلها، وأبشع مما فى هذا النموذج أن الجميع كانوا ينظرون إليه على أنه مسألة طبيعية»^(١٥).

شاركت إعداد لا حصر لها من المسخرين فى إنجاز المشروعات العمرانية الكبرى فى خلال عصر إسماعيل، فترعة الإبراهيمية - مثلاً - حفرها على امتداد ست سنوات ما يقرب من مائة ألف من الفلاحين^(١٦). وهو ما يمكن أن نقيس عليه كافة المشروعات التى . أنجزت فى ذلك العهد، ففى سنة ١٨٧٤ كان عدد المسخرين ٦٣٤٠٠٠ شخص وفى سنة ١٨٨٢ كان عددهم ٣٧٦,٠٠٠. وبلغ متوسط الذين دعوا إلى السخرة فى سنتى ١٨٧٩ و ١٨٨١ ما يقرب من ١٨٨,٠٠٠ شخص. هذا بخلاف عشرات الألوف من المصريين الذين دعوا لحفر قناة السويس^(١٧). وهذه الأعداد كلها لهؤلاء الذين يدعون إلى السخرة فى المشروعات العامة. أما السخرة الشخصية فإن أعدادها غير معروفة.

ويعصف الشاهد المعاصر الذى اقتبسنا جزءاً من شهادته من قبل، طريقة عمل المسخرين فيقول «رأيت الوفا من الأهالى جمعوا من كل المديريات لحفر رياح الخطاطبة كى يسقى مزارع الخديو، كان البرنس حسين باشا - السلطان حسين كامل فيما بعد - مفتشاً للوجه البحرى. مر القواص على جواده معلناً أن البرنس سيفاجهم بالتفتيش ، فهرع الملاحظون إلى قطع الأغصان الغليظة من الأشجار ونزلوا بها على جسوم الفعلة العارية، فلا تسمع إلا الأناث والصراخ والنحيب، ولا يظهر من هذه الأجسام الملطخة بالطين سوى مواضع السياط. وكلمة مر البرنس على مدير ورأى الأنفار تقع على الصخور وتفرق فى الوحل وتضرب على الوجوه قال للمدير: افرين.. افرين (برافو.. برافو). فما انتهت الزيارة إلا وعدد الموتى

قد بلغ الثلاثين بين مضروب بالسياط وغريق في الوحل. ورأيت طفلاً يبلغ من العمر ٨ أو ٩ سنوات قد وقف على الجسر في الطريق يتفرج على موكب المفتش فتناوله أحد السياس من يده وألقاه في التربة فمات لوقته، فتبسم المفتش لذلك السائس استحسنًا لفعله، وكان البرنس حسين هو وأبوه إسماعيل يطريهما أنين الضحايا وتأوهاتهم ، ويسعدهما منظر القتل والتعذيب^(١٨).

وقد اجتمع إلى السخرة، من مظالم ذلك العهد، استعمال الكرياج سواء لحث العمال المسخرين على العمل أو لجباية الضرائب من الملاك. ومع الظروف المعاشية السيئة، هجمت الكوليرا في سنة ١٨٦٥، «وفي أول يوم مات عدد قليل من الضحايا، وفي اليوم التالي ارتفع العدد قليلاً، ثم وصل إلى عشرات ثم مئات. وفي مقابل كل جثة يتم تبليغ السلطات عنها كانت هناك عديد من الجثث تدفن في هدوء في المدافن الخاصة والأقبية. وفي أحياء الفقراء تكومت الجثث في الحفر الضيقة». ويقول «لأنذر» إنه على الرغم من أن المرض «أصاب في غالب الأمر الفقراء فإن الأغنياء الذين كان لديهم ما يعيشون من أجله هم أول من هربوا». وكذلك الأجانب الذين جاؤا إلى مصر ليشروا على حساب الشعب المصري، لا ليواجهوا الوباء معه سارعوا بالهروب، فغادر منهم البلاد في ظرف أسبوعين ٣٠ ألف أوروبي^(١٩).

أدى انخفاض المستوى المعيشي لأقنار الأرض إلى حدوث مجاعة الوجه القبلي سنة ١٧٧٨ نتيجة انخفاض ماء النيل. وقد وصفها أحد الأجانب بأنها مجاعة مميتة وأن ضحاياها وصلوا إلى عشرة آلاف شخص. وذكر أن السجلات الرسمية لا تذكر الجوع كسبب لآلاف أخرى من الوفيات. ولكن زيادة عدد الوفيات في أيام القحط بالدوستاناريا وغيرها كان راجعاً إلى قلة الغذاء ورداءة نوعه. وأكد في وصفه «أن الفقراء كانوا يلتقطون الزبالة وروث البهائم من الطرق لیسدوا بها الرمق ويخففوا من ألم الجوع»^(٢٠).

واسهم في تدهور حالة الملاك الصغار وفقراء الفلاحين أن ماء الري كان يتحكم فيه كبار الملاك، ولا ينال منه صغارهم، «إلا فضلات مما يزيد عن حاجة

الأغنياء ، ويذكر الأستاذ محمد عبده في مذكراته أن بولهنوا باشا كان يملك آلة بخارية (وايور للمياه) ، كان يبيع ماءها للفلاحين حتى في أيام الفيضان التي يجدون فيها الماء بغير ثمن، وأن رجائه المسلحين كانوا يمنعون الفلاحين ممن فتح التربة التي يسقون منها، لكي يظل يبيع لهم الماء^(٥١).

حركة فلاحية نشطة

اتسمت حركة الفلاحين بالنشاط منذ أواخر عصر إسماعيل، بخاصة في مجلسهم النيابي ذي السلطة الشكلية، فقد نمت داخله أول أشكال المعارضة لسلطة الخديو الاستبدادية، ومن الطبيعي أن الأرستقراطية الزراعية والفئات العليا من البرجوازية الزراعية كانت صاحبة النشاط النيابي، وأن الملاك الصغار وفقراء الفلاحين وأقنان الأرض لم يكن لهم أي صوت في هذا المجلس. وقد تشكل بجواره «الحزب الوطني» أو «جمعية حلوان» وهي جمعية محدودة العدد كانت تعبر عن عرقوا بالأتراك الأذكيا الذين رأوا في الدستور مطلباً حيوياً يبيع لهم أن يشاركوا الخديو سلطته. وكان هذا الحزب طليعة سياسية للأرستقراطية الزراعية. وقد تحققت مطامعه بمحاولة إسماعيل الاستعانة به في أواخر حكمه عندما دعى شريف لتأليف الوزارة على أساس اللائحة الوطنية التي قدمها الحزب إليه. وكلف شريف بوضع دستور فوضع بالفعل مشروع دستور ١٧٧٩. ولكن إسقاط إسماعيل أوقف المحاولة. ومنذ تحرك الجيش في أول فبراير ١٨٨١ تنهت كل العناصر الراغبة في التغيير إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه. وكان عرابي بنفسه يسعى إلى كل القوى الوطنية ويحاول تحسس نبضها. وعندما جاء الوقت المناسب كانت مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ التي حاصرت قصر عابدين وفرضت على الخديو مطالب الجبهة الثورية. ولم تكن الحركة الفلاحية مقتصورة فحسب على العناصر العليا من الفلاحين المصريين. ولكنها اجتذبت أيضا عناصر أخرى من الفلاحين. فقد ظلت للقرية المصرية «هذه البقية الصالحة من القدرة على المطالبة بالحق والشكوى من الظلم إلى ما بعد عهد المماليك بزمان طويل، ولم تكن في كثير من الأوقات كافية لتحريك القوة الكامنة في قلب إنسان مؤمن بالعدل والخير، متحفزاً للجهر بالإيمان أو يجد له مستمعا

فى القلوب والآذان»^(٥٢). وبعض أصداء هذه البقية الصالحة من القدرة على الاحتجاج ما شاهده مراسل التيمس فى يناير ١٨٧٩ «مئات من العمى والمشايخ كل يمثل قرية من القرى، جاءوا للقاهرة لتقديم العرائض بطلب تخفيض الضرائب»، وحاصروا أبواب الوزارات حتى إنك تراهم متربصين حولها ينتظرون دخول الوزراء وخروجهم بينما عرائضهم قد غطت بلاط المصالح»^(٥٣). وربما من مشهد مثل هذا وآلاف غيره تحرك ذلك الإنسان المؤمن بالعدل والخير، المتحفز للجهر بالإيمان.. فجهر بثورته، وبالتأكيد فإن ذلك الإنسان كان أحمد عرابى.

المثقفون بين حلم الثورة وإغراء السلطة

مع أن المثقفين لا يشكلون طبقة بالمصطلح الاقتصادى والاجتماعى، إلا أنهم عادة يلعبون أدواراً مهمة وبخاصة فى المراحل التى تنشط فيها الحركة الاجتماعية، عن طريق ما يحدثونه من تراكم كمى بطيء غالباً ما يسبق الميلاد الفعلى للطبقات الاجتماعية التى يعبرون عن أفكارها^(٥٤).

ومن هنا يبدو من غير المهم أن نناقش الأصول الطبقيّة للمثقفين بقدر ما هو أساسى أن نوصف التيارات الاجتماعية التى يعبرون عنها، والتى تخدم فئات طبقية محدودة سواء كان المثقفون ينتمون إليها أو إلى حليف لها أو نقيض. على أن إهمال الأصول الطبقيّة للمثقفين إهمالاً تاماً سيكون خطأ فعلياً. إذ كانت هذه الأصول قد لعبت دوراً فى تحديد مواقفهم. كما أن أخذ المواقع الإنتاجية لفريق منهم فى الاعتبار مسألة مهمة خاصة الفئات التى تباع قوة العمل الذهنية.

وفى ضوء هذا يصبح أمامنا فئات ثلاث من المثقفين:

- أولها: موظفو الحكومة وهم بائعو قوة العمل الذهنية.
- ثانيها: ممثلو التيار الليبرالى الذى تكون منذ اتجه محمد على إلى إرسال بعثات إلى أوروبا.
- وأخيراً ممثلو التيار الدينى المتحرر الذين كانوا يتمركزون فى الأزهر وعلمائه.

وكان الجزء الأكبر من الفئتين الأخيرتين يعمل إذ ذاك - بالفعل - فى جهاز الحكومة، بينما توزع الباقون فى أنشطة ذات طابعية فكرية خاصة مثل: التدريس والتأليف والصحافة.

ومن هنا فإن الحلقة الجوهريّة لموقف المثقفين المصريين تكمن فى الظروف لائى أحاطت بموظفى الحكومة. وينبغى أن نشير إلى تحفظ أساسى، هو أننا نعالج فى هذا الفصل الظروف الاجتماعية التى دفعت بالمثقفين إلى جبهة الثورة. مع الإشارة إلى بعض معطياتهم الفكرية، أما تفاصيل الفكرية التى نشروها، وتفاصيل حركتهم السياسية، فسيكون موضع المناقشة والعرض فى الفصول القادمة من هذه الدراسة.

«لم يعض جيل واحد بعد الحملة الفرنسية حتى ظهر الرجل المثقف فى البيئة المصرية»^(٥٥). وقد ظهر عبر سلسلة من الأعمال والإجراءات، والتطورات، التى بلورت الشخصية المصرية المتميزة والمستقلة غير غيرها، والتى تمى أو تحاول أن تمى ذاتها. ومن أبرز تلك الأعمال سياسة البعثات التى اتبعها محمد على. وفى البداية تحكم فى تلك السياسة موقف محمد على من المصريين، فالبعثات الأولى كانت من الأتراك والأرناؤوط والجراكسة، ثم توسع فى إرسال المصريين من أبناء الفلاحين بعد ما أثبتوا صلاحيتهم لذلك، بل وتفوقوا على غيرهم. وبتزايد أعداد المصريين العائدين من البعثات والمتخرجين فى المدارس المحلية التى توسع محمد على فى إنشائها. بدأ المصريون يأخذون مواقع فى جهاز الدولة الذى كان تنظيمه بشكل عسرى من أهم مظاهر الوالى. ولكن هذه المواقع ظلت دائماً بعيدة عن أن تكون ذات أثر فعال، فكما حرم الفلاحون من الوصول إلى قيادات الجيش، فقد حرموا كذلك من قيادة الجهاز الإدارى المبنى، وبهذا ظلت قيادات هذا الجهاز - كما يقول الشيخ محمد عبده - «إما من الأرناؤوط أو الجراكسة أو الأرمن المورالية أو ما أشبه هذه الأوشاب»^(٥٦).

دفعت الحاجة للخبرات الفنية «محمد على» إلى تشجيع الأجانب على العمل فى جهازه الحكومى، وتزايدت أعدادهم بتزايد جالياتهم فى مصر ثم أصبح بقاؤهم حقاً من حقوقهم بعد تسلسل رأس المال الأوروبى وخلفه السيطرة

السياسية. ويرى الشيخ محمد عبده أن مجلس المعارف الأعلى الذى شكله رياض باشا لإصلاح التعليم، كان يضم عدداً كبيراً من الجانب، وكان رياض باشا يقصد من ذلك أن تكون قرارات المجلس معروفة عند رجال الدول الأجنبية ذات النفوذ فى مصر فيسهل تنفيذها بدون معارضة من المراقبين أو غيرهم فيها، خصوصاً إذا اقتضت صرف النقود وتوسيع النفقات^(٥٧).

وفى سنة ١٨٨٢ وصل عدد الموظفين الأوروبيين فى الحكومة المصرية إلى ١٢٨٠ موظفاً، بينما كان عدد الموظفين من غير الأوروبيين - بما فيهم الأتراك والجراكسة والشاميون - نحو ٩٢٠٠ موظف؛ أى أن الأوروبيين كانوا يشكلون ١٠٪ من مجموع الموظفين. وبلغ ما يتقاضاه هؤلاء الأوروبيين من مرتبات سنوية ٢٧٢، ٤٩١ جنيهًا إنجليزيًا، بمتوسط يصل إلى أربع مائة جنيه^(٥٨). وهو ما يكشف عن مكانتهم فى الجهاز الحكومى إذ كانوا قد تسلموا إلى أكثر مناصبه القيادية وتقاسموها مع الأتراك والجراكسة بينما قبع المصريون فى أسفل درجات السلم الوظيفى - وتزايد عدد الموظفين السوريين الذين برزت فيهم مهارات فنية ومهنية خاصة^(٥٩)، فاحتلوا القيادات الوسطية فى الجهاز الحكومى.

وكان على الموظفين المصريين الرابضين فى أسفل درجات السلم الوظيفى أن يتحملوا كل نتائج السياسة الأوتوقراطية التى أوقعت الحكومة المصرية تحت سيطرة مالية أوروبية. لذلك فنادراً ما كانوا يتسلمون مرتباتهم كاملة لمدة شهرين متتابعين، إذ كانوا يجدون الخزانة خاوية دائماً. فضلاً عن أن عزل الموظفين وفصلهم كان مسألة تخضع لنزوات ولى الأمر. وهو ما جعل صغار الموظفين بل وكبارهم أيضاً - من الأتراك والجراكسة - يمارسون عملية استنزاف بشعة للفلاحين. وقد وصف «المستر كيبف» فى تقريره تلك الحالة بأن «الموظف المصرى أصبح مثل الوالى الرومانى يحاول أن يجمع من وظيفته ما أمكن الجمع قبل أن تضيق الوظيفة عليه فيحال إلى المعاش بعد أن يسلب الحكومة والأهالى»^(٦٠).

ولما كان أكثر صغار الموظفين لا يتمكنون - بحكم صلاحياتهم - من السرقة على هذا النطاق الواسع فقد اكتفوا بالسرقات الصغيرة، وكانت حالتهم تتدهور

دائماً إلى أسوأ . وقد وصف مراسل التيمس هؤلاء بعد قطع مرتباتهم في صيف ١٨٧٨ فقال «إن هناك جيشاً كبيراً من صغار الموظفين على حافة المجاعة»^(٦١). وهكذا طالت حالة الخراب التي كانت تسير إليها مصر الجميع وخصوصاً ذوى الدخول المحدودة، بل إن فترات الرواج نفسها كانت تحمل مخاطر شديدة فقد أدى الاعتماد على القطن كمحصول رئيسى إلى استيراد الأغذية من الخارج «وهكذا ارتفعت الأسعار بسرعة كبيرة، فأصبح ثمن القمح ثلاثة أمثال أو أربعة أمثال ثمنه في سنة ١٨٦٤ وتضاعف ثمن الزيت والخضراوات ثلاث مرات وارتفعت أسعار الغلال بنسبة ٤٠٠٪ وارتفعت أسعار لحم الضأن وهو الغذاء الثابت للطبقة الوسطى الصغيرة، وبعض شرائح أخرى من محدودى الدخل من أربعة بنس إلى شلن للرطل؛ أى ثلاثة أضعاف، وبينما جعل التضخم الحياة عسيرة على كل المقيمين الذين يعيشون بمرتب ثابت بما فى ذلك القناصل الذين طلبوا من حكوماتهم زيادة مرتباتهم، وكان أغنياء تجارة القطن الجدد سبباً فى ارتفاع الأسعار، بل تسببوا بإفراطهم فى الكماليات فى رفع الأسعار أكثر وأكثر»^(٦٢).

ومع أن الأمر لم يسلم من بعض التحركات الساخطة لعناصر من الموظفين، إلا حركة واسعة أو حتى محدودة لم تشملهم. وربما استطعنا أن نجد فى تصرف مثل تصرف «محمد أفندى فنى» نموذجاً للحركة الساخطة التى مارسها بعض الموظفين. فقد حرر - وكان رئيساً لقلم الترجمة بوزارة المالية - عريضة تتضمن الطعن والتنديد بإدارة المالية - وكانت إدارة أوروبية إذ ذاك - فحوى على ذلك وحكم عليه المجلس العسكرى بالفصل من الخدمة وحبس سنتين بالطوبخانة^(٦٣).

احتشدت جموع الموظفين حول الثورة عندما اتضح اتجاهها المبكر إلى تمصير الجهاز الإدارى للدولة، كجزء من حسم قضية السلطة فى المجتمع المصرى. وكان هذا طبيعياً؛ لأن أكثر العناصر المؤثرة من الموظفين المصريين كانت متأثرة بالتيارات الفكرية الليبرالية وبخاصة فى جانبها القومى، وهو الجانب الذى يرتبط مباشرة بمصالحهم.

وكان حسم قضية السلطة فى المجتمع أمنية من أمنيات الليبراليين المصريين الذى عاشوا حالة حصر ذهنى مميت عقب عودتهم من بعثاتهم الأوروبية، فالمجتمع الذى احتكوا به هناك والذى اقتنعوا بصحة نظمه وملاءمتها كان مرفوضاً بشدة فى مصر؛ حيث سيطرة الفرد المتسلط والكبت الفكرى والاجتماعى. ومن هنا فمجموعة الأفكار الأساسية التى تعلموها - وشاهدوا مؤسسات تطبيقها - قد وضعتهم فى تناقض حقيقى مع سلطة محمد على الأوتوقراطية. ولعل أفكاراً مثل الحرية الفردية وحرية العقيدة وضمانات الفرد إزاء السلطة، كانت من أكثر الأفكار إلحاحاً عليهم، وبخاصة وأن بعضهم كان يتعرض لاضطهاد قاس لأسباب تافهة بعضها نزوات أو وشايات وربما كان العامل الحاسم فى هذا الصدد أن التطور الاجتماعى كان متخلفاً عن فكرهم. وأن القوى الاجتماعية النشطة التى كانت تستطيع أن تثبى مثل هذا التيار - وهى قوة التجار - كانت قد صفيت سياسياً بتصفية قيادة عمر مكرم. وحوصرت اجتماعياً بسياسة الاحتكار اتلى فرضها محمد على، كما أن الحلفاء القدامى لهذه القوة - مثقفو الأزهر - انتقلوا إلى معسكر الوالى. والتناقض بين أفكار من لم يتقل منهم إلى ذلك المعسكر، وما أتى به الليبراليون لا يسمح بحوار سريع يقود إلى حركة موحدة.

وثمة عامل ذاتى مهم، أثر فى حركة مثقفى التيار الليبرالى تأثيراً سلبياً، ذلك أن أكثرهم كان ينتمى إلى أسر فقيرة، وإن كانت ذات أصول عريقة، أفقرها تفكك المجتمع المملوكى وعمليات الاستنزاف التى كان يقوم بها. وقد تجاوبت رغبتهم فى إعادة مجد هذه الأسر مع القيمة الجديدة التى أرسى محمد على قواعدها فى المجتمع المصرى، وهى التعليم. ومن هنا كانت كل محاولاتهم محاولات صعود فردى أكثره كان شافياً - راجع حياة الطهطاوى وعلى مبارك وعبد الله فكرى على سبيل المثال^(١٤) - ولكنه حقق أهدافهم الشخصية تحقيقاً كاملاً، وإن لم يحقق مطامعهم الفكرية، إذ أصبحوا - فى النهاية - جزءاً من جهاز محمد على. وقد وصف الشيخ محمد عبده وضعيتهم تلك فقال إن محمد على «أرسل جماعة من طلاب العلم إلى أوروبا ليتعلموا فيها، فهل أطلق لهم الحرية ليبتثوا ما استفادوا؟»

كلا ولكنه اتخذهم آلات تصنع له ما يريد وليس لها إرادة فيما تصنع»^(٦٥). أن فقدان الإرادة وبقاء هذه العناصر بعيدة عن المراكز القيادية في السلطة أن كان قد أسخطها فقد فعل أكثر من هذا حين أفقدها طابع الثورة الحاد، فمن خلال عملية تكيف مع قيم المجتمع وأنظمتها وصلت إلى تيار فكري توفيقى، بحيث إن العناصر التي أثرت التأثير الكبير في مجرى الثورة لم تكن أصلاً منتمة إلى الليبراليين المصريين مع أن بعضها قد يكون متأثراً بما أشاعوه من مناخ فكر جديد.

على أن هناك عاملين جديدين قد لعبا دورهما في إيقاف الليبراليين المصريين من موقفهم السكونى فقد تدفقت على مصر أعداد كبير من المثقفين العرب وبخاصة الشوام الذين فروا من لبنان عقب المذابح الطائفية البشعة التي دبرها الباب العالي هناك عام ١٨٦٠، وعمل كثيرون منهم بالتدريس والصحافة، وكان هؤلاء يتبنون أفكاراً متقدمة منطلقين - أساساً - من موقف الاضطهاد الدينى الذى تعرضوا له، ومن هنا فقد ترددت أفكار مثل حرية العقيدة والقومية لتزاحم فكرة الدولة الدينية، كذلك فإن اهتمامهم بالعلم ونظرياته وتيارات السياسة العالمية كان يعود لتأثيرهم في ذلك بالدور الذى لعبته البعثات التبشيرية الأوروبية والأمريكية في لبنان. وبهذا كان دورهم رائداً أتاح لهم أن يكونوا جسراً أو معبراً موصلاً للثقافة الأوروبية إلى المصريين في وقت لم يكن قد توافر لهؤلاء الآخرين من المثقفين عدد يكفى لأداء هذه المهمة الخطيرة الشأن»^(٦٦). يضاف إلى هذا أن الأعداد الضخمة من الأوروبيين الذين تدفقوا على مصر قد لعبوا دوراً في إيقاف الليبراليين المصريين. ومع أن أكثرهم كان يلعب أدواراً مخربة ويمارس نشاطات اقتصادية أقرب إلى السرقة، فقد كان منهم عناصر ثورية عطفت على قضية مصر وأمنياتها.

ومع أن الاختلاف بين الليبراليين المصريين وتلامذتهم، وبين تيار التعليم الدينى الأزهرى قد تعمق في بعض المراحل، بخاصة بعد أن أصبح التعليم المصرى ثائياً، فإن نقط اللقاء كانت متوفرة. لقد اتخذ الليبراليون عدة خطوات للخلف بينما تقدم الأزهريون عدة خطوات للأمام. إن الطابع التوفيقى للبرالية

المصرية - للظروف التى أوضاعناها - جعل التيار العلمانى والاتجاهات الزمنية فى أبهت صورها - ومن هنا فإن العداء الحاد بين الليبراليين المصريين ورجال الدين فكرياً وسياسياً لم يظهر - فلم يطالب الأولون - كما طالب نظراؤهم فى فرنسا - بشنق آخر ملك بأمعاء آخر قسيس، إذا لم يكن الأزهريون حلفاء للملك كما كان القسس.

ومن ناحية ثانية فإن الدور الذى لعبه جمال الدين الأفغانى فى صياغة فكر دينى متحرر فى دعوته إلى «الجامعة الإسلامية» كوحدة للشعوب الإسلامية الخاضعة للاستعمار أو المعرضة لذلك، هذه الدعوة أنقذت الفكرة الدينية من أن تستغل لتدعيم الاستبداد كما أنقذتها أيضاً من الاحتماء فى التعصب الدينى.

وبالفعل فإن الأزهر كان قوة بؤرة أساسية من بؤر التججير الثورى. والواقع أن الظروف قد فرضت أن تكون الجماهير العريضة من طلاب الأزهر من أفقر بيئات المجتمع المصرى، ومن أبناء الفلاحين الصغار والفقراء فى كتلتهم الضخمة، يدفعهم إلى التعلم ما يوفره الأزهر لطلبته من خبز عرف بالجرارية، وما ينتظرون من ثواب باعتبارهم حملة كتاب الله، ومن طموح أن يكتسبوا أحوالهم من عمل من الأعمال المتعددة التى تؤهل الدراسة فى الأزهر لها، ومن الجانب الآخر فقد كان الأزهر هو المنبع الأساسى الذى يزود التعليم المدنى بأغلب احتياجاته، وكان عدد لا بأس به من موظفى الدولة - صفاراً وكباراً - قد جاوروا به زمناً - وتأثروا ببيئته تأثيراً كبيراً. وإذن فقد صبت تآزمات المجتمع المصرى نفسها فى قلب الأزهر كما صبتها فى قلب المؤسسات المصرية يومذاك. وكيف لا يفضب طلبته من التدخل الأجنبى وما تبعه من استنزاف لثروة البلاد ومن فوضى الضرائب ومنافسة الأجانب فى الوظائف، وهم أبناء القرية، فى أبسط حالاتها وأكثرها تعرضاً للبطش والإفقار.

الجنين البرجوازى

فى مسار الثورة العربية ظواهر لافتة للنظر باعثة على الحيرة، ولكن شمول النظرة التى تعالج بها كفيل بتجاوز هذه الحيرة، وهو ما لا تستطيعه المعالجات

الجزئية التي تكتفى - عادة - بالقول بأنها ثورة عسكرية، فلا تظل بذلك من شأن الثورة فحسب. ولكنها تعجز أيضاً عن تفسير كل ظواهرها، والشمول بالنسبي الذي نعالج به موضوعنا لا يتحقق إذا لم نقف قليلاً لنحاول استكشاف أبعاد الجنين البرجوازي في رحم المجتمع المصري، أما كيف عبر هذا الجنين عن نفسه فكرياً وسياسياً فهو مبحث قادم.

ولا يكفى لرصد ملامح هذا الجنين أن نحيل إلى ما سبق أن عالجناء في هذه الدراسة حول شكل الإنتاج الزراعي وسمته البرجوازية التي تمثلت في الإنتاج للتسويق - القطن - وتحول الأرض لسلعة بإقرار حق الملكية الزراعية والتمويل المصري للإنتاج الزراعي وتحرير قوة العمل جزئياً، واستخدام الآلات في الزراعة.

والواقع أن القطن باعتباره السلعة الرئيسية في الإنتاج الزراعي المصري منذ العقود المتوسطة، قد أحدث بعض التغيرات في العلاقات الإنتاجية، ومع أن الاعتماد عليه كمحصول وحيد قد جعل مصر تعيش في حالة من «التبعية التجارية» نتيجة لأن حجم وقيمة التجارة الخارجية لمصر كانتا تتوقفان على صادراتها من القطن إلى الدول الأوروبية وفي مقدمتها إنجلترا. مما جعل حركة الاقتصاد المصري محكومة - أساساً - بموامل خارجية، وهو ما ظهرت آثاره عند انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية، وعودة الزراع الأمريكيين إلى الإنتاج، فتدهورت أسعار القطن المصري وتآزم الاقتصاد. وحدث الإنهيار. إلا أن مصر ككل البلاد التي عرفت هذا النوع من التبعية التجارية انقسمت فيها حياة المجتمع الاقتصادية إلى قطاعين، القطاع المرتبط بالسوق الخارجية ويكون عادة أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية وهو كذلك الذي تنمو داخله علاقات الإنتاج الرأسمالية، أما القطاع الذي يغطي الحاجات الداخلية فهو قطاع فقير من حيث المعدات محدود القدرة على النمو تسوده علاقات إنتاج سابقة للرأسمالية^(٧٧).

ويضاف إلى هذا الشكل من العلاقات الإنتاجية الرأسمالية التي ارتبطت بالقطن، اختلاف شكل استغلال الأرض الزراعية عما كان عليه في أوروبا في خلال القرن الثامن عشر، فقد كان الإقطاعي يقيم في أرضه ويحصل على دخله

من زراعة الأرض لكفاية الاستهلاك المباشر ويستخدم الفلاحين بطريقة مباشرة، ويتحمل قبلهم بعض المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية. أما ملاك الأراضي الزراعية في مصر فكانوا ملاكاً غائبين لا يقيمون في الأرض ولا يتحملون قبل فلاحهم أية مسئولية ويحصلون على دخلهم من التعامل مع الأرض باعتبارها سلعة وذلك بالتجارة فيها، كما يحصلون على هذا الدخل أيضاً من تأخير أراضيهم الزراعية. ولم يكن لهؤلاء الملاك علاقة مباشرة بالعمال الزراعيين إذ كان هؤلاء يتعاملون مع المستأجرين ومع الملاك المتوسطين. ومن هنا «فإن أدق وصف لكبار ملاك الأراضي الزراعية هو أنهم ملاك رأسماليون للمزارع لهذا الحد أو ذاك»^(٦٨). ومظاهر انهيار اقتصاد العصر الوسيط متعددة، إن هذا الاقتصاد القائم على الإنتاج الطبيعي، تغير ومضى في تغيरे في عهد إسماعيل وذلك بإدخال بعض أصول الاقتصاد الحديث كما عرف بالاقتصاد التبادلي النقدي ومستلزماته^(٦٩).

أسهمت الزيادة في طرق المواصلات في إحداث انقلاب كبير في الاقتصاد المصري، فبين سنتي ١٨٦٢ و ١٨٧٥ تم حفر قناة السويس وحفرت ١١٢ ترعة للرى بلغ طولها ٨٤٠٠ ميل وامتدت السكك الحديدية من ٢٧٥ ميلا إلى ١١٨٥ ميلا. ومد من الأسلاك التلغرافية ما يبلغ طوله ٥٠٠٠ ميل وأنشئ من الكبارى ما لا يقل عن ٤٣٠ وأُسست ميناء الإسكندرية وأنشئت فيها وفي مصر وابورات المياه لسقاية الأرض والأهالى وبنيت أحواض السويس، وقد أدت هذه الزيادة الكبيرة في طرق المواصلات البرية والنهرية، وفي تدعيم أعمال الرى وتنظيمه بما أنشئ من قناطر وسدود^(٧٠) إلى زيادة الإنتاج الزراعى وزيادة الأراضي الزراعية نفسها التى زادت من ٤,٠٥٢,٠٠٠ فدان في سنة ١٨٦٢ في ختام عهد سعيد إلى ٥,٤٢٥,٠٠٠ فدان في سنة ١٨٧٩ وهى آخر سنوات حكم إسماعيل. ونشأت السوق الداخلية وألغيت ضريبة الدخولية التى كانت تجبى على دخول السلع الزراعية إلى أسواق المدينة وألغيت السخرة قانوناً وألغى استعمال الكرياج و كل مظاهر القسر قانوناً تلك كلها علامات انهيار للاقتصاد الإقطاعى، ولكن وقتاً كان لا بد أن يمر قبل أن تبدأ ملامح الإنتاج الرأسمالى في التبلور. فيعتاد المسخرون السابقون على العمل الأجير ويعتاد الذين يستخدمونهم هذه الصفة.

ويعطينا على مبارك وصفا لكيفية إدارة الخديو إسماعيل لأملكه وهو وصف يكفى للحكم على طبيعة شكل الاستغلال الزراعى كما كان يقوم به عدد من كبار ملاك الأراضى، قال يصف مصنع الضيعة بمركز قوص «وفى الضيعة بالدائرة السنية تفتيش أطيان عشرة آلاف فدان تزرع قصباً وتسقى باليوبورات وبها فاورية فرنساوية ذات عصارتين، وآلات كاملة لعصره وعمل السكر منه، وينقل إليها القصب بسكك حديد زراعية معمولة هناك وشغلها دائم ليلاً ونهاراً كباقي الفاوريقات، بواسطة وابور نور تتفرق أنواره على العنابر والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر وتعصر كل يوم محصول ستة وستين فداناً وتنتج فى اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكر حباً ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطار أقماغاً، وينقل منها العمل نمرة ٢ إلى ورشة الروم بفاورية المطاعنة ليستخرج منه السيبرتو، وقد عملت تجربة الفدان من هذا التفتيش فوجد متحصلة من السكر بأنواعه اثنين وعشرين قنطاراً (أى أن إنتاج التفتيش كله ٢٢٠,٠٠٠ قنطاراً فى السنة) ثم أن الفاورية يخرج منها فرع من سكة الحديد يوصل إلى البحر (النيل) لنقل الآلات التى تأتى بطريق البحر^(٧١). ولم يكن إسماعيل وحده يستغل أرضه هذا الاستغلال الرأسمالى المتقدم، بل إن بعضاً ممن كبار ملاك الأراضى وبخاصة من الأسرة المالكة، كانوا يفضلون مستوى أرقى من الاستغلال الرأسمالى، فيسلمون أراضيهم إلى مؤسسات مصرفية تتولى إدارتها لحسابهم ومنهم الأمير إلهامى باشا - ابن عباس الأول - الذى رأى أن يزيد دخل أراضي بتسليمها إلى بيت أوبنهايم وشايبير وشركاهما ليدبروها لمدة اثني عشر عاماً، وكان على البنك أن يشتري الآلات والعتاد الزراعى ويسوق المحصول نظير عمولة، والواقع أن العقد أعطى أوبنهايم سلطة الحاكم فى هذه الممتلكات^(٧٢).

وقد أثارت طريقة إسماعيل فى إدارة أطيانه، وفى الإدارة الحكومية عموماً انطباعاً بأنه ليس من ذلك الطراز من الملوك الذى كانه عباس أو سعيد، وكان من رأى البعض، أنه كان إدارياً ممتازاً أكثر ما ينبغى، فلقد كانت إدارته لثروته الخاصة تعتبر ثروة من البخل لمن اعتادوا إسرافاً سعيداً، وفى هذا النوع من

الإدارة ثمة شيء غير ملكي، شيء برجوازي، يضايق المستغلين البرجوازيين الأجانب في الإسكندرية، لذلك كان القنصل الفرنسي، وأيضاً الإنجليزي يبحثان عن الطابع الملكي فيه، حيث تسود - في الغالب - قيم الكرم والتبذل والعطاء غير المحدود، وليس قيم التجارة والمنفعة وجداول الضرب^(٧٢).

ومع أن المؤرخ - لسوء الحظ - مطالب دائماً - بتعبير لائنر - أن يقتصر في تحليله على الإنجازات وليس على المشروعات، على ما تم فعلاً، وليس على ما كان يحلم به من يؤرخ لهم، إلا أن لبعض أحلام إسماعيل دلالة مهمة على الطريقة التي كان يفكر بها هذا الرجل الداهية، ولن نجد وصفاً أدق من قول يعقوب صنوع عنه «شوف يا عزيزي»، إذا رب العالمين، عين سيدنا موسى ناظر مالهية، وسيدنا عيسى ناظر خارجية، وسيدنا محمد ناظر جهادية، كن متيقناً أن الفرعون إسماعيل يعمل شغله بسحره ويضحك عليهم^(٧٣).

ومن هنا فإن أحلام إسماعيل ذات دلالة على تناوله للمسائل، حتى وإن هضرت جهوده عن تحقيقها. وفي هذه الأحلام سنرى دائماً عقلية برجوازية شديدة الذكاء. كان يرى - مثلاً - أن الأراضي التي تحيط بالنيل في الصعيد والتي تبلغ ثلاثة أمثال مساحة مصر، أراض مأهولة بالسكان وخصبة إلى حد لا يصدق، ولكن تفتتها يمنع استغلالها كمزرعة قطنية هائلة، وإذا أمكن - كما قال لدير فيو أحد المالبين الفرنسيين - أن تدار هذه المناطق بشكل سليم عن طريق موظفين عموميين يعملون تحت توجيه وإشراف فعال من الحكومة في القاهرة فإنها ستصبح في يوم من الأيام هندياً أخرى، ومن أجل ذلك أراد إسماعيل أن ينشئ خطأً حديدياً من إسنا في الصعيد إلى الخرطوم^(٧٤) وهو مشروع يكشف عن تغفل فكرة الاستغلال الرأسمالي في عقل إسماعيل.

وازدهرت لفترة خلال حكم إسماعيل بعض الصناعات التي كانت قد انتهت بنهاية حكم محمد علي، فأنشأ إسماعيل ١٧ مصنعاً للسكر، واتجه إلى التوسع في زراعة قصب السكر وبخاصة في أملاكه في الوجه القبلي، وكان هدفه من ذلك تعويض النقص الذي نتج عن انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وفقدان مصر لمورد مهم من مواردها. كما دبت الحياة في معمل الطوابيش بفوه ومعمل النسيج

بها وكانا قد أنشأا في عهد محمد على ، وأنشأ مصنعين لعمل الجوخ أحدهما ببولاق؛ والثاني بشبرا، وكانا يصنعان الأجواخ التي تلزم لجنود البر والبحر . وأنشئ معمل لضرب الطوب في قليوب ومعمل لدبغ الجلود في الإسكندرية ومعامل للزجاج ومعمل للورق في بولاق.

وكانت تلك المصانع جميعها ملكية شخصية للخديو لذلك ما لبثت أن تدهورت في آخر عهده نتيجة للإفلاس، إلا أنها كانت بداية لإنشاء صناعة متواضعة، تدعم مراكز تكوين الجنين البرجوازي، من بين تلك المراكز ازدهار الصناعة الحرفية، فقد شهد عهد خلفاء محمد على رفع يد الدولة عن الاقتصاد القومي مما أدى إلى انتعاش الحرفيين من جديد ، فزاد عددهم حتى وصل في عام ١٨٧٧ إلى ما يقرب من ١,٨٠٠,٠٠٠ في وقت كان عدد السكان فيه قرابة ستة ملايين نسمة، وعلى الرغم من أن عدداً من هؤلاء الحرفيين كان يعمل في أنواع من النشاط الاقتصادي أقرب إلى الخدمات منها إلى الصناعة مثل «النوتية» وغيرهم فإن كثرتهم الكبرى كانت تعمل في حرف صناعية مثل النسيج والحداة وصناعة الأحذية والطوب والنحاس وصناعة الزجاج.. إلخ.

والعوامل التي دفعت بهذه الفئة الضخمة إلى معسكر الثورة هي نفس العوامل التي دفعت بغيرها من الفئات، فقد كانت الضريبة على الصناع والحرفيين تتراوح بين ٤٨ قرشاً وسبعة جنيهات ، فضلاً عن الضرائب على المواد الأولية المستعملة في الصناعة وعوائد الدلالة على ما يباع من المصوغات ، وقد أدت فداحة الضرائب إلى تدهور الصناعات الحرفية. وفي الوقت نفسه أفقدها تسلل المصنوعات الأوروبية إلى السوق المحلية سوقها، فقد كانت المصنوعات الأوروبية تتميز عنها من حيث تنوعها وجودتها ورخص أسعارها، بل إن بعض العناصر الأجنبية التي كانت تشكل الجالية الأوروبية الضخمة كانت تنافس العناصر الوطنية من الحرفيين بإنشاء ورش يدوية في مصر.

كذلك أدت سياسة خلفاء محمد على الاقتصادية وبخاصة إسماعيل إلى تنشيط التجارة الداخلية والخارجية. فمن ناحية كان اعتماد الإنتاج الزراعي على القطن - وهو محصول ينتج للتصدير العالمي - يؤدي إلى توسع الفئات العاملة في

مجالات التجارة فيه داخلياً وخارجياً. ومن ناحية أخرى كان الاهتمام المتزايد بالطرق والمواصلات وبخاصة السكك الحديدية أحد عوامل تنشيط التجارة الداخلية واتساعها فضلاً عن إلغاء الحظر على انتقال السلع الزراعية وترك حرية الإنتاج الزراعي للمحاصيل دون حجر. وتؤشر الإحصائيات المتوفرة إلى هذا الرواج الواسع في التجارة المصرية، فخلال الخمس سنوات ١٨٥٠/١٨٥١ - ١٨٥٤/١٨٥٥ بلغت صادرات مصر قرابة ٣,٢٢٩,٦٨٠ جنيهًا إنجليزيًا، وفي الخمس سنوات التالية كانت الصادرات ٣,٩٥٤,٢٠٠ جنيه إنجليزي، أما الواردات فقد ارتفعت من ١,٩٨٥,٦٠٠ جنيه إنجليزي إلى ٢,٧٠٦,٤٠٠ جنيه إنجليزي^(٧٦). وتوضح صورة الاتساع في حجم التجارة الخارجية إذا علمنا أن الواردات المصرية قد زادت من ١,٩٩١,٠٠٠ جنيهًا في سنة ١٨٦٢ إلى ٥,٤١٠,٠٠٠ جنيهات في سنة ١٨٧٩، وزادت الصادرات في الفترة نفسها من ٤,٤٥٤,٠٠٠ إلى ١٣,٨١٠,٠٠٠^(٧٧). وأسهم في هذا دخول الحبوب كمحصول جديد للتصدير اعتباراً من سنة ١٨٦٥، فنتيجة لانتها الحرب الأهلية الأمريكية، وتدهور أسعار القطن عادت زراعة الحبوب إلى الانتعاش وقام المحصول عن حاجة البلاد وعاد تصدير الحبوب إلى الخارج ورجع التوازن بين المحصولين الرئيسيين القطن والحبوب^(٧٨).

ومن هنا فإن بعض المؤرخين الاقتصاديين يرون أن مصر «ارتفعت منذ عام ١٨٥٠ إلى دولة تجارية ذات أهمية كبيرة، وهي إن لم تكن دولة من الدرجة الأولى، إلا أنها كانت تتقدم بسرعة كبيرة»، وهو ما ظهر أثره في نمو المدن نمواً كبيراً وبخاصة الإسكندرية التي نمت من مدينة صغيرة راکدة سكانها قرابة ١٠ آلاف وقت الغزو الفرنسي إلى مدينة كبيرة مزدهمة بالسكان تعدادها ١٥٠,٠٠٠ نسمة عام ١٨٥٥. وأصبح مينائها يشبه «غابة من الأشجرة والمداخن»^(٧٩).

وقد لعبت الضرائب هنا الدور نفسه الذي لعبته بالنسبة إلى مختلف الفئات فضلاً عن أن المنافسة الأجنبية كانت تلعب دوراً مزدوجاً. وجهه الأول التجاء الأجانب إلى التهرب من رسوم الجمارك المفروضة على الصادرات والوارد بما يحرم الدولة من إيراداتها ويؤدي إلى انخفاض الأسعار التي يعرض بها

التجار الأجانب سلعمهم عن أسعار نظيراتها من السلع المصنعة محليا، ووجهه الثانى إعفاؤهم مما يدفعه التجار الوطنيون من ضرائب المدن، ويقول روزشتين، إن ما كان يفرض فى المدن من الضرائب كعوائد المنازل وبدل التمتع فى الأعمال التجارية تركتها الدول للأمالى الوطنيين ليتمتعوا بها دون سواهم رغماً عن أعمال رعاياها المالية والتجارية الواسعة. وأصبح ما يدفعه التجار المصريون فى العام من الضرائب المالية والتجارية - وهو ٤٣٠,٠٠٠ جنيهًا - عقبة فى سبيل منافستهم للأوروبيين فى الشؤون التجارية^(٨٠).

والحقيقة أن حجم المنافسة للتجارة الوطنية كان ضخماً جداً. ليس فقط لأن عدد التجار الأجانب قد زاد زيادة مهولة فارتفع من ٣٠٠٠ تاجر فى سنة ١٨٣٦ إلى ٦٨٠٠٠ تاجر فى سنة ١٨٧٨^(٨١)، ولكن أيضاً لأن نشاطهم وصل إلى أصغر القرى والغرب والكفور. ولأنه كان نشاطا يتم فى حماية الامتيازات الأجنبية والمحاكم القنصلية.

وفوق هذا العبه، فإن الاختناقات الاقتصادية نتيجة لكارثة الديون كانت تلقى بظلها فوق نشاط التجار، فقد أدى الاحتياج إلى زيادة إيرادات الخزنة إلى رفع الرسوم فى جمرك الإسكندرية ١٠٠ ٪ فى سنة ١٨٧٧، وزادت أجور الشحن بالسكك الحديدية بنفس النسبة تقريبا. وقد أدى ذلك إلى تقليل الواردات كما أن حركة نقل البضائع بطريق السكك الحديدية هبطت هبوطاً فاحشاً^(٨٢).

وسوف نجد فى وثائق العصر المالية أدلة متعددة على أن كبار ملاك الأراضي كانوا يستثمرون أموالهم فى مشروعات مالية وتجارية ضخمة جدا. ففى مايو ١٨٦٣ نظم إسماعيل تشكيل اتحاد يضم حفنة من أقوى نبلاء مصر مع ديرفيو وأوبنهايم وصاحب بنك مصرى يدعى سكاكينى كمؤسسين ومديرين للخط الملاحى الجديد ومنحت الشركة امتيازات ضخمة من الدولة. وتحدد رأسمال الاتحاد فى أول الأمر بـ ٤ مليون جنيه مصرى ثم ضوعف فى يوليو وأخذ المصريون معظم الأسهم، فإسماعيل أخذ النصف والنبلاء وحفنة من أقاربهم وأصدقائهم أخذوا ١٦,٠٠٠ أخرى بينما أخذ الأوروبيون ٢٦٨٩ سهماً من بين

٤٠٠٠ سهم خصصت لهم، وفي هذا المضمار كانت الشركة تمثل ثورة في الأعمال التجارية المصرية ولقد أعطتها طبيعتها القومية وضعاً خاصاً في عين إسماعيل فقد كانت دائماً طفله المدلل^(٨٢).

ولا تتوفر حتى الآن إحصائيات دقيقة تحدد حجم هذا القطاع، بيد أن الشركات الزراعية والتجارية التي تألفت في عصر إسماعيل كان قرابة ٩٦ ٪ من رأسمالها أوروبياً، والباقي أسهم مصرية موزعة بين الخديو والباشوات الجراكسة والأتراك. ومعنى هذا أن نشأة الرأسمالية العمية - الكمبرادور - ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر^(٨٣). وعلينا أن نتوقع تناقضاً قد يطل برأسه بين هذين القطاعين، وربما كان خافئاً بعض الشيء، فالرأسمالية المصرية كانت ضعيفة وناشئة وموقعها من الرأسمالية الأوروبية لا يسمح لها بالتصدي والمقاومة، ولكن المناخ الاجتماعي العام كان كفيلاً بأن يدفعها إلى طموح كبير.

وربما كانت اندفاعات الجنين البرجوازي كما تمثلت في حركته وفكره السياسي، أبعد مدى فعلاً من إمكاناته الذاتية وهي ظاهرة طبيعية يصنعها تدفق الجماهير الشعبية إلى معسكر الثورة وما تتميز به تحركاتها من تطرف رغم عفويتها وعدم تنظيمها مما يدفع الكثير من العناصر الأخرى إلى طموح ثوري يتجاوز متطلباتها الأنية.

وقد عبر الجنين البرجوازي عن نفسه في بعض أشكال الحركة السياسية الواسعة التي كان يقوم بها «حسن موسى العقاد» كبير تجار القاهرة وقد بدأ حركته في أوائل حكم توفيق، إذ كتب يعترض عل إلغاء قانون المقابلة ودعا إلى تنظيم حركة احتجاج على ذلك الإلغاء فنفته وزارة رياض إلى أقاصى السودان، ولم يعد إلا بعد سقوطها وتولى شريف الوزارة على إثر مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ المسلحة. وقد لعب العقاد دوراً مهماً في الثورة رغم عدم وضوح كل تفاصيله. ومن الثابت أنه وضع أمواله الضخمة تحت تصرف الثوار كذلك وضع اتصالاته المتشعبة بالعناصر الأوروبية، والتركية في خدمة احتياجات الحركة الثورية. وأخذ موثقاً شديد الصلابة عقب فشل الثورة وأثناء المحاكمات.

وثمة وثائق تؤكد أن أعمال حسن موسى العقاد المالية والتجارية ، كانت أعمال متسعة ومتشعبة، وقد قال هو نفسه في محضر التحقيق معه، رداً على سؤال عن ثروته أنه «من المعلوم أن غنى عائلتنا معلوم من قديم الزمن ولا سيما أنى وضعت يدى منذ ستة عشر عاماً على تركه المرحوم موسى بك العقاد التى بلغ مقدارها ما ينيف عن مائة ألف جنيه، غير الأملاك والأطيان وإيراداتها»^(٨٥). وقد وجدت بعض مستندات فى منزله أثناء التفتيش به، تدل على أن أعماله المالية كانت مع بيوت مالية أوروبية كبيرة، ومنها المسيو ديرفيو - وهو المالى الفرنسى الذى روى دافيد لاندر قصته فى كتابه بنوك وباشوات - وذكر العقاد فى التحقيق أنه كان يكاتب ديرفيو المذكور بخصوص أشغال تجارة مثل بيع وشراء أوراق الديون العمومية وغير ذلك»^(٨٦). كما كانت له أعمال تجارية ومالية واسعة مع الجزائر، كما كانت له صلات كبيرة برجال البنوك، فقد ذكر فى معرض الرد على سؤال عن سبب وجوده بالإسكندرية فى يوم ١١ يونيو ١٨٨٢ أنه كان على موعد مع كارلو يونفانتى وبيانكى وهما «اثان بنكاريه من وكلاء الشركات المالية التجارية» كان بينه وبينهما أشغال ومعاملات تجارية، مثل بيع وشراء من أوراق الديون العمومية.

ومن أبرز التجار الذين لعبوا دوراً مهماً فى الثورة، أمين أفندى الشمسى - باشا فيما بعد - كبير تجار الزقازيق، فقد كان عضواً بمجلس النواب، وأتاح لعرابى عند نقله لرأس الوادى عقب تشكيل وزارة شريف فرصة الاتصال الواسع النطاق بالأعيان والموظفين والعناصر الوطنية الأخرى وهى الفترة التى دعم عرابى فيها زعامته واستقطب خلالها الجماهير الشعبية إلى شعاراته السياسية. وهو ما جعل الوزارة تجد أن إبعاد عرابى إلى الزقازيق أخطر من إبقائه فى لقاهرة فعينته وكيلًا لوزارة الحربية لكى يكون تحت إشرافها.

وثمة عامل آخر جعل اندفاعات الجنين البرجوازي أبعد من قدرته المحدودة، ذلك هو تسلسل الليبرالية إلى المناخ المصرى خلال نصف القرن السابق على الثورة، ذلك الفر الذى كان يصارع، منتظراً الشرائح الاجتماعية التى تراه محققاً لمصالحها، وهى قوة التجار والصناعيين. وخلال هذا

الانتظار كانت الليبرالية المصرية تصارع وحيدة أخطر المؤسسات الاستبدادية المصرية، نغنى بها: السراى.

السراى.. مؤسسة الاستبداد المصرى

أخطر أدوار التاريخ المصرى الحديث لعبته السراى، منذ أن كانت «قعدة» يسكنها الوالى إلى أن أصبحت قصرًا سكنه الخديويون والسلاطين والملوك. وكان من الطبيعى أن تلعب «السراى» تلك الأدوار الخطيرة، فقد تميزت من البداية بطابع «المؤسسة السياسية» ذات المصالح والأطماع تميزت من البداية بطابع «المؤسسة السياسية» ذات المصالح والأطماع وضمت منتفعين ومخططين سياسيين وحلفاء وأتباع. ورغم أن السراى منذ عهد محمد على - قد ورثت مضمون السلطة فى العصر المملوكى من حيث أسلوب الحكم القائم على السلطة الشخصية المتسلطة، فإنها نجحت فى تغيير شكلها بالتخلص من ثنائيتها التى كانت تقوم فى العهد التركى المملوكى على وجود الباشا العثمانى وشيخ البلد المملوكى. وأكبر نجاح حققه محمد على - من وجهة نظر السراى كمؤسسة - هو تحالفه مع التجار والمشايخ المصريين ضد المماليك ثم تصفيته لهؤلاء الحلفاء وهو ما قضى على ازدواجية السلطة كواقع وكاحتمال، وتدعم توحدها بتقلص النفوذ المباشر للسلطان فى مصر. أن السلطة الثنائية فى العصر التركى المملوكى (الوالى وأمراء المماليك)، أصبحت لفترة قصيرة (الوالى وممثل العناصر النشطة فى الشعب المصرى)، ثم عادت لتتوحد فى الوالى فقط بعد قمع تلك العناصر الشعبية، وأخيراً أصبح الوالى حقيقه منفصلة عن السلطان الذى يمثلها.

وعلى امتداد نصف قرن أو يزيد - وفى ظل خمسة من أسرة محمد على - مارست السراى دورها كمؤسسة للاستبداد المصرى، فخلفت خلال الممارسة العناصر التى تدعم هذا الدور وتحرص على بقائه. فتجاوزت بهذا شخص الحاكم لتصبح تعبيراً عن فئات اجتماعية تضيق رقعتها أكثر مما تتسع وتتوزع فى هرم قاعدته المصلحة المباشرة، وقيمتها الأيديولوجية السياسية.

وقد أرسى محمد على خلال حكمه الطويل قواعد هذه المؤسسة. وحدد ملامح شخصيته وكان من الصعب أن نتخلص من تأثيرات تركها عبر قرابة

نصف قرن حكم فيها مصر، بخاصة أن الحركة السياسية لم تتنام بحيث تنتهي بحصار السراي وإيقافها عند الحدود المعقولة. ومع أن الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) لم يشهد عصر محمد علي، إلا أنه عاش تأثيراته، وفي رصده للتأثيرات العلوية، قال «إن هذا الرجل - محمد علي - كان تاجراً زارعاً وجندياً باسلاً ومستبداً ماهراً، ولكنه كان لمصر قاهرًا ولحياتها الحقيقية معدمًا، وكل ما نراه الآن مما يسمى حياة فهو من أثر غيره»، وهو في تقييمه لما صنعه محمد علي، يؤكد أنه «لم يستطع أن يحيى ولكنه استطاع أن يعميت» ذلك أنه «كان صاحب حيلة بمقتضى الفطرة، فأخذ يستعين بالجيش وبمن يستميله معه من الأحزاب على إعدام كل رأس من خصومه ثم يعود بقوة الجيش وبحزب آخر على من كان معه أولاً وأعانه على الخصم الزائل فيمحقه وهكذا حتى إذا سحقت الأحزاب القوية وجه عنايته إلى رؤساء البيوت الرفيعة، فلم يدع رأساً منها يستتر فيه ضمير «أنا» إلا وقطعه. واتخذ من المحافظة على الأمن وسيلة لجمع السلاح من الأهلين. وتكرر ذلك منه مراراً حتى فسد بأس الأهالي وزالت ملكة الشجاعة منهم وأجهز على ما بقى في البلاد من حياة في أنفس بعض أفرادها، فلم يبق في البلاد رأساً يعرف نفسه حتى خلصه من بدنه أو نفاه مع بقية بدنه إلى السودان فهلك فيه»^(٨٧) ويضيف الأستاذ الأمام متهمًا علي ما نشره محمد علي من علوم فيقول إن «محمد علي» عنى بالطب وتدرسه ليس من أجل العلم ولكن من أجل الكشف على المتهمين طبيياً للتأكد من قدرتهم على احتمال التعذيب».

وإذن فإن «السراي» كانت مؤسسة سياسية ذات تقاليد راسخة، ورثها محمد علي عن الولاة الأتراك الذين كانوا يسكنون القلعة فطورها وأضاف إليها، كما طور وأضاف إلى الكثير من الأشياء. وكان على القوى الثورية أن تتأمل هذه المؤسسة دائماً كل خطوة تخطوها. وأن تذكر تقاليدها التي تبدأ بالنفي وتنتهي بالخنق أو الشنق، أو بفنجان من القهوة يقتل في لحظة، وهي تقاليد تخدم بقاها واستمرارها وضمن نفوذها السياسي.

ولأن الثورات - في جوهرها - صراع طبقى حول السلطة المياسية، فإن .. واقع هذا الصراع ومعاركه تدور بين القوى التي تطمع فيها والقوى التي تحوزها.

وفى الثورات البرجوازية التقليدية - أوروبا - كان الملك وأمراء الاقطاع والقسس يحوزون السلطة. فكانوا بذلك هدف الثورة. ولكن المسألة مختلفة فى الثورة العربية - وما عاصرها أو تلاها من ثورات شعوب المستعمرات - فقد تفجرت فى عصر انتقال البرجوازية الأوروبية إلى قوة استعمارية، أصبحت معه طرفاً رئيسياً فى الصراع حول السلطة - وربما أقوى الأطراف - فتغيرت بالتالى خريطة التحالفات بين القوى الثورية، ولم تعد السراى كمؤسسة للاستبداد، هى العدو الرئيسى دائماً. وحتمت الظروف فى بعض الأحيان محالفتها أو مهادنتها على ضوء موقفها واحتياجات الحركة الثورية.

ومع دخول الاستعمار الأجنبى طرفاً فى الصراع حول السلطة السياسية فى مصر وتحقيقه لوجود فعال ومؤثر فى خريطةها، تغير موقف السراى من القوى الداخلية المشتبكة معها فى صراع السلطة، فسعت إلى التحالف معها بهدف استعادة سلطتها الاستبدادية، وهذا ما يفسر لنا حالة «الوطنية المفاجئة»، التى أصيب بها ثلاثة من ملوك أسرة محمد على هم إسماعيل فى أواخر حكمه وتوفيق وعباس حلمى فى أوائل حكمهما. وتبدأ هذه الحالة المفاجئة - عادة - بأن تتحرك السراى تجاه القوى الوطنية، لتحاول احتواءها وإبقائها فى قفص حركتها المحدود. ثم تقض السراى هذا التحالف وتمزقه بعد أن تستخدمه كقوة «ضاغطة» وتحقق به هدفها فى مشاركة الاستعمار سلطته.

وقد كانت الثورة العربية أول تحرك مصرى حقيقى يطرح مضموناً جديداً للسلطة السياسية ويسعى لتقويض شكلها التقليدى، رغم ضراوة الصراع حول إبقاء شكلها ومضمونها على ما كانا عليه.

السراى كمؤسسة سياسية

تجمع حول السراى وأسهم فى تحويلها من شخص إلى مؤسسة سياسية قوى وشرائح اجتماعية تمثلت - أساساً - فى الأرستقراطية التركية المملوكية ذات الاتجاهات العنصرية، ثم اتسعت قاعدة تلك القوى لتشمل أعداداً من المثقفين المصريين الذين شاركوا بمراكز متواضعة فى جهاز الحكم.

ومع تطور وتبلور مصالح القوى التي تستظل بالسراى، وبخاصة الأرستقراطية التركية المملوكية، التي دعمت نفسها بالملكيات الشاسعة، أصبح لها مصالح اقتصادية متميزة، ماجت التناقضات داخل السراى كمؤسسة. فأتجه جناح من الأرستقراطية التركية المملوكية إلى الاعتراض على مضمون السلطة الاستبدادى عندما تزايد تركيزها فى يد الخديو. فى الوقت الذى تزايدت فيه المواقع الاقتصادية التى يشغلها هذا الجناح فتزايد إلحاحه على المطالبة بنصيب من السلطة وأخذ نفس الموقف - ولكن بشكل أكثر تخاذلاً - عدد من المثقفين. وفى مواجهة هذه المطالب وقف الخديو وأتباعه وحاشيته والعناصر الأكثر رجعية وتعصباً من الأتراك الجراكسة «عثمان رفقى والأرستقراطية العسكرية مثلاً، كجناح يضغط فى اتجاه الإبقاء على مضمون السلطة الاستبدادى وشكلها الأحادى.

ولم يكن هذا التناقض سوى أحد أشكال التناقضات المتعددة فى المجتمع المصرى يومذاك وقد عبر عن نفسه عندما سمحت التناقضات الأخرى بذلك: التناقض بين الاستعمار والقوى الوطنية والتناقض بين هذه القوى وبين السراى كمؤسسة. والتناقض بين السراى - بجناحيها - وبين الاستعمار. فضلاً عن كثير من التناقضات داخل معسكر الثورة، الجيش والأرستقراطية الزراعية والبرجوازية الريفية والتجارية، والحرفيين وفقراء الفلاحين والمثقفين.

وبتجمع هذه التناقضات على امتداد مرحلة تخمر الثورة ثم انفجارها، تحددت مواقف السراى فى خطوات مترددة ومتناقضة أحياناً، ففى أواخر حكم إسماعيل توحد الجناحان اللذان يستظللان بالسراى وحل التناقض بينهما لصالح الجناح الأقل رجعية، وذلك للوقوف ضد التسلل الأوروبى الذى كان يهدد سلطة المؤسسة الاستبدادية ككل. ثم سعيًا للتحالف مع القوى الوطنية لاستخدامها كقوة ضاغطة فى مواجهة الأجانب. فقد تحالفت السراى مع البرجوازية الزراعية وعناصر البرجوازية التجارية القليلة التى كانت تحاول توسيع سلطة مجلس شورى النواب، وكان موقف السراى فى أواخر عهد إسماعيل تعبيراً عن هذا التحالف، إذ قبلت

السراى اللاتحة الوطنىة التى طالبت بتشكىل حكمة عصىرىة؁ وتسوىة مصرىة للدىون ودستور جدىد «مشروع شرىف ١٨٧٩».

لم يكن التمسلى الأوروبى يهدد المؤسسة الاستبدادىة فى مطامحها لإبقاء مضمون السطلة الاستبدادىة فى يدها فحسب. ولكنة كان يهدد أىضا مطامحها للاستقلال بحكم مصر؁ وكانت السراى منذ عهد محمد على تتجه إلى إبراز حقوقها الاستقلالىة قبل السطان العثمانى. وهى حقوق تمثلت فى حصولها على حق التصرف فى الشئون الداخلىة؁ ثم التمسعت لتشمل سلطات أخرى فى خلال حكم إسماعىل؁ ولما كانت السىاسة الأوروبىة متلونة وذات مطامح خبىئة فإن السراى فى بعض الفترات لم تأمن أن تتأمر هذه السىاسة على حقوقها الاستقلالىة التى كفلها لها جهد محمد على وحروب إسماعىل.

وىذكر الشىخ محمد عبده فى مذكراته أن الخدىو إسماعىل عندما عجز عن تسدىد الدىون عمد إلى الشعار الدول الأوروبىة بذلك لأنه «كان ىرىد أن يكون ذلك المعجز معروفاً عند الدول ذات النفوذ وأن تتدخل فى تحدىد وجوه الوفاء وطرق التسدىد ظناً منه بأنه متى ثبت عجز المالىة المصرىة عن أداء الدين؁ ولم ىبق من وجوه الوفاء ما يكفى له؁ أعلنت الدول قطع مرتب الآستانة - أى الجزىة التى كانت تدفعها مصر للسطان العثمانى - ونادت به ملكاً مستقلا على مصر» (٨٨). وعلى الرغم من أن هذه الرواية بالذات غىر صحىحة إذ بالعكس عارض إسماعىل فى تدخل الدول فى شئونه المالىة؁ وأكد أنه فى حاجة إلى خبراء ولىس إلى ممثلىن لدول. فضلا عن أن إعلان الإفلاس كان مؤامرة إنجلىزىة كما أوضحنأ فى الفصل السابىق. وعلى الرغم من هذا فإن رواية الشىخ محمد عبده ذات دلالة كبىرة على أن فكرة الاستقلال بحكم مصر كانت منتشرة عن إسماعىل وكانت تحكم العدىد من تصرفاته.

وكان موقف إسماعىل من الجىش كقوة وطنىة ودىاً فى أواخر عهده حتى أن عرابى اتهمه بأنه كان وراء مظاهرة الضباط التى أسقطت الوزارة الأوروبىة. ورغم أن هذا ىبدو غىر صحىح فإن المظاهرة - عموماً - لم تكن مضادة له؁ كما

أنه لم يسمح بمعاقبة مدبريها، بل واستغلها سياسياً إلى أبعد مدى، إذ أبلغ القنصل البريطاني في اليوم التالي أنه لن يكون مسئولاً عن الأمن العام والنظام إلا إذا أبعد من مركزه^(٨٩). وهو ما حدث بالفعل. يضاف إلى هذا تقريره لبعض الضباط وتزويجهم من الجوارى الجركسيات في قصوره. ثم محاولته في الأيام الأخيرة أن يستخدم الحق الذي حصل عليه من السلطان بإطلاق يده في زيادة عدد الجيش كما يشاء بدون حدود، لكي يعيد بناء قوة محاربة كبيرة، ويبدو أنه كان يدرس احتمال محاربة الدول الأوروبية.

وفي آخر عهده أيضاً أخذ تحالف إسماعيل مع المثقفين شكل إطلاق الحريات العامة وبخاصة حرية الصحافة والاجتماع مما خلق حالة من الهجوم الحاد على التدخل الأوروي. على أن هذا التحالف قد تفكك بتدخل الدول ونجاحها في خلق الخديو.

وقفت القوى الوطنية في مواجهة ذلك حائرة، فلم يكن في تاريخ إسماعيل ما يجعلها حريصة على بقائه، رغم أن ذهابه يعتبر هزيمة وطنية؛ لأنه تم بضغط استعماري، ويبدو أنها لم تشأ أن تستند قوتها في الدفاع عن جواد خاسر.

وينبغي أن نشير هنا إلى عامل لعب دوراً مهماً في الصراع السياسي وتجمعت خيوطه منذ أواخر عهد محمد علي، هذا العامل هو تصاعد الصراع بين أفراد أسرة محمد علي، على تولى مسند الخديوية، وكانت القاعدة التي يتم توريث الملك على أساسها تنص على أن يتولى الحكم أكبر أفراد الأسرة الذكور سنّاً، وهي قاعدة ظلت سارية إلى أن ظهر الاتجاه إلى أن يقصر الحاكم هذا الحق على أبنائه هو فقط. وأدى هذا الاتجاه إلى إحداث صراعات وانقسامات في داخل معسكر السراي، ففي عهد عباس الأول تزايدت كراهيته لأفراد أسرته من عماته وأبناء عمومته، وكان يكره سعيد باشا وارث الملك من بعده حتى اضطره إلى العزلة بالإسكندرية، وأمام إسماعيل الظن بأفراد وأسرته. ثم غير نظام وراثة العرش وجعله في ذريته فحرم منه شقيقه مصطفى فاضل، واضطره إلى الهجرة بعد تصفية أملاكه. وتزايد العداء بينه وبين عمه الأمير عبدالحليم الذي هاجر هو الآخر إلى الأستانة وعمد إلى تدبير عدد من المؤامرات للاستيلاء على

العرش. وكان الأمير عبدالحميد - أو حليم - قطباً نشطاً في الصراع على السلطة طوال الفترة الممتدة من أواخر حكم إسماعيل وأوائل حكم توفيق، إذ كان ينظر إليه دائماً عند تأزم الأمور باعتباره البديل^(٩٠). وقد كان لكل منهما - مصطفى فاضل وحليم - أنصاره في مصر والداعون إلى عودته والمتآمرون لذلك. كما كان لإسماعيل بعد خلع أنصاره والداعون إلى عودته.

وفي المنتتين الأوليين من حكم توفيق تأثر موقف السراى بعدة عوامل، فقد تدخلت الدول الأوروبية لمصلحته ضد الباب العالي الذي كان يحاول إلغاء الامتيازات التي نالها إسماعيل بفرمان ١٨٦٣، وكان معنى هذا أن يحرم توفيق من العرش وأن يعود نظام وراثته إلى ما كان عليه قبل حصول إسماعيل على حق بقاء العرش في أسرته فيتولى الأمير حليم مسند الخديوية.

ومن ناحية أخرى، فإن القوى الوطنية لم تتحرك لوضع المراقيل في طريق استقرار حكم توفيق، فقد كانت غير مستعدة من الناحية التنظيمية كما أنها لم تشأ أن تضغط عليه خاصة وأنها لم تكن تحمل من الكراهية ما حملته لسلفه إذ كان بينه وبينها وشائج وعلاقات. ويقول بلنت إن محمد توفيق أيام كان ولياً للعهد «وقع تحت نفوذ جمال الدين الأفغاني، وصار هذا صلة قوية بينه وبين المصلحين الذين وعدهم مرة بعد أخرى بأنه متى وصل إلى العرش فسوف لا يحيد شعره عن جادة الحكم الدستوري»^(٩١) ومن هنا فقد كان انتظار القوى الوطنية ضرورة فرضتها ظروف محددة.

أما هو - توفيق - فقد كان ابناً مخلصاً للسراى كمؤسسة لذلك رأى أن توليه السلطة يعني ألا يتنازل عنها أو يشاركه أحد فيها. وقد أكد لبعض الأجانب تفسيراً لرفضه الموافقة على مشروع الدستور الذي قدمه شريف «أنه لا ينوي الرجوع إلى الحكم الشخصي، ولكنه يرى أن تقرير النظامات الحرة الآن لا يوافق حالة البلاد. وأن الدستور الذي عرض عليه لم يكن إلا تزويقاً خالياً من المعنى». ويقول كرومر الذي نقل الحديث السابق - تعليقاً عليه - إن الخديو قد أصاب «إذ لم يكن أصلح لمصر إذ ذاك من الاستبداد على شرط أن يقرن بحسن النية والعدل وأن يكون تحت إشراف المراقبة - الأوروبية طبعاً - إلى حد معقول»^(٩٢).

وما حدث نتيجة لتوازن القوى آنذاك - أن مركز الاستبداد انتقل من الخديو إلى وزارة رياض، ذلك أن الاحتكارات الأوروبية لم تكن تثق بالخديو وقد وصلت إلى تحليل قدمه لها الرقبيان الأوروبيان الإنجليزي ايفلنج بارنج - كرومر فيما بعد - والفرنسى دى بليينير، يقول «إن أحوال مصر لا يصلح معها أن يكون فى البلاد أوروبيون يحكمونها مباشرة، وأن الأوفق أن تعطى لنا - الرقبيين - سلطة التفتيش والمراقبة والإرشاد، وأن تجعل التأثير الشخصى وسيلة فى قضاء المراد»^(٩٢)، وبهذا انتقلت السلطة الفعلية إلى الرقبيين والشكلية إلى وزارة «رياضستون».

ولما كان رياض فى ممارسته لسلطته يشعر بأنه مستند إلى قوة فعلية - هى قوة ممثلة الاحتكارات الأوروبية - فقد بدأ يعارض إجراءات الخديو، وبخاصة تلك التى لمح فيها محاولة توفيق تدعيم السراى كمؤسسة بحلفاء وأتباع جدد عن طريق الإفاضة بالرتب والنياشين، «فكان رياض يظهر فى أقواله ما يחדش نفس الخديو، وقد كان يأتى فى مقالته ما يشير إلى التهديد بالأجانب ووكلائهم»^(٩٣).

وكانت حاشية توفيق هى نفسها حاشية إسماعيل، التى تعودت على الحكم الشخصى والتحكم الفردى، أن خليل آغا - كبير أضاوات الوالدة باشا - كان يملك نفوذاً لا يملك مثله رئيس الوزراء. يصفه التديم بأن «إشارته حكم، وطاعته غنم، يخضع له الكبراء ويسمى لخدمته العظماء كأنه كافور الإخشيدي فى أيامه»^(٩٤) ومن الطبيعى أن تغضب الحاشية عندما تفقدها الظروف القدرة على ممارسة السلطة بهذا الاتساع غير المحدود، وهو ما حدث نتيجة للتدخل الأجنبى إذ ذاك «عز عليهم أن يروا السخرة الشخصية قد أبطلت والسلطة الإدارية قد قيدت وتحول مجراها عن رجال المعية إلى ناحية النظارات.. ولم يبق لهم التصرف المطلق فى الأعمال والمصالح كما كان لهم من قبل، بل أحسوا بأن من الأحكام العمومية ما يجرى عليهم كما يجرى على أفراد الأهالى»^(٩٥) وهكذا بدأت السراى تغضب من رياض، الذى كان يقود محاولة لتحويل السلطة إلى مصلحة الأجانب، فلم تعد «سلطة شخصية محضة كما كانت فى عهد التحكم الخديوى».

ويتزايد الصراع بين الخديو ورياض، بدأت السراى تتحول إلى قوة مناوئة للحكم الأوروبى ولاستبداد رياض. وبدلاً من أن يقيم الخديو حفلات سمر يسمح خلالها لحاشيته بالسخرية من رياض وتقليد طريقته فى الكلام والحديث. بدأ هو وحاشيته يستعيدون الخبرة التى سبق لإسماعيل أن حققها عندما هاجم الضباط نوبار والوزير الإنجليزى ولسن، ونتج عن ذلك إسقاط وزارة نوبار، فخطأ الخديو خطواته الأولى تجاه العناصر الثورية، بمحاولة احتضان عبدالله النديم، الذى كان يقود فى ذلك الوقت حركة واسعة لإنشاء الجمعيات الخيرية التربوية نتج عنها عدد من المنظمات ذات التأثير فى المجتمع المصرى، وانتظمت فى صفوفها عناصر ثورية ووطنية.

وكان هدف الخديو من هذه الخطوة أن تصبح تلك المنظمات لسان دعوة له، وأن يستعين بها فى مقاومة رياض، وهو ما حدث بالفعل، إذ بدأ النديم يمدح الخديو ويدعو له فى خطبه ويستغل حظوته لديه فى توسيع نطاق جمعياته. وأصبحت هذه الجمعيات مجال صراع بين الخديو ورياض وصلت إلى حد تحريض النديم على تمثيل مسرحية كانت هاجم السيطرة المطلقة وتدخل الأجانب، بل إن الخديو أراد أن يؤكد تأييده للنديم حين قام رياض بتدبير مؤامرة لإقصائه عن الجمعيات. فسارع بزيارة المدارس التى أنشأها النديم ومعه عدد من الوزراء^(٩٧).

ثم كانت الخطوة الثانية، فسعى توفيق لتقريب عدد من العناصر الثائرة فى الجيش إليه. وكان رسوله للاتصال بتلك العناصر، على فهمى. الذى كان متزوجاً بإحدى جوارى السراى - وكان عرابى نفسه قد تزوج ابنة مرضعة الأمير إلهامى باشا - وكان على فهمى - بالإضافة إلى هذا - قائداً لإحدى فرق الحرس الملكى وعلى علاقة حسنة بالعناصر الثائرة، وصديقاً لعرابى وعبدالعال حلمى وغيرهم من القيادات الوطنية فى الجيش وحين التقى الخديو بالضباط الثائرين شجعهم على مهاجمة رياض ومع أن «على فهمى» لم تكن له آراء سياسية، فقد كانت صلته ودية بالعناصر السياسية فى الجيش. فاستطاع أن يقنعهم بأن الخديو هو أيضاً فى جانبهم وأنه أرسله خصيصاً لإنذارهم بأن رياض ورفقته يدبرون لهم تدبيرات سيئة^(٩٨).

وعندما لمح الخديو أن هناك منافرة بين عثمان رفقى ناظر الجهادية وبين أحمد عبدالغفار . وكان قائمقاما فى الفرسان، بدأ يقرب إليه القائمقام النافر فكان يستدعيه فى طريق الجزيرة ويستوقفه ويحادثه الزمن الطويل^(٩٩).

ومع أن أسلوب الخديو فى جذب الضباط إليه كان يتضمن فهماً سطحياً لطبيعة حركتهم إلا أن هذا الفهم لم يقيد هذه الحركة وهو ما ظهرت آثاره فيما تلا ذلك من تحركات الجيش. أكد الخديو لعلى فهمى أنه أراد ترفيته لرتبة اللواء والإنعام عليه بألف جنيه ولكن رياض باشا عارض فى ذلك، وعبر لأحمد عبدالغفار عن تأييده لموقفه المناوئ لعثمان رفقى، والأرجح أن توفيق كان يظن أن الضباط عناصر ساخطة يمكن دفعها إلى تحقيق مآربه نظير بعض المنح، ثم التخلّى عنها إذا فشلت فى إسقاط رياض. ومن هنا أرسل إليهم على فهمى ليقول لهم على لسان الخديو: أنتم ثلاثة وأنا رابعكم.

بيد أن كلا من الطرفين كان يعمل لهدف مختلف، فالضباط يسعون إلى إسقاط السلطة الاستبدادية مهما كان مركزها، بينما كان هدف الخديو نقلها إليه. وقد رأى الثوار أنه لا بأس من التحالف مؤقتاً مع الخديو لتفتيت الجبهة المعادية لهم. وأنهم يستطيعون تصفية الموقف معه بعد إسقاط رياض الذى كان يمثل السلطة الأجنبية. ورغم هذا فإن توفيق كان متردداً، إذ كان يخشى أن تؤدي مناوئته لرياض إلى عزله وإعادة أبيه أو تولية الأمير حلهم مكانه. ولذلك فإنه عندما قدم الضباط الثلاثة عريضتهم التى طلبوا الثلاثة، فيها عزل عثمان رفقى انضم الخديو إلى فريق المطالبين بمحاكمة الضباط الثلاثة فى حين أن رياض كان يرى تحويل العريضة إلى مجلس عسكري يحقق فيما ورد بها من اتهامات ضد عثمان رفقى ذاته.

والأرجح أن موقف الخديو تولد من خشته من الاتهام بمخاللة الضباط المتمردين، فأراد بالتشدد ضدهم تأكيد عدم مسئوليته عن سلوكهم. وربما استهدف إيقاع رياض فى موقف حاد يزيد من رقعة الخلاف بين الوزارة والضباط بما يحقق هدفه فى إسقاط رياض.

على أن السراى لم ترتج للموقف الذى ترتب على انتصار الضباط فى واقعة أول فبراير ١٨٨١ - الهجوم على قصر النيل - وكشف عن سوء فهمها لطبيعة حركة الجيش. فعلى الرغم من عزل عثمان رفقى فإن رياض قد بقى، وأصبح الجيش قوة بعد نجاحه فى عزل عثمان رفقى. وأدرك الخديو أن من الصعب السيطرة على تلك القوة. فسمى إلى تكوين محاور داخلها يأمن لها. لقد أصبح - بتعبير الشيخ محمد عبده - «فى همين عظيمين بعد أن كان فى هم واحد: هم رياض باشا وهم الضباط». وقد حاول أن يستوثق من إخلاص على فهمى - قائد حرسه - «فأمره باستدعاء جميع ضباط الألاى إلى سراى عابدين ليقسموا للجناب الخديو يمين الطاعة والفداء ويقسم لهم جنايه يمين التأمين من كل عقوبة على ما مضى».

وكانت خطة الخديو خطة تأمرية تتمس بدرجة عالية من الخيث وعدم الإخلاص إلا لذاته، إذ كان يسعى للتحالف مع على فهمى لعله يساعده على تصفية عرابى وعبدالعال. ثم يستدير إلى على فهمى نفسه فيضفيه وبهذا يتخلص من القوة الجديدة لأنه لم يستطع ترويضها، «ولكن عرابى فطن إلى الأمر فالتمس من الخديو أن يدخل فيما دخل فيه على فهمى من يمين الأمان، فدخل برضاء الجناب الخديو أو على غير رضاء فى رابع يوم الحادثة وتقاسما الأيمان»^(١٠٠).

وقد برز خوف الخديو من أى تحركات مقبلة للجيش. ومن اشتغاله بالسياسة، فى الخطبة التى ألقاها فى ١٢ فبراير ١٨٨١ فى الاجتماع الذى دعا إليه كبار ضباط الجيش ليستميلهم إلى صفه وفيها قال إنه عفى عن كل الذين اشتركوا فى تمرد أول فبراير. وركز على الضباط ودعاهم «ألا تشتغلوا من الآن فصاعداً بشئ خارج عن حدود وظائفكم واجتهدوا فى أداء واجباتكم العسكرية»، ثم استعرض بعض الإصلاحات التى أجريت وذلك مما يجب على كل محب لهذا الوطن إبداء الشكر وإظهار علامات المسرة وحاصل ما أقول لكم أن العساكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسعى فى أداء واجباتهم العسكرية

والامتنال لولى أمرهم، وإنى لعلى يقين من أنكم تعتقدون بأن أكمل الصفات أن تحافظوا على ذلك وتجعلوا أعمالكم دائرة على هذا المحور القويم».

ولم يكتف الخديو بهذه الدعوة التى كان يعلم أنها لن تجد أذانا صاغية، وإنما بدأ يتآمر بهدف خلق موالية له داخل الجيش، وتركزت مؤامراته على استمالة صف الضباط والضباط الصفار إلى جانبه لكى يقوموا بتحريك سياسى يعلنون خلاله أنهم لم يكونوا موافقين على تمرد أول فبراير، والهدف من هذا الإعلان واضح، إذ يمكن - استناداً إليه - توجيه تهمة التحريض على التمرد إلى قوادهم كما أنه يؤدى إلى إبراز قوة موالية للخديو داخل المؤسسة العسكرية. قد تقضى - بظن الخديو - على شعبية القيادات الثائرة.

وهكذا وضع نجاح تمرد أول فبراير ١٨٨١ الخديو فى مأزق حرج، صحيح أنه قد نتج عن التمرد تفسخ فى وزارة خصمه اللدود رياض بطرد عثمان رفقى وتعيين البارودى مكانه، إلا أن القوى التى أحدثت هذا ظهرت كقوة مستقلة تعمل لحساب أهدافها وليس لتحقيق مطامعه. إذ ذاك حاول الخديو أن يتآمر عليها، وأن يشق صفوفها وأن يفتمل محوراً مؤيداً له بين ظهرانيها، ففى صيف ١٨٨١ - وكان فى الإسكندرية - سعى لكى يضم إليه القوى العسكرية المرابطة هناك وعاولد الحديث مع على فهمى لئ يضمه إليه هو وقوات الحرس الخديو. وخدعه على فهمى وأكد له أنه معه، فعاد الخديو من مصيفه لصدر أوامر بنقل آلاى عرابى وآلاى عبدالعال حلمى على أن يحل محلهما آلاى الإسكندرية وسارعت القوى الوطنية فأحبطت المحاولة بمظاهرة ٩ سبتمبر المسلحة. وأجبرت الخديو على إسقاط رياض وإسقاط الحكم الاستبدادى كله بالموافقة على الدستور.

الأجانب المحليون

يطلق تعبير «الأجانب المحليين» على العناصر الأجنبية التى توافدت على مصر وأقامت بها إقامة أشبه بالاستيطان ، بحيث أصبح لهم فيها أعمال تجارية واسعة فتحولوا إلى فئة من فئات المجتمع المصرى لها حقوقها وامتيازاتها ولها أوضاعها

القانونية ولها في مجرى السياسة المصرية تأثير قد يزيد أو ينقص حسب الأحوال. وسنلاحظ أنه منذ عهد محمد علي وحتى إلغاء الامتيازات الأجنبية في سنة ١٩٣٧ كان للأجانب المحليين تأثيرات متزايدة بحيث لا نستطيع أن نستوعب أية فترة من فترات هذا التاريخ الطويل إذا أهملنا وجودهم وتأثيرهم.

وبينما لم تجد الحملة الفرنسية في مصر من الأجانب سوى فئات قليلة، فإن عهد محمد علي شهد تزايد أعدادهم نتيجة لحاجته إلى الخبرة الفنية الأجنبية في تدعيم مشروعاته الكبرى سواء في الجيش أو في الزراعة والرى أو الصناعة والتعليم... إلخ. ثم ارتفع هذا العدد في حكم سعيد الذي كان يكن تقديراً كبيراً للخبرة الأجنبية. والمسألة نفسها بالنسبة إلى إسماعيل الذي تزايدت في فترة حكمه أعداد الأوروبيين الوافدين مع رأس المال الأوروبي لإنشاء مشروعات يستثمرون فيها أموالهم أو خبرتهم أو يستثمرون فيها غفلة الحاكم وضعف الشعب. وهكذا تزايد عدد الأجانب في مصر حتى وصل في سنة ١٨٧٩ إلى مائة ألف أجنبي من الإنجليز والفرنسيين والمالطيين واليونانيين والتمساويين والروس... إلخ.

يذكر «لاندز» في كتابه «بنوك وباشوات» أنه في الفترة من ١٨٥٧ إلى ١٨٦١ دخل البلاد ١٢٠,٠٠٠ أجنبي بمعدل ثلاثين ألف أجنبي كل عام وأنه دخل مصر في عام ١٨٦٢ قرابة ٣٢,٠٠٠ أجنبي. وفي العام التالي دخلها ٣٤,٠٠٠ وفي سنة ١٨٦١ دخلها ٥٦,٠٠٠ وفي سنة ١٨٦٥ دخلها ٨٠,٠٠٠ ألف أجنبي وهي أعداد تصل جملتها إلى ٢٠٢,٠٠٠ أجنبي في أربع سنوات بمعدل ٥٠,٠٠٠ السنة. وبهذا يصبح ما دخل مصر من الأجانب في الفترة خلال ثمانى سنوات (١٨٥٧ - ١٨٦٥) قرابة ٣٢٢ ألف أجنبي بمتوسط أربعين ألفاً في السنة وهو عدد ضخم بلا شك^(١٠١). على أنه فيما يبدو أن هذا العدد الضخم لم يكن يقيم بشكل دائم في مصر ولكنه كان يقضى أوقاتاً قصيرة. ولعل المتوسط العام الذى ذكره روزشتين وهو مائة ألف، هو الرقم المعقول للعناصر الأجنبية الثابتة نسبياً في إقامتها بمصر^(١٠٢).

وقد أصبح لهذا العدد الكبير جاليات تركز بعضها في المدن الكبرى وبخاصة في الإسكندرية والقاهرة وعواصم المحافظات والمدن الساحلية، وأصبح لهم تنظيمها الأهلى الخاص بهم الذى يضم رموسهم. وانتشرت القنصليات الأجنبية في المدن الكبرى لرعاية مصالح هذه الجاليات وضمانها، ثم أصبح للأجانب مؤسساتهم الخاصة التجارية والصناعية والسياسية وحتى القضائية والتشريعية فإذا عرفنا أن عدد سكان مصر في ذلك الوقت كان يصل إلى ٥,٥١٨,٠٠٠ فمعنى هذا أن الأجانب كانوا يشكلون ٢٪ من عدد السكان. وهى نسبة كبيرة وإن كانت لا ترقى إلى النسب العالية التى يصل إليها عدد الأجانب في بلاد أخرى عرفت مشكلة المستوطنين. على أن النسبة تحدث تأثيرها من طبيعة المناطق التى كان الأجانب يتركزون فيها ومن قدرتهم على التأثير السياسى وحجم مصالحهم الاقتصادية وهو الأساس.

وكان الأجانب يتركزون في المدن؛ حيث ترتفع نسبتهم إلى نسبة عدد السكان بشكل واضح. فبين سكان الإسكندرية الذين بلغ عددهم مائة ألف نسمة كان هناك عشرة آلاف أجنبى، أى أن نسبتهم كانت ١٠٪ وهى نسبة كبيرة. وإذا قارنا الإسكندرية - مثلاً - بأى ميناء أوروبى للتجارة، قد تبدى المقارنة نوعاً من المشابهة الظاهرية ففى أى ميناء بحرى لا بد من وجود حثالات بشرية. ولكن المسألة هى أننا إذا قارنا عدد هؤلاء بعدد السكان وحجم التجارة فى الموانئ جميعاً لوجدنا أنه «لا يوجد فى أوروبا ما يشبه هذه المستعمرات البيضاء القذرة الزاحفة إلى بلدان الشرق، حيث تتوافر مزايا سياسية ونفسية ليست معروفة فى البلاد الأصلية. لقد كان شاطئ التجارة الأوروبية الممتد مليئاً بالعناصر الطافية فوق سطح المجتمع الغربى». وعند هؤلاء كانت مصر القرن التاسع عشر، أرضاً مستعمرة حتى وإن كانت اسمياً مستقلة سواء أكانت مستقلة بنفسها أو باعتبارها ولاية فى الإمبراطورية العثمانية المستقلة. وعلى هذا الشبح البائس للأمة المصرية كان الرجل الإنجليزى أو الفرنسى أو البروسى أو النمساوى يخطو مزهواً مطمئناً إلى أن كل ما يصنعه ستحميه القوة^(١٠٣).

فإذا حاولنا أن نصنف الأجانب حسب أنشطتهم في المجتمع المصري فسنلاحظ أنه كان على رأس تلك الأنشطة من حيث التأثير وليس من حيث العدد المتمركز فيها: الأنشطة المرتبطة بالجهاز الحكومي نفسه. وقد بدأت إغارة الموظفين الأجانب على الإدارات المصرية منذ عام ١٨٧٦ ففيما بين سنتي ١٨٦٤، ١٨٧٠ كان عدد الأجانب الذين عينوا في الحكومة المصرية ١٦٠ فقط وفيما بين سنتي ١٨٧٠ و ١٨٧٥ عين ٢٠١ موظف وفي سنة ١٨٧٦ وحدها جرى بما لا يقل عن ١١٩ أجنبياً حشروا في سلك الخدمة الملكية حشراً. وفي سنة ١٨٧٧ عين ٧٦ موظفاً وفي السنة التالية عين ١٣١ آخرون^(١٠١).

وهكذا لم تمر سنوات قليلة حتى كان الموظفون الأجانب أخطبوطاً ضخماً، وصفه عبدالله النديم في مقال له «بالطائف» قال فيه «تخيل نفسك عائداً إلى وطنك بعد غيبة سبع سنوات وحين تصل إلى الإسكندرية فسوف تجد قائد الميناء بحاراً إنجليزياً، فإذا وصلت إلى حقائبك بالجمرك فستجد مديره إنجليزياً كان موظفاً سابقاً بمصلحة البريد. فإذا أردت أن تسافر إلى القاهرة بالسكة الحديد فسوف تجد هذا المرفق يدار بواسطة موظفين إنجليز وهنود وفرنسيين فإذا شئت أن ترسل ثلغرافاً إلى أهلِكَ تبتهم بوصولك فستجد المشرف على التلغراف موظفاً إنجليزياً أيضاً، وإذا شئت أن ترسل لأصدقائك خطابات تخبرهم بقدمك فستجد مصلحة البريد مرموسة لموظف سابق في البريد الإنجليزى»^(١٠٥)

وقد لعبت المنافسات الدولية دورها في زيادة عدد الموظفين الأجانب دون مبرر ودون الحاجة حتى إلى خبرتهم أو عملهم - هذا بافتراض أنه كانت لهم خبرات حقيقية - ويذكر بلنت أن التسوية التي تمت في برلين سنة ١٨٧٨ بين فرنسا وإنجلترا، والتي تضمنت موافقة بريطانيا على احتلال فرنسا لتونس مقابل حصول الأولى على قبرص، قد تضمنت أيضاً فيما يختص بمصر أن يكون حظ الدولتين واحداً في التسويات المالية التي تتم في مصر. ونتيجة لهذا الاتفاق وصلت التعليمات بأن يكون حظ فرنسا وإنجلترا واحداً في كافة التعيينات في الوظائف المصرية^(١٠٦). وقد ذكر مراسل التيمس في بداية السنة التالية لذلك أن

المنافسات الدولية قد حشرت ثلاثة أو أربعة من الموظفين في عمل لا يحتاج تأديته إلا لشخص واحد^(١٠٧). وقد ظهر أثر المنافسات الدولية فيما سبق أن ذكرناه من طلب إيطاليا والنمسا منسبى وزير الحقانية ووزير المعارف لاثنين من رعايها وكان تعيين الوزيرين الأوروبيين في وزارة نوبار هو قمة سيطرة الأجانب على الإدارة المصرية، وفيما بعد ساور هؤلاء الموظفين شعور بأن سيطرتهم على الإدارة ينبغي ألا تقل عما وصلت إليه في عهد الوزيرين. ولهذا فإنه بمجرد إسقاط الوزارة أعلن كبار الموظفين الأوروبيين في القاهرة شبه إضراب عن العمل بدأ بأن رفض الرقيبان العودة إلى عملهما «وقد حدا حذوهما الموظفون الأجانب الآخرون حتى لم يبق في النهاية من ظل قائماً بعمله سوى موظف صندوق الدين وحتى هؤلاء الموظفين وجدوا الفرصة فيما بعد لإظهار تذمرهم»^(١٠٨).

وهكذا لم يكتف الموظفون الأوروبيون في الإدارة المصرية باستلاب المرتبات الضخمة على حساب أصحاب الحق من الموظفين المصريين الذين زعمت القيادات الأوروبية للحكومة أن الميزانية لا تسمح بدفع مرتباتهم بل إنهم كانوا يمارسون ضغوطاً شديدة لفرض سلطتهم تصل إلى حد الإضراب عن العمل كما رأينا ، فإذا عرفنا أنهم كانوا خالين من أى مواهب حقيقية أو خبرة يمكن الاستفادة منها أدركنا الدور التخريبي الذى كانوا يلعبونه في الإدارة المصرية.

عمل الجزء الآخر من الأجانب المحليين في أعمال مالية متعددة، ومن هذه الأعمال الشركات والبنوك التى أشرنا إلى نشاطها في الفصل السابق يضاف إليهم الذين يستغلون أموالهم في المتاجر الكبيرة والصغيرة وحانات الحوارى والقرى وكازينوهات القمار وفتنادق وبيوت الدعارة. وكان أخطر هذه الفئات - بلا شك - المراهبون الذين يعملون في الريف إذ كانوا يشتركون مع بنوك الإقراض في سلب الفلاحين أملاكهم العقارية، وكانت مصر لا تعرف قبل التسلل الأوروبي الواسع سوى الرهن الحيازى، وهو يعنى أن يقترض منه فوراً. وهو ما كان يجعل الاقتراض على الأرض خطوة صعبة يقدم عليها الفلاح إلا نادراً لأنها كانت تعنى - في ظل قاعدة الرهن الحيازى - أن يفقد الفلاح حيازته حتى

يستطيع تأدية الدين فيتردها. وبإنشاء المحاكم المختلطة أقر الرهن العقاري، وبمقتضاها يرهن الدائن الأرض مع بقائها في حيازة المدين على أن يكون للدائن حق نزع ملكيتها جبراً إذا تأخر المدين عن الوفاء. وقد أغرى هذا النوع الجديد من الرهن الفلاحين بالتهافت عليه لأنه في الظاهر لا يخرج الأرض من حيازة صاحبها، ولكنه في الواقع كارثة على الملكية العقارية لأن السهولة التي يقدم بها الدين على الرهن واطمئنانه بادئ الأمر إلى البقاء الملكية تحت يده وقلة تبصره في العواقب كل ذلك قد رغب إلى الأهلين الاستدانة بالربا الفاحش وترتيب حقوق الرهن العقاري على أملاكهم. وقد أدى هذا إلى انتزاع ملكية عشرات الآلاف من الأقدنة من الفلاحين وهاء للديون العقارية. وقد ذكر اللورد دوفرين في تقريره أن الأموال المدونة في قسائم الرهن زادت فيما بين سنتي ١٨٧٦ و١٨٨٢ من نصف مليون إلى سبعة ملايين جنيه منها خمسة ملايين خاصة بالفلاحين^(١٠٩). وقد ساعد المرابين الأجانب في الاستيلاء على أطيان الفلاحين أن هؤلاء كانوا مضطرين للاقتراض لسداد أقساط الضرائب التي تزايدت بشكل مرعب خلال عهد إسماعيل. بل إن المرابين لم يكونوا يستليون الأرض فحسب ولكنهم كانوا يستلبون الملابس والحلى أيضاً ويذكر بلنت أنه في عام ١٨٧٦ وأثناء جولته في محافظة الجيزة لاحظ أن «مدن الأرياف قد غصت في أيام الأسواق بالنساء اللاتي أتين لبيع ملابسهن وحليهن الفضية للمرابين الأروام! لأن جامعي الضرائب كانوا في قراهن والكرباج مشهر في أيديهم، فابتعنا مصوغاتهن الزهيدة وأصغينا إلى قصصهن واشترطنا معهن في استئصال اللعنات على الحكومة التي جعلتهن عرايا»^(١١٠).

ومن الثابت أن الجالية الأوروبية في مصر كانت من أسوأ العناصر الأوروبية في الأغلب. يصفهم بلنت بأنهم كانوا «مغامرين من حثالة الأمم الواقعة على شاطئ البحر المتوسط كالمرابين الطليان والأروام الذين كانوا يمتصون دماء الحياة من الفلاحين المسلمين»^(١١١). وبينما يراهم اللورد ملثر «طاعونا شديد الضراوة أصاب مصر. كانوا مرابين ونصابين ويشغلون بالرهونات، وكانوا قادرين في معظم الأحيان على الحصول على مساندة قناصلهم لهم في اقتناص ثروات البلاد وأمالك المزارع المصري المسكين»^(١١٢).

وكان الأجانب الذين دخلوا مصر، متعددى الصفات والمهن بحيث يصعب تصنيفهم «أصحاب البنوك والمرابون والتجار والخصوص، السماسرة الإنجليز الهادئون وتجار الشرق الأدنى الزئبقيون، موظفون لمكاتب الشركات الجديدة، وعاهرات فى ميدان القناصل فى الإسكندرية ، باحثون منقطعون لمعابد أبيدوس والكرنك، وقتلة ورجال أسرار فى حواري القاهرة».

أما من الناحية الأخلاقية، فقد كان الأجانب - عموماً، وباستثناءات قليلة - «مجموعة انتهازية شديدة المراس، خرجت لتبحث عن الثروة بصرف النظر عن كيفية جمعها. ولقد كان هؤلاء - إذا قيسوا بالمستوى الأوروبى للتربية والأخلاق ، - عديمى الإحساس، ليس عندهم شعور بالعائلة أو الأصل ولا احترام للشخصية أو القيم، لا يهمهم أن يعرفوا ماهية الشخص أو من أين يأتى الشيء، وإنما يهتمون بشيء واحد: كم؟ وفى أى مجتمع محترم لا يجروء معظمهم على أن يتحدث عن ماضيه»^(١١٣).

وكان من الطبيعى مع ظروف الاستنزاف تلك أن تنتقل ملكية آلاف الأفدنة إلى الأجانب وأن يكون معظم هذه الملكيات من ملكيات صغار الملاك وفقراء الفلاحين الذين لم يكونوا قادرين على سداد ما يقترضونه من الأموال، وقد بلغت المساحة التى يملكها الأجانب فى سنة ١٨٨٧ قرابة ١٨١, ٢٢٥ فدناً^(١١٤). أى بنسبة ٥% من مساحة الأراضى الزراعية كملها، فإذا قدرنا نسبة الأجانب بـ ٢ ٪ من السكان أدركنا أن الأجانب كانوا يشكلون مركزاً سياسياً ذا ثقل شديد وطاغ فى البنية الاجتماعية المصرية.

الامتيازات الأجنبية

كان من الطبيعى مع زيادة أعداد الأجانب فى مصر، وتزايد جالياتهم ووضوح نفوذهم السياسى، أن يفرضوا أنفسهم على خريطة السلطة فى مصر، وأن يكون لهم مؤسسات تحمى مصالحهم وتدافع عنها بل وتدافع عن استلابهم للبلاد. وقد استغل الأجانب بالامتيازات الأجنبية وطوعوها لمصالحهم ووسعوا نطاق تطبيقها بشكل لم يسبق له مثيل، وكانت مصر كإحدى بلاد السلطنة العثمانية تعطى الأجانب بعض الامتيازات التى كفلتها لهم تركيا منذ فترة طويلة. فقد أدى احتياج

الإمبراطورية العثمانية إلى جهد الأجانب إلى إعطائهم بعض الاستثناءات القانونية. كان أساسها أن الشريعة الإسلامية التي يعتمد عليها نظام الحكم في الإمبراطورية العثمانية تحرم الأعمال الربوية والمصرفية. ولاحتياج البلاد إلى تلك الأعمال أعطيت استثناءات للأوروبيين لكي يقوموا بنشاطهم المالي والمصرفي دون خوف، وقد عرفت تلك الاستثناءات باسم: الامتيازات الأجنبية. وبينما كانت الامتيازات التي سمح بها السلطان للأجانب في البلاد التابعة للسلطنة محدودة الأثر، فإنها في مصر قد تجاوزت كل الحدود التي وضعتها الاتفاقات الدولية لهذه الامتيازات. كانت المعاهدات التي وقعتها السلطان مع الدول تعطى الأجانب حقاً في المقاضاة في الشئون التجارية والمدنية الشخصية أمام قناصلهم وقوانين بلادهم وكذلك المنازعات المدنية التي يكون طرفاها أجنيين ولا يكون نزاعهما ماساً بصالح أهلى. وكذلك المنازعات الجنائية بين الأجانب. وفيما عدا هذا فقد كان الأجانب يخضعون للوائح الضرائب العقارية والقوانين المالية التي تضعها الحكومة العثمانية دون حاجة إلى موافقة الدول ويخضعون للمحاكم التركية في المنازعات العقارية سواء كانوا فيها مدعين أو مدعى عليهم ويختص القضاء العثماني كذلك بنظر قضايا الأجانب مدنية كانت أو تجارية إذا كان في الخصومة صالح أهلى. وتسرى أحكام القوانين العثمانية الخاصة بالمعقوبات على الرعايا الأجانب سواء بسواء، وكذلك تسرى عليهم قوانين الضبط والربط واللوائح الإدارية ولوائح التنظيم والصحة.

أما في مصر فقد اتسع نطاق الامتيازات الأجنبية، فانتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترفه رعاياهم من الجرائم التي تقع ضد الرعايا الوطنيين وأصبح على الوطنيين أن يرفعوا أية دعوى على الأجانب لدى قناصلهم وأن يرفع الأجانب الدعاوى عليهم لدى هؤلاء القناصل أيضاً، ليس هذا فقط بل إن الأجانب كانوا يقاضون الحكومة المصرية ذاتها لدى المحاكم القنصلية. وقد اتسع نطاق الامتيازات الأجنبية بهذا الشكل المخيف، نتيجة لضعف الحكومة وازدياد نفوذ الأجانب فيها وأصبحت نوعاً من العرف والتقليد في الأساس.

«وبمجرد أن أدرك ممثلو الدول الغربية أن التوالى غير قادر على مقاومة التهديد بالقوة وأن مجرد انزال العلم القنصلى كان كافياً لأن يجثو على ركبتيه أصبحت أبواب الفساد مفتوحة على مصراعيها، ولم يكن أغلب القناصل مستعدين فحسب للدفاع عن قضايا مواطنيهم مهما كانت وجاهتها، ولكنهم كانوا يدافعون عن أى شخص سواء أكان أجنبياً أم من أهل البلاد مقابل مبلغ من المال. فأصبح لكل دولة غربية قائمة بمن تشملهم الحماية، الدائمين والمؤقتين، وأصبح جواز السفر سلعة تجارية أكثر منه تحقيق شخصية أو إثبات جنسية»^(١١٥).

ووصل الأمر إلى الحد الذى أصبح فيه المصريون أنفسهم يحتمون من أساليب حكوماتهم الاستبدادية بالدخول فى حماية إحدى الدول الأوروبية! ففى ظل هذه الحماية يأمنون على حريتهم الشخصية، ويصدرون صحفاً ومجلات، يل ويتاجرون أيضاً، وممن فعلوا ذلك يعقوب صنوع وأديب إسحاق. وكثيرون غيرهم. وساعد على انتشار كل تلك الرذائل ، أن القناصل الأوروبيون أنفسهم، كان من بينهم - كما يشهد أوروبى هو دافيد لانذر - «مرتشون بشكل مخز، ويشعون فى جشعهم. وأغلبهم لسوء الحظ كانوا من رجال الأعمال الذين كانوا يرعون بهذا السلوك مصالحهم، أن لم يكن مصالح الآخرين»^(١١٦)، بل إن وزارات الخارجية نفسها كانت فى بعض البلاد أشد فساداً من مندوبيها بالخارج.

وفى مواجهة تلك الفوضى، اضطرت الحكومة المصرية إلى مفاوضات الدول، وتوصلت بعد مفاوضات طويلة إلى إنشاء المحاكم المختلطة فى عام ١٨٧٦. وقد وقع اتفاق إنشاء هذه المحاكم خمس عشرة دولة هى: الولايات المتحدة والنمسا والمجر وبلجيكا والدانمرك وهولندا وإيطاليا والبرتغال وروسيا والسويد وإسبانيا والنرويج ، وهى الدول التى كان لها جاليات تتمتع فى مصر بالامتيازات الأجنبية.

قام نظام المحاكم المختلطة - وقد وضع بالاتفاق بين الدول ومصر - على أن تختص بالفصل فى المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب، وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة وأن تفصل فى المنازعات العقارية إذا كان أحد الطرفين

من الأجانب ولو كان الطرفان من جنسية واحدة. أما الجنح والجنابات التي تقع من الأجانب فلا تختص بالحكم فيها بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصلية مع استثناء الجرائم التي تقع على قضاة المحاكم المختلطة أو مأموريها القضائيين أثناء قيامهم بعملهم فتختص بالحكم فيها^(١١٧).

ومن أخطر الأمور التي أسفر عنها إنشاء هذه المحاكم - فضلا عن اختصاصاتها - أن أغلبية القضاة كانوا من الأجانب، وأنهم كانوا يرأسون الدوائر، كما كان القاضي الأجنبي هو قاضي المحاكم الجزئية التي لم تكن تتألف إلا من قاض واحد. وهكذا أصبح الطابع الأجنبي هو الطابع الغالب على هذه المحاكم والقوانين التي تم تطبيقها قوانين شارك الأجانب في وضعها، والقائمون على تطبيق هذه القوانين أجانب، أي أنها كانت من ناحية التركيب والاختصاصات محاكم أوروبية، بل لقد ورد في قانون إنشائها نص على إلا يكون التشريع الذي يسرى على الأجانب نافذاً فيهم إلا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات. وبهذا أعطيت الدول الأجنبية حق التدخل في التشريع الذي يسرى على رعاياها وهو حق لم يكن لها من قبل.

واستخدمت الدول هذا الحق عندما أصدر إسماعيل قانون التصفية (١٨٧٩) الذي رتب تصفية معينة للديون، فاحتجت الدول على إصداره وتمسكت بلائحة ترتيب الحاكم المختلطة، واعتبرت أن لا حق للحكومة المصرية في أن تصدر أي قانون يتعلق بحقوق الأجانب بأي طريق من غير موافقة الدول، وينسحب هذا الشرط على القوانين التي يصدرها الباب العالي أيضا.

وفي التطبيق العملي فإن المحاكم المختلطة كانت وراء عمليات الإفطار المتزايدة التي تعرض لها المجتمع المصري، وشاعت أحكام البيوع الجبرية التي صدرت عن هذه المحاكم ضد مواطنين كانوا يستدينون من الأجانب مبالغ ضئيلة بالقياس إلى فوائدها الربوية الضخمة، ثم تستصدر ضدهم أحكام من محاكم لا يفهمون إجراءاتها المعقدة ولا لغتها الأجنبية، ولا تتاح لهم أقل الفرص لكي يدفعوا عن أنفسهم أو يداخروا عنها طغيان الأجانب.

وكان الأجانب يدبرون الفرص تدريجياً لتنتهى دائماً باستصدار حكم بالبيع الجبرى، إذ كان سعر القروض الريوية - كما يقول أمسيو جابريل شارم - يصل إلى أربعين أو خمسين فى المائة، وقد لاحظ أن المرابين كانوا يتبعون جبابة الضرائب فى القرى ليقترضوا الفلاحين الضرائب المطلوبة منهم بأفحش الفوائد التى قد تبلغ ١٠ أو ١٢ ٪ فى الشهر الواحد أى ١٢٠ إلى ١٤٤ ٪ فى السنة. وأغرب ما كان الأجانب يتمتعون به من امتيازات - كما يذكر شارم - هو أن الحكومة كانت تقترض من هؤلاء مبلغاً من المال على أن تكل إليهم الرجوع على الفلاحين وجباية الضرائب منهم فى جهة معينة فكانوا يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة، ويستخلصون من الأهالى أكثر مما أدوه للحكومة وأكثر من الضريبة». وكان من الطبيعى فى أحوال كهذه أن يقترضوا الفلاحين الضرائب ويتجهوا فوراً إلى المحاكم المختلطة لكى يستصدروا أحكاماً بالبيع الجبرية. وهو ما أدى إلى هبوط قيمة الأراضى الزراعية «فالقدان الذى كان يباع فى أوائل سنى حكم إسماعيل بثمانين جنيهاً صار يباع فى آخره بثمانية جنيهات فقط. ومن هنا لا يبدو غريباً أن يستولى الأجانب على ٥ ٪ من مساحة الأراضى الزراعية، وأن يعاملوا الفلاحين فى أراضيهم معاملة من أسوأ ما يمكن».

وفى ظل هذه السيطرة الضخمة أصبح الأجانب فى مصر مؤسسة سياسية خطيرة الشأن، بل أصبحوا فى مقدمة القوى التى يتم الصراع ضدها. والتى تتحضر كل القوى الوطنية للصدام معها عند أول بادرة. وبينما صورت الدعاية الأوروبية الصراع ضد هذه العناصر باعتباره صراعاً دينياً بالأساس فإن المسألة لدى العناصر الوطنية الواعية لم تكن كذلك على الإطلاق. وكان إخفاء الطبيعة الحقيقية لهذا الصراع هما من الهموم الأساسية للدعاية الاستعمارية التى لم تكن تستطيع أن تكسب رأى العام فى بلادها لحماية شراذم المغامرين الأجانب دون الادعاء بأنهم يتعرضون لكرهية دينية.

على أن هذه الشراذم من الأجانب لم تخل وجود عناصر طيبة. كان من بينها بعض العناصر الثورية التى هربت من بلادها فى ظروف الاضطهاد. وجاءت

لمصر لتقيم فيها . ومع أن تلك العناصر كانت قليلة العدد ومحدودة التأثير داخل جالياتها نفسها . بل لعلها كانت مكروهة في وسط هذه الجاليات التي كانت في طابعها العام من الحشالات الأوروبية إلا أن تأثير تلك العناصر الطيبة في العناصر الوطنية المصرية كان مهماً ، وكانت بما تحمله من أفكار ثورية وإنسانية ، مضادة للتدخل الأوروبي ، ومعارضة له وعاطفة على الأمانى الوطنية المصرية . وقد اتجهت هذه العناصر إلى التأثير في الوطنيين المصريين إما بشكل شخصى أو جماعى . فقد احتك عرابى بعدد منهم بشكل شخصى ، كما شكّل آخرون منهم مع عدد من الوطنيين المصريين جمعية «مصر الفتاة» في سنة ١٨٧٦ ، وكانت تضم عناصر وطنية وأجنبية وتتنى أهدافاً وطنية وسوف نعود إليها بتفصيل أوفى فيما بعد . كذلك شكل عدد آخر منهم المحافل الماسونية الشرقية في مصر وانضم إليها عدد كبير من القيادات الوطنية من أبرزهم : الأفغانى ومحمد عبده وعرابى وغيرهم .

الفصل الثالث

الخريطة الفكرية للثورة

مصادر التأثير الفكرى ومراكزه □ الاتجاهات
العامة للفكر الثورى □ قضايا الفكر الثورى: (أ)
الحريات العامة والشخصية □ (ب) من المناجزات،
المصرية إلى الدستور □ (ج) المسألة القومية □ (د)
المعتل فى موقف الدفاع □ (هـ) الراديكالية
والرومانتيكية الثورية.

لم تكن الاتجاهات الفكرية التي ظهرت خلال الثورة العربية مولوداً غريباً عن المجتمع المصرى أو جديداً عليه، فمن الصحيح أن نقول إن الثورة قد ولدها - من بين عوامل عديدة - ذلك المناخ الفكرى الذى استمر أكثر من ثمانية عقود من الغزو الفرنسى إلى اللحظة التى ظهرت فيها بشائرها. وخلال هذه العقود الثمانية انتشرت الأسس العامة للفكر الليبرالى الأوروبى والاتجاهات الراديكالية التى جنحت إلى شئ من اليسارية، وانتشرت أيضاً الأفكار الإسلامية التى نبتت من تفاعل الفكر الدينى التقليدى - الذى كان يكرس الشيوقرراطية العثمانية مع الاتجاهات الليبرالية والعلمانية وهو التفاعل الذى طرح فيما بعد فكر جمال الدين الأفغانى ومدرسته، تلك المدرسة التى أثرت فى تاريخ الفكر المصرى تأثيراً بالغاً، ظل ممتداً حتى خفت فى مواجهة ما طرحته الحرب العالمية الثانية من واقع جديد.

على أن تلك الأفكار لم تكن مجرد استمرار تقليدى للمناخ الذى ساد قبلها، وفى مجرى الثورة نفسه حدثت طفرات فى الفكر السياسى والاجتماعى نتيجة لحركة الثورة الصاخبة والسريعة وما واجهته من تحديات وتكتلات ومحاولات إحباط. وبذلك يمكن اعتبار الثورة العربية من أهم العوامل التى أدت إلى تطور الفكر المصرى وتجاوزت به حركته الرتيبة وتطوره البطيء ودفعته إلى آفاق شديدة الرحابة.

وبالتأكيد فإن أية محاولة لفهم الظواهر الثورية عموماً - ومن بينها الظاهرة العربية - دون إعطاء الالتفات الكافى لتأثير العوامل الفكرية، هى محاولة ناقصة، لا تؤدى إلى فهم أو تقدير حقيقى للظاهرة محل الدراسة. والسبب فى هذا أن الفكر بجانب أنه جزء من البناء العلوى للظواهر الاقتصادية والاجتماعية،

فهو أيضاً مظهر الوعى الاجتماعى بضرورة الثورة أو عدم ضرورتها وهو حافز شديد الأثر، قد تكون له - فى بعض الظروف - قوة دافعة ذات حجم هائل. وبالنسبة إلى الظاهرة العربية بالذات فهى تعتبر أول حركة ثورية مصرية تملك نصيباً لا بأس به من الوعى بذاتها ومن التحديد لأهدافها، ومن القدرة على التنظيم لتحقيق هذه الأهداف. ولم يكن من الممكن أن تملك هذه الصفات كلها لولا أنها تبلورت فى مناخ فكرى، عرف وتمثل التيارات الثورية وخضع للتأثيرات العقلانية، ولم تكن الخبرة العالمية فى مجال التنظيم السياسى والحشد الجماهيرى بعيدة عن إدراكه.

مصادر التأثير الفكرى ومراكزه

تعرضت مصر منذ بدايات القرن السابع عشر ومع تفكك الحكم المملوكى لتأثيرات فكرية عاصفة أرست بذور الصراع الفكرى الحاد فى التربة المصرية وكان لابد أن تتعرض مصر للغزو الفرنسى لتجد حياتها الراكدة وبقايا حضارتها المضمحلة نفسها فى مواجهة الحضارة الأوروبية التى كانت البرجوازية الأوروبية، قد أرست دعائمها الأساسية فتدخل بذلك عصر الصراع الشرس بين الفكر الرجعى المتخلف الذى تنشره الدولة الثيوقراطية وأيديولوجيتها المتحنطة، وبين الفكر المتقدم - بمقياس ذلك العصر - الذى جاءت به البرجوازية الصاعدة، ليعبر عن مطامح الجناح الصناعى فيها، ويؤكد فيما يؤكد فكرة الدولة العلمانية.

وحتى الآن فإن نقطة التماس الأولى غير معروفة لنا تماماً. فنحن نقرأ فى تاريخ الجبرتى تراجع لعناصر متعددة عرف بعضها فكر العالم الحديث من خلال رحلات إلى البلاد الأوروبية. فجاهروا بالعقلانية وعرفوا مهوى الشك وصراعاته المدمرة، ونفسوا عن أنفسهم فاستحقوا لعنة معاصريهم، وجوزى ما تركوه من مؤلفات وكتب وأفكار بالحرق، فحرمنا بذلك من وثائق تاريخية نادرة القيمة، وأسدل الستار على فصل من فصول تاريخ العقل المصرى. لولا أن ترك الجبرتى عجائب آثاره فاستطعنا من خلالها أن نرصد بذور الصراع بين العقل المصرى والعقل الأوروبى. كما دارت رحاه خلال السنوات الثلاث التى كانت مصر خلالها جزء من الجمهورية الفرنسية الأولى.

خلال تلك السنوات الثلاث جاءت الحملة الفرنسية بتطبيقات الفكرة الليبرالية وبعض مؤسساتها «وعرضتها» على العقل المصرى وتحاورت معه بشأنها، ورغم حالة الحصار التى كان يعانيها هذا العقل، بين ما يؤمن به من ناحية، وما شاب «العرض» من ظروف الاحتلال والقهر من ناحية أخرى فقد كانت تلك السنوات الثلاث مصدراً مهماً وأساسياً من مصادر التأثير فى الفكر المصرى وحفرت بصمتها على تطوره اللاحق.

ثم أتى بعد هذا الاحتكاك القصير احتكاك آخر، عندما رحل العقل المصرى نفسه إلى أوروبا فعاش طلاب البعثات الذين أرسلهم محمد على إلى هناك، مبهورين بعملية تشكيل الإنسان الأوروبى فى دول لم تكن قد خانت بعد - ولعلها لم تكن تستطيع أن تفعل ذلك - أمجد شعارات البرجوازية الثورية كما تمثلت فى الليبرالية والديمقراطية السياسية واعتبار الكسب محك القيمة الاجتماعية. وقد تعددت آثار هذا الرحيل واختلفت ولعل أكثرها دلالة، رحلة مبكرة وسابقة على رحلات المبعوثين، وتختلف أهدافها عن أهداف رحلاتهم، فهى رحلة سياسية وليست تعليمية، قام بها الأمير المملوكى الشهير محمد بك الألفى إلى إنجلترا؛ حيث مكث ما يقرب من عام يتفاوض مع إنجلترا لتدبر له غزواً لمصر يسترد به حكمها من محمد على - وهو الغزو الذى جاءت حملة فريزر ١٨٠٧ لتحقيقه ولكنه فشل.

وعندما عاد لم يجلب الألفى بك معه فحسب مناظير فلكية وآلات غريبة من منتجات الحضارة الأوروبية، ولكنه جاء أيضاً بفكرة جديدة إذ ذاك على المجتمع المصرى، قالها للجبرتى بنفسه، خلاصتها أنه رأى الكثير من تدبير الإنجليز لمملكتهم، واقتنع وهو هناك بأن المالك الذى يملك بقرة تدر عليه لبناً ورعاها، فسوف يزداد إدارها اللبن والسمن، فيريح من حسن المعاملة ما يخسره نتيجة سوءها؛ لذلك عاهد الألفى الله بأنه إذا فتح عليه بحكم مصر مرة ثانية فسوف يسير فى الناس بالعدل ويستقيم فى عهده ميزان الحق^(١).

والتناقض بين الفكرة الجديدة التى جاء بها الألفى من إنجلترا، وبين طبيعة الاستغلال المملوكى لمصر، هو أحد مظاهر الاختلاف بين فكر «الصناعى» مستغل

العصر الحديث، الذى يخضع استغلاله لدرجة أرقى من التنظيم ولشروط جديدة، فيضرب إذا ضمن أن الضرب يزيدّ الريح، ويرت إذا تبين العكس، وبين فكر الأرستقراطية العسكرية الفاقدة لأى ذكاء استغلالى، والى تدمير الدجاجة التى تبيض لها الذهب على أن الظروف لم تسمح للألفى بتحقيق هذا الوعى الجديد، بينما وجد مع تأثيرات أخرى الفرصة للتحقق نسبياً فى حكم محمد على.

خضع المجتمع المصرى فى عصر محمد على وخلفائه لمجموعة من التأثيرات الأوروبية ومع أن محمد على لم يزر أوروبا، وكذلك عباس وسعيد، إلا أن إسماعيل كان عضواً فى البعثة الثالثة التى عرفت ببعثة الأنجال وضمت عدداً من أفراد الأسرة العلوية كان من بينهم غيره الأمراء أحمد رفعت وعبد الحلیم وحسين من أنجال محمد على. وفى باريس نال حظاً من العلوم الهندسية والرياضية والطبيعية، وتغذى إلى إقامته الطويلة فى باريس ميوله الباريسية والأوروبية العامة. على أن من لم يتح له هذا الاحتكاك من خلفاء محمد على قد أتبح له هذا عن طريق الأوروبيين الذين كان مؤسس الأسرة العلوية يعهد إليهم بتربية أبنائه. ومنهم ديلبس الذى كلفه محمد على بالإشراف على تربية سعيد وتعليمه الفنون الرياضية والعسكرية. ولا ينبغي أن نقتل من قيمة عوامل كذلك، ذلك أن خضوع ولى الأمر لتأثيرات فكرية معينة ذى أهمية بالغة عندما تكون سلطته مطلقة وشخصية.

وفضلاً عن هذا فإن محمد على - والمجتمع المصرى ككل - قد خضع لتأثير الراديكالية الأوروبية كما تمثلت فى استخدامه لعدد من أتباع الفيلسوف الفرنسى سان سيمون، الذين رحلوا إلى مصر فى أواسط عهده، فأعطاهم سلطة واسعة فى الإشراف على المشروعات الإنشائية والعمرانية والتنظيمية ومع أن الشكل التنظيمى العام لدولة محمد على يتضمن تأثيراً باتجاهات السان سيمونيين وبخاصة فى الجانب الشمولى لدولته إلا أنه - بالقطع - لم يوافق على جوهر فكرهم، وهو ما دعاهم إلى العودة إلى بلادهم. ولسنا ندرى هل حاولوا تحقيق مجتمعهم الطوباوى فى مصر، أم أنهم خضعوا - وهو الأرجح - لشروط محمد

على وقيود أحلامه هو. على أنهم بالتأكيد قد تركوا أثراً ما فى فكر المجتمع، وتركوا تلاميذ ومريدين.

ثم تعرضت أكثر عناصر المجتمع المصرى تأثراً ونشاطاً لعملية تفاعل مع الفكر الأوروبى، عندما اتبع محمد على سياسة البعثات، فأرسل أعداداً كبيرة من المصريين إلى مختلف البلاد الأوروبية لدراسة مختلف العلوم الفنية والعقلية. وبين بداية حكم محمد على ونهاية حكم إسماعيل بلغ عدد طلاب البعثات ٦١٨ طالباً، كان أكثر من ثلثهم يتلقون تعليمهم فى فرنسا، وذهب سدسهم إلى إنجلترا، أما الباقي فقد توزع على عدد من البلاد الأوروبية الأخرى.

وفى العقد السابع من القرن وفد إلى مصر عدد كبير من المهاجرين الشوام - وبخاصة الموازنة - الذين تعرضوا لمذابح طائفية قامت بينهم وبين الدروز سنة ١٨٦٠ - وأدت إلى هجرتهم إلى مصر بما يحملونه من أفكار تشربوا أكثرها من الدراسات التى كانوا يتلقونها على يد البعثات الأوروبية والأمريكية وما أنشأته من مؤسسات تعليمية فى أنحاء الشام الكبير وبخاصة لبنان.

ومع أن مصادر التأثير الفكرى، كانت فى أغلبها مصادر مؤقتة، ولكن أهميتها القصوى تكمن فى أنها استطاعت أن تترك مراكز إشعاع مصرية ثابتة تعمل على نشر فكرياتها وتوسيع نطاق المتأثرين باتجاهاتها وبخاصة فى صفوف النخبة المصرية، وبهذا أصبحت بؤر التنوير بؤراً ثابتة تحدث تفاعلاً مستمراً ويومياً فى المجتمع المصرى، وتوسع آفاق تأثيرها بما تخرجه من أجيال جديدة تحمل فكر «التنوير» وتعمل على نشره. وعلى مشارف الثورة كانت مؤسسات التأثير الفكرى الثابتة فى المجتمع المصرى تتمثل فى:

- مؤسسات تعتمد على فكر شخصيات رائدة فى مجال التنوير، وما يرتبط بهذه الشخصيات من مراكز تنشأ بتوجيهاتها أو باشتراكها وما يحيط بها من تلاميذ ومريدين. وفى هذا الصدد فإن الدور الذى لعبه كان من رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣)، وجمال الدين الأفغانى (١٨٣٩ - ١٨٩٧)، هو دور المؤسسة الفكرية الكاملة الأبعاد رفاعة الطهطاوى هو الذى أنشأ

مدرسة الألسن، وترجم وأشرف على ترجمة مئات الكتب التي نقلت إلى المصريين خلاصة الفكر المتقدم في الحضارة الأوروبية وقتذاك، كما أنه أشرف على تخليق النهضة التعليمية في عصر محمد علي وعلى ترجمة «قانون نابليون» الذي أصبح أساساً - فيما بعد - للقانون المصري عموماً. وقد استمر رفاعة شخصية مؤثرة في الواقع الفكري المصري ما يقرب من أربعة عقود كاملة، ولم يحل اختفاؤه دون بقاء المؤسسة الملهطوية مستمرة في التأثير عن طريق تلاميذه ومريديه.

أما المفكر الإسلامي المعروف جمال الدين الأفغاني فقد رحل إلى مصر في مارس ١٨٧١ وظل مقيماً بها إلى أن نفى منها في سنة ١٨٧٩. ولم تكن نيته حين قدم إليها، مطارداً ومنفيّاً أن يقيم طويلاً «غير أن رياض باشا حمله على البقاء، وعينت له حكومته ألف قرش في الشهر»^(٦). وكان إسماعيل يهدف من إبقائه في مصر أن يستكمل مظاهر السيادة باحتضان العناصر ذات الثقل الفكري في العالم الإسلامي ككل. وخلال السنوات الثماني التي قضاهما في مصر، لعب الأفغاني دوراً خطيراً، وكان من أكثر العناصر المؤثرة التي بشرت بما أصبح بعد ذلك حافزاً الكثير من الحركات السياسية والثورية. وقد لعب الأفغاني دوره على مرحلتين، وتدرج فيه من قاعدة ضيقة من المريدين إلى قاعدة واسعة من العناصر الوطنية والثورية. وفي المرحلة الأولى اقتصر دور الأفغاني على التبشير بمنهج جديد لتناول المسائل الإسلامية، يقوم على تأكيد الاتجاهات الثورية في الإسلام، والدعوة إلى الاجتهاد والتفكير المستقل وربط الدين بالدنيا، وكان متأثراً بالحركة «الثورية» في المسيحية، باعتبارها حركة احتجاج على «السلفية» والتبعية الفكرية للسلف - صالحاً كان أو طالحاً - وقد نشر أفكاره الإسلامية تلك على قاعدة ضيقة من المثقفين. ثم اتجه في مرحلته الثانية إلى توسيع القاعدة التي ينشر عليها أفكاره، فضمت عدداً كبيراً من العناصر الثورية والوطنية، وأصبح ما ينشره من أفكار ذا طابع سياسي بالدرجة الأولى، ويقوم على الدعوة إلى الشورى وإلى التحرر من التبعية الأوروبية، في ظل «جامعة إسلامية» توحد شعوب العالم الإسلامي جميعها.

● ومن أهم مراكز التأثير الفكرى الثابتة، ما أرسيت قواعده فى عصر محمد على من الأسس الجديدة للتعليم وما نتج عنها من تنظيمات فى مجال التربية والتنشئة الاجتماعية. وأهم هذه الأسس والتنظيمات أن التعليم المصرى أصبح ثنائياً، فبجانب التعليم الدينى الذى كان يقوم به الأزهر، والذى كان يقتصر على العلوم الدينية المختلفة، أنشئ التعليم المدنى الذى يعتمد على إكساب خبرات حياتية ودنيوية والذى يلحق الطلاب أسس العلوم الطبيعية والحديثة. وفى عصر إسماعيل تزايد عدد الطلاب تزايداً كبيراً حتى أن ميزانية التعليم فى عهده قد ارتفعت من ستة آلاف جنيه إلى أربعين ألف جنيه ثم إلى ٧٥ ألف جنيه. وكان التعليم مجانياً فى الأغلب الأعم ويتدرج فى مستويات تبدأ بالتعليم الابتدائى وتنتهى بالتعليم العالى أو الشبيه بالجامعى. ففى حكمه أنشئت أربع مدارس عالية هى المهندسخانة والحقوق ودار العلوم والطب، ثم عدد من المدارس الفنية مثل الفنون والصنائع والتلغراف ومدرسة المساحة والمحاسبة، وفرقة الرسم (كلية الفنون) ومدرسة الزراعة فضلاً عن توسيع نطاق التعليم الابتدائى والثانوى. ومن أهم الظواهر الفكرية ذات الدلالة، أن المؤسسات التعليمية قد دعمها - كمراكز تنوير إضافية - إنشاء مدارس مصرية رسمية لتعليم البنات، وإنشاء مدارس أهلية لنفس الغرض، وذلك بالإضافة إلى إنشاء مدارس أوروبية تابعة للجاليات، وتقوم بتقديم برامج تعليمية مشابهة لبرامج المدارس الأوروبية.

● ثم كان انتشار الصحافة ورسوخ أقدامها فى مصر، بناء لمؤسسة فكرية ذات تأثير مهم، فبعد الوقائع المصرية التى صدرت فى عام ١٨٤٢ بدأت الصحف تتوالى فى حكم إسماعيل، فصدرت أول صحيفة سياسية غير حكومية وهى «وادي النيل» عام ١٨٦٧، ثم تبعتها صحف أخرى متعددة الأشكال والاتجاهات. حتى بلغ عدد الصحف السياسية فى آخر عهد إسماعيل ١٢ جريدة عربية. كذلك عرفت مصر الصحف المتخصصة فصدرت مجلات طبية وعسكرية وثقافية. ولعبت «روضة المدارس المصرية» أول دورية ثقافية مصرية (١٨٧٠ - ١٨٧٨) دوراً مهماً باعتبارها المنبر الذى اتخذ طلاب

البعثات بقيادة رقاعة الطهطاوى والذي أخذوا ينشرون من خلاله أفكارهم التنويرية - كذلك صدرت - مع تزايد أعداد الجاليات الأجنبية - صحف غير عربية. وفتحت السوق المصرية للعديد من الصحف الأجنبية والعربية، ويلاحظ من يستقري موضوعات هذه الصحف أن حواراً ذا جوانب متعددة كان يجرى بين الصحف المصرية والعربية والأجنبية، فقد أصبحت «الجنان» التي أصدرها العلامة بطرس البستاني في بيروت، و«النحلة» التي أصدرها القس «لويس صابونجي» وغيرها من الصحف العربية مقروءة في مصر، ينقل عنها وتناقش موضوعاتها. والمسألة نفسها بالنسبة إلى الصحف الأوروبية الشهيرة التي كان العديد من فصولها تترجم على صفحات الصحف المصرية.

وقد تركز نشاط عدد كبير من المثقفين الشوام في مجال الصحافة، حيث أصدروا عدداً من الصحف المهمة مثل (الأهرام) ١٨٧٥ و(المقتطف) ١٨٧٥، وفتحوا صفحاتها للمناقشات العلمية المثمرة، ونشروا فصولاً في السياسة الدولية والفكر الاجتماعي والسياسي. وعينت الصحافة عموماً بتتبع الحركات القومية والاستقلالية، وتتبع النضال من أجل الحريات الدستورية فعندما أنشئت جمعية (تركيا الفتاة) واستطاعت أن تفرض مطلبها بالدستور على السلطان عبد العزيز أفردت الصحف صفحاتها للحديث عن المسائل الدستورية وما يتفرع عنها.

● واستقرت المطبعة ككائن ثابت في المجتمع المصري، فدعمت المطبعة الأميرية ووسعت وأنشئت عدة مطابع أخرى لطبع الصحف والكتب منها مطبعة جمعية المعارف والمطبعة الأهلية القبطية، ومطبعة جريدة وادى النيل والمطبعة الوطنية بالإسكندرية والمطبعة الوهبية وأنشئ مصنع للورق.

● وكذلك أنشئت دار الكتب (لتضاهي كتيخانة باريس) كما يقول منشؤها على مبارك، وقد جمع فيها كل ما تشتت من الكتب التي كانت بجهات الأوقاف زيادة على ما صار مشتراه من الكتب العربية والإفرنجية وغيرها، وابتاع الخديو مجموعة الكتب القيمة التي تركها أخوه مصطفى فاضل بعد وفاته وأهداها إلى دار الكتب.

● وأنشئ مدرج للمحاضرات العامة عرف به (الانفتياتر) بسراى درب الجماميز، كانت تلقى فيه الدروس العامة فى الأدب والفن والعلوم الإنسانية والطبيعة والهندسة والميكانيكا والفقه.

● وأنشئت أولى الجمعيات والمنظمات العلمية والثقافية، فأعيد تدعيم المجمع العلمى المصرى الذى أنشأته الحملة الفرنسية واستمر يؤدي مهمته فى نشر المباحث العلمية، ثم أنشئت أول جمعية علمية لنشر الثقافة بواسطة التأليف والطباعة والنشر، وهى جمعية المعارف (١٨٦٨) وكان هدفها نشر المباحث العلمية بطبع الكتب العلمية وتأليفها وتهذيبها وتلخيصها ونشر التراث العربى القديم. وقد تألفت برأس مال موزع على أسهم طرحت للاكتتاب العام، واقتنت مطبعة لطبع كتبها. وقد اتسع نشاطها وانضم إليها عدد من كبار رجال الدولة والمثقفين والعاملين فى مجال التربية والتعليم والصحافة والثقافة العامة وبلغ عدد أعضائها ٦٦٠ عضواً فى عام ١٨٦٩. وأنشئت الجمعية الجغرافية الخديوية فى عام ١٨٧٥ بهدف العناية بالأبحاث الجغرافية والعلمية وتدوينها ونشرها وأصدرت مجلة دورية تنشر المباحث والاكتشافات وتؤدي خدمات حقيقية للعلوم الجغرافية، ثم أسست الجمعية الخيرية الإسلامية (١٨٧٨)، وقامت بفتح المدارس الحرة لتعليم البنين والبنات وعقد فيها محفل لإلقاء الخطب والمحاضرات العامة، وأسست فروعاً لها فى عدد من عواصم الأقاليم.

أتاح تبلور مصادر التأثير فى مؤسسات ثابتة فى البيئة المصرية لحركة التنوير المصرية أن تمارس نشاطها لفترة طويلة، بلغت قرابة نصف القرن. ولكن القيود التى أحاطت بهذا النشاط قد قللت من فاعليته بشكل عام. فمن ناحية كانت السلطة الشخصية طاغية، ترفض أى انعطاف جدى فى مسار الفكر المصرى، يمكن أن يتحول إلى حركة سياسية أو تنظيمية ومن هنا تأخر تبلور المنظمات العلمية والفكرية، وظلت بعيدة عن الديمومة، وحدث كثير من الانقطاع فى نشاطها، بل والتدمير لهذا النشاط، وهو ما نلاحظه خلال حكم عباس الرجعى، إذ ألغيت المؤسسات التعليمية

والثريوية ونفى رفاة الطهطاوى إلى السودان، وفي أوائل حكم توفيق، إذ نفى جمال الدين الأفغانى فضلاً عما كانت الصحافة تتعرض له من اضطهاد ومصادرة وإلغاء في خلال حكم إسماعيل وأوائل حكم توفيق.

والجانب الآخر والمهم للقيود التي حالت دون تحرك مراكز التنوير لأداء دورها القيادي، هو تأخر التبلور الطبقي وضعف البرجوازية المصرية وعدم قدرتها على التعامل مع فكرها وقيادته والانقياد له وفرضه على الخريطة الفكرية للمجتمع. بيد أن مصادر التأثير ومراكز التنوير قد لعبت مع هذا دوراً مهماً في التمهيد لحركة البرجوازية المصرية، ولقبول مطامحها الثورية، وينبغي أن نلاحظ هنا أن حركة التنوير الأوروبية قد سبقت استيلاء البرجوازية على السلطة بسنوات طويلة، وإن إرهاباتها بدت مبكرة مع بزوغ البروتستنتية، وتدعمت مع دور الانسكلوبيديين الرائد، وخاضت صراعاً حاداً مع الكنيسة ومع المؤسسات الفكرية الرجعية، ثم تطورت ونمت مع ظهور التحركات السياسية للبرجوازية.

الاتجاهات العامة للفكر الثوري

صب في مسار الثورة العربية تياران فكريان رئيسيان، هما: التيار الليبرالي والتيار الإسلامي المتحرر، وبينما كان التيار الأول يعيش على استحياء وفي كنف السلطة، ويحرص على الابتعاد عن السياسة مؤمناً بالإصلاح التدريجي ونشر التعليم كوسيلة وحيدة لا يملك غيرها، كان التيار الثانى تياراً سياسياً بالدرجة الأولى ينطلق من تحليل للقوى السياسية العالمية ويدعو إلى وحدة الشعوب الإسلامية في النضال ضد الغزو الأوروبى. وإذا كان هذان التياران هما أبرز التيارات الثورية، فإن تياراً ثالثاً يضاف إليهما ذلك هو التيار الراديكالى الذى يتجه إلى نشر تصورات تتعدى فكرة التحرر الوطنى والديمقراطية الليبرالية، إلى إضافة بعد اجتماعى إلى القضية الوطنية ككل، ومع أن هذا التيار كان أكثر التيارات ثورية، فقد كان أخفها صوتاً، إذ نشأ في مرحلة من البعد الشاسع عن أرضيته الاجتماعية، وبالطبع فإن (الفقراء) يوجدون دائماً في كل زمان، ولكن

بزوغ فكر يعبر عنهم رهين بظهور الحاجة إلى علاقات إنتاجية تختلف عن السائد ورهين كذلك بقوة تنظيمهم وقوة تحركهم السياسى.

ولابد أن نلاحظ أن القوى المناوئة للفكر الثورى، كانت سائدة تتمثل فيهم يسميهم الدكتور لويس عوض^(٣) بالسلفيين، وهم الذين رفضوا الفكر الليبرالى العلمانى ورفضوا أيضاً حركة تشوير الفكر الإسلامى بالإضافة إلى أنصار الأوتوقراطية الخديوية والمعارضين أساساً للأفكار الديمقراطية.

ومن الخطأ أن نتصور أن حركة التنوير قد فرضت نفسها على الخريطة الفكرية للمجتمع المصرى إذ الحقيقة أنها أصبحت عنصراً مؤثراً و واضحاً فى حين أن الغلبة ظلت فى الأساس للأفكار السلفية التى كانت قادرة على شن الحملة على حركة التنوير والزامها موقف الدفاع. وإن كان الفكر السلفى قد انقسم على نفسه أحياناً فاتجه جزء منه إلى تشكيل (اللوثرية الإسلامية) وهى عملية دفاع فى الأساس، ألزمه إياها هجوم الفكر العلمانى عليه، مما أجبره على التحرك كيلا يفقد كل أراضيه بينما اتجه جزء آخر إلى التحصن فى مواقفه السلفية ورفض «اللوثرية الأفغانية» فإن ذلك لم يمنعه من اتخاذ مواقف سياسية متقدمة وثورية. أما بقية العناصر السلفية فقد اتخذت موقفاً رجعيًا فكريًا واجتماعيًا وسياسيًا. وكانت أكثر العناصر تخلفاً وتعفنًا فى المجتمع المصرى وسنلاحظ من هذا التصور العام، إن الصراع بين مختلف الاتجاهات الفكرية قد خلق «ردود أفعال» ومواقف دفاعية» لدى كل الأطراف، وهو ما سيكون له أثره ليس فى المواقف العملية للمثقفين فحسب، ولكن فى صعوبة تصنيفهم ووضع بطاقات جامعة وشاملة بهويتهم الفكرية.

وأبرز الأمثلة على أن الفكر السلفى كان يشكل المناخ السائد، أن تتكرر - بنفس التفاصيل تقريباً - صورة ترجع إلى تاريخ وصول الحملة الفرنسية بعد سبعة عقود من رحيلها. يقول المؤرخ الجبرتى فى عجائب آثاره إن مراد بك عندما توجه لقتال الفرنسيين اجتمع العلماء فى الأزهر طوال أيام المعركة يقرعون البخارى وغيره من الدعوات، وكذلك مشايخ فقهاء (صوفية الأحمدية والسعدية والرفاعية وغيرهم

من طوائف الفقراء وأرباب الأشاير، كل يوم يذهبون إلى الأزهر فيجلسون للأدكار ويجتمع أطفال الكتاتيب للدعاء وتلاوة اسمه تعالى (لطيف.. لطيف). وهى صورة متحفية بالنسبة إلى عصرنا - وربما لم تكن كذلك لدى البعض.

وبعد سبعة عقود من بداية مرحلة التنوير، نجد طبعة أخرى من الصورة: نشبت الحرب بين مصر والحيشة وتوالى الهزيمة بعد الهزيمة، فاعتصم الخديو إسماعيل يومئذ بتلك القوة، قوة التلاوة فى البخارى والتماس الدعوات من العلماء، فلم يخامر الشك فى أثرها ولكنه قال للعلماء بعد اتصال الهزيمة.

– إما أنكم لا تقرعون البخارى وإما أنكم لستم بعلماء^(١).

وهكذا لم يجد إسماعيل - الذى تعلم فى باريس وخاض مغامرة التجديد العمرانى - احتمالاً ثالثاً وطبيعياً للغاية، هو أن قوة الدعاء ليست عاملاً حاسماً من عوامل تحقيق النصر فى الحرب. وأن ما يحدده هو حساب عقلى للقوى المادية. والغريب أن الفكر السلفى كان يجد لنفسه - ومن نفسه - مبررات فشله. فالجبرى يعلق على هزيمة مراد بك رغم دعوات الداعين. فيقول إن الدعاء «حصل بسببه النفع العظيم، فهو وإن لم يدفع دخول الفرنسيين مصر لكونه أمراً مقضياً محتملاً لا يرد بالدعاء، ولكن وقع اللطف بسبب هذه الدعوات، واجتماع القلوب بمجالس الذكر والاستغفار - وأثار اللطف التى حصلت مشاهدته لا تنكر ولله الحمد». وهو قول مشابه للرد الذى قاله المشايخ عندما عجب إسماعيل لعدم استجابة الله لدعائهم، إذ ذكره واحد منهم بالحديث النبوى ولتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم فيدعوا خياركم فلا يستجاب لكم».

وتأتى الطبعة من نفس المشهد بعد سنوات قليلة من صدور الطبعة الثانية، وأثناء الحرب المصرية الإنجليزية (١٨٨٢). يقول عرابى فى مذكراته إن الشيخ على الليش جاء إلى معسكر الجيش المصرى فى كفر الدوار وتزعم طائفة من مشايخ الطرق الصوفية ووضع لهم دعاء يقول «اللهم أن تهلك هذه العصاة الموحدة - يقصد العربانيين - فلن تعبد بعدها فى مصر» وهو قول غامض يفهمه

البعض بأنه صيغة تهديد ويفهمه آخرون بأنه إيماء إلى أن العابدين الوحيدين للإله هم المناجزون عن حرية بلادهم. ولكنه على أى الأحوال يؤشر إلى حالة من الشفافية التي تعتبر الدفاع عن الوطن هو مجمع الأحاسيس كلها، وتعتبر الثورة حالة من أنقى حالات الإيمان، وأن هزيمتها تعنى هزيمة الله نفسه وهو ما يؤكد عظمة الفكر الثورى العربى الذى نجح فى إدماج مختلف الأحاسيس فى بؤرة الحس بالوطنية والقومية دون استثناء العقيدة الدينية نفسها.

وإذن فإن السلفية كانت ذات امتدادات حية حتى فى أشاء حركة الثورة نفسها. وبينما انشق عدد من السلفيين فى حركة احتجاج ثورية وذات طبيعة «لوثرية» - تمثلت فى حركة الجامعة الإسلامية التى قادها الأفغانى - فإن عدداً آخر قد بقى فى مواقفه يشن الهجوم على العلمانية واللوثرية الأفغانية، رغم هذا العداء للتقدم الفكرى فإن الفكر السلفى ومن منطلقاته الخاصة لم يجر إلى اتخاذ موقف معاد لحرية وطنه، أى أنه لم يستلج للخيانة الوطنية - رغم موقفه الفكرى المتخلف - بل إن عناصر منه أخذت مواقف ثورية واضحة، وصلبة. ومن أبرز هذه العناصر فى تاريخ الثورة العرباية الشيخ عليش وكان «شيخاً مغريباً من شيوخ الأزهر وعلمائه، اشتهر بالتقوى والتشدد فى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وله حكايات جمة فى ثورته على السيد جمال الدين الأفغانى وتلاميذه وبخاصة على الشيخ حسن الطويل أحد علماء الأزهر المتخصصين فى الفلسفة وتعليمها، فكان الشيخ يهرول إلى مكائهم فى زوايا الأزهر ويشتمهم بمعكازته، ولا يدعهم يلوثن قاع الأزهر الطاهر بالكفر والزندقة»^(٥). وعلى الرغم من موقفه المعادى الأفغانى فإن الشيخ عليش كان من أحب شيوخ الأزهر إلى طلابه، وكان يحوز ثقة قيادة الثورة، وقد قامت حركة منظمة أوعزت بها قيادة الثورة هدفها أن تقوضه شيخاً للأزهر بدلا من الشيخ العباسى الذى كانت قيادة الثورة لا تثق فى اتجاهاته، والذى كان يرفض الحكم الدستورى ورغم أن الشيخ عليش لم يعين شيخاً للأزهر - لرفض الخديو - وعين الشيخ الإمبابى بدلا منه فإن الصلاية ظلت الطابع العام لمواقفه حتى آخر لحظة وأثناء المحاكمة. ومات فى السجن بعد هزيمة الثورة وقيل إنه مات مسموماً بتحريض من الخديو الذى كان يخشاه ويعتبره أخطر أعدائه^(٦).

لم تسمح طبيعة الصراع الفكرى فى المجتمع المصرى، بالتوصل إلى خريطة محددة المواقع تحديداً تاماً، فالذين يبحثون عن مفكر ليبرالى نقى، ليقابلوه بمفكر «محافظة» نقى أو براديكالى متكامل، يبحثون عن وهم، ذلك أن ازدواجية الرؤية قد شملت الكل. وقد كتب المستشرق الفرنسى «سلفستر دى ساسى» خطاباً إلى تلميذه رفاعة الطهطاوى أثناء إقامة الأخير فى باريس، يدها بقوله: «عزيز المسيو الشيخ رفاعة»، وهى كلمة قد تبدو خطأ من المستشرق، ولكن فى هذا الخطأ غير المقصود تكمن حقيقة كل المراكز الفكرية التى لم تستطع أن تتخلص من فكرها السلفى والمحافظة فى الوقت الذى لم ترفض فيه ما احتكت به من أفكار وتنظيمات جديدة. ومن الطبيعى أنه فى الترجمة للمفكرين فإن الاهتمام بتواؤم أفكارهم وانسجامها يصبح مسألة أساسية. أما فى رسم تخطيط عام للخريطة الفكرية للمجتمع، فإن الأساس هو التركيز على المفاهيم الفكرية وتضييفها ويصبح التناقض بين فكريات كل مفكر على حدة جزءاً من التناقض الفكرى العام فى المجتمع، ويصح فى هذه الحالة أن تفسر هذا التناقض ضمن محاولتنا لتفسير لأشكال التناقضات الفكرية فى المجتمع.

والواقع أننا لا نعنى بتناقض أفكار المفكر الواحد، تطوره الخاص، فالمفكر ككل الكائنات قابل للتطور والتغير، فى خط صاعد، أو هابط، ومن الطبيعى أنه عبر هذا التغير قد يتناقض مع نفسه، سلباً أو إيجاباً، ولكننا نعنى أن يجمع فى المرحلة الواحدة بين الإيمان بأفكار عقلانية وميتافيزيقية فى اللحظة ذاتها، بوعى، أو بدون وعى. ونشير كعامل مفسر لمثل هذه الظواهر، إلى «موقف الدفاع» الذى أخذته أفكار متخلفة أو متقدمة لتواجه هجوم الفكر الجديد أو القديم عليها، وهو مظهر من مظاهر التناقض وعامل يفسره فى الوقت نفسه.

وفى هذا الصدد أشرنا - فى الفصل السابق - إلى السمة الرئيسية للتطور الاجتماعى المصرى، وعيننا بها نمو البرجوازية المصرية متخلفة قرنين أو أكثر عن البرجوازية الأوروبية، وبعد تحول الأخيرة من قوة ثورية إلى قوة محافظة. وهو ما ترتب عليه أن بدأت البرجوازية المصرية محاولاتها لتحقيق ثورتها ضد معسكرها العائلى وليس فى حمايته. وبالتالي تأخر التبلور الطبقي فى مصر طويلاً. وأصبح

فائض الإنتاج الزراعى هو وسيلة تخليق التراكم الرأسمالى - بعكس الحال فى أوروبا عندما تكون هذا الفائض من التجارة والصناعة الحرفية - وبهذا سادت الفكرية الزراعية، واقتدت التجارة والصناعة الحرفية - وبهذا سادت الفكرية الزراعية، واقتدت الطبقات المصرية إلى تعبير أيديولوجى نقى - لأنها فى الأساس طبقات غير نقية، سواء أكان هذا فى مجالات الفلسفة أو الفكر السياسى والاجتماعى والاقتصادى، وحتى الحركات السياسية. ومن هنا فإن التلغيفية كتيار أيديولوجى سمة أساسية فى كل هذه المجالات مما يجعل معالجة الظواهر الفكرية أكثر صعوبة، ويصبح احتمال الخطأ فى فهمها غير قليل.

وثمة صعوبة أخرى تحول دون التحديد الصحيح للأفكار التى صبت فى مجرى الثورة هى النقص فى بعض الوثائق الفكرية الأساسية للثورة، وعلى الأخص مؤلفات عبد الله النديم - قبل الثورة وأثنائها - ولا شك أن فقدان هذه الوثائق خسارة كبيرة لا يمكن تعويضها. كذلك فإن بعض المفكرين ذوى التأثير البالغ لم يتركوا مدونات كاملة لأفكارهم. ومنهم جمال الدين الأفغانى، الذى لا نجد له مؤلفات متكاملة، تعبر عن أفكاره التى كان ينشرها إبان إقامته فى مصر، وكل ما بين أيدينا له أما أقوال نقلها عنه بعض تلاميذه - قد تخضع لهاوى النقل سواء بالتحيز أو النسيان - أو كتابات كتبها هو ذاته بعد انتهاء الثورة يمكن الاعتماد عليها. رغم أنها لا تعبر تماماً عن فكره قبل الثورة، لاحتمال أن يكون قد غيرها أو عدل عن بعضها.

ومع كل هذه الصعوبات، فسوف نحاول أن نرصد قضايا الفكر الثورى التى صبت فى مسار الثورة العربية، بدءاً بحركة التنوير، وانتهاء بسنوات الثورة نفسها. ومن خلالها نتضح لنا صورة الخريطة الفكرية للثورة العربية بأكمل ما يمكن.

قضايا الفكر الثورى

(أ) الحريات العامة والشخصية

كان من الطبيعى - ومن الغريب - أن تأخذ مسألة الحريات العامة موقعاً على خريطة الفكر فى مصر. فإذا كان متطعياً أن يؤدى سقوط الحكم الأوتوقراطى

لإعطاء مسألة الحرية مكان الصدارة في الشعارات التي يتوق الإنسان المصري لتحقيقها إلا أن ضراوة التحكم الفردي، كانت كفيلة بأن تحول بين فكرة الحرية والدخول إلى آفاق المجتمع المصري، ولذلك فإن نجاح هذه الفكرة في التسلل رغم كل هذه الظروف دليل على حيوية العقل المصري وخصوبته، وقدرته على تحدى ما وضع أمامه من عقبات وعراقيل.

يصف عبد الله النديم صورة الحكم الأوتوقراطي، كما عاصر آثاره فيقول «كانت البلاد على سعة أطرافها كليمان - أي سجن كبير - أعد للمذنبين ومجلس جزاء هين لأرباب الجرائم والخاطئين، ولو أن سائحاً جوباً صعد في درجات الهواء إلى حد يرى ويسمع من تحته من أهالي الديار المصرية إذ ذاك لرأى أمة تتقلب على جمر العذاب على غاية من الاختلاط والاختباء، تتحرك تحرك الدود على غير نظام، وتسمع ضجة عامة وصيحة صاخبة تزعج السامع وتستفز الهاجع وتقت قلب من أودع ذرة من الإحساس الإنساني»^(٧). وهذه الصورة - رغم إنشائها الواضحة - لا تصدق فقط على حكم إسماعيل ولكنها تصدق أيضاً على المرحلة الممتدة من حكم محمد علي إلى ثورة ١٩١٩، مع اختلاف يسير هنا أو تخفيف هناك، باستثناء الشهور العشرين التي وقعت فيها حوادث الثورة العربية، لقد بدأ التفتح القومي في مصر في عصر التسلط الفردي والمغامرات الشخصية. والهجوم على الرؤوس التي تحمل «الأنا» وقطعها، والترصد للرؤوس التي تعرف نفسها فتنفى عن أجسادها، وبالتالي في ظل حكم بالقضاء على التحرك للمطالبة بالحرية. فالحرية هي النهاية هي «الأنا» مضخمة موقرة. وذات حقوق محترمة ومقننة. والقضاء عليها قضاء على «الذاتية». من هنا كان طبيعياً وغريباً في اللحظة نفسها أن تتحرك مقولة الحرية على خريطة الفكر المصري.

في وثائق العصر الفكرية سنلاحظ تكرار الإشارة إلى انعدام الحريات العامة والشخصية وفي مواجهة هذا، إلحاح على ضرورة تحويل العلاقة بين الفرد والسلطة إلى علاقة قانونية محكومة ومنضبطة، بدلا من بقائها علاقة شخصية تتسم بتبعية المواطن لولى الأمر، كعلاقة السيد بالرق. ومع أننا نلاحظ لدى الجبرتي إشارات إلى محاولات اجتهد سابقة لورود الحملة الفرنسية تؤكد بعض

مناحي الحريات العامة، فإن المسألة لم تتبلور إلا بعد فترة أطول نسبياً. فقد واجه أعضاء الديوان نابليون بقاعدة «شخصية العقوبة» منطلقين من فكرهم الدينى. وكان القومسيين الفرنسي المشرف على الديوان قد هددهم بعد ثورة القاهرة الثانية بأن أية محاولة من أى فرد للإخلال بالنظام ستواجه بعقوبات صارمة تشمل الجميع. فاعترض بعض الأعضاء على ذلك انطلاقاً من القاعدة الدينية الإسلامية «لا تزر وازرة وزر أخرى» وأن العقاب يجب أن يوقع بالمدنب أما العقوبات الجماعية فهي مخالفة للشريعة. وهذا تأكيد لقاعدة من أهم قواعد الحريات العامة والقانونية. وسنلاحظ فى الجبرتي أيضاً أن العقل المصرى قد أبدى إعجابه الشديد بالطريقة القانونية التى حوكم بها سليمان الحلبي قاتل كليبر وشركائه وفى جوانب مثل، التحقيق العادل وحق الدفاع لكل متهم إنحاز العقل المصرى تماماً للتطبيقات الليبرالية الفرنسية واضحاً هذه التطبيقات موضع المقارنة مع المناخ السائد إذ ذاك وطوال عصر السيطرة المملوكية، والذي كان يهدد كل الحقوق البشرية، ويتهم بالشبه ويعاقب بالنزوة.

وإلى رفاعة الطهطاوى يعود الفضل الأكبر فى تعريف العقل المصرى، بحق الحرية كحق طبيعى، فهو لم يكتف بأن درس فى باريس «روسو» و«فولتير» و«مونتسكيير» فقط، بل نقل إلى العقل المصرى أيضاً تطبيقات أفكارهم كما تمثلت فى الدستور الفرنسى. وفى كتابه «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز»، عرض الطهطاوى بإفاضة لنظم الحكم فى فرنسا وأرخ لحوادث ثورة ١٨٣٠، وترجم الدستور الذى أعلن فى أعقابها. وعلق على مواده مؤكداً عطفه على هذه المبادئ وتبنيه لها، وبخاصة تلك المواد التى تتعلق بالحريات العامة والشخصية. فإضافة الأولى من هذا الدستور التى تنص - بترجمة الطهطاوى - على أن «سائر الفرنسيين متساوون أمام الشريعة - أى القانون -» يشرحها فيقول: «معناه أن سائر من يوجد فى بلاد فرنسا من رفيع أو ضيع لا يختلفون فى إجراء الأحكام المذكورة فى القانون حتى أن الدعوى الشرعية تقام على الملك وينفذ فيه القانون كغيره» أما انحياز الطهطاوى لها فهو يتضح من تأكيده بأن لها تأثيراً عظيماً «على إقامة العدل وإسعاف المظلوم وإرضاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم نظراً لإجراء الأحكام.

ولقد كانت هذه القضية أن تكون من جوامع الكلم عند الفرنسيين وهي من الأدلة الواضحة على وصول العدل عندهم إلى درجة عالية وتقدمهم في الآداب الحضارية وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والإنصاف وذلك لأنه معنى الحكم بالحرية، هو إقامة التساوى في الأحكام والقوانين بحيث لا يجوز الحكم على إنسان بل القوانين هي المحكمة والمعتبرة».

وهي استعراضه لمجموعة الحقوق العامة المكفولة للفرنسيين بنص دستورهم، وهي وجه من وجوه الحريات العامة. ركز الطهطاوى على حقين. الأول: المساواة في الضرائب. فاستحسن النص على ألا تفرض ضريبة بلا قانون، وألا يعفى من الضريبة أحد إلا بقانون، وقال: «إن الضرائب لو كانت مرتبة في بلاد الإسلام، كما هي في تلك البلاد لطابت النفس». أما الحق الثاني: فهو حق ولاية المناصب العامة «كل واحد متأهل لأخذ أى منصب كان وأية رتبة كانت». وفي استحسان هذا الحق قال إنه «لا ضرر من هذه المادة بتاتاً، بل من مزاياها أنها تحمل كل إنسان على تعهد تعليمه حتى يقرب من منصب أعلى من منصبه». والطهطاوى بهذا يركز على فكرة المجتمع القائم على هرم مفتوح أى على طبقات تسمح بالانسياب بينها. في مقابل المجتمع الإقطاعي القائم على هرم طبقي مغلق، لا يسمح بأى انتقال بين الطبقات.

ونالت المواد المتعلقة بالحريات العامة والفردية، عناية خاصة من الطهطاوى، فقد أبرز ثلاثة ضمانات وحقوق رئيسية. أولها: حق كل فرد في ممارسة حريته الشخصية، وعدم مصادرة هذه الحرية إلا وفقاً للقانون. ثانياً: حق كل فرد في اعتناق ما يشاء من عقائد دينية. وحماية الدولة لحقه في ممارسة شعائر هذه العقائد. أما الثالث فهو حق كل فرد في التعبير عن رأيه السياسي بمختلف وسائل التعبير والنشر. فترجم المادة الرابعة التي تنص على أن «ذات كل واحد من الفرنسيين مستقلة بها ويضمن لها حريتها فلا يتعرض له إنسان إلا ببعض حقوق مذكورة في الشريعة وبالصورة المعينة التي يطالب بها الحاكم». والمادة الخامسة وترجمها بأن: «كل إنسان في بلاد الفرنسيين يتبع دينه كما يحب، ويجب ألا يشاركه في حقوقه أحد، بل يمان على ذلك ويمنع من يتعرض له في عباداته».

وعلق على هاتين المادتين بأنهما «نافعتان لأهل البلاد والغرباء وأن نتيجهما كثرة أهل البلاد وعمارها بالغرباء». وحظى ضمان الدستور لحرية الرأي بإعجاب شديد من الطهطاوى فترجم المادة الثامنة من دستور ١٨١٨ التى تقول: «لا يمنع إنسان فى فرنسا أن يظهر رأيه وأن يكتبه ويطبعه بشرط ألا يضر ما فى القانون فإذا أضر أزيل (صودر)». وعلق عليها بقوله: «إنها تقوى كل إنسان على أن يظهر رأيه وعلمه وسائر ما يخطر بباله مما لا يضر غيره، فيعلم الإنسان سائر ما فى نفس صاحبه»، ثم أشار إلى الدور الذى تلعبه الصحافة باعتباره مجال التعبير عن حرية الرأي فقال أن من قوائدها «أن الإنسان إذا فعل فعلاً عظيماً أو رديئاً وكان من الأمور المهمة كتبه أهل الجورنال ليكون معلوماً للخاص والعام، لترغيب صاحب العمل الطيب وردع صاحب الضعلة الخبيثة، وكذلك إذا كان الإنسان مظلوماً من إنسان كتب مظلمته فى هذه الورقات فيطلع عليها الخاص والعام، فيتعرف قصة المظلوم والظالم من غير عدول عما وقع ولا تبديل. وتصل إلى محل الحكم وفيحكم فيها بحسب القوانين المقررة، فيكون مثل هذا الأمر عبرة لمن يعتبر».

ولعل هذا التعاطف مع قضايا الحريات هو المسئول عن الإلحاح المستمر على اعتبار انعدام الحريات ظاهرة ضارة بالتطور الاجتماعى. وعلى إبراز آثارها الضارة على تكوين المواطنين وأخلاقهم الشخصية. وقد أقلقت هذه الظاهرة مفكرى النصارى الإسلامى المتحرر. فقد كان الأفغانى - مثلاً - يرى أن ويل مصر قد زاد «بمحق الحرية الشخصية والأخذ بالشبهة وإن ضعفت واتباع بواطل التهم وإن بعدت أو استحالت» ويصور أثر ذلك فى أن الفزع قد «أخذ مأخذه من القلوب وبلغ منها مبلغه فلا ترى ماراً بطريق إلا وهو يتلفت وراءه لينظر هل تعلق بأثوابه شرطى ليقوده إلى السجن أو يقتضى منه فداء». وانتهى الأمر «أن كل معروف بالاسم من المصريين أخذ ينتظر فى كل خطوة عشرة وفى كل نهضة سقطة، وله من كل شخص دهشة ومن كل طارق لبابه غشية، أى شقاء ينتظر الحى فى حياته أشنع من هذا»^(٩). ويلاحظ الشيخ محمد عبده - رغم دفاعه عن وزارة رياض - أنه اهتم «بتقرير الأمن - كعادته - فى كل وزاراته كأن البلاد فى حرب دائمة.

وأعطى المديرين في ذلك سلطة أساعوا استعمالها فأخذوا بالظن ونالوا من كثيرين بالشبه فازعج رياض بذلك نفوس الباقين فخافوا أن يصيبهم ما أصاب غيرهم بغير حق ولا عدل^(٩). لذلك كان من الطبيعي أن يتكون اتجاه يطالب - مع الشيخ محمد عبده - «بتقرير الأمن على الأنفس وكفالة الحقوق بالعدالة، ومتى يكون الأمن إذا لم تحقق التهم، ولم يسأل المتهم ولم تتضح الجناية بأدلتها الصحيحة ولم تقدر العقوبة بقدرها»^(١٠).

وقد ارتبطت قضية الحريات في الفكر الثوري ارتباطاً وثيقاً بقضية القومية نفسها، من خلال الإدراك بأن الوطن هو مجموعة الحقوق والواجبات المكفولة لمواطنين يقيمون على أرض محددة. وكان حق «المواطنة» في ظروف العصب الجنسي من الجراكسة ضد المصريين، من أهم المطالب الأساسية. وقد أشار عرابي في حديث مبكر له مع كولفن - في أوائل نوفمبر ١٨٨١ - إلى هذه المسألة، فشبه حكومات دولة المماليك بحكومات أسرة محمد على من حيث ظلمهم للعنصر المصري، وحرص على إظهار رأيه بأن المصريين لا يجدون ما يحفظ حياتهم وممتلكاتهم، فقد سجنوا ونفوا وقتلوا خنقاً وقذف بهم في النيل وأصابتهم المسغبة وسرقت أموالهم بأمر أولئك السادة. وأضاف قائلاً إن أي عبد معتوق منهم - أي مملوك شركسي - أكثر استمتاعاً بالحرية من المصري الذي ولد حراً. وأي تركي جاهل أعلى مركزاً من أكبر المصريين شأنًا. وأفاض في شرح اعتقاده بأن الناس خلقوا أحراراً من معدن واحد وأن لهم حقوقاً متساوية في الحرية والأمن^(١١).

وفي الفترة نفسها تقريباً، ربط الشيخ محمد عبده بين قضيتي الحرية والقومية، فأشار في مقال نشر في ٢٨ نوفمبر ١٨٨١ إلى أنه «لا وطن إلا مع الحرية بل هما سياتن.. فإن الحرية هي حق القيام بالواجب المعلوم، فإن لم توجد فلا وطن لعدم الحقوق والواجبات السياسية، وأن وجدت فلا بد من الواجب والحق»^(١٢). وقد أبرز الشيخ محمد عبده خطورة اقتقاد المواطنين للحقوق، وعدم تحديد ما عليهم من واجبات، على شعورهم القومي والوطني، فأكد أن «السكن الذي لا حق فيه للسكن ولا هو آمن فيه على المال والروح فغاية القول

فى تعريفه أنه مأوى العاجز ومستقر من لا يجد إلى غيره سبيلا فإن عظم فلا يصر وإن صغر فلا يساء» ويستشهد فى هذا بقول لا برونير «ما الفائدة من أن يكون وطنى عظيماً كبيراً إن كنت فيه حزيناً حقيراً أعيش فى الذل والشقاء خائفاً أسيراً» (١٣).

واستكمالاً للدعوة إلى الحريات العامة طرح الفكر المعهد للثورة العربية، مقولة «حرية العقيدة» لتأكيد «الوحدة الوطنية» لتحل محل فكرة الدولة ذات الدين الواحد، فاختفت كثير من مظاهر الكراهية والتعصب الدينى، وبينما نلاحظ لدى الجبرتى وغيره من مفكرى القرن الثامن عشر خضوعهم بشكل حاد للانحياز الدينى، ورفضهم لأتباع الديانات المخالفة وتأبيدهم لكل مظاهر اضطهادهم، فإننا نجد أن قيادة الثورة العربية ومفكرها قد نشروا فكراً متحرراً حول هذا الموضوع. يقول بلنت إن عرابى «كان مجرداً من التعصب إذا كان معنى التعصب الكراهية الدينية. وكان أبداً مستعداً لعقد الخصام مع المسيحيين واليهود وحتى مع المشركين والكفرة للدفاع عن الحرية، وإن لم يؤثر استعداده هذا مثقال ذرة فى تقواه» (١٤). وقد ظل هذا طابعه حتى اللحظة الأخيرة «أما فيما يختص بتدينه مع أنه كان شديد المحافظة على فروضه الدينية كان كذلك من أحرار المسلمين، ثم إنه كان محباً للإنسانية فى آرائه الخاصة بإخاء الأمم وأصحاب العقائد المختلفة» (١٥).

والمسألة نفسها نلاحظها بالنسبة إلى عبد الله النديم الذى شملت حركته - رغم اعتماده دائماً على القرآن والفكر الدينى عمومًا - فى استثارة الجماهير - دعوة مستمرة إلى الأخوة الوطنية والهجوم على التعصب الدينى. والمعروف أنه أنشأ الجمعية الخيرية الإسلامية وفتح أبواب مدارسها للطلبة الفقراء من المسلمين والمسيحيين. وقال فى خطبة افتتاح أولى هذه المدارس: «إنها تعلم الأطفال الإخوة فى الوطن وتبعدهم عن التعصب للدين أو العنصر وتنشئهم على حب الوطن والإنسانية» (١٦)، بل إنه حتى وعندما نشبت الحرب بين مصر والإنجليز لم يكن يفسر الحرب على أنها حرب بين المسلم والمسيحى بل بين المصرى والأجنبى، المؤمن والكافر، فقد أعلن بطريرك الأقباط أن الإنجليز خرجوا على تعاليم

المسيحية التي تدعو إلى السلام وعدم الاعتداء ومن ثم كان الإنجليز ينظر إليهم عند النديم والمسيحيين المصريين، على أنهم كفرة خارجون على دينهم يجب حريمهم»^(١٧).

ومن أهم المسائل التي برز فيها موقف الثورة من قضية الحرية الفردية، محاربتها للرق وإعلانها عدم موافقتها على بقائه. وكانت عناصر من أصحاب المصلحة في تشويه مواقف الثورة من هذه المسألة يدأبون على نشر أباطيل حول هذا الموضوع. فقد كتب السير «وليام موير» في التيمس، ينتقد «بلنت» الذي قال في أحد مقالاته إن برنامج الحزب الوطني في مصر يتضمن محو ما بقى من تجارة الرقيق. وأخذ «موير» يبرهن بواسطة مقتبسات من القرآن على أن الرق من العادات التي كانت ولا تزال ذات صفة دينية^(١٨). وهو الزعم نفسه الذي كان يقول به الموظفون الأوروبيون في مصلحة إلغاء الرقيق، إذ خشوا أن يتناول الاقتصاد في المرتبات مراكزهم، ومن ثم كانوا يزعمون أن إحياء الحكم الوطني معناه إحياء الاسترقاق. وقد عبر عرابي عن رأيه في ذلك لبلنت، فقال: «إن الزعم بأن الإسلام ينشر الرق زعم باطل ويتضمن افتراء على الإسلام»، ثم وضع أنه «ليس في مصر من يود أن يكون له عبيد غير أمراء البيت الخديو والباشوات الأتراك الذين تمودوا على استعباد الفلاحين، وأن الإصلاحات الجديدة سوف توجد المساواة بين الناس مهما اختلفوا في الجنس واللون والدين وليس مع هذا الإصلاح محل للاسترقاق»^(١٩).

وأشار محمد عبده في خطاب لبلنت ردًا على وليام بوير إلى أن «الدين الإسلامي لا يعارض في إلغاء الرقيق الذي تعمل الوزارة الراهنة - وزارة البارودي - على إلغائه، بل العكس فإن أوامر الدين تمنع من اتخاذ الرقيق إلا من الكفار الذين يقاتلون المسلمين فالعبد في الواقع أسير أخذ في حرب مشروعة، أو هو أحد أفراد أمة ليست على صفاء في علاقاتها بأمراء المسلمين وليست بينها وبينهم معاهدات أو محالفات تحميها. زد على ذلك أن الكافر الذي ينتمى إلى أمة متحالفة مع أمير مسلم لا يمكن أن يؤخذ في الرق»^(٢٠).

وأعلن عبد الله النديم الحرب على الرق، ودعا الرقيق المحررين من السودانيين المقيمين في مصر إلى تكوين جمعية «الأحرار السودانيين» لترعى أبنائهم وتحفظ حقوقهم وتساعد المضطرب منهم، بين الفرق بين المواطنين والمستوطن، وعد السودانيين مواطنين من أبناء الوادي يعيشون في بلادهم. وقد نشر دعوته تلك في «الطوائف» ودعا الذين يحمون في أنفسهم الرغبة في مساعدة الجمعية أن يرسلوا بتبرعاتهم إليه. وأعلن أنه سيتخذ الإجراءات ليعمد المساكن في أنحاء الوطن وتقرير الإعانات لمن تحرر من العبيد والعاطلين من الخدم السودانيين حتى يجد لهم العمل الشريف. وقال إنه «يأمل أن يزول بهذا العمل الأثر البغيض للرق من هذه البلاد وأن نضع أنفسنا في مصاف الدول المتقدمة»^(٢١).

وتعتبر مسألة تحرير المرأة من القضايا التي ظلت غامضة، ولم يتحدد موقف الفكر الثوري منها بالكامل بل وسادت الاتجاهات المحافظة بشأنها، إن الجبرتي كان يعبر عن فكر عصره في ذلك الموضوع، فيعتبر أن من محاسن إحدى الأسر الكبيرة - هي أسرة الشرايبي - أن نساءها لا يخرجون، وأنه لم يحدث أن خرجت امرأة من بيتهم من قبل إلا إلى القبر. والمطلقة التي تتزوج، تنتقل - بتعبيره - من «تحت» فلان إلى تحت فلان آخر... وهكذا... وهو تعبير ذو دلالة على المكانة الاجتماعية المنخفضة للمرأة في عصر ما قبل حملة نابليون وقد نالت الحملة الفرنسية هجوماً شديداً في عجائب آثار الجبرتي لما شاهده من مظاهر تحرر المرأة واختلاطها بالرجال، وفي مقابل هذا الهجوم أبدى الجبرتي استحياساً للعلاقات الشاذة وللمثلية الجنسية والغزل بالذكر، وهو ما يبرز أزمة القيم الخلقية والاجتماعية في مصر إذ ذاك.

على أن الطهطاوى قد حرص على الدفاع عن حرية المرأة مؤكداً أنها ليست مرادفة للتهتك أو الانحلال معلناً أن نساء الفرنسيين لسن من منحرفات رغم أنهن متحررات. على أنه لم يتوصل - مع هذا - إلى إدراك مغزى تحرر المرأة من الناحية الاجتماعية. فوق أنه حق طبيعي وإنساني، ولم يدرك معنى إرساء قيم خلقية جديدة بتحرير المرأة. ونلاحظ أثر الفكر المحافظ تجاه ذات الموضوع لدى محمد عبده الذي يتحدث عن والده فيذكر أنه قد وقر في نفسه احترامه، ونظر

إليه كأجل الناس، أما عوامل هذا الإجلال والاحترام فيذكر منها «انفراد الطعام دون والدتي وإخوتي، فإن ذلك كان آية العظمة عندنا، فإنه كان لا يؤكل نساءه وأولاده في تلك الأوقات إلا الفقراء وأهل الطبقة الوسطى من أهل القرية»^(٢٢). على أن الأفغانى كان أكثر تحرراً في هذا الصدد فإنه لم يفرق بين تحرر المرأة ونقلها من عصر الحريم إلى عصر المرأة العصرية وعنده «ألا مانع من السفور إذا لم يتخذ مطية للفجور»^(٢٣).

ولن نعدم بعض الأفكار الجزئية حول الموضوع لدى مفكرين آخرين، ووجهت في الغالب بهجوم شامل منع نموها، يذكر يعقوب بن صنوع أنه ألف رواية سماها «غندور مصر» وأخرى بعنوان «الضرتان» ومثلها أمام الخديو إسماعيل على مسرح القصر الخديو، وبينما أعجب الخديو بالتمثيلية الأولى، استغزته الثانية، لأنها كانت تعلن عن مساوئ تعدد الزوجات وأنه سبب التصدع الذى يحدث في الأسر، بل سبب الجرائم التى تفشهاها، ولم تعجب الدعوة إلى وحدانية المرأة الخديو إسماعيل، ولعلها كانت تلقى النفور العام في مجتمع ينظر إلى المرأة باعتبارها «حشية» للرجل حق اقتنائها كما يقتنى بقية ممتلكاته، وكان الانطباع الذى كونه الخديو إسماعيل عن مؤلف التمثيلية أنه لا يملك فروسية جنسية تمكنه من إرضاء أكثر من امرأة واحدة، ولهذا استدعاء وقال له غاضباً ومتهكماً.

— سيدى موليير مصر، إن كانت كليثاك لا تحتملان إرضاء أكثر من امرأة واحدة فلا تجعل الغير يفعل مثلك^(٢٤).

وقد نتج عن هذا أن اضطر يعقوب إلى عدم تمثيل هذه التمثيلية بعد أن قدمها ثلاثاً وخمسين مرة.

وقد يبدو غريباً أن نجد مفكراً أميل إلى الراديكالية مثل عبد الله النديم يتخذ موقفاً محافظاً تماماً من مسألة حرية المرأة، وهو لا يتخذ هذا الموقف في بداية حياته أو قبل نضوجه بل يتخذه بعد سنوات طويلة من الثورة (قرباً ١٨٩٢) مما قد يؤشر أنه في مرحلة التمهيد للثورة وتفجرها ربما كان يتبنى فكراً شديد الرجعية بالنسبة إلى مسألة المرأة. فقد كتب في مجلته «الأستاذ» عدة مقالات ناصر فيها سياسة الحجاب ودافع عنها، وعارض تعليم الفتاة اللغات

الأجنبية والرقص، وطالب بأن يكتفى بتعليمها التدبير المنزلى وشئون الأسرة والحياة الزوجية والصناعات المنزلية^(٢٥).

والأرجح أن هذه القضية، لم تجد الوقت الكافى لطرح نفسها على خريطة الفكر الثورى مع أننا نعلم أن عدداً من النساء المصريات قد شاركن فى الحرب، وبخاصة فى الإسكندرية؛ حيث كن يساندن جنود المدفعية الذين كانوا يردون مدافع الجيش البريطانى.

وقد تبلور احترام الثورة للحريات العامة والفردية فى برنامج الحزب الوطنى الذى نشره المستر بلنت فى أوائل سنة ١٨٨٢. وفى هذا البرنامج أعلن الثوار أن احترامهم للخديو واتباعهم له رهن «بقيام أحكامه وفقاً للعدل والقانون»، وأكدوا تصميمهم على «عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت مصر» «الذل» إذ لا بد من «إطلاق عنان الحرية للمصريين». وأبرز البرنامج أن دور المصريين فى الحصول على الحرية والحفاظ عليها لا يتم بالصمت أو الانصياع، فالمصريون «يعلمون أن الصمت على حقوقهم لا يغولهم الحرية فى بلاد ألف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية، فإن إسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد إلا سكوت المصريين» وأشار البرنامج أيضاً إلى الحقوق الديمقراطية التى يطلبها والتى تتمثل فى «حفظ الشرائع والقوانين - أى سيادتها - وإطلاق الحريات السياسية التى يعتبرونها حياة للأمة ومنها حرية المطبوعات التى ينبغى أن تطلق بطريقة ملائمة». أما قناعة الحزب بحرية العقيدة الدينية وبالمساواة فى حقوق المواطنة، فقد تمثلت فى النص على أن «الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى - أى علمانى فإنه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب وأغلبه مسلمون؛ لأن تسعة أعشار المصريين من المسلمين. وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتها منضم إليه لأنه لا ينظر إلى اختلاف المعتقدات؛ ثم أكد بوضوح أن الحزب «يعلم أن الجميع إخوان وأن حقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية» وأضاف «أن هذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقنة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة سواء، والمصريون لا يكرهون الأوروبيين المقيمين فى مصر من

حيث كونهم أجنبى أو نصارى وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس إليهم» (٦٦).

شهد الجيل الذى تفجرت الثورة على يديه - مع النديم - «المشوق من أهله، والمصلوب والمذبوح والمحروق والموضوع على الخازوق، والمشرذ والمغرب والمنفى والمسجون والمنهوب والمسلوب، ثم شاهد جنازة المسموم والمخنوق» (٦٧). لذلك كان طبيعياً أن يسعى إلى تقييد السلطة الشخصية، وإلى تحويل العلاقة السياسية من علاقة بين «السيد» و«التابع» إلى علاقة بين «الدولة» و«المواطن». أو إلى توقيع «عقد اجتماعى» بين الحاكم والشعب ولم يكن هذا ليتم دون بلورة «الفكرة الدستورية»: حيث يتناسق الفكر الثورى فى وثيقة محددة واضحة.

(ب) من الماكننا كارتا المصرية إلى الدستور

جوهر المسألة الدستورية هو التعاقد بين الملك والشعب لتقييد سلطته بحيث تصبح هذه السلطة خاضعة لقيود موضوعية. وتمارس عن طريق مؤسسات شرعية وتمثيلية، وليس عن طريق أفراد أو ذبيل. وتتحدد السلطة السياسية فى الإطار الدستورى عن طريق تحديد المخططين للمهام السياسية والمنفذين لهذه المهام. فمخططو المهام السياسية لا يفعلون ذلك عن طريق اتفاقات شخصية بين عدد محدود من الأفراد، وإنما يتم هذا التخطيط عن طريق نظم تمثيلية ورقابية، تعبر عن رأى الشعب ومصلحته وتعمل برقابته. ونفس المسألة بالنسبة لمنفذى المهام السياسية الذين لا يمارسون أدوارهم فى المجتمعات الدستورية عن طريق الجمع بين الأدوار السياسية والنمط الشائع فى المجتمعات السابقة على بروز الفكرة الدستورية، وبخاصة فى المجتمعات الإقطاعية، هو الجمع بين مختلف الأدوار، فيصبح القائد العسكرى مديراً إدارياً ومفوضاً سياسياً وزعيماً روحياً، بينما فى النظم الدستورية تودى هذه المهام عن طريق أجهزة ذات صفة اعتبارية منفصلة عن ذوات الأفراد القائمين بها

وعلى امتداد الفترة التى بدأت بالفتح الإسلامى ثم العثمانى، خضعت مصر للحكم «الشيوخراطى»، حيث كان الخليفة يجمع بين صفة «خليفة رسول الله»

وصفة «سلطان المسلمين»: أى يجمع بين السلطتين الدينية والزمنية. وكان التفكير فى مقاومة سلطته الزمنية المطلقة يعنى الصدى لمنصبه الدينى، وهو ما لم يكن أحد يجسر عليه. ومع هذا فإن «الوالى» - وهو ممثل الخليفة فى مصر - لم تكن له هذه الحصانة، إذ أنه كان يمثل فى الواقع سلطة «السلطان» الزمنية وليس سلطة «الخليفة» الروحية. ومن هنا قامت الانتفاضات ضده أكثر من مرة. وعندما تقطعت السلطة وانتهت إلى أيدى أمراء المماليك وأصبح الوالى محصوراً فى قلعة، زادت إمكانية الحركة لإلزام حائز السلطة الدنيوية حده.

يروى الجبرتى فى تاريخه أنه فى يونيو ١٧٩٥ جاء الفلاحون من بلبس فشكوا إلى الشيخ الشرقاوى ظلماً لحق بهم من أتباع محمد بك الألفى، فلما أبلغ الشيخ الشرقاوى الشكوى إلى كل من مراد بك وإبراهيم بك باعتبارهما شيخى البلد، لم يتمكنوا من كف هذه المظالم، إذ ذاك دعا علماء الأزهر إلى الإضراب العام وأغلقت الأسواق والحوانيب وأغلق الأزهر، وتوجهوا إلى منزل إبراهيم بك وقد تبعهم «خلق كثير من العامة»، وسألهم رسول إبراهيم عن مطلبهم فقالوا له «نريد العدل ورفع الظلم والجور، وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التى ابتدعتموها وأحدثتموها» فاعتذر الرسول بأنه «لا يمكن الإجابة إلى هذا كله، فإننا إن فعلنا ذلك ضاقت علينا المعاش والنفقات» فقبل له «هذا ليس بعذر عند الله وعند الناس، وما الباعث على الإكثار من النفقات وشراء المماليك، والأمير لا يكون أميراً إلا بالإعطاء لا بالأخذ». وفى أثناء المفاوضة بات المشايخ والعامة فى الجامع الأزهر، واجتمع الوالى وأمراء المماليك مع كبار المشايخ وانتهى الأمر على أنهم - أى الأمراء - تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه عليهم العلماء. وكتب القاضى حجة بذلك وفر من - أى وافق - عليها الباشا - الوالى - وختم عليها إبراهيم بك وأرسلها إلى مراد بك فختم عليها أيضاً. وكانت خلاصتها «أن يدين الأمراء بقضاء المحاكم فى قضايا الحقوق وأن تفرض الضرائب بموافقة الرعية على حسب الأحوال الشرعية وأن يمتنع عبوان الحاكم بغير جريرة من الحكومين» - وربما لأول مرة عاد المشايخ «وحول كل واحد منهم وأمامه ومن خلفه جملة عظيمة من العامة وهم ينادون: حسب ما رسم سادتنا العلماء بأن جميع

المظالم والحوادث والمكوس بطانة من مملكة الديار المصرية»، فالذين رسموا هم «سادتنا العلماء» ولهم الوالى أو أمراء الممالك، الذين ألزموا بقوة الضغط الشعبى أن يوقعوا «حجة شرعية» تقيد سلطتهم. وهذه الحجة - كما يشير بحق الأستاذ العقاد - هي ماجنا كارتا مصرية (٢٨).

ولم تكن هذه «الماجنا كارتا» الأولى، هي الأخيرة، ذلك أن عملية إلزام السلطة حدها لم تكن سهلة، فحائز السلطة لا يتنازل عنها طائعاً مختاراً، وإنما مجبراً ومضطراً، وهو بمجرد أن يشعر بضعف الضغط عليه يعود إلى سابق عهده. وكانت الماجنا كارتا المصرية الثانية هي اللائحة الوطنية التى قدمتها شخصيات وطنية ممثلة للشرائح الاجتماعية المتحركة إلى إسماعيل. وقد بدأت «يوم كيوم ميرابو»، إذ رفض أعضاء مجلس النواب قرار الحكومة بغض الدورة البرلمانية؛ لأن المجلس طالب بحقه فى التصديق على القوانين قبل إصدارها، وأشار النواب فى اعتراضهم على القرار أنهم يستندون إلى جماهير شعبية، وأن فض المجلس بهذه الطريقة قد يؤدى إلى «وقوع أمور من الأهالى لا يصح وقوعها». وإلى أن «التذمر سيزيد من الفلاحين الذين يحمل النواب عنهم مهمة الدفاع عن شكواهم من الضرائب» (٢٩). وتبلورت هذه الحركة فى النهاية فى «لائحة وطنية» قدمها النواب والأعيان إلى الخديو فى إبريل ١٨٧٩ تضمنت مطالب الشعب فى بندين:

• الأول: مشروع تسوية مالية عارضوا به المشروع الذى كان قد قدمه وزير المالية الإنجليزى ويقوم على أساس أن إيرادات الحكومة تكفى مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة بعكس مشروع الوزارة الذى كان يعد البلاد فى حالة إفلاس.

• والثانى: المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية فى أوروبا وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه.

وقد جاء فى العريضة المتضمنة لهذه المطالب فقرات ذات دلالة على إدراك مقدميها لما وراهم من قوة شعبية. قالت: «نحن عن أنفسنا ونيابة عن أبناء وطننا صممنا وعزمنا على بذل كل مجهودنا فى تأدية ديون الحكومة وبذلنا كافة ما فى وسعنا وطاقتنا فى إجراء ذلك». وأكدت على أنه من الضروري «أن تمنح الحضرة

الخدويية مجلس شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار فى بلاد أوروبا، وعلى رأسها أن يكون مجلس الوزراء «مستولا أمام مجلس النواب فى جميع إجراءاته المختصة بالداخلية والخارجية». ولظروف الصراع التى فرضت آنذاك أن يكون الخديو إسماعيل فى جبهة القوى الوطنية، بعد أن استلبت منه الاحتكارات الأوروبية سلطته المطلقة. كان الخديو من بين «الموقعين» على «الماجنا كارتا» المصرية الثانية. وقد جاء فى البيان الرسمى الصادر عنها والذى نشرته الوقائع المصرية، أن «عموم أهالى الوطن العزيز قد صمموا تصميمًا جازمًا على تبديل هذه الهيئة - يقصد مجلس الوزراء - بغيرها، وتسليم إدارة المصالح - مع تأسيسها على أساس صالح - إلى ذوى اللياقة والأهلية». وحدد هؤلاء العموم بأنهم «جمعية حافظة من حضرات أعضاء شورى النواب والعلماء والأعلام والذوات الفخام والمأمورين الكرام، ووجوه البلاد، وأعيان المملكة ومعتبرى الأهالى، بل إن خطاب الخديو بتكليف شريف بتأليف الوزارة وهو الإعلان الرسمى بموافقته على اللائحة، وقد نص على أن الخديو يرى أن من الواجب عليه «أن يتبع رأى الأمة ويقوم بتأدية ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية» وطلب من شريف أن يشكل وزارة «من أعضاء أهليين مصريين يكونون مسئولين لدى مجلس الأمة الذى ستنظم طريقة انتخابه وتقرر حقوقه على النحو الذى يكفل مقتضيات الأحوال الداخلية وحقوق الأمنى القومية».

وتمثلت الماجنا كارتا الثالثة فى مجموعة الطلبات التى قدمها عرابى فى مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١. والحوار الذى دار بينه وبين الخديو توفيق يكشف عن طبيعة الصراع الفكرى والسياسى فى تلك المرحلة. وفى هذا الحوار حدد عرابى طلباته فى أربعة، هى: عزل الوزارة وتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش والتصديق على قوانين الإصلاح العسكرية. وكان الخديو منطقيًا فى رفضه لهذه الطلبات، فالشعب - من وجهة نظره - «لا حق له فى هذه الطلبات»؛ لأن الخديو «ورث ملك هذه البلاد عن آيائه وأجداده». وهو كما وصف نفسه، وحدد سلطته «خدو البلد واعمل زى ما أنا عاوز». وهو إذًا قد عبر عن تصوره للسلطة، ذلك

التصور القائم على مقولة «أنا الدولة» والتي تعطى فرداً ما - هو الملك بالطبع - «أن يعمل زى ما هو عاوز» أما عرابى فجوهر موقفه هو التحدى لهذه السلطة المطلقة والتحدى لها بالقوة المسلحة وإلزامها حدها، لذلك قال: «نحن لن نورث بعد اليوم». إن خطورة هذا الحوار تكمن فى أنه كان التتويج النهائى للنضال الدستورى؛ لأنه انتهى بإلزام السلطة المطلقة حدها، وبإصدار وثيقة دستورية لها احترامها، هى دستور ١٨٨٢ .

فهل كانت حركة المطالبة التى تمثلت فى المجنأ كارتات الثلاثة، بعيدة عن نبع الحركة الاجتماعية وعن حركة التنوير، بالقطع لا.. ذلك أنه مع تطور الطبقات الاجتماعية ووعيتها بمصالحها تأكدت الحاجة إلى مشاركة هذه الطبقات فى السلطة، ووجدت هذه الحاجة تأكيداً وتأيداً من الفكر الثورى، فتفاعلت معه، وعبرت عن نفسها فى المواقف الثلاثة السابقة. وقد أشرنا فى الفصل السابق من هذه الدراسة إلى تطور القوى الاجتماعية وبرز مصالحها، وبقي أن نشير إلى «الدستورية» كاتجاه فكرى.

وكما يعود لرقاعة الطهطاوى الفضل فى بذر البذور الأولى لفكرة الحرية فإليه أيضاً يعود الفضل فى بذر بذور الفكرة الدستورية. فقد اهتم أثناء زيارته لفرنسا فى عام ١٨٣٠ بتتبع النضال من أجل إلغاء دستور ١٨١٨ الرسمى وإعلان دستور ١٨٣٠ بعد ثورة شعبية مسلحة. وقد قدم الطهطاوى تحليلاً للاتجاهات السياسية فى فرنسا إذ ذاك، فأدرك أن هناك اتجاهين أو مدرستين أو حزبين.

الأول: «الملكيون» الذين يرون «أنه ينبغى تعليم الأمر لولى الأمر من غير أن يعارض فيه من طرف الرعية بشيء».

والثانى: «الحريون» أو «الليبراليون» الذين يرون أنه (لاينبغى النظر إلى القوانين فقط، والملك إنما هو منفذ للأحكام على طبق ما جاء فى القوانين، فكأنه عبارة عن آلة». وقد اختص الطهطاوى بالذكر من بين هذه الفئة الثانية، فئة عظيمة ترى «أن يكون الحكم بالكلية للرعية ولا حاجة لملك أصلاً. ولكن لما

كانت الرعية لا تصلح أن تكون حاكمة ومحكومة وجب أن توكل عنها من تختاره للحكم، وهذا هو حكم الجمهورية».

وبهذا التحليل أدرك الطهطاوى المدارس السياسية الرئيسية إذ ذاك فى فرنسا، أنصار نظرية «الحق الإلهى فى الحكم»، وأنصار «الملكية الدستورية» وأخيرا العناصر الانتقالية التى تؤمن بـ (الجمهورية)، ثم حلل أسباب ثورة ١٨٣٠ وتوصل إلى إدراك سببها الرئيسى، وهو خروج الملك عن الدستور وممارسته لسلطته بشكل شخصى متحدياً فى هذا رأى مجلس النواب، فأبقى الوزارة رغم أن البرلمان سحب ثقته منها وعطل عدداً من مواد الدستور المهمة على رأسها مواد الحريات العامة، وعدل قانون الانتخاب وغيره من القوانين دون موافقة البرلمان وبهذا العرض للصراع الدستورى فى فرنسا، عرف العقل المصرى لأول مرة الفكرة الدستورية وتمثلها وأعجب بها، عبر شرح الطهطاوى وترجمته للنصوص الكاملة لدستورى ١٨١٨ و ١٨٣٠ فى فرنسا.

وخلال فترة التجميع التى سبقت الثورة العربية، لم تكن الآراء الدستورية منتشرة ومعروفة فقط فى مصر، بل كانت معروفة أيضاً فى الآستانة، إذ وضعت جمعية «تركيا الفتاة» الدستور بين أهدافها الرئيسية ونجحت بالفعل فى إجبار السلطان العثمانى على إقامة نظم نيابية فى سنة ١٨٧٦، من ناحية ثانية فإن مدرسة التنوير الإسلامية كانت تساند هذه الفكرة، فقد «حكم الشيخ جمال الدين الأفغانى وتلاميذه بأن استبداد أمراء المسلمين الأخذ فى الزيادة مخالف لتعاليم الإسلام الذى هو فى الحقيقة جمهورية لكل مسلم فيها حق الخطابة فى مجتمعاتها كما أن سلطة الحاكم فيها لا تعتمد إلا على حسن قيامه بتنفيذ الشريعة وبيعة الناس»^(٢٠). ويعتبر الشيخ محمد عبده أن من بين ما وقف حياته عليه، وما عمل من أجله «التمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب، وما للشعب من حق العدالة على الحكومة»، ويقرر أنه كان فيمن دعوا «الأمة المصرية إلى معرفة حقها على حاكمها، وإلى الاعتقاد بأن الحاكم وإن وجبت طاعته فهو من البشر الذين يخطئون وتغلبهم شهواتهم، وأنه لا يرد عنه خطئه ولا يقف طغيانه وشهوته إلا نصيح الأمة له بالقول»^(٢١).

وعند الأفغانى أن الحكم الدستورى أكثر فائدة للحاكم من الحكم الاستبدادى، وهو يبرر ذلك بأن الخطر الأوروبى يوجب على ملوك المسلمين أن يكونوا أكثر التصاقاً بشعوبهم. فقال ناصحاً الخديو توفيق أسرعوا بإشراك الأمة فى حكم البلاد عن طريق الشورى، وأمروا بإجراء انتخاب نواب الأمة لسن القوانين، فإن هذا يكون أثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم»^(٣٢). ذلك أن عرش الملك «إذا كان من الملايين من الرعية أصدقاء له خير من أن يكونوا أعداء يترقبون الفرص، ويكون فى الصدر سموم الحقد ونيران الانتقام»^(٣٣). وبالإضافة إلى هذا، فإن الأمة - كما ذهب الأفغانى - تستطيع أن تعيش بلا ملك، ولكن الملك لا يستطيع أن يعيش بلا رعية.

وفضلاً عن تركيز الأفغانى الواضح على أن حكم البلاد بأهلها صيغة لا تتحقق إلا فى الحكم الدستورى الكامل، فقد ركز أيضاً على فكرة مهمة أخرى حول طبيعة التعاقد الاجتماعى بين الملك والشعب، ووسيلة التوصل إلى تعاقد حر لا شبهة فيه. وعنده فإن الدستور لا يجب أن يكون منحة من ولى الأمر، ذلك «أن القوى النهائية لأية أمة لا يمكن أن تحوز معناها الحقيقى إلا إذا كانت نابعة من نفس الأمة، وأى مجلس نيابى يأمر بتشكيله الملك أو أى أمير أو قوة أجنبية محركة لهما هو مجلس موهوم، موقوف على إرادة من أحدثه، فأى مجلس نيابى يقوم على إرادة خارجة عن إرادة الأمة، مثل هذا المجلس لا قيمة له، ولن يعيش طويلاً، ولا ترجى منه للأمة فائدة»^(٣٤) فالدستور - كما يستخلصه الأفغانى - هو تعاقد يتم بين ملك يجبر بالقوة، وليس بهدف المناورة، والمسألة عند الأفغانى هى «إذا صح أنه من الأشياء ما ليس يوجب فاهم هذه الأشياء الحرية والاستقلال، لأن الحرية الحقيقية لا يهبها الملك المسيطر للأمة عن طيب خاطر والاستقلال كذلك، بل هاتان النعمتان إنما حصلت وتحصل عليها الأمم أخذاً بقوة واقتدار»^(٣٥).

ولا ندرى مدى انسجام فكر الأفغانى من فكر محمد عبده حول هذه المسألة فمع أن محمد عبده قد أخذ على مجلس شورى النواب الذى أنشئ عام ١٨٦٦ أنه شأن المجالس الموهوبة من الحاكم، جاء مقيداً فى النظام وفى العمل، فى

النظام لأن ما ينظره قاصر على ما يعرضه عليه الخديو وفى العمل لأن الخديو كان يرسل عند المداولة من يخبر الأعضاء بإرادته السامية فيقررون ما يريد بعد مداولة صورية (٣٦). إلا أن محمد عبده رغم هذا النقد كان من المعارضين أساساً للعنف الثوري ومن العقلاء أنصار التروى وعدم التهور.

ومن أهم المصادر التى أكدت الفكرة الدستور فى مصر، ما أنشئ من مؤسسات دستورية ونظم تمثيلية، بدأت بالدستور الذى أصدره إسماعيل فى عام ١٨٦٦ ومجلس النواب الذى انتخب على أساسه، وظل يمارس دوره حتى عام ١٨٧٩، مع فترة انقطاع قرابة عامين، وهو مجلس أنشأه إسماعيل لكى يساعده على الاقتراض من كبار ملاك الأراضى وإعطاء سلطة صورية - كما ذكر الشيخ محمد عبده - بيد أن الأمر قد انتهى بأن أصبح هذا المجلس منبراً من منابر نشر الفكرة الدستورية التى نمت فى داخله وتبلورت فى اللائحة الوطنية ومشروع دستور ١٨٧٩.

وقد منح دستور ١٨٦٦ المصريين نظاماً تمثيلية فى أضيق الحدود حتى أن مواده لم تزد على ثمانى عشرة مادة، ضمت أهم القيود التى أراد ولى الأمر أن يفرضها على المجلس ومع أن خطاب إصدار الدستور قد تضمن أن القصد من إنشاء مجلس النواب هو «التشاور والتعاون على توسيع عمارة ومدنية الوطن والاقتطاف من ثمار مآثر انضمام الآراء فى الأمور النافعة»، فإن مادته الأولى قد حددت ما يبحثه فى «المنافع الداخلية»، ثم خصصت أكثر فى أنها «الشعورات التى تراها الحكومة أنها من خصائص المجلس ليصير المذاكرة وإعطاء الراى عنها وعرض جميع ذلك على الحضرة الخديوية»، ثم حدد الدستور (مادة ١٧) حق الخديو المطلق فى كل ما يتعلق بالمجلس. فله «جمع المجلس أو تأخيرها أو تجديد مدته أو تبديل أعضائه وانتخاب غيرهم فى مدة معلومة حسب ما هو موضح بهذه اللائحة». وقد خلا الدستور نهائياً من أى نص يتعلق بالحقوق أو الواجبات العامة كما خلا من أى تنظيم للسلطات العامة ولم يرس مبدأ المسئولية الوزارية. وتضمن عديداً من النصوص يمكن أن يكون أوفق مكان لها هو قانون الانتخاب.

اجتمع هذا المجلس ثلاثة فصول تشريعية كان كل فصل منها مكوناً من ثلاث دورات، واستغرقت الدورة الواحدة بين أربعة وسبعة شهور ونلاحظ أنه في فصليه التشريعيين الأول والثاني كان - بالفعل - يعمل في إطار التبعية المطلقة للحكومة، وكانت أعماله كلها تتعلق بمنافع جزئية محضه فهو يناضل بطريقة النقابيين الاقتصاديين، ولا يرفع شعارات سياسية أو يناضل نضالاً سياسياً. فقدم اقتراحات برغبات إلى الحكومة حول السخرة وطالب بفتح القناطر وشق الترع والرياحات. ورغم هذا فإن فصله الأول وضريبة المواشي وتقسيط الأموال الأميرية وتحديد المعاملات المالية والنظم الائتمانية، وإلغاء نظام العهد في جمع الضرائب وتحصيل الأموال الأميرية لم يخل من الإشارة إلى بعض الأمور المتعلقة بكرامة الإنسان وعلى رأسها مطالبته بعدم ضرب العمد أو الأفراد عموماً بواسطة أجهزة السلطة حفاظاً على كرامتهم الإنسانية.

على أنه في الفصل التشريعي الثالث - وبخاصة في دورتيه الأخيرتين، أخذت الفكرة الدستورية تجد لها أنصاراً حميمين من بين أعضاء المجلس، نتيجة للتأثيرات الاجتماعية والفكرية التي تراكت طوال السنوات العشر الأولى من حياة المجلس. وفي دورته غير العادية التي عقدت بطنطا في أغسطس ١٨٧٦، بدأ المجلس في ممارسة سلطته على الحكومة فطالبها بأن تعرض عليه بعض المسائل، فهو لا ينتظر منها أن تعرض عليه ما تريد، ولكنه يفترض لنفسه حقوقاً لم ترد حتى في الدستور الذي انتخب على أساسه، فيقرر أحد الأعضاء ببساطة «أن المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة في السنة الماضية مع أن له الحق في الاطلاع عليها لمعرفة كيفية الإيراد والمنصرف، ويعلم أيضاً كيفية الاستقراض وحصة الدين واستهلاكه» (٢٧).

ويسهم الخديو - الذي كان يعيش في أزمة صراعه مع الدول الأوروبية - في بلورة الاتجاه الجديد، لينأوى به التدخل الأوروبي، فيقرر للمجلس - في خطبة العرش - بحقه في إدارة شئون الحكومة وتصريفها.

وفي الدور الثالث من أدوار الانعقاد يتزايد إدراك المجلس لوظيفته الدستورية ولدوره باعتباره مؤسسة نيابية تعبر عن الشعب المصري. ومن هنا جاء رده على

خطاب العرش لينص على هذه الصفة، فيؤكد عليها «نحن نواب الأمة المصرية ووكلامها» ويحدد الرد مهمة هؤلاء الوكلاء بأنهم «المدافعون عن حقوقها الطالبون لمصلحتها». ويقدم تصوّره للحكم النيابي فيراه «أساس المدنية والنظام، عليه مدار العمران، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التي هي منبع التقدم والترقى، وهو الباعث الحقيقي على بث المساواة في الحقوق التي هي جوهر العدل وروح الإنصاف». ثم يورط الخديو بما قاله في خطبة العرش فيسجله عليه، ويضيف بهذا الدستور تفسيراً لا تشير إليه مواده فيقدم المجلس شكره للخديو؛ لأنه «شكل مجلس وزراء جعله مسئولاً كافلاً أمام الأمة تأييداً لمجلس النواب وتتميماً له. ولذلك فعندما تعلقّت إرادته السامية بأن ينظر الوزراء في أمور المالية والأشغال والداخلية، دعت نواب الأمة ليتداولوا معها في ذلك حفظاً لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة»^(٢٨).

وبالإضافة إلى ذلك دخل المجلس صراعاً حول مسألتين مهمتين في الفكر الدستوري، الأولى: تتعلق بحق المجلس في الرقابة على السلطة التنفيذية. وتعلق الثانية بحقه في إصدار القوانين. وفي المعركة الأولى تصدى المجلس للوزيرين الأوروبيين في وزارة نوبار، إذ أصر المجلس على أن يقدم وزيراً المالية والأشغال مشروعاتهما إليه لكي ينظر فيهما، وعندما رفض وزير المالية الإنجليزي إرسال مشروعات الوزارة إلى المجلس، ناقش المجلس بعض مسائل الضرائب وأصدر فيها قراراته، وعبر عن استيائه من وزارة المالية لتأخيرها في عرض مسائلها عليه، ثم بادر بإصدار قرارات خاصة بالمسائل المالية دون حضور وزير المالية الإنجليزي الذي أصر على موقفه.

وآثرت المعركة الثانية حول حق المجلس في الرقابة على إصدار القوانين وتأكيد مبدأ ألا يصدر قانون دون موافقة المجلس عليه. وكان قد صدر مرسوم في ٦ يناير ١٨٧٩ يقضى بأن القوانين المتعلقة بالشؤون المالية تصدر بعد تقريرها من مجلس الوزراء والتصديق عليها من الخديو. وقد أثار بعض أعضاء المجلس موضوع هذا المرسوم على أساس أنه أغفل موافقة مجلس النواب على القوانين كشرط لإنفاذها «مع أن سائر ما يختص بالإدارة العمومية من تحصيل الأموال وفرض الضرائب

ووضع لوائح أو قوانين لذلك، وما كان من هذا القبيل إنما يقصد به الأهالي لا غير، وكل ما يقصد به الأهالي لا بد أولاً من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبل وضعه وتكليفهم به، وحيث إنهم أنابوا عن أنفسهم نواباً منهم منوطين بالدفاع عنهم والمحاماة عن حقوقهم والنظر في شئونهم بعين المصلحة فمن الواجب أن يعرض جميع ما يتعلق بالأهالي على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه» وأسس النائب - الذي أعلن هذا القول - عليه قوله بأن الرقابة على القوانين «من حقوق المجلس المقدسة التي لا يصح انتهاكها» وأكد للمرة الثانية أن المجلس هو «وكلاء الأمة وأمنائها المدانون بمراعاة حقوقها النظر في شئونها ومصالحها» وبهذه الصفة فإن أعضاءه مصررون على ألا «نغض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة، خصوصاً في هذه المسألة التي ليس التساهل والتسامح فيها إلا نوعاً من الإجحاف بحقوق مجلس النواب». وعندما حاول رئيس الوزراء نوبار أن يذكر المجلس بأن الدستور لا يعطيه هذا الحق أصر النواب على ضرورة حصولهم عليه مؤكدين أنه حق لا يمكن التنازل عنه «لأنه من المعلوم أن كل مملكة وكل حكومة تقدمت كان أساسها اشتراك النواب في أمثال ذلك»^(٢٩).

حول هذا الموضوع نفسه جرت مناقشة ثانية بعد سقوط وزارة نوبار - نتيجة لتمرّد الضباط في فبراير ١٨٧٩ - بين النواب وبين رياض باشا وزير الداخلية في حكومة محمد توفيق - وهي التي خلفت وزارة نوبار - وكانت الحكومة قد استصدرت قراراً بحل المجلس فاعترض النواب على القرار، وأكدوا مطالبهم بإبقاء المجلس «وآلا تحصل إجراءات ولا قوانين من مجلس النظار إلا بالاشتراك مع مجلس النواب» واعترضوا على التضييق على حرية الصحف وعلى إهانة ممثلي الشعب، فقال أحد النواب إن رياض باشا «أخطر أصحاب الجرائد» (الصحف)، وأكد عليهم بعدم درج شيء في جرائدهم مما يتعلق بمجلس الشورى والأجانب وهذا فيه تضيق» وأشار نائب آخر إلى أن «رياض باشا صرح للصحفيين أن أهالي مصر همج وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال في الجرائد مع أنه لا يصح نسبة جميع أهالي الوطن لهذه الحالة التي لا تليق». وقد ختمت هذه الجلسة^(٣٠) بيوم كيوم ميرابو كما سبق أن أشرنا وانتهت بتقديم اللائحة الوطنية ومشروع دستور ١٨٧٩.

ويعتبر مشروع دستور ١٨٧٩، مشروعاً متقدماً بالنسبة إلى الظروف التي صدر عنها وقد تضمن أهم الأفكار الدستورية العصرية في ذلك الوقت. فأقر عدداً من المبادئ المهمة على رأسها مبدأ المسؤولية الوزارية، فالنظر «مسئولون أمام مجلس النواب عن كافة الأحوال والأعمال المختصة بإداراتهم»، وتأكيداً لهذه المسؤولية أوجب المشروع «على مجلس النظر المبادرة إلى وضع قانون لمحاكمة النظر عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب» (مادة ٣٦)، ويمقتضى هذه المسؤولية فإن للمجلس الحق في سؤال الوزراء في «النظر ملزمون بالمجوبة عن كل ما يسألون فيه من مجلس النواب» (مادة ٤٢). كذلك أقر الدستور صورة من صور الفصل بين السلطات بتحريمه الجمع بين تولي الوظائف الحكومية وعضوية مجلس النواب إلا لفئات حددها واشترط ألا يزيد عددها على خمس عموم النواب عدداً (مادة ٢٠). كما أقر «حق المجلس في الرقابة على الموظفين» (مادة ٤٩) ومن أهم المبادئ التي قررها الدستور تأكيداً لمبدأ المسؤولية الوزارية، أنه عندما يحدث خلاف بين المجلس والوزارة فإن على الوزارة أن تستقيل فإذا لم تستقل حل مجلس النواب وأجريت انتخابات جديدة في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من قرار الحل. فإذا أيد مجلس النواب الجديد رأى المجلس السابق وجب تنفيذه ويجوز للأمة أن تنتخب نفس النواب السابقين أو بعضهم» (مادة ١١).

المبدأ المهم الثاني الذي أقره الدستور هو مبدأ «حق المجلس في إصدار التشريعات وفي الرقابة على إصدار القوانين» بحيث لا يكون «القانون معتبراً أو دستوراً للعمل ما لم يثل بمجلس النواب بنداً بنداً ويعطى عنه القرار» (مادة ٢٧)، وإذا حدث «ورفض مجلس النواب قانوناً من القوانين أو بنداً من البنود مما يعرضه عليه مجلس النظر فلا يجوز تقديمه إلى مجلس النواب ثانياً في أثناء دور الانعقاد» (مادة ٢٨). وأعطى مشروع الدستور مجلس الوزراء الحق في إصدار قوانين لمواجهة الظروف الطارئة التي قد تحدث ما بين أدوار الانعقاد واشترط عرض هذه القوانين على المجلس عند انعقاده، كما اشترط ألا تخالف «القوانين المعتبرة» وهو ما يعني ألا تكون مخالفة للدستور أو للاتجاهات المعروفة عن المجلس (مادة ٤١). وللمجلس أيضاً حق تعديل أو تنقيح أي قانون (مادة ٢٧)

وتضمن هذا الحق، جميع القوانين التي صدرت قبل العمل بالدستور فأوجب على مجلس الوزراء «أن يقدم لمجلس النواب جميع اللوائح والقوانين والمنشورات الجارية العمل بها في الحكومة لينظر فيها وينقحها ويصدر قراره عليها» (مادة ٢٦) وينسحب هذا الحق على الدستور نفسه (مادة ٢٧) الذي أخذ المجلس أيضا حق تعديله وتفسيره (مادة ٤٨). وشمل هذا الحق كذلك الميزانية التي وضعت تحت رقابة المجلس بالكامل بحيث لا تصدر أى قوانين بضرائب أو جبايات إلا بعد موافقة المجلس وأوجب على الحكومة تقديم الميزانية سنوياً إلى المجلس (المادة ٤٥ و ٤٦).

وأقر مشروع الدستور بالإضافة إلى هذه المبادئ المهمة عدداً من الضمانات المهمة لممارسة النواب حقوقهم. فأعطاهم الصفة السياسية، إذ اعتبر كل نائب «وكيلاً عن عموم الأمة المصرية وليس فقط عن الجهة التي انتخبته» (المادة ٨). وأقر لهم «الحرية التامة في إبداء آرائهم وقراراتهم» إذ «لا يجوز أن يكون أحد منهم مرتبطاً في رايه بتعليمات تصدر له أو وعد أو وعيد يوجه إليه» (مادة ٩). وأقر علنية الجلسات (مادة ١٤) وبهذا أتاح للمجلس فرصة التفاعل مع الرأي الجماهيري والشمعى كما منحهم الحصانة البرلمانية (المواد ١٤ و ١٥ و ١٦) وأعطاهم الحق في تنظيم شئونهم الداخلية، بوضع لائحة عملهم.

ورغم أن هذا المشروع لم يصدق عليه. إذ خلع الخديو إسماعيل ورفض خليفته توفيق أن يصدر الدستور بتشجيع من الأجانب وعاد يمارس سلطته الفردية، فإن صدور مشروع الدستور بهذا التقدم يكشف عن مدى ما حققته الفكرة الدستورية من تقدم في المناخ الفكرى المصرى. لذلك كان من الطبيعى أن يتصدر الدستور المطالبات الأولى للثورة عند نشوبها. بل إن عرابى يذكر أن الدستور كان من بين الطلبات التي قدمها في عريضة أول فبراير^(١١). وهى رواية نشأت عن السهو واختلاط الحوادث، ولكن المؤكد أن فكرة المطالبة بدستور عصرى كانت فكرة شائعة، تشريها عرابى واقتنع بها. ويحدد الشيخ محمد عبده مصدر اقتناع عرابى بهذه الفكرة في أنه «كان يطالع في الجرائد وفي بعض الكتب المترجمة من اللغات الأوروبية ويسمع من بعض المطلعين على أحوال ممالك

أوروبا أن مجالس النواب في تلك الممالك هي القائمة على حفظ أصول النظام وهي القاضية على كل حاكم بالتزام حدوده والحاجة للاستبداد في الأرواح والأموال والحفاظة للحرية الشخصية في الأعمال»^(١٢).

على أن هذا الحافظ ليس كافياً عند الشيخ محمد عبده لكي يتحرك عرابي من أجل الدستور، ذلك أن الشيخ لم يكن حسن الظن تماماً بعرابي، ولذلك فهو يفسر حماسته للدستور بأنها وليدة خوف على شخصه بعد تمردده في أول فبراير، فقد «تمثلت له جنايته في صورة أغوال فاعرة الأفواه محدبة الأنياب، ولزمه خيالها في يقظته ومنامه، فهو في فزع دائم يخيل له العزل من وظيفته والموت في كل شيء يراه»^(١٣). ومن ثم رأى «أنه لو كانت في البلاد تلك القوى النيابية وكانت حكومتها شورية لكانت الشورى أو مجالس النيابات عاصماً لحياته وحافضة لحقوقه في وظائفه ومأمناً يلجأ إليه إذا حوم طوائف الانتقام عليه»^(١٤) ومع أن هذا تصور غير صحيح، فإن افتراض صحته لا يدعو إلى كل هذا الأشمزاز الذي عرضه به الشيخ محمد عبده. فالوصول من المصلحة الشخصية إلى المصلحة السياسية العامة، هو جوهر الوعي الاجتماعي الناضج، ولو كان عرابي قد انطلق - بالفعل - من هذا المنطق الخاص فإن هذا يكشف عن نبل حقيقى وثورية صادقة، إذ أن طلب الدستور لم يكن الوسيلة الوحيدة لتأمين نفسه، إذ كان باستطاعته أن يساوم أو يعقد صفقة مع الخديو أو الأجانب ليؤمن هزعه، ولكنه اختار أن يتصدى للمطالبة بالأمان لكل الشعب.

وواقع الأمر أن تفسير الشيخ محمد عبده يكشف عن التناقض الفكرى بين بعض القوى الثورية في رؤيتها للمسألة الدستورية ككل، وقد اتضح هذا التناقض في عدة مظاهر:

● أول هذه المظاهر: الخلاف الذى وقع بين شريف وعرابي عقب مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ حول القاعدة التى يجمع على أساسها مجلس النواب. فقد كان شريف يرى أن يجمع مجلس النواب على أساس دستور ١٨٦٦، وكان من رأى عرابي أن الضمانات التى تضمنها مشروع دستور ١٨٧٩ ومشروع قانون الانتخاب - المرفق به - ضمانات أوفر من تلك التى تضمنها دستور ١٨٦٦، على أن الخلاف

الأساسى لم يكن فى أى الدستورين يطبق، إذ كان شريف يرفض دستور ١٨٦٦ أصلاً، ولكنه كان يريد بتطبيق هذا الدستور فى اختيار مجلس النواب أن يتحكم فى تشكيل المجلس الذى كان سيناط به وضع الدستور الجديد. ذلك أن دستور ١٨٦٦ كان يحدد من لهم حق الانتخاب بفئات ضيقة جداً. هى عمد البلاد ومشايخها فى المديرىات وجماعات الأعيان فى القاهرة والإسكندرية ودمياط. وكان عرابى يرفض هذا التحديد ويطمح إلى توسيع دائرة الناخبين بحيث تضم جماهير أكثر اتساعاً، مما يعطى مجلس النواب تركيباً طبقياً متوازناً ينعكس أثره فى وضع أو تعديل الدستور الجديد. وقد انتصر شريف فى رأيه لأنه هدد بالاستقالة فرفض عرابى لشروطه وانتخب المجلس على قاعدة ١٨٦٦. فجاء تركيبه الطبقي غير متوازن ومع هذا فإن قانون الانتخاب الذى صدر مع دستور ١٨٨٢ قد صدر محققاً لبعض الأهداف الثورية، إذ وسع دائرة الناخبين وجعل الانتخاب على درجتين وقيد حق الانتخاب بقيد واحد هو أن يدفع الناخب فى السنة من الضرائب والرسوم المقررة خمسة جنيهات على الأقل مع إعفاء بعض الفئات من هذا الشرط. وفى الدرجة الأولى ينتخب الناخبون مندوبين مؤيين (عن كل مائة ناخب مندوب) وهؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون - فى الدرجة الثانية - النواب.

● والمظهر الثانى من مظاهر هذا الخلاف بين القوى الوطنية حول المسألة الدستورية هو بروز عناصر إصلاحية تستهدف الإصلاح التدريجى وعلى رأس هذه العناصر الشيخ محمد عبده الذى عرف فى بدايات الثورة، على حد قوله هو نفسه بـ «مناوئة الفتنة واستهجان ذلك الشعب العسكرى وتسوئة رأى الطالبين لتأليف مجلس النواب على ذلك الوجه وبذلك الوسائل الحمقى»^(١٥) على أن الأمر فى رأينا لم يكن مجرد اعتراض على الأسلوب، إذ هى فى الجوهر اعتراض على أهلية الشعب لحكم نفسه. إذا كان الإمام محمد عبده من المتشبهين بفكرة حق النخبة المحترقين - فى أعماقهم للجماهير. وفى حوار بينه وبين عرابى وآخرين لخصه الشيخ بنفسه فى مذكراته. قالوا له «إن الوقت قد حان للتخلص من الاستبداد وتقرير الحكومة الثورية»، فاعترض على قولهم وحدد المهام الملحة

فى نظره بأنها «الاهتمام بالتربية والتعليم بضع سنين مع حمل الحكومة على العدل بما تستطيع وترغيبها فى استشارة الأهالى فى بعض المجالس الخاصة بالمديريات والمحافظات، ويكون ذلك كله تمهيداً لما يراد من تقييد الحكومة». وتنطلق هذه الخطة فى الأساس من عدم ثقة الشيخ محمد عبده فى الشعب فعنده أنه «ليس من المصلحة أن نفاجئ البلاد بأمر قبل أن تستعد له فيكون من قبيل تسليم المال الناشئ قبل سن الرشد فيفسد المال ويفضى إلى التهلكة». ويضيف إلى هذا رفضه للعنف فى طلب الدستور وتخوفه المبالغ فيه من الدكتاتورية العسكرية، فقد قال «لو فرض أن البلاد مستعدة لأن تشارك الحكومة فى إدارة شئونها فطلب ذلك بالقوة العسكرية غير مشروع، فلو تم للمجد ما يسمى إليه ونالت البلاد مجلس الشورى لكان بناء على أساس غير شرعى، فلا يلبث أن ينهدم أو يزول».

وعندما صدر الدستور استكمل الشيخ محمد عبده عرض أفكاره تلك، فطالب فى إحدى خطبه بقصر حق الانتخاب على المتعلمين وحدهم على أساس أن الأمة غير مؤهلة لحكم نفسها وكرر هجومه على طلب الحقوق الوطنية بالثورة أو القوة.

ومن مظاهر التناقض الفكرى على المستوى الشخصى - وهى ظاهرة سبق وأشرنا إليها - أن محمد عبده كان يردد فى فترة سابقة على نشوب الثورة أفكاراً صحيحة ومناقضة لموقفه ذلك، فقد أشار فى مقال له نشر فى سنة ١٨٨١ بعنوان «الشورى والقانون» إلى «أن استعداد الناس لأن ينهجوا المنهج الشورى غير متوقف على أن يكونوا متدربين فى البحث والنظر على أصول الجدل المقرر لدى أهله، بل يكفى كونهم نصبوا أنفسهم وطمحت أبصارهم للحق وضبط المصالح على النظام الموافق لمصالح البلاد وأحوال العباد»^(٤٦). وفكرة الشيخ محمد عبده تلك من الأفكار الأساسية التى عارض بها عبد الله النديم فكر محمد عبده اللاحق، مضيقاً أبعاداً أخرى للفكرة الدستورية أكثر راديكالية وثورية، سنعرض لها عند الحديث عن الاتجاه الراديكالى فى الفكر الثورى.

ويعتبر دستور ١٨٨٢ ومضابط أعمال دور الانعقاد الأول لمجلس النواب الذى أسس تطبيقاً له، وهو دور الانعقاد الوحيد، تعتبر هاتين الوثيقتين آخر صورة

للفكر الدستوري كما عاش أثناء فترة الثورة نفسها. والواقع أن دستور ١٨٨٢ كما صدر كان متقدماً عن دستور ١٨٧٩ في بعض المناحي، ومتخلفاً عنه في مناح أخرى. ومن مظاهر التقدم فيه أنه أقر مبدأ التكافل في المسؤولية بين الوزراء، فكل ناظر مسئول عن أداء وظيفته (مادة ٢٢) والنظار متكافلون في المسؤولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار (مادة ٢١) كذلك أخذ مجلس النواب حق إقرار المعاهدات مع الدول الأجنبية أو الامتيازات التي تمنح لرعاياها (مادة ٢٨).

وتحدد نواحي التخلف في هذا الدستور عن مشروع دستور ١٨٧٩ في المواد الخاصة بالميزانية إذ فقد النواب في الدستور الجديد حقهم في نظر الميزانية وهو ما سوف يثير أزمة كبرى سنشير إليها فيما يتقدم. كذلك لم يعد لمجلس صاحب حق منفرد في انتخاب رئيسه، إذ أصبح اختيار الرئيس يتم بواسطة الخديو من بين أسماء ثلاثة يرشحهم المجلس (مادة ١٤) كذلك أعطى المجلس الوزراء حق المشاركة في تفسير الدستور أو تعديله مع النواب (المادتين ٥٠، ٥١) وكان هذا الحق قاصراً على المجلس. وفيما عدا هذا فقد كان الدستوران متشابهين تماماً وجاء التغيير تعبيراً عن تأثر الدستور بالحالة الدولية والاجتماعية التي كانت قد طرحت نفسها سلباً وإيجاباً على الدستور كوثيقة فكرية وسياسية.

وسنلاحظ أن الفكرة الدستورية قد بدأت تطرح نفسها بشكل أكثر تبلوراً في أعمال مجلس النواب الذي انتخب على أساس دستور ١٨٨٢. وبدا هذا واضحاً في اهتمام النواب ببعض الجزئيات الخاصة بتنظيم السلطات العامة وتحديد العلاقة بينها، ثم في بلورة هذه الجزئيات في تصور شبه متكامل، ففي البداية طالب بعض النواب بوضع قانون يضمن حقوق الأفراد تجاه الموظفين ويبين حدود الموظفين وحقوقهم وواجباتهم، ثم اهتم المجلس بتنظيم القضاء وإنشاء القضاء الأهلي، وكان الدستور وقانون الانتخاب قد تضمننا في هذا الصدد مبادئ مهمين:

● الأول: عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس والوظائف الحكومية من أي نوع متقدماً بذلك عن مشروع دستور ١٨٧٩.

● والثانى: عدم جواز النظر فى أى موضوع يكون من اختصاص القضاء (مادة ٤٠).

ويتبلور المناقشات أكثر، حدد بعض الأعضاء المسألة بشكل أدق، فأشاروا إلى ما سبق لبعض النواب اقتراحه من طلب قانون أساسى للحكومة يتضمن الأحكام الكلية الأصولية المبنية لحدود القوى الحاكمة (السلطات العامة) فى البلاد. وهى فى رأيهم: القوة الأميرية الخديوية والقوة النيابية والقوة المنفذة الإجرائية. ومن الواضح أن هذا الرأى يقترب من الصواب فى طلبه تحديد الفواصل بين السلطات وإن كان قد أخطأ فلم يذكر السلطة القضائية، وفصل الملك عن السلطة التنفيذية، وهما سلطة واحدة. أما قمة الفكر الدستورى الأخرى فى هذه المرحلة، فهى الفكرة الانقلابية الداعية إلى إعلان الجمهورية وسوف نعرض لها عند الحديث عن الأفكار المتطرفة والراديكالية.

(ج) المسألة القومية

على أن الإطار العام الذى كان يضم الفكرة الدستورية وفكرة الحريات جميعاً، هو بروز لفكرة القومية وتقدمها لتحتوى مضموناً تحررياً، على المستوى الوطنى والفردى. ويعتبر تصدر الفكرة القومية لخريطة الفكر الثورى فى تلك المرحلة من أبرز ما نجحت الثورة العرابية فى إضافته على هذه الخريطة. وهو ما لا يستطيع أحد أن يفعله عند مراجعة الحصاد الفكرى الذى خلفته الثورة بعدها، سواء فى ذلك الوثائق الفكرية البحتة أو المواقف السياسية العملية وبخاصة تلك المواقف التى ارتبطت بقضية حماية الوطن القومى من الاستعمار بكل أشكاله. وعلى الرغم من أن المسألة القومية قد أخذت حجماً هائلاً من جهد الثوار فإن مناقيها قد غمضت على الكثيرين واختلف تقييمها، أو أهمل عديد من دلالاتها المهمة.

وتتضح المسألة القومية كجزء من الفكر السياسى للثورة العرابية إذا ما تابعنا ثلاث نقاط:

أولها: يجيب عن سؤال حول مدى إدراك الثوار لوجود خصائص قومية مشتركة بين المصريين تفصلهم عن غيرهم من الأجناس، والدعوة إلى تنمية تلك الخصائص والمحافظة عليها.

وثانيها: يرتبط بتصور الفكر الثورى لحق المواطن، أى المساواة بين المواطنين على أساس انتمائهم إلى الوطن، وليس إلى دين معين.

● ويرتبط بهذه النقطة، النقطة الثالثة حول تصور الفكر الثورى لطبيعة العلاقة بين مصر وتركيا.

ومع أننا لن نجد فلسفة قومية متميزة لدى مفكرى الثورة العربية أو الذين مهدوا لها، فإنه ليس من العسير أن نجد بعض المقولات المهمة حول الموضوع. ومن هذه المقولات اهتمام رفاة الطهطاوى اهتماماً بالغاً بمراجعة التاريخ المصرى القديم، والخروج ببعض الانتطاعات عن حضارة مصر الفرعونية، وقد خرج من هذه المراجعة بأن هناك إجماعاً من المؤرخين على «أن مصر دون غيرها من الممالك عظم تمدنها وبلغ أهلها درجة عليا فى الفنون والمنافع العمومية فكيف لا وأن آثار التمدن وعلاماته مكثت بمصر نحو ثلاثة وأربعين قرناً» كما أنه أدرك فضل الحضارة المصرية على الحضارات المعاصرة لها «ولم يكن فى الأرض ملك أعظم من ملك مصر وكان جميع الأرضين تحتاج إلى مصر. وهذا عين التمدن إذ لا يكون ذلك إلا بتقدم الصنائع والفنون»^(٤٧).

وفى تحليل سبب ازدهار الحضارة المصرية يرجعها الطهطاوى إلى عاملين، أولهما: تهذيب الأخلاق بالآداب الدينية والفضائل الإنسانية وثانيهما: المنافع العمومية التى تعود بالثروة والغنى وتحسين الحال وتنعيم البال على عموم الجمعية (أى المجتمع) وتبعدها عن الحالة الأولية الطبيعية (يقصد البدائية وحياة الفطرة)^(٤٨). ويكرر الطهطاوى فى كتابه «مناهج الأبواب المصرية فى مباهج الآداب المصرية» مظاهر إعجابه بالحضارة المصرية ويدعو إلى التربية الوطنية فهو «يعلمنا أن الوطنية هى قمة الفضائل وأن حب الوطن ركن من أركان الدين وأن دليل الوطنية هو الرغبة فى تمدين الوطن والعمل على تجديد شبابه بالعمران. والطهطاوى الذى يصف نفسه بأنه «عاشق لجمال العمران» يقول إن غايته وغاية كل وطنى هو يبعث مجد مصر القديم بالأخذ بأسباب الحضارة الحديثة وأن دوره كمفكر ودور كل المثقفين هو خدمة المجتمع بفكرهم وعلمهم»^(٤٩).

ومن المراكز الفكرية التى عملت على الاهتمام بالحضارة المصرية «مدرسة اللسان المصرى القديم» التى أنشئت بهدف تعليم اللغة الهيروغليفية وآدابها. وامتداداً لنشاط هذه المدرسة وتعميماً لفائدة هذا النشاط فتحت مجلة «روضة المدارس المصرية» صفحاتها لطلبة هذه المدرسة ومدرسيها لنشر مباحثهم.

فنتشرت في ملاحقتها دروساً في قواعد اللغة الهيروغليفية، كما نشرت العديد من المقالات للمستر هنرى بروكش ناظر المدرسة. ولعدد من تلاميذها تضمنت ترجمة كثير من النصوص الفرعونية في الآداب والوصايا.

ومن المقولات المهمة في المسألة القومية، المحاولات المتكررة لتعريف «الوطن» على صعيد الفكر السياسى النظرى ومنها محاولة مبكرة للشيخ محمد عبده عرض فيها مفهومه لمعنى الوطن. فرأى أن «الوطن في اللغة محل الإنسان مطلقاً فهو والسكن بمعنى: استوطن القوم هذه الأرض وتوطنوها أى اتخذوها مسكناً، وهو عند أهل السياسة مكانك الذى تنسب إليه ويحفظ حقك فيه ويعلم حقه عليك، وتأمين فيه على نفسك وألك ومالك» ويجمل الأستاذ الإمام العلاقة بين الإنسان ووطنه في أنه «في الوطن من موجبات الحب والحرص ثلاث تشبه أن تكون حدوداً، الأول: إنه السكن الذى فيه الغذاء والوقاء والأهل والولد، والثاني: إنه مكان الحقوق والواجبات التى هي مدار الحياة السياسية وهما حسيان ظاهران، والثالث أنه موضع النسبة التى يعلو بها الإنسان ويمز أو يسفل». ثم ربط بين المواطنة وكفالة الحقوق والواجبات السياسية فأعطى لفكرته القومية بعداً ليبرالياً واضحاً.

وهي آثار النديم إشارات متعددة إلى الفكرة القومية، تكشف عن أنه كان يضع هذا الموضوع بين أهداف نشاطه العملى فهو يقول في حفل افتتاح أولى المدارس التى أسستها الجمعية الخيرية الإسلامية «هذا الاحتفال سيكون تاريخاً لبعث الأرواح العربية ونشأة الغيرة الشرقية، وهكذا يكون الميل الذاتى للأنس بالنفع النوعى والمصلحة الوطنية، فالأعضاء شتى والنفس واحدة والعروق عدة والدم واحد والأفكار وإن تنوعت فمحورها لسان واحد» (٥٠).

وسنلاحظ أن التفرقة بين «العروبة» و«المصرية» كانت نادرة في هذه المرحلة، إذ كان التقسيم يعتمد على اللغة كأساس للتمييز بين القوميات. وفي وثائق العصر الفكرية والعصر السابق له سنجد تعبير «أولا العرب» كناية عن المصريين في مواجهة «أبناء الترك» و«الشوام» والأرمن... إلخ.

وللنديم بالإضافة إلى هذا محاولات متعددة للدفاع عن الشخصية القومية وذلك بالهجوم على الفرنجة وتقليد الأجانب، وفي مقال له بعنوان «عربى تفرنج» صور شاباً من أعماق الريف المصرى اسمه زعيط ذهب إلى أوروبا ليتعلم، ثم عاد إلى بلاده فتذكر لما يفعله أبوه معيط حين يقابله على المحطة ولأمه لأنه قبله، ويطالبه بأن يلقى السلام عليه باليد فقط ويقول له «بون أريضة» وينسى لغته حتى اسم البصل لا يتذكره ويسميه «أونيون» وتحاول أمه «معيطه» أن تفهم ما يعنيه فلا تستطيع ويختتم هذا المغزى من القصة وهو ألا أمل فى مثل هؤلاء إلا إذا حافظوا على لغة قومهم وصرفوا علومهم فى تقدم بلادهم»^(٥١). وركز فى مقال آخر على ضرورة الحفاظ على اللغة القومية على أساس «أن من سلم فى لغته سلم وطنه ونفسه» ويخاطب المصريين طالباً أن يحافظوا على لغتهم باعتبارها مظهراً من مظاهر الشخصية القومية «اللغة هى أنت إن كنت لا تدرى من أنت وهى وطنك إن لم تعرف ما الوطن، أما كونها وطنك فإنه إنما يعمر ويسمى وطناً برجال يتعاونون على إحيائه وإظهاره فى الوجود محلاً للسكنى وداراً للإقامة وقد علمت أنك بمفردك لا تهتدى لشيء ولا تقوى على أى أمر كان.. ومن فقد المواطن فقد الوطن»^(٥٢). والنديم يعتبر أن اللغة ليست مظهراً للعقيدة الدينية «ومن أضاع وطنيته ومعتقداته وأفكاره فقد أضاع نفسه فإضاعة اللغة تسليم للذات»^(٥٣).

وفضلاً عما سبق فإن فكرة الحفاظ على السوق القومية وعلى الثروة الوطنية من التبدد إلى أيدي الأجانب، وأيضا الاحتفاظ بالوظائف الإدارية للمصريين، كانت كلها أفكار متداولة وشائعة، تخدم آمال الجنين البرجوازي وتعبر عن مطامح أبعد من طاقته. وتكرر فى كتابات النديم والأفغانى والطهطاوى وغيرهم من مفكرى المرحلة، الدعوة إلى إحياء الصناعة المصرية والتجارة المصرية والهجوم على فكر الاستغلال الزراعى والدعوة إلى حماية الثروة القومية من التبدد فى الفراغ وهو ما أشرنا إلى بعضه فيما سبق، وسنشير إلى بعضه الآخر فيما بعد.

ويتميز يعقوب صنوع، بالدعوة إلى مقولتين مهمتين، الأولى الوحدة القومية، وذلك عن طريق «مكافحة الأباطيل التى تفرق بين المسلمين والمسيحيين، بإظهار

سماحة القرآن وحكمة الإنجيل، وهكذا تتسنى لى الملازمة بين قلوب الفريشين»^(٥٤). و«محاربة التعصب الدينى بسلاح الإخاء»^(٥٥). والثانية إبراز الخصائص المتحضرة للشعب المصرى. رداً على المزاعم الأوروبية التى كانت تريد حرمان مصر من حريتها بدعوى تخلفها وفى محاوره له، مع «جيهان سودان» الكاتب الفرنسى ومحرر صحيفة «هنرى الرابع» سألته عما إذا كان المصريون يستطيعون أن يكونوا شعباً حقاً، فرد عليه نافذاً سطحية العقل الأوروبى الذى يفشل فى التعمق فى طبيعة الشعب المصرى، فيزعم أنه شعب كسول متعصب وجاهل، «أما أنا فأقول لك إن الشعب المصرى ليس كسولاً بل هو على نقىض ذلك أنشط شعوب العالم طرّاً وأوفرها إنتاجاً، ليس الشعب المصرى كسولاً كما أنه ليس متعصباً، بل هو على عكس ذلك أكثر شعوب العالم تسامحاً على شرط ألا يستفز أكثر من اللازم والتاريخ على ذلك شهيد، وأخيراً أقول إن الشعب المصرى ليس على درجة الجهل الذى تتخليلونها، فالمدارس المدنية والدينية التى أسستها الحكومة ومدارس القاهرة الحربية وبخاصة مدرسة أركان الحرب ليست بدائية كما يظن الباريسيون الظرفاء»^(٥٦). ويبرز يعقوب مظاهر التقدم الحضارى والثقافى للشعب المصرى، مؤكداً أن الشعب لا ينقصه «سوى زعيم جدير به»^(٥٧).

إن يعقوب - الذى ترى لأبوين يهوديين، وتعلم الإسلام واعتنقه - وأصبح - بتعبير أيبين جينديزيه - متحدداً باسم الفكر الليبرالى - كان يبعث فى حمه القومى روحاً شديدة السماحة جعلته يفكر فى بلورة نظرة متكاملة عن المساواة بين الأديان، لكى يرفض إلى النهاية المنطلقات التى تؤدى دائماً إلى تفتت الوحدة القومية. بل إنه طمح إلى التقريب بين مصر وأوروبا. ولعله كان يرى أن الحضارة الأوروبية تستحق أن تهدى إليها مصر بكل ثقلها الحضارى، فى وقت لم تكن حضارة أوروبا قد تخضبت بالدم تماماً أو كشفت عن عدوانيتها، أو حلت محلها حضارة جديدة أكثر إنسانية^(٥٨).

على أن الفكرة القومية لم تسلم من انعكاس الفكر السلفى والمحافظة عليها، مما وضع العديد من الظلال على وضوح صورتها. ومن أبرز هذه الظلال ما ألقته مدرسة التنوير الإسلامية وعلى رأسها جمال الدين الأفغانى، من تمبيع على

الفكرة القومية، ومع أن كثيرين من أصدقاء الأفغانى ومن المتحالفين معه قد حاولوا تفسير طبيعة موقفه من المسألة القومية، فإنه يظل موقفاً غير واضح الوضوح الكافى. وبخاصة أن الأفغانى نفسه كان يؤمن بمجموعة من الفكریات المتناقضة كما أنه أحدث تعديلات وإضافات كثيرة على أفكاره فى فترات لاحقة. ويقر بعض أنصاره من المعاصرين بأنه كان من دعاة فكرة «القومية الإسلامية» وعندهم أن «جمال الدين الأفغانى» لم يكن هو مخترع الجنسية الإسلامية، بل إنها من صميم نظام الحكم الإسلامى، فبلاد المسلمين هى دار الإسلام، وكل من يسكنها يحمل جنسيتها مهما كانت ديانتها»^(٩٤). وهو تفسير يتضمن الاعتراف بأن هناك ما يسمى «بالجنسية الإسلامية»؛ أى أن «المسلمين» هم جنس واحد والإسلام «جنسية فوق أنه دين».

لم يعن كثيرون ممن كتبوا عن الأفغانى بأن يدرسوا فى آثاره الفكرية عما إذا كان يفرق بين «الوحدة الإسلامية» و«القومية الإسلامية» أم لا. والوجه البارز لدعوة الأفغانى هو أن حركة الوحدة الإسلامية هى «الأمل الأخير فى مقاومة الاستعمار الغربى الذى امتد من البلاد العربية حتى الهند»^(٩٥). ولكن ما شكل هذه الوحدة؟ هل هى تضامن للنضال المشترك بين الشعوب الإسلامية، أم «وحدة سياسية» تقوم على توفر خصائص قومية مميزة فى كل الشعوب الإسلامية، وإذا فرض وتوفرت هذه الخصائص فما هى؟ إن بعض المتشبعين حتى الآن بفكرة الجامعة الإسلامية - والذين يرونها ضرورة ملحة حتى فى مرحلتنا الراهنة - يذهبون إلى أن الصراع الدينى كان مظهرًا من مظاهر الصراع بين الدول الإسلامية وبين الاستعمار فى الفترة التى تفجرت فيها دعوة الجامعة الإسلامية. وعندهم أن الدول الاستعمارية كانت تملك مخططاً هدفه الأول تحطيم القيم الإسلامية ومحاولة لإزاحة الإيمان بمبادئ الإسلام حتى تستطيع السيطرة على بلاد المسلمين^(٩٦) وهذا التفسير يضى على دعوة الجامعة الإسلامية طابعاً مختلفاً، إذ يضع من بين عناصر الصراع مع الاستعمار عنصراً دينياً. رغم أنه كتفسير لا يفيد الأفغانى - لا يهمل العناصر الأخرى للصراع إلا أنه على أى الأحوال يعالج القضية بشكل يتضمن مزالق خطيرة لا تخفى على أحد.

وسنجد لدى الأفغانى معطيات فكرية كثيرة تؤكد أنه كان يخلط - وبخاصة فى المرحلة الأولى من دعوته - بين «الجامعة الإسلامية» كتضامن مشروع للشعوب الإسلامية ضد الاستعمار وبين الخصائص القومية، فهو يرى «أن الأصول الدينية الحقّة المبرأة عن محدثات البدع تنشئ للأمم قوة الاتحاد وائتلاف الشمل وتقدم الشعب اليابانى الوثنى قد تم ببعض تعاليم الدين مثل العلم والشورى»^(١٢). وفى مرحلة متقدمة عرض الأفغانى للعناصر المكونة للقومية فحددها بخمس خواص «تتميز بها القبائل والشعوب التى خلقها الله من نفس واحدة وتقسم المعجورة إلى ما يسمونه ممالك وأوطاناً، أما الخواص فأربع منها تستمد من طبيعة الإقليم والخامسة تطرأ فتؤثر وهى الدين» أما الخصائص الأربع الرئيسية فهى «اللسان والأخلاق والعوائد والإقليم وتأثيره فى المجموع» ويذكر الأفغانى أنه بتوفر هذه الخصائص «تحصل للأقوام ميزة وتتأصل فيهم محبة البقاء على مألوفهم والذود عنه واعتبار من خالفه أنه ليس منهم بل هو غيرهم بمعنى الفيرى المطلقة، فمتى تم لقوم من سكان الأرض أو لأهل إقليم مصر تلك الجوامع أو الخواص الخمس المميزة، وحصلت المساواة بين العموم منهم وتأثروا بمؤثراتها، أصبحت دعوى الكفاءة بينهم ميسورة وأمر التمييز أو تعيين الأفضلية غير ميسور»^(١٣).

وقد يكون من الصحيح عند النظر لهذه القضية أن نقر بأن تيار «الجامعة الإسلامية» لم يكن يدعو إلى «التعصب الدينى»، ولكن إلى «العصبية الدينية» وقد ظل له هذا الطابع النقى بفضل ما تمتعت به حركة اتنوير الإسلامية من أفق فكرى واسع فضلاً عن احتضانها لأبرز المقالات الليبرالية الخاصة بحرية العقيدة والترفع عن الاضطهاد الدينى. ولكن ذلك كله لم يمنع من أن يتضمن هذا التيار مزالق خطيرة وبخاصة عندما ينحدر إلى عناصر لا يمكنها وعيها الذاتى من إدراك الفروق بين المقولات المختلفة ومن تمييز الصحيح.

ولا ينفى هذا جمعية أن هذا التيار قد أسهم فى حركة التحرر الوطنى إسهاماً فعّالاً، وكان واقع العصر قد فرض بالفعل أن تكون أكثرية الشعوب الإسلامية إما مستعمرات أو مهددة بأن تكون كذلك. ثم إن الإسلام كان مظهرًا أساسيًا من

مظاهر الوحدة القومية آنذاك. قبل أن تتضح الحركات القومية وتتسع وهو ما حدث أكثره في القرن التاسع عشر. وقد حاولت قوى الاحتكارات الأوروبية أن تضلل الأقسام العريضة من جماهيرها بتشويه الحركات القومية في بلاد المستعمرات باتهامها بالتعصب الديني ومعاداة المسيحية ، وهى تهمة غير صحيحة لأن هذه الحركات لم تكن تتجه إلى محاربة الدول المسيحية غير الاستعمارية ، ولكنها كانت تحارب أساساً قوى الاستعمار، وكانت استماعة الحركات القومية بالشعور الديني مسألة طبيعية قبل نضوج الشعور القومى، خاصة قد لعب الشعور الدينى أدواراً عظيمة فى الجزائر وتونس خلال المقاومة الباسلة التى خاضها شعباهما ضد الغزو الفرنسى.

وأروع ما نجحت الثورة العرابية فى بلورته ممن اتجاهات فكرية هو حرصها على تأكيد الطابع القومى للفكر الثورى المصرى، وضربها المراكز المتخلفة التى كانت تحاول الخروج بفكرة الثورة عن مداها الحقيقى إلى اتجاهات متعصبة ومعادية لفكرة الوحدة الوطنية والقومية. ومن البداية كان عرابى يتميز عن تيار الجامعة الإسلامية رغم أنه من الذين تأثروا بالأفغانى، كما أنه لم يكن منتمياً إلى التيار الليبرالى - من حيث الموقف العملى والتكوين الخاص - ومظهر هذا التميز كما حدده «بلنت» هو الدفاع عن حقوق الفلاحين» وبينما كانت حركة الإصلاح الأزهرية «تشمل المسلمين ولا تميز بين الأجناس، فإن حركة عرابى كانت قومية ولذلك كانت الوطنية فيها أظهر. وإقبال الناس عليها أقوى وأكثر».

ولم تكن قومية عرابى مانعة له من أن يكون متديناً شديد التدين، مسلماً شديد النقاء فى إسلامه، بل إن هذا التدين كان بالغ الأثر فى اجتذابه للجماهير كما كان عاصماً أخلاقياً منعه طوال فترة الثورة من أن يخضع لمفريات الحياة التى تلوث الثوار الذين لا يعتصمون بالقيم الأخلاقية دينية كانت أو اجتماعية، لقد كان عرابى بتعبير «بلنت» من «أحرار المسلمين»^(١).

وسنلاحظ عند مراجعة أساليب الحشد الجماهيرى التى استخدمتها القيادات الثورية، اعتمادها كثيراً على استثارة الحماس الدينى لدى الجماهير

وهي ظاهرة تدل على مناحى التخلف الفكرى وتتضمن مزالق خطيرة قد تحرف الجماهير عن قضاياها الرئيسية إلى منعطفات غير صحيحة، ولذلك نلاحظ انبعاثها فى البدايات الأولى وأيضاً فى لحظات اضطراب المواقف وعدم القدرة على التمييز بين الصواب والخطأ.

ويشير الشيخ محمد عبده فى مذكراته إلى أن عرابى فى الفترة بين تعود أول فبراير ١٨٨١ ونشوب ٩ سبتمبر من نفس السنة كان يعتمد اعتماداً كبيراً على المنصر الدينى فى دعوته، فقد كان يقابل عناصر مختلفة من طبقات الشعب، ويصور لهم السلطة الأجنبية الحاضرة، إذ ذاك كأنها نسر يحوم فى جوها لاختيار خير الفرائس لينقض عليها، ثم اختار من بينها الدين والعوائد الموروثة عنه لينشب فيها مخالفه، وإنه لو دامت سياسة رياض باشا فى منهجها لقضى على الدين وسنته^(٦٥). ويبدو أن عرابى قد التجأ إلى ذلك الأسلوب تحت تأثير عامل أساسى هو دينه هو نفسه وتأثره بمدرسة الإصلاح الأزهرية، بالإضافة إلى أنه وضع هذا الشعار بين شعارات الحد الأدنى التى جمع على أساسها الجبهة الوطنية، ليضم إليها قوى الشعب ومن بينهم طلبة الأزهر ومشايخه. ويذكر الشيخ محمد عبده أن عرابى بعد هذا العرض للخطر على الأديان «وجد من حضرات المشايخ إصغاء لقوله وتأييداً لرايه»^(٦٦).

على أنه ينبغى أن نقلل نوعاً ما من خشيتنا من أن يؤدى هذا التركيز على استئثار المشاعر الدينية إلى مهاوى التعصب، وما يتضمنه من إفقاد الوطن لصفة الجامع لكل أبنائه الذى لا يضطهد أى فئة بسبب الدين أو المنصر، وما يجعلنا نقلل من هذه الخشية أن من الجوانب الواضحة فى فكر الثورة خلوها كحركة وقيادة من أى مظهر من مظاهر التعصب الدينى وهى حقيقة سبق أن أكدناها أكثر من مرة. اتهام العرابيين بالتعصب الدينى هو أشهر الأكاذيب عنهم، وقد يكون من المقبول أن تطلق هذه الأكاذيب على حركة لا تلتفت كثيراً لهذه المسألة أو تأخذ منها موقفاً حيادياً. أما أن تطلق على حركة ذات صفة «قومية» وشديدة المعاداة للتعصب الدينى فهذا ما يثير بالفعل.

إن مجلس النواب الذى انتخب بعد الثورة قد ضم أربعة من الأقباط من بين ٧٥ عضواً هم كل أعضاء المجلس انتخبوا انتخاباً حراً. وضمت وزارة البارودى - وهى وزارة الثورة - وزيراً مسيحياً هو بطرس غالى ويقول بلنت: «كانت العلاقة بين مسلمى مصر وأقباطها ودية للغاية وكان الأقباط على العموم فى جانب الوزارة. أما العلاقات بين البطريرك والوزارة فهى ودية جداً كذلك اليهود بزعامة الرىامى يطلبون الحكم الدستورى»^(٦٧).

والملاحظ أن محاولات ضرب الثورة بافتعال فتنة طائفية بين المصريين المسلمين والمصريين المسيحيين قد فشلت تماماً. وقد دعت «الجمعية العمومية» - وهى مجلس طبقات الأمة - إلى الانعقاد فى ٢٣ يوليو ١٨٨٢ عقب خيانة الخديو وانضمامه للأسطول البريطانى فكان من بين أعضائها ٢٥ يمثلون الرؤساء الروحانيين من المسلمين - شيخ الأزهر وممثلى المذاهب والمفتى والقضاة والأشراف - و١١ يمثلون الرؤساء الروحانيين من الأديان الأخرى منهم رؤساء الأرمن الكاثوليك والأقباط الكاثوليك وحاخام اليهود وبطريرك الأقباط غير عدد آخر من المسيحيين الذين مثلوا هئاتهم المختلفة كمواطنين. وقد سبق أن أشرنا إلى طبيعة شعار الذى رفعه النديم أثناء الغزو والفتوى التى أصدرها البطريرك بشأن خروج الإنجليز عن تعاليم المسيحية الحقّة. وموقف الثورة القومى ذاك يقلل منه ولايتعارض معه بتاتاً، واتجاهها سياسياً - بعد تفجر الموقف وبدء الغزو - إلى الاعتماد على الشعوب الإسلامية لكى تمدها بالمعونة لحصر الغزو، وتهديدها بإثارة حرب دينية ضد الاحتلال. وهى سياسة طبيعية فى ضوء الوعى القومى المحدود لدى الجماهير، ولأنه من الطبيعى أن تتجه الثورة إلى شعوب المستعمرات والشعوب غير المستعمرة - وليس ذنب الثورة أن كل هذه الشعوب كانت إسلامية - لكى تشاركها فى دفع الاحتلال.

على أن فكرة الجامعة الإسلامية نفسها عند مبدعها الأفغانى عادت فتطورت بعد ذلك إلى فكرة الجامعة الشرقية، أى التى تضم شعوب الشرق ضد الغرب الأوروبى، وهو أفضل قليلاً وإن كانت المسألة ليست مسألة صراع أديان أو اتجاهات أصلية جغرافية، ولكنها - أساساً - صراع بين قوى التحرر الوطنى والقوى الاستعمارية.

من الأفكار القومية التي ظهرت بواكيرها في تلك المرحلة، فكرة القومية العربية فيذكر بلنت أنه قابل الشيخ محمد خليل من مشايخ الأزهر وأنه ذكر له أنه عضو في «جمعية المصلحين الأحرار» وقال إن مركزها الرئيسي هو مكة، وأنها تهدف إلى معارضة السلطان عبدالحميد وتتطلع إلى خلافة عربية^(٢٨). ويذكر كرومر أنه بعد مظاهرة سبتمبر «زاد الهمس عن قيام حركة سرية ترمي إلى إنشاء دولة عربية من مصر وسوريا، فلو فرضنا لهذه الحركة النجاح فيما ترى كان يصبح مصير أجزاء هذه الإمبراطورية وولاياتها بل مصير آل عثمان أنفسهم»^(٢٩). ويقول محمود سامي البارودي لصابونجي إن فكرة إعلان الجمهورية في مصر كانت تتضمن «انضمام سوريا إليها ثم الحجاز»^(٣٠). والملاحظ أنه في حين اتجهت العناصر الثائرة في الأزهر إلى الدعوة لإنشاء خلافة عربية - أو دولة ذات طابع ديني - فإن العناصر الثورية الأخرى كانت تطالب بجمهورية أو دولة عربية، في إطار الانفصال النهائي عن الخلافة سواء كانت عثمانية أم غير عثمانية.

على أن أهم وأخطر ما طرحه الجنين البرجوازي بمختلف مراكزه التطبيقية والفكرية في هذه المرحلة كان شعار «مصر للمصريين». إن هذا الشعار لا يبلور فلسفة قومية متميزة، ولكنه شعار سياسي من أهم شعارات الثورة وأكثرها استقطاباً للجماهير الشعبية. وقد كان رفعه أحد الأسباب التي أدت إلى اتساع هذه الحركة والتفاف عديد من القوى الاجتماعية حولها بالإضافة إلى أن مختلف شعارات الثورة وحركاتها السياسية بعد ذلك قد نبعت من خلال محاولة وضع هذا الشعار في التطبيق العملي. ويبدو الاهتمام الذاتي به إذا ما لاحظنا أن الزعماء الثلاثة - للحركة العسكرية - عرابي وعبدالعال حلمي وعلى فهمي - كانوا ينفون أسماءهم بلقب «المصري» كنوع من التمييز بينهم وبين غيرهم من العناصر الأخرى.

والواقع أن جوهر هذا الشعار يطرح بالإضافة إلى كل مظاهر الفكر القومي التي أشرنا إليها فيما سبق، قضية العلاقة بين مصر وتركيا باعتبار أن تبعية مصر لتركيا كانت انتقاصاً من الاستقلال وتذويباً للشخصية القومية في كيان استعماري، فكيف نظر الثوار إلى هذه العلاقة؟

الملاحظ أن منذ نهايات عصر إسماعيل تزايد العداء لتركيا بين صفوف العناصر المثقفة وكذلك بين صفوف الجماهير، وقد وصف القاضي الهولندي «فإن بملن» هذا الشعور بقوله «يخطئ من يظن أن المصريين لا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة ومصالح عائلاتهم ، فإنهم على العكس يكرهون الحكم التركي والحكم الأوروبي على السواء ويريدون حكومة وطنية بكل معاني الكلمة وهم يحبون مصر الحديثة ومصر التاريخية » ويهتمون بمصر الشعب ويتألمون لمصائبه التي لانهاية لها»^(٧١). ويؤكد المستر ماك كون هذا الشعور راصداً أن «الولاء السياسي نحو الباب العالي قد تلاشى بسبب إحساس المصريين بفداحة الجزية التي تؤدي لتركيا دون مقابل، وأصبح شعار الأمة المصرية «مصر للمصريين» ولايشك في ذلك أحد ممن عرفوا حقائق الأمور في مصر، ولو أن الخديو إسماعيل أراد أن يعلن الاستقلال التام للقي التعضيد والتأييد من جميع طبقات الأمة»^(٧٢). وسنلاحظ بالإضافة إلى هذا تكرار كلمة المصري في وثائق العصر الفكرية وعلى السنة الخديويين وأعضاء مجلس النواب، وبخاصة سعيد الذي يذكر عرابي أنه خطب مرة فاستعرض ما تعرضت له مصر من غزاة وفاتحين ثم قال «وحيث إنني اعتبر نفسي مصرياً فوجب على أن أربي أبناء هذا الشعب وأهذه تهذيباً حتى أجعله صالحاً لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ويستغنى بنفسه عن الأجانب. وقد وطدت نفسي على إبراز هذا الرأي من الفكر إلى العمل»^(٧٣)، ثم إسماعيل الذي سعى للحصول على امتيازات استقلالية جديدة لمصر من الباب العالي ودعم هذه الامتيازات، وقد وضع إسماعيل نكاهه كله في خدمة مطامحه للاستقلال بمصر، فعندما نشبت الحرب التركية الروسية أراد أن يتهرب من الالتزامات التي تفرضها عليه الفرمانات بوجوب مساعدة السلطان بالمال والرجال والعتاد فجمع مجلس النواب وعرض عليه العجز المالي لتهرب من مساعدة تركيا، ثم رأى في اشتباك تركيا في الحرب مع روسيا فرصة لتوسيع سلطانه وتأكيد استقلاله عن السلطان، فأياح للصحف في عهده الهجوم على الحكم العثماني ونشر مفاسد الحكم في القسطنطينية وهي بقية أنحاء الإمبراطورية العثمانية.. وبهذا نشأت عدة صحف «القليل النادر منها وقف إلى

جانب السلطان والكثير القادر فيها كان حرباً عواناً على مفاسد الأتراك^(٧٤). ثم تطورت القوى الوطنية في عهده، وأدرك النواب من خلال ممارستهم لمهامهم مصلحة الوطن الخاصة، حتى أنهم في إجابة على خطاب العرش الأخير في حكمه أشاروا إلى الخطاب «الذي بعث فينا روح العصر الجديد وأحيا آمال هذه الأمة التي لاتزال راجية أن تنال شرفها التليد الذي شهدت به التواريخ وأنبات به الآثار» بل إن الخديو توفيق نفسه لم يسلم وهو «ولى العهد» من الوقوع تحت تأثيرات قومية، رغم عدم تحديدها، فقد شكى الكولونيل بيرشر وكان معلماً فرنسياً له، من أن المعلمين العرب ملثوا رأس الصبى بأسوأ الاتهامات ضد الأوروبيين. ونتيجة لهذا «بدأ الصبى توفيق يجرى هنا وهناك ويتحدث عما سيفعله عندما يصبح حاكماً لمصر. ويعلن لكل من يود أن يسمع أن المساهمات التكنكية من الحضارة الغربية في مصر ليست إلا أضحوكة. وأن كل شيء في العالم الغربي أتى من العرب في المحل الأول. وأنه مقتنع أن الكتاب العرب وضعوا منذ زمن طويل الآلة البخارية والسكة الحديدية» وهو ما أثار فزع بيرشر الشديد^(٧٥).

وعقب نشوب الثورة أرسلت تركيا بعثتها الأولى برياسة على نظامي فاستطاعت أن تلحق أن عرابي هو مركز القوة الجديدة في مصر. ومن هنا كان خطاب السلطان السري إلى عرابي - وقد أشرنا إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة - والذي يحتضن فيه الحركة الثورية ويسعى للتحالف معها ضد الخديو توفيق والأجانب. ولم يكن الثوار من الغباء السياسى بحيث يهتمون هذه المعونة أو يرفضون الاستفادة من التناقض بين الباب العالي ودول الاستعمار والخديو كما لم يكونوا من البلاءة بحيث يحسنون الظن على إطلاقه بالسلطان عبدالحميد؛ الصورة المركزة للأنووقراطية التركية الاستبدادية، لذلك فإن برنامج الحزب الوطنى أشار إلى أن الثوار يرون أن «المحافظة على الروابط بين مصر والباب العالي ركناً يستند إليه الحزب في عمله ويعترف الحزب بالسلطان عبدالحميد كمتبوع وخليفة وإمام للمسلمين ولا يريد تبديل هذه الصلة الودية ما دامت الدولة العملية في الوجود، ثم يعترف باستحقاق الباب العالي لما يأخذه من الخراج

بمقتضى الفرمانات وما يلزمه من المساعدات العسكرية إذا طرأت عليه حرب أجنبية، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما في وسعه ويقاوم كل من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية».

ومن الواضح أن التأكيد بالحفاظ على التبعية العثمانية كان تكتيكاً سياسياً قبل كل شيء لم ينسحب إلى التنازل عن الاستقلال الذاتي الذي نالته مصر. كما أنه أيضاً لم ينسحب على النضال من أجل تمصير السلطة السياسية وإقصاء العناصر التركية والملوكية عنها. رغم أن هذه العناصر تابعة للسلطنة العثمانية. وقد عبر عرابي عن فهمه للعقلية التركية في قوله لصابونجي «لقد علمنا الدهر وإسماعيل كيف نفهم مكر الأتراك وكما نستعمل مدافع الترك وأسلحتهم وذخائرهم كذلك نستعمل مكرهم عندما يضطروننا إلى ذلك» (٧٦).

وعندما حاول السلطان بعد ذلك بشهور وفي يونيو ١٨٨٢ أن يعيد استكشاف القوى المصرية بعد قيام الأزمة الكبيرة بين وزارة البارودي والخديو حول المؤامرة الشركسية أرسل لهذا الغرض بعثة درويش التي فوجئت بإصرار الشعب على مقاومة التدخل الأوروبي، ورفضه لأية محاولة لتدخل عسكري تركي. ويصف صابونجي تأثير حضور بعثة درويش في خطة الثوار فيقول إنها قد أدت إلى كراهة الأتراك والسلطان نفسه وأنه قد سمع أن البارودي ومحمد عبده والنديم يلعنون السلاطين والأمم التركية من عهد جنكيزخان وهولاكو إلى عبد الحميد، فصرح النديم أنه سيهدم عرش السلطان قبل أن يموت، وتآلف حزب كبير يستعد لإعلان الاستقلال عن تركيا إذا تدخل الأتراك في مصر تدخلاً حريئاً. وقد عبرت جميع القوى الوطنية وعلى رأسهم علماء الأزهر أنفسهم عن رفضهم للتدخل التركي.

إن شعار «مصر للمصريين» هو أول صيغة ناضجة في تاريخ مصر الحديث، ويتبلور موقف عرابي منه في تصريح مبكر قاله لبلنت عقب مظاهرة سبتمبر فأكد أنه لا يضمحراً حباً للأتراك الذين أساءوا حكم مصر قروناً وأنه لا يقبل أن تدخل من جانب الأستانة في شئون مصر الداخلية. ولكنه فرق بين الحكومة

العثمانية وبين السلطة الدينية للسلطان الذى قال عرابى إن طاعته واجبة عليه باعتباره أمير المؤمنين ما دام يحكم بالعدل والإنصاف. وضرب مثلاً بتونس التى فصلتها فرنسا أولاً من الإمبراطورية العثمانية ثم ضمها إليها. وقال عرابى «كلنا أبناء السلطان ويجب علينا أن نعيش كأُسرة فى منزل، وكما أن أعضاء الأسرة الواحدة يكون لكل منهم غرفة ينظمها حسب هواه ولا يحق لرب المنزل أن يستبيح حرمتها فكذلك لكل شعب من الشعوب الإسلامية بلاد يعيش فيها وينظمها على ما يحب ويهوى» ثم قال «لقد كسبت مصر استقلالها بالفرمانات وستبذل كل جهدها فى المحافظة على ذلك الاستقلال. ولكننا نخطئ إذا طلبنا أكثر من ذلك ولا يبعد أن نفقد حريتنا فى مثل هذه المجازفة» (٧٧).

ويبدو أن قيادة الثورة كانت تعمل حساباً للمنزلة الدينية للسلطان فى نفوس الجماهير باعتباره خليفة للمسلمين. وهو الشعور الذى يصفه ماك كون فيقول «إن الشعور الدينى نحو الخلافة لم يفقد شيئاً من قوته بحيث إذا شعر المصريون بخطر يستهدف له الإسلام أو دولة الخلافة فإنهم يتعاونون مع الترك، ومثلهم فى ذلك كمثل الأيرلنديين فى شعورهم نحو البابا» (٧٨). إن هذا الشعور الجارف - بجانب موقف السلطان المؤيد للثورة - هو الذى جعل الثوار يحددون العلاقة مع تركيا بالشكل الذى عرضناه. ولكنها كانت بالتأكيد علاقة مؤقتة، وكان الثوار يدركون أنها مؤقتة. وقد أشار صابونجى فى رسالة مؤرخة فى ٢٤ يونيو ١٨٨٢ إلى أن عقيدة الثوار الحقيقية أنهم لا يعنون بعبد الحميد ولا يهتمهم أمره فى شيء «فهم يستخدمونه لمصلحتهم ويعتمدون عليه حتى يروا الوقت ملائماً لإعلان الجمهورية المستقلة» (٧٩). ولكن ما حال دون ذلك كما صرح البارودى لصابونجى «أننا وجدنا العلماء - المشايخ - لم يستعدوا لهذه الدعوة لأنهم كانوا متأخرين عن زمنهم» (٨٠). وإذن فإن فكرة الاستقلال القومى التام عن أى وجود أجنبى أوروبى أو تركى لم تكن بعيدة عن مطامح ومشروعات قيادة الثورة. وهو ما يؤكد الدور الرائد للانتفاضة العرابية كحركة من أقدم الحركات القومية فى الوطن العربى.

ومن العسير أن نتصور أن هذه الحركة كانت مجرد تعبير عن أهكار مجردة، أو أنها كانت تعكس - بحسب - نمواً فى احتياج بعض طبقات المجتمع إلى الاستقلال

الكامل أو الجزئى يسوقها الخاصة، ذلك كله كان بعض دوافع هذه الحركة، ولكن عوامل نفسية كانت تتحرك أيضا، فعداء المصرى للأجنبى - سواء أكان تركياً أم أوروبياً - كان رد فعل لإساءات الأجانب العديدة وقد عمق هذا العداة الوضع الاقتصادى لكل من المصرى والأجنبى، فقد كان معظم الأوروبيين أصحاب أعمال أو رؤساء إداريين، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى الأتراك والجرأكسة، وكانوا يمارسون دورهم ذلك، بكل ما فى الأوروبى من ضجر واحتقار لحياة الشعوب الأخرى، التى يظن - بفروره اللاتينى - أنها أبطأ وأهل دقة وأكثر غباء، وبكل ما فى شعوب آسيا الصغرى من اندفاع وتهوى وصلابة رأى، ومظاهر القسوة التى ورثها التركى من الوهم القائل بأن الخضوع المستمر صفة للمصرى لا يمكن أن تتغير، وحتى هؤلاء الذين يمكن أن نسميهم - مع التجاوز فى استخدام المصطلح - البروليتاريا الأوروبية العاملة فى مصر، كانوا لا يجدون لهم عزاء إلا المبالغة فى الشعور بالتفوق المزعوم على السكان المحليين، وهو ما ينطبق أيضا، على صماليك الأتراك والجرأكسة ولا بد أن يكون رد فعل هذا الاضطهاد حالة عداة للأجنبى، وإذا أخذ هذا العداة أحيانا صورة «كراهية للكفار»؛ فليس ذلك سوى عجز عن التوصل إلى مصطلح صحيح التعبير عن شعور قومى، وهو عجز فى الوعى لدى فئة من الجماهير، لاتقاس به الحركة القومية، ولا تؤاخذ عليه إلا لدى باحث متحيز، مثل كرومر، أو يشوب إنصافه بعض الفيوم مثل لاندز^(٨١).

وفى مجرى الحركة القومية ستبرز على السطح تفصيلات بسيطة لكن دلالتها لا تقل عن دلالة أكبر الحوادث والحركات. وما يسميه «لاندر» - مرحلة المضايقة - هو جزء من الحركة الاجتماعية فى مضمونها القومى.

فى هذه المرحلة «كان البوليس المصرى الذى كان يضايقه فقدان سلطته على الأوروبيين، ينتقم بتطبيق التعليمات الخاصة بتنظيم وحرف العربات على عربات الأجانب ويترك سائقى العربات المصريين يفعلون ما يشاؤون، وموظفو الجمارك يمكنهم مضايقة رجال الأعمال الأجانب»^(٨٢). وربما افتقد اللسان المصرى - فى أسفل مستويات السلم الاجتماعى - القدرة لكى يقول إنه «قومى» وأنه يشعر «بشخصيته المصرية» ويعدى القوى المتسلطة عليها، وقد يستسهل كلمة «كفار» أو «نصارى». ولكن هذا لا يعنى فى الحقيقة أى شىء.

(د) العقل في موقف الدفاع

إذا كانت الفكرة القومية، التي ركزت على الحقوق السياسية والديمقراطية كشرط لتحول المصريين من «رعايا» إلى «مواطنين»، هي أبرز مقولات الفكر البرجوازي الثوري في فكر الظاهرة العرابية فإن «العقلانية» هي أخطر مقولات هذا الفكر، وهي التي تعطيه سمته البرجوازية الواضحة.

كانت «العقلانية» أخطر المعطيات التي توصل إليها الفكر البرجوازي في أوروبا من خلال صراعه مع الفكر الإقطاعي الذي غلبت اللاهوتية عليه وظلت تفرض سيطرتها وتناجز عن بقائها في مناخ لم تكن العلوم الطبيعية والحديثة قد عكرت ثباته، أو قلبت له مسلماته الفكرية الساذجة، فلما استطاع العقل الأوروبي عبر عصر النهضة أن يستوعب العلوم الحديثة من كيمياء وطبيعة وهندسة وميكانيكا، ثم انتقل إلى استخدامها تكنولوجيا بتطبيق قواعد تلك العلوم على الصناعة، فأشبع احتياجات الإنسان بوسائل جديدة ومتقدمة، ووضع كتلا عريضة من الجماهير أمام تحدى «العقلية الصناعية»؛ حيث يمكن أن تعرف مقدما النتائج المحسوبة لكل فعل، آنذاك اهتزت العقلية اللاهوتية القائمة على الفكر الزراعي؛ حيث تلعب «الإدارة العليا أو الخالدة» دوراً أساسياً ونتج عن هذا الاهتزاز ظهور معطيات فكرية متعددة وجديدة. فحلت فكرة «العمل من أجل الحياة الدنيا» محل «العمل من أجل الدار الآخرة فقط» سادت قيم اجتماعية جديدة، شكلت أخلاقاً جديدة. وبرزت محكات جديدة لقياس القيمة الاجتماعية للفرد فلم يعد للأصول والأنساب نفس التقديس، وأصبح «العصامي» شخصية مقبولة بل ومثالا يحتذى. وأساس ذلك كله فكرة فتح الباب أمام الإنسان لكي يعمل في سبيل منفعة الفردية، التي كان هناك تصور إذ ذاك بأنه أن تؤدي إلى منفعة النوع الإنساني ككل.

على أن العقلانية المصرية قد ولدت مأزومة شأنها في هذا شأن كل معطيات الفكرة الليبرالية في مصر، وقد شاركت عوامل ثلاثة في تأزيم موقفها.

• أول هذه العوامل أن ظهورها لم يواكب تقدماً في مباحث العلوم الطبيعية والتجريبية، كذلك لم يواكب ظهور صناعة مصرية. لقد احتكت هذه العلوم بالعقل المصرى عن طريق مراكز التأثير ومصادره فاستطاعت بعثة العلماء والفنانين المصاحبة للحملة الفرنسية أن تعرض على العقل المصرى بعض منجزات العلوم الطبيعية، ثم شاهد المبعوثون إلى أوروبا منجزات أخرى، بيد أن هذا كله لم يجد فرصة التمكين الكامل له نتيجة لبقاء أثره في حيز محدود نسبياً.

• أما العامل الثانى، فهو أن العقلانية كانت تصارع مناخاً فكرياً تراكم تخلفه، فالعقل الدينى التقليدى كان قد تكلس - بفعل عوامل التخلف المتراكمة - على معطيات ثابتة. وأوصد باب الاجتهاد بشكل نهائى. وسنلاحظ أن دعاوى التكفير لأوهى الأسباب متكررة في أى مصدر تاريخى عن الحكم التركى المملوكى، هذا بالإضافة إلى طبيعة الفكر الدينى الإسلامى نفسه الذى يجمع بين العقيدة والشرعية، بين العبادات والتنظيم الاجتماعى، وهو ما حوله خلال العقود التى تراكم فيها التخلف إلى طريق مسدود أمام أى إضافة أو تغيير في التنظيم الاجتماعى.

• أما العامل الثالث فهو تخلف البرجوازية المصرية ونموها متأخرة عدة قرون عن نظيراتها الأوروبية، وهو ما أشرنا إليه من قبل، ولقد كان من نتيجة هذا التخلف، اعتماد البرجوازية المصرية في نموها على الفائض الزراعى، فتزاوجت صفة التاجر ومالك الأرض، والصناعى ومالك الأرض أيضاً المثقف الليبرالى المتشرب بتراث الفكر الإقطاعى، وهو ما انتهى إلى الازدواجية ثم التوفيقية، وأدى في النهاية إلى أن «الزراعية» كتنهاى فكرى ألقى بظلال كثيفة على تطور الفكر المصرى لفترة طويلة.

ورغم هذا فس نجد العديد من المعطيات العقلانية في الفكر الذى مهد للثورة العربية. ولكن سمة رئيسية سنلاحظها في هذا الفكر، تلك أنه كان يلتزم موقف الدفاع دائماً. إنه لم يكن فكراً هجومياً أو صدامياً وإنما كان يتسلل ببطء وعلى استحياء، ويحاول أن يجد لنفسه من الفكر السائد حماية ووقاء وهو ما قبله

بعض المفكرين المحافظين ورفضه أغلبهم. على أنه رغم عدم طبيعته الهجومية قد أجبر بعض أجزاء من الفكر السلفى على اتخاذ موقف الدفاع أيضاً ولم يكن هذا نتيجة لقوة ذاتية في العقلانية ولكنه ضعف شديد من السلفية التي جوبهت بتخلفها الشديد وعجزها عن الرد على التحدى، فالتخذت موقفاً دفاعياً، وهذا التبادل فى اتخاذ المواقف الدفاعية ظاهرة تؤشر إلى أن الصراع وقتها كان يعمل فعله فى العقل المصرى وأن نتائجه فى الطريق.

لقد عرف الفكر المصرى العلوم الطبيعية فى ظل حكم مصر الإسلامية، بل وكان بعض الخلفاء الفاطميين يدرسونها^(٨٢). ولكن ما أصاب العقل الإسلامى من جمود جعل حتى بعض الذين يقتنعون بضرورتها من علماء الأزهر يفتنون بأنها «قروض كفاية» أى يتخصص لها من يطلبها ولا تفرض على الذين يحضرون الدروس العامة. فوصل تخلفها إلى الاختلاط بينها وبين العلوم المزيفة فاختلط الفلك بالتنجيم وانتقل من العلماء إلى المحتالين، واختلطت الكيمياء بتحضير الذهب وسحر المعادن وأصبح المنطق خليطاً من السفسطة اللفظية.. إلخ^(٨٣).

ومع تزايد تخلف العقل السلفى، كان من الطبيعى أن يشعر بالانبهار لدى اطلاعه على ثمار العلوم الحديثة وتجاربها، وهو ما نلاحظه بكثرة لدى الجبرتى، الذى دهش لكثير من الآلات والمعدات التى أحضرتها الحملة الفرنسية معها، حتى تلك الآلات والمعدات التى لا تتضمن فنوناً معقدة. ثم اضطر عند زيارته لمقر البعثة العلمية واطلاعه على تجربة كيماوية إلى الإقرار ببساطة بأن «لهم فيه - يقصد العلم - أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لاتسعها عقول أمثالنا»^(٨٤).

وكان الشيخ حسن العطار - وهو من معاصرى الجبرتى - أكثر قدرة على التأثر الواعى بما شاهده من منجزات العلم الحديث، فقد أكد على فكرتين أساسيتين:

• الأولى: ضرورة الاهتمام بالعلم الطبيعى ودراسته وأشار فى هذا الصدد إلى أنه اطلع على كتب «من بلاد الإفرنج ترجمت باللغة التركية والعربية وفيها

أعمال كثيرة وأفعال دقيقة، أطلعنا على بعضها وقد تتحول تلك الأعمال بواسطة الأصول الهندسية والعلوم الطبيعية من القوة إلى الفعل... وضرب مثلاً بالصناعات الحربية المتقدمة، ثم نصح الآخرين بالاطلاع على ذلك «ومن سمعت به همته إلى الاطلاع على غرائب المؤلفات وعجائب المصنفات انكشفت له حقائق كثيرة من دقائق العلوم وتزهت فكرته - إن كانت سليمة - في رياض الفهوم، فالنفس الإنسانية بالاطلاع على حقائق المعارف تتكامل والفاضل الكامل بأنواع العلوم يتفوق ويتفضل».

• أما الفكرة الثانية - التي بشر بها العطار - فهي دعوته إلى فتح الباب للصراع الفكري والفلسفي حتى في أمور العقائد الدينية نفسها على أساس أن الأمة الأعلام «كانوا مع رسوخ أقدامهم في العلوم الشرعية والأحكام الدينية لهم اطلاع عظيم على غيرها من العلوم وإحاطة تامة بكنياتها وجزئياتها وحتى في كتب المخالفين في العقائد والفروع» وذكر أمثلة من ذلك عند الأئمة المتقدمين وانتقد علماء عصره لأنهم بالنسبة إلى العلماء المتقدمين كنسبة عامة زمانهم إليهم «إن قصارى أمرنا النقل عنهم بدون أن نخترع شيئاً من أنفسنا وليتنا وصلنا إلى هذه المرتبة بل اقتصرنا على النظر في كتب محصورة ألفها المتأخرون المستمدون من كلامهم نكررها طول العمر ولا تطمح أنفسنا إلى النظر في غيرها حتى كأن العلم انحصر في هذه الكتب»^(٨٦).

ثم جاء رفاعة الطهطاوي فكرر دعوة أستاذه حسن العطار، ودعا دعوة صريحة إلى إدخال العلوم العصرية في الأزهر. وانتقد محمد علي لأنه «لم يجذب طلابه إلى تكميل عقولهم بالعلوم التي كبير نفعها ليس ينكر» وأشار إلى أن الأزهريين عليهم أن يضيّقوا إلى معارفهم «معرفة سائر المعارف البشرية المدنية التي لها مدخل في تقدم الوطنية من كل ما يحمد على تعليمه علماء الأمة المحمدية»، «فلو تشبث من الآن فصاعداً نجباء أهل العلم الأزهريين بالعموم العصرية لفازوا بدرجة الكمال»^(٨٧).

وبالإضافة إلى هذا فإن الطهطاوى قد عبر فى كتابه الأول «تلخيص الإبريز» عن إعجابه بالمنهج العقلى وما أرساه من قواعد لتنظيم المجتمع وبخاصة التنظيم السياسى فقال «لنقل بأن أحكامهم - أى الفرنسيين - القانونية ليست مستتبطة من الكتب السماوية، وإنما هى مأخوذة عن قوانين أخرى غالبها سياسى»^(٨٨). وأقر بأنها «مخالفة بالكلية للشرائع وليست قارة للفروع» ولكنها رغم هذا كله تحوز إعجابه فهو يدعو إلى التأويل فى هذه الأحكام «لتعرف كيف حكمت مقولهم بأن العدل والانصاف من أسباب تعمير الممالك وراحة العباد، وكيف انقادت الحكام والرعايا لذلك حتى عمرت بلادهم وكثرت معارفهم وتراكم غناهم وارتاحت قلوبهم فلا تسمع فيهم من يشكو ظلماً أبداً»^(٨٩). إن تحيز الطهطاوى للعقلانية تحيز واضح. وما عمل على نشره من مباحث العلم الطبيعى بالترجمة وبينشاء المدارس أكثر من أن يحصر.

ومن المصادر التى عملت على اقتناع العقل المصرى بالنظرة العلمية والصناعية، عدد من الدوريات الثقافية التى بدأت صدورها فى هذا الوقت ومنها «روضة المدارس المصرية»، وهى التى أصدرها رفاعة الطهطاوى نفسه ورأس تحريرها ابنه على فهمى رفاعة - و «الجنان» وهى بيروتية أصدرها العلامة برس البستاني فى عام ١٨٧٠، وه «النحلة» وهى بيروتية أصدرها القس العلامة لويس صابونجى، و «المقتطف» التى أصدرها فى عام ١٨٧٠ ببيروت، يعقوب صروف وفارس نمر ونقلت بعد ذلك إلى مصر. قدمت تلك الدوريات الحد الأدنى من المعرفة العلمية العامة للقارئ العربى. فلم تكن دوريات متخصصة فى فرع واحد من فروع العلوم الإنسانية أو الطبيعية تكتب للمتخصصين فى هذا الفرع أو ذاك، ولكنها كانت دوريات معارف عامة تستهدف القارئ العادى وتقدم له معارف شتى كانت كلها تقريباً جديدة إذ ذاك على العقل المصرى، ومنها مباحث فى الفلسفة والاجتماع والاقتصاد والتاريخ وفلسفته والسياسة والجغرافية فضلاً عن مباحث أخرى فى الفلك والطب والفسولوجيا والطبيعة والكيمياء... إلخ. وعنت بتقديم أخبار عن أحدث المكتشفات والاختراعات العلمية، ورصد التطبيقات المختلفة

للعلم في الصناعة. وترجمت فصولاً متعددة في كل تلك المجالات. ومن هنا أسهمت الدوريات جميعاً في ترسيخ المفاهيم العلمية في ذهن المثقفين ككل ووضعت عقولهم المشبعة بالخرافة في مواجهة حادة مع المفاهيم الجديدة. وسنلاحظ أن كثيراً من مباحث هذه المجالات كان يبدأ بالرد على العلم المزيف الذي وقر في أذهان الناس والهجوم أيضاً على الخرافات التقليدية التي كانت منتشرة إذ ذاك^(٩٠).

وفي مواجهة هذا التحدي، وتحديات عصرية أخرى، بدأ جمال الدين الأفغاني حركة الاحتجاج الإسلامية التي استهدفت تجديد الدين وفتح باب الاجتهاد الإسلامي لمواجهة تحديات العصر العقلية والعلمية. وهو موقف دفاعي اضطر العقل السلفي إليه وإن لم ينتبه إليه سوى أذكي العناصر السلفية التي خشيت أن تفقد كل مواقعها إذا ظلت ملتزمة موقف الجمود والتخلف. وقد انتهت تلك الحركة العقلانية الإسلامية إلى التحسن في موقف متوسط بين السلفيين الجامدين من ناحية والعقلانيين التقدميين من ناحية أخرى. ويلخص الشيخ محمد عبده جوهرها في سيرته الذاتية فيقول «ارتفع صوتي بالدعوة إلى أمرين عظيمين أولهما: تحرير الفكر من قيد التقليد وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعه واعتباره من ضمن موازين العقل البشري والتي وضعها الله لترد من شططه وتقلل من خلطه وخبثه لتتم حكمة الله في حفظ نظام العالم الإنساني. والدين على هذا الوجه يعد صديقاً للعلم باعتماداً على البحث في أسرار الكون داعياً إلى احترام الحقائق الثابتة مطالباً بالتمويل عليها في أدب النفس وإصلاح العمل. كل هذا أعده أمراً واحداً. وقد خالفت في الدعوة إليه رأي الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منهما جسم الأمة. طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم وطلاب فنون هذا العصر ومن هو في ناحيتهم»^(٩١).

وهذا التلخيص الدقيق هو موجز لدعوة الأفغاني، الذي انطلق في البداية من إعجاب بالبروتستنتية باعتبارها حركة تجديد في المسيحية وموقفاً دفاعياً

التزمت به العناصر الثائرة والأكثر ذكاء من الكاثوليكين في مواجهة هجوم العقليّة العلمية والصناعية على الفكر اللاهوتي، وكان الأفغاني واعياً بالدور الذي يقوم به، فأشار أكثر من مرة إلى أنه يستهدف القيام بإصلاح ديني شامل مشابه لما قام به لوتر. وقد حلل الأفغاني الحضارة الأوروبية باعتبارها نتيجة للصراع بين البروتستنتية والكاثوليكية. فعنده أن «سبب انقلاب عالم أوروبا من الهمجية إلى المدنية هو الحركة الدينية التي قام بها «لوتر» وتمت على يديه، فإن هذا الرجل الكبير لما رأى شعوب أوروبا قد ذلت وفقدت شهامتها من طول ما خضعت لرؤساء الدين ولتقاليد لا تمت بصلّة إلى عقل، قام بتلك الحركة الدينية ودعا إليها أمم أوروبا بصبر وعناد وإلحاح زائدين فأصلح بذلك أخلاقهم وقوم أعوجاجاتهم وطهر عقولهم ونبههم إلى أنهم ولدوا أحراراً، فلماذا استعبدتهم المستعبدون؟»^{٩٢}. وذكر بعد ذلك أن انبعاث الحضارة الأوروبية «نتج عن نشوء البروتستنتية في أوروبا والمباراة والمسابقة بينها وبين عدوتها الكاثوليكية». وهو تفسير غير دقيق ولكنه ينسجم مع رؤية الأفغاني العامة التي ترى أن الصراع الديني - وليس الطبقي أو القومي - هو محرك التاريخ. ودلالته المهمة تكمن في تركيز الأفغاني على أهمية حركة التجديد الديني وتأكيد على أن الرجوع إلى أصول الدين النقية وتفسيرها تفسيراً عقلياً يخدم مصلحة المسلمين. بالإضافة إلى أن جوهر فكرة الانبعاث الديني هذه، الهجوم على فكرة الزهد في العالم وعدم الفاعلية فيه، بدعوى أن هذا تحقيق لإرادة الله، في حين أنه قضاء على النشاط الراسمالي الذي لا يمكن أن ينطلق إلا مع اليقين بفكرة المنفعة والعمل في الحياة.

لقد كانت البرجوازية الأوروبية تتحصن بالبروتستنتية لكونها «تناسب بشكل أفضل مصالح وأفكار البرجوازية». ذلك أن الكاثوليكية قد قدمت خدمات عظيمة للإقطاع «بخداع جماهير المؤمنين وتعتمد على التباهي بالتقوى سطحيّاً، وتطبيقاً لتعاليم جان كلفن أبو البروتستنتية فإن مصير البشر قد سبق أن تقرر قبل أن يخلق الله العالم بزمان طويل ومن ثم فالمرء يستطيع أن يثبت أنه من الذين اختارهم

الله فقط، بواسطة النجاح الذى يحققه فى مشروعاته المهنية، ويشر كلفن «بأن الهدف الأساسى للتجار وأرباب العمل ينبغى أن يكون زيادة ثروتهم التى استؤمِنوا عليها من قبل الله وبناء على ذلك فاستغلال العمال الأجراء كان يعتبر - فى رأى كلفن والتعاليم البروتستنتية التى جاءت بعد ذلك - قضية عادلة»^(٩٣).

وقد أشار الأفغانى إلى هذا الهدف الأساسى من أهداف دعوته فقال «إن حركتنا الدينية هى كناية عن الاهتمام بقلع ما رسخ فى عقول العوام ومعظم الخواص من فهم بعض العقائد الدينية والنصوص الشرعية على غير وجهها مثل حملهم نصوص القضاء والقدر على معنى يوجب عليهم ألا يتحركوا إلى طلب مجد أو التخلص من ذل ومثل فهمهم لبعض الأحاديث الشريفة الدالة على فساد آخر الزمن أو قرب انتهائه فهما يثبط الهمم عن السعى وراء الإصلاح والنجاح فى نظير ذلك مما لا عهد للسلف الصالح به، فلا بد إذن من بعث القرآن وبث تعاليمه الصحيحة بين الجمهور وشرحها لهم على وجهها الثابت من حيث يأخذ بهم إلى ما فيه سعادتهم دنيا وأخرة»^(٩٤).

من هذا المنطلق كان عدم اقتناع الأفغانى بالتصوف وهو مظهر من مظاهر عدم الفاعلية مع المجتمع وعدم المساهمة فيه، فكان إذا ذكر التصوف قال «أنا لا أفهم معنى لقولهم الفناء فى الله، وإنما الفناء يكون فى خلق الله، ومعنى الفناء فيهم تعليمهم وتنبههم إلى وسائل سعادتهم وما فيه خيرهم»^(٩٥). وقد أحدث موقفه هذا تأثيراً فى الكثيرين من المثقفين المصريين الذين كان اندراجهم فى الفرق الصوفية يكاد يكون سنة^(٩٦).

ومن أبرز من أثر فيهم هذا الاتجاه محمد عبده الذى انصرف - بعد معرفته للأفغانى - عن ممارسة الزهد وعن اعتزال الناس إلى تذوق الحياة ودراسة العلوم المختلفة التى لم يدرسها فى الأزهر.

وكان من الطبيعى أن تؤدى إزالة العديد من الخرافات والتزييدات عن جوهر الدعوة الدينية إلى إبراز طابعها العقلى، فبدأ الأفغانى يبشر بأن «الوحى هو مصلحة المسلمين»^(٩٧)، أعطى الأولوية للمصلحة على النص، لأن الله

لا يفعل إلا ما فيه مصلحة العباد كما يقول المعتزلة في أصلهم الثاني وكما أبرزه المالكيون في قولهم بالمصالح المرسلة» فما «رأه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن»، فالدين هو المصلحة «والدين في أصوله ما ينفع في الأمور الدنيوية» وعنده أن «من قال إن الدين يأمر بالعمس دون اليسر بالضرار دون النافع لمجرد التقليد والمألوف فهو كذاب»^(٩٧).

قام منهج الأفغانى في تفسير النصوص الدينية، على الاعتماد الكلى على العقل المفسر على أساس أنه أدرك بالمصلحة المعاصرة من المفسرين القدماء، يقول عبد القادر المغربي أحد تلامذته، إن الأفغانى علمهم أن يفهموا النص الدينى فهماً صحيحاً يراعون فيه قوانين اللغة وقواعد بلاغتها ويستوثقون من مطابقة النص للكتاب والسنة ثم الجراءة على التصريح بما فهمناه فهماً حراً مستنداً إلى قواعد اللغة العربية وقوانين بلاغتها، ثم الجراءة في الدعوة إلى الصحيح المعقول من تلك النصوص والتعاليم وإطراح الباطل الدخيل عليها والجهر بذلك من دون حجب في قول أو تقييد من ذوى حول^(٩٨).

وقد ذكر أحد المتحدثين في مجلسه قولاً للقاضى عياض، تمسك به، فقال الأفغانى «سبحان الله، إن القاضى عياضاً قال ما قال على قدر ما وسعه عقله، وتناوله فهمه، وناسب زمانه، أفلا يحق لغيره أن يقول ما هو أقرب للحق وأصوب من قول القاضى عياض وغيره من الأئمة؟ وإذا كان القاضى عياض وأمثاله سمحوا لأنفسهم أن يخالفوا من تقدمهم فاستنبطوا وقالوا ما يتفق وزمانهم، فلم لا تستنبط ونقول ما يوافق زماننا؟. وما معنى أن باب الاجتهاد مسدود، ويأى نص سدى وإى إمام قال لا يصح لمن بعدى أن يجتهد ليتفقه في الدين، ويهتدى بهدى القرآن وصحيح الحديث والاستنتاج بالقياس على ما ينطبق على العلوم العصرية وحاجات الزمان وأحكامه؟ إن الفحول من الأئمة اجتهدوا وأحسنوا، ولكن لا يصح أن نعتقد أنهم أحاطوا بكل أسرار القرآن واجتهادهم فيما حواه القرآن ليس إلا قطرة من بحر»^(٩٩).

أثر هذا الإعلاء لشأن العقل في محمد عبيد، الذى بدأ حياته مناصراً رأى السنين والأشاعرة - وهم يمثلون حزب المحافظين في الإسلام - فتحول بعد لقاءه

بجمال الدين، إلى مناصرة المعتزلة والعقليين وجميع المفكرين الأحرار والمتسامحين في الفكر الإسلامي^(١٠٠).

وقد كان هذا كله تعبيراً عن موقف دفاعي تحصن فيه الدين، أمام تقدم العلوم الطبيعية ومناهج البحث فيها، ثم البناء الفلسفي الذي أقيم على نتائج هذه البحوث، ويبدو هذا الموقف الدفاعي كأوضح ما يكون في محاولة الأفغانسي استعارة العلم لتفسير النصوص الدينية به وهي قمة التكريم للعلم. ففسر الآية القرآنية ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ﴾ [سورة النمل، الآية: ٢٥] بأنها تعني اللاسلكي. وأشار إلى أن القرآن قال بكروية الأرض في الآية ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [سورة النازعات، الآية: ٣٠] ويأن الأرض جزء من الشمس في الآية ﴿كَأَنَّا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمْ﴾ [الأنبياء، الآية: ٣٠]. وهي محاولة تكشف عن إحساس بالنقص والهيبة أمام العلم^(١٠١).

ومع ذلك فإن العلم لم يتخلص من هيئته أمام الدين، إذ ظل يشعر بهذه الهيبة، ويلتزم موقف الدفاع هو الآخر. ربما لحدائث عهده، أو لغلبة الفكر الديني وسيطرته على العقول. وسنلاحظ هذا الموقف الدفاعي في الكثير من المعطيات العقلانية ولدى العديد من المفكرين. وهناك سمة عامة لأغلب وثائق العصر الفكرية، تلك هي نشر العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال الفقهاء في نصوص تعالج موضوعات علمية بحتة. وكدليل على هذا الموقف الدفاعي الذي التزمه العلم نشير إلى نقاش مهم دار حول موضوع من الموضوعات الصالحة للاشتباك بين العلم والدين حولها، وهي مسألة «دوران الأرض». فقد نشرت «المقتطف» مقالاً عن دوران الأرض بقلم محررها الدكتور «يعقوب صروف» أشار فيه إلى أن العلوم الحديثة أثبتت صحة الفرض القائل بدوران الأرض حول الشمس خلافاً لرأي القدماء الذين كانوا يقولون بثباتها وعدد سبعة براهين على ذلك. وفي مقال بعنوان «العلوم الطبيعية» أشار يعقوب صروف إلى خطأ الذين يقرون بمنافع العلوم الطبيعية ولكن يحسبونها مضرة بالدين كما أبان ضلال الذين يعتقدون صحة هذه العلوم ونفعها وينكرون الوحي لأجلها. وذكر أن الخلط والضلال يتضح بعدما ظهر من التوفيق والاتفاق العظيم بين الوحي والعلوم

الطبيعية. وأثنى على الذين يوفقون بين صحة تلك العلوم وبين صدق الوحي. ورغم هذا الموقف التهادنى أرسل أحد رجال الدين المسيحي إلى المجلة رسالة تؤكد فيها بالأدلة التوراتية ثبوت الأرض وعدم دورانها مقررًا أن دوران الأرض يناقض ما فى الكتب السماوية. وقد أثار هذا حوارًا حادًا بين القائلين بموافقة القول بدوران الأرض لما هو وارد بالكتب السماوية، والقائلين بمخالفته لها. وهو تحكيم لمسائل غير علمية فى مسائل علمية ومن أهم البحوث التى نشرت فى هذا الموضوع بحث للمفكر المصرى عبد الله فكرى - وكيل وزارة المعارف آنذاك ووزيرها فى عهد وزارة البارودى - بعنوان «المقارنة بين الوارد فى نصوص الشرع والوارد فى الهيئة»، دافع فيه عن العلوم الطبيعية على أساس أنها لا تناقض الدين واقتبس من أقوال الإمام الغزالى ما يفيد أنه من بين أقوال الفلاسفة والعلماء ما لا يصطدم بأصل من أصول الدين وليس من ضرورة تصديق الأنبياء والمرسلين منازعة العلماء فيه. لأن من ينازع فى مثل هذه المسائل من رجال الدين لا يفيد ما يعتقده بل يضره «فإن هذه الأمور تقوم عليها براهين هندسية وحسابية لا تبقى معها ريبه لمن يلج عليها ويحقق أدلتها فإذا ما قيل له: هذا على خلاف الشرع، لم يسترب فى العلم وإنما استراب فى الشرع» ورغم هذه المقدمة الهجومية فقد استمر عبد الله فكرى يؤكد فكرته معتمدًا على أن العلم لا يختلف مع الدين، مؤكدًا أن الاختلاف إذا كان صريحاً فالحق بالطبع فى جانب الدين. وتمثلت كتب الطهطاوى وجيله بمواقف دفاعية تؤكد أن العلم كان عاجزاً عن الهجوم الساحق على الفكر المحافظ وأنه كان عليه أن يتحسس مواقعه بهدوء شديد.

على أن الاتجاه العقلى قد نجح فى إرساء أسس لا بأس بها. فأرسى فكرة المنفعة كأساس لسعى الإنسان فى الحياة الدنيا ولم يعد سعى الإنسان للثروة شيئاً غير لائق. وأصبح الاهتمام بالعلم وتقدم الحياة عملاً جليلاً وليس مجرد فراغ لدى بعض هواة الإزعاج. وهو ما تأكد بالهجوم الحاد على قيم المجتمع الإقطاعى وعلى الأسس التى يقيس عليها القيمة الفردية للإنسان. ففى أزجال متعددة سخر عبد الله النديم من كراهية فكر الإقطاعيين لأعمال العقل «اوعى

تفوت دى الكار يا هباب وتمشى ماسك لك فى كتاب» وكرهيتهم للعمل الهيدوى واحتقارهم للابتكار «وإن كنت صانع متفنن، قالوا أخينا دا اجن» ورفضهم للفن والأدب واهتمامهم بالملاذ الحسية المباشرة «وإن كنت شاعر أو منشئ.. قالوا يا شيخ فضك وامشى.. دا احنا كلامنا فى المحشى ولا طيبخ البدنجان» أما «إن كنت نحوى أو صرفى، والعلم فى ذهنك محوى، قالوا آتانا ييوز ملوى، يقول لنا عمرو وزيدان» تلك كلها قيم إقطاعية يندد بها النديم باعتبارها جهالة «شوف الجهالة يا سيدنا اللى جلبناها بأيدينا حتى صبحنا يوم عيدنا تسمع بلادنا تشدنا؛ شرم برم حالى غلبان».

واتجهت قيمة الفرد للتحديد على أساس عمله الفردى وقيمه الذاتية وليس على أصوله وأرومه فرأينا عدداً من الرجال الذين نشأوا من أصول متواضعة يصعدون السلم الاجتماعى حتى قمته يعلمهم واجتهادهم، وظهر العصامى كتمط اجتماعى ليحل محل «الشريف» تدريجياً. إن رجالاً عظماء مثل الطهطاوى وعلى مبارك وعبد الله فكرى ومحمود الفلكى ومحمود فهمى وطلبة عصمت.. إلخ. قد نالوا لقب الباشا وتبوأوا أكبر المناصب يعلمهم وعملهم وليس لأنهم ذوو أصول عريقة، وهو ما أحدث هزة فى نظرة المجتمع إلى قيمة الفرد، فأصبح يقيسها بمقاييس «نفع الفرد الاجتماعى» وليس بمقاييس الوراثة والشرف التقليد. ونلاحظ أن هذا قد أثر فى النظرة التقليدية لقيمة الفرد عند بعض الذين يؤمنون بنقيضها وإن بقيت هناك بعض الظلال القديمة عندهم. إن الشيخ محمد عبده ينتقد مبالغة العرب فى الاعتزاز بشرف الأحساب على أساس أنهم كادوا «لا يعدون من خلال الخير شيئاً يساوى شرف النسب، وهيهات أن يرتفع ذو أدب بأديه إلى رتبة شريف ينسبه وإن كان خاملاً بنفسه غير ذى شئ» فى عمله». والوجه المنتقد فى ذلك عند الأستاذ الإمام أنه «بخس للحق واستهانة بالكرم الذاتى والشرف العصامى واتكال فى نيل المقامات العالية بين الناس على ما فعل السابقون لا على ما يكسبه المرء بجده واجتهاده». على أنه رغم هذا الانتقاد يعترف بفائدة الفخر بالأرومة والأنساب ويفسره تفسيراً جديداً «نعم كان فى الاختيار بالآباء والأجداد مع ما أتوا به من جليل الأعمال وما كانوا عليه من كريم

الخصال تحريض لأخلاقهم على الاقتداء بهم وحفظ ما ورثوه من علو ورفعة. ولكن الكسل الملازم لطبيعة الإنسان كان يغلب جانب الاتكال على جانب الأسوة فجاء الدين الإسلامى ينكر الإفراط فى الغلو فى اعتبار الأنساب^(١٠٢).

وكان من الطبيعى مع انتشار العقلانية أن يعاد النظر فى تقدم الوطن على أساس المنفعة وأن يستخدم الداعون إلى نهضة الوطن من مطامح البرجوازية الصاعدة والراغبة فى المنفعة شعارات يطالبون بها. فيخطب الشاب مصطفى أفندى ماهر (باشا ووزير المعارف فيما بعد) فى احتفال عقد فى فبراير ١٨٨٢ فيدعو إلى أن تقوم النهضة على أساس العلوم والفنون ويحث الأغنياء على إنشاء بنك أهلى^(١٠٣). ويلح عبد الله النديم على تشجيع الصناعات الوطنية ومقاطعة المصنوعات الأجنبية ويطالب بتشجيع التجارة الوطنية ويضرب المثل بالهند التى نزحت بريطانيا ثرواتها الطبيعية لتصنعها وتعيدها إليها سلعاً مصنعة فصيرت أهالى الهند كالألة فى يدها لفقدها الصنعة بينهم واحتياجاتهم لما يستترونها. فريحت إنجلترا الكسب مضاعفاً من المحصول عند شرائه بثمن بخس مرة، ومن المصنوع عند بيعه مرة أخرى بأعلى الأسعار. أما الأفغانى فقد كانت دعوته إلى التصنيع أكثر تكاملاً. إذ عنى به تحويل العلم إلى قوة لتحويل المجتمع البدائى إلى مجتمع مدنى، وتحويل العلم إلى صناعة أى إلى علم تطبيقى. وأهم الصناعات - فى رأيه - صناعة الحديد والأسلحة أى الصناعات الثقيلة. وقد أدرك الأفغانى أهمية التصنيع بخاصة فى المجتمعات الإسلامية التى يغلب عليها الطابع الرعوى أو الزراعى أو التجارى. وتقوم الصناعة عنده على الاختصاص وتقسيم العمل. ويضع الأفغانى الأولويات فى التصنيع من الأكثر نفعاً لأكبر عدد من الناس للأقل نفعاً للعدد القليل. فالصناعات الثقيلة لها الأولوية على صناعة العريات وصناعة الأحذية فى بلد يعانى من الحفاء له الأولوية على صناعة التجميل^(١٠٤).

إن هذه المعطيات العقلانية هى أخطر ما بذر فى المناخ الفكرى المصرى، إذ ذاك ذلك لأنها كانت تمهد الأرض للبرجوازية لكى تخطو بأقدامها نحو بناء مصر الصناعية، مصر العلوم الحديثة. كما أن تسييدها كان يعنى تحرير الفكر من قيود التخلف والرجعية، وانطلاقه لبناء مستقبل الإنسان.

(هـ) الراديكالية والرومانتيكية الثورية

مع التزام الفكر الليبرالى لموقف الدفاع عمومًا، قد يبدو غريباً أن تظهر بشائر فكر اشتراكى. ووجه الغرابة هنا أن الليبرالية وهى فكر البرجوازية فى مرحلة صعودها ونموها، لم تستطع أن تمكن لنفسها لأسباب عددناها، فكيف يستطيع فكر أكثر ثورية منها. يعبر عن طبقات لا شك فى أن عناصرها الأكثر وعياً - وهى الطبقة العاملة الصناعية - لم تكن قد ولدت بعد، أن يجد فرصة للبروز^{١٩} ولكن الظاهرة أمامنا لا نستطيع أن نتذكر لها، ومن المفيد أن نحاول تفسيرها بدلاً من تجاهلها الذى لن يفيد.

والخطأ الرئيسى فى تناول الموضوع يكمن فى استخدام مصطلح «الاشتراكية» لوصف مجموعة الأفكار الداعية إلى الإصلاح والعدل الاجتماعى فى تلك المرحلة. وقد يكون استخدامنا للمصطلح صحيحاً، ولكن دلالة العقلية العامة تنصرف لدى الكثيرين ممن يتلقونه إلى «الاشتراكية العلمية» باعتبارها التيار الفكرى البارز فى عصرنا، فى حين أن مصطلح الاشتراكية بشكل عام ينصرف إلى أشكال متعددة من أفكار العدل الاجتماعى، ميز بعض منها بالاشتراكية الخيالية، وترك الباقى منها بلا تصنيف عمومًا. وإذا كانت الاشتراكية العلمية هى فكر الطبقة العاملة الصناعية بالأساس فإن المصطلح دون تحديد صفته يشير إلى مطامح الفقراء والمعوزين والعاطفين عليهم عمومًا. ومن هنا فمن الطبيعى أن تظهر هذه الفكرية فى مرحلة الثورة العرابية.

ومع أن بعض الذين أرخوا لفكر المرحلة استخدموا المصطلح بالصيغة السابقة - على تفاوت فى فهم المدلول الصحيح له^(١٠) - فإننا نفضل أن نستخدم المصطلح الذى يفوت الفرصة على الفهم المغلوط من ناحية ويكون أكثر دلالة على طبيعة هذا التيار الفكرى، فهذا التيار تيار «راديكالى» بالأساس أى أنه انعطاف إلى اليسار الليبرالى أو إلى اليمين الاشتراكى^(١١).

وأما عن مصادر هذا التيار، فإنها في الأساس مصادر خارجية، ويرجع إلى
السان سيمونيين الفضل في إحداث تأثيرات في هذا الاتجاه، فمن المعروف أن
السان سيمونيين قد أشرفوا على تعليم عدد من طلاب البعثات المصريين وأثروا
فيهم تأثيراً اتخذ عند البعض صورة العلاقة بين الأستاذ والتلميذ. وكتب أوجست
كونت (١٧٩٨ - ١٨٥٧) مؤسس علم الاجتماع وصاحب الفلسفة الوضعية - وكان
سكرتيراً لسان سيمون ومن أبرز المتأثرين به - إلى صديقه البريطاني جون
ستيوارت ميل بتاريخ ٢ فبراير ١٨٤٢ يقدم إليه الطالب محمد مظهر وصفه بأنه
«تلميذ قديم من تلاميذي» واعتبره «أنجب الشبان المصريين وأذكاهم عاطفة»
وأنه «ظل مع شابين آخرين تحت توجيهي لأعلمهم الحساب من أول مراحل
البسيطة إلى الافتراضات الراقية لهذه المرحلة الوضعية» وهو بهذا يقر أن مظهر
وزميله لم يكونوا مجرد دارسين للعلوم الهندسية فقط ولكن درسوا الأصول
الأولى للموضعية كما وضعها كونت، الذي لم يكتف بتقديم مظهر إلى جون
ستيوارت، بل طلب منه أن يشرهم، بجواركم الفلسفى الرفيع، وإنى أؤكد لكم أنه
جدير تماماً بهذا الجوار على طريقته ووجهة نظره الخاصة» وأقر كونت أيضاً أن
مظهر «رجل ممتاز حقاً فقد جعلنى أشعر بالرضا العذب؛ لأنه أثبت لى أن
جهودى الدائبة لرفع روح هؤلاء الشبان كانت بالفعل جهوداً مثمرة».

وفيما بعد عاد مظهر وزميله إلى مصر واشتغلوا بالأعمال العامة. ولكننا
لا نجد وثائق تكشف كيف أثروا في الواقع الفكرى المصرى. ولكن السان
سيمونيين رغم هذا لم يكتفوا بالتأثير فيمن التقوا بهم من المصريين في فرنسا،
بل اتجهوا إلى الهجرة أيضاً إليها على يد زعيمهم «برويسبير انفانتان» الذى دعا
إلى الذهاب إلى مصر في «حملة فكرية» تصحيحاً للحملة البونابرتية العسكرية،
وتسييداً للعلماء والأدباء والفنانين والمفكرين بدلاً من العسكريين وتلك إحدى
مقولات السان سيمونيين. وقد استطاع انفانتان أن يجمع في أول رحلة ٥٥
مهندساً وطبيباً وفناناً وعاملاً وصحفيًا وامرأة، اتجه بهم إلى مصر التى كانت
مكانهم المفضل باعتبارها ملتقى القارات والموقع الذى ظنوا أنهم قادرون منه على
تحقيق ما نادى به سان سيمون من توحيد العالم فكرياً بديانة جديدة هي مذهبه

وبوسيلة مادية هي القنوات البحرية والمواصلات الحديدية. وفي مصر كان السان سيمونيين وراء العديد من الإنشاءات الهندسية، فأنشأوا القناطر الخيرية ومدرسة الرسم في الجيزة والمزرعة النموذجية في شبرا. وسكنوا في شارع الموسيقى؛ حيث كانوا في أوقات فراغهم يديرون حواراً حول القضايا الفكرية والسياسية والفنية.

وليس بعيداً أن يكون نظام محمد على متأثراً بفكرهم في بعض نواحيه.. فقد ظهر السان سيمونيين بعد وفاة زعيمهم وكأنهم دعاة نظام تكنوقراطي شامل، إذ ازدروا تماماً جهاز الديمقراطية البرلمانية وعملية الانتخاب، ففي رأيهم أن الزعيم الكفاء حقيقة هو الرجل الذي يفهم عملية الإنتاج ولديه القدرة على إدارتها ومن هنا فلا يجب أن ينتظر حتى ينتخبه جمهرة من الجهلاء، إنه يختار نفسه بواسطة ظهور حقيقة قدرته المتفوقة. فضلاً عن أنهم كانوا يشعرون برغبة عميقة في حكم الغوغاء باعتبار أنه ينطوي على سيطرة الجهل على المعرفة.

فهل أثروا على محمد على الذي بنى سلطته على فئات تكنوقراطية؟ أم أنهم قد وجدوا في نظام محمد على صورة يمكن تطويرها لتطابق أفكارهم وبخاصة أن محمد على لم يكن - شأنه في ذلك شأن سان سيمون - يؤمن بالأفكار التي تمجد حقوق الفرد أو حرياته وإنما كان يقدر النظام باعتباره الشرط الضروري للتنظيم الاجتماعي العلمي.

لكن ما يهم من أفكارهم في مبحثنا هذا، هو فكرة دعم رفاهية الطبقة الأكثر عدداً والأكثر فقراً وتوزيع الناتج بحيث ينال كل حسب قدرته كما تعبر عنها خدماته الإيجابية لقضية الرفاهية الاجتماعية، والمطالبة بمجتمع مخطط جماعياً. هذه الأفكار التي تنتمي إلى مقولة العدل الاجتماعي هل انتشرت في التربة المصرية؟ وما مدى انتشارها؟ هذا ما لا نجد وثائق تثبت، على أنه من المؤكد أن العقل المصري عرف هذه الأفكار وتجاوز معها - ولدينا دليل على ذلك في حوار مظهر أفندي مع أوجست كونت - فهي أفكار لم تكن - إذن - غريبة على الأذن المصرية^(١٠٧).

ولا شك أن أصداء هذه الأفكار قد وصلت إلى الطهطاوى وهو فى باريس، حيث كان واعظاً وإماماً للبعثة الأولى التى كان مظهر أفتدى من أعضائها، وتلعه قد اطلع على أصول أخرى للفكر الاشتراكى وهو ما جعله بتعبير الدكتور لويس عوض يتجه إلى الراديكالية فى فكره الاجتماعى والاقتصادى بالذات. ويتمثل هذا الاتجاه فى إقرار الطهطاوى بأن مصدر القيمة الأساسى هو العمل وليس رأس المال فعنده أن العمل ليس عنصراً أساسياً للقيمة» لو زرعنا أرضاً خصبة وميزنا ما يمكن أن ينسب من إيراداتها للعمل وما ينسب للخصوبة فثمة وقررنا كل على حدته وجدنا محصول العمل أقوى من محصول الخصوبة». وعند تطبيق أفكاره تلك على الواقع المصرى حلل الطهطاوى توزيع فائض قيمة العمل ورأى أن «المجتبى لفوائد هذه الإصلاحات الفلاحية الناتجة فى الغالب عن العمل واستعمال القوى الألية والمحتكر لمحصولاتها الإيرادية إنما هو طائفة الملاك فهم من دون أهل الخدمة الزراعية متمتعون بأعظم مزية». أما بائعو قوة العمل من الفلاحين والعمال الزراعيين فلا يناوون حقهم، فالملاك «لا يدفعون نظير العمل الجسيم إلا المقدار اليسير الذى لا يكافئ العمل كما أن ما يصل إلى العمال نظير عملهم فى المزارع أو إلى أصحاب الآلات فى نظير اصطناعهم لها هو شئ قليل بالنسبة للمقدار الجسيم العائد للملاك». ثم حلل الطهطاوى مغزى تحول قوة العمل إلى سلعة تخضع لقانون العرض والطلب فرأى أن من يريد من الأهالى أن يتمتعوا من الخدمة «والتي هى العمل يصير مضطراً لأن يخدم بالمقدار الذى يتيسر له أخذه من الملاك بحسب رضائهم ولو كان هذا المقدار يسيراً جداً لا يساوى العمل لاسيما إذا وجد بالجهة كثير من الشغاليين فإنهم يتنافسون فى الأجر ويتنافسون فى ذلك لمصلحة صاحب الأرض». وينطبق هذا التحليل أيضاً على العاملين فى مجالات الصناعة الضئيلة إذ ذاك «كما أن أرباب الأملاك يحتكرون جميع الصنائع؛ لأن الصنائع كلها تسعى وتنهض فى الأشغال والعمليات التى تستدعيها حاجة الزراعة كالحداثة والنجارة وجميع صنائع أهل الحرف المتعلقة بأمور الفلاحة»^(١٠٨).

والملطفاوى بهذا قد دعا - بتلخيص الدكتور لويس عوض - إلى رفض الأساس الاقتصادي الكلاسيكى الذى يقوم عليه توزيع حاصل الزراعة فى النظام الإقطاعى وفى النظام الرأسمالى الليبرالى وهو اعتبار أن الملكية أو رأس المال هو مصدر القيمة فى الإنتاج، وطالب باعتبار العمل أساساً للقيمة وتوزيع غلة الأرض بناءً على ذلك فهو «باختصار ينقض الأركان الأساسية التى يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالى الليبرالى ويطالب بتدخل الدولة لحماية العمال من الملاك أو أصحاب رؤوس الأموال»^(١٠٩). ثم يذهب فى النهاية إلى التحذير من ثورة فلاحية.

وبالطبع فإن زمن هذه الثورة كان بعيداً جداً ولكن الراديكاليين المصريين كانوا يطمحون فيه. ولم تكن أفكارهم كلها وليدة دراسة وفهم منظمين، أو تأمل فكرى، بل إنها عند بعضهم حالة من التمرد الرومانتيكى أسهم فى توليدها ما عاشوه من ظروف ذاتية غريبة. وفى مقدمة هؤلاء عبد الله النديم الذى عاش حياة عريضة اختلط خلالها بسواقل المجتمع وطبقاته الدنيا، فاختلط بالفلاحين واشتغل معهم بالزراعة فرأى يؤسهم ورأى العناصر التى يطحنها القلق النفسى المدمر فى مجتمع استغلاله يحقق إنسانية الإنسان. فى ترجمته لنفسه يقول «عندى من الأوباش كل سكير حشاش، حزب يلعب الضمنة وفريق يقرأ كليلة ودمنة، وقوم يلعبون النرد وشخص يقزح كالقرد أغلبهم سكارى وكلهم حيارى لا يعرضون الهدى ولا يدركون الردى أعيدهم إذا رأى الخمر هام فلا يرد إلا بالحمام وأصلحهم نواسى العمل وأقنعهم أشعبى الأمل، لا يركمون ولا يتصدقون ويحلفون ولا يصدقون ولا يبرون عيباً فى فحش فهم أغلظ طبعاً من وحش. إذا حدثوك كذبوا وإن أثمتهم خانوا وسرقوا وإن هديتهم ضلوا ومرقوا»^(١١٠). وفى هذا الجو الذى عاشه النديم فقيراً «سرير نومى الحديدى الخشن وسرتى الوحيدة القديمة»^(١١١). نمت التأثيرات التى جعلته فى النهاية يعقوبياً متطرفاً، عندما تكون - فيما بعد - وعيه السياسى والاجتماعى.

إن مخالطة الفقراء - شرفاء وغير شرفاء - هى التى أعطت النديم ملامح فكره الراديكالى «فلم يجد طريقاً لتنبية الأغنياء إلا بالدعوة لتكون عصبية من الفقراء»^(١١٢). ودافع بالفعل عنهم واتجه إليهم خطيباً. لذلك نجده فى جولته بمدن

القطر وقراء - بين أول فبراير سنة ١٨٨١ و ٩ سبتمبر من العام نفسه - يحدث الفلاحين «عن حياة البذخ التي يحيها الأغنياء والحكام يرفلون في ثياب العز ويتمتعون بأسباب المدنية وينعمون بالمراقص والغانيات والمغنيات وينفقون الأموال عن اليمين والشمال وما هي في الحقيقة إلا أموال الفلاحين البؤساء. فهم أساس النعمة وأسبابها يجمعونها بعرقهم ودمائهم من فلاحه الأرض وتربية الماشية ليأخذها الأغنياء ويبيعونها على ملاذهم ومتعهم».

بل إنه يتجه مباشرة إلى الأغنياء مخاطباً إياهم «تعالى فانظر إلى سلم رفعتك ومعدن حياتك ونبع ثروتك، أخيك - أستغفر الله - خادمك الفلاح. انظر إلى ثوبه المهلhel ولبدته التي لا تستر نافوخه ورغيفه الذي لا تكسره قوتك ومشه الذي تعاف النظر إليه، راقبه وهو يسقى الزرع والطين في فخذه والشمس تشوى وجهه وجسمه، يقطع يومه في عذاب وعمل. وهو صاحب الفضل عليك، وأنت لا تنظره إلا بعين المقت ولا تعامله إلا بيد الإهانة ولسان السب»^(١١٢).

ومن أهم المعطيات الراديكالية التي قدمها النديم تنبيهه إلى خطورة مجلس النواب كمؤسسة وحرصه على أن يكون ممثلاً لمصلحة الطبقات الشعبية ومطالبته بأن يشكل المجلس من حلف طبقي حقيقي. وهو بهذا أول من تنبه إلى خطر التسليم الكامل بمعطيات الديمقراطية الليبرالية التي هي في جوهرها دكتاتورية مقنعة. ففي تحليله لهذه المسألة، انطلق من رؤية طبقية واضحة وصريحة، فعنده «أن الوطن فيه الذكي وفيه الغني، والغنى والفقير، والأمير والحقير فإن كان حق الانتخاب قاصراً على الأغنياء دون الأذكيا كان مجلس النواب مجلس للأغنياء وحدهم». وهم يقسم هؤلاء الأغنياء إلى قسمين، مصريين وأتراك، فاما أبناء كبار الملاك المصريين فهم عنده «مولعون بالاستبداد والاستبعاد، يميلون إلى استخدام الفقراء بلا تعليل وضرب الضعفاء من غير أن يعارضوا أو أن يحاكموا وهذا بعينه هو الاستبداد المضر بالشعب. على أن أباه إن كان من حكام البلاد فإنه أدرك الثروة بنهب الفلاح وظلمه فإن أغلب الحكام متسلطون على الحكومين تسلط الهواء على النار يضربون ويحبسون ويتهبون ومن كانت هذه أفعال أبيه كان بعيداً عن الحق أجنبياً عن الإنصاف لا يميل إلى

المساواة ولا يعترف للفقير بحق معه في الوجود. فوجود مثله في مجلس النواب عله لزيادة هلاك الشعب فيشرعون من القوانين ما يضمن لهم مصالحهم ليضعفوا بذلك حدة أذهان الفقراء ويحبسوا الثروة لأنفسهم» أما عناصر الأرستقراطية التركية المملوكية «فلا نحكم عليهم إلا بعد معرفة أسباب ثروتهم فإن كانت بجدهم واجتهادهم كانوا أحرص الناس على الهيئة الاجتماعية وإن كانت بطريق الظلم والنهب والرشوة كانوا أشد ضرراً لحبهم الظلم الذي صيرهم في هذه الثروة بعد أن كانوا لا يملكون قوت يومهم ومن هذا القسم من لم ير الريف ولا يعرفه فكيف يكون نائباً عنه» أما الخبراء وأهل الدراية فهم مطلوبون «ولكن حبهم لذاتهم يعطل كثيراً من المنفعة ويجلب الكثير من الضرر فإن وجدوا في مجلس النواب، ولم يكن معهم أحد من النبهاء الأذكاء من أهل البلاد كان نواب هذا المجلس عبارة عن لعبة يديرونها كيف شاؤوا».

ويبلور النديم في هذا العرض أنضج الأفكار الديمقراطية فهو يرى:

• إن المجالس النيابية التمثيلية هي مؤسسات طبقية، وأن سيطرة الملاك على مجلس النواب المزعم تشكيله في مصر وانفرادهم بعضويته ستجعلهم يستصдرون تشريعات تخدم مصالحهم وتضر بمصالح بقية الطبقات.

• إنه يعارض في سيطرة طبقة الأغنياء على المجلس ويطالب «بتشكيله من جميع الطبقات نبهاء ومتقفيين وأتراك وأغنياء وعلماء وعمال وأعيان».

• إن المجلس لابد أن يكون «مطلق الحرية في أفكاره لا يمارضه أحد في المصلحة ولا يلزم بشيء لم يقر عليه».

• وهو يؤكد أن للفلاحين مصلحة متميزة لن يعبر عنها الأثرياء، وأن أصواتهم يجب أن تسمع من خلال «النبهاء والأذكاء من أهل البلاد»، أو بمصطلح حديث من خلال طليعة شعبية واعية.

• إنه يفرق بين نوعين من الأغنياء، الذين جمعوا ثروتهم بالنهب والسلب والظلم، والذين جمعوها بالعمل والجد والكفاح.

• إنه يرى أن الديمقراطية ممارسة وأن الشعب لابد أن يدرب عليها و «الشيء في أوله لا يجيء على صورته الحسنة في سائر الجهات بل لابد من النقض والإبرام والخطأ والتصويب والتغيير والتبديل حتى تتقدم الأفكار وتحسن الأعمال» ذلك أن أهل البلاد وإن جهلوا «أحسن في أخلاقهم ومبادئهم وحكم بلادهم من كثير من المتمدنين»^(١١٤).

إن عبد الله النديم يرسى هنا أوائل الأفكار حول شكل جديد للديمقراطية، هو الديمقراطية الاشتراكية، ويبدو ذكاؤه السياسي في إقراره بضرورة بقاء الطبقات غير الشعبية في المجلس طالما أنها تنمي ثروتها بطرق مشروعة جنباً إلى جنب من الطبقات الشعبية. ومن هنا جاء دفاعه عن إقرار حق الانتخاب للجميع وليس للمتعلمين فقط.

بل إن فكرة التركيز على الطابع الطبقي للديمقراطية تسلك أيضاً إلى الشيخ محمد عبده الذي لا يمكن وصف مجمل نظراته العامة بالراديكالية، بل إنه كان أخفت الأصوات ثورية وأكثرها اقتراباً من الإصلاح التدريجي، فقال «المعهد في سير الأمم وسنن الاجتماع أن القيام على الحكومات الاستبدادية وتغيير سلطاتها والزامها الشورى والمساواة بين الرعية إنما يكون من الطبقة الوسطى والدنيا إذا نشأ فيهم التعليم الصحيح والتربية النافعة وصار لهم رأى عام، وإنه لم يمهّد في أمة من أمم الأرض أن الخواص والأغنيا ورجال الحكومة يطلبون مساواة أنفسهم بسائر الناس، وإزالة امتيازاتهم واستثارتهم بالجاه والوظائف بمشاركة الطبقات الدنيا لهم في ذلك»^(١١٥). ومحمد عبده يطرح الديمقراطية باعتبارها مطمحاً من مطامح الطبقة الوسطى وحلفائها، فيضفي على الفكرة الديمقراطية طابعها الطبقي الحقيقي، فلا تقسر الدعوة إليها على أسس أخلاقية أو صوفية.

وفوق هذا كله فإن الفكر الانقلابي لم يكن غريباً على الثوار. فتجاوز فكرهم المطالبة بالملكية المقيدة إلى التمهيد لإعلان الجمهورية. يقول عرابي في تاريخه الذي كتبه لبلنت إنه لو قدر للقوى الثورية أن تخلع إسماعيل بنفسها - وليس عن طريق التدخل الأوروبي - «لكننا نخلصنا من عائلة محمد علي بأجمعها وكنا عندئذ أعلنها جمهورية»^(١١٦). وفي رسالة معاصرة لحوادث الثورة كتبها لويس

صابونجى لبلنت ذكر أنه سمع البارودى يتكلم عن فوائد الجمهورية لبلاد مثل مصر ثم قال «كنا نرمى منذ بداية حركتنا إلى قلب مصر إلى جمهورية مثل سويسرا وعندئذ كانت تتضمن إلينا سوريا ويليها الحجاز ولكننا وجدنا العلماء لم يستعدوا لهذه الدعوة لأنهم كانوا متأخرين عن زمنهم. ومع ذلك سنجتهد في جعل مصر جمهورية قبل أن نموت»^(١١٧). وفي رسالة أخرى قال صابونجى إن الثوار ينتظرون الوقت الملائم لإعلان الجمهورية المستقلة «وقد كان هذا أساس عقيدتهم منذ البداية، ولكنهم تبصروا في العواقب فرأوا أن يسيروا سيرا وثيدا في هذا الموضوع. وعبد الله التديم يوجه جهود نحو هذه الغاية ببذر بذورها في أذهان الجيل الجديد»^(١١٨).

وأخطر الحقائق التي كشفت لنا حول التيار الراديكالى في صفوف الفكر الثورى، أنه كان هناك فيما يبدو عناصر من الاشتراكيين الأوروبيين أسهمت في العمل الثورى، ولكن حجم هذه العناصر ودورها بالضغط لا يزال يحتاج إلى مجرد مجهود آخر، نأمل أن نتوصل إليه أو يتوصل إليه غيرنا من الباحثين.

قالت «الجوائب» - وهي صحيفة عربية كان يصدرها بالعربية في الأستانة المفكر السوري أحمد فارس الشدياق - في عدد ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ - بعد هزيمة الثورة، تتهم عرابي بأنه «نجم صفوف عمساكره بالاشتراكيين الفرنسيين الذين أحرقوا مدينة باريس في سنة ١٨٧١ وطرردوا منها. فإن هؤلاء الأشقياء بعد أن ضاقت بهم الأرض لم يروا وسيلة لإجراء مآريهم الإبلسية إلا الحكومة العرابية».

وذكرت «الجوائب» في عدد ٢ أكتوبر ١٨٨٢ نقلاً عن صحف الإسكندرية أنه قبض على جون نيهي من أهل سويسرا وغيره من الأوروبيين الاشتراكيين الذين هروا من فرنسا واشتغلوا بإضلال عرابي في الحركات العسكرية والأفكار السياسية»^(١١٩).

وناقشت جريدة «الوطن» - وهي جريدة مصرية يصدرها ميخائيل عبد السيد - في عدد ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨٢ نبأ القبض على بعض الأوروبيين وترحيلهم. وقال إن المدافعين عن هؤلاء يقصدون أن يجعلوا مصر مركزاً للنهليست، وإن مصر ترى ما فعلته حكومة فرنسا بالكومون بعد أن قهرتهم وأكدت أن اللذين نفيا

هما اثنان من المفسدين الأجانب لما رأت الحكومة أنهما متلبسين بمبادئ الاشتراكيين وعند أمثالهما أن الحرية هي التمشدق ببعض أوهم فاسدة أو السعى لغايات سياسية شخصية.

ومع أن الدعوة إلى إهمال هذه الأقوال على أساس أنها استهدفت تشويه سمعة الثوار بما كان متواتراً، إذ ذاك من أكاذيب عن الحركة الاشتراكية وبخاصة عن ثورة كومون باريس تستند إلى أن مسار الثورة نفسه لم ينبئ بوجود تيار اشتراكي عمالي في داخلها، رغم وجود عناصر يعقوبية ومتطرفة - ولكن دلالتها عندنا هي وجود مناخ فكر ثوري يدرك بشكل جنيني بعض ملامح الفكر الثوري العالمي أسهم في بلورة فكر سياسي واجتماعي يتضمن أكثر عناصر الفكر القومي ثورية بمقياس ذلك العصر.

من النقاط الخلافية الأساسية بيننا وبين غيرنا ممن بحثوا الموضوع وعلى المستوى الفكري، فإن هذه النقطة حول طبيعة التيار الراديكالي، فبينما يذهب بعض الباحثين ومنهم الأستاذ روجيه جازودي والدكتور رفعت السعيد إلى أن هذا التيار هو تيار اشتراكي، يتحفظ الآخرون، ويرون أن هذا توسع في تطبيق «مصطلح الاشتراكية العلمية» يخرج به عن جوهره الحقيقي. ويرى الأستاذ جازودي أن الطهطاوى هو «المعهد الحقيقي لاشتراكية قائمة على أساس خلقى ديني» وأنه «انتقل من الوطنية إلى الاشتراكية» كما يرى أن الطهطاوى «وجد المبادئ الأساسية للماركسية عندما درس المشكلة الاقتصادية للقيمة» ويضرب الأمثلة على ذلك من كتاب مناهج الألباب معتمداً على نفس المقتطفات التي اعتمدنا عليها من الكتاب، ويرى أن «نظريات الطهطاوى في مناهج الألباب لعبت دوراً كبيراً في إدخال الفكر الاشتراكي في الحركة القومية استناداً إلى تعاليم القرآن، كما أنه «عندما تم التلاحم بين الجماهير الشعبية والمثقفين الثوريين من عام ١٨٧٩ إلى ١٨٩٢ قام النديم وهو أحد تلاميذ الطهطاوى بدور حاسم في تحقيق هذا التلاحم»^(١٢٠).

ويرى الأستاذ «محمود إسماعيل عبد الرازق» أن منهج جازودي للتوفيق بين إسلام واشتراكية الماركسية «ينطوى على تسف يرفضه العلم، وترفضه الماركسية

ولا يقبله الإسلام» وإن هذا ينطبق على تقييمه للطهطاوى الذى يراه الأستاذ محمود ليس «اشتراكياً فى قليل أو كثير» وأنه مجرد عارض لما وقف عليه فى أوروبا - وبخاصة فرنسا - من تيارات فكرية تقدمية أعجب بها جميعاً على اختلافها وتناقضاتها، فهو ليبرالى أحياناً حين يعرض للفكر الليبرالى، راديكالى أحياناً أخرى يعرض للفكر الراديكالى، يبدى إعجابه بالاشتراكية ويشيد بها حين يطالع الفكر الاشتراكى» وهو يرى أن الطهطاوى وقد دعم سلطة الدولة فى مصر استناداً إلى فكر مونتسكيو، كما أنه لم يكن اشتراكياً لا فى فكره أو سلوكه فهو من أصحاب الإقطاعات، «وإذا كان لابد من تقييمه فهو أميل إلى أن يكون ليبرالياً وليس اشتراكياً كما يذهب جارودى»^(١٢١).

ومع أن مناقشة هذه القضية يحتاج إلى توسع يخرج بنا عن حدود الخريطة الاجتماعية للثورة العربية، إلا أننا نلاحظ أن الأستاذ جارودى قد اعتمد على استنتاج خاطئ وهو تلمذة النديم على الطهطاوى، ليربط بين اتجاهها الفكرى، وقد أشرنا فى هذا الفصل إلى مناحى الاختلاف فى هذه المسألة. وعندنا أن القول بأن الطهطاوى قد دعم دولة محمد على استناداً إلى أفكار مونتسكيو، غير صحيح، فدولة محمد على وسلطتها، تختلف عما نادى به مونتسكيو، والأصح أن من يقتنع بفكر مونتسكيو لا يلجأ إلى تأييد سلطة محمد على.

ونحن نوافق الأستاذ أبو سيف يوسف على أن الطهطاوى وغيره من معاصريه الذين عاصروه أو تلوهم «كانوا اشتراكيين طوباويين» وأنهم يمثلون «طلائع الجناح الراديكالى داخل صفوف الحركة الوطنية فى مجموعها، وهو الجناح الذى سينمو ويجذب إليه باستمرار طلائع البرجوازية الصغيرة ومتقفيها - بشكل عام - والذى سيحمل إلى الحركة الاجتماعية مفهوماته الخاصة عن الاشتراكية غير البروليتارية»^(١٢٢).

الثورة ومسألة السلطة

□ حزب الثورة □ أماليب الدعوة والحشد (أ)
صحافة الثورة (ب) تسييس الجماهير (ج)
المنظمات الجماهيرية □ تشوير ومقرطة جهاز
الدولة الرجعى. (أ) نظرتان مختلفتان
ومتعارضتان لمهمة الجيش. (ب) تسييس السلطة
التنفيذية (ج) مجلس النواب فى خدمة مصالح
البرجوازية الزراعية. (د) السلطة القضائية ترعى
قواعدها (ج) الثورة تبنى سلطتها الديمقراطية
البرجوازية □

ولأن الثورات فى جورها، صراع طبقى حول السلطة السياسية، فإن مسألة السلطة هى أهم ما ينبغى الالتفات إليه عند التاريخ للثورات وتحليل مواقعها. وبينما ينحو كثيرون إلى الاهتمام بكثير من الإنجازات التفصيلية لأية ثورة، ليقسوا بها طبيعتها ومدى ثورتها فإن آخرين يرون - وهم أصح - أن العديد من تلك التفصيلات ليست فى أهمية مسأله السلطة، وأن الحكم على ظاهرة تاريخية من هذا النوع، إنما يكون على أساس طبيعة السلطة، وتكتسب أهميتها من هنا وليس من طبيعتها، التى قد تكون إصلاحية وليست ثورية.

ومسألة السلطة تعكس عدة قضايا تفصيلية فى مركز البؤرة منها قضية «الطابع الطبقي لجهاز الدولة». ومن البديهي أن الدولة هى فى النهاية تعبير عن محصلة الصراع الطبقي ككل. فهى تخدم مصالح الطبقة السائدة اقتصادياً واجتماعياً. وعلى خريطة السلطة فى أى مجتمع تتوزع الطبقات بحسب قوتها الفعلية وقدرتها على التنظيم والحشد، وكذلك قدرتها على انتزاع مواقع ضئيلة أو كبيرة نسبياً من الطبقة السائدة. وإذا كانت «الدولة» تدل - فى الفكر السياسى البرجوازى - على السلطات الثلاث المعروفة التى قال بها «مونتسكيو» - التشريعية والتفهيدية والقضائية - فإن المصالح الطبقة تعبر عن نفسها خلال هذه السلطات وما يتفرع عنها من مؤسسات كالأحزاب والوزارات والهيئات البرلمانية فضلاً عن أجهزة القمع التى تؤدى وظيفة الحفاظ على الدولة فى إطار سيطرة الطبقة السائدة، وهى الجيش والبوليس والمنظمات شبه العسكرية الأخرى، وتقوم جميعها بقهر الطبقات المعادية، بوسائل القمع المتعددة.

و«الثورة» - كمصطلح علمى - شئ آخر، غير تواتر كمصطلح أدبى، إنها عمل مخطط ومنظم يملك درجة لا بد أن تكون عالية من الوعى بأهدافه وبحركته

وبأهداف أعدائه وحركتهم. وكلما زادت درجة هذا الوعى حققت الثورة أهدافها وقللت خسائرها. وقمة هذا الوعى إدراك ضرورة تحطيم جهاز الدولة القديم واستبداله بجهاز ثورى جديد، وتلك نقطة اليؤرة فى مسألة السلطة. فاستبدال جهاز الدولة القديم الذى يخدم مصلحة طبقية سائدة، بجهاز جديد يخدم مصالح الطبقات الثورية - فى مرحلة معينة - هو أول وأهم ما ينبغى أن توجه إليه الثورة قواها.

وأساس استبدال جهاز الدولة الرجعى، هو إحلال قيادات ثورية محل القيادات القديمة له. ولا بد لكى لا تتحول المسألة إلى فوضى عارمة أن تملك الثورة العناصر القيادية ذات الخبرة الفنية والإدارية، بحيث تتمكن الثورة من إحلالها محل قيادات الجهاز القديم، فتضمن استمرار مؤسسات الدولة فى القيام بواجبها. وهذا هو أحد الأدوار التى يجب أن يقوم بها «حزب الثورة» فعلى عاتق الحزب تقع مهمات كبرى منها الإعداد للثورة والحشد الجماهيرى لها وبلورة فكرها السياسى، كما يقع على عاتقه أيضاً مهمة الإعداد السياسى للكادرات الفنية والإدارية التى يدفع بها إلى السلطة لتفجير طابع الجهاز القديم للدولة. والحقيقة أن عدم قيام الحزب بهذه المهمة أو إقتقاد العمل الثورى أساساً لهذا الحزب، يضع الثورة فى مأزق صعب، وربما قاتل، ذلك أنها فى حالة عدم توفر الكوادر الفنية الثورية - أو توفرها بدرجة قليلة - ستضطر إلى استمرار الاعتماد على جهاز الدولة القديم، وهو بهذا قادر على تصفيتها والتأمر عليها، أو حبسها فى إطار حركته ويصبح العمل الثورى، مجرد تغيير شكلى فى الواجهات السياسية، وليس تغييراً حقيقياً فى السلطة السياسية، وبالتالي فى العلاقات الاجتماعية.

وفى مجال الحشد الجماهيرى - سواء أقام به الحزب، أو تم بطريقة غير منظمة - تبرز مهمات ملحة لكى يسلم العمل الثورى من المزالق، فمن ناحية فإن الثورة لا بد أن تملك فكراً سياسياً واضحاً وعملياً على مستوى الشعارات السياسية الآتية. وهو ما يختلف إلى حد ما عن المنطلقات النظرية للفكر الثورى، وإن كان مرتبطاً بها ارتباطاً وثيقاً وعضوياً. فالهدف من هذه المنطلقات النظرية

تحديد أهداف بعيدة بينما تهتم الشعارات السياسية والبرامج بأكثر الأهداف السياسية قريباً من إمكانية التحقق. وكلما كانت المنطلقات النظرية صحيحة ومتوائمة مع الطرف التاريخي، أمكن للقيادة الثورية أن تصدر شعارات سياسية دقيقة ومعبرة وجاذبة للجماهير، تسهم في حشد قواها، وتكتيل طاقاتها الثورية. وإذا كنا قد عالجتنا في الفصل السابق الكثير من المنطلقات الفكرية العامة التي ظهرت في مرحلة نضج الثورة واستيلاء قواتها على السلطة. فإن الشعارات السياسية الأنثى هي جزء من دراستنا لتطور جبهة الثورة من الوحدة إلى التفتت، وهو موضوع الفصل الأخير من هذه الدراسة. أما الأشكال المنظمة للحشد الجماهيري وعلاقة حزب الثورة بالمنظمات الجماهيرية فهي موضوع هذا الفصل الذي يعالج الجانب التنظيمي للعمل الثوري، كجزء من معالجته لمسألة السلطة.

وسوف نتناول موضوع هذا الفصل من خلال دراسة عدة قضايا متشابكة، على رأسها قضية «حزب الثورة»: كيف تشكل؟ وكيف حدد أهدافه السياسية؟ وكيف كانت بنيته التنظيمية؟ كذلك فإن دراسة المنظمات الجماهيرية وصلتها بحزب الثورة، جزء مكمل لدراسة قدرة حزب الثورة على الحشد والتنظيم، ويتناول موضوع هذا الفصل دور الصحافة الثورية والصراع بينها وبين الصحافة الأوروبية والعملية، ودور الخطابة كأسلوب للتوعية والحشد. ثم نتعرض للحدث عن المؤسسات السياسية للثورة وهو حديث يكشف عن الدور الذي بذلته الثورة لتثوير جهاز الدولة الرجعي بمختلف مؤسساته، ومنها الجيش ومجلس النواب، والجهاز الحكومي ومجلس طبقات الأمة ووزارة الحرب.

حزب الثورة

مع أننا سنجد مصطلح «الحزب الوطني» كثيراً في أي دراسة تناولت الثورة العراقية فليس من الصواب أن ينصرف تفكيرنا إلى ما يدل عليه «الحزب» كمصطلح سياسي في الوقت الراهن، ذلك أن هذا المصطلح ينصرف الآن إلى تجمع منظم ذي قيادات متسلسلة، يملك شكلاً من أشكال السيطرة على أعضائه، الذين يحددون - بأشكال ديمقراطية متنوعة - الخط السياسي والأيديولوجي للحزب، الذي يعبر - بداهة - عن مصلحة طبقة من الطبقات الاجتماعية.

وهـ الحزب» بهذا المفهوم، لا ينطبق تماماً على أول الأحزاب المصرية «الحزب الوطنى». ذلك أنه لم يكن «حزباً يواجه أحزاباً أخرى من أبناء البلاد تتعارض فى المبادئ والبرامج، ولكنه كان فى حقيقته، هيئة واحدة شاملة للحركة الوطنية فى جملتها»^(١). فالحزب الوطنى أقرب من ناحية التركيب إلى الجبهة الوطنية الواسعة والفضفاضة، فهو يضم عدة طبقات وتكوينات اجتماعية. وقد سُمى بالحزب الوطنى «ليقابل جماعة الشراكمسة والترك والألبانيين والأرمن الذين كانوا يتبعون الدولة العثمانية وينفردون بولاية الحكم فى الوظائف الكبيرة وأكثر الوظائف الصغيرة»^(٢). فالحزب الوطنى بهذا المفهوم هو حزب «المصريين الفلاحين» - بالمفهوم القومى وليس بالمفهوم الطبقي - أو هو «حزب الأمة المصرية».

وهكذا فإن التركيب الطبقي الذى اُتسم به الحزب، يجعله أشبه بالجبهة لكنه ليس جبهة - إذا طبقنا المصطلح بدقة - فالتبقيات الداخلة فى هذه الجبهة، لم تكن قد ميزت مصالح سياسية خاصة بكل منها ولم تكن قد كونت أحزابها أو منظماتها الخاصة، وحددت رؤيتها السياسية. ثم تجمعت مع غيرها فى جبهة وطنية على أساس برنامج سياسى يتضمن الحد الأدنى من المطالب السياسية التى يتفق عليها الجميع ويشترون من أجلها، ورغم هذا فإن الطبقات التى تجمعت للنضال الثورى، كانت تتجمع كلها حول شعارات سياسية أساسية، مثلت بالفعل برنامجاً شبيهاً ببرنامج الحد الأدنى سوف يتعرض له بتفصيل فيما بعد .

على أن السمة الرئيسية «للحزب» كمصطلح حديث - وهى طابعه التنظيمى وتسلسل القيادات فيه، لم تكن متوفرة فى الحزب الوطنى. إذ كان الحزب أقرب إلى النادى السياسى. كذلك سنلاحظ أن تعبير «الحزب العسكرى» كان يطلق بكثرة على جماعة العسكريين، باعتبارهم جماعة منظمة ذات قيادة، تخطط لحركتهم السياسية، ويسود المصطلح فى بعض المراجع عن الثورة العربية بما يوحي أن «الحزب العسكرى» شيء مختلف تماماً عن الحزب الوطنى الذى يظهر - فى هذه المراجع - كما لو كان قاصراً فحسب على عناصر مدنية. والأرجح أن هذه المراجع - وهى استعمارية أو معادية

للثورة غالباً - كانت تقصد إلقاء شبهة السيطرة العسكرية على الحركة الثورية، بحيث تظهر في صورة الدكتاتورية العسكرية.

إن التواصل إلى صيغة «الحزب الوطني» كوسيلة للحشد السياسى المنظم، لتحقيق أهداف الثورة، قد تم عبر تجارب نضالية خاضتها الطلائع التى كونت الحزب فيما بعد وقادت الثورة. لقد مارست هذه الطلائع تجارب متعددة، منها «الدعوة السياسية عن طريق الإثارة الجماهيرية» يقوم بها أفراد لا يربط بينهم شيء، ولا يدعون لعمل محدد، فكانت الدعوة فى تلك المرحلة مجرد تنفيس عن انفعالات مكبوتة، ونشر للسخط السياسى والاجتماعى، ومارست الطلائع السياسية أيضاً أسلوب الانضمام إلى «منظمات واجهة» تختفى خلفها وتحاول عن طريقها نشر أفكارها السياسية كما فعل جمال الدين الأفغانى بانضمامه إلى المحفل الماسونى، وفكرت بعض عناصرها فى العمل الإرهابى، وذلك بالتدبير لاغتيال الخديو إسماعيل، ثم انتهت فى النهاية إلى تجمعات منظمة، بتكوين «جمعية حلوان» وجمعية «مصر الفتاة» وأخيراً «الحزب الوطنى».

سمى جمال الدين الأفغانى - بعد مرحلة طويلة من الدعوة السياسية عن طريق الإثارة الجماهيرية - إلى الانضمام إلى المحفل الماسونى. وكان ينظر إلى الماسونية باعتبارها حركة نشأت فى الأصل لإضعاف السلطة البابوية فى أوروبا، ثم انتهت إلى تعاليم إنسانية عامة، أعطتها طبيعة الجماعة السياسية أو الحزب السياسى الذى لا شائبة للدين فيه، رغم أن دعائها يشترطون على من أراد الانتساب إليها أن يكون معتقداً بوجود الله وببقاء النفس من حيث يؤدى ذلك إلى سلامة البشر من الإلحاد، وإفاضة المدنية على مجتمعه^(٣). ثم إنها فضلاً عن رفعها لشعارات الحرية والإخاء والمساواة كشعارات سياسية، كانت تحقق للأفغانى «ضم الصفوف الوطنية حيث يعيش المسلمون مع غير المسلمين، للاشتراك بين أتباع الديانات جميعاً فى قضية الحرية»^(٤).

واقترعاً بهذه الفكرة انضم الأفغانى إلى فرع المحفل الماسونى الأسكتلندى بمصر^(٥). وظل يترقى حتى أصبح من الرؤساء^(٦). ولكنه لم يستمر، إذ لاحظ

اتجاهاً داخل المحفل يرمى إلى أبعاد الماسونية عن السياسة خوف بطش الحكومة، وعارض الأفغانى هذا الاتجاه، وخطب في الأعضاء قائلاً «كنت أنتظر أن أسمع وأن أرى في مصر كل عجيبة. ولكن ما كنت لأتخيل أن الجبن يمكن أن يدخل بين أسطوانتى المحافل الماسونية. إذا لم تتدخل الماسونية في ساسة الكون، وفيها كل بناء حر وإذا كانت آلات البناء التي بيدها لا تستعمل لها الفاسد ولتشديد معالم حرية صحيحة وإخاء ومساواة ولذك صروح الظلم والجور فلا حملت يد الأحرار مطرقة حجارة ولا قامت لبنائتهم زاوية قائمة»^(٧).

انسحب الأفغانى - إثر هذا - من المحفل الماسونى الغربى، وأسس محفلاً شرقياً، بلغ عدد أعضائه ثلثمائة^(٨)، منهم أبرز وجوه الحركة الوطنية في تلك المرحلة، فكان من أعضائه عرابي^(٩)، وعبد الله النديم^(١٠) ومحمد عبده^(١١) والخديو توفيق نفسه^(١٢) والبرنس حليم بن محمد على والأمير عبد القادر الجزائري^(١٣) فضلاً عن عدد كبير من الصحفيين والأدباء والأزهريين وضباط الجيش وعلية القوم، كان منهم الصحفيون إبراهيم اللقاني وأديب إسحاق وسليم نقاش ورئيس مجلس النواب عبد السلام المويلحي^(١٤).

وقد نظمت شعب هذا المحفل بطريقة غريبة، شبيهة بالتنظيم الحزبي «فريق يدرس الوزارات ومصالحها، وفريق ينشئ الصحف ويمدها بالمقالات وثالث للدعاية بين الناس يبصرونهم بمبادئ الشيخ ويخرجونهم من ظلمات العبودية إلى نور الحرية. فكلف النديم مثلاً أن يتخذ من الإسكندرية مقراً لدعايته ونشاطه ليبصر الناس بمبادئ حزب الإصلاح ويساعد في تحرير صحف المحفل وهي «مصر والتجارة» فصدع النديم بالأمر وعاد إلى الإسكندرية في أوائل سنة ١٨٧٩^(١٥). وكان الفريق الأول الذي كلف بدراسة الوزارات ومصالحها يقسم نفسه إلى شعب تحمل نفس أسماء الوزارات وتختص بدراسة نفس اختصاصاتها، ثم توجه إلى المسئولين في الحكومة من نظار ومدبرين باقتراحات وتوصيات فشعبة الشؤون العسكرية مثلاً كلفت بمطالبة ناظر الجهادية بإنصاف الضباط الوطنيين الذين تجاوزوا في الخدمة بالسودان الحد الذي تستوجبه القوانين، وكانت هناك شعب للمالية والحقانية والأشغال وبقيّة المؤسسات والمصالح الحكومية مهمتها

المحافظة على حقوق الموظفين الوطنيين ومساواتهم بغيرهم من الأجانب^(١٦) لذلك فقد كانت تلفت نظر الوزراء دائماً لكي يراعوا «إحقاق الحق وإعمال العدل والإنصاف على مستخدميهم من الوطنيين»^(١٧).

وكان للمحفل الماسونى نفوذ كبير، إذ كان يعمل بعلم الحكومة، لا يخشى اضطهاداً ولا يبالى بما يقوله القائلون^(١٨) فوصل نفوذه إلى حد التدخل للإفراج عن متهمين فى قضايا مهمة، فقد تدخل لدى نوبار باشا طالباً الإفراج عن لطيف أفندى سليم ناظر المدرسة الحربية والذى اتهم بتدبير تمرد طلاب المدرسة الحربية فى سنة ١٨٧٩، ورغم إقرار لطيف أفندى بالتهمة فقد استجاب نوبار لضغط الماسونيين وإفراج عنه^(١٩) ويذكر الشيخ محمد عبده أن الخديو إسماعيل كان يشجع الحركة الماسونية بنية الاستفادة منها وذلك عندما وقع فى أزماته^(٢٠).

وفى تلك الفترة أطلقت جماعة الأفغانى على نفسها اسم «الحزب الوطنى» وكان من أغراضه السعى لتنازل الخديو إسماعيل عن العرش، وكان الأمير محمد توفيق - ولى العهد والخديو فيما بعد - على صلة بهذا الحزب. ويذكر الأستاذ الإمام أن وفداً من المصريين ومعهم السيد جمال الدين الأفغانى ذهبوا إلى وكيل دولة فرنسا وأبانوا له أن فى مصر حزياً وطنياً يطلب تنازل الخديو، وأن الإصلاح لا يتم إلا على يد ولى لعهد توفيق باشا ويقول إن هذه المقابلة قد انتشرت أنباؤها فى القاهرة وغيرها وتناقلتها الجرائد، وإن تلك هى أول مرة عرف فيها اسم «الحزب الوطنى الحر»^(٢١).

وكانت قمة نشاط مجموعة الأفغانى، تجمعها فى آخر عهد إسماعيل لتقديم «اللائحة الوطنية» التى وضعت فى بيت السيد البكرى، نقيب الأشراف، حيث اجتمعت العناصر المدنية الوطنية فيما عرف - بتعبير صحف تلك الأيام - بـ «الجمعية الوطنية»^(٢٢)، والتى عقدها من سمتهم تلك الصحف «بالحزب الوطنى»^(٢٣). وقد ضمت هذه الجمعية كلاً من شريف باشا وإسماعيل راغب وشاهين باشا وحسن باشا راسم وجعفر باشا والسيد على البكرى والشيخ الخلفاوى والشيخ العدوى وعدداً آخر من النواب والأعيان.

وعقب خلع إسماعيل ونفى جمال الدين. ظهرت جمعية أخرى تضم عدداً من الوجهاء الذين تجمعوا لمقاومة رياض باشا، في تجمع عرف باسم «جمعية حلوان» حيث كانوا يجتمعون فيها. ويذكر الشيخ محمد عبده أن من بين أعضائها م. ش باشا (يقصد محمد شريف) و. ح. ش (يقصد حسن شريع باشا) و. ع. ل (عمر لطفى باشا)^(٢٤) وإسماعيل راغب باشا^(٢٥) ويحدد الأستاذ الأمام سبب مقاومة هؤلاء لرياض باشا في أنهم من «الوجهاء الذين كانوا يستغلون أبدان الرعية وعرض رياض بسوء ماضيهم حتى رأوا أنه ينبغي لهم التخلص مما يمس كرامتهم». وقد نشرت هذه الجمعية في ٤ نوفمبر ١٨٧٩ بياناً سياسياً انتقدت فيه سياسة رياض باشا^(٢٦) وطبعت ووزعت من هذا البيان على شكل منشور قرابة ٢٠,٠٠٠ نسخة من كراسة «فرنسية موسومة العبارة باسم الحزب الوطنى المصرى ذكر ناشروها أنها مترجمة عن أصل باللغة العربية، وقد افتتحت بإثبات وجود الحزب الوطنى المصرى وإظهار حقوقه وبيان واجباته ثم انتقل صاحبها إلى الانتقاد على الحكومة من وجهة أنها لم تقم برأى الأمة»^(٢٧). وهذه الجمعية تضم فى الغالب تحالفاً من الأتراك الأذكياء وعناصر من الأرستقراطية الزراعية، وهى الجمعية التى عرفت فيما بعد - ولفترة وجيزة قبل ظهور قيادة عرابى - بالحزب الوطنى.

وكان فى الإسكندرية فى هذا الوقت جمعية تسمى «جمعية مصر الفتاة» وهى جمعية سرية أنشأها لفيق من الشباب المتحمس على غرار «تركيا الفتاة» التى أنشأها مدحت باشا بتركيا لتتأوى دكتاتورية السلطان عبد العزيز وتطالب بالدستور. واستهدف الشباب المصرى من جمعيتهم القضاء على دكتاتورية إسماعيل واستبداده والعمل على خله أو قتله والمطالبة بالحكم الشورى والدعوة إلى الإصلاح العام. وكانت الجمعية تصدر منشورات أفرغت الخديو إسماعيل^(٢٨). ويذكر الإمام محمد عبده أن الجمعية السكندرية «قد رفعت لائحة إلى الخديو فيها من مطالب الحرية ما يستحق الاعتبار وأنشأت بعد ذلك جريدة مصر الفتاة، فكانت تنشر فصلاً حاداً الانتقاد وشديدة الموعظة»^(٢٩). وقد أسهم النديم فى نشاط هذه الجمعية لفترة إذ انضم إليها عن طريق نائب رئيسها

محمد أمين ومحمود واصف كاتم أسرارها، ولكنه لم يستمر بها طويلاً، إذ أخذ عليها فيما يبدو طابع «الحلقية». إذ أن سريتها كانت تجعلها تدور في إطار عدد محدود من الأفراد، مبتعدة عن العمل الجماهيري الواسع ومنغمسة في المغامرات والمؤامرات، في حين أن النديم كان يؤمن بأن «الطريق السليم للإصلاح هو تنبيه الرأي العام وتبصير الشعب بما يدور حوله فتتبع الدائرة ويصبح العمل جماعياً ومن ثم لا يستطيع ظلم أن يقف في الطريق، ولا استبداد أن يمنع التيار» وحاول النديم أن يناقش أعضاء الجمعية في تحويلها إلى العمل العلني إلا أنه فشل في ذلك فترك الجمعية^(٢٠). ويبدو أن الجمعية كانت تضم عدداً من الأجانب، بل إن الشيخ محمد عبده يذهب إلى أنها «لم يكن فيها مصري حقيقي، بل كان أكثر أعضائها من الشبان اليهود المنتمين إلى الأجانب». وهو ما جعله يهول من شأنها على أساس أن هؤلاء الأجانب ليس من مصلحتهم المطالبة بالحرية للمصريين وهم الذين يبتزون أموالهم مجتمعين بالاستبداد، فماذا أصاب الأجانب في عهد الاستبداد مما يحبون حتى يطلبوا الخلاص منه؟ نعم قد يصح هذا إذا كانوا ملائكة قدسين يؤثرون سعادة المصريين على سعادتهم، ويزهدون في المنافع الخاصة بهم إذا جلبها ضرر عام يصيب غيرهم. وأن يكون هذا الطلب مبدأ توبة عما أتوه من قبل^(٢١).

ويربط عدد من المؤرخين بين هذه الجمعية، وبين جمال الدين الأفغاني^(٢٢)، ومنهم «جورجى زيدان» الذي يقول إنه سمع أن من أعضاء تلك الجمعية - غير الأفغاني - أديب إسحاق وعبد الله النديم ونقولا توما من أرباب الأقلام في ذلك العهد «وأصدروا جريدة مصر الفتاة باسم هذه الجمعية في أواخر أيام إسماعيل». ويذكر أن بعض الثقات العارفين - أكدوا له - «أن أصحاب جريدة مصر الفتاة أرادوا إيهام أولى الأمر بوجود جمعية سرية يفتش بأسها، وليست الجمعية في حقيقة الأمر إلا محرري تلك الجريدة فهم كانوا يريدون مقاومة سياسة إسماعيل، ولذلك كانوا يصدرون تلك الجريدة بالعربية والفرنسية ليوهموها الخديو أنها لسان حال جمعية كبرى من الإفرنج والوطنيين تسعى في خلع إسماعيل أو قتله وكان إسماعيل يخشاها ويبحث عن أعضائها فلم يهتد

إليهم»^(٣٢). ومن المؤسف أن أعداداً هذه الصحيفة مفقودة بالكامل، ولا نعلم شيئاً عنها سوى أنها أُنذرت في نوفمبر ١٨٧٩؛ لأنها طُعنَت في الحكومة لمناسبة توسيع اختصاصات الرقيبين الماليين^(٣٣)، ثم عطلت نهائياً في نفس الشهر لنشرها مقالات وأخبار عدتها الحكومة مهجة للخواطر والأفكار^(٣٤). ويذكر شبل شميل من بين أعضاء هذه الجمعية الأجانب المسيو غوسيو «وكان من أنصار مجلة مصر الفتاة والعاملين المتحمسين بها، وهو يوناني الأصل كان يعمل ببنك الأنجلو اجبسيان وكان ينشر مقالاته في المجلة بالفرنسية فتترجم إلى العربية»^(٣٥).

ولا شك أن هذه التجارب كانت جزءاً من محاولة الوصول إلى صيغة العمل الوطني وأنه كان يفتنى بها تدريجياً، وقد وصل الأمر إلى التفكير في الإرهاب والاعتقال السياسي فترصد محمد عبده يوماً للخبديو إسماعيل عند قصر النيل للقضاء عليه ولكنه أخطأ، وكان من المحتمل أن تتكرر المحاولة وتنجح لولا أن اتفق الأفغانى ومجموعته مع توفيق - أيام كان ولياً للعهد - على تعديل سياسة أبيه بعد توليه الحكم^(٣٦).

وبينما كانت هذه المحاولات للتنظيم تجري، كانت هناك محاولات أخرى في الجيش. ويذكر عرابي في تاريخه الذي كتبه بقلمه لبُلت أنه بدأ يهتم بالسياسة ويفكر في إنقاذ البلاد من الخراب أثناء اشتراكه في الحملة الحبشية؛ أي قرابة عام ١٨٧٥^(٣٧)، إذ فتحت الظروف التي أحاطت بالحملة عينه على طبيعة الحكم في مصر. ويذكر أنه رأى الشيخ جمال الدين الأفغانى ولكنه لم يكلمه. كما أفادته علاقته القديمة بالأزهر - وقد درس فيه عامين - في معرفة عد من الطلبة «وكان أفضل من عرفتهم الشيخ محمد عبده والشيخ حسن الطويل»^(٣٨).

وتذكر بعض المصادر أن عرابي قد ألف برئاسته جمعية سرية في الجيش سنة ١٨٧٦، وأن تأليف هذه الجمعية كان بعض ثمار الحرب الحبشية^(٣٩). بينما تذكر مصادر أخرى أن هذه الجمعية قد تشكلت برئاسة على الروبى وأنها كانت تضم عدداً من الضباط منهم محمد عبيد وعلى فهمى وعبد العال حلمى وألفى يوسف^(٤٠)، وإن عرابي اتصل بها خلال نشاطه الوطنى، ومن الثابت أن عرابي كان يمارس نشاطاً سياسياً واسعاً داخل الجيش، يذكر محمود فهمى أن أحمد عرابي

«دخل أحد الآلايات المرباطة بناحية رشيد فأخذ من ذلك الوقت في تأليف قلوب الضباط أولاد العرب وجمع كلمتهم على ولائه وإظهار الأسف لحرمانهم من الترفقات في حين أن الضباط الأتراك مغمورون بها»^(٤٢). ومن الواضح أن على الروبي كان له دور في النشاط التنظيمي الثوري في الجيش، وهو ما تدل عليه مكانته في صفوف الثوار ومواقفه التالية بعد ذلك. وقد تعرف عليه عرابي أيام اشتراكهما معاً في الحرب الحبشية^(٤٣). ويبدو أن فكرة السلطات الحاكمة في مصر إذ ذاك عن نشاطهما الثوري كانت غير كاملة، فقد سارعت هذه السلطات إلى اتهامهما وثالث معهما - وهو محمد بك النادى - بالاشتراك في تدبير تمرد طلاب المدرسة الحربية في عام ١٨٧٩ ضد نوبار وولسن، ويؤكد عرابي أنه والروبي والنادى كانوا، إذ ذاك برشيد ولم يصلوا إلى القاهرة إلا مساء يوم الحادثة، ولكنه لم ينكر تعاطفه مع القائمين بالحركة ففي اليوم السابق لها مباشرة أرسل هو ومحمد النادى برقية إلى وزارة الحربية «لكي تنظر في أمر الذين فصلوا من الجيش ولم يدفع لهم متأخر مرتباتهم بل لم يكن لديهم ما يقتاتون به»^(٤٤)، بل إنه عندما وقف أمام المجلس العسكري - الذي اتفق لمحاكمته هو والنادى والروبي بتهمة تدبير التمرد - دافع أمام المجلس عما فعله الضباط وطلاب الكلية الحربية - رغم إنكاره الاشتراك في تدبيره - فقال إنه لو فرض واشترك واحد من ضباط آلايه (٢٤١) في ذلك التمرد فهو غير ملوم لأن نساء الضباط وأولادهم في العباسية بلا مأوى ولا دراهم في أيديهم ينفقون منها على عائلاتهم ولا خبز ولا تعيين يصرف لهم^(٤٥).

وقد انتهت المحاكمة بتبرئة الضباط الثلاثة واكتفى المجلس العسكري بتوبيخهم ونقل كل منهم عن آلايه. فعين الثلاثة بمعية الخديو بوظيفة ياروان، ثم بعد أسبوع نقل على الروبي إلى وظيفة مدنية هي رئاسة مجلس مديرية الدقهلية، وتعين محمد النادى قائداً للآلاي الثاني البيادة المستجد وأرسل إلى الإسكندرية بالآليه وعين عرابي قائداً للآلاي الرابع المستجد أيضاً برتبة قائمقام، وتوجه في مهمة مدنية إلى الإسكندرية أيضاً ولكن قبل تفرقهم اجتمعوا معاً واقترح عليهم عرابي أن يكونوا «عصبة لخلق الخديو إسماعيل، ولكن لم يكن قد

ظهر بعد من يقود هذه الحركة هوافق الموجودون على رأيى ولكننا لم نقدر على تنفيذها»^(١٧).

ولعل هذه المحاولة هي أحد أشكال التجمعات المنظمة التي كانت موجودة بكثرة في الجيش آنذاك، ومنها التجمع الذي قاد تمرد ١٨٧٩، والذي يذكر عرابى أنه تم بقيادة لطيف أفندى سلم ناظر المدرسة الحربية ويتدبير سابق من الخديو إسماعيل. وعند اللورد كرومر فإن على فهمى هو المدبر الحقيقي للحركة التي انتهت بتقديم عريضة ١٥ يناير ١٨٨١ وما تلاها من سلسلة الأحداث التي فجرت الهجوم على قصر النيل في أول فبراير من العام نفسه معطياً لعلى فهمى دوراً متميزاً في إنشاء التجمع الذي فجر الثورة. وطبقاً لروايته فقد «قامت في وقت من الأوقات علاقات وثيقة بين على فهمى وبين الخديو توفيق لم تلبث أن انقطعت»، وهو ما جعل على فهمى يشعر بالخطر، ولأن من تقاليد الشرق - بتعبير كرومر - أن الرضا بالبقاء في مواضع الخطر معرة غير مقبولة. ومن هنا صمم على فهمى على تقوية مركزه بإظهار أن العنصر المصرى في الجيش لن يكون كماً مهماً بعد ذلك وأنه شخصياً لن يقبل أن يعاقب بالفصل من الجيش أو النفى من البلاد^(١٧).

والدور الذى لعبه على فهمى في التنظيم الوطنى داخل الجيش دور يلقت النظر بالفعل فمن الثابت أن الرجل كان على صلة ودية جداً بالسراى الملكية. ففضلاً عن أنه كان ضابطاً في الآلاى الأول ثم قائداً لهذا الآلاى - وهو آلاى الحرس الخديو فقد كان متزوجاً بإحدى جوارى السراى. ومن الثابت أن صلته الودية بالسراى ظلت مستمرة إلى ما بعد ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١ بقليل، وليس خافياً أن هدف اللورد كرومر من إبراز حقيقة أن على فهمى كان وراء مذكرة ١٥ يناير ١٨٨١ هو إلقاء شبهات بأن الحركة كلها كانت من تدبير السراى. ومع أن السراى قد سعت للتحالف مع القوى الوطنية في هذه المرحلة - على النحو الذى وضحناه في الفصل الثانى - فإن القول بأن الحركة كلها تدبير خديوى هو جزء من التفسير الذى يقدمه المؤرخون الذين يفتتحون أعمالهم بذكر ما جره القضاء، أى باختصار محاولة تشويه كرومرية مفضوحة وهادفة لتشويه الثورة. والواقع أن على فهمى لم يكن

ممثلاً للسراى فى تنظيم الضباط بالجيش. بل كانت له أهدافه الخاصة فقد انضم إليها - بتفسير عرابى - «لأنه كان يخشى أن يعزل ويوضع مكانه شركسى أو تركى»^(١٨). أى أنه انطلق من نفس الأرضية التى انطلق منها قادة الثورة العسكريين، حين سيسوا مطالبهم، مطالب الفئة التى ينتمون إليها.

وقد تكون هذا التشكيل فى ١٤ يناير ١٨٨١، إذ اجتمع عدد من الضباط فى منزل عرابى، منهم الأمير آلاى عبد العال حلمى، والبكباشى خضر أفندى من الآلاى السودانى بطره، وعلى بك فهمى، ومحمد أفندى عبيد من الآلاى الأول - وهو آلاى الحرس الخديو بمبايدى - والبكباشى ألفى يوسف من الآلاى الرابع بيادة - وهو الآلاى الذى كان يقوده عرابى ومقره العباسية - والقائمقام أحمد بك عبد الغفار من الآلاى السوارى وكثيرين غيرهم. وفى هذه الجلسة جرى حوار القرارات التى كانت تعدها وزارة الحرية وتضمنت نقل وتنزيل رتب وفصل عدد من القيادات المصرية فى الجيش، وأشار المجتمعون إلى أن هذه القرارات تظهر من مظاهر التعصب المنظم ضدهم من قبل الضباط الجراكسة الذين يجتمعون فى منزل الفريق خسرو باشا و «يتذكرون فى تاريخ دولة الممالك فى كل ليلة بحضور عثمان باشا رفقى ويلمعون خاير بك»^(١٩) لتسليمه وإذعانه للسلطان سليم. ويقولون إنه قد حان الوقت لرد بضاعتهم إليهم وأنهم لا يغلبون من فئة.

وطرح عرابى فى الاجتماع مسألة تتعلق بالنشاط العملى ناقلاً الاجتماع من رد الفعل إلى الفعل، فطالب المجتمعين بأن يحددوا مطالبهم. واقترح على الفور تشكيل جماعة منظمة من الرؤساء المصريين فى الجيش على أن يفوضوا بالنظر فى المصالح «ويتخذوا من بينهم رئيساً لهم يثقون به كل الثقة ويسمعون قوله، ويطيعون أمره، ويحفظونه بمعاضدتهم إذا أرادت الحكومة به شراً» ووافق المجتمعون على القرار، واختبر عرابى. بعد ممانعة منه - رئيساً لهذا الشكل المنظم الذى لم يطلق على نفسه اسماً، وأقسم المجتمعون على أن يحموه - عرابى - إذا تعرض لأى خطر وهو يمارس حق الدفاع عن مصالحهم»^(٢٠).

ثم ناقش المجتمعون الخطوة التى يبدأون بها، فاقترح عبد العال حلمى أن يصطحبوا قوة ويذهبوا إلى منزل عثمان رفقى، فيقبضون عليه أو يقتلونه، ولكن

عرايى رفض ذلك، واقترح أن يقدموا عريضة أولاً لرئيس الوزراء، فإذا لم تقبل قدموا عريضة أخرى للخديو^(٥١). وكتب عرايى العريضة ووقعها هو وعلى فهمى وعبد العال حلمي.

واستمراراً للعمل المنظم الذى يضع فى اعتباره كل الظروف، فقد رتب المجتمعون بعد ذلك «ما يلزم لحفظ الخديو والعائلة الخديوية والوزراء إذا حدث أى حادث من الضباط الجراكسة مع ترتيب ما يلزم لحفظ البنوك وبيوت التجار الأجانب والوطنيين من مطاعم الرعاع وكذلك ما يلزم لحفظ قادة الحركة من بطش الحكومة إذا أرادت الإيقاع بهم»^(٥٢). وانفض الاجتماع على ذلك. وكتب عرايى فى اليوم التالى - بعد تقديم العريضة لرياض باشا - إلى القنصل الفرنسى البارون دي رنج باعتباره أكبر القناصل نفوذاً يوضح له وقف الضباط، ورجاء أن يبلغ سائر قناصل الدول بأنه ليس هناك أى خطر عليهم أو على رعاياهم^(٥٣).

لم تكن عريضة يناير عملاً عفوياً، ولكنها كانت خطوة مرسومة ومنظمة بدرجة تكفل لها النجاح، فى إطار أهدافها التى كانت محدودة بطبيعتها فى هذه المرحلة، وقاصرة على المطالب الفئوية المتعلقة بالجيش، لكنها لم تكن منعزلة عن مجمل المطالب الشعبية التى كان فى القلب منها إيقاف التمييز الجنسى، والمساواة بين المصريين وغيرهم. وأخطر ما فيها أنها كانت تمرداً قامت به مؤسسة «القهر» التى تمارس مهمة حماية النظام الذى كان قائماً، وهى الجيش، ومع أن قيادات التمرد، كانت تعتمد فيما يبدو على انصياع مرعوسيههم لهم بحكم القواعد المعمول بها فى الجيش، إلا أن هذا لا ينفى أن نوعاً من الاختيار التلقائى كان يدفع هؤلاء الجنود إلى الاشتراك مع قيادتهم فى هذه المغامرة انطلاقاً من خضوعهم لنفس المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها أيضاً التمييز الجنسى الذى اختص به الجراكسة أنفسهم.

وبنجاح المحاولة الثورية الأولى فى أول فبراير ١٨٨١ أثبت الجيش أن قدرته على العمل المنظم ذات أثر فعال، فقد نفذت الخطة المرسومة بدقة وإخلاص، الأمر الذى لفت نظر الأحزاب والتجمعات المدنية المتمردة إليه، وأدرك عرايى أهمية «تشعيب» التمرد، فتحرك بنفسه يدعو تلك الأحزاب والقوى إلى العمل

الوطني الموحد وظهرت تسمية «الحزب الوطني» لكي تنسحب على كل القوى الوطنية وفي مقدمتها الجيش فانضمت إليه العناصر المدنية الأخرى، سواء تلك التي كانت في جمعية حلوان، أو التي كانت منضمة إلى جمعية مصر الفتاة.

وبدأ الحزب بتشكيله الجديد نشاطاً جماهيرياً واسعاً وبخاصة حين دعم صفوفه بضم عبد الله النديم الذي أصبح داعية من أخطر دعااته ومؤسساً لمدرسة مصرية في الدعاية السياسية، وضع فيها خبرته الكبيرة في العمل الجماهيري من أجل حشد أوسع القوى داخل الحزب فأشار على عرابي أن يصدر منشوراً بأهدافه السياسية، وصدر المنشور بالفعل متضمناً الهجوم على وزارة رياض موضعاً تصرفاتها المنافية للاستقلال الوطني، وانتهى بطلب بالتوقيع على توكيل بإنابة أحمد عرابي عن الأمة في كل ما يتعلق بالسياسة الوطنية، وقد عرفت هذه التوكيلات بـ «المحضر الوطني» واتخذها عرابي دليلاً على شرعية ما كان يقوم به استناداً على إنابة الأمة له^(٥٤). وتمتبر حركة التوقيع عليها شبيهة بحركة توقيع التوكيلات التي قامت في الشهور الأولى من ثورة ١٩١٩، ثم نشر الحزب في أول يناير ١٨٨٢ برنامجاً المشهور الذي صاغه السير «ألفرد سكاون بلنت» وأرسله للمستتر جلاستون - رئيس الوزراء البريطاني - في ١٨ ديسمبر ١٨٨١ ثم نشره في جريدة «التيمس» اللندنية، وذكر أنه تلقاه عن مجموعة من الزعماء المصريين منهم الشيخ محمد عبده ومحمود سامي البارودي وعرابي باشا، وسوف نعود إلى تحليله في الفصل القادم.

ومع أن الحزب الوطني كان كياناً غير منظم بدرجة كافية إذ خلا مما نعرفه اليوم في الأحزاب السياسية من تسلسل قيادي وهيئات تمثيلية وأشكالاً جغرافية ونوعية للتنظيم والحركة، إلا أنه قد حصل على شخصية اعتبارية، وأصبح عرابي منذ حركة ٩ سبتمبر ١٨٨١ رئيسه ويشرح عرابي في إجابته على سؤال وجهه إليه رئيس لجنة التحقيق بعد فشل الثورة، تصوره للحزب وتركيبه فيقول «من المعلوم بداهة أن مصر مأهولة بأجناس مختلفة، وعناصر متنوعة، وكل عنصر منهم يعتبر نفسه حزباً، كما أن أهل البلاد هم حزب قائم بذاته يعتبر عند الأحزاب الأخرى منحطاً عنهم، ويطلقون عليه لفظ فلاحين إذلالاً لهم وتحقيراً،

أولئك هم الحزب الوطنى وهم أهل البلاد حقيقة، وحيث إنهم أنايون عنهم فى طلب ما يكفل لهم الحرية وحفظ الحقوق، وكنت أنا القائم بطلب ذلك ولم تكن لى صفة فى الحكومة فى ذلك الوقت فوضعت إمضائى بذلك لما لى من حق الرئاسة على الحزب الوطنى وليكون لذلك ادعى لاجتتاب ما يخل بأمر الراحة العمومية». وعرابى يبرر فى المسطور الأخيرة من قوله ذلك توقيعه على مذكرة مرفوعة للقناصل يضمن لهم الأمن العام - فى أوائل يونيو ١٨٨٢، وبعد استقالة البارودى زاعماً لنفسه صفة رئاسة الحزب الوطنى فى وقت لم تكن له مناصب رسمية. وأضاف قائلاً إنه لا يعتبر ذلك عصيان «لأن كل أمة من الأمم المتمدينة الراقية فيها أحزاب مختلفة قائمون بحفظ حرية بلادهم، والمدافعة عن حقوقهم»^(٥٥).

وبهذا المفهوم يصح أن نعتبر أن الحزب الوطنى كان تجمعاً يضم أمة، وأنه كان يفقد إلى كثير من أساليب التنظيم والحشد التى تتوفر للأحزاب السياسية عادة، ومن الطبيعى مع هذا أن تتسلل إلى صفوفه عناصر انتهازية أو عناصر خائنة، تمكنت من الحصول على مراكز حساسة، جعلتها قادرة فى اللحظة المناسبة على ضرب الحركة الوطنية وتصفية النضال ضد الاستعمار. وبعض هذا التهرؤ التنظيمى يعود إلى ضعف الخبرة السياسية للحركة الوطنية ككل، مما أدى إلى عدم التفات قيادة الثورة فى الوقت المناسب إلى أهمية تنظيم الجماهير الشعبية - وبخاصة جماهير الفلاحين - ويعود فى معظمه إلى ضعف البرجوازية المصرية وتبعيتها وتضاؤل طموحها الثورى، مما حال دون طرح برنامج سياسى ثورى، يكفل حماس وفاعلية واحتشاد أعرض الجماهير الفلاحية حول الثورة احتشاداً منظماً، وهو ما سنعود إليه بتفصيل أوفى.

أساليب الدعوة والحشد

على أن حزب الثورة وإن لم تتوفر له خبرة سياسية من الاتساع بحيث تمكنه من تنظيم الجماهير وحشدها ولم تتوفر لديه رغبة جدية فى حشد تلك الجماهير غير برنامج سياسى فلاحى، فإنه قد حول ذلك بقدر ما مكنته خبرته وطبيعته، وتنظيم الجماهير عملية تعتمد على ما نسميه أساليب الدعوة والحشد، ونعنى بها عملية «تسييس الجماهير»؛ أى رفع وعيها من مجرد السخط والغضب

على أحوالها الاقتصادية المتدهورة، وعلى ما قد تعانيه من اضطهاد سياسى أو اجتماعى إلى مستوى آخر: مستوى تستطيع الجماهير فيه أن ترى أن سبب أزمتها تلك مرتبط بتحقيق أهداف سياسية عامة، فلا تتوجه بجهودها إلى دروب فرعية تضل فيها وتتوزع أو تتبدد، وإنما تعى موقفها وتتوجه بنضالها إلى وجهته الصحيحة. ومن وسط حركة الجماهير العفوية ونضالاتها اليومية البسيطة، تنطلق الطليعة الثورية، تتعلم من الجماهير العفوية وتقودها، تستفيد من الخبرة الثورية للشعب والخبرة الثورية للشعوب الأخرى، وترسم خططا لتوعية الجماهير وحشد طاقاتها للدخول بها فى المعركة ضد أعدائها الطبقيين.

ولن نعدم فى حدود هذا التصور لأساليب الدعوة والحشد، أن نجد ملامح عمل لا بأس به قامت به قيادات الثورة وطلاتها، كما سنجد نواقص خطيرة أساسية، وفى هذا الصدد فإننا نرصد عدة ملاحظات:

• أول هذه الملاحظات أن الأسلوب الرئيسى الذى اتبعته القوى الثورية فى الدعوة والحشد هو الاستعانة بالصحافة، وهو ما يدل دلالة خاصة على اعتمادها فى الأساس على جماهير المدينة من تجار وحرفيين وعلماء وطلاب وبالأذات العناصر القارئة والمتقفة منهم. وهى ظاهرة غير منقطعة من ظواهر التاريخ المصرى، إذ تكررت بعد ذلك فى تحرك مصطفى كامل وفى ثورة ١٩١٩ مع بروز أساليب أخرى إلى جانبها^(٤٦). ورغم أن التعليم كان منتشرًا نسبيًا، فإن انتشاره لم يكن يسمح لأعرض الجماهير بقراءة الصحف والتفاعل معها. وصحيح أن أساليب أخرى قد اتبعت فى الدعوة مثل الصحف الشعبية المكتوبة بالعامية والخطابة.. إلا أننا نشير إلى الأسلوب الرئيسى الذى جعل التأثير الأكبر لأساليب الحشد فى إطار محدود من الجماهير.

• إن المنظمات الجماهيرية لم تكن قد وجدت بالشكل الكافى بعد، وفيما عدا بعض التنظيمات الثقافية والتربوية ومنظمات الخدمات، لم تكن هناك منظمات جماهيرية على الإطلاق سواء أكانت نقابية أو سياسية، ولم تنتبه قيادة الثورة إلى ضرورة الدعوة إلى إنشاء وتكوين هذه المنظمات.

• الاعتماد في الدعوة والحشد على منطلقات فكرية لم تخل أحياناً من التشويش والنقص وعدم انسجامها في كل واحد، يمنع اهتزاز بنائها المنطقي، أو يجعلها ضارة بوحدة الجبهة الوطنية.

• عدم التنبيه لأهمية حماية المناهج الثورية من الناحية القانونية، وضمان انسجام الإجراءات الثورية مع منطق الثورة نفسها ومصالحها وأبرز الأمثلة عليه، قانون المطبوعات الذي صدر في نوفمبر ١٨٨١ على عهد وزارة شريف. فبعد أن أُنذرت الوزارة الصحف لحملاتها على الأجانب والدول الأجنبية ولفتت نظرها «إلى أن تلزم حدود الاعتدال في كتابتها استبقاء للعلائق الودية بين مصر والدول الأجنبية». أصدرت قانون المطبوعات الذي مازال يضرب به المثل إلى اليوم في تقييده لحرية الرأي، فقد فرض تأمينا نقدياً كبيراً على إصدار الصحف وحتم الحصول على موافقة من الجهات الإدارية قبل فتح المطابع، وأعطى تلك الجهات حق غلق المطابع وتمطيل الصحف أو إنذارها «محافظة على النظام العمومي أو الدين أو الآداب» وتطبيقاً لهذا القانون، عطلت بعض الصحف المعبرة عن الثورة مباشرة مثل جريدة «الطائف» التي كان يصدرها عبد الله النديم. و«السراج» التي أصدرها الشيخ المدني.. إلخ.

• على أن أخطر الملاحظات على أساليب الدعوة والحشد، أنها لم تكن تنتهي بدعوة الجماهير للمشاركة في الثورة، أي إلى تنظيمها في عمل ثوري منظم، فظل طابعها قاصراً على كونها عملية توعية تتلقى الجماهير فيها وجهة نظر ثورية، فتنحصر للثورة ولمواقفها، ولكن أحداً لم يدعها إلى المشاركة في تحمل أعباء التضال ضد أعداء الشعب.

(١) صحافة الثورة

يرجع الفضل إلى جمال الدين الأفغاني وجماعته في توجيه نظر العناصر الثورية إلى العمل بالصحافة، واتخاذها منبراً لنشر الفكر الثوري وصولاً للتأثير على السياسة العامة في مصر. ويذكر الشيخ محمد عبده أن الأفغاني «أخذ يحمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الأقلام على التحرير وإنشاء

الفصول الأدبية والعلمية فى مواضيع مختلفة لا تخرج جامعتها عن إصلاح الأفكار وتهذيب الأخلاق»^(٥٧).

وقد صدرت أول صحيفة سياسية غير حكومية وهى «وادی النيل» فى سنة ١٨٨٦ بتشجيع وتوجيه من الخديو إسماعيل نفسه، ثم بدأت الصحف التالية تصدر بمبادرات شعبية أو تعبيراً عن اتجاهات سياسية فردية أو عامة. فصدرت «نزهة الأفكار» (١٨٦٩م) وكان يصدرها إبراهيم الميلى ومحمد عثمان جلال، ثم «الوطن» لميخائيل عبد السيد (١٨٧٧م) و «مصر» لأديب إسحاق وسليم النقاش، ثم «التجارة» وهما أيضاً (صدرتا فى ١٨٧٨م) وتتابعت الصحف، فصدرت «روضة الأخبار» ثم «الكوكب المشرق» فـ «الأهرام» و «الإسكندرية» و «مرآة الشرق» فضلاً عن صحف يعقوب بن صنوع المتعددة.

وكان الأفغانى ومجموعته - فى أشكال تجمعاتهم المختلفة ابتداء من الشكل غير المنظم إلى التنظيم الماسونى فجمعية حلوان وجمعية مصر الفتاة والحزب الوطنى الحر - وراء العديد من هذه الصحف، إما بالتمويل المباشر، أو بالتحرير فيها وصيغها بفكرهم وآرائهم. وكانت صحيفة «مصر» التى أصدرها أديب إسحاق «تكون لسان جمال الدين وحزبه الإصلاحى ومتنفساً لأقلام أنصاره وحواريه يمدونها بأرائهم ومقالاتهم ويمولونها بأموالهم»^(٥٨). وقد انتقلت فى العام التالى لصداقتها إلى الإسكندرية لتصدر مع زميلة لها هى «التجارة» فكانتا أول المنابر التابعة مباشرة لتجمع الأفغانى اتصل أديب إسحاق بالأفغانى فرأه «فقير الحال لا يملك شيئاً من المال فساعدته بنفسه وماله وفتح جريدة مصر لسان حاله واجتمع إليه أديب مصر وكتبه العصور»^(٥٩)، ثم ما لبث المحفل الماسونى أن كلف النديم بالاشتراك فى تحرير هاتين الصحيفتين وأرسله إلى الإسكندرية لهذا الغرض. ولزم أديب إسحاق والأفغانى فى القاهرة، حيث كان يكاثر منها جريدته اللتين تولى إصدارهما فى الإسكندرية شريكه سليم النقاش ومعه النديم.

كانت مجموعة الأفغانى أيضاً وراء إصدار صحف يعقوب صنوع المتعددة^(٦٠). فهو يذكر فى ترجمته لنفسه أنه اجتمع طويلاً بالسيد جمال الدين الأفغانى

والأستاذ محمد عبده لاختيار الاسم المناسب لصحيفتيه^(٦١) وكان الأفغانى يكتب بنفسه بعض المقالات فى جريدتى «مصر» و «التجارة» تحت اسم مستعار هو «المظهر بن وضاح» - ويذكر يعقوب أنه كتب لمجلته مقالات بدون توقيع^(٦٢) وأحياناً كان يكتب مقالات سياسية واجتماعية بتوقيعه الحقيقى وكان من كتاب هاتين الصحيفتين - مصر والتجارة - محمد عبده وإبراهيم اللقانى^(٦٣).

وفى بداية ظهور الصحافة العربية المصرية السياسية، عالجت الصحف كافة موضوعات السياسة العامة والدولية، وعقدت المقارنات بين الواقع المصرى المؤلم وبين مظاهر التقدم فى دول أخرى فى العالم، وركزت على سوء الأحوال المالية، وعلى الأطماع الدولية التى تحيط بمصر وبالدول الإسلامية الأخرى، وواجب المصريين فى التصدى لهذه الأطماع، ثم تطرقت أكثر فى نهاية عصر إسماعيل - فى ظل الانفراجة الديمقراطية الجزئية التى اضطرته إليها الظروف - فحملت حملات عنيفة على التدخل الأجنبى، على النحو الذى أشرنا إليه فى الفصل السابق.

وبسقوط إسماعيل ثم نفى الأفغانى عادت السلطة الدكتاتورية تمارس دورها هأنثى الانفراجة الديمقراطية الجزئية التى سادت فى أواخر عهده، وشددت الرقابة على الصحف، ونفى أديب إسحاق إلى أوروبا وألغيت صحفه فى نوفمبر ١٨٧٩. وقد واجه أنصار الأفغانى وتلاميذه الحملة مواجهة ذكية فأرسلوا أديب إسحاق إلى أوروبا وأمدوه بالأموال اللازمة التى مكنته من إصدار صحيفته «القاهرة» وسربت أعدادها إلى مصر لتوزع سرّاً، ولم يكن «للقاهرة» موضوع - كما يقول الشيخ محمد عبده - «سوى رضى رياض باشا بالاستبداد والظلم والرغبة فى بيع البلاد إلى الأجانب حتى أنها كانت تسميه «رياضستون» وكان الكثير من الساخطين يتلذذون بتلاوتها كما يتلذذ المريض بحكاية علته ووسائل شفائه»^(٦٤). ومن ناحية أخرى أوعز أنصار جمال الدين فى الخفاء إلى سليم النقاش - شريك أديب - أن يستصدر فى مصر صحيفتين جديدتين بدل المنفلتين وقدموا له المعونات التى مكنته من إصدار «المحروسة» و «العهد الجديد».

التزمت الصحيفتان الجديدتان جانب الحذر، فلم تتحدثا بشكل مباشر فى المسائل السياسية، واكتفتا بالرمز دون الواقع، وبالمسائل الاجتماعية والخلقية

العامة دون السياسة المباشرة. وكانت تلك خطة حكيمة حتى لا يعصف بهما الطغيان انتظاراً لفرصة تمنح تمكنهما من قول ما يريدان.

وهكذا حمل الصحفيان المرتحلان - أديب إسحاق ويعقوب بن صنوع - الذى نفى قبل عزل إسماعيل - عبء الهجوم على الحكم الاستبدادى. أصدر يعقوب بن صنوع عددًا من الصحف فى باريس، لم تكن منقطعة الصلة بما يجرى فى مصر، إذ كانت - شأنها فى ذلك شأن جريدة القاهرة التى كان يصدرها أديب إسحاق - تصدر فى الأساس لكى توزع فى مصر، فكانت تحرر - فى الأغلب الأعم - باللغة العربية - وأحيانًا بالعامية المصرية. وتعلق على أحداث مصرية. ويذكر يعقوب فى ترجمته لنفسه أن الأعداد الأولى من صحيفته التى أصدرها فى المنفى قد دخلت جميع مدن وادى النيل وقراء الرثيسية دون أن يلحظ ذلك أحد من المسئولين ويقول يعقوب أيضاً إن المواطنين احتقوا بها احتفاءً عظيمًا^(٦٥). ويبدو أن جبهة منظمة كانت تساعد يعقوب فى توزيع صحفه، فهو يورد فى مذكراته نص خطاب يقول إنه تلقاه من أحد زعماء الحزب الوطنى - ذكر أنه صديق له - يمدح فيه جريدته ويؤكد يعقوب أنه «منذ نفى فى سنة ١٨٧٨ كانت صحيفتى توزع سرًا فى مصر وتباع بالآلاف، وما أكثر الحيل التى توسلت بها لتهريب صحيفتى رغم أنف البريد المصرى الإنجليزى»، ثم يروى الطرق التى كان يهرب بها صحفه، ومنها يتضح أنه كان يهرب نسخًا تصل إلى الآلاف، ومن ناحية أخرى فإن كثيرًا من المصريين كان يلتاقهم فى باريس، وكانوا يزودونه بآراء وأخبار سياسية.

تركز الهجوم فى صحف يعقوب على الخديو إسماعيل قبل خلعه ثم على رياض باشا والخديو توفيق. وتخصصت صحفه فى «الحملة على إسماعيل وأدوات حكمه والحض على الثورة فى وضوح لا لبس فيه»^(٦٦). واهتم أيضًا بالجيش فأخذ يبين لضباطه ورؤسائه مدى الظلم الواقع عليهم^(٦٧)، ويمدح الضباط الذين تجمهروا فى تمرد ١٨٧٩^(٦٨). ونال إسماعيل من قلمه قوارص الكلم، ومن بين ما قاله عنه. إنه لا يعرف معروفًا، ولا ينكر منكرًا، ولا يوجد فى وقت الصلاة إلا جنبًا، وفى رمضان إلا مفطرًا. نعم يصوم ولكن عن الخيرات،

فاجر يقتات بالكبائر، فرعون بالنسبة إليه حاكم جاهل، وأبو جهل إذا قيس به إمام فاضل، ظلم حتى أهل القبور، وجار حتى على السمك في البحور^(٦٩).

وفضح يعقوب النظام البوليسى الذى فرضه إسماعيل على البلاد والأخطار والبؤس الذى يعيش فيه الشعب^(٧٠) وندد بسرقة إسماعيل لأموال الأوقاف الخيرية^(٧١) وهاجم مواقف رياض كلها تقريباً بخاصة تعطيله للصحف الحرة ونفيه للأحرار. ومدح «حسن موسى العقاد» لشجاعته فى موقفه من حكومة رياض. وظل يتابع تحركات الثوار ضد رياض وتوفيق. ولكن الملاحظة العامة على صحف صنوع أنها انحازت بشكل تام للأمير «حليم» الذى كانت ترشحه لمنصب الخديوية وتعتقد أن فى توليه لهذا المنصب حلاً للمشكلة الوطنية كلها. وكذلك كان عدااء يعقوب لإسماعيل ذاتياً فى الأغلب الأعم، وبهذا لم يستطع أن يكتشف طبيعة مواقفه الأخيرة ضد الاستعمار، وعمى عن رؤية التسلل الأوروبى لمصر، وحمل إسماعيل كل المسئولية عن تدهور أحوال مصر.

وتعتبر صحف النديم، أكثر تعبيراً عن الثورة، وبخاصة جناحها الراديكالى، الذى مثلته مجموعة العسكريين وعلى رأسهم عربابى. وقد أصدر أول صحفه «التنكيك والتبكيك» فى يونيو ١٨٨١ - بعد أربعة أشهر من الهجوم على قصر النيل وقبل ثلاثة من ٩ سبتمبر - قصد منها كما يقول أن تكون «لسانه ليكون له فى كل بلد محافل خطابية»^(٧٢) هاجمت التنكيك والتبكيك الاستعمار باستخدام رموز سهلة، ودافعت عن الشخصية القومية وسخرت من القيم الإقطاعية. وقد وصل المطبوع منها إلى قرابة ثلاثة آلاف نسخة. ولم يصدر العدد الثانى إلا ولمجلة وكلاء فى القاهرة وزفتى ورشيد والإسماعيلية والمنصورة وكفر الدوار^(٧٣). وهو ما يعنى أنها كانت توزع فى مناطق متعددة فى البلاد، وياتساع نسبي لا بأس به.

وبعد ثورة ٩ سبتمبر اتضح ارتباط النديم ارتباطاً وثيقاً وعضوياً بقيادة الثورة فصدرت المجلة حزبية ملتزمة، تنادى بالاتحاد وتناقش حقوق الحاكم وحقوق الشعب وتهاجم الاستبداد والتحكم الأجنبى فى اقتصاديات البلاد، ثم تواكب الأحداث السياسية وتدعو إلى ضبط النفس حتى لا يتخذ أعداء الثورة من أى

تصرف أهوج ذريعة للتدخل، وتناقش قضية الديمقراطية مناقشة واعية، فتدرد على المتشككين في قدرة الشعب على حكم نفسه بنفسه.

وفي أكتوبر ١٨٨١ أصبحت صحيفة النديم جريدة رسمية للثورة، وكتب عرابي خطاباً لإدارة المطبوعات بهذا وغيرت الصحيفة اسمها إلى «الطائف». وبعد افتتاح مجلس النواب قرر المجلس اتخاذ «الطائف» منبراً رسمياً له، فكتب محمد سلطان باشا رئيسه إلى ناظر الداخلية خطاباً بذلك في ٥ مارس ١٨٨٢. وأخطرت إدارة المطبوعات جميع الصحف أن الطائف أصبحت جريدة رسمية للمجلس النيابي^(٧١). كما طلبت من الإدارات الحكومية الأخرى الاشتراك في الجريدة حتى تكون على بينة من أمور البلاد وحتى يكون موظفوها متصلين بالأحداث الجارية^(٧٢). واكتب النواب بمبالغ كبيرة للجريدة حتى تؤدي رسالتها.

وفي افتتاحيتها حدد النديم دور «الطائف» فقال إنها سوف «تطالب بحقوق الأمة وتدافع عن حقوق الحكومة، بمعنى أنها تقوم بخدمة الأمة من حيث الذب عنها ونشر أفعال الظلمة المخالفين لسير حكومتنا الحرة العادلة، وتدافع عن الحكومة من يرميها بسوء من الجرائد الإفرنجية والعربية»، ثم حدد مكانة جريدته من المؤسسات الموجودة باعتبارها واحدة من المؤسسات الثورية «وحيث إن الأمة صار لها مجلس نواب تعرف به حقوقها كذلك صار لها جريدة تنشر فضائلها وتدفع السنة الأعداء عنها»^(٧٣). وأخذت «الطائف» قولاً وفعلاً طابع الجريدة الرسمية، «جريدة الحزب الحاكم، فأخذت الصحف الوطنية والأجنبية تنقل عنها الأخبار وتعيد طبع كثير من تصريحات النديم ومقالاته»^(٧٤).

ومن المؤسف أن أكثر أعداد «الطائف» قد فقدت - وبخاصة أعدادها الأولى - ولم يبق منها سوى عشرين عدداً، ومع هذا فإن الأعداد التي بقيت منها، وما نقلته بعض الصحف الباقية عن ما فقد من أعدادها كل تلك شواهد تدل على أن الجريدة كانت تواكب الحركة الوطنية وتعبّر عنها. فقد حملت في البداية على كل مظاهر الوجود الأجنبي في مصر، فنددت بالموظفين الأوروبيين الذين تسلموا إلى الإدارة المصرية وسيطروا على أهمها وأكثرها حيوية، كما حملت على الإعانات التي تدفعها الحكومة بسخاء لبعض المؤسسات الترفيهية دار الأوبرا التي كانت

تعان بتسعة آلاف جنيه بينما الشعب يعاني من الفقر المدقع، كما هاجمت الامتيازات الأجنبية التي أباحت للأجانب ممارسة أنشطة ضارة اجتماعياً ومدمرة خلقياً كالمواخير والحانات والمراقص والمغاني^(٧٨). فضلاً عن انتصارها لحرية الشعب التونسي واستقلال أراضيه ضد الاحتلال الفرنسي. ومن الأرجح أن الطوائف كانت مجالاً لحملة دعائية لمرشحي الثورة في انتخابات مجلس النواب، وكانت وسيلة إعلام تعرف الجمهور الحياة الدستورية، قياساً على ما عرف عن النديم من آراء دستورية. فضلاً عن ذلك كله فقد تبنت دعوات الإصلاح الاجتماعي ودعت إلى إنشاء جمعيات لرعاية الفقراء وتحرير الأرقاء.

وعندما تعرضت الثورة للمؤامرات الرجعية بدأت «الطوائف» تتطرف في أسلوبها فعقب أزمة المؤامرة الشركسية خرجت تهاجم الخديو توفيق هجوماً عنيفاً، وبخاصة بعد قبوله لمطالب الدولتين - لائحة مايو ١٨٨٢ - فسمته «الخائن المخدوع» ووسعت الحملة ضد الأسرة الحاكمة كلها، وليس ضد توفيق وحده، فتشترت فضائح الخديو إسماعيل على أوسع نطاق، وهاجمت ضعف توفيق ولؤمه وارتماؤه في أحضان الدول الأجنبية وعدائه لأهل البلاد واتهمته بخيانة الوطن والدين. وكان من نتيجة هذا الهجوم، أن اضطرت الوزارة - بعد انتهاء الأزمة بتسوية مؤقتة - لإصدار قرار بتعطيل «الطوائف» لمدة شهر اعتباراً من ١٧ مايو ١٨٨٢.

وعندما عادت للصذور في ٢١ يونيو، - وحتى هزيمة التل الكبير - أصبحت جريدة الجناح الأكثر تطرفاً وثورية، فحول موضوع المؤامرة الجركسية ولائحة مايو حدث الانقسام في جبهة الثورة، واختارت «الطوائف» أن تقف في المواقع الثورية الحقيقية فهاجمت التدخل الأوروبي في المسألة المصرية، ورفضت مؤتمر الآستانة، على أساس أن مصر ترفض أى تدخل عسكري أوروبي أو عثماني في شئونها. ودعت إلى الوحدة الوطنية في الداخل فهاجمت محاولات التفريق بين المصريين والشوام وغيرهم من العرب من ناحية، ومحاولات تفتيت الصف الوطني من ناحية أخرى. وأبرزت الخط القومي للثورة في مواجهة اتهام الصحف الأوروبية وعلى رأسها «التيمس» والساسة الأوروبيون للثورة بالتعصب الديني وهو

الانطباع الخاطئ الذى حاولت أوروبا الصفقة بمصر عقب مذبحه ١١ يونيو ١٨٨٢. كما تنبه النديم إلى العناصر التى قد تحاول أن تجرف النضال الوطنى عن أهدافه فتنتهز فرصة تأزم الموقف مع الخديو توفيق، لتطالب بإعادة إسماعيل إلى العرش. فنشر نص حديث كان إسماعيل قد أفضى به إلى مراسل «الفيجارو» هاجم فيه المصريين ووصفهم بالفلاحين الجهلة، وعلق النديم على الحديث. مؤكداً على أن المسألة ليست خديوياً يحل محل آخر، ولكنها مسألة «تقدم البلاد فى ضبط النظام الأمر الذى يقضى على الجاهلين بحقوق الإنسان الطبيعية، والرافضين للحكومة المنظمة الحافظة لحقوق الإنسان»^(٧٩).

وينشوب الحرب فعلاً فى ١١ يوليو ١٨٨٢، تحولت «الطائف» إلى جريدة للمقاومة. تدعو للحرب وتستفز الشعب إلى القتال، وأصبحت تصدر فى صفحة واحدة. ولازم النديم «عرابى» فى مقر قيادته بكنج عثمان فى الجبهة الشمالية. ثم انتقل معه فى أواخر أغسطس ١٨٨٢ إلى الجبهة الشرقية فى القصاصين ثم التل الكبير، يكتب أخبار الحرب فى صحيفته ويهاجم الخديو والاحتلال وينشر دعايات مفرقة فى المبالغة ضد الغزاة ويهاجم الصحف المناوئة للحركة الوطنية. ويشير الشعوب العربية والإسلامية ضد العدوان الأوروبى على مصر، ويبرز الدور المخرب الذى لعبته العناصر المنسحبة من معسكر الثورة والتى انضمت للخديو، وينشر فظائع - بعضها وهمى وبعضها حقيقى - ارتكبها جنود الاحتلال فى الإسكندرية. ويركز تركيزاً بالغاً على دفع الجنود للحرب واستثارة قدرتهم القتالية مستعيناً على هذا بالشعور الدينى.

استعان النديم أيضاً فى حملته لرفع الروح المعنوية للمقاتلين بوصف المعارك الحربية وصفاً يزيد من رغبة الجند فى القتال ويزيد ثقة الشعب فى إمكانية النصر. ورغم وقوعه فى مبالغات كثيرة. ففى وصفه لضرب الإسكندرية مثلاً، زعم أن مدرعتين وسفينتين من الأسطول الإنجليزى قد أغرقتا، وأن المدرعة الكبيرة قد أصيبت بقذيفة من قلعة قايتباى أتلقت بطايرتها، وأن الأسطول الإنجليزى هو الذى رفع العلم الأبيض إشارة إلى الكف عن إطلاق المدافع، وهو تصوير غير صحيح، بل إنه زعم أن الخسائر فى الجانب المصرى بسيطة، إذ

«تخريت بعض حد أن الحصون ولكنها أصلحت ليلاً» في حين أن الحصون جميعها كانت قد دمرت تماماً وسقطت الإسكندرية بالفعل في أيدي الغزاة^(٨٠).

على أن «الطائف» رغم هذا واصلت حملتها على العناصر الخائنة، كاشفة موقفها من قضية تحرير الوطن أولاً بأول، مدعمة وداعية إلى تطوع الشعب في المعركة، مبرزة الجهود التي يبذلها المواطنون في هذا الصدد وبخاصة التطوع للحرب والتبرع بالمال والمؤونة للجيش. بل إنه لإدراكه أهمية المعركة، قد اقترح على عرابي أن ينشر في «الطائف» منشور العصيان الذي أصدره السلطان ضد عرابي وأن يقوم بالرد عليه وتنفيذه ومهاجمة السلطان.

والواقع أن الطائف كانت صحيفة نادرة المثال، وقد وصفها رئيس لجنة التحقيق، بعد هزيمة الثورة، فقال إن «جرنال الطائف الذي جميع عباراته منذ ظهوره مشتملة على تهيج الأفكار ومحتوية على أكاذيب» كما أنها «مشحونة أيضاً بالطمع في الذات الخديوية ودولة الإنجليز الفخمة» وأقر عرابي في التحقيق أنها جريدة رسمية، فقال إن «جرنال الطائف جار طبعه ونشره في الحكومة من مدة زمانية»^(٨١).

على أن التعديل الذي أبدل صحيفة «التنكيث والتبكيث» بـ «الطائف» تعديل ذو دلالة، لقد كانت «التنكيث» صحيفة شعبية تستهدف الوصول إلى أعرض مساحة ممكنة من الجماهير، ولكن قيادة الثورة، رأت أن تغير طابعها الشعبي وأن تحولها إلى صحيفة أكثر وقاراً واحتشاماً، لتتوجه بالتالي إلى فئة معينة أكثر تنويراً وثقافة، وأعلى طبقة ومركزاً وأقل شعبية وأضيق نطاقاً وهو ما وضع في كتاب عرابي لإدارة المطبوعات؛ حيث أعلن «أن قوات زمن التنكيث اقتضى تبديل جريدة «التنكيث والتبكيث» الأدبية التهذيبية وأن يكون موضوعها سياسياً تهذيبياً للزود عن حقوق الأمة والمدافعة عن حقوق حكوماتها التوفيقية».

وربما كانت الصحف الشعبية من الضرورات التي ما كان يجب استبدالها بغيرها، وقد ظل بعضها يصدر بعد تحول «التنكيث» إلى «الطائف»، وهي صحف يعقوب صنوع، فعلى صفحات صحفه قدم فصلاً تمثيلية نقدت الحياة

الاجتماعية والسياسية بأسلوب رمزي سهل الفهم أولاً ثم بوضوح سافر بعد صدورهما من باريس. وكانت الرموز بسيطة، فشيخ الحارة هو الخديو وشيخ الثمن هو السلطان وأبو الغلب هو الفلاح المصري وكريم حليم هو الأمير حليم، وأبو ريشة هو رياض باشا... إلخ. وكانت هذه الفصول تتضمن ألفاظاً ضاربة في عاميتها، ولم تتعنف حتى من اللفظ البذيء أو المستهجن، ووراء ألفاظها المستهجنة بدت رغبة يعقوب صنوع في تحطيم عنجهية المعتبين والتنديد بفظائع السلطة الفردية ونشر ذلك على أوسع نطاق ممكن، محلي بصورة كاريكاتورية تشد إليه القارئ وتوضح لمن لا يعرف القراءة، ويقرأ له غيره، ما يفض عليه من المعاني.

وفي افتتاحية «التكيت والتبكي» حدد النديم هدف هذا الشكل من الصحافة فقال إنها تتضمن «حكماً وأدباً ومواعظ ومضحكات بعبارة سهلة»، وأشار إلى طبيعتها الرمزية، إذ «يخبرك ظاهرها المستهجن أن باطنها له معان مألوفة، لا تنكر عليها ما تحدثك به قبل أن تطبقه على أحوالنا» وأوضح المقصود من أسلوبها العامي فهي «أحاديث تعودناها ولغة ألفنا المسامرة بها، لا تلجأ لقاموس الفيروزا بادي ولا تلزم مراجعة التاريخ ولا نظر الجغرافيا ولا تضطر لترجمان يعبر عن موضوعها ولا شيخ يفسر معانيها، وإنما هي في مجلسك كصاحب يكلمك بما تعلم وفي بيتك كخادم يطلب منك ما تقدر عليه ونديم يسامرك بما تحب وتهوى»^(٨٢).

واجهت صحافة الثورة أيضاً، هجوم صحافة الأعداء وتصدت لمحاورتها الدائبة لتشويه الثورة، وعزل تأييد الشعوب الأوروبية عنها وبخاصة الشعب الإنجليزي. وكانت السياسة الإنجليزية في مصر تركز على دعائم كثيرة، منها عمل إعلامي يضمن لها تنفيذ مخططاتها لاحتلال مصر. وكانت ركيزتا هذا العمل الإعلامي هما وكالتى «رويتر» و «هافاس» للأنباء. إذ كان لكل منهما مكتب في القاهرة، وقد وقع هذا المكتبان تحت السيطرة المباشرة للمراقبة الثنائية، وبالذات وكالة «رويتر» التى كانت بصفة خاصة «لسان الوكالة الإنجليزية

وخادمتها وكانت التلغرافات التي ترسلها إلى لندن لا ترسل إلا بعد مراقبة مائتي القنصل البريطاني العام».

ويذكر بلنت أن سيطرة الوكالات البريطانية في المستعمرات على مكاتب وكالات الأنباء كانت ظاهرة متكررة ويعتبر هذا «أسلوباً فعالاً من أساليب تضليل الرأي البريطاني العام». وكانت هذه السيطرة تتم بعمليات رشوة مقنعة، وذلك «بإعطاء المعلومات السرية الثمينة والامتيازات الاجتماعية الواسعة» أما في مصر بالذات فإن مكتبى وكالتى «رويتير» و«هافاس» كانا أيتقاضيان ألف جنيه في العام من الميزانية المصرية الفقيرة بتوجيه من المراقبة الثنائية. ومن هنا كان تصدير الأنباء إلى خارج مصر ونشرها داخلها يخضع بالكامل للسيطرة الإنجليزية»^(٨٢).

وفضلاً عن هذا، فإن أكبر صحيفتين بريطانيتين اهتمتا بنشر الأنباء عن الثورة المصرية، وهما «البال مال جازيت» و «التيمس» كانتا تخضعان لتفوذ السير «أوكلند كلفن» المراهب المالى البريطانى، إذ كان مراسلاً للأولى في مصر، يرسل لها ما يختار من أنباء حقيقية أو مزيفة أو محرفة، وتعليقات تصدر عن تصوره الاستعماري للمسألة المصرية. أما الثانية فكان مراسلها في مصر يخضع لتأثير كولفن الشخصي. وفيما عدا هاتين الصحيفتين فإن بقية الصحف الإنجليزية والصحف الأوروبية عموماً، لم يكن لها مراسلون في مصر، وتعتمد على برقيات «رويتير» و «هافاس».

وهكذا أحبطت الثورة بشبكة معادية من الصحف، كانت قادرة على تصويرها في صورة مشوهة لا تسمح للشعوب الأوروبية أن تكون فكرة صحيحة عنها، تمكنها من أداء دورها في الاحتجاج على الفوز أو وقفه. وقد حاول المستر «بلنت» باعتباره صديقاً للثورة أن يقدم خدمات في هذا المجال فاجتمع «بجون مورلى» - بعد توليه رئاسة تحرير البال مال جازيت إضافة إلى رئاسته لتحرير الفورتينتلى ريفيو Fortnightly Review - وكانت البال مال جازيت «من الصحف القليلة التي يقرؤها جلاستون بل الصحيفة الوحيدة التي يعتقد أن هي آرائها شيئاً من السداد ورويلها شيئاً من ثقته»^(٨٣). ولكن مورلى وقع تحت تأثير كولفن ولذلك تبنت «البال مال» و «الفورتينتلى ريفيو» الرأي البريطانى الرسمى، وكانت من

أقوى القائلين بوجوب استخدام أشد وسائل العنف لقمع الحرية. وفي ربيع وصيف ١٨٨٢ أصبحت «البال مال» معرضاً للأكاذيب الفاضحة عن الحركة الوطنية وأسهم في ذلك أن «مورلي» كان ينتظر خلو أحد مقاعد مجلس العموم ليرشح نفسه له، وكان يعتمد كثيراً على تأييد «تشمبرلن» وغيره من غلاة الاستعماريين، وربما كان هذا أحد أسباب موقفه المتشنج من مصر.

لم تضم جبهة الصحف المعادية الصحف الاستعمارية فحسب، بل ضمت أيضاً الصحف الأجنبية في مصر التي تعبر عن مصالح الجاليات الأجنبية المقيمة فيها، ومن الطبيعي أن تعادي الحركة الوطنية، وحين حدث أن الانقسام الداخلي وتجمع معسكر أعداء الثورة حول الخديو في الإسكندرية، كشفت بعض الصحف المصرية التي كانت محسوبة على الثورة النقاب عن وجهها الحقيقي مثل الأهرام التي انقلبت تؤيد الخديو وطغمته، و «الاعتدال» التي أصدرها الشيخ «حمزة فتح الله» في ظروف الحرب، وأخذت تتدد بالمصريين وتمدح قوى الاحتلال والعناصر الخائنة المتعاونة معها. وقد ذهب الشيخ حمزة في أحد المقالات التي نشرتها له الاعتدال إلى القول بأن الدفاع عن الدين والوطن يتطلب إعداد ما يستطيع من القوة ومن رباط الخيل، ومن بين هذه القوة «المدافع وغيرها من أنواع العدد الحربية الجديدة المناسبة لكل زمان ومكان وكذا جميع ما يتصور العقل أن فيه نكاية للخصم» وجعل من ذلك قاعدة انطلق منها ليسخر من الاستعداد المصري للحرب فقال إنه «بلغ من تضلع البغاة الجهال من الفنون الحربية، وخبرتهم بطرق النكاية للعدو، أن يقابلوا الآلات الإنجليزية الحديثة العهد، المصنوعة منذ أشهر وأسابيع، بالآلات عتيقة مضى عليها من الأجيال ما أكلها به الصدا» ورأى أنه «حتى لو فرضنا المستحيل من كون هذه الحرب دينية وأنها بأمر الخليفة الأعظم أو نائبه الخديو الأكرم، لوجب شرعاً مخالفة أمرهما بها، لأنها حينئذ عبارة عن المخاطرة بالبلاد والعباد». وأضاف «أن الله نهانا عن أن نلقى بأيدينا إلى التهلكة فكيف وهذه الحرب كما قدمنا شيطانية ناشئة عن حب الذات والمصلحة الشخصية، وعن الجنون الذي أتى به الآن عرابي تخلصاً من سوء العقاب وإن كانت أفعاله كلها جنوناً محضاً من البداية للنهاية». وعرابي المحارب عند الشيخ

حمزة «جاهل خاطر بدماء المسلمين وأعراضهم وبلادهم» يتهم «الجراكسة الكرام ظلماً وعدواناً بالمؤامرة على الفتك به»^(٨٥).

ومنذ نشأتها كانت «الأهرام» ذات ميول فرنسية مما يحمل على الظن أن تأييدها للثورة، ربما انعكاساً للموقف الفرنسي، الذي كان يهيم في كل مراحل الأزمة أن توجد المناير التي تهاجم النفوذ الإنجليزي، وقد روى عرابي لمحامييه «برودلي» أن «بشارة تقلا» صاحب ومحرر «الأهرام» كان ممن يدينون بمبدأنا قبل الحرب، وقد أقسم بدينه وشرفه أنه واحد منا وأنه يعمل لحرية وطننا، وقد عددناه في الحق من الوطنيين». ولكنه انقلب معادياً عند قيام الحرب وبعد سقوط القاهرة، خرجت الأهرام في ٢٩/٩/١٨٨٢ «حاملة على العاصي عرابي ورفاقه البغاء» ناشرة في صدرها صورة الجنرال «ولسلي» قائد الحملة على مصر. ودخل صاحب الأهرام على عرابي في سجنه فتوقع عليه أشد التوقع ثم قال: أي عرابي ماذا صنعت وماذا حل بك؟ ورأى عرابي «خائناً ولا شرف له»^(٨٦).

أما «المحروسة» التي كان يصدرها «سليم النقاش» فقد صدرت في الأصل لكي تحل محل صحيفتي «مصر» و «التجارة» اللتين كان يصدرهما أديب إسحاق مع سليم النقاش - تعبيراً عن الأفقاني ومدرسته وتلامذته - ومنذ استقالة شريف بدأت تغير مواقفها تدريجياً حتى وصلت إلى الخيانة الواضحة والصريحة، وهو ما بدا واضحاً في كتاب «مصر للمصريين» الذي أصدره سليم النقاش بعد فشل الثورة، وجمع فيه عدداً كبيراً من وثائقها، يقول عرابي إنه و «إن كان هذا الكتاب أقرب التواريخ لمعرفة حقائق النهضة القومية المصرية، فإن فيه كثيراً من الأكاذيب والأباطيل، وضعت لإرضاء ذوى النفوذ من خصوم الثورة» وأنه «كتاب مشوه فيه الفت والثمين والصدق والكذب»^(٨٧).

حرصت قيادة الثورة على فرض الرقابة على الصحف والمطبوعات خلال الحرب وفي شرح أحمد رفعت سكرتير عام مجلس الوزراء، ومدير المطبوعات، لمبررات هذه الخطوة قال إنه «بعد صدور تلغراف سعادة راعب باشا - رئيس الوزراء إذ ذاك - بأن الحرب انتشرت بين الدولة الإنجليزية والمصريين وأن القطر صار تحت حكم القانون العسكري وبعد ورود إفادة من الجهادية مقيدة في دفاتر

الداخلية بأن لا يدرج شيء بالجرائد إلا بعد الاطلاع عليه» ويعبر أحمد رفعت عن فهمه للمسائل التي تخضع للرقابة والحذف بأنها «المسائل التي تهيج التعصب الدينى أو الطعن الشخصى غير السياسى فقط» ولذلك فقد وبخ «حسن أفندى الشمسى» محرر «المفيد» لأنه نشر مقالة أدرج فيها عبارات تعصبية وطمعنا شخصياً، وفصل من جريدة المفيد. وأمرت الرقابة بإغلاق جريدة «الفسطاط» لأنها تشرف مقالة «تتضمن تعصباً دينياً»^(٨٨). ولم يكن محظوراً على الصحف أن تلمعن في الخديو والخونة وما شابههم. فقد «نشر في جريدة «الطائف» عبارات قدح وذم في حق الحضرة الخديوية».. كما نشر ما يشبه ذلك أيضاً في «المفيد»، ومما نشر في الطائف ملحق بعنوان «فعل الخديو»، وآخر بعنوان «سليم وبشارة تقلا وتوفيق باشا».. وقد دافع أحمد رفعت في محضر التحقيق معه عن هجوم «الطائف» و «المفيد» على الخديو، واعتبره أمراً طبيعياً؛ لأنه كان «نتيجة هيجان الأفكار ضد الحضرة الخديوية وتأييد هذا الهيجان بالمجلس العمومى المنعقد في الداخلية وتقرر فيه توقيف أوامر سموها، وهذه الأفكار كانت حاصلة عند جميع الأهالى حتى الأطفال في الطرق وليست خاصة بجريدة أو جريدتين فقط».

وخضعت الصحف الأوروبية الصادرة في مصر للرقابة أيضاً، فأوقدت إدارة المطبوعات «المسيو فوكلين» إلى الإسكندرية «لأجل قفل جريدة «الاجبسيان» لتكلمها في حق العصاة». وكان فوكلين يأخذ مبالغ من المصاريف السرية مقابل تحرير مقالات دفاعاً عن مصر^(٨٩). وهو ما فعله أيضاً «أحمد رفعت» نفسه، الذي كتب أثناء الحرب مقالاً في جريدة «التان الفرنسية» Le Temps بناء على أوامر المجلس العرفى، أكد فيه أن المدافعين عن حقوق الأمة ليسوا فئة قليلة عاصية، ولكنهم المصريون جميعاً، أى الخمسة ملايين الذين يسكنون مصر، وأنهم جميعاً تحت السلاح دفاعاً عن حرية وطنهم، وأن المعارضين في الحرب هم زمرة خائنة قليلة العدد^(٩٠).

وهكذا كانت صحافة الثورة نموذجاً للصحافة الخاضعة لتوجيه منظم في الأغلب الأعم، كما كانت من أقوى المؤسسات التي نجح ثوار البرجوازية في تجنيدها لنشر أفكارهم تسييد اتجاههم السياسى. وهو شيء طبيعى بالنسبة لثورة يحتل جماهير المدينة جزءاً مهماً من قواها الرئيسية.

(ب) تسييس الجماهير

لكن الاعتماد على الصحافة، لم يحل بين الثوار وبين البحث عن أسلوب آخر للدعاية السياسية، يكمل الدور الذي كانت تلعبه الصحافة، ويصل بالدعوة إلى أعراض الجماهير الشعبية: الصناع والحرفيين وجماهير الفلاحين. ذلك أن الصحافة أسلوب محدود التأثير يقتصر تأثيره غالباً في جماهير سكان المدن، وهي شريحة أقل اتساعاً هي العناصر القارئة والمتقفة. وهي كأسلوب للدعوة لا تكون فعالة إلا في ظل حكم يطلق الحرية للأقلام لكي تؤدي دورها، وحتى مع توفر هذا الشرط فإن للوسائل الأخرى ضرورتها وأهميتها، فالدعوة السياسية والتثقيف السياسي يهدفان إلى «تسييس الجماهير» أي رفع درجة وعيها بالمسائل من مجرد «السخط» و «الغضب» على ما تعانيه من ضغوط اجتماعية وسياسية إلى بلورة مطالب سياسية أساسية.

في السنوات الأخيرة من إقامته بمصر، بدأ السيد جمال الدين الأفغاني يوسع اتصالاته الجماهيرية، وخصوصاً بجماهير المدن، فاتسعت القاعدة التي كان ينشر فيها دعوته من حلقة من حلقات المثقفين تناقش قضايا فكرية ونظرية، إلى قاعدة أوسع تضم بعض الحرفيين وصغار التجار والجنود وتناقش قضايا سياسية آنية.

ويبرز الطابع الجماهيري لشخصية الإمام محمد عبده فيما يروي عنه تلميذه الأستاذ عبد القادر المغربي الذي يقول إنه كان أثناء إقامته في الأستانة يتجول وسط الحى الذي كان يقيم به الفجر فيختلط بهم ويناقشهم ويجعلهم يشعرون بشيء من راحة الحياة. وتبرز قدرته على الإقناع فيما يرويهِ المغربي من أنه دخل هو ورفاقه على فتاة أوروبية لها مشرب بيرة في حى الأزبكية بالقاهرة، فحدثها حديثاً طويلاً أسف فيه لأنها تبتذل جمالها وشبابها في حانة يؤمها أحياناً أشرار الناس وأوباشهم، وظل يحاور الفتاة حتى انحدرت دموعها على وجنتيها ثم مازال بها حتى استعادت مرحها وانبساطها^(٩١).

ولعل هذه القدرة، هي بعض ما تأثر به النديم خلال فترة تلمذته للأفغاني. وإلى قدراته الفذة في التعامل مع الجماهير واكتساب ثقافتها - يعود الفضل

فى تمكن القوى الثورية - من أن تلتفت نظر أعرض الجماهير وخصوصاً جماهير الفلاحين إلى المهمات السياسية التى كانت تضطلع بها . وكان النديم وفى فترة مبكرة قد تنبه للخطابة كوسيلة تربوية وتثقيفية تمكنه من أن ينقل أفكاره إلى جماهير لا يقرأ معظمها ولا يكتب، ويحتاج إلى من يوضح له المسائل. لذلك حدد «النديم» مبكراً هدفه بأنه «إقامة المحافل الخطابية لتبحث فى الشئون الوطنية وما آلت إليه البلاد»^(٩٢) و «تنبيه الرأى العام وإيقاظ الأفكار الخاملة والاتجاه إلى الحرية بوسيلة إنشاء الجمعيات الخطابية بالقطر كله»^(٩٣).

ولم يكن النديم قاصراً عن إدراك دوره كداعية سياسى، ولذلك فرق بين نوعين من الخطب: خطابات «المحافل» وخطابات «الجحافل». فأما الأولى فهى «للحث على فعل الخير وتوسيع دائرة المعارف والآداب والصنائع». وأما الثانية فهى ضرورية لأن «الجند إذا قويت حديثهم واشتدت حميتهم، لزمهم الواعظ العارف بفنون السياسة، الخبير بأحوال البلاد ليسير معهم فى طريق يحفظ النظام ويسكن الغضب ويخمد ثورة النفوس». وبهذا التحديد يضع النديم أصابعه على قاعدة من أهم قواعد العمل السياسى المنظم، فالاعتماد على عفوية الجماهير مخاطرة ضارة لأن السياسة عمل محسوب بدقة. وهو ما جعله يطمح إلى تثوير خطب المساجد، وكتب - بالفعل - مقالاً استعرض فيه خطب المساجد فى عصره، ورأها خطباً مكررة ومعزولة عن الحياة، واقترح أن يعد خطب المساجد أعرف الناس بشئون الحياة، وأقدرهم على التأثير، وأن نشرح الخطب والمواقف السياسية فى وضوح، وتبين الأخطار المحيطة بالأمة فى جلاء»^(٩٤).

وانطلاقاً من هذا الفهم الصحيح لدوره كداعية، مارس النديم هذا الدور فى فترات مختلفة أولها قبل الثورة، فبدأ منذ يونيو ١٨٧٩ فى إلقاء خطبه فى فناء مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية وفى نفس العام أعلن عن إقامة محفل ثابت للخطابة فى ساحة المدرسة ليلة الجمعة من كل أسبوع، وأصبحت ساحة المدرسة تنص بالواهبين عليها وكان عددهم يزيد على ٥٠٠ مستمع فى كل اجتماع^(٩٥).

اهتم النديم خلال تلك الفترة بإعداد جيل من الخطباء وتدريبهم على الخطابة ليكونوا دعاة فى المستقبل، فكون جماعات من التلاميذ يدرهم

«فيتحدثون حول موضوعات تهييبيية واجتماعية» وشملت خطبة الدعوة إلى «فضل الجمعيات والمحافل الخطابية والمجالس الأدبية والصحف السياسية والعلمية وكيف تخلق الشعور الوطنى وتنبه الرأى العام» كما «وازن بين الشرق والغرب وأسباب تأخر الأول وتقدم الثانى فى حديث ظاهره الإصلاح الاجتماعى والثقافى غير أنه محشو بما ينبه الألباب إلى ما وصلت إليه البلاد من سوء الحال». ولم يكن النديم هو خطيب المحفل الوحيد، وإنما انضم إليه أيضاً فى الخطابة «أديب إسحاق» و «أحمد سمير» و «إبراهيم اللقانى» و «أحمد العوام» وغيرهم. كما خطب فى هذه المحافل التلاميذ «مصطفى ماهر» و «أحمد فتحى زغلول» و «أصف سمكة» و «مرقص نبيه».

اقتصرت خطب الفترة الأولى على دعوات اجتماعية وإصلاحية عامة وأخذت خطب الفترة الثانية الطابع السياسى المباشر، بل إنها تتسم بسمة خاصة، تلك هى انفلاتها من أى التزام تنظيمى، وعدم تحددها بإطار الحزب الوطنى أو الحزب العسكرى - الذى لم يكن النديم فيما يبدو قد اتصل به بعد - ومن الناحية الأخرى فإن النديم ترك فكرة المحفل الخطابى الثابت، ليتجول بنفسه فى القرى والكفور والمدن الصغيرة ينشر دعايته السياسية وسط الفلاحين. وتقع هذه الفترة بين حادث قصر النيل فى فبراير ومظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١. وقد سافر النديم خلالها إلى مدن وقرى كثيرة منها دمياط والرحمانية ودسوق وزفتى والمنصورة وميت غمر. والملاحظة العامة على الأفكار التى نشرها خلال تلك الجولة، إنها متطرفة نوعاً ما، دارت حول أوضاع الاستغلال التى يعانى منها الفلاحون، واتسمت بالدعوة إلى العنف ضد الأغنياء. وخلال جولته تلك تنبه الحزب العسكرى إلى الدور الذى يمكن أن يلعبه النديم فى حشد الجماهير حول مطالبه فتم الاتصال به وضمه إلى الحركة الثورية المنظمة.

التزم النديم ابتداء من تلك الفترة بشعارات سياسية منظمة تعبر عن فكر عناصر ثورية منظمة، فبدأ جولة أخرى على مشارف حركة ٩ سبتمبر لجمع التوقيعات على «المحضر الوطنى». من أنحاء البلاد، يحشد جموع الفلاحين،

«جموع دعوتهم فنبهناهم، بهم اتسع نطاق هذه العصاة وتعددت محافل الخطابة»^(٩٦). وبعد تفجر ثورة ٩ سبتمبر قام النديم بأدوار مهمة كخطيب للثورة ومنظم لدعايتها. وعقب تشكيل وزارة شريف تقرر نقل الأليات العسكرية الثلاثة التي شاركت في مظاهرة ٩ سبتمبر فصحب النديم العسكر في رحلتهم إلى مواقعهم الجديدة ليقدمهم خطيباً إلى الجماهير مبرزاً وحدة الشعب والجيش، مؤكداً على الأهداف الديمقراطية لحركة الجيش وهي «حماية البلاد وحفظ العباد وكف يد الاستبداد عنهما» متحفظاً بأن «الحرية ليست تتبع الشهوات البهيمية والأغراض الذاتية، وإنما هي معرفة الحقوق والواجبات والمسير تحت لواء الإنسانية بالتؤدة والسكينة». ومؤكداً كذلك على ربط الأهداف التحررية بالهدف الديمقراطي مشيراً إلى أن حكومات الاستبداد فهمت أن «مساعدة الأجنبي إكرامه وتكثير العطية، وتسليمه أزمة الكثير من أشغالنا، وإذلال الوطني، وضياع حقه وتركه في زوايا الإهمال».

وصحب التأكيد على أهداف الثورة التأكيد أيضاً على شعارين سياسيين مهمين، الأول شعار «الوحدة القومية»، إذ أن وحدة قيادة الثورة صورة من صور الوحدة بين مختلف القوى الوطنية إذ «لا تعمر الدنيا إذا لم يترك الخلق العناد، فالأرض تثبت زرعها لحياتنا بالاتحاد»^(٩٧). وفي تركيزه على فكرة الوحدة القومية فإن النديم في تلك الفترة أيضاً قد صاحبها بمقولتين متلازمين لهذه الفكرة. الأولى «المسير تحت لواء الإنسانية بالتؤدة والسكينة» والثانية التأكيد على الطابع السلمي للثورة التي حققت أهدافها مع حفظ الأرواح والأعراض»^(٩٨). وبهذا تحدت دعوته الثورية في إطار محدود، وتنازل عن معقوبيته وتطرفه، وأكد في جميع خطبه على الوحدة القومية والبعد عن العنف كشعارين أساسيين لهذه المرحلة.

ولازم النديم عرابي أثناء إقامته مع آلايه بالشرقية يخطب الوفود التي تأتي إليه ويناقش الأعيان والوجهاء الذين يجتمعون كل مساء بمنزله بالشرقية، أو بالقاهرة عقب عودته إليها، مؤكداً أنه سيستمر في أداء دوره «لن أغفل عن هذا السعي ولن أبخل بالكلمات أسطرها والخطابات أسيرها في البلاد حتى تبعث في الألوف منها روح الإدراك السياسي»^(٩٩).

فى المرحلة التالية من مراحل الدعاية السياسية، نشر «النديم» أفكاره حول المسألة الدستورية وشاركه فى الخطابة أثناءها الأستاذ الإمام محمد عبده وإبراهيم اللقانى وأديب إسحاق ومصطفى ماهر وعشرات غيرهم. وذلك فى مجموعة من الاحتفالات الكبيرة أقيمت فى الإسكندرية وفى القاهرة حضرتها مختلف المؤسسات والتجمعات السياسية، بمناسبة صدور الدستور وانتخاب مجلس النواب. وبطبيعة هذه الاحتفالات فإن الدعوة الدستورية والديمقراطية كانت المرتكز الأساسى لأقوال الخطباء الذين كانوا يتحدثون عن «الفرق بين الاستبداد والشورى» وعن «الحرية كحق لكل فرد» و «حق الترشيح والانتخاب لكل مواطن»، كما عولجت عدة مسائل مهمة تتعلق بتصور الخطباء لمستقبل البلاد فى ظل الحكم الدستورى مثل «العلوم والفنون» والمطالبة «بإنشاء بنك أهلى يحمى الأهالى من استغلال المرابين» وإصلاح طرق التدريس والمناهج وتعميم التعليم. ولقد كان من نتيجة هذا النشاط الدعائى الواسع أن أصبح الحديث فى السياسة العامة يشغل بال الجميع، حتى أن مراسل التيمس نقل عن صديق له قوله أنه أحصى فى صباح يوم واحد ٢٧ مجموعة من المواطنين المصريين تجمعت فى السوق، يتحدثون فى الميزانية أو الوزارة أو التدخل الأجنبى»^(١٠٠).

وبلغت الموجة الدعائية قممتها عند تفجر الأزمة وحدوث الانقسام النهائى فى جبهة الثورة نتيجة لقبول الخديو المذكرة المشتركة التى قدمت فى ٢٥ مايو وتضمنت طلب الدول زعماء الثورة عن البلاد وأيدت تحرك الأساطيل إلى مياه الإسكندرية. فقد بادر النديم بالسفر فوراً إلى العاصمة الثانية حيث عقد اجتماع ضم أكثر من عشرة آلاف مواطن «خطب فيهم مبيناً خطورة المذكرة على استقلال مصر، مهاجماً فى وطنيته وكفائته للحكم»^(١٠١) وخطب النديم مرة أخرى فى الإسكندرية ليعد الأذهان لاستقبال درويش باشا مندوب السلطان العثمانى. وكان الشعار الذى تسمر «قوى الثورة لتحقيقه فى تلك المرحلة هو «المحافظة على السلام فى الداخل حتى لا يتخذ ذريعة للتدخل بحجة حماية الأجانب» وهو ما وضعه النديم موضع التطبيق فى خطبة الأنفوشى المشهورة التى ألقى فى مؤتمر دعت إليه جمعية المصارف الخيرية، حيث «اجتمعت مئات غير محصورة»

لفت النديم نظرهم إلى «لزوم السكون إذا كثرت الظنون، والبعد عن مجالس الأجانب حتى تنتهي تلك المصائب» و «حرضهم على لزوم الهدوء وعدم التداخل مع العدو» وبين لهم أن «عراي أخذ عهدة الأمن على نفسه والخديو يسعى في عكسه»^(١٠٢).

ومنذ تفجر هذه الأزمة أثبت النديم الذي وصف دائماً بأنه رجل شديد التطرف ملتهب الأعصاب، أنه يستطيع أن يملك أعصابه عند الضرورة لكي يضع قدرته كلها في خدمة القضية التي يناضل من أجلها وتأكد من مجمل نشاط الثوار أن العقل المنظم للثورة لم يكن عقلاً ارتجالياً في مجمله ولم يكن معدوم الخبرة تماماً. لهذا طرحت قيادة الثورة شعار «المحافظة على السلام الداخلي» والتزم النديم به وعمل على نشره. ويصف الشيخ محمد عبده خطب النديم في تلك الفترة «بأنها كانت من المسكتات؛ لأنها تدعو الناس إلى عدم الاشتباك في مشاجرة حتى ولو أسيئت معاملتهم أو ضربوا بواسطة أوباش الأوروبيين منبهاً إياهم أن تلك هي الطريقة التي يرمى إليها الخصوم لإعطاء الإنجليز حجة يتمكنون بواسطتها من إطلاق النار على الإسكندرية»^(١٠٣).

ويبدو وضوح الفكر السياسي لقيادة الثورة في شعارات استقبال المندوب العثماني درويش باشا. فقد كانت الثورة ترفض أي تدخل تركي عسكري في مصر رغم اقتناعها بأن تركيا يمكن أن تساعد في صد الخطر الأوروبي الاستعماري لذلك كلفت النديم بتنظيم استقبال درويش باشا لينقل إليه عبر مظاهرات الجماهير ثلاثة شعارات. الأول: رفض المطالب المقدمة من الدولتين.

والثاني: رفض وجود الأسطول الأوروبي في المياه المصرية، أما الثالث: فهو إعلان تأييد الشعب للسultan، وقد برزت قدرة النديم على تنظيم الجماهير في هذا الاستقبال حيث قام بتغنيم الشعارات تنغيماً موسيقياً وكلف مجموعات من الرجال والنساء بترديدها أمام المندوب العثماني. ويقول بلنت إن النساء كن ينشدن: اللايحة (أي مطالب الدولتين المقدمة في ٢٥ مايو ١٨٨٢) فيرد عليهن الرجال: مرفوضة، ثم يشتركون معهن في ترديد شعار «ردوا الأسطول... ردوا الأسطول».

وعندما نشبت الحرب انتشر الخطباء في جميع أنحاء البلاد يشرحون أبعادها ويحشدون الرأي العام حول استمرارها، ويذكر عرابي من هؤلاء الخطباء المشايخ أحمد عبد الغنى وسيد المرصفي ومحمد أبو الفضل ومحمد فتح الله وعلى المليجي ومحمود إبراهيم وحميده الدمنهوري وأحمد سيف الباري فضلاً عن النديم.

ونلاحظ من الموجز العام للخطب والقصائد التي حفظها لنا التاريخ مما ألقى في تلك الفترة ما يلي^(١٠١).

• أنها كانت تلقى في أماكن متعددة، وبخاصة في المساجد والمحافل العامة المختلفة. وفي أغلب مدن القطر وقراء تقريباً. وخاصة القرى المحيطة بجبهات القتال الشمالية والإسكندرية والشرقية (قناة السويس)، كما أنها كانت تلقى أيضاً في معسكرات الجيش لرفع الروح المعنوية للجنود.

• أن الخط العام لها هو كشف الخطر الاستعماري وبخاصة الإنجليزي الذي يأتي من قوم «طاشت عقولهم، فلم يحسنوا الضروريات، فسأموا بسوق أموالنا وديارنا نفيسها وساقوا إلينا من زيف المعلومات خسيسها» و أنهم «لما صحت أبدانهم وعمرت أوطانهم لم يقنعوا بذلك بل طلبوا التصرف فينا تصرف المالك، فهم جاءوا محاربين، يريدون سلب الأموال وهتك الحرم، يصطادون بشباكهم الأوطان من غير قتال أو دفاع».

• وصحب الهجوم على الاستعمار، هجوم على العناصر الخائنة التي انضمت إليه على رأسها الخديو. فهؤلاء كانوا «في تشويش الأمة أول سبب» وهم الذين «طفوا وبفوا فحق عليهم المثل السائر: وعلى الباغى تدور الدوائر» وقد «حكموا بالبنود والقوانين فعمم البلاء واشتد، وزاد الكرب واحتد، والعدو قد استعان - كما قال النديم مخاطباً الشعب - «على أغراضه بخديويكم الذي باع الأمة إرضاءً للإنجليز وجعل بلاد الإسلام مقابل حماية الإنجليز له».

• أن سمة دينية واضحة كانت تغلف الدعوة الثورية، فاعتمد الدعاة على الحس الديني، فأحدهم يتمنى أن يكون أحمد عرابي هو المشار إليه في

الحديث الدينى الشريف الذى يقول «يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها» وأن عليه تقع مهمة «قتل البدع التى اسود القطر بظلماتها ويخفف بلاء الظلم بأرجائها وحاشى أن يجعل الله ديار أهل بيت نبيه فى ذمة كافرين»، وثمة تكرار وإلحاح فى دعوة المواطنين لأن يكونوا «لدين الله من المنتصرين، فيفوزوا برضا المولى اللطيف الخبير» وأن يحاربوا «أعداء الله».

• أن هذه الدعاية كلها كانت تنتهى بدعوة الجماهير للمشاركة فى الحرب «قوموا لمحاربة أعداء الله وأعدائكم الطغاة البغاة وقتلوهم حتى لا تكون فتنة فالجهاد فرض الآن علينا كلنا واجب، لدخول الأعداء فى بلادنا محاربين فمن أتى بواجب الجهاد أحرز فضله ومن تطوع خيراً فهو خير له. فالسعيد من سارع إلى اغتنام الأحر من الله العلى الكبير»^(١٠٥). وتبلور هذا الخط بوضوح عند النديم الذى خاطب الجماهير «لستم القائلين بالواجبات ولا حياة لأراضيتكم وبلادكم إن تقاعدتم عن حرب الإنجليز الخائنين» وأكد أنه «ليس من فقد عن نصر الله كمن جاهد فى سبيل الله». ودعا المواطنين إلى الحرب «فإنما آجال الناس محدودة، فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون فاخرجوا لحرب عدوكم ولا تخشوا الموت فكل أجل كتاب»^(١٠٦).

لم تكن الخطب الوسيلة الوحيدة للدعاية السياسية، إذ صاحبها وسائل أخرى، تتجاوز خبرة «التلقين» التى لا تقدم الخطابة فى معظم الأحوال خبرة سواها، إلى تحقيق التحريك، كخبرة سياسية متقدمة، ومن هذه الوسائل المطالبات الجماعية، وكان أولها حركة جمع التوقيعات على المحضر الوطنى وقد أشار بها النديم، وبدأت فى الشهور السابقة على ثورة ٩ سبتمبر؛ حيث وجه عرابى منشوراً إلى الجماهير أحيطت علماً بواسطته بانتقادات العناصر الثورية على وزارة رياض باشا. والحق بهذا المنشور طلب كان على المواطنين أن يوقعوا عليه بتوكيل عرابى عن الأمة فى كل ما يتعلق بأحوال البلاد. وقد قام النديم بتوزيع هذا المنشور فى جميع أنحاء البلاد داعياً الناس إلى نصرة الثورة جامعاً التوقيعات على العرائض، التى اتخذها عرابى بعد ذلك دليلاً على إنابة الأمة له.

وقد تكررت هذه العرائض بعد أزمة المذكرة الثنائية في مايو ١٨٨٢؛ حيث وقع ٩٠ ألفاً من الأعيان والفلاحين عرائض قدموها إلى درويش باشا يطلبون فيها رفض مذكرة أوروبا وإبقاء عرابي وعزل الخديو.

وكانت هناك غير هذا وسائل أخرى للدعوة الثورية بعضها قديم من أيام يعقوب بن صنوع - وبعضها حديث على عهد النديم، تلك هي استخدام المسرح كوسيلة للدعوة الثورية، فقد ألف النديم تمثيلية باسم «الوطن» وأخرى باسم «التوفيق» وقام بتمثيلهما مع طلبة مدرسته، وحوادثهما «تشف عن أسف شديد على تقهقر مصر وما يحدث فيها من خلل وسوء تدبير وفيهما دعوة إلى مقاومة الاستسلام للرقابة الأجنبية المسيطرة على أجهزة الحكم»^(١٠٧).

كذلك اتبعت الثورة أسلوب المواكب الجماعية والمظاهرات فعندما عرضت الوزارة على شريف باشا بعد ثورة ٩ سبتمبر وتحفظ في قبولها اتجه أكثر من «ألفى عمده في ذلك اليوم وألحوا على شريف باشا بقبول الرئاسة»^(١٠٨). وفي أثناء أزمة مذكرة مايو ١٨٨٢ «خرج علماء الأزهر وأعضاء مجلس النواب وأعيان الفلاحين ومندوبو المدارس والمعاهد وفريق كبير من التجار وأصحاب الحرف وساروا إلى قصر الخديو وطلبوا رفض المذكرة وعودة عرابي»^(١٠٩). وكذلك فإن حركة التوقيع على محاضر عزل الخديو وتنصيب حليم باشا مكانه كانت من أوسع حركات المطالبات في تاريخ الثورة العرابية.

(ج) المنظمات الجماهيرية

ومع كل المجهودات السابقة في الحشد والتنظيم، نلاحظ نقصاً خطيراً في النشاط الذي يأخذ صفة المنظمات الجماهيرية. ولولا النديم لما تنبعت القوى الثورية أصلاً لهذا الجانب المهم. لم تكن الطبقات والفئات الاجتماعية في مصر قد تبلورت بعد بحيث تصف نفسها في منظمات جماهيرية اقتصادية أو اجتماعية بل إن مختلف التجمعات لم تأخذ أشكالاً تنظيمية، وإن ظهر داخلها بعد نشوب الثورة عناصر ثورية قيادية. ويسبب ضعف الطبقات الشعبية فقد اقتصرَت المنظمات الجماهيرية في تلك المرحلة على منظمات تعليمية وثقافية ذات طابع خيري وإصلاحى في الأساس.

ومن أوائل تلك المنظمات تجمعات المثقفين المصريين فيما عرف بالجمعيات الأدبية والعلمية. وقد أنشأ أول هذه التجمعات «يعقوب صنوع» باسم «محفل التقدم»، ثم أنشأ أخرى باسم «محفل محبى العلم» وانتخب لهما رئيساً، ويعتبر البعض أن هاتين الجمعيتين هما نواة الحزب الوطنى القديم.

ومن المعلومات القليلة المتوفرة عن الجمعيتين نلاحظ أنهما كانتا - فيما يبدو - وثيقتى الصلة بالحركة الماسونية، وهو ما يظهر من اسميهما ومن طبيعة الموضوعات التى كانت تلقى فيهما إذ «كان الخطباء جميعاً فى محاضراتهم يدعون للحكمة والإخاء بين الشعوب دون تمييز عنصري أو دينى». كما أن الاجتماعات كانت تضم «مسلمين ونصارى ويهود» وأسهم فيها «شيوخ الأزهر وأعلام الدينين الآخرين». كما أن الجمعيتين كانتا تجمعاً لمختلف فئات المثقفين إذ «أقبل عليهما طلبة الأزهر وكبار ضباط الجيش المصرى» واهتم هذا التجمع بصفة أساسية «بنشر مبادئ الحرية الأوروبية عامة والفرنسية خاصة» إذ كان «تاريخ فرنسا وآدابها من الموضوعات الرئيسية للمحاضرات» مما ضايق الإنجليز فسدوا للجمعيتين لدى الخديو واتهموهما بأنهما مركزان للثورة، فمنع التلاميذ والعلماء من حضور اجتماعات الجمعيتين وهكذا أغلقتا أبوابهما فى سنة ١٨٧٤^(١١).

وعندما دخل النديم مجال إنشاء المنظمات الجماهيرية أضفى عليها من طابعه الراديكالى الكثير، وقد أنشأ أول هذه المنظمات فى أبريل سنة ١٨٧٩ باسم الجمعية الخيرية الإسلامية وحدد أهدافها بالتعاون على فتح مدارس للبنين والبنات لجميع أبناء الشعب بالمجان للفقراء وبمصرفات قليلة للقادرين وتقديم المعونات المالية للفقراء من أهل الإسكندرية. وكان الجانب الثقافى فى نشاط هذه الجمعيات يتمثل عقد ندوات أسبوعية ليتباحثوا فى العلوم الدينية والمعارف وليزودوا بما يبعث الغيرة الوطنية فى قلوبهم ويحببهم فى جنسيتهم المصرية. وكان نشاط الجمعية يحقق هدفين أولهما: نشر التعليم القومى الوطنى، والثانى: تنبيه الرأى العام وإيقاظ الأفكار الخاملة والاتجاه إلى الحرية بوسيلة إنشاء الجمعيات والمحافل الخطابية.

ودعا النديم - أيضاً الأقباط - إلى إنشاء «الجمعية الخيرية القبطية» فاستجابوا لدعوته، ثم أنشأ في القاهرة جمعية ثالثة هي «جمعية المقاصد الخيرية». وتألقت جمعيات بدمنهو وميت غمر والمنصورة وشبراخيت وغيرها من البلاد، ثم أنشأ النديم بعد ذلك «جمعية التوفيق الخيري»، ثم «جمعية الأحرار السودانيين» التي أشرنا إلى طبيعة دورها في فصل سابق.

تثوير ومقرطة جهاز الدولة الرجعى

وصف عبد الله النديم في مقال له، الانطباع الذى تركه فى نفسه حائزو السلطة الإدارية، فقال إن الخديو إسماعيل كان «لا يرفع إلا الأرازل ولا يقرب إلا الأسافل» وأنه أرسل إلى الأنحاء «كل صغرى الفؤاد وحشى الخلاق، وفي الأصل، ردىء المنبت سيئ التريية، خبيث الطبع، لا يعرعى حرمة للإنسانية ولا حقاً للدين ولا ذمة للأخلاق»^(١١) وبهذا لخص النديم طبيعة جهاز الدولة الرجعى الذى كان على الثورة أن تواجهه، لتنتزع السلطة من يرائه.

وتختلف مشكلة الدولة فى الثورات البرجوازية التقليدية، إلى حد ما عن مشكلة الدولة فى مصر، وفى البلاد التى تتشابه معها فى ظروف النمو. فقد أنشأت البرجوازيات الأوروبية التقليدية، جهاز دولتها المركزية على أنقاض التفتت الإقطاعى، وحاولت فى البداية إلا تتدخل فى حياة الناس إلا فى أضيق الحدود. وحرص منظرو البرجوازية على التاكيد بأن الدولة يجب أن تقصر وظيفتها على مهمتين «الأمن الداخلى والدفاع القومى»، أما المؤسسات الأخرى «التعليم والاقتصاد والخدمة الاجتماعية والعامة والزراعة.. إلخ، فيجب أن تظل فى يد تنظيمات أو تجمعات أهلية أو اختيارية. ورغم أن مطامح منظرى البرجوازية لم تتحقق، فقد كانت هناك دائماً محاولة لتحقيقها.

لقد عرفت مصر لعهود طويلة درجة من المركزية - حتى فى ظل النظام الإقطاعى - لم تعرفها الدولة البرجوازية، وهو ما يعود فى جوهره إلى ما سماه «ماركس» بالإقطاع الشرقى، حيث فرض أسلوب البرى الصناعى درجة من تدخل الدولة، تزايدت حتى عرفت مصر سلطة عريقة فى مركزيتها، انتهت مع ظهور

الإقطاع العسكرى وتضخمه فى العصر التركى المملوكى بالذات إلى سلطة طاغية، وإلى جهاز دولة يملك موروثات تقليدية.

وبينما يعود إلى محمد على الفضل فى إعادة تنظيم جهاز الدولة فى صورة حديثة، فعليه أيضاً تقع مسئولية إحكام القبضة الحديدية لهذا الجهاز على كل ما يجرى فى مصر. فقبل حكمه كانت الفوضى الضاربة أطنابها فى أنحاء مصر قد خففت قليلاً من السلطة المركزية ولكنه - بطبيعة حكمه الشخصى - لم يعد للسلطة المركزية مكانتها فحسب ولكنه دعمها بحكم بوليسى باطش، ويتدخل ذاتى وشخصى فى كل المسائل، وأى مراجعة سريعة لوثائق الحكم فى هذه الفترة تدل على أن أبسط وأتفه تفاصيل الحياة العامة فى مصر كانت تعرض عليه^(١١٢).

لقد أحيا محمد على وعمق الطابع الاليجارى للسلطة فى مصر، فعصرت فى أيدٍ محدودة، يمارس الواحد منها أدواراً سياسية وإدارية وعسكرية متعددة، واندمجت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فى وحدة، وضعت كلها فى أيدٍ قليلة، بل كان هذا العدد القليل غريباً فى جنسيته عن الوطن، إذ كانت السلطة فى كل مؤسسات الدولة تقريباً فى يد العناصر الجركسية والتركية.

وفى عصر محمد على وخلفائه، تطورت الأمور على النحو التالى:

• فمع استمرار السلطة الشخصية كلافتة للمرحلة، حدثت عدة تفتتات هنا وهناك. وإلى درجة ما، فإن مصر بدأت تعرف تدريجياً شكلاً من أشكال الفصل بين السلطات. وبينما كان القضاء يتمتع بنوع من الاستقلال فإن السلطتين التنفيذية والتشريعية كانتا أقل انفصالاً. وجمع بينهما الوالى - أو الخديو - فى يده وبينما كان التشريع السائد ينبثق أصلاً من الشريعة الإسلامية، فإن الدولة لم تكن «ثيوقراطية» مطلقاً، وذلك بطبيعة التطورات الاجتماعية والفكرية ذاتها.

• ومارس جهاز الدولة فى مصر سلطة القهر الطبقي على مستويين.

الأول: قهر المستغلين لمصلحة الذين يستغلونهم، والثاني: أعم من ذلك وأكبر، هو مستوى الاضطهاد القومي أو العرقي. ذلك أن جهاز الدولة كان محتكراً لعناصر غريبة عن المصريين، تقخر بطبيعتها الحرية، وتشعر بالاستعلاء على الأهالي وخاصة أنها تفردت بمهمة القتال طوال خمسة قرون، بينما اكتفى المصريون - بتعبير الدكتور حسين فوزي - بصنع الحضارة، وهو ما جعلها تستثير التناقض الحاد مع الشعب المصري. وأصبح التناقض القومي جزءاً من مجموعة التناقضات الاجتماعية التي يحفل بها المجتمع المصري، ولم يكن هذا التناقض مفصلاً عن أرضيته الاجتماعية، وبرغم أن الاضطهاد القومي أو الديني - من الأكثرية للأقلية أو العكس - يمكن أن يشكل وجهاً من أوجه التناقض مع أي مجتمع، فإن درجة هذا التناقض تظل في إطار ما يسمى «بالاختلاف» أو «التناقض غير الحاد» حتى تنفيذها تناقضات اجتماعية أساسية. إذ ذلك تصبح إحدى العوامل المهمة لتحريك التناقض الاجتماعي. ومع تزايد التدخل الأجنبي الأوروبي في الشؤون المصرية دخل الأجانب إلى هذه الخريطة المعقدة، إذ انضموا إلى الفئات الحائزة للسلطة والمدمعة لجهاز القهر الطبقي.

• أدى انهيار وتفكك نظام «محمد علي» إلى تغيرات تدريجية في شكل السلطة، تمثلت في إعطاء المصريين الفرصة للمشاركة فيها. وهو ما يعود الفضل فيه إلى سعيد، الذي وجه منشوراً إلى أحكام الأقاليم، قال فيه «لقد سنج لخاطرنا أن أجعل الحكام ممن يوثق باعتمادهم في الأمور الدينية والمدنية من عمد أبناء العرب بنواحي المديرية مع أبناء الترك على سبيل التجربة، وإبراز ما انطووا عليه من الثمرات المقصودة بالذات أو ضدها، وهناك يكون الإقدام على تقديمهم أو بتعيين تأخرهم عن براهين واضحة، فابتدأنا بنصيب اثنين من عمد نواحي مديرية المنيا وبنى مزار نظار أقسام وجعلناهما موقعاً للتجربة، وأمرنا مدير الجهة المذكورة بتصيب جانب من العمد حكماً إخطاط، والآن تعلق إرادتنا أن يكون حصول ذلك بسائر الأقاليم فأصدرنا أوامراً إلى المديرين عموماً، وهذا إليكم لتنتخبوا من عمد أبناء العرب المجريين الأطوار المتصفين بحسن الاستقامة والسياسة من يليق بالتقدم لمناصب الحكومة وترتبوا نظار أقسام مديريتكم على

الثالث منهم، بأن يكون اثنان نظار أقسام من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب، كما أن حكام الاخطاط يكون منهم ثلاث من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب وقبل أن ترتبهم اعرضوا علينا بيان أسمائهم وأسماء بلادهم وأقسامهم وأخطاطهم»^(١١٣).

ولعل هذه التجربة هي أول محاولة حديثة لإشراك عناصر مصرية في جهاز السلطة وفي شريحة من أهم شرائحه وهي جهاز السلطة في الريف، وإن كنا نلاحظ أن محاولة سعيد يشوبها التحفظ الشديد، ولكن العناصر المصرية أثبتت صلاحيتها للقيام بهذا الدور.

وإلى سعيد أيضاً، يعود الفضل في إفساح المجال أمام العناصر المصرية في الجيش فهو الذي اتجه إلى تجنيد أبناء عمد ومشايخ البلاد، ففتح الطريق أمام أكثر العناصر المصرية نشاطاً وفاعلية اجتماعية، لكي تنتظم في كيان ذي طبيعة خاصة هو الجيش، وإليه أيضاً يعود الفضل في فتح باب الترقية إلى المناصب القيادية العليا في الجيش أمام العناصر المصرية.

وبذلك ألقى بذور الصراع الذي سينشب في المستقبل القريب بين هذه القيادات وبين العناصر التركية المملوكية التي كانت تحوز السلطة.

على أن هذا لم يكن كل ما حدث، فالحقيقة أن تغيرات أعمق، لحق طبيعة السلطة في المجتمع المصري، كان أهمها أن شكلاً جنينياً من أشكال الفصل بين السلطات كان يتطور آنذاك فالسلطة القضائية بدأت تطل برأسها في حكم إسماعيل، بإنشاء مجالس الأحكام، والسلطة التشريعية أطلت هي الأخرى خلال عهده بتشكيل مجلس شورى النواب في سنة ١٨٦٦. ومن السذاجة أن نتصور أن مثل تلك الإجراءات لم تزد عن كونها نوع من «الوجهة السياسية». فالسلطة ليست «لعبة» وأى تغير فيها، وبخاصة إذا كان ذا تأثير جذري، يعبر عن تطورات اجتماعية عميقة قد تحتاج إلى مجهود للتوصل إليها، لا يبرر التقاعس عنه أو عدم القدرة عليه، إهمال خطورة الظاهرة أو التقليل من شأنها. إن إسماعيل الذي كان واعياً بما يفعله، قد عبر عن هذا الوعي في قوله لمراسل «التيمس» أن

تجاهل الشعور الوطنى المصرى ومقاومته، سيجعل وجود الأجناب فى مصر مسألة تحتاج لاستمرارها إلى القوة والعنف والإرهاب^(١٤). وهو دليل على إدراك الوالى الأوتقراطى، بأن حركة قومية بدأت بشائرها .

• ومع أن قضية السلطة ليست «مشكلة البيروقراطية» كما قد يتصور البعض، فإن هذه المشكلة هى أحد وجوهها بلا شك. إن مقولة «السلطة» مقولة سياسية، تحتاج لتحقيقها «لثورة طبقية»، جوهرها تحطيم جهاز الدولة الرجعى وإحلال جهاز ثورى محله، بينما تعتبر «مشكلة البيروقراطية» مقولة فنية فى علوم الإدارة، تحتاج إلى عمل إصلاحى لضمان أحكام حركتها لتؤدى الدور المستهدف منها والبيروقراطية بهذا المفهوم هى أحد وجوه مسألة السلطة. ويبرز هذا الوجه إذا ما تأملنا حقيقة تقول: «إن عجلة التطور من المجتمع التقليدى الزراعى إلى المجتمع الحضرى المدنى بطيئة لدرجة كبيرة، ومن ثم كانت الإدارة فى مصر إدارة تقليدية اتخذت فيها «القرصنة البيروقراطية» شبح السيد لشعب مغلوب على أمره، شبح رجل البوليس الظالم».

وفى عهد إسماعيل، كما فى العهد الحاضر، تميز أعضاء هذا الجهاز البيروقراطى بصفات سيكولوجية خاصة، فالرئيس الإدارى ذو روح دكتاتورية، والموظفون - عموماً - يتسمون «بالميوعة والقدرة على التلون والتكيف وفقاً لهوى الحاكم، أى كان سواء فرعونياً فى مصر القديمة أو معلوكاً أو تركياً. وأصبحت الدوافع النفسية المحركة لاتجاهات الموظفين السلوكية تتركز فى المحافظة على الوظيفة كمورد رزق و وسيلة إلى الترقى إلى الدرجات المسموح بها لهم أو انتهاز الفرص وتركيز الجاه فى أيديهم مما يساعد على جمع المال والثراء على حساب الوظيفة» وتميزت البيروقراطية المصرية إلى هذا «بسيكولوجية القبيلة» وبخاصة فى الريف؛ حيث الاعتماد الأساسى «على الركود وعدم الرغبة فى التغيير. وعلى القرابات والعصبية والبيئية وعلى العادات والتقاليد التى هى فى الواقع أقوى فى حكمها للسلوك من القانون» وهو ما جعل ممثلى السلطة فى القرية يستغلون «ضعف ثقة المواطنين بأنفسهم وجهلهم وعزلتهم وعدم قدرتهم على الاتصال

بالحكومة المركزية. «لممارسة الظلم الاجتماعى والسياسى» ومن هنا كانت البيروقراطية المصرية، أشبه ما تكون «بالقرصنة التى تتسم بالجهل والظلم والأتوقراطية»^(١١٥). ولهذا أطلقت البيروقراطية برأسها كواحدة من التحديات التى تواجه قوى الثورة، تحتاج إلى مجهود جاد لمواجهتها.

على أن هذا كله لم ينف الحقيقة القائلة بأن هياكل جنينية لسلطات منفصلة قد ظهرت على خريطة السلطة فى مصر، ومن هنا فإن تعميق هذه الهياكل كان دور الفئات الاجتماعية الجديدة التى أظهرت هذه الهياكل تدريجياً مع نموها، ويعنى آخر، فإن الثورة العربية باعتبارها إحدى محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها، طرحت قضية السلطة باعتبارها جزءاً من مطامح هذه البرجوازية لتثوير ومقرطة جهاز الدولة الرسمى ليكون فى خدمة أهدافها ومصالحها. كانت تلك المهمة أكثر المهمات الثورية إلحاحاً وخطورة على قيادة الثورة وحزبها. وثمة مؤشرات على محاولات للوعى بالمشكلة وإدراك الدور، فقد عبر عرابى عن فهمه لتلك المهمة فى بداية حركته، إذ قال فى خطبة له قبل حركة ٩ سبتمبر «إن بعض المتوظفين قد تعلموا وتخرجوا فى مدرسة الاستبداد، ولذلك يجب أن يوظف موظفون مصريون من أولاد العرب عوضاً عنهم، وهذا القول مناف لما هو حاصل فإنه لا يوجد فى الوزارة - يقصد وزارة رياض - سوى وزيرين مصريين» وفى كثير من خطبه التالية حمل بشدة على توظيف الأوروبيين فى الحكومة^(١١٦).

وهكذا تصاعد وعى قيادة الثورة بمسألة السلطة، من مجرد إنصاف فئة من فئات المجتمع فحسب، ليطرحها فى أبعادها السياسية الكاملة، باعتبارها قضية جهاز الدولة، والمستوظفين «الذين تربوا فى مدرسة الاستبداد» مشتبكة بكل تفاصيل الإدارة، ومشكلات البيروقراطية وتسلى العناصر الأوروبية إلى المراكز الحساسة فى عصب السلطة.

وينشوب الثورة، بدأت - فى حدود وعيها - تخطط لتثوير جهاز السلطة الاستبدادى والرسمى، وكان هذا يعنى عدة إجراءات أساسية:

• أولها: تلهير الجيش من العناصر التركية والجركسية وبخاصة القيادات العليا فيه، وهى خطوة طبيعية - باعتبار أن الجيش كان طليعة النضال الوطنى والقومى، وباعتبار أنه أخطر المؤسسات الرجعية؛ لأنه قوة القهر الطبقي المسلحة.

• تعميق الهياكل التى ظهرت كأساس للفصل بين السلطات، بحيث تتوزع السلطة، وتتحوّل من سلطة شخصية يقوم بها أفراد بصفتهم تلك، إلى سلطة موضوعية تقوم بها مؤسسات ثابتة: الخديو يملك ولا يحكم. والوزارة مسئولة عن السلطة التنفيذية، والمجلس التشريعى يمارس دور الرقابة والتشريع، والقضاء يطبق القوانين.

• تمصير السلطة التنفيذية، بإحلال المصريين محل الأوروبيين فى وظائفهم والبدء فى ذلك بتقليل مرتبات الأوروبيين، وإلزامهم حدهم كسلطة خاضعة للمصلحة المصرية، وليست فوقها، وبمعنى آخر، تحويل الموظفين الأوروبيين إلى «موظفين» بكل ما تعنيه الكلمة، والقضاء على الأدوار الأخرى التى كانوا يلعبونها فى جهاز السلطة.

• إنشاء مؤسسات ثورية تواجه متطلبات الحرب، عندما فرضت الظروف ذلك على قيادة الثورة.

على أن الصراعات والانشقاقات التى تعرضت لها جبهة الثورة، ألقت بظلالها على تلك الإجراءات فمنعت بعضها من أن تتحقق وأجلت بعضها الآخر أو حققت بشكل غير متكامل، كما أن بعض القصور فى فهم هذه المسائل كان يحول دون التطبيق السليم والصحيح للأهداف السابقة، فكيف عالجت الثورة هذه القضية.

(أ) نظرتان مختلفتان ومتعارضتان لمهمة الجيش

إذا كان الجيش هو جهاز القمع الطبقي الرئيسى، وهو الذى يحتاج إلى أضخم المجهودات من قوى الثورة لتحطيمه وبناء جيش ثورى جديد، فإن تفجير الثورة فى داخله يوفر على القوى الثورية مجهوداً ضخماً كانت ستبدله لإرساء سلطنتها الثورية وما يكبد أعداؤها مجهوداً ضخماً فى محاولة إجهادها.

وقد أدت حركة أول فبراير إلى تحويل الجيش إلى مؤسسة شبه سياسية نتيجة تدخله في السياسة العامة ورفضه مطالب بعزل عثمان رفقي وزير الحرية الجركمى وتمصير القيادة العليا للقوات المسلحة، ثم قدمت ثورة ٩ سبتمبر مطالب سياسية مباشرة، أصبح معها الجيش، مؤسسة سياسية فعلية. إذ ذاك بدأت تتبلور نظرتان مختلفتان ومتعارضتان لمهمة الجيش:

• النظرة الأولى تقليدية ترى الجيش، حامى الطبقة السائدة وتحاول أن تقصر وظيفته في هذه الحدود، وهو ما عبر عنه الخديو توفيق في خطاب ألقاه في احتفال أقيم في ١٢ فبراير ١٨٨١ عقب الهجوم على قصر النيل وحضره جميع الضباط الكبار في الجيش، وفي هذا الخطاب أعلن الخديو أسفه لما حدث في أول فبراير، وعفوه عنه، ثم أكد للضباط أنه «يلزمكم أن تشتغلوا من الآن فصاعداً بشيء خارج عن حدود وظائفكم» ذلك أن «العساكر ليس لهم وظيفة سوى التمسك بالقوانين الجهادية والسعى في أداء واجباتهم العسكرية والامتثال لولى أمرهم»، وأن أكمل الصفات العسكرية هي «الاستقامة والامتثال في كل الأمور والأحوال»^(١١٧). وكرر رياض باشا - رئيس الوزراء إذ ذاك - هذه الأفكار، فقد خاطب الضباط قائلاً: «أنتم روح الضبط والربط وأنتم قوة الحاكم وألته المنفذة، فإذا بدأكم الحاكم بحسن الالتفات ونظر إليكم بعين الرأفة والرحمة فعليكم وجوباً كما أخذتم مالكم أن تؤدوا ما عليكم وهو طاعة ولى الأمر الذى هو السبب الأعظم في جميع هذه الخيرات التى شملتنا، فعليكم أن تكونوا دائماً على قدم الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة على أوامره ونواميسه العادلة»^(١١٨).

ولم تكف حتى أكثر القوى الرجعية ذكاء، من تكرار هذه النغمة محاولة إبقاء الجيش في إطار حركتها المحدودة، وهو ما يتمثل في خطة شريف - ممثل الأرستقراطية الزراعية - الذى رفض تشكيل الوزارة عبر ثورة ٩ سبتمبر، قبل الحصول على تأكيدات من الجيش بعدم التدخل في السياسة. وقد عبر لعرابي عن مخاوفه من الدور السياسى للجيش في قوله: «إن كل حكومة عليها فرائض وواجبات من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن العمومى فيها وهذا

وذلك لا يأتيان إلا بطاعة رجالها العسكرية» لذلك أوصى الضباط «بملاحظة الدقة في الضبط والربط؛ لأنهما من أخص شئون العسكرية وأساس قوامها واعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية فتقوموا بأداء واجباتها الشريفة»^(١١٩). وقد ظل متردداً في قبول الوزارة حتى حصل على ضمان من الأعيان وقع عليه ١٥٠٠ من عمد البلاد وأعيانها أظهروا فيها «صداقتهم التامة وخلوص نية الجيش» وضمنوا له «صدق وصحة التعهدات التي من مقتضاها الانقياد لأوامره» وهو ما أكدته أيضاً «سلطان باشا» في خطبته أمام شريف، إذ صرح أن الأعيان «متكفون بالجيش المصري الذين هم في الحقيقة أبناؤهم وإخوانهم»^(١٢٠).

ويتحدد جوهر هذه النظرة في السؤال الذي وجهه إسماعيل أيوب باشا رئيس قمرمسيون التحقيق إلى أحمد عرابي بعد فشل الثورة، فقد قال له، «بدلاً من قيامكم بأداء وظيفتكم التي هي حفظ الذات العليا، هددتموها بالأسلحة التي أعطيت لكم لأجل حفظ تلك الذات السنية وحفظ الحكومة المصرية»^(١٢١).

ومن الطبيعي - مع تشدد أصحاب النظرة الأخرى - أن تحاول العناصر الرجعية إحداث انقلاب في الجيش يبقى له طابعه كجهاز للقهر، وتخرجه من العمل السياسي. ولهذا فقد اتجهت هذه العناصر للتحالف مع عناصر أخرى داخل الجيش لعزل القيادة الثورية وتخريب الصلة بين هذه القيادة وبين قواعدها في الجيش. وارتكزت المحاولة على إحداث تحالف بين القيادات الجركمية والتركية وبين عناصر من صف الضباط والجنود، وكانت أول هذه المحاولات في مارس ١٨٨١؛ حيث شرع تسعة من صف الضباط منهم باشجاويش تركي في كتابة عريضة للخديو، يؤكدون فيها «أنهم كانوا يجهلون الغرض الذي يرمى إليه رؤسائهم الضباط من حركة أول فبراير. وأنهم لا يرغبون فيهم ولا يريدون البقاء تحت قيادتهم وأنه إذا نقل أي واحد منهم إلى أي جهة فلا يعارضون أمراً من الأوامر التي تصدر بذلك».

وتكررت المحاولة بعد ذلك بقليل عندما حاول أحد الضباط المستودعين إغراء بعض صف الضباط وعساكر آلاى طرة بقيادتهم، ثم حاول عدد من صفار الضباط غير المصريين القيام بحركة مشابهة. ويلاحظ أن وراء هذه المحاولات

عدد من القيادات الجبركسية وعدد من المتصلين بالسراى، وكرد فعل لمحاولة القوى الثورية إيقاف هذا العمل التخريبي، تدخلت السراى وعزلت محمود سامى البارودى الذى اختاره الضباط لوزارة الحربية بعد حركة أول فبراير، وعينت داود يكن صهر الخديو بدلاً منه، ونشرت جواً من الإرهاب البوليسى، وعينت محافظاً للمقاهرة كلف باتخاذ إجراءات أمن مشددة تستهدف إيقاف التحرك السياسى داخل الجيش. فمنعت بتأتا اجتماعات الضباط فى المنازل أو فى أحياء المدينة وأنذرتهم بأن وجود اثنين أو أكثر مجتمعين فى المدينة سيؤدى إلى اعتقالهم وهو ما أدى إلى حركة ٩ سبتمبر ١٨٨٢.

• وفى مواجهة هذه النظرة الرجعية لدور الجيش، قدم الثوار رؤيتهم لمهمة الجيش، ففى رد عرابى على خطاب رياض الذى طالب الضباط فيه بطاعة ولى الأمر حرص على التأكيد بأنه وزملاءه «يريدون الإصلاح وإقامة العدل على قاعدة الحرية والإخاء والمساواة، وذلك لا يتم إلا بإنشاء مجلس النواب وإيجاده فعلاً». وفى رده على خطبة شريف فإنه مع تمهده باحترام النظام، واعترافه بوظيفة الجيش وواجباته التى من أعظمها «حفظ البلاد ومن فيها» تحفظ بأن الجيش مع استعدادة لتنفيذ القوانين والأوامر فإنه يأمل أن تكون هذه وتلك «فى خير وقاضية بإصلاح شئون البلاد» كما لم يتنازل عما أسماه «حقوقاً معلومة للجيش يمنحها له القانون»^(١٢٢). ويرجو أن ينالها على يد الوزارة.

بلور عرابى فكرته بعد ذلك فى حديث له مع بلنت، أدلى به فى فبراير ١٨٨٢، إذ قال «إن الجيش هو القوة الواهبة الآن بين مصر وحكامها الأتراك الذين لا يحجمون عن تجديد مظالم إسماعيل فى أى وقت إذا لاحت لهم فرصة. مع أن المراقبة الأوروبية تحول بصفة جزئية بين أولئك الحكام وما يريدون، إلا أنها لا تؤهل البلاد لحكم نفسها حين ينقضى أجل المراقبة» وأضاف عرابى: «لقد كسب الجيش للمصريين حق التكلم فى مجلس النواب، ونحن نؤيدهم - أى النواب - حتى لا يخذعوا ولا يضغط عليهم بالقوة، ومتى عرف برلماننا كيف يتكلم تنتهى مهمتنا نحن الجنود، ونحن مصممون على حراسة الشعب المصرى وحمايته من الذين يحاولون إسكات صوته»^(١٢٣).

عبرت المادة الرابعة من برنامج الحزب الوطنى عن الرؤية نفسها لمهمة الجيش فأشارت إلى مجلس النواب التركى الذى أكره على الصمت قالت إن الوطنيين المصريين «فوضوا أمرهم إلى أمراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لعلهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد، وهم يدافعون عن حريتهم الأخذة فى النمو. وليس فى عزمهم إبقاء الحال على ما هى عليه، بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة، وأن أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس. فهم الآن بصفة حراس على الأمة اتى لا سلاح لها».

وفى مواجهة محاولات التآمر، اتجهت قيادة الثورة إلى تمصير قيادات الجيش العليا وتطهيره من القهادات غير المخلصة أو المشكوك فى ولائها. فبدأت بتطهير الآلايات الثلاثة التى قادت حركة فبراير من العناصر المترددة أو التى رفضت الاشتراك فى الثورة، ثم تمكنت من تحريك المطالبات بعزل بعض قواد الآلايات الذين لم تثق الثورة فى موقفهم. فعزل قائد آلاى القلعة بناءً على طلب تقدم به ضباط الآلاى، وعين بدلاً منه أحد القواد الذين تثق بهم قيادة الثورة كما عزل قائد آلاى الطوبجية بحركة مشابهة.

وتمت المحاولات - وكانت محدودة فى البداية - بعمل سياسى ديمقراطى بين صفوف الجيش، إذ كانت العناصر الثورية فيه تجمع الضباط حولها وتتقدم بعرائض وطلبات جماعية إلى الوزارة تطلب استبدال قواد الآلايات بغيرهم وهو أسلوب غاية فى الذكاء كما يدل على تقدم - حتى بالنسبة لعصرنا - فى تطبيق مبدأ مفرطة السلطة. وبنفس هذه الوسائل رفضت التعليمات الخاصة بمنع اجتماعات الضباط. وردها أمراء الآلايات إلى وزارة الحرية لأنها - بتعبير عرابى - «مهينة للشرف العسكرى».

ولم تغفل قيادة الثورة الإصلاحات التقليدية فطورت التشريعات والقوانين التى تحكم العمل بالجيش، وصدر قانون جديد للمرتبات سبق أن أشرنا إلى ما يتضمنه،

كما صدرت قوانين أخرى لتنظيم الإجازات العسكرية البرية والبحرية وتسوية أوضاع الضباط المحالين إلى الاستيداع. وتنظيم التعليم في المدارس الحربية.

ويتولى عرابي لمنصب وزير الحربية في وزارة البارودي، نشرت السلطة الثورية ظلها تماماً على الجيش. وقد بدأ عرابي عمله في تزوير الجيش بإجراء عملية تطهير واسعة فأحال ٣٠٠ من الضباط العاملين والمستودعين إلى المعاش بحجة تجاوزهم السن القانونية وأغلبهم من الترك والجرس^(١٢٤). ثم تبعها بحركة ترقية شاملة تضمنت تصعيد عدد من العناصر الثورية إلى قمة السلطة في الجيش. فرقى ٦ إلى رتبة لواء كان بينهم أبرز زعماء الثورة (يعقوب سامي وعلى فهمي وعبد العالي حلمي وطلبة عصمت وعلى الروبي) و ٦ آخرين إلى رتبة أميرالاي، و ٢٠ إلى رتبة قائمقام و ١٨٠ إلى رتبة الصاغ، و ١٥٠ إلى رتبة يوزباشي، و ٣٠٠ إلى رتبة ملازم أول وثان، وبهذا شملت الترقية قرابة ستمئة ضابط وهي نسبة كبيرة، وكان النصب الأعظم من هذه الترقية للقيادات الوسطى والصغرى في الجيش. وقد أنهت عمليات التطهير والتصعيد السيطرة التركية الجرسية على الجيش إذ لم يبق به من الضباط الجراكسة سوى ٨١ ضابطاً فقط^(١٢٥).

ومع أننا لم نعثر على قوائم بأسماء ومواقع العسكريين الذين كانوا منظمين فيما عرف بالحزب العسكري، فإننا إذا اعتمدنا على تقييم القوى التي أجهضت الثورة، فس نجد أن مجموع الضباط الذين اتهموا بالانضمام إلى الثورة بعد فشلها والذين فصلوا من الجيش وجردوا من رتبهم ونياباتهم وحرروا حتى من المعاش، قد بلغوا قرابة ٢٥٠ ضابطاً منهم ٤ أميرالات و ٦ قائمقامات و ٢ صاغات، و ١٠٣ يوزباشي و ١١١ ملازم أول و ٣٠ ملازم ثان. وإذا ما اعتبرنا هذه العناصر هي العمود الفقري للتنظيم العسكري في الجيش - وهو مجرد افتراض - فس نلاحظ أن الكوادر الثورية لم تكن قليلة كما أن معظم أعضاء التنظيم كانوا من الضباط الصغار - فيما عدا ١٠ من كبار الضباط.

(ب) تسييس السلطة التنفيذية

من أبرز مظاهر تفتت السلطة في شكلها التقليدي، ظهور مؤسسة سياسية مهمة في أواخر عهد إسماعيل، هي «مجلس النظار». ذلك أن ظهور هذه المؤسسة قد سيس السلطة التنفيذية، فلم تعد مجرد إدارات ومصالح متفرقة تابعة مباشرة لولى الأمر ولكنها أصبحت مؤسسة تنفذ سياسة عامة يضعها مجلس متكافل في تحمل مسئوليتها، ومسئول أمام ولى الأمر، أولاً ثم أمام المجلس التشريعي ثانياً.

وحتى عام ١٨٧٨، كان النظار مجرد موظفين لدى الخديو، ينفذون الأوامر التى يصدرها، باعتبارهم رؤساء لوزارات أو نظارات متخصصة وفنية هي نظارات الداخلية والمالية والمعارف والحقانية (العدل) والحربية والبحرية، والأشغال والخارجية والأوقاف والزراعة والتجارة. وكان الشكل الذى يجمع هذه النظارات يسمى بالمجلس الخصوصى العالى، الذى أضيف إلى عضويته عدد من الباشاوات كان الخديو يصطفهم ليعاونوا النظار ويشتركوا معهم فى وضع القوانين واللوائح العامة وتسيير دفة الحكم فى البلاد. وينعقد هذا المجلس برئاسة الخديو. والملاحظة العامة عليه أنه «لم يكن مسئولاً عن سلطة الحكم، بل كان أعضاؤه مجرد سكرتيرين أو موظفين فى ممية الخديو، ليس لهم سلطة ولا تربطهم رابطة اللهم إلا اختيار ولى الأمر لكل منهم»^(١٣٦). فهو ليس مجلس وزراء متضامن فى المسئولية ومستقل بالهيمنة على الإدارة الحكومية، ولكنه مجموعة من الأفراد المعاوين للخديو.

وعلى حد تعبير «لانذر» فإنه «فى حكومات الاستبداد الشرقية، لا يتصرف الوزراء عادة وفق مبادئهم». ليس لأنهم خالون تماماً من أى مبدأ، وإنما لأن ذلك يتضمن مخاطرة لا حد لها بأنفسهم. فالعقل الاستبدادى عقل تأمرى فى الأساس فضلاً عن بوليسيته وذاتيته الشديدة. وهذا ما قد يدفعه إلى استحداث مؤسسات تتضارب وتتصارع مؤمناً بأن أحداث الانشقاقات والصراعات حول المسائل الصغيرة لكى ينشغل الجميع بالصراع على الاختصاصات عن منافسة ولى الأمر فيما يحوزه من سلطة. ولهذا فإن إسماعيل بعد أن أنشأ «مجلس

النظار، استحدث منصبين أقرب ما يكونا إلى منصب نائبى رئيس الوزراء، هما منصبا مفتش الوجه القبلى ومفتش الوجه البحرى. وقد استوليا على السلطة الإدارية والمالية بأمر الخديو، ويقول النديم واصفاً الدور الذى كان يلعبه عمر لطفى وحسن راسم اللذين توليا هذين المنصبين أن إسماعيل «أرسل عكوش وعمر لطفى وسلطان - يقصد محمد سلطان باشا - لإكراه الأهالى على تسليم الأطلان فاغتصبوا له تفاتيش الصعيد ثم استعمل حسن راسم على الأقاليم البحرية ليتم الخراب ويعم الرزية، فاستخلصوا له تفاتيش الوجه البحرى، وكان العربون السلب ويقية الثمن الضرب»^(١٢٧). ويرى الأستاذ الراقى أن إسماعيل استهدف من «نظام مفتشى العموم أن تتعارض السلطان حتى تكون كل منهما رقيبة على الأخرى فيطمئن على سلوك كليهما وهى قاعدة معروفة ومألوفة فى حكومات الاستبداد»^(١٢٨).

وعلى أى الأحوال فإن إنشاء «مجلس النظر» قد بذر البذور الأولى لهيكل سلطة منفصلة، هى السلطة التنفيذية، التى قامت منذ ذلك الوقت على أسس سياسية ومع أن هذا المجلس قد أنشئ نتيجة لاقتراح لجنة «التحقيق العليا الأوروبية». التى رأت بعد دراسة مشكلة الديون أن انفراد ولى الأمر بالسلطة هو سبب الاضطراب فى شئون مصر المالية، واقترحت إنشاء المجلس ليكون سلطة مسئولة عن الحكم - فإن هذا لا ينفى أهمية التغيرات التى أحدثتها نشأة هذه المؤسسة المهمة.

وفى الخطاب الذى وجهه إسماعيل إلى نوبار مكلفاً إياه بتشكيل الوزارة بحيث تكون على هيئة «مجلس نظار»، حدد صورة هذه المؤسسة على النحو التالى:

• إن الهدف من إنشاء مجلس النظر هو «إصلاح الإدارة وتنظيمها على قواعد معاملة للقواعد المرعية فى إدارات معالك أوروبا» وهو ما يعنى إنشاء «سلطة يكون لها إدارة عامة على المصالح» وذلك عوضاً عن تنازل الخديو تماماً عن سلطته فهذه أن يقوم «بالأمر من الآن فصاعداً باستعانة مجلس النظر والاشتراك معه» وإن كان قد ترك رئاسة المجلس تماماً لرئيسه. وحدد القاعدة العامة التى يعمل على أسسها المجلس المذكور فى أن الوضع

يستلزم «أن يكون النظار بعضهم لبعض كفيلاً، فإن ذلك أمر لازم لا بد منه» وهو ما يعنى الأخذ بمبدأ التكافل فى المسئولية الوزارية.

• ومن حيث الاختصاصات أعطى خطاب الخديو المجلس سلطة، «التفاوض فى جميع الأمور المتعلقة بالقطر، على أن يصدر قراراته بالأغلبية ويصدق الخديو على هذه القرارات ليتولى كل ناظر فى حدود وزارته تنفيذها»، واختص الخطاب الوزير بتعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات بموافقة رئيس الوزراء ويتصدق الخديو. أما توقيف الفئات السابقة فهتخص به الوزير ورئيس الوزراء، فى حين أن فصلهم لا بد معه من تصديق الخديو.

وبالنسبة إلى كبار موظفى الدولة يعينهم الوزير بتصديق الخديو، وليست المسألة كذلك بالنسبة إلى الوظائف الصغيرة التى أصبحت من اختصاص الوزير مباشرة. وفى هذا الإطار فإن للوزير السلطة الكاملة فى حدود وزارته.

وبهذا التحديد الجديد لسلطات المجلس، ظهرت مؤسسة سياسية مهمة فى تركيبة السلطة فى مصر، ولأنها كانت تعبر عن بداية انقلاب فى السلطة، لم تسلم من محاولات إيقاف النمو، فقد أدخل إسماعيل نفسه تعديلاً على اختصاصات المجلس فى مارس ١٨٧٩، حين أعد لابه توفيق - فى خطاب تكليفه بتشكيل الوزارة - أنه وإن كان لم يخطر بفرقه قط «الانفراد عن وكلائى، بل غاية قصدى أن أكون معكم باتحاد تام» فإنه يرى أنه «قيل أن يقر مجلس النظار على أى قرار مما يتعلق باللوائح أو الأحكام التى تقدم من أحد النظار أن تعرض على مع إسانيدها من طرف الناظر التى هى من خصائصه، حتى يمكننى أن أحيط المجلس علماً بجميع ما يترأى لى من التدابير اللازم اتخاذها، وعلى كلا الأمرين يجتمع المجلس عند صدور إرادتى بذلك، لينظر بالاتحاد معى فى المسائل التى عرضت على إنما لأجل التأمين على تمام استقلال المجلس لا أحضر فيه وقت المذاكرة»^(١٢٩).

وهكذا استعاد ولى الأمر بعض سلطته التى تنازل عنها للمجلس، ثم جاء توفيق فألقى المجلس مؤقتاً فى بداية عهده، وعين نظاراً منفصلين تحت رئاسته هو، وحدد تصوره لدور المجلس فى البيان الرسمى الذى نص على أن «كل ناظر

يكون مسئولاً عن جميع الأمور المختصة بنظارته ومن الآن فصاعداً ستجرى رؤية جميع المعضلات بمجلس عالٍ ينعقد تحت رئاسة الجنب العالى الخديو». وحدد المسألة أكثر فى خطابات أرسلها إلى النظر الذين عينهم فأكد «أن مجلس النظر صار لغوه وإبطاله وتقرر لدينا أن كل مينستر (ناظر) يكون مسئولاً عن الأشغال المنوطة بإدارة نظارته وأن المواد التى كان جارياً تقديمهم ورؤيتها بذلك المجلس، يكون النظر فيها من الآن فصاعداً بمجلس يجرى انعقاده بمعيتنا من النظر تحت رئاستنا»^(١٢٠).

عاد توفيق بعد شهر، فعدل عن هذا القرار وكلف نوبار بتشكيل وزارة جديدة، وأكد له فى خطاب التكليف أنه «لما أخذ أخيراً زمام رئاسة مجلس النظر لم يخطر بفرى إعادة الحكومة الشخصية وإنما كان ذلك بالنظر لاحتياجات الوقت مع الرغبة فى تأييد العلاقة المحكمة بينى وبين أعضاء هيئة النظر. ولم يخطر ببالى أن يكون ذلك أمراً قطعياً، ولا أمراً مخالفاً للأصول التى اتخذتها منذ أخذى بزمام الحكومة أعنى الحكم بالاشتراك مع نظارى وبواسطتهم». ومع تأكيد على احترام الأسس التى وضعها مرسوم ١٨٧٨ بإنشاء مجلس النظر، حفظ الخديو الجديد لنفسه «حق حضور جلساته وتولى رئاسته عند الاقتضاء». وفيما عدا هذا فقد طبق مرسوم أغسطس كما هو، فترك لرئيس مجلس النظر اختيار الوزراء «وأكد أن المحافظين والمديرين ومأمورى الضبطيات ووكلاء النظارات وكتاب أسرارها ومفتشى الأقاليم ومديرى الإدارات المهمة لا يكون تنصيبهم ولا عزلهم إلا بعد المداولة فيه بمجلس النظر والتصديق عليه من لدنا، أما باقى الموظفين فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى أوامر تصدر رأساً من نظارهم الذين هم تابعون لهم»^(١٢١).

وكان هذا هو آخر التعديلات التى انفرد ولى الأمر بإدخالها على وظائف واختصاصات مجلس الوزراء كمؤسسة سياسية قبل أن تنشب الثورة، ويصدر الدستور، فيحدد مهام واختصاصات مجلس الوزراء بوضوح، على النحو الذى شرحناه فى الفصل الثالث من هذه الدراسة. ثم فرض الواقع السياسى نفسه فأصبح مجلس النظر سلطة سياسية حقيقية لا شكلية، يخطط للسياسة العامة،

ويقدم رئيسه في خطاب قبوله التكليف بتشكيل الوزارة برنامجاً سياسياً، ولا يستقيل - إذا ما استقال - إلا لأسباب سياسية.

على أن إنشاء مجلس النظار - باعتباره القمة السياسية للأجهزة الإدارية لم يحسم قضية السلطة في المجتمع المصري إذ كان مجرد تغيير مهم في شكل الحكم. أما حسم قضية السلطة فقد تطلب عملاً ثورياً انقلابياً وذلك في ضوء الحقائق التالية:

• إن المصريين ظلوا مع هذا بعيدين عن تولي مراكز حساسة ومؤثرة في السلطة، فالنصيب الأكثر أهمية الذي أخذوه من هذه المراكز هو توليهم لمنصب العمدة في الريف، ومع أهمية هذا المركز في جهاز السلطة فإنه يظل أدنى مرتبة من حيث التأثير في رسم السياسة العامة.

وكانت البلاد مقسمة إلى ٢٢ وحدة إدارية منها ثلاث عشرة مديرية وتمتع محافظات. وبينما كانت المحافظات في الأساس مدناً وموانئ، كانت المديريات تضم المدن الصغيرة والعزب والكفور، وقسمت كل مديرية إلى مراكز، والمراكز إلى أقسام، والأقسام إلى النواحي والقرى. وبينما تولي السلطة في القرى العمدة، يساعده عدد من المشايخ، وقوة لحفظ الأمن من الخفراء، فإن السلطة في المراكز يتولاها المأمور تساعده قوة أكثر تنظيمًا، هي الضبطية أو قوات البوليس، وعلى قمة الجهاز الإداري الإقليمي يوجد المحافظ أو المدير.

ومنذ عهد إسماعيل حل العمدة محل شيخ البلد، في رئاسة القرية، وهو المنصب الذي أصبح منذ ذلك الوقت تالياً للعمدة. والأهم من ذلك أن معظم العمدة أصبحوا في ذلك العهد من المصريين. وهكذا ظهر «المصري» ليؤدي مهمات العمدة فيكون «حلقة الاتصال بين الفلاحين والحكومة»، ويمارس سلطات إدارية واسعة في قريته، يستمدّها من وظيفته ومركزه الاجتماعي في القرية التي كان يعتبر زعيماً أبوياً لها، كما كان مسئولاً عن المنهر على جباية الضرائب وإرسال أفراد القرعة العسكرية وتجهيز عمال السخرة وغير ذلك»^(١٢٢).

وأهم من ذلك كله أن العمدة كان يتم اختياره بالانتخاب، ورغم شكلية العملية فإن لها دلالة مهمة على مشاركة الفلاحين في اختيار الذين يحوزون السلطة،

وكانت عملية الانتخاب تتم «بأن يجتمع الفلاحون ويقسمون أنفسهم إلى مجموعات تبعاً للمرشحين ثم يدلون بأصواتهم علانية، وعند فحصها يعتبر أكثر المرشحين حصولاً على الأصوات معيناً، إلا إذا اعترض ناظر القسم وعند ذلك يعاد الانتخاب»^(١٣٣) ليس هذا فقط، بل إن عزل العمدة بناء على شكاوى الفلاحين كان ممكناً ولكن بعد موافقة مدير الإقليم ووزارة الداخلية^(١٣٤).

وزاد من مشاركة المصريين في السلطة انتقالهم بعد ذلك إلى مستويات أعلى قليلاً، فقد لاحظ إسماعيل أن الصلات بين الأجهزة الإدارية غير متينة، مما يعرض السلطة الإدارية لإخطار فقدان الاتصال، ولذا حاول أن يخلق هذا الاتصال قانونياً وبدأ بتكوين مجالس من العمدة في المراكز والمديريات لتشارك هذه المجالس دراسة شئون الأقاليم المحلية. ورغم ما يشوب هذه المحاولة من عيوب تتمثل في افتقار العمدة المصريين أصلاً للخبرات التي تمكنهم من المشاركة الديمقراطية القائمة على فهم صحيح للمسائل محل النقاش في مثل هذه المجالس، فقد كانت على الأقل تدريباً على المشاركة في الحكم، ودعمت وصول المصريين إلى المستويات الوسطى للسلطة. ورغم هذا كله فإن القيادات العليا والسياسية التي تحوز السلطة الحقيقية ظلت في أيدٍ غريبة جنسياً عن المصريين. إما من الأتراك أو الجراكسة. وأخيراً من الأوروبيين.

• ويعتبر ظهور الأوروبيين في جهاز السلطة أشد الأخطار التي واجهت القوى الثورية، واستفزت غضبها. وذلك في ضوء ثلاث حقائق:

• أولها: كثرة عدد الموظفين الأوروبيين بشكل مزعج، فقد ذكرت «الاجبسيان جازيت» في مايو ١٨٨٢ «أن الأوروبيين الموظفين بدوائر حكومتنا يبلغ عددهم ٩٧٠ منهم ٢٤٧ تليانيا (إيطاليا) و ٢٠٩ فرنسيين، ١٥٢ إنجليزياً و ٨١ مالطياً و ٦٦ نمساوياً و ٨١ يونانياً» ويضاف إلى هؤلاء ٣٥٥ يعملون في مؤسسات ذات طبيعة خاصة كالدائرة المالية والقضاء وصندوق الدين، منهم ١١٧ فرنسياً و ١٠١ تلياني و ٣٥ نمساوياً و ٢٢ إنجليزياً و ١٣ مالطياً و ٢٤ يونانياً»^(١٣٥).

• والحقيقة الثانية: انتشارهم فى جميع أجهزة الدولة، فقد ذكرت «التيمس» نقلاً عن تقرير أرسله القنصل البريطانى العام فى مصر «ماليت» إلى وزير الخارجية البريطانية «جرانفيل» أن الأوروبيين كانوا يعملون فى المصالح الآتية: الديوان الخديوى، المعية السنية، رئاسة مجلس النظار، وزارة الخارجية ووزارة المالية، المراقبة العمومية، إدارة الإحصائيات، ديوان الرسوم، الفنارات، دار السكة، نظارة الحربية، نظارة البحرية، نظارة المعارف، نظارة الأوقاف، نظارة الداخلية، محافظة الإسكندرية، محافظة بور سعيد، محافظة السويس، محافظة العريش، إدارة المجلس البلدى، إدارة إلغاء الرقيق، مجلس الصحة البحرية والكونتينة (الحجر الصحى)، مجلس الصحة، نظارة الحقانية، نظارة الأعمال النافعة، إدارة السكك الحديدية، إدارة التلغراف، ثغر الإسكندرية، إدارة الرسوم (الكمارك) إدارة البوسطات، إدارة البواخر الخديوية، إدارة الملاحات، إدارة أملاك الحكومة، الدائرة السنية، صندوق الديوان العمومية، مأمورى إدارة ديوان الأفوكاتية الاستئناف، محكمة البداية بمصر، محكمة البداية بالإسكندرية، محكمة البداية بالمنصورة^(١٣٦).

• أما الحقيقة الثالثة: فهي حصول الأجانب على مرتبات ضخمة جداً، وهو ما يستنزف أموال الشعب من ناحية، ويؤشر بتوليهم مناصب حساسة فى قمة الأجهزة الإدارية من ناحية أخرى، فقد ذكرت «الأجيسيان جازيت» فى إحصائها السابق أنه وإن كان المتوسط العام للمرتب السنوى للأوروبيين هو ٢٦٢ جنيهًا، وهو متوسط ليس قليلاً فى ضوء متوسط المرتبات العام فى الحكومة المصرية إذ ذاك، فإن الموظفين الأوروبيين اختصوا أنفسهم بمعظم المناصب العليا فى الدولة، وبالتالي بأعلى المرتبات. فقد كان منهم ٧ ماهيتم أكبر من ١٢٠٠ جنيه سنوياً، ومن هؤلاء من يصل مرتبه السنوى إلى ٢١٠٠ جنيه وأكبر الماهيات ٣٠٠٠ جنيه فى العام، بينما يزيد المتوسط العام للموظفين الأوروبيين العاملين فى المؤسسات ذات الطابع الخاص فيصل إلى ٣٥٠ جنيهًا فى العام، منهم ١٦ يتقاضون أكثر من ١٢٠٠ جنيه فى العام^(١٣٧).

ومن ناحية أخرى ارتبط مستوى المرتبات بدرجة نفوذ الدولة التي ينتمى إليها الموظف الأجنبي، فالدول ذات النفوذ القوى في مصر، تحصل لموظفيها على مرتبات ضخمة، وهو ما نلاحظه إذا ما راجعنا التصريح الذي ألقاه جرانفيل وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم نقلاً عن تقرير مالت فقد ذكر أن «ماهيات الأوروبيين سنوياً ٤٩١، ٣٧٣ جنيهًا إنجليزيًا، ويبلغ عددهم الكلي ١٢٨٠ نفرًا، منهم ٣٢٨ فرنسائياً وماهياتهم ١١٥، ٥٦٢ جنيهًا و ٢٦٩ إنجليزيًا وماهياتهم ٩٦، ٢٤٠ جنيهًا و ٣٥٨ إيطاليًا وماهياتهم ٧٠٦٥٠ جنيهًا^(١٢٨)». وتؤشر هذه الأرقام إلى أن المتوسط العام لمرتب الموظفين الإنجليز والفرنسيين متقارب إلى حد ما (٣٦١ جنيهًا و ٣٥٥ على التوالي) في حين أن مرتبات الإيطاليين تدور في حدود متوسط مائتي جنيه سنوياً تقريباً.

إن هذا الأخطبوط الضخم كان يشكل خطراً حقيقياً على أية محاولة لتثوير ومقرطة السلطة، فحتى الموظفين الأوروبيين الصغار، كانوا يمارسون عملهم بشعور حقيقي بالسيادة تابع من إحساسهم بالتفوق على المصريين. فضلاً عن أن الإدارة المصرية كانت تحتاج إلى خبرات بعضهم، وكان هذا جميعه يدور في مناخ سياسي يعطى الأجانب سيطرة فعلية على الإدارة المصرية.

• والآن: هل تمكنت القوى الثورية حقاً من تسييس السلطة التنفيذية؟ حددت قيادة الثورة العربية رؤيتها لتسييس السلطة التنفيذية في مجموعة إجراءات وتحديدات نظرية وعملية:

• فقد أشار عرابي في مذكراته، إلى أنه من بين الأفكار التي نشرها بين تمرد أول فبراير و ٩ سبتمبر ١٨٨٢ «تفريط الحكومة في حقوق الأمة، وبيعها كثيراً من الأراضي للأجانب، مع تعيين كثير منهم في إدارات الحكومة ومصالحها بالمرتبات الفاحشة»^(١٢٩). وأدان برنامج الحزب الوطني - الذي صدر في نهاية العام نفسه - كثرة الموظفين الأجانب الذين «لا يقدرّون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة، وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن أسلوب براتب لا يوازي خمس راتب الأجنبي». وأشار البرنامج إلى أن

أعضاء الحزب لا يخفى عليهم فيما يتعلق بالإدارة «شيء» من الخلل الحاصل في المراقبة ومستعدون لإذاعته» وأن هذا «الإسراف الخارج عن الحد» يتضمن «وجود الظلم وخلل الإدارة».

• وأرسل شريف - عقب توليه الوزارة مباشرة - منشوراً بالقواعد الأساسية التي يجب أن يسير عليها المديرون والمحافظون، وقد تضمن هذا المنشور حثهم على الاستقامة وإقرار العدل بين الناس وحسن القيام على حفظ الأمن، ونبههم إلى مبدأ من أهم المبادئ في تشكيل جهاز الدولة الجديد، وهو الفصل بين السلطة الإدارية والسلطة القضائية^(١١).

وعنيت وزارة شريف بوضع قوانين للموظفين، وقد أشار شريف في المذكرة التي رفعها إلى الخديو طالباً استصدار هذه القوانين إلى ضرورة وضعها لتنظيم الشروط التي «يلزم مراعاتها في قبول المستخدمين من أية رتبة كانوا بالمصالح الملكية وترفيتهم ورفقتهم ليكونوا أمنين مما عسى أن يحصل في أي وقت من الإجراءات الاستبدادية التي يترتب عليها منع تقدمهم وتعويق ترفيتهم». ويقول عرابي في مذكراته تعليقاً على هذه القوانين إنه هو الذي التمس من شريف إصدارها ليكون هناك قانون شامل «يعين للرؤساء حدودهم، ويبين للعمال حقوقهم، ويكف يد الظالم عن جميع الداخلين في خدمة الحكومة كباراً وصغاراً» مما يؤدي إلى القضاء على «اختلال الأشغال وفساد الأعمال وانصراف النفوس إلى الشهوات واتباع الأغراض» كما أنه سيكون «بمنزلة إصبع يقق عيون الرقباء يقصد الرقابة الأجنبية» ويد قوة تكره أهل العسف على عدم الخروج من الدائرة التي خطت، ويمنع صنيعه الأمير ومحسوب الخطير من الدخول في خدمة الحكومة ما لم تتوفر فيه اللياقة المطلوبة والعفة المرغوبة^(١٢).

• جاءت هذه الإجراءات تطبيقاً لإيمان الثورة بضرورة الفصل بين السلطات بشكل يعطى كلاً منها استقلاليتها. وإلى هذا أشار شريف في برنامج وزارته، فذكر أنه سيهدل جهده «في تحديد القوى العمومية أعنى القوة المنوطة بوضع القوانين، والقوة القضائية المكلفة بالحكم على موجيها، والقوة التنفيذية، وتعيين خصائص واختصاصات كل قوة منها وحدودها»^(١٣). وهو

ما يعنى تحديد اختصاصات السلطة التنفيذية بحيث لا تتداخل فى اختصاصات السلطتين الأخرتين، كما يعنى تحديد العلاقة بين السلطات. وقد طلب رئيس الوزراء محمد شريف من المحافظين فى الخطاب الذى أخطروهم فيه بتولييه منصب رئيس الوزراء عدم التدخل فى أعمال القضاء.

وجاءت المادة ٢٠ من الدستور - الذى صدر فى عهد وزارة البارودى - لتحدد علاقة السلطة التنفيذية بمجلس النواب. وقد نصت هذه المادة على «أن يكون للنواب الحق فى الإشراف على أعمال كافة الموظفين العموميين خلال دور الانعقاد وأن يقدموا بواسطة رئيسهم إلى الناظر المختص كل ما يعن لهم من النقد على ما قد يبدو من أى موظف عمومى من سوء الإدارة أو الخلل أو الإهمال فى تأدية الواجبات» وهو ما يعنى وضع أعمال الموظفين العموميين تحت رقابة المجلس، وسيطرة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، والحد من نفوذ وفساد العناصر الأجنبية فى الإدارة المصرية. خاصة وإن حكومة البارودى قد عدلت مشروع هذه المادة الذى قدمه شريف، ويعد أن كانت ملاحظة النواب واجبة أثناء انعقاد المجلس أصبح نصها عاماً^(١١٣)؛ أى أن المجلس أخذ سلطة الرقابة الدائمة على أعمال الموظفين.

انزعج الأجانب لهذا الاتجاه الذى نتج عنه التوفير فى بعض المصروفات غير الضرورية. فقد كان البرنامج الوطنى يقضى - كما يقول بلنت - «بالاقتصاد فى المرتبات غير الضرورية وعدم السماح بأن يشغل رجل واحد وظيفتين ويتناول مرتبتين»^(١١٤).

حرص مجلس النواب على الاهتمام بممارسة دوره الرقابى على أداء مؤسسات الدولة لأدوارها، فقدم الأعضاء اقتراحات بتكليف الحكومة بوضع قانون لتنظيم أحوال العمد والمشايخ وطريقة توليتهم وعزلهم وقيامهم بواجباتهم^(١١٥). ووضع نظام لمشايخ البلاد^(١١٦). كما قدم بعض أعضائه ما يشبه الاستجواب حول أعمال مصلحة المساحة، وكانت تتميز بسيطرة الأجانب عليها، فسأل مقدم التقرير وزير المالية عن أعمال مصلحة المساحة، وبيان ما هو منسوب إليها من اختلال فى نققاتها ومقدار ما مسحته من الأراضى^(١١٧). ووعد وزير المالية بتقديم الإجابة

عن استقسارات النواب^(١٤٨). وقرر المجلس تعيين لجنتين «لتخفيف بعض الشكاوى التي رفعت على مصلحة المساحة وعلى إدارة الجمارك، وإظهار في وجوه الخلل في أعمال الموظفين الأوروبيين، ورفض مسيو كاليار مدير الجمارك أن يحضر جلسات التحقيق وعارض في أعماله»^(١٤٩).

وعليها أن نتوقع أن مثل هذه المحاولات لتثوير ومقرطة السلطة التنفيذية لم تكن لتؤتى أكلها سريعاً، فقد كان من الصعب السيطرة على جهاز بحري في استبداديته وفرديته كجهاز السلطة في مصر، خاصة أن الثورة لعدم امتلاكها لتنظيم حزبي قوي، وذى تاريخ لم تتمكن من تربية كوادرنية تتمكن من تولي مناصب السلطة القيادية، واضطرت إلى الاعتماد - إلى حد ما - على بعض الكوادرنية القديمة، وبخاصة أن الكثير من هذه الكوادرنية قد أعلنت موافقتها على خطة الثورة شكلياً.

ولكى تبدو المسألة في وضعها الحقيقي وتتحدد المصاعب المحيطة بها، فمن الضروري أن نتصور عمق الميراث الذي حمله جهاز الدولة. يذكر الشيخ محمد عبيد في مذكراته أن الأوامر التي صدرت في عهد وزارة رياض، بإبطال الضرب بالكراياج في تحصيل الأموال الأميرية قد عجب لها كثير من الناس وقالوا: «كيف يمكن أن يحصل مال من الفلاح بدون ضرب، فأنكرها كثير من المديرين، وظنوا أنها إنما قد هدمت ركناً عظيماً من سلطان الحكومة».

ويضيف الأستاذ الإمام أن الأوامر المشددة التي صدرت بمنع الحبس لتحصيل الحقوق سواء أكانت أميرية أم شخصية «لقد تنفذها مصاعب ومقاومات شديدة، تمكن الميل إلى الظلم من أنفس أكثر الحكام». ليس هذا فقط بل إن الشيخ يذكر أن «الذين حفظت أبدانهم من الضرب والجلد وأرواحهم وأجسامهم من الحبس في سبيل اقتضاء الحقوق - سواء كانت للحكومة أم للأفراد - كانوا يعدون تلك الأوامر مخالفة لما يجب أن يعاملوا به وأنه لا يفيد إلا الكراياج». وهو ما يعتبره الشيخ «من غرائب آثار تعدد الظلم ورؤيته ملاذاً للسلطة في مصر»^(١٥٠).

على أن تغييراً في أسلوب ممارسة السلطة قد حدث، إذ أجرت قيادة الثورة تغييرات في مناصب بعض المديرين، كما أن المناخ الديمقراطي قد انعكس عليهم

فألزمتهم حدودهم على الأقل خوفاً من العقاب، كما انعكس نفس المناخ على الجماهير نفسها، فأصبحت تعرف بعض حقوقها قبل السلطة فلا تمكن حائزها من استخدامها استخداماً سيئاً ومخالفاً للقانون. وهو ما لاحظته المسيو «روفسل» أحد موظفي الدومين، إذ كتب تقريراً إلى المراقبين قال فيه: «إن وجود مجلس النواب يعطى الفلاحين آمالاً في أن يصلوا بالطفرة إلى ما يقال لهم إنه حريتهم» وشكى روفسل في تقريره «أن المدير لا يجلس في الحال من يطلب منه حبسهم لتوقفهم عن العمل» وإن «كل شخص يجلس يغير أمر قضائي يرسل بالتغراف إلى نائبه وعلى ذلك يسأل المدير عن السبب في الحبس»^(١٥١).

(ج) مجلس النواب في خدمة مطامح البرجوازية الزراعية

لم تكن هذه الدرجة من تسييس السلطة التنفيذية كافية لتحقيق هدف مقرطة السلطة، الذي تطلب ظهور مؤسسة ثانية أكثر أهمية وقاعدية في حدود المفهوم البرجوازي، تلك هي المجالس التمثيلية أو ما يعرف: بمجلس النواب، فما هو مدى النجاح الذي حققته الثورة في إرساء قواعد هذه المؤسسة بما يسمح لها أن تؤدي دورها بشكل يضمن خضوع السلطة للرقابة وصدور التشريعات معبرة عن مصلحة الطبقات الثورية البرجوازية بمختلف شرائحها وحلفائها؟ وهل استطاعت الطبقات الثورية أن تجد لنفسها تعبيراً حقيقياً في هذه المؤسسة المهمة؟ ذلك هو السؤال الذي تحدد الإجابة عليه كل شيء.

ظهر «مجلس شورى القوانين» لأول مرة، كمؤسسة سياسية كمظهر من مظاهر ارتخاء يد السلطة وتعبيراً عن أزمتهما وعندما أنشأ الخديو إسماعيل هذه المؤسسة زعم أنه يفعل ذلك لأنه «من القضايا المسلمة التي لا ينكر نفعها ومزاياها أن يكون الأمر شورى بين الراعي والرعية كما هو مرعى في أكثر الجهات»^(١٥٢). إلا أن فهمه لدور هذه المؤسسة لم يكن متطابقاً مع هذا القول، كذلك كان أيضاً فهم الذين انتخبوا لأداء دور النواب.

ونحن - مع روزشتين - في قلة ثقته بأولئك الملوك الذين يمنحون شعوبهم الدستور، فالتجربة التاريخية لا تذكر أن ملكاً تقدم إلى شعبه بالدستور إلا تحت

العوامل القهرية، وإلا إذا كان في نيته استرداده وتعطيله عند سنوح الفرصة الملائمة^(١٥٢) ومن هنا فإن الأمر يتطلب أن نبحث عن أهداف إسماعيل من تأسيس مجلس شورى النواب في حدود التصور العام لما كان إسماعيل يعبر عنه من مصالح واتجاهات. وعندها أن إسماعيل بإنشائه هذه المؤسسة كان متناسقاً مع اتجاهاته السياسية العامة. ذلك أن طموحه لتكوين دولة عصرية تتمتع بالرخاء والتقدم وتعتمد أساساً على تجارة نشطة بما يستتبعه ذلك من تغيير شكل الإنتاج الزراعي لتصبح إنتاجاً للمحاصيل التصديرية وتصنيع بعض المنتجات الزراعية، هذا الطموح قد دفعه إلى أن يتجاوز تدريجياً فكرة الحكم الأوليباركي القائم على نخبة من الحاشية والعناصر العسكرية ليصل إلى إشراك المنتجين الحقيقيين معه في السلطة، وكانت محاولاته في هذا الصدد متعددة بدأت بالاستعانة بهذه الطبقة مالياً لتدعيم جيشه، الذي كان يعتبره الوسيلة الوحيدة لحماية الحقوق الاستقلالية التي حصل عليها، ثم عاود الاستعانة بها لمواجهة أزمة الديون وفوائدها، ثم دعى أمراء الأرض بعد ذلك لمشاركة هذه العناصر في مؤسسات تمثيلية هي مجالس المديرية، وأخيراً في مجلس شورى النواب الذي عقد في سنة ١٨٦٦.

وسوف نلاحظ فيما يتعلق ببحثنا - وهو مسألة السلطة - أنه في الفترة بين ١٨٦٦ - ١٨٨٢ قد برزت عدة اتجاهات وتطورات مهمة، على تركيب واتجاهات ومهام المجالس النيابية، كمؤسسات سياسية تمثيلية.

• أول هذه الملاحظات أن المجالس الثلاثة التي انتخبت في هذه الفترة (١٨٦٦ - ١٨٧٠ - ١٨٧٧) قامت من حيث التركيب العضوي، على «وحدة السلطة» في القرية المصرية، وهي «العمدة» و «الشيخ». فقد قصرت لائحة مجلس شورى النواب حق الانتخاب على طائفة محددة، هي المشايخ، واستندت اللائحة في ذلك إلى أن «كل بلد عليه مشايخ معينون برغبة الأهالي فبالطبع هم المنتخبون من طرف أهالي ذلك البلد، والنائبون عنهم لانتخاب العضو المطلوب انتخابه في القسم، فهؤلاء المشايخ يحضرون المديرية ويكتب كل واحد منهم اسم من ينتخبه في القسم في ورقة مخصوصة ويضعها مقفولة في الصندوق المعد لقسمه بالمديرية»^(١٥٣).

ولم تشترط اللائحة في المرشحين سوى اشتراطات عامة، أهمها أن يكون المرشح مصرياً، والا يكون من «الفقراء المحتاجين أو الذين أعينوا على حالهم قبل الانتخابات بسنة». وبالتحديد الناخبين في المشايخ، حددت اللائحة بالتالي طبيعة المرشحين ثم النواب وحصرتهم في فئات اجتماعية محددة، هي العمدة وكبار الملاك. أما في المدن - حيث لا يوجد مشايخ - فإن الانتخاب «يصير باتفاق أو أكثرية آراء وجوه وأعيان تلك المدائن».

وذلك ما ندركه لدى أى جديد لتصنيف أعضاء مجالس النواب، فإذا صنفنا أعضاء مجلس النواب في سنة ١٨٦٦، نجده يتكون من ٥٧ عمدة و ١١ من كبار الملاك، و ٧ من التجار بينما تكون مجلس ١٨٧٠ من ٦٣ عمدة و ٥ من كبار الملاك و ٧ من التجار. وتكون مجلس ١٨٧٨ من ٦٠ عمدة وشيخ واحد، و ٧ من كبار الملاك و ٧ من التجار. وهكذا كانت الأغلبية العظمى من أعضاء المجلس للعمدة وكبار الملاك، بينما ظل عدد التجار ثابتاً إلى حد ما، فقد كان ممثلو القاهرة وهم ٣ والإسكندرية ٢ ودمياط واحد، وأحد تجار أسوان هم العدد الثابت للتجار، وهو سبعة تجار.

على أن ذلك لم يكن إدماجاً للسلطتين الإدارية والتشريعية (والرقابية) في وحدة واحدة، كما قد يتبادر إلى الذهن، فإذا كان العمدة وهم وحدة السلطة الإدارية في القرية، فإن انتخابهم أعضاء في مجلس النواب يترتب عليه انفصالهم عن العمودية. ومما لا تخفى دلالته أن النص على عدم الجمع بين عضوية المجلس التشريعي والأجهزة التنفيذية كان عاماً. إذ نصت اللائحة على أن «المستخدمين في الخدمات الميرية والمستخدمين في الجهات الخارجة عن الميرى سواء أكانوا من العمدة والوجوه وغيرهم وكذا الداخلين في سلك العسكرية سواء أكانوا تحت السلاح أو إمدادين - أى احتياطي - لا يجوز انتخابهم ليكونوا من أعضاء المجلس وأما من رفقوا من المستخدمين بلا جنحة حسب الإيجاب أو انقضت مدتهم في الإمدادين فيجوز الانتخاب منهم».

ولم تكن طرق الانتقال بين السلطتين التنفيذية والتشريعية مسدودة، ففي سنة ١٨٦٧ عين خمسة من أعضاء مجلس شوري النواب وكلاء للمديرين في بعض المديريات. وفي الهيئة النيابية الثانية انتقل عشرة من الأعضاء إلى مناصب إدارية مختلفة. وفي سنة ١٨٧٢، عين بعض الأعضاء مأموري ضبط، وعين عضو رئيساً لمجلس الدعاوى، وآخر بقومسيون المقابلة ووكيلين للأقسام. ويكشف تدعيم الجهاز الإداري بأعضاء السلطة التشريعية، التصور البرجوازي للفصل بين السلطات، وهو تصور يدور في إطار مصلحة البرجوازية الناشئة، التي لا تعمق هذا الفصل بين السلطات إلا في إطار الحرص على تعبيرها عن مصالحها الاقتصادية. ومن بين ما حال دون التعميق في تعيين حدود السلطات أن الخديو - ممثل السلطة الإدارية - قد احتفظ بسلطة توجيه مجلس شوري النواب في الحدود التي يريدها. فالاختصاصات التي حددها للمجلس ولم تتعد «المداولة في المنافع الداخلية والشعورات التي تراها الحكومة أنها من خصائص المجلس» وظل للسلطة التنفيذية - أي ولي الأمر - حق «جمع المجلس أو تأخيرها أو تجديد مدته أو تبديل أعضائه وانتخاب غيرهم في مدة معلومة».

في مرحلة نشأته، كان مجلس النواب مجرد «استكمال للنظام الإداري القائم في ناحيتين: الأولى استكمال ما بدأه الخديو من قبل في محاولات ربط رجال إدارته في الأقاليم بزعماء الخلايا الريفية في صورة هيئات استشارية. والثاني التوسع في معنى الانتخاب المحلي في القرية عند انتخاب رئيسها بأن أصبح انتخاباً عاماً في كل مديرية لاختيار نوابها، والإعلاء من هذه الإدارة بمجلس أعلى يمثلها ويلتف حول الخديو في مؤازرته في ما سعى إليه من قبل من النهوض بالإدارة الإقليمية زراعياً ومالياً»^(١٥٥).

• الملاحظة الثانية: إن رقعة السلطة وإن كانت قد اتسعت من الخديو وحاشيته فشملت ممثلين للعائلات الزراعية والتجارية الكبيرة، فإنها لم تعد حقاً للجميع إذا أثبتوا كفاءتهم لها، بل إن عدداً من ممثلي ما لا يزيد على خمسين عائلة كانوا يحتكرون التمثيل البرلماني.

• وفي محافظة الغربية سنجد عائلات دنيا (على أبو سالم دنيا في مجلس النواب سنة ١٨٦٦ - وأبو النجا دنيا في مجلس ١٨٧٠)، والشريف (أحمد في مجلس ١٨٨٦ - وعيسوى في مجلس ١٨٧٠)، والشاذلى (إبراهيم ١٨٧٦ - ومحمد ١٨٨٢)، وأبو العز (اترى ١٨٦٦ ومصطفى ١٨٨٢).

• أما في محافظة المنوفية فسنجد عائلات أبو حسين (أحمد في مجلس ١٨٦٦، وحسين في مجلس ١٨٨٢)، وشعير (محمد ١٨٦٦ وعلى ١٨٦٦، ١٨٧٤، ١٨٨٢)، وعبد الغفار (أحمد في مجلس ١٨٧٠، ١٨٨٢)، والفقى (السيد في مجلس ١٨٧٠، ١٨٨٢)، والانبابى (محمد ١٨٦٦ ومصطفى غنيم في ١٨٧٦، ١٨٨٠) وعامر (حماد ١٨٦٦، وسليمان ١٨٧٠، ١٨٧٦) والسررسى (أحمد ١٨٦٦، وأحمد ١٨٧٦) والجندي (موسى ١٨٦٦، محمد ١٨٨٢)، وعمران (على ١٨٧٠، ١٨٧٦).

• وفي محافظة البحيرة سنجد عائلات: دبوس (أحمد ١٨٦٦، ومحمد ١٨٨٢) والصيرفى (محمد ١٨٦٦، ١٨٨٢)، والوكيل (محمد ١٨٦٦، إبراهيم ١٨٨٢، ١٨٨٦)، والديب (مبروك ١٨٦٢، إبراهيم ١٨٧٦)، الحناوى (أبو زيد ١٨٧٦، أحمد ١٨٨٢).

• وفي محافظتى الشرقية والقليوبية سنجد عائلات: أباطة (أحمد ١٨٦٦، ١٨٨٢، ويفدادى ١٨٨٦، سليمان ١٨٨٢) وعياد (عبد الله ١٨٦٦، شرف الدين ١٨٧٠)، الشواربى (محمد ١٨٦٦، ١٨٨٢، نصر ١٨٦٦، سالم ١٨٧٠)، ومنصور (قاسم ١٨٧٠ عبد العزيز ١٨٧٦، سليمان ١٨٨٢) زغلول (محمود ١٨٧٠، عبد الفتاح ١٨٨٢) وأبو شنب (الإمام الشافعى ١٨٦٦، يوسف ١٨٧٠).

• وفي الدقهلية سنجد عائلات: سويلم (حمنين ١٨٧٠، ١٨٨٢) وأبو سعدة (أحمد ١٨٧٠، وعباس ١٨٨٢).

• وفي الجيزة سنجد عائلات: الزمر (عامر ١٨٦٦، وحسانين ١٨٧٠ وفضل ١٨٧٠، وعباس ١٨٨٢)، والسعودى (مراد ١٨٧٠، ١٨٨٢).

• وفي محافظتي بنى سويف والفيوم سنجد عائلات: الجاحد (حزين ١٨٦٦، وطلبة ١٨٨٢)، وكساب (محمد ١٨٦٦، على ١٨٧٦، ١٨٨٢)، والدهشان (محمد ١٨٧٠، وأحمد ١٨٧٦).

• وفي المنيا وبني مزار سنجد عائلات: الشريعي (إبراهيم ١٨٦٦، يديني ١٨٧٠، ١٨٧٦، حسن ١٨٨٢)، شعراوي (حسن ١٨٦٦، وعلى ١٨٨٢) وفي أسيوط سنجد عائلات: سليمان (سليمان ١٨٦٦، ومحمود ١٨٨٢) وغزالي (هشمان ١٨٦٦، ١٨٨٢) وعمر (يوسف محمد ١٨٦٦، ومهنى يوسف ١٨٧٠، ١٨٨٢) ورشوان (محفوظ ١٨٧٠، ١٨٧٢) والنجدي (حسانين ١٨٧٠، ومحمد ١٨٧٠).

• وفي جرجا سنجد عائلات: حمادي (محمد وهمام ١٨٦٦، ورشوان ١٨٨٢) وهمام (عبد الرحمن ١٨٧٠، وعثمان ١٨٧٦) وبطرس (عبد الشهيد ١٨٧٦، ١٨٨٢).

• وفي محافظتي قنا وأسيوط سنجد عائلات: عبد الصادق (أحمد ١٨٦٦)، وسلامة (طايح ١٨٧٦، ١٨٨٢).

• أما دمياط فقد احتكرت تمثيلها عائلة خفاجي (على ١٨٦٦، ١٨٧٠، عبد السلام ١٨٨٢).

ولا شك أن هذا «الاتساع الضيق» في ممارسة السلطة كان بادرة خير، بيد أنه لم يكن كل المطلوب لكي يؤدي مجلس النواب مهمته الصحيحة كمؤسسة نيابية وتشريعية.

• كما أن استمرار الحياة النيابية لمدة تصل إلى ١٦ عاماً ما بين (١٨٦٦ - ١٨٨٢) قد خلق مناخاً من الفهم لوظيفة النواب، وكون كواد متمرسة على العمل الدستوري ونلاحظ بمراجعة الأسماء أن هناك بعض النواب الذين مارسوا العمل النيابي في أكثر من مجلس فاستفادوا بذلك خبرة بأساليب العمل البرلماني ومناورته. ومن النواب الذين تكررت أسماؤهم في المجالس النيابية المتعاقبة: محمود العطار (وكان عضواً في مجالس ١٨٦٦، ١٨٧٦،

(١٨٨٢)، ويوسف العقبي (١٨٧٠ - ١٨٧٦) وعبد السلام المويلحي (١٨٧٦ - ١٨٨٢) عبد الرازق الشوريجي (١٨٦٦ - ١٨٧٠) مصطفى جميعي (١٨٦٦ - ١٨٧٠) أحمد الشريف (١٨٦٦ - ١٨٨٢) على شعير (١٨٧٠ - ١٨٨٢) إبراهيم حسن (١٨٧٠ - ١٨٧٦) على حسن (١٨٧٠ - ١٨٧٦) أحمد عبد الغفار (١٨٧٠ - ١٨٧٦) مصطفى غنيم (١٨٧٠ - ١٨٧٦) أحمد المبرسي (١٨٧٠ - ١٨٨٢) سليمان عامر (١٨٧٠ - ١٨٧٦) وعلى شعير (١٨٦٦ - ١٨٧٠) إبراهيم الوكيل (١٨٦٦ - ١٨٨٢)، أحمد أبيظه (١٨٦٦ - ١٨٨٢)، محمد الشواربي (١٨٦٦ - ١٨٨٢) يوسف رزق (١٨٧٠ - ١٨٧٦) العدل أحمد (١٨٦٦ - ١٨٨٢) هلال منير (١٨٦٦ - ١٨٨٢) أحمد أبو سعيد (١٨٧٠ - ١٨٨٢) حسنين سويلم (١٨٧٠ - ١٨٨٢) عباس الزمر (١٨٦٦ - ١٨٨٢) مراد السعودي (١٨٧٠ - ١٨٨٢) على كساب (١٨٧٦ - ١٨٨٢) بديني الشريمي (١٨٧٠ - ١٨٧٦) حنا يوسف (١٨٧٠ - ١٨٧٦) عثمان غزالي (١٨٦٦ - ١٨٨٢) محفوظ رشوان (١٨٧٠ - ١٨٨٢) مهني يوسف عمر (١٨٧٠ - ١٨٨٢) عبد الشهيد بطرس (١٨٦٦ - ١٨٧٠) طابع سلامة (١٨٧٦ - ١٨٨٢) على إبراهيم (١٨٦٦ - ١٨٨٢) وعلى خفاجي (١٨٦٦ - ١٨٧٠). ويؤشر هذا البيان إلى أن عشرين عضواً من أعضاء مجلس نواب الثورة سنة ١٨٨٢، كانوا أعضاء في مجالس سابقة، وهو عدد يزيد على ربع عدد أعضاء المجلس (٧٥ عضواً) ويقل عن ثلثه.

• ورابع هذه الملاحظات حول مناحي اهتمامات المجالس النيابية.

لقد عكست تلك الاهتمامات طبيعة التناقضات الاجتماعية التي كانت تطل تدريجياً على امتداد هذه المرحلة. وإذا كان من الطبيعي أن تكون المسألة الزراعية هي جوهر الاهتمام، فإن الطبيعة الخاصة لشكل الإنتاج الزراعي، هي التي فرضت نفسها.

فمن ناحية كان هناك اهتمام خاص بمسألة تحرير قوة العمل العاملة في الزراعة، وهي المسألة التي كانت تشكل تناقضاً بين البرجوازية الزراعية النامية وبين عناصر الأرستقراطية الزراعية. ذلك أن تسخير كبار الموظفين وأصحاب الأعباديات للعمال الزراعيين للعمل في السخرة الخاصة أو العامة كان يحرم الملاك

المتوسطين من استخدام هذه القوة في مزارعهم، وهو ما سبق وأشرنا إليه. لذلك ارتفع صوت أعضاء أول مجلس نيابى (١٨٦٦) مطالبين بإلغاء السخرة وشكل المجلس - باتفاق مع الحكومة - لجنة لبحث الموضوع، ولكن الحكومة أغرقت اللجنة في تفاصيل فنية على أساس أن السخرة مسألة مرتبطة بالرى، ثم اتفقت معها على تنظيم الاستدعاء للسخرة في المنافع العامة بحيث تكون فرضاً على من يتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة من أهل البلاد التي تستفيد الأتليان الداخلة في زمامها من هذه السخرة وجعلها مبنية على قاعدة المساواة بين الأهلىن.

ويعتبر التوصل إلى هذا الاتفاق نجاحاً لا بأس به لعناصر البرجوازية الزراعية، رغم أن جهوداً عملية لم تبدل من الجهاز التنفيذى لوضع هذه المقررات - وهى بطبيعة سلطة المجلس مجرد اقتراحات برغبات - موضع التنفيذ الكامل، ويعود جانب من السبب فى هذا إلى أن السلطة التنفيذية كانت تحت السيطرة الفعلية للأرستقراطية الزراعية والعناصر الإقطاعية العسكرية. على أن قرار المجلس فى سنة ١٨٦٦، حقق نجاحاً فى قصر السخرة على العمل فى المنافع العامة، وأخضع العمال الزراعىين الذين كانوا يسخرون للعمل فى أراضى الأرستقراطية الزراعية للسخرة العامة، وكانوا - بنفوذ أصحاب الأراضى - يعفون منها.

وتكرر بحث الموضوع فى سنة ١٨٧٩ حيث اقترح أحد الأعضاء أن تقوم الحكومة بإدخال الآلات الميكانيكية فى تطهير الترع كالكراكات وخلافه لكى تحل محل أفراد السخرة فى تطهيرها حتى يخف الضغط على استدعاء العمال الزراعىين للعمل فى أراضى كبار الملاك^(١٥٦). وتصاعدت مواقف المجلس من مسألة السخرة بعد ذلك التاريخ بعشر سنوات فلم يعد يكتفى بالاقترح أو الطلب، وإنما وصل إلى إيقاف إجراءات كان يرى فيها ضرراً بالغاً بقضية تحرير قوة العمل الزراعى.

حاولت الحكومة فى تلك السنة أن تضع نظاماً جديداً للسخرة، استهدفت منه التوصل إلى أكبر قدر ممكن من نقود الملاك الزراعىين لمواجهة كارثة الديوان. وبمقتضى هذا النظام أقرت قاعدة أن يدفع الملاك بدلاً نقدياً عن السخرة العامة فى صورة مبلغ محدد عن كل عامل زراعى يستدعى للسخرة، يدفعه صاحب

الأرض التي يعمل بها، نظير إعفائه من السخرة، ولكي تزيد الحكومة حصيلة هذا البديل عممت السخرة على المصريين. وفرضتها عليهم جميعاً باستثناء المعجزة والشيوخ. ولم يقد القرار الجديد سوى العناصر الأرستقراطية الزراعية التي كانت تستطيع بمقتضاه أن تحتفظ بفلاحيتها وعمالها لخدمة أراضيها، بينما وضع أعباء متضخمة على كاهل العنصر الزراعي الأكثر تحرراً، والتي كانت ترى أن تحرير قوة العمل يخضعها القانون السوق الرأسمالية التقليدية، أي العرض والطلب، وهو ما يقلل من تكلفة الإنتاج الزراعي، ويزيد من ربح المنتج الزراعي. ومن هنا وقف مجلس النواب موقف المعارضة الحاسمة لهذه القرارات وأجبر الحكومة على التخلي عنها وإلغائها.

لم تحسم هذه المسألة نهائياً إلا في مجلس نواب الثورة (١٨٨٢)، إذ أثبتت في المجلس بنفس أبعادها السابقة، فقدم أحد الأعضاء اقتراحاً بتنظيم السخرة في الأعمال العامة والخاصة، وأشار إلى أن كبار رجال الدولة الأثرياء كانوا يسفرون العمال والفلاحين في أبعاديّاتهم وينزعونهم دون ما قاعدة من الحقول فيصيبون أصحاب الأملاك الصغيرة بأضرار بالغة. ووعدت الحكومة بتنفيذ هذا الاقتراح. وكلفت وزارة الأشغال بوضع قانون بذلك ووعدت بعرضه على مجلس النواب بمجرد الانتهاء منه^(١٥٧).

وتؤشر بعض اقتراحات النواب في جلسات سابقة إلى الطريقة التي كانوا يرونها أسلم من السخرة في إنجاز الأعمال العامة. فقد اقترح العضو رشوان محفوظ مثلاً إيقاف تسخير العمال الزراعيين في مديريّتي أسيوط وجرجا لتطهير ترعتي الديروطية والسواحلية، وطالب بأن توضع طريقة لتطهير هاتين الترعّتين إما بالكراكات أو بإعطائها بالمقاولة بمعرفة نظارة الأشغال.

وبالإضافة إلى هذا الاهتمام بتحرير قوة العمل، فإن قضية التنمية الزراعية كانت وجهاً من الأوجه المتعددة لمطامح البرجوازية الزراعية لتنمية اقتصادها. لذلك فقد كانت محلّ عناية المجالس النيابية المتعاقبة، التي شغلتها مجموعة من الاهتمامات المتشابكة المتعلقة بهذا الموضوع، منها إقرار حق الملكية الزراعية، وكفالة الإصلاحات الفنية لرفع مستوى الإنتاج الزراعي مثل توفير الخبرة الفنية وإصلاح

نظام الري وأخيراً حماية فائض الإنتاج من التبدد في أيدي العناصر الاستغلالية المسيطرة، بتنظيم الضرائب. في هذه الاتجاهات الثلاثة بذلت المجالس النيابية جهداً مضمناً لتدعيم التنمية الزراعية ورفع مستوى الإنتاج الزراعي.

فيما يتعلق بدعم حق الملكية الفردية للأرض وتوسيع نطاقها، اقترح النائب هلال بك منير في سنة ١٨٦٦ النظر في الأطيان الناشئة عن زيادة المساحة من صالحة وبور وإضافتها إلى أصحاب الأطيان المتداخلة فيها أو الملحق بها، وقرر المجلس إضافة أطيان الجزائر بثمن يساوي قيمة إيجارها عن ثلاث سنوات، أما أطيان الحياض فتعطى أيضاً بالثمن بنفس القاعدة. وتقرر توزيع الأطيان البور وأطيان الأراضي المالحة والبراري على الراغبين في استصلاحها بلا ثمن وإعفاؤها من الضرائب لمدة تتفاوت بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة. وفي سنة ١٨٧٧ أصدر المجلس قراره بشأن أطيان المنسحبين أو الفارين - وقد أشرنا إليه في الفصل الثالث - ويقضى بنقل ملكيتها إلى أهل الفار وذوي قرياء أو تاجر، إذا لم يكن له أهل، ثم توزع في حالة عدم عودة الفار بعد ثلاث سنوات.

وفي سنة ١٨٦٩ قرر مجلس النواب قراراً مهماً للحفاظ على الملكية الزراعية من التفتت، ولضمان مستوى الإنتاج الزراعي وخدمة هدف الزراعة الكثيفة، فقد قرر المجلس منع فرز الحصص في الأطيان الموروثة، وكان الفرز - أي تقسيم التركة - حقاً مخولاً لكل وارث طبقاً للمادة الثانية من لائحة الأطيان المعروفة باللائحة السعيدية الصادرة في سنة ١٨٥٨. فقرر المجلس جعل التكليف على أكبر أولاد المتوفى وخوله حق إدارة الملك المشترك وتقسيم صافي الربح على الورثة، وبنى المجلس قراره على وجوب «استمرار فتح بيوت ذوى العائلات» وبناء على هذا القرار ألغى نص الفرز الوارد في اللائحة السعيدية.

ومن أهم القرارات التي أصدرها المجلس في دور انعقاده عام ١٨٦٩ قراره بترغيب الأهالي في تحرير حجج بملكياتهم حتى تستقر الملكية وتنضبط التصرفات العقارية، والتصريح لكل مالك بإثبات ملكيته أمام القضاء سواء أكان بطريق التعاقد أم التوارث، على أن تحرر له الحجة بذلك في المحكمة. وتؤثر هذه الاهتمامات المتعددة بمسألة ملكية الأرض إلى أن الطموح وراء تحويل الأرض إلى سلعة والانتقال

بها من مجرد ملكية «بفرض الاستغلال» إلى ملكية «بفرض الاستغلال والتصرف» كان طموحاً جازفاً، بل هو طموح يعبر عن ظهور «السوق» كواقع اقتصادى يتم التبادل خلاله، وتحول فيه وسائل الإنتاج إلى سلع قابلة للتداول.

فيما يتعلق بالخبرات الفنية الزراعية، اهتمت المجالس النيابية المتعاقبة اهتماماً خاصاً بالرى وقنواته، أثار نواب المحافظات مشكلات الرى وطالبوا بتنظيمه والاهتمام به، باستحداث قنوات جديدة، وتطهير القنوات القائمة وتنظيم عملية توزيع المياه التى كثيراً ما تعرضت للخلل حدوث خلل واضح فيه. ففى مجلس ١٨٦٦ قدم نواب الدقهلية اقتراحاً بفتح قنطرة البوهية وإزالة ما بها من السدود لتجرى المياه فى ترعة البوهية ولا تحرم بلاد مركز السنيلوين منها، كما طالبوا بإعادة قنطرة البحر الصغير على النيل بدلاً من ترعة المنصورة لسهولة وصول مياه الرى إلى البلاد الواقعة عليه، واستكمالاً للتوصل إلى حلول لمشكلة الرى فى هذه المنطقة من الدلتا، اقترح نائب دمياط توصيل مياه ترعة الشرقاوية إلى البلاد الكائنة بشطوط دمياط، ومد القناة إلى نهاية الشطوط.

وفى سنة ١٨٧٨ قرر المجلس وجوب مضاعفة منشآت الرى والهندسة؛ لكى تجد الأراضى كفايتها من الماء فى حالة ما إذا نقص ماء النيل كنقصه فى العام الماضى، ووضع الترتيبات لزيادة المياه وعمل الاحتياطات الكفيلة لتلافى ضرر الشراقى فى حالة نقص الماء بالنيل.

وفى مجلس النواب الذى انتخب بعد الثورة تزايد الاهتمام بمسائل خدمات الرى فأشار الأعضاء إلى مشكلة الرى فى محافظة البحيرة، وطالبوا بإجراء إصلاحات ضرورية فى مجرى الرياح البحرى، وإصلاح القناطر الخيرية، كما طالبوا بحفر الرياح التوفيقى لرى القليوبية والدقهلية والشرقية، ومساواتها ببقية المديرىات وتوسيع قنطرة الرياح المنوفية حتى يساوى بينها وبين المديرىات الأخرى، وإصلاح ترعة الإبراهيمية بمرور الماء من جنايبات السكك الحديد لكى تستفيد منها أطيان جهة الزاوية ومديرية البحيرة وتوصيل رياح المنوفية بترع العطف والخضراوية والساحل.

ومع هذا الاهتمام بمسائل الري، نلاحظ أن أغلب مشكلات الري كانت في الوجه البحري، وهذا طبيعي لأن أغلب أراضي الأرستقراطية الزراعية والأسرة المالكة كانت في الصعيد، الذي تميز لذلك بمنشآت ري سليمة، وانتشر فيه استخدام وابور المياه، فلم تثر مشكلات ري الصعيد في المجالس النيابية المتعددة سوى مرة أو مرتين. وقد ظهر التناقض بين مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة في مياه الري، أكثر من مرة، ذلك أن الملاك الصغار - وبعض متوسطى الملاك - كانوا لا يستخدمون وابور المياه، وكانوا يلاحظون تحكماً في مياه الري لمصلحة الفئات العليا من الملاك فأثار العضو طلبه حزين في سنة ١٨٨٢ الشكوى من تركيب وابور الري في الجهات الواقعة بالقرب من قم بحر يوسف، لأن الإكثار من تركيب هذه الوابورات يحبس المياه عن أطيان مديرية الفيوم البالغ قدرها نحو ٢٠٠ ألف فدان. وأثار العضو سليمان منصور مسألة أجنبي هو الخواجا بولاد لأنه ركب في سنة ١٨٨١ وابورا ثابتاً يضم ترعة الصيصة الآخذة من ترعة الشرقاوية بالقليوبية وترتب على هذا احتكاره للمياه، مما أضر بملاك نحو ٢٠ ألف فدان، وحرمها من ماء الري.

وفيما يتعلق بتنظيم الزراعة، قرر المجلس في سنة ١٨٧٨ إنشاء مجلس زراعي في كل مديرية يسمى «مجلس تنظيم الزراعة» يُنتخب أعضاؤه بمعرفة العمدة بنسبة عضوين عن كل مركز للنظر في الشئون الزراعية وتحسينها وتقديمها، وإنشاء حقول للتجارب الزراعية يعهد إلى علماء النبات إجراء تجارب الزراعات الحديثة فيها. وأضاف المجلس النواب إليها مجالس فنية أكثر تخصصاً تسمى «مجالس تفتيش الزراعة» مؤلفة من موظفين فنيين للنظر في شئون الأراضي والزراعات وإجراء ما يؤدي إلى توسيع نطاق الزراعة وأن يكون بالوجه البحري مجلسان وبالوجه القبلي ثلاثة مجالس، وهو اهتمام يعكس درجة أرقى من تنظيم الإنتاج الزراعي سواء عن طريق المنتجين المباشرين (وتعتبر مجالس تنظيم الزراعة أشبه باتحادات لهم) أو عن طريق الخبرة الفنية المتخصصة، وهو تنظيم يعكس طموح المنتجين الزراعيين إلى تجديد إنتاجهم الذي كان قد تعدى في هذه المرحلة الإنتاج للاستهلاك، ليصبح إنتاجاً للتسويق بالأساس.

ولما كان مجلس النواب كمؤسسة سياسية، يعبر تدريجياً عن مصالح هؤلاء المنتجين، فقد كان من الطبيعي مع ازدياد خبرته وذاتيته، أن يسعى لحماية فائض هذا الإنتاج من التبدد، وهو ما يعنى تدخل المنتجين لتنظيم الضرائب والرقابة على فرضها ومتابعة طرق صرفها. ونلاحظ أنه بينما كان المجلس فى أدوار انعقاده الأولى - فى ظل السيطرة الخديوية عليه - يوافق على كل الضرائب التى تطلب الحكومة فرضها، فقد انتهى به الأمر إلى الوقوف ضد كل رغبات الحكومة ومحاسبتها حساباً عسيراً على ما تجيبه من ضرائب. وفى دور انعقاده الأول وافق مثلاً على فرض ضريبة على المواشى بواقع عشرين قرشاً سنوياً على كل رأس من مواشى الزراعة كالأبقار والجاموس والثيران والخيول والبغال وثلاثين قرشاً على الجمال وعشرة قروش على الحمير. وكانت الحجة التى قدمتها الحكومة فى طلب إقرار هذه الضريبة أن أعمال المنافع العامة التى تنفذ بواسطة السخرة تقتضى أدوات ومهمات يجب شراؤها بالثمن. كما وافق المجلس بعد ذلك على أنواع متعددة من الضرائب وتدرجياً بدأ المجلس يتدخل فى المسألة الضرائبية بشكل سافر وجاد، فآثار قضية الشكل الذى تجمع به الضرائب وطالب بإلغاء نظام العهد فى جمع الضرائب وبمقتضى هذا النظام تعهد الحكومة إلى بعض الأعيان والمأمورين ورجال الجهادية بجباية ضرائب قرى أو نواح بأكملها ممن كان أهلها غير قادرين على زراعة جميع زمامها أو متأخرين فى سداد مالها، فكان المتمهون يتكفلون بسداد الضريبة من مالهم الخاص إذا لم يجبوها من الأهلىن، وقد أدى هذا النظام إلى إرهاب الفلاحين لأن المتمهدين كانوا يفتصبون ما يزيد عن الضرائب من محصولات الأهالى وأخذ بعضهم لعهدتهم أراض لا تزرع لمجرد الرغبة فى تسخير الفلاحين للعمل فى مزارعهم الخاصة، فطلب المجلس فلك جميع العهد، ومما آثاره المجلس فيما يتعلق - أيضاً - بشكل جمع الضرائب مطالبته بضبط عملية تحصيل الأموال الأميرية فى المديرىات لمنع العبث فى قيد المتحصلات، وتقسيم الأموال الأميرية، وتحديد مواعيد لدفعها تسهيلاً لسدادها وهو ما عاد المجلس إلى تأكيده فى سنة ١٨٨٢.

وتجاوز اهتمام المجلس النيابي شكل جمع الضرائب، لتناقض الضرائب المفروضة وطريقة فرضها، وفي هذا الصدد أثارت ضريبة المقابلة أعرض المناقشات وأخطرها، فالحكومة التي التجأت إلى العمل بقانون المقابلة ثم إلغائه ثم أعادت العمل به، فتزايدت معارضة المجلس للفوضى التي يطبق بها هذا القانون. ففى سنة ١٨٧٦ وافق النواب على العودة للعمل بقانون المقابلة، وطالبوا الحكومة بتوضيح الطريقة التي كانت تنوى اتباعها فى رد المبالغ التي حصلتها من المقابلة فيما لو بطل العمل بالقانون، وهو ما سبب إحراجاً للحكومة، بخاصة وأن المجلس قد لفت نظرها إلى أن محاولتها لإلغاء القانون فى المستقبل يجب أن تتضمن رد المبالغ التي حصلتها بمقتضاء. وفى هذا الصدد فإن المجلس طالب بإلغاء عدد من الضرائب مثل ضريبة المواشى، وطالب بفرض ضرائب على الأراضى المستصلحة.

تاولنا فى الملاحظات الأربع السابقة طبيعة التركيب الطبقي لمجلس النواب والاتساع النسبى فى رقعة ممارسى السلطة من خلاله، ومدى خبرة أعضائه بمهمته، ومناحى اهتمامهم، وفى ضوء هذا، فإن سؤالاً ضرورياً يقفز الآن، هو: ما مدى تعبير هذا المجلس عن الواقع الاجتماعى، الذى صدرت عنه الثورة؟.

الملاحظة العامة التى تفرض نفسها علينا عند محاولة البحث عن إجابة لهذا السؤال أن المجلس لم يكن يعبر تعبيراً حقيقياً وكاملاً عن جوهر الواقع الاجتماعى الذى صدرت عنه الثورة. فمن ناحية التركيب فقد لاحظ المؤرخون البرجوازيون أنفسهم أن المجلس لم يكن معبراً عن هذا الواقع.

ويرى الأستاذ الرافعى أن المجلس كان من ناحية التركيب ممثلاً لطبقة واحدة فى المجتمع وهى طبقة الأعيان وأن «طبقة التجار والصناع لم تكن ممثلة فى المجلس اللهم إلا النزر اليسير من التجار ممن انتخب باعتباره من الأعيان، وخلا المجلس أيضاً من الطبقات المتخرجة فى المدارس العالية، لأنها لم تكن من ذوى العصبية فى المدن والأقاليم»^(١٥٨) وبصرف النظر عن فرض مصطلح «الطبقة» لدى الأستاذ الرافعى، فإن فكرته صحيحة بوجه عام ذلك أن المجلس كان بالفعل ممثلاً لعناصر من البرجوازية الزراعية فى الأغلب الأعم، مع عدد محدود من

التجار الذين تتزوج صفتهم، فيجمعون بين أنشطة البرجوازية الزراعية والتجارية في وقت واحد. وبهذا التركيب فإنه افتقد إلى التعبير عن الأجنحة الأكثر وعياً والأكثر ثورية من البرجوازية، وهى الشرائح التجارية والمتقشفون البرجوازيون، وفئات الحرفيين المتعددة. ومن هنا فإن طاقته الثورية كانت محدودة، وسرعان ما حدث الانشقاق في داخله.

والمسئولية التى تحملها قيادة الثورة فى هذا الموقف، مسئولية هينة ويسيرة ذلك أنها حاولت فوجهت بمقاومة، يذكر «روزشتين» أنه عندما صدر الأمر العالى الخديو بدعوة مجلس النواب إلى الانعقاد، اشتد الخلاف بين شريف باشا وعرابى «فقد أراد الأول أن يكون انعقاد المجلس على القاعدة الضيقة التى حددها قانون الانتخاب الصادر فى سنة ١٨٦٦، بينما أصر الثانى على تنفيذ قانون الانتخاب الذى وضعه شريف باشا نفسه فى الأشهر الأخيرة من حكم إسماعيل، ولم يعتمد بسبب خلعه. وهو أكثر ديمقراطية من القانون الأول، ويروى روزشتين أن الحق كان فى جانب عرابى» فقد كان عدلاً أن يستأنف النظام الجديد الذى قرره ثورة ٩ سبتمبر السير بالأنظمة السياسية، من النقطة التى وقفت عندها بسبب تدخل أوروبا العنيف، وقد ناضل عرابى عن رأيه أشد نضال وأيده فيه عدد كبير من الأعيان. ومع ذلك فإن شريف أبى التحول عن رأيه - عملاً بوصية السير أوكلند كولفن - وهدد فعلاً بالاستقالة فلم يمثل عرابى دور الدكتاتور. ولم يلتجأ إلى حكم القوة، بل رضخ فى النهاية ووافق على إحياء قانون ١٨٦٦^(١٥٩).

والقاعدة التى انتخب على أساسها النواب فى سنة ١٨٦٦ - واستمرت حتى الثورة - قاعدة ضيقة، لا تسمح بأن يتولى النيابة سوى عناصر محدودة، لأن الناضحين هم مشايخ البلاد، بينما يكشف النقاش الذى دار بين صفوف الثوار - وبخاصة آراء النديم التى سبق وأشرنا إليها - إن قيادة الثورة كانت تتبنى فكرة الانتخاب العام المباشر، أى على درجة واحدة، وبينما اتجهت بعض العناصر المعتدلة، كالشيخ محمد عبده، إلى تأكيد فكرة أن الانتخاب والترشيح ينبغي أن يكونا حقاً قاصراً على نخبة ممتازة حددها بالعناصر المتعلمة، فإن قيادة عرابى رأت أن الانتخاب والترشيح هما حقان مترتبان على واجب، هو دفع الضرائب،

وطالما أن المواطن يؤدي التكاليف والواجبات العامة، ومنها خضوعه للتجنيد وأداءه للضرائب، فمن حقوقه أن يشارك في تسيير أمور هذه الدولة، بانتخاب من يمثلونه، في الرقابة على الحكومة، وسن التشريعات التي تنو تطبيقها على المواطنين.

ويعكس قانون الانتخاب الذي صدر في مارس ١٨٨٢ - مكملاً للدستور الصادر في السنة نفسها - تسوية وسطية للصراع بين مختلف التيارات الفكرية حول هذا الموضوع المهم. فهو لم يجعل الانتخاب مباشراً وعلى درجة واحدة، ولم يقصره على المشايخ كما كان الحال في قانون ١٨٨٦. ولكنه جعل انتخاب النواب على درجتين، فينتخب الناخبون مندوبين مئويين (عن كل مائة ناخب مندوب). وهؤلاء المندوبون هم الذين يتولون انتخاب النواب. وفقد حق الانتخاب بنصاب مالي، فالمواطن الذي له حق الانتخاب هو الذي يدفع خمسة جنيهات على الأقل في السنة من الضرائب أو الرسوم المقررة، وأعفى من هذا النصاب من يسميهم الأستاذ الرافعي - الفئات الممتازة - وهم العلماء والرؤساء الروحانيون وحملات الشهادات العالية، والمدرسون في المدارس الأميرية والأهلية، والموظفون العاملون والمتقاعدون، والمحامون والأطباء والمهندسون والصيادلة. وجعل سن الناخب إحدى وعشرين سنة وسن المندوب المئوي والنائب خمساً وعشرين سنة ونص على جواز انتخاب الموظفين الملكيين والجهاديين (العسكريين)، على ألا يقبل أحدهم في النهاية إلا بعد استعفائه من وظيفته، وجعل عدد النواب مائة وخمسة وعشرين نائباً منهم اثنا عشر نائباً عن محافظات السودان ومديرياته. وخول القانون لمجلس النواب حق الفصل في الطعون الانتخابية.

غير أن هذا القانون لم يوضع موضع التطبيق، إذ لحقته الأحداث التي انتهت بفشل الثورة ودفع كل منجزاتها المهمة، ومن هنا فإن المجلس الذي أسفرت عنه انتخابات ١٨٨٢ لم يكن معبراً تماماً عن الجبهة التي قادت الثورة، رغم تعبيره عن جناح مهم منها، أما الأجنحة الأخرى فكانت خافتة الصوت بدرجة واضحة، لقد اهتم المجلس مثلاً بمشكلات التجار والحرفيين، ولكن في أدنى الحدود. فناقش نظام سندات التعامل بين الناس، وطالب النواب باستصدار قانون لتنظيم الرهون والمعاملات. وبرزت في بعض المناقشات تناقضات بين فئات التجار، وبخاصة بين

العناصر الاحتكارية والتجار المدافعين عن حرية التجارة. فقد اقترح أمين الشمسي معالجة أسعار الغلال بمنع اتفاق التجار على رفع سعرها ومنع تصديرها إلى الخارج. واستند التجار الذين أثاروا هذه المسألة إلى أن الغلال هي غذاء شعبي وتصديرها إلى الخارج قبل الموسم الجديد يمكن أن يؤدي إلى نتائج سيئة، ووافق المجلس على الاقتراح. كذلك اهتم المجلس بالمواصلات وطالب أكثر من عضو بإنشاء السكك الحديدية. واحتضن المجلس مشروع سكة حديد السودان وهو مشروع كان يخدم المطامح التجارية التي كانت وراء فكرة الإمبراطورية الإفريقية التي كان يدعو إليها إسماعيل.

وفي هذه الحدود فإن تحميل قيادة الثورة فوق ما تطبيقه من مسئولية تتجاوز ما كان يطرحه الواقع الفعلي من إمكانيات، هو طموح يقيس الظاهرة الثورية بمقاييس أبعد زمنياً من ظروف تجرّها. ويرى الدكتور «عبد العزيز رفاعي» أن رؤية عرابي للنظام النيابي لم تكن رؤية مبدئية ولكنها كانت رؤية «وسيلة» هدفه منها «تعزيز الاتجاه القومي وتمكين الشعب كله من الوقوف بجانبه في تطلعه إلى هذا الاتجاه في تحالف ضد الأتراك والشركس»، وهو يسوق تدليلاً على ذلك ما ذكره الشيخ محمد عبده في مذكراته حول رؤية عرابي للفكرة الدستورية عموماً، كما يرى أن موقف عرابي بعد فشل الثورة يؤكد أيضاً أنه كان يرى الفكرة الدستورية، فكرة تكتيكية وليست استراتيجية، ذلك أن عرابي كان يتخذ هذه الفكرة لمواجهة خصومه، «فلما انتهى به الأمر إلى التسليم للإنجليز في النهاية لم يعد لقيامها في ذهنه من دوافع، فأعلن لبرود لي أنه لا يرى ضرورة لمنح الأمة حقوقها الدستورية إلا بعد خمس سنوات» وعلى ذلك «فإن سعيه للدستور كان مجرد خطة ولم يكن اقتناعاً بمبدأ»^(١٦).

وقد سبق وعالجنا في أكثر من موضع في هذه الدراسة طبيعة رؤية عرابي وقيادة الثورة ومفكرها للفكرة الدستورية. وناقشنا ما قاله الأستاذ الإمام فضلاً عما يشوب ما كتبه فضيلته عن الثورة من مأخذ ومطاعن أوضحناها أيضاً، ولموقف عرابي من قضايا النضال المصري بعد فشل الثورة ظروف خاصة سنعالجها بتفصيل أوفى فيما بعد.

على أن التصور الذى يطرح به الدكتور رفاعى المسألة يحتاج إلى مناقشة. ذلك أن التفرقة بين ما هو «استراتيجى» و «تكتيكى» فى شعارات الثورة يجب أن يبنى على أساس الفهم الطبقي للظاهرة الثورية، فالهدف النهائي لأية طبقة عند محاولتها تحقيق ثورتها هو الاستيلاء على السلطة السياسية أو المشاركة فيها، وهذا هو الهدف الاستراتيجى فى المدى الطويل. وكل الشعارات الثورية إذا اتخذت فى مرحلة ما طابعاً استراتيجياً فهي فى النهاية وسائل لتحقيق هذا الهدف. وإذا كانت القيادة العرابية، قد عبرت - بمجموع حركتها وفكرها - عن محاولة لبعض شرائح البرجوازية للمشاركة فى السلطة، فإن رفع الشعارات الدستورية والتحريرية، كان وسيلة لتحقيق هذه المشاركة. ولا شك أن الدكتور رفاعى لا يغيب عنه أن مصطلحات مثل: «المبدأ» و «الحرية» و «الدستور»، ليست مطلقات مطلوبة لذاتها. ومستهدفة لما تتضمن من خير، وإنما هى دائماً تحقيق لأهداف اجتماعية وطبقية.

(د) السلطة القضائية ترسى قواعدها

لم تكن الحاجة إلى «القضاء» مجرد رغبة لدى بعض ذوى القلوب الرحيمة فى نشر العدل وإنصاف المظلومين، فمثل هذا النمط من البشر كان قد انقرض منذ قرون سحيقة، بل إن شكا يقارب اليقين يساورنا فى أنهم قد وجدوا أصلاً. أن تعرض المصريين للظلم والإفقار والتعسف فى معاملتهم وتعتيهم وسلبهم حريتهم أمور - تبدو لفرط تكرارها - عادية فى التاريخ المصرى، وفى أسفل السلم الاجتماعى فإن المصرى الذى يعيش على قوة عمله كان الضحية المستمرة لأبشع أنواع التعذيب التاريخية، فإذا ما تصاعدت فى تلك الفترة التى تخمرت فيها الثورة العرابية دعوة بإنشاء القضاء والحكم بالعدل بين الناس، فإن فهم هذه الدعوة يجب أن يظل بعيداً عن مظنة «العطف على المظلومين»، إذ أن مبرراً ما لم يوجد لهذا العطف المفاجئ. وإذن، فما المبرر التاريخى لمثل هذه الدعوة؟

كان منطقياً مع ازدياد الاتجاه إلى فصل السلطات وتطورها أن تتميز السلطة القضائية تدريجياً، وأن تتبلور خطوة بعد خطوة استقلاليتها عن السلطتين التنفيذية والتشريعية. وفى بلد عريق فى الشيوكراتية - كمصر فى ظل الحكم

الإسلامى والتركى المملوكى - فإن تحديد السلطات وفصلها والانتقال من تطبيق الشريعة الدينية إلى تطبيق شرائع زمنية، لم يكن هدفًا سهلاً. ومع ذلك فإن التطور الاجتماعى وبرز مصالح الطبقات المصرية قد أنتهيا بتحقيق نجاحات متعددة فى هذا المجال.

وفى بلد تتزايد فيه الرغبة فى النمو الاقتصادى، والتوسع التجارى، والإنتاج الزراعى الكثيف وتتجه فيه الملكية إلى الاستقرار، ويسعى إلى تشجيع رؤوس الأموال الأوروبية للاستثمار، لابد وأن تتزايد الحاجة لسلطة قضائية مضبوطة الأحكام، يمكن فى ظلها أن يجد الاستثمار فى مختلف أنشطة الاقتصاد الوطنى حماية قانونية، وضماناً من السلب والنهب والإفقار. وقد عبر نوبار باشا عن هذه الفكرة فى مذكرته التى رفعها إلى الخديو فى سنة ١٨٦٧ يطلب تشكل المحاكم المختلطة فقال إن «الحكومة المصرية تشعر من جهة أن النجاح لا يمكن أن يأتىها إلا من أوروبا وتود أن تنفع العنصر الأوروبى وأن تنتفع به وأن تعهد إليه بأعمالها العظيمة وأن تجعله أساس زراعتها وتجارتها وتود أن تدعو إليها أصحاب رؤوس الأموال من الأجانب لتفوض إليهم مهمات نافعة ذات جدوى». وذكر أن هذا لا يتم - مع ضمان عدم نزح الأوروبيين لثروة البلاد - إلا بـ «إنشاء نظام عدلى حسن يجعل لأوروبا كل الضمانات التى يحق لها أن تطالب بها»^(١٦١).

وفى مذكرة أخرى كتبها نوبار - بباريس فى مارس ١٨٨١ - حول إنشاء قضاء وطنى مصرى، ركز نوبار على ما سماه «قانون الأميال والأهواء» الذى يحكم المسائل فى مصر. وبخاصة العلاقة بين الحكومة والموظفين والوطنيين. ورأى أن الافتقاد إلى «الهيئة العدلية» يؤثر تأثيراً ضاراً فى اقتصاد البلاد «لأن البلاد لم تستطع، ولا تستطيع، أن تتجح النجاح المادى الذى يمكن أن تناوله من مواردها، إذ أن البين الواضح أن ابن الوطن المصرى لا يستثمر ما عنده من رأس المال ولا يجازف به فى المشاريع، وعلى الجملة لا يستخدمه ولا يتداوله، لأنه يرى تخبيثه آمن له وأضمن. ثم إن الأوروبى أيضاً لا يرى مصالحه ورأس ماله فى أمان وضمنان لأن الوطنى الذى يعامله لم يكن فى مأمن مثله لدى الحكومة والموظفين»^(١٦٢). هذا بالإضافة إلى أن «الأوروبيين كانوا يظلمون الوطنى

ويستنزفون خيره دون أن يستطيع استعادة حقوقه لأن أبواب العدل كانت موصدة في وجهه عند معاملته»^(١٦٣).

لم يكن «نوبار» الوحيد من ساسة ومفكرى تلك المرحلة، الذى نظر إلى المؤسسة القضائية باعتبارها ضرورة لحفظ حق الملكية وتنمية الثروة وتنظيم التعامل فى السوق، بل كانت نظرة لدى الجميع، ففي خطاب ألقاه الخديو توفيق فى افتتاح المحاكم الأهلية ورغم أنها من إنجازات الثورة فإنها لم تفتتح إلا سنة ١٨٨٢ - قال إنه «من المعلوم أن أساس العمران وازدياد ثروة الأهالى والسكان هو اتباع جادة العدل والحق والسير على وفق ما تقتضيه القوانين وتوقيع الأحكام حسب نصوصها»^(١٦٤) وأعلن وزير الحقانية فى نفس الحفل أن الهدف من إنشاء هذه المحاكم هو «تأمين المتعاملين والفصل بين المتخاصمين». وهو ما عبر عنه أيضاً رئيس محكمة الاستئناف فى اجتماع أول جمعية عمومية لها، فعنده أن الهدف من إيجاد القوانين وتطبيقها هو «حفظ الأموال وحقق الدماء وصيانة الأعراض» وأن الظلم ليس مجرد «أخذ المال من صاحبه بغير حق، ولكنه يعم أيضاً من لم يستخلصه من يد الظالم ويرده للمستحقين»^(١٦٥).

قاد التطور الاجتماعى خطوات إنشاء وتدعيم السلطة القضائية، فكلما تعقدت المعاملات وفرض اقتصاد السوق نفسه تزايدت الحاجة إلى المؤسسات القضائية وتطور العمل بها، ففي عصر محمد على كانت السلطة القضائية فى يد «المحكمة الشرعية» باعتبارها وحدة القضاء المصرى، ثم فرضت ظروف التطور الاجتماعى أن تضاف إليها محاكم للمسائل المدنية والتجارية عرفت بمجالس الأقاليم أنشئ منها خمسة على امتداد القطر، وأضيف إليها بعد ذلك ما عرف بمجالس التجار فى الإسكندرية والقاهرة، وهى التى تطورت إلى «قومسيون مصرى» اختص بنظر القضايا التى ترفع من الأجانب على الرعايا المحليين، وأما الهيئة الاستئنافية العليا فكانت فى يد «مجلس الأحكام» ويتكون من تسعة من كبار رجالات البلاد مع عالمين من علماء الأزهر أحدهما حنفى المذهب، والآخر شافعى المذهب. وكان يختص بإعادة النظر فى أحكام بعض القضايا، ويشارك المجلس الخصوصى - مجلس الوزراء - وضع القوانين.

وفى عهد سعيد نالت مصر حقوقاً استقلالية فيما يتعلق بالقضاء، إذ نال من السلطان العثماني حقاً لم يكن لأسلافه من ولاية مصر، هو حق اختيار القضاة بعد أن كان العمل جارياً على أن قاضى القضاة المولى من قبل السلطان العثماني هو الذى يعينهم.

تزايدت الحاجة إلى المحاكم فى عهد إسماعيل، فعمم مجالس الأحكام وأنشأ منها تسعة شملت معظم أنحاء القطر، وزيد عدد مجالس الأقاليم، وصار لكل مديرية مجلس ابتدائي، وزيد عدد المجالس الاستئنافية التى كانت تستأنف أمامها أحكام المجالس الابتدائية الواقعة فى دائرتها. وفى سنة ١٨٧١ أنشئت بناء على اقتراح مجلس شورى النواب مجالس - أى محاكم - فى القرى والأخطاط لنظر القضايا الصغيرة، سميت مجالس الدعاوى المركزية. وبقيت المحكمة التجارية المختلطة المسماة مجلس التجار فى كل من الإسكندرية والقاهرة تفصل فى المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب ولها محكمة استئنافية عليها واستمر هذا النظام قائماً حتى تشكيل المحاكم الأهلية فى سنة ١٨٨٢.

بدأ الانقلاب الحقيقى فى القضاء فى فترة تخمر الثورة العربية، فقد عكف رفاعة الطهطاوى وتلاميذه من الليبراليين المصريين على ترجمة قانون نابليون المعروف بالكود. فترجموا القانون المدنى، وقانون المرافعات، وقانون العقوبات، وقانون تحقيق الجنايات. وصدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فى مارس ١٨٨٢ أى بعد الثورة. ويعتبر عرابى أن صدور هذه اللائحة كان ضرورياً «لما له من العلاقة باستقامة سائر الأمور، ولأنه هو الموجب لثقة الأمة بالحكومة»^(١٦٦).

أرست اللائحة أهم القواعد الديمقراطية فيما يتعلق بالقضاء كمؤسسة وكان من الطبيعى أن تجيء اللائحة تعبيراً ليبرالياً ناضجاً والذين مهدوا لها فكرياً هم عناصر من الليبراليين المصريين، الذين استندوا إلى «كود» نابليون، وهو تلخيص أمين لمبادئ وفكريات الثورة الفرنسية.

• فقد قوت اللائحة مبدأ استقلال القضاء كسلطة منفصلة عن بقية السلطات بتقريرها عدم جواز عزل القضاة، وعدم جواز نقلهم من محكمة إلى أخرى إلا برضاهم وبعد أخذ رأى محكمة النقض والإبرام.

• وأقرت ضرورة علم المواطنين بالقوانين قبل تطبيقها عليهم، فأوجبت ألا يعمل بالقانون إلا بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثين يوماً.

• وأقرت مبدأ ألا عقوبة على فعل سابق على صدور القانون بتأثيره، أى عدم سريان القوانين على الماضى.

• كما أقرت ضرورة استناد الأحكام إلى القوانين التى سيجرى نشرها أو القوانين واللوائح الجارى العمل بها. وألا تكون الأحكام مخالفة لنصوص القوانين المذكورة.

• وحددت اللائحة درجات التقاضى لتضمن للمتقاضين، وللمحكوم لهم أو عليهم فرصة اللجوء إلى مستوى قضائى أعلى لمراجعة الأحكام لمزيد من الدقة فى إصدارها، وهكذا تقرر وجود ثلاث درجات قضائية: محاكم ابتدائية أو جزئية ومحاكم استئنافية. ومحكمة للنقض والإبرام. وأكملت الهيئة القضائية بإنشاء النيابة العمومية.

وهكذا أرسيت من الناحية النظرية قواعد استغلال السلطة القضائية وإن لم يتم هذا إلا بعد إجهاض الثورة.

إن استكمال السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية وتعميق الفواصل بينها كان من أهم الإنجازات التى حققتها محاولة البرجوازية المصرية للمشاركة فى السلطة، ولكن السؤال الملح الذى يواجهنا هو: ما النصيب الذى أخذته البرجوازية المصرية من السلطان، بعد هذا الجهد الجهيد؟.

(هـ) الثورة تبنى سلطتها الديمقراطية البرجوازية

المراجعة المتأنية لمسار الثورة العربية تؤكد أن محاولات إرساء قواعد السلطة الجديدة، لم تنته إلى نتائج يمكن اعتبارها حاسمة. صحيح أن هذه المحاولات لم تمر كأنها لم تكن. ولكنها لم تكن كافية لحسم قضية السلطة، لقد وضعت القوى السياسية الجديدة أقدامها على خريطة السلطة وشاركت بنصيب قليل فيها، وكان من المحتمل لو استمرت تمارس دورها لفترة أطول أن تتمكن لنفسها، ولكن هذه المحاولة جوبهت بتحديات كثيرة:

• أول هذه التحديات المركز المتميز الذي كان للأجانب في أجهزة السلطة المختلفة. إذ طرح هذا المركز مشكلة ذات شقين: أولهما أن الأجانب كانوا يمارسون دورهم في السلطة بحكم مصالحهم الاقتصادية وتضخم جالياتهم وارتباطاتهم بالسوق العالمية الذي كان الاقتصاد المصرى يدور فى عجلتها، فضلاً عن الحماية السياسية التي كانت الدول تضيفها على رعاياها العاملين في أجهزة السلطة المصرية. وأما الشق الثانى فهو احتياج البلاد إلى جزء من الخبرة الأجنبية في المؤسسات الجديدة التي أنشأتها. وكانت قرون التخلف الطويلة قد حرمت مصر من تكوين كوادر فنية متخصصة بأعداد كافية ومن هنا فقد اضطرت حتى الوزارات التي ثلث الثورة - وعملت باسمها - إلى استبقاء هؤلاء الأجانب، ففى عهد وزارة شريف مثلاً تقرر تشكيل لجنة لوضع تشريع للموظفين المدنيين، فاضطرت الوزارة إلى الاستعانة بخمسة من الأجانب في هذه اللجنة، كانوا يشكلون ما يقرب من نصف أعضائها؛ بل إن المجلس الأعلى للمعارف - الذى سبق إنشاؤه فى عهد وزارة رياض من ١١ مصرياً و ١٣ أجنبياً - ظل على تشكيله مع إضافة خمسة من الأعضاء الوطنيين ليشكل العنصر المصرى أغلبية فيه.

ولم يكن هذا المركز الخاص للأجانب قاصراً على السلطة التنفيذية، بل إن محاولات متعددة كانت ترمى إلى نشر هذا النفوذ وتأكيد في المؤسسات الأخرى. وبالأذات في السلطة التشريعية والقضائية. وكان من أعلى الأصوات المنادية بهذا نوبار باشا، أشار للموضوع في مذكرته الشهيرة التي كتبها في مارس ١٨٨١ وأرسلها من باريس. وهي تعبر عن رؤية أجنبية، ولا نشك في الذى أوحى بها لنوبار، هو بعض الدوائر السياسية الفرنسية التي كان على اتصال بها، وتاريخ المذكرة يشير إلى أنها كتبت بعد تمرد أول فبراير، ومع ازدياد المطالبة بمجلس النواب. والاقتراحات الواردة بها تبدو كما لو كانت موجهة لإجهاض هذه المطالبة.

رأى نوبار أن هناك ضرورة لتشكيل «لجنة لوضع القوانين، يعرض عليها كل تدبير إدارى أو مالى فتتخصص ثم تقبله أو تعدله بالاتفاق مع مجلس النظر قبل أن يعرض على الخديو، وبهذا لا تصدر القوانين إلا بعد الاتفاق والفحص المدقق

بين هيئة مستقلة حاصلة على كل الضمانات اللازمة لصيانة مصالح الذين يدفعون الضرائب». فمن يجب أن تتكون هذه اللجنة؟ من ممثلى الشعب؟ ذلك شيء لا يمكن أن يمر بخاطر نوبار. ولكن الذى ينسجم مع تفكيره أن يقترح تكوين هذا المجلس التشريعى من «النظار القدماء والموظفين السابقين يعينون من بين الحاصلين على الأخلاق الشريفة لدى الأمة ومن كبار فائزين بالاعتبار والاحترام، يدفعون الضرائب الكبيرة ويهمهم أن تكون الإدارة سائرة على محور العدالة والنظام». ويرى نوبار أن اقتصار هذه اللجنة على أعضاء مصريين فقط لا يضمن عدم تحيزها ضد الأجانب فى التشريعات التى تصدر عنها، ولذلك فقد اقترح «إدخال أعضاء صندوق الدين فى سلكها؛ لأن الحكومة عينتهم بمشاركة أرباب الديون» وعلى هذا فإن اللجنة المعنية - وليست المنتخبة - كفيلة بضمان مصالح المصريين والأجانب وبإيقاف السلطة الخديوية عند حدها. ويصدر التشريعات معبرة عن أصحاب المصالح المصريين والأجانب وهما شيء واحد فى نظر نوبار.

وفى المذكرة نفسها عالج نوبار موضوع السلطة القضائية، فبدأ بالتسليم بمبدأ استقلالية القضاء، واعترض على تدخل الدول فى تعيين قضاة المحاكم المختلطة، وعلى التزام الحكومة المصرية باستشارة وزراء العدل فى الدول الأوروبية قبل اختيار القضاة، ولجوء الدول إلى الضغط لتعيين قضاة لها فى هذه المحاكم، بحيث تحولت مناصبها إلى مجال للمنافسة الدولية. وبعد الاعتراض على سير القضاء المختلط ناقش نوبار وسيلة إنشاء قضاء أهلى، فرأى أن مصر تقتقد إلى عناصر صالحة لولاية القضاء، من ناحية الخبرة القانونية، ومن ناحية توفر الشخصية المستقلة التى ترفض الخضوع للسلطة التنفيذية أو لاعتبارات المال والجاه والمركز الاجتماعى. وانتهى نوبار إلى أن هناك ضرورة لاستمانة القضاء الأهلى أو الوطنى بقضاة من الأجانب. ولكنه تحفظ فى أن اختيار هؤلاء القضاة يجب ألا يكون يتدخل من الدول الأجنبية، وأن الحكومة يجب أن تكون مطلقة التصرف فى اختيارهم «من أوروبا أو من المستعمرات حسب حاجتها وحسب كفائهم من حيث اللغة والصفات فلا يتألها من هذا الوجه نفوذ حكومة أجنبية وأن يكون هؤلاء القضاة من رعايا الدول المختلفة ضماناً لعدم تركيز نفوذ

دولة واحدة في مناصب القضاء وبمجرد تعيينهم في خدمة البلاد يصبحون في عيونها قضاة مصريين القضاة الوطنيين أنفسهم» وانتهى إلى أن هذا النظام إذا أثبت كفايته فإنه من الممكن إذ ذاك إقناع الدول بأن تتنازل عن تزامنها على مناصب القضاء المختلط لتحقيق قوة سياسية به، وأن تترك للحكومة المصرية حرية اختيار القضاة، وتعينهم من ذوي الخبرة الأجنبية كما أنه يمكن أن يؤدي في النهاية إلى تعديل أو إلغاء الرقابة الثنائية في الحكومة المصرية^(١٦٧).

ومشروع نوبار بالصورة التي عرضناه بها، يكشف عن طبيعة التحدي الاستعماري الذي واجه هدف تثوير وتمصير ومقرطة السلطة في مصر. ذلك أن هذا المشروع يعبر عن رؤية عناصر استعمارية أو عملية للاستعمار، وهي رؤية تنظر إلى الأجانب باعتبارهم أصحاب مصلحة في مصر، كأنهم جزء من شعب غير محدد أو معروف الجنسية ينبغي أن يكون لهم ممثلون في المجلس التشريعي، وفي القضاء، وهو مشروع شبيه بمشروع «برونيات» الذي طرح للمناقشة في مارس ١٩١٧^(١٦٨) وكان يستهدف مشاركة الأجانب في السلطة مشاركة فعلية.

• وثاني هذه التحديات هو وضعية العناصر التركية والجرسكية في خريطة السلطة فقد أدى حيازة هذه العناصر للسلطة لفترات طويلة إلى عدم القدرة على الاستغناء ما يؤدون من أدوار، فقد حازوا خبرات يؤثر إهمالها - مع عدم توفر البدائل الوطنية - في سير العمل الوطني. ومن ناحية أخرى فإن التفرقة العنصرية التي كان يخضع لها المجتمع المصري، قد وضعت معايير غير اجتماعية وغير سياسية للتفرقة بين من هو «ثوري» ومن هو «غير ثوري». إذ اضطرت الثورة مثلاً إلى رفع عناصر إلى صفوف السلطة لمجرد أنها «من الفلاحين المصريين» بصرف النظر عن مواقف هذه العناصر السياسية. وهو ما أدى في بعض الأحيان إلى تسلي عناصر خائنة إلى السلطة، أضرت بالعمل الوطني وكبدته خسائر جمة. وبدلاً من أن تضع الثورة سلطتها في أيدي العناصر المؤمنة باتجاهها وحركتها الديمقراطية التحررية، اعتمدت أحياناً المصرية كصفة تؤهل لتولي المناصب الحساسة. لقد كان محمود سامي البارودي مثلاً، غير مصري الأصل، بينما كان

الأميرالاي على خنفس مصرياً، ومع هذا أعطى الأول حركة الثورة إمكانات واسعة، وخان الثاني الجيش، وكان أحد أسباب هزيمته العسكرية، مع أن مصريته هي التي كفلت له أن يتولى مراكز سياسية حساسة، إذ كان أحد أعضاء المجلس العرفى وهو مجلس وزراء الحرب، ومراكز عسكرية أكثر حساسية، إذ تولى قيادة الفرقة العسكرية التي كانت تعسكر فى مقدمة الجيش فى جبهة التل الكبير فى أخطر مراحل الحرب.

ولا يعنى هذا أنه كان على الثورة أن تغفل عن هدف تمصير جهاز الدولة بإحلال العناصر المصرية محل العناصر الأجنبية أو المتعصرة فيه، ولكن اعتبار التفرة العنصرية الأساس الوحيد وخاصة فى المراكز العصبية الحساسة فى جهاز الدولة، ومن البديهي أن محذور تحول هذه العملية إلى عملية اضطهاد للأقليات القومية، بنفها تماماً عن جهاز الدولة كان وارداً. لكن المتيقن أن القاعدة الصحيحة لمعالجة الموضوع قد غابت عن وعى الثوار.

ومن ناحية أخرى فإن نجاح حركة ما فى تحقيق انتصارات تدريجية يترتب عليه أن تتجمع حولها عناصر غير مخلصه أو منافقة، وعناصر لا تتفجر طاقتها الثورية إلا فى ظروف المد الثورى الديمقراطى. وفى الوقت المناسب ومع انحسار هذا المد إلى ظروف جزر فإن هذه العناصر إما أن تخون الثورة أو تأخذ موقفاً سلبياً، وهو ما حدث بالنسبة إلى الثورة العربية، فقد أدى نجاح الثورة فى حركة أول فبراير، إلى تفجر ظروف المد، فتجمعت العناصر التى أشرنا إليها حول قيادة الثورة، ولم تنتبه قيادتها الثورة، ولم تنتبه قيادتها إلى الإمكانيات الحقيقية لثوار اللحظة هؤلاء، فمكنت لبعضهم من مراكز حساسة فى السلطة، سرعان ما استخدموها استخداماً ضاراً عندما بدأت بشائر الجزر أو تطلبت الحركة الثورية مفاعرات غير مأمونة النتائج تماماً. وفى ظروف الوعى بالطاقة الثورية المحدودة هؤلاء، فإن الواجب يحتم عدم إهمال ما يمكن أن يقدموه من جهة لخدمة قضية الثورة، فى الحدود التى لا تضر بحركة الثورة، وهى معادلة لم تنجح قيادة الثورة فى وضعها موضع التطبيق.

ويعود الخطأ في تحديد دور هؤلاء إلى ضعف حزب الثورة وعدم فاعليته وتدهور بنيته التنظيمية. إذ كان الحزب الوطني كان حزباً ميكروسكوبياً يبدو دائماً أكبر من حجمه الحقيقي، ورغم أنه لم يخل من خبرة محدودة، فقد أدى هذا الضعف في بنيته إلى عجزه عن مواجهة المهمات الملحة للثورة الوطنية الديمقراطية، ذلك العجز الذي نشأ في الأساس عن ضعف الأجنحة التي حاولت تحقيق هدف مشاركة البرجوازية المصرية في السلطة.

• وأما التحدي الثالث، فكان يتمثل في بقاء السراى في مركزها المؤثر على خريطة السلطة برغم ما أصابها من ضربات حسرت نفوذها نسبياً عن السلطة، وما حدث فيها كمؤسسة سياسية من انقسامات وتكتلات فقد ظلت تتاور لاستعادة سلطتها المطلقة. ومع أن نمو القوى الوطنية وإنشاء المؤسسات المنظمة لحدود السلطات، كان كفيلاً بإلزامها حدها، إلا أن تراثها التاريخي كمؤسسة كان يتطلب تصفية فعلية للعناصر المكونة لها، وهو ما تنبّهت إليه قيادة الثورة في وقت متأخر نسبياً، ولكنها لم تحسم بشكل نهائي.

• وأخيراً فإن الوقت كان عامل تحد كبير فكثرة المهمات الثورية وتشابكها وتناقض بعضها وضراوة القوى المعادية للثورة، والزمن المحدود الذي كان عليها أن تنجز خلاله هذه المهمات كلها. أدى إلى صعوبة واستحالة القيام ببعض الإجراءات الضرورية لحسم قضية السلطة.

على أن القوى الثورية - رغم هذه التحديات جميعها - توصلت إلى صيغة جنينية وسليمة لحسم قضية السلطة، وهو ما فرضه تحرك الحوادث السريع، والانقسام الواضح الذي حدث في جبهة الثورة عقب احتلال الإسكندرية في يوليو ١٩٨٢، وكانت هذه الصيغة مؤقتة فضلاً عن جنينيتها ولكنها - في رأينا - أنضج الإنجازات الثورية في مجال إرساء المؤسسات الوطنية الديمقراطية في الواقع المصري.

ففي الوقت الذي كانت كل أهداف الثورة، ووجودها نفسه، تتعرض لخطر التصفية في مواجهة الغزو الاستعماري الإنجليزي، أعلن الخديو محمد توفيق - الحاكم الشرعي المعين من قبل السلطان العثماني صاحب الولاية على مصر -

انضمامه إلى الإنجليز وأرسل إلى عرابي. يطلب منه صرف الجنود الذين كان يستدعيهم من الاحتياط لتدعيم خط الدفاع في كفر الدوار. فلما رفض عرابي الكف عن المقاومة أصدر الخديو قراراً بعزله وأعلن راغب باشا - رئيس مجلس الوزراء إذ ذاك - في خطاب منه للأدميرال سيمور، أن «عرابي باشا يشتغل الآن بإعداد وسائل للدفاع، وذلك مخالف لأوامر الجناح العالي الخديو، وأنه وحده المسئول عما يحدث». وبهذا انضم مجلس الوزراء إلى قوى الاحتلال. وكان مجلس النواب قد انقسم منذ أزمة المؤامرة الجركسية والإنذار المشترك في ٢٥ مايو وانضمت أغليبيته إلى السراي.

وفي مواجهة انشقاق المؤسسات الممارسة للسلطة وانضمام أغليبيتها إلى قوى الأعداء، قررت قيادة الثورة بناء مؤسساتها الممثلة لتركيبها الطبقي والمعبرة عن نزوعها الديمقراطي التحرري في مؤسستين من أهم المؤسسات السياسية في تاريخ البرجوازية المصرية، وفي تاريخ النضال الديمقراطي المصري على وجه العموم «المجلس العرفي» و «الجمعية العمومية». وقد مارست هاتان المؤسساتان السلطة في مصر خلال فترة قصيرة جداً بين ١٧ يوليو ١٨٨٢، و ١٤ سبتمبر من نفس السنة - حوالى شهرين - فما طبيعتهما، ومهامتهما، وما وضعيتهما في مسألة السلطة؟.

• كان المجلس العرفي هو «مجلس وزراء الحرب»، فهو كمؤسسة، حائز السلطة التنفيذية وممارسها، وواضع كل إمكانياتها في خدمة الحرب ضد الغزو الاستعماري. وقد شكل ليحل محل وزارة راغب باشا التي انضمت أغليبيتها إلى الخديو والاحتلال. وقد أنشئ المجلس العرفي برأى «يعقوب سامي» - وكيل وزارة الحربية وأحد كبار قادة الثورة - وذلك عقب تلفراف أرسله إليه عرابي من الجبهة في كفر الدوار. يخطره فيه بخيانة الخديو وانحيازه إلى جيش الأعداء.

وحين أنشئ «المجلس العرفي» كلف بالعمل كلجنة تحضيرية للإعداد لمجلس طبقات الأمة أو «الجمعية العمومية»، إذ دعا يعقوب وكلاء الوزارات للمناقشة فيما يجب عمله لتنفيذ طلب عرابي بدعوة مجلس ممثلى الأمة لنظر مسألة

خيانة الخديو وطلبه من عرابي الكف عن المقاومة. وقد قام المجلس بترتيب الدعوة إلى الجمعية العمومية. ثم استمر بعد ذلك في أداء مهماته كمجلس للوزراء. ونشر قرار تشكيله في الوقائع المصرية. وقد شكل على النحو التالي: يعقوب سامي؛ وكيل وزارة الحربية. حسين الدرمالي؛ وكيل الداخلية. بطرس غالي؛ وكيل الحقانية. على بك فهمي رفاعة الطهطاوي؛ وكيل المعارف. حسين فهمي؛ وكيل الأوقاف. عريان تادرس؛ باشكاتب المالية. على الرويحي؛ وكيل وزارة السودان. جعفر صادق؛ رئيس مجلس الأحكام سابقاً. محمد رؤوف؛ حكمدار السودان السابق. إسماعيل أبو جبل؛ رئيس مجلس الأحكام سابقاً. إسماعيل باشا محمد؛ مفتش عموم الأشغال. أحمد نشأت؛ ناظر الدائرة السنية. الفريق راشد حسني. اللواء على فهمي. اللواء محمد رضا. اللواء خالد باشا. اللواء حسن مظهر. إبراهيم سامي؛ مأمور عتق الرقيق. أحمد حسين قومندان؛ وابورات النيل. إبراهيم فوزي؛ مأمور ضبطينية مصر (محاظف القاهرة). أحمد رفعت؛ مدير المطبوعات وسكرتير عام مجلس الوزراء، الأميرالاي على بك يوسف خنفس. الأميرالاي أحمد فرج. الأميرالاي حسن رافت. حافظ رمضان؛ باشكاتب الدائرة السنية. الأميرالاي حسين بهجت أحمد شكرى؛ وكيل الدائرة السنية. الأميرالاي عبد الرحمن حسن^(١٧٨).

ومن الواضح أن نصف عدد أعضاء المجلس كانوا من وكلاء الوزارات وكبار الموظفين، يليهم العسكريون وهم عشرة. ثم نظار الدوائر والتفاتيش الزراعية، واثنين من القضاة السابقين. وهو تشكيل يرتبط بطبيعة مهمته كمجلس للحرب، فأغلب الموظفين تتعلق أعمالهم بالمسائل العسكرية كالدخالية والرى والمالية والسودان والمطبوعات، كما أن توفر عدد من العسكريين فيه كان ضرورياً. وإن كانت الحرب نفسها قد فرضت أن ينتقل هؤلاء إلى جبهات القتال، وبهذا لم يكن المجلس خاضعاً لتهديدهم كما زعم البعض فيما بعد، وقد ذكر إسماعيل محمد أحد أعضائه في شهادته أمام لجنة التحقيق فيما بعد أن من المنتظمين في حضور جلساته من العسكريين ثلاثة فقط هم: أحمد فرج وعلى فهمي وحسن جاد. وأن على يوسف كان يحضر قبل سفره^(١٧٩) ومن المعروف أن على فهمي قد ترك القاهرة وانضم إلى الجبهة بعد ذلك بفترة قصيرة.

تتحدد مهمات هذا المجلس في إدارة شئون الحكومة والمحافظة على الأمن والنظام واتخاذ التدابير العسكرية والتحضيرات الحربية للدفاع عن البلاد^(١٧١) ويقول رئيس المجلس يعقوب سامى أمام لجنة التحقيق فيما بعد إنه «لولا هذا المجلس لما بقيت مصر كما هي. فإنه ترتب على وجوده حفظ البلد. وقد اجتهدت غاية الاجتهاد حتى لم يحصل أدنى قتل أو سرقة. وأحضرت الأوروبيين لقصر النيل وسفرتهم للإسماعيلية مع المحافظين اللازمين»^(١٧٢).

ومن الناحية السياسية كان المجلس هو الحكومة الشرعية في رأى جماهير الشعب التي رأت أن السلطة الموجودة في الإسكندرية لا تمثل أحداً. وقد كتب عرابى إلى محافظ السويس من كثر الدوار طالباً منه أن يخبر «جناب قنصل الإنجليز أن مصر ليس فيها حكومتان كما يزعم وإنما حكومة البلاد هي واحدة والجيش تحت أمرها»^(١٧٣). ليس وكانت طبيعته - كممثل لسلطة القوى الوطنية المعادية للاستعمار - واضحة للذين يمارسون السلطة داخله. وقد دافع أحمد بك رفعت عضو المجلس وسكرتيره العام عن وجوده كمؤسسة في مواجهة لجنة التحقيق فقال «إنه كان بالفعل الحكومة الرسمية المؤيدة برضاء جميع الأمة المصرية التي كانت تبذل الأرواح والأموال بدون مراعاة الاختلاف في الجنس والدين للمحاربة عن الوطن». وهذا اليقين هو الذى دفع المجلس إلى تأييد تلغراف عرابى لمحافظ السويس فأرسل المجلس هو الآخر تلغرافاً ينبه على المحافظ «بأخبار الأميرآلى الإنجليزى بأن الحكومة موجودة بمصر وأن ما في الإسكندرية لا يعبر عن الأمة»^(١٧٤).

مارس المجلس مهمته في حدود فهمه لنوره كسلطة حكم ثورية، وكمجلس وزارى للحرب. فالتفت إلى ثلاث مهمات رئيسية:

• الأولى هي الترتيب لدعوة الجمعية العمومية للانعقاد وتحضير ما يعرض عليها من أمور ومتابعة تنفيذ قراراتها. وإصدار الأوامر والقرارات التفصيلية لوضع قرارات الجمعية العمومية موضع التطبيق العملى. وفي هذا الصدد فإن المجلس قد اعتبر أنه يستمد سلطاته من الجمعية العمومية ومستولاً أمامها.

• أما المهمة الثانية فهي: تقديم تسهيلات أساسية للمجهود الحربي. وفي هذا الصدد أصدر المجلس عدة قرارات بمنع المراسلات التلغرافية الشفوية الصادرة أو الواردة إلى مصر، والأخبار المهمة العبارة، باستثناء ما يصدر أو يرد إلى وزارة الحربية، كما أصدر قراراً بمنع دخول الأجانب إلى مكاتب التلغراف. وأخضع الصحف للرقابة وعين أحمد رفعت - عضو ومدير المطبوعات - رقيباً عاماً. ومنع سفر الأجانب إلى الخارج.

• على أن أخطر المهام التي نفذها المجلس اتخاذ إجراءات حاسمة لتثوير جهاز الدولة الرجعي، بإجراء ما عجزت عنه القيادة الثورية في الظروف الطبيعية من تطهير جهاز الحكم من العناصر المشكوك في ولائها للثورة، أو تردها في مواجهة حالة الحرب، فأصدر قرارات بعزل خمسة من المحافظين وعين آخرين محلهم. ونقل بعض المحافظين إلى محافظات أخرى لتوفير قيادات إدارية ذات كفاءة خاصة للمحافظات القريبة من جبهة القتال. وقد شرح عرابي للمجلس العرفي - وكان يحضر بعض جلساته ويرسل إليه برقيات وخطابات - ضرورة عزل أحد المحافظين؛ لأنه تقاعس في جمع الجنود الذين طلب منه جمعهم. وتصرف بطريقة توحى بأنه لا يقدر مسئولية متطلبات الحرب. وفي شرحه حدد القاعدة التي يجب أن يمارس على أساسها جهاز الدولة دورة، فقال إنه لا يجوز أن يأخذ أحد موظفي الحكومة ماهيته منها ويكون مساعداً للعدو الإنجليزي^(١٧٥). وهو ما طلب عرابي من محافظ السويس أن يؤكد له لادميرال الإنجليزي، إذ نبهه أن يخطر الأمر أن بأن «المحافظ خادم لعموم الأمة وليس لشخص الخديو»^(١٧٦).

احتفظ المجلس باستقلاله في أداء وظيفته في حدود أنه جزء من السلطة الثورية، وحافظ على الطابع الديمقراطي في مناقشاته، فقد ذكر عرابي في محضر التحقيق معه أن المجلس كان يراجع في كثير من الآراء التي كان يبديها في مسائل الدفاع، والتي كان يعتقد أنها نافعة كل النفع للحفظ والمدافعة. وأضاف: أن هذا يعني أنه لم يكن يسير المجلس أو يجبره على شيء^(١٧٧). وكان عرابي - باعتباره وزيراً للحربية وقائداً للجيش والثورة - يخطر المجلس فحسب

بما يصل إلى علمه عن طريق مخابراته من أنباء عن الخونة أو معوقى المجهود الحربي، وفي ضوء هذه المعلومات كان المجلس يصدر قراراته. وقد نظر عرابي إلى المجلس نظرتة إلى سلطة فعلية لها عليه حق الأمر والطاعة. ففى التحقيق معه قال إنه كان «رجلاً مأموراً: بأمر من طرف ذلك المجلس الذى بيده حكومة البلاد هو أن أقوم بحفظ البلاد والمدافعة عنها»^(١٧٨). والواقع أن المجلس تجربة ديمقراطية ممتازة، إذ كان عرابي - كقائد للجيش والثورة فى ظروف غزو عسكري استعماري - يستطيع أن يضع كل السلطة فى يد العسكريين أو فى يده شخصياً فهذه ظروف لا يمكن فيها أن تسير الأمور فى شكلها العادي. ومع ذلك فإن حرصه على أن تكون السلطة فى رقعة أوسع، ممثلة القوى الثورية يدل على أصالة الفكرة الديمقراطية عنده.

• وتعتبر «الجمعية العمومية» مؤسسة تمثيلية من أهم المؤسسات السياسية غير المسبوقة فى الواقع المصرى. وصاحب الفكرة فى الدعوة إليها هو «عرابي» الذى كتب إلى «يعقوب سامى» فى ١٧ يوليو ١٨٨٢ يخطره بخيانة الخديو ويطلب منه أن يعقد مجلساً من الذوات والعلماء ومجلس النواب والأعيان وي طرح هذه الأحوال أمامهم للمذاكرة فيها والبت فى السير على خطة يقررونها ثم يحررون قراراً بما يرونه فى صالح البلاد» وطلب منه أن يسأل هؤلاء الذوات والعلماء والنواب والأعيان «عما إذا كان يجوز شرعاً وقوع ما حصل من الخديو من التحيز لأعداء بلاده أم لا». وبعد إمضائه فيدوناً للعمل بموجبه^(١٧٩). ومع أن الأفكار اتجهت فى البداية إلى قصر عضوية الجمعية العمومية على الضباط من رتبة الأميرالاي فما فوق، إلا أن المنطق الديمقراطي، انتهى بأن اتسعت الدعوة لتشمل ممثلين لكل طبقات الأمة. وهكذا عقدت الجمعية العمومية دور انعقادها الأول فى ١٧ يوليو بحضور قرابة ٤٠٠ عضو، وعقدت اجتماعها الثانى والأخير فى ٢٣ يوليو بحضور ٢٦٠ عضواً.

وكانت الجمعية فى منظور أعضائها، والداعين إليها، أعلى سلطة فى البلاد، باعتبارها ممثلة لعموم السكان، وإلى هذا المعنى نبه عرابي محافظ السويس فى البرقية المسابق الإشارة إليها. وقد نبه عرابي فى برقيته السابق الإشارة إليها

لمحافظ السويس إلى أن الخديو لم «تصبح له سلطة بمقتضى قرار من عموم رؤساء البلاد وأعيانها وعامتها على اختلاف مذاهبها»^(١٨١). كما ذكر في برقية منه لعلى مبارك أنه قائد للجيش «ليس له أدنى صفة أو حق فى اتخاذ أى إجراء بعد صدور قرار الجمعية العمومية، وهو يعتبر نفسه مطيعاً ومتقادداً فى أى حال لما تأمر به الأمة»^(١٨٢). وحرصت الجمعية على اكتساب شرعية لقراراتها بإبلاغها للباب العالى الذى كانت تحرص على تأييده لخط المقاومة ضد الغزو. ونلاحظ أن حدود هذه العلاقة قد اقتصرت على إحاطة الباب العالى علماً بقرارات الجمعية، مع خطورتها الشديدة، إذ وصلت إلى إعلان عزل الخديو وعدم العمل بقراراته. وقد نص على هذا الإبلاغ فى قرار الجمعية بجلسته ٢٣ يوليو إذا لزم هذا القرار «عرض قرارنا هذا على الأعتاب العالية الشاهانية بواسطة وكلاء النظارات»^(١٨٣). وهو ما يكشف عن تصور الجمعية العمومية للمجلس العرفى باعتباره مؤسسة منفذة لقراراتها. ومن حيث المهمات التى تكلفت بها الجمعية فهى أيضاً مهمات الحزب. فهى برقية عرابى لعلى مبارك ذكر أن الجمعية لم تعقد إلا «لتنظر فى الأحوال الحاضرة واتخاذ التدابير اللازمة لوقاية البلاد»^(١٨٤).

على أن يلفت النظر حقاً هو أن هذه الجمعية قد عقدت فى ظروف مشابهة للظروف التى عقد فيها «مجلس طبقات الأمة» فى الثورة الفرنسية، ولمهام بعضها متشابه، وبتركيب قريب من تركيبها، وهو ما يكشف عن تأثر العرابيين بأفكار الثورة الفرنسية وتجاربها ومؤسساتها. لقد كانت الجمعية العمومية مختلفة من حيث التركيب عن أية مؤسسة تمثيلية سابقة وإذا ما راجعنا الأسماء والوظائف والوضعيات التطبيقية للموقعين على قرارها فى ٢٣ يوليو ١٨٨٢. وهو القرار الخاص باستمرار الدفاع عن البلاد وعزل الخديو، نجد أنه قد وقع عليه ٢٦٠ عضواً الأغلبية العظمى منهم تنتمى إلى فئات صاحبة مصلحة حقيقية فى إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وبالذات: التجار والزراع المتوسطيين والمثقفين الثوريين.

تكونت الجمعية من ١٧ من كبار الموظفين و ١١ من مديرى المديریات و ٢٨ من الموظفين الذين يتولون مراكز قيادية وسطية، وبهذا يبلغ عدد العاملين فى الجهاز الإدارى من أعضائها ٥٦ عضواً. كما وقع أيضاً ٢٢ من رجال الدين الإسلامى

ونقباء الأشراف وعلماء الأزهر و ٨ من رجال الدين المسيحي هم بطاركة الطوائف المسيحية المختلفة. وجملة هؤلاء ٢٠. هذا فضلاً عن ١٨ من العسكريين السابقين والعاملين في الخدمة و ١٤ من القضاء، و ٥٢ عمدة، و ٥٤ تاجراً يمثلون كبار التجار في القاهرة وبولاق والإسكندرية وفي الأقاليم. فضلاً عن ٦ من نظار الدوائر و ٥ من رجال الحاشية الملكية و ٣ من أمراء البيت المال، وتتوزع النسبة المثوية للموقعين على القرار تنازلياً كالآتي: ٢ و ١٥٪ للمثقفين (ويشمل هذا العدد الموظفين وكبار الموظفين ورجال الدين الإسلامي والمسيحي والعسكريين والقضاة) ثم ٧، ٢٠٪ من التجار و ٢٠٪ من العمدة وأخيراً ٣، ٥٪ من الأسرة الملكية وحاشيتها والعاملين في خدمتها وهم يمثلون العنصر الذكي في السراى.

والملاحظة الواضحة هي أن التجار قد أصبحوا قوى مؤثرة في هذه المؤسسة التمثيلية - وهو ما لم يتوفر لهم في مجلس النواب حيث لم يزد عددهم على ٨٪ من أعضائه (٧ فقط من ٨٢). ارتفعت في الجمعية العمومية إلى ٧، ٢٠٪. كذلك فإن المثقفين الذين لم يمثلوا في أى مجلس نيابى بما في ذلك مجلس نواب الثورة نفسه، قد وجدوا الفرصة لكي يمثلوا، بحجم كبير، يكشف عن حجم تأثيرهم السياسى - حتى أنهم كانوا أكثر القوى تأثيراً في استصدار القرارات - أكثر مما يكشف عن قوتهم الحقيقية في الخريطة الاجتماعية.

ومما يلفت النظر أن الذين حضروا الجمعية ووقعوا على قراراتها، أى التزموا بما تعبر عنه من سياسة، من أعضاء مجلس النواب، لم يزدوا عن ستة أعضاء فقط هم: أحمد الصباحى ومحمد دبوس ويسيونى أبو الفضل وأحمد على محمود ومصطفى علام ومحمد جلال، وأغلبهم من العمدة. وهو ما يؤكد أن مجلس النواب في تركيبه كان بعيداً عن التوافق مع مطامح البرجوازية المصرية. وأنه من ناحية التركيب كان يضم عناصر وسطية ومتردة. كان الطبقي والمجلس هو المؤسسة التشريعية الرسمية في البلاد. والمنتخبة في ظل انتصار الثورة، أن يقوم بالمهام التي أنشئت الجمعية العمومية لأدائها، ولكن الانقسام الذي حدث به، بعد أزمة المؤامرة الشركسية، وأدى لانتقال عدد من أعضائه إلى صف الخديو، وتأييدهم للاحتلال، ولجوء عدد آخر لاتخاذ موقف محايد في الصراع، كشف

عن عجزه عن أداء المهام الثورية فى مرحلة الأزمة، وأكد أنه من حيث التركيب، يمثل أكثر الشرائح الاجتماعية التى اشتركت ببرنامج أقرب ما يكون إلى الحد الأدنى. لذلك فرضت الضرورة عقد الجمعية العمومية كمؤسسة بديلة لمجلس النواب كما كان المجلس العرفى مؤسسة بديلة لمجلس الوزراء.

والموقف الوسطى الذى أخذه المجلس هو الذى جعلنا لا نعثر فى قائمة الجمعية العمومية إلا على أسماء ستة من أعضائه، وهو المسئول عن أننا لا نجد كثيرين من أعضاء المجلس فى قوائم أحكام الإدانة، التى صدرت عن المحاكم العسكرية التى حاكت الثوار إلا أحد عشر فقط من أعضائه هم:

- أحمد أباطة (تحديد إقامته بالشرقية، مع دفع تأمين سنوى ٢٠٠٠ جنيه لمدة ٥ سنوات).
- أحمد محمود (تحديد إقامته بالبحيرة مع دفع تأمين سنوى ٣٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات).
- إبراهيم الوكيل (تحديد إقامته بالبحيرة مع دفع تأمين سنوى ٣٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات).
- أمين الشمسى (تحديد إقامته بالشرقية مع دفع تأمين سنوى ٥٠٠٠ جنيه لمدة ٥ سنوات).
- مراد السعودى (تحديد إقامته بالجيزة مع دفع تأمين سنوى ٤٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات).
- محمد جلال (تحديد إقامته بالمنيا مع دفع تأمين سنوى ٢٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات).
- مهنى عمر (تحديد إقامته بأسسوط مع دفع تأمين سنوى ٤٠٠٠ جنيه لمدة ٤ سنوات).
- محمد عبد الله (تحديد إقامته بالشرقية).
- على كساب (تحديد إقامته ببني سويف).

• على مكاوى تجريده من الرتبة .

• محمد الشاذلى تجريده من الرتب .

ومن بين هؤلاء اثنان فقط من الذين وقعوا على قرار الجمعية، فيكون عدد أعضاء المجلس الذين اتخذوا مواقف ثورية لا يزيد على ١٥ عضواً .

وخروج مجلس النواب من جبهة الثورة، عند منعطف أزمة المؤامرة الشركسية، هو الذى دفع العربيين للبحث عن صيغة تقدم ممثلين حقيقيين للعناصر صاحبة المصلحة فى استمرار الثورة الوطنية التحررية، وأن تعتمد فى هذا على عناصر البرجوازية التجارية والعناصر الواعية من البرجوازية الزراعية والمتقنين الثوريين المتأثرين بالفكر الليبرالى والفكر الدينى المتحرر .

ورغم هذه المحاولة الناجحة فى بناء السلطة الديمقراطية البرجوازية، فقد أجهضت الثورة!).

فلماذا أجهضت؟

إن هذا يتطلب أن ندرس بتفصيل أوفى، كيف تكونت جبهة الثورة، وكيف تفتت.. وهو موضوع الفصل القادم .

الجبهة الثورية من الوحدة إلى التفتت

□ الجبهة الوطنية المتحدة.. القضايا الرئيسية والتحديات □ المرحلة الأولى: تكوين الجبهة الوطنية (فبراير ١٨٧٩ - أغسطس ١٨٧٩) □ المرحلة الثانية: تدعيم الجبهة.. أقصى التسامح (من عزل إسماعيل إلى ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١) □ المرحلة الثالثة: الأرستقراطية الزراعية تحاول احتواء الجبهة (من مظاهرة سبتمبر إلى استقالة شريف. فبراير ١٨٨٢) □ المرحلة الرابعة: الانقسام؛ والأرستقراطية الزراعية والمراي تخونان الثورة (من تولي البارودي للوزارة في ٢ فبراير إلى ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢) □ المرحلة الخامسة: الانقسام النهائي.. أمتان: من ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو إلى سقوط القاهرة في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ □ برنامج لجبهة تضم أكثر العناصر تحزرا □ التحالف المصري العثماني □ الحرب؛ قضاياها العسكرية والاجتماعية والسياسية □ قيادة الثورة؛ ملاحظات حول الزعامة البرجوازية □

الجبهة الوطنية المتحدة

القضايا الرئيسية.. والتحديات

يبدو إجهاض الثورة العربية أحيانا كقدر حتمى لم يكن منه مفر. لا تعتمد حتميته على قوة خفية شامت أن تحرم البرجوازية المصرية من أن تحقق محاولتها لبناء سلطتها الديمقراطية والسيطرة على سوقها القومية بل صنعته الظروف العالمية التى نشأت فيها الثورة. وطبيعة الخريطة الطبقية لها. والمهام التى وقع على عاتقها عبء القيام بها. والقيادة التى ولدت فى هذه الظروف كلها.

ومما يفرض اهتماماً خاصاً بأسباب إجهاض الثورة، أن المتابعين لحركة التاريخ المصرى الحديث، يلاحظون أن جماهير الشعب المصرى قد واجهت الغزو الفرنسى - ١٨٩٧ - بمقاومة مستمرة أجهدت قوات فرنسا التى كانت أقوى دولة أوروبية فى ذلك الوقت، وجعلت استمرارها فى البقاء يكاد يكون مستحيلا. كما أن حملة فريزر فى سنة ١٨٢٧، لم تهزم بفاعلية جيش محمد على - الذى كان حتى ذلك الوقت من بقايا المرتزقة - بل هزمتها المقاومة الشعبية المسلحة فى رشيد والحماد. وبعد ثمانية عقود من ذلك دخل الجيش البريطانى القاهرة فى سنة ١٨٨٢ وقد أعلنت مدينة مفتوحة. دون أن يواجه بأية مقاومة. وتؤكد وجود الاحتلال فى السنوات الأولى منه دون أن تنتظم الجماهير فى أية حركة للمقاومة. ويتساءل البعض: هل يرجع هذا إلى جزر فى نضالية الشعب؟ ومع أن هذا ممكن الحدوث، إلا أنه لا يفسر كل شيء. ومن هنا فإن دراسة ظروف الحركة الثورية العربية (١٨٧٩ - ١٨٨٢) ضرورة ليس فقط لإنصاف قادتها، وإنما لفهم وإتصاف النضال الشعبى نفسه.

ووقائع الثورة لم تبدأ - كما هو شائع - بالهجوم على ثكنات قصر النيل في أول فبراير ١٨٨١. فذلك التحديد يحصر وقائعها في حدود الحركة العسكرية. أما في إطار النظرة الطبقيّة لها فإن بدايتها تعود إلى السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل. حين تحركت القوى الوطنيّة وبلورت نضالها في شعارات سياسيّة انطلقت كتعبير عن المقاومة في مناقشات مجلس النواب الذي أنشئ عام ١٨٦٦. ثم انتقلت إلى الجيش فقام عدد كبير من ضباطه وجنوده بالهجوم على الوزير الأوروبي ولسن ورئيس الوزراء على نوبار. مما أسقط الوزارة الأوروبيّة، ثم كان يوم «ميرابو» الشهير عندما رفض النواب قرار الحكومة بفض الدورة البرلمانيّة قبل إجابة مطالبهم. وتلاه انعقاد «الجمعية الوطنيّة» التي قدمت مطالب مارس ١٨٧٩، وبتحقيقها تولى شريف الوزارة، وأعد مسودة دستور ١٨٧٩. وقد انتهت هذه المرحلة بإسقاط إسماعيل وتولى الخديو توفيق لسلطة الحكم.

وتحركات الحوادث بعد أقل من عام من تولي الخديو توفيق الحكم - خلفاً لوالده إسماعيل - إذ قام عدد من ضباط الجيش في مايو ١٨٨٠ بتقديم عدة مطالب خاصة بهم، كانت ذات طابع سياسي، ثم تازم الموقف بين الجيش وقياداته الجركسية فكانت مطالب الضباط في يناير ١٨٨١ بعزل عثمان رفقي. واعتقالهم في ثكنات قصر النيل فقام زملاؤهم بالهجوم على الثكنات والإفراج عنهم بالقوة المسلحة وحقق تمرد أول فبراير هدفه بتعيين البارودي وزيراً للحربية. وعلى امتداد الشهور السبعة التالية بدأ البارودي إصلاح الجيش وتكتلت كل القوى الرأغبية في التغيير حول عرابي تتشاور حول المطالبة بالدستور والحريات العامة. بينما حدث استقطاب رجعي حول السراي في مؤامرات متتالية لاغتتيال زعماء الحرب العسكري. وانتهت هذه المؤامرات بعزل البارودي وصدور قرارات بتشتيت الزعماء بعيداً عن القاهرة مما أدى إلى ثورة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ التي طالبت بإسقاط رياض وبالدستور وزيادة عدد الجيش. وعلى أثرها شكل شريف وزارة ظلت تحكم خمسة شهور فأجرت انتخابات مجلس النواب، ثم اختلقت مع المجلس حول بعض مواد الدستور فاستقالت في فبراير ١٨٨٢ وخلفتها وزارة الثورة برئاسة البارودي ودخلها عرابي وزيراً للحربية. وأصدرت وزارة البارودي الدستور

بالاتفاق مع مجلس النواب. وظلت تحكم أربعة شهور استقالت في نهايتها على أثر قبول الخديو لمطالب الدول الاستعمارية في ٢٥ مايو ١٨٨٢، والتي تضمنت إبعاد زعماء الثورة عن البلاد واستقالة الوزراء. وتفاقم الموقف الأمني، بخاصة بعد المذبحة الطائفية التي جرت بالاسكندرية في ١١ يونيو ١٨٨١ واضطر الخديو إلى إعادة عرابي وزيراً للحربية حفظاً للأمن، ثم شكل وزارة برئاسة راغب باشا مع بقاء عرابي في منصبه. وفي ١١ يوليو ١٨٨٢ بدأ الغزو بضرب الإسكندرية. وانضم الخديو وجزء من مجلس الوزراء وعدد من النواب إلى القوات الغازية. بينما تحصن عرابي في كفر الدوار وشكل مجلس وزراء للحرب وجمعية وطنية جديدة. وظلت القوى الثورية تمارس سلطة الحكم في جميع أنحاء البلاد حتى هزيمة التل الكبير واحتلال القاهرة في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢.

خلف هذا العرض السريع للحوادث ماجت التناقضات بين قوى الثورة والقوى الرجعية والعميلة كما ماجت التناقضات في داخل معسكر الثورة نفسه. وفي داخل معسكر الأعداء. ودراسة هذه التناقضات وأشكال التحالفات السياسية بينها وبرامج الوحدة. يعطينا مفتاحاً لفهم استراتيجية قوى الثورة وتكتيكاتها واستراتيجية القوى المعادية وتكتيكاتها. التي حددت شكل الحوادث وقادتها إلى نهاياتها الحتمية.

ولن نستطيع أن نجيب على كل الأسئلة المعلقة حول أسباب وكيفية إجهاض الثورة العرابية. دون أن ندرس بعناية ودقة كيفية تكون الجبهة الوطنية التي قادتها. وكيفية تفتتها، وهو ما يعنى دراسة الاستراتيجية والتكتيك الثوريين. واستراتيجية وتكتيك القوى المعادية. وفي التفاصيل أن ندرس الهدف الأساسي الذي حددته قوى الثورة والأهداف المباشرة التي تحقق هذا الهدف، والقوى الاجتماعية الأساسية والاحتياطية التي اعتمدت عليها. وأشكال النضال التي اتخذتها لتحقيق أقرب الأهداف. ومدى ارتباط الأهداف القريبة بالأهداف البعيدة. والأشكال التنظيمية التي كانت وعاء تحقيق العملية الثورية نفسها.

لقد درسنا في الفصل الثاني من هذه الدراسة التناقضات الاجتماعية التي حركت عوامل الثورة. ودرسنا في الفصل الثالث التناقضات الفكرية التي عبرت

عن الصراع الاجتماعى وتفاعلت معه. لننتقل فى الفصل السابق فندرس الأشكال التى انتظمت خلالها قوى الثورة، فإن مهمتنا فى هذا الفصل تبدأ من حيث انتهت الفصول السابقة. فالصراع السياسى المعبر عن كل هذه التناقضات هو مجال اهتمام هذا الفصل.

وثمة مجموعة من القضايا الرئيسية ينبغى أن نلتفت إليها قبل أن ندرس موضوعنا:

● أول هذه القضايا، هى ما يمكن أن ينصرف إليه فهمنا لمصطلح «الجهة الوطنية المتحدة» إذ لا نود أن نزع فى وهم نعتبر معه تشكيل هذه الجهة جهداً واعياً ومنظماً بالدرجة الكافية، وإذا كان الفكر الماركسى، وبخاصة الإضافات والتعميقات اللينينية له صاحبى فضل فى تحديد مهمات من هذا النوع، فإن الظروف التاريخية السابقة على التطورات التى عاصرتها اللينينية، لم تكن خالية من وجود هذه المهمات. والفرق هنا هو فرق الوعى بالظاهرة، والاستخدام الأذكى والأكثر فهما وتنظيماً لأسلوب النضال.

وتبدو الجهة ضرورة ملحة فى الظروف التاريخية التى تفرض تحديات على مجموعة من القوى الاجتماعية ليس بينها تناقضات رئيسية عدائية ولكن بينها مجموعة من التناقضات الثانوية. يمكن - فى سبيل تحقيق هدف مشترك - أن تؤجل تفجيرها حتى تتمكن بوحدها من قهر العدو المشترك والرئيسى لها جميعاً. وإلى أن تتطور هذه التناقضات الثانوية إلى تناقضات رئيسية عدائية. ومن البديهي أن الطبقات الاجتماعية والاتجاهات السياسية تلجأ إلى التحالف مع الآخرين فى جبهة متحدة. حين تشعر أنها غير قادرة على حسم التناقض الرئيسى لحسابها الخاص وبقوتها الذاتية: لشراسة عدوها أو لخشيته من انقلاب القوى الأخرى ضدها. أو لضعف قدرتها التنظيمية. ومن الطبيعى أن كل طبقة اجتماعية يهملها أن تحسم القضية لصالحها وأن تستولى على السلطة بمفردها لتحقيق تصوراتها لصالحها الطبقية، وهو ما لا تسمح الظروف عادة به.

ومن هنا ندرك أن الجبهة الوطنية المتحدة التي قادتها عناصر من البرجوازية المصرية في محاولة للمشاركة في السلطة أو الاستئثار بها، خلال ما عرف بالثورة العربية، كانت شكلاً سياسياً، فرض نفسه كضرورة حتمية. وليس تعبيراً عن وعى عناصر معينة من الطلائع السياسيين لهذه البرجوازية الضعيفة اقتصادياً الناقصة بالتالى في وعيها السياسى وخبرتها التنظيمية وقدرتها الثورية. وكان لهذا الخضوع للضرورة آثاره العظيمة في حركة الثورة، فإذا كانت الضرورة تفرض نفسها عادة فإن الوعى بها ضمان لحسن استخدامها. لذلك فإن الجبهة فرضت نفسها على البرجوازية، كما أن عدم الوعى بها قاد بعض القوى المشاركة بالجبهة إلى المغامرة أو التطرف مما هدها بالتفكك والانهار.

فرضت الجبهة الوطنية المتحدة نفسها عبر عدة ظروف. فمع أن معالم الاقتصاد الرأسمالى ظهرت آنذاك في مصر، فإنها لم تكن معالم كاملة، فقط أحيط الجنين البرجوازى الذى كان قد ولد بالفعل بأزمات واختناقات وتحديات. وكخطوط عامة - تلخيصاً لما فصلناه في الخرائط الطبقيّة والفكرية - فإن اقتصاد السوق أطل ومعه فئات اجتماعية تطمح في هذه السوق. فوجدتها فريسة للمغامرات الفردية في الداخل، والنهب الإمبريالى الواقد من الخارج. ومن هنا تحدد التناقض الرئيسى بين القوى الراغبة في السوق والقوى الحائرة لها وكان من الطبيعى أن تتحدد حدة التناقض بدرجة نمو البرجوازية المصرية ومدى احتياجاتها إلى السوق، فكلما زادت حاجة البرجوازية إلى سوقها كلما زادت حدة التناقض بينها وبين الاستعمار. ثورية - والأكثر تحرراً - فإن البرنامج يصبح برنامجاً للحد الأدنى من مطالبها. فإذا قل عن هذا الحد لم يعد ثمة مبرر لاشتراكها في الجبهة. ويتحقق خطوات من هذا البرنامج أو أجزاء منه تحدد كل قوة من قوى الجبهة موقفها من حلفائها ومن الاستمرار في الجبهة على ضوء ما حققته نقاط البرنامج من مصالحها.

وفى ضوء هذا نلاحظ أن الجبهة التي قامت الثورة العربية تكونت عفويًا، وهو ما أتاح للقوى الأكثر تنظيمًا من الناحية السياسية فرصة قيادتها. فتصدرت عناصر من الأرستقراطية الزراعية لهذا الغرض. وهو ما جعلها

تفرض شروطها بمجرد تحقيق أول انتصار ذى قيمة للثورة فى ٩ سبتمبر ١٨٨٢. وكانت الأرستقراطية الزراعية هى أقل شرائح البرجوازية المصرية الزراعية ثورية. وأكثرها ميلا للمحافظة. وقد دخلت الجبهة تحت شعار «المشاركة فى السلطة»، وكانت على استعداد للحصول على فتات ما تقدمه القوى السائدة، وبمجرد حصولها عليه. حاولت الأرستقراطية الزراعية تطويع شركائها فى الجبهة، وحبسهم فى قفص حركتها المحدودة، فلما تمرد الشركاء على قادتهم. استقالت وزارة شريف معلنة انسحاب الأرستقراطية الزراعية من صفوف الجبهة. لكنها - بعد فترة ترقب قصيرة - عادت للمشاركة فى الجبهة، حيث واجهت مع بقية أطرافها أول محاولة للتدخل الأجنبى كادت تعصف بأية فائدة جنتها من المشاركة فى السلطة. حين أراد الأجانب حرمان مجلس النواب من النظر فى شؤون الميزانية بأية صورة وعادت الأرستقراطية الزراعية، بعد هذه المشاركة المحدودة. لتقف موقف المترقب، حتى تأزمت الأمور بعد أزمة المؤامرة الشركسية. فأعلنت انضمامها للخديو ولحفائذه الاستعماريين. منسحبة بشكل نهائى إلى معسكر الخيانة.

ولم يكن هناك ما يحول دون اشتراك «السراى» - كمؤسسة سياسية - فى الجبهة. ذلك أن قوى الثورات البرجوازية فى عصر الاستعمار، تختلف نوعا ما عن مثيلاتها فى عصر ما قبل الاستعمار. فبينما كان الصراع فى الثورات البرجوازية الأوروبية بين البرجوازية وحلفائها من الجماهير الشعبية وبين الإقطاع وحلفائه وعلى رأسهم الملك، فإن الصراع الرئيسى فى عصر الاستعمار أصبح مع القوى الاستعمارية. وهكذا أضحى تناقص السراى مع هذه القوى لها مكاناً فى الجبهة. وفى المرحلة الأولى لتكون الجبهة الوطنية كانت السراى جزءاً رئيسياً فيها. بل وشاركت فى قيادتها عبر محاولة الخديو إسماعيل الأخيرة والهايسة لإيقاف التسلل الاستعمارى إلى بلاده، واسترداد سلطته المطلقة. فقد كان الخديو فى تلك المرحلة هو المحرض الثورى الرئيسى على عقد الجمعية الوطنية والمؤيد القوى لمطالبها والمنفذ الفورى لها ومع أن خلفيته توفيق كان متردداً، ولكنه شارك بجزء من الجهد فى إسقاط وزارة رياض وكان يطمح بالفعل

في أن يجد لسلطته موقعاً في بلد وقعت بأجمعها في يد الاستعمار، وكان انفلات السلطة تماماً من يده وظهور المؤسسات الديمقراطية ذا تأثير في تحديد موقعه من الجبهة، إذ سرعان ما انسحب منها وبدأ يتردى في التآمر أولاً ثم انتهى إلى الخيانة نهائياً.

وهنا يبرز سؤال مهم: هل كان برنامج الحد الأدنى - من وجهة نظر القوى الأكثر ثورية - متطرفاً بحيث أدى إلى تفتيت الجبهة؟ وبمعنى آخر هل تطرف هذه القوى هو الذي جعلها تدخل في مغامرات فردية «وشغب عسكري» - كما يزعم البعض - أدى إلى تفتيت الجبهة، ومسارة بعض قواها بالخروج منها. ألم تكن المصلحة القومية تفرض بعض التنازلات الجزئية للحفاظ على وحدة القوى الوطنية على أساس أن الخطر الاستعماري خطر داهم ورئيسي. ذلك تساؤل نجيب عليه بالنفي تاركين التفاصيل للمباحث القادمة. هذا النفي أيضاً ويشمل التساؤل حول إمكانية تحييد الأرستقراطية العسكرية والسراي.

● ويقودنا هذا إلى ثلاثة القضايا الرئيسية للجبهة، وهي قضية ترتيب القوى الثورية. ومفتاح النظر في هذه القضية. رأى للأستاذ فوزي جرجس يذهب فيه إلى أن تنازل عرابي عن رئاسة الوزارة عقب مظاهرة ٩ سبتمبر هو أول تنازل استراتيجي من قيادة الثورة أدى إلى وضع تلك القيادة في يد مترددة تميل بحكم مصالحها الطبقية إلى السراي أكثر مما تميل إلى الشعب.

وعندنا فإنه لا خلاف في ميول شريف. ولكن هل كان من الممكن لعرابي أن يضع ترتيباً لقيادة الجبهة ولقواها غير ما كان بالفعل؟ إن أعقد مشكلات الجبهة هي مشكلة القيادة التي تحدد مسار العملية الثورية ككل. ولكن مبررات تولى عناصر معينة للقيادة ليس مجرد رغبتها أو حقها أو امتيازها وعياً أو إخلاصاً، فمبرر تولى القيادة هو الحجم السياسي.

ومع أن الجيش قوة مسلحة أقدر على الفرض والحسم. وأكثر تنظيمًا. فقد كان أضعف سياسياً من الأرستقراطية الزراعية. وأقل منها من ناحية الدراية السياسية، وفي بلد تحيط به التحديات والأطماع من كل جانب فإن مشروعية التمرد العسكري تحاط بالعيون المتوجسة والمترصدة. ولذلك سعى الجيش

للحصول على تأييد شعبي لحركته السياسية حتى يأخذ مشروعية تقيه من ضربة عسكرية عثمانية أو أوروبية.

وكانت التحركات التي وقعت بين أول فبراير و٩ سبتمبر ١٨٨١ واضحة في سعى عرابي للحصول على توكيلات من الأهالي وإلى عقد اتفاقات مع زعماء ملاك الأراضي. فإذا لاحظنا أن قوة الجيش العسكرية كانت ضئيلة وأن تنظيمه وقوته هي مسألة نسبية تختص بالأوضاع الداخلية فقط. أدركنا الأسباب التي فرضت أن يقدم عرابي الأرستقراطية الزراعية لقيادة الجبهة وفي حدود بحث مسألة القدرة العسكرية للجيش فإنه يجب أن نضع في الاعتبار أن القوى المضادة لم تنقصها القوة العسكرية فالمعاصر الجركسية مسلحة، وكانت هناك قبائل العربان وأغلبها كان مسلحاً كما أن شراذم الأجانب قد حصلوا أيضاً على السلاح وكان ذلك في إمكانهم دائماً.

لم يكن تولى شريف القيادة تنازلاً، ولكنه كان أمراً واقعاً فرضته إمكانيات البرجوازية المصرية، وطاقاتها الثورية ومؤسساتها السياسية ومدى ما استطاعت أن تحشده وتنظمه خلفها في تلك المرحلة. ومع ذلك فإنه قد استقال بعد أزمة الميزانية وأصبحت قيادة الجبهة مشاركة بين عناصر من الأرستقراطية الزراعية. وعناصر ذات وزن أثقل في القيادة. وموقف أكثر تحسراً هي عناصر البرجوازية الزراعية والتجارية التي كان يمثلها الحزب العسكري. ثم انفردت العناصر الأخيرة بالقيادة عقب بدء الغزو العسكري وانحياز عناصر الأرستقراطية الزراعية بالكامل إلى الخديو والاستعمار وخيانتهم للثورة.. ومما لا شك فيه أن تولى العناصر الأكثر تحسراً لقيادة الجبهة من البداية كان سيكفل مساراً أفضل للعملية الثورية. فمن ناحية كان سيضع القوى المتردة أو التي دخلت الجبهة بأقل المطالب. في عداد الاحتياطى ويرتب على هذا العديد من الإجراءات، مثل مشاركتها في السلطة، وتأثيرها في مراكزها الحساسة كالجيش... إلخ. ومن ناحية أخرى كان سيطلق يدها في تدعيم نفسها بالقوى الرئيسية لأى ثورة أى جماهير الشعب، وفي تلك المرحلة من التاريخ المصري فإن جماهير العمال الزراعيين وفقراء

الفلاحين وفقراء المدن كانت هي جيش الثورة الحقيقي. وهو ما لم تلتفت قيادة الثورة إليه ولم تعه إلا متأخراً جداً.

● وهذه القضية الرابعة من قضايا الجبهة الوطنية هي جوهر المسألة. وحولها ومنها تتفرغ كل قضايا الثورة العراقية. إن العجز من تجنيد الجماهير وتنظيمها والخوف من ذلك هو الذى أجهض الثورة فى الحقيقة وهو الذى أنهى محاولة البرجوازية المصرية للمشاركة فى السلطة. ومن البديهي أن اشترك الجماهير فى الثورة لم يكن سيحولها إلى ثورة اشتراكية. إذ كانت الجماهير أقل وعياً وتنظيماً مما يمكنها من ذلك. فضلاً عن أن نمو القوى الإنتاجية لم يكن يسمح به. ولكن الثورات البرجوازية الأوروبية لم تنجح إلا من خلال تجنيدها للجماهير الشعبية ودفعها وقوداً لمعركة استيلاء البرجوازية على السلطة. وفى هذا الصدد فإن برنامجاً ما كان لا بد من وضعه يحقق بعض مطالب الجماهير، كما أن جهداً منظماً كان لا بد من بذله فى هذا الطريق لتحشيد أوسع الجماهير وتنظيمها وتسليحها. ومن البديهي أيضاً أن الجماهير لا تشترك فى هذه المحاولة كنوع من الانقياد لمن يطلب منها ذلك، ولكنها صاحبة مصلحة أكيدة وأصيلية فى قهر الاستعمار وفى تحقيق مناخ ديمقراطى. ولكنها كانت فى حاجة إلى جهد لتنظيم اشتراكها فى هذه العملية. وهو ما لم تعه قيادة الثورة أو تلتفت إلا متأخراً جداً. بحيث لم يؤد إلى نتائج محسوسة. وهو ما سوف تعود إليه بتفصيل أوفى فيما بعد.

حول هذه القضايا الرئيسية الأربع ستدور محاولتنا دراسة الجبهة الثورية. عبر أربع مراحل تميزت كل منها بالقوى التى شاركت فيها، وبالبرنامج التى اجتمعت تلك القوى حوله. وتتابع منذ كانت الثورة مشروعاً إلى أن أصبحت ذكرى.

المرحلة الأولى: تكوين الجبهة الوطنية فبراير ١٨٧٩ - أغسطس ١٨٧٩

تكونت الجبهة التى قادت الثورة العراقية خلال نضالات جزئية متعددة. أقدمها عمراً يعود للسنوات الأخيرة من حكم إسماعيل؛ حيث بدأت المقاومة تطل

برأسها في مجلس النواب. ثم انتقلت إلى الجيش. ففي ١٦ فبراير ١٨٧٩ تجمع حول وزارة المالية أكثر من ٤٠٠ من الضباط يطالبون بدفع المتأخر من رواتبهم وكان يصل إلى ثمانية عشر شهراً. وتكرر هذا التجمع مع زيادة في العدد، حتى وصل في اليوم الثالث إلى ٦٠٠ ضابط بقيادة البكباشي لطيف سليم. وتبعهم عدد من طلبية المدرسة الحربية ونحو ألفي جندي^(١) فلما اقتربوا من وزارة الخارجية لحوا نوبار - رئيس الوزراء - خارجاً منها راكباً عربته، فأحاطوا به من كل مكان وهجموا عليه وطرحوه أرضاً واعتدوا عليه بالضرب. وعندما أقبل ولسن وزير المالية محاولاً تخليص رئيس الوزراء هجموا عليه هو الآخر. وشدوه من شاربه، ثم قيضوا عليهما وسجنوهما في مبنى وزارة الخارجية. واحتلوا المبنى بأكمله، ولولا أن الخديو إسماعيل وآل الحرس الخديو قد سارعوا إلى مكان المظاهرة؛ حيث قدم الخديو تعهداً للضباط بحل مشكلتهم، لتصاعد الموقف. وقد نتج عن هذا التمرد أن استقالت وزارة نوبار. وتشكلت وزارة برئاسة الأمير محمد توفيق ولي العهد. ولكن الخديو لم يتمكن من التخلص من نوبار تماماً. إذ اضطر تحت ضغط الدول إلى إبقائه وزيراً للخارجية^(٢).

لم تضم الحركة ضباطاً وعسكريين فحسب ولكنها ضمت أيضاً عدداً من أعضاء مجلس شوري النواب. فبعد أن خطب لطيف سليم قائدها خطبة حماسية في الطلبة والضباط والجنود، اتصل بعدد من أعضاء المجلس طالباً منهم أن مشاركة الضباط والجنود في احتجاجهم على إحالتهم على الاستبداد وتأييد مطالبهم. ومع أكثرية النواب الذين عرض عليهم الاشتراك في المظاهرة لم يوافقوا على ذلك، فإن أربعة منهم قد اكتفوا بالسير في موكب المظاهرة راكبين حميرهم^(٣).

لم تحقق الحركة أهدافها بل اتخذتها القوى الاستعمارية دليلاً على سوء الأحوال المالية، بما يستدعي بقاء الوزيرين الأوروبيين وإعطاءهما سلطة الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء. لكن القوى الوطنية لم تتوقف عن المقاومة. وانتقل مركزها إلى مجلس النواب. الذي نشبت داخله أزمة حادة بين الأعضاء وبين وزير المالية الإنجليزي إذ رفض استدعاء المجلس له ليجيب على

أسئلته بشأن الحالة المالية. مما دفع ٤٩ من الأعضاء إلى تقديم مذكرة يحتجون فيها على تجاهل مجلس الوزراء لقرارات المجلس وعلى موقف وزير المالية الإنجليزي منه^(٤).

وعندما حاولت الوزارة فض الدورة البرلمانية قاوم الأعضاء ذلك وأعلنوا رفضهم لقرار فض الدورة البرلمانية وعبر محمد أفندي راضى عن ذلك بقوله «لا نتوجه لطرف الأعتاب الخديوية إلا إذا أعطى المجلس النواب حقوقه وأجيببت طلباته وما نحن منتظرون الجواب الذى يرد عن ذلك»^(٥). ورفع الأعضاء عريضة إلى الخديو احتجوا فيها على الوزارة. وعلى المشروع المالى الذى وضعه ولسن وزير المالية ويقضى بعدم دفع كوبون إبريل ١٨٧٩. مما يعنى إعلان إفلاس البلاد وتفاقم أزمة الديون. ولكن الوزارة أصرت على موقفها وأصدرت قراراً بفض الدورة البرلمانية.

إذ ذاك تحولت القوى الوطنية للعمل خارج الإطارات الشرعية التقليدية، فعقد أعضاء مجلس النواب وعدد من القيادات الوطنية اجتماعات فى شكل مؤتمر موسع فى بيت السيد على البكرى نقيب الأشراف، ثم فى بيت إسماعيل راغب وزير المالية السابق ورئيس مجلس النواب الأسبق، ونجم عن هذه الاجتماعات - التى أطلقت صحف تلك الأيام عليها «الجمعية الوطنية» - أن قدم المجتمعون مطالبهم إلى الخديو فى الثانى من إبريل عام ١٨٧٩. كانت قيادة هذه الحركة فى يد عدد من عناصر الأرسقراطية الزراعية متحالفة مع مجلس النواب الذى كان أغلبه الأعم تعبيراً عن قطاعات البرجوازية الزراعية. وقد دخل فى هذا التحالف عدد من المثقفين المدنيين والعسكريين.

وثمة اختلاف فى عدد الموقعين على عريضة المطالب وعلى تصنيفهم. يذكر مراسل التيمس أن هذا العريضة وقعها سبعون من العلماء على رأسهم شيخ الإسلام وبطريق الأقباط وحاخام اليهود بالنيابة عن طوائفهم، وستون من الياشوات. ومثلهم من البكوات. وأربعون من الأعيان وكثير من ضباط الجيش^(٦). ومعنى هذا أن عدد الموقعين على البيان هم ٣٢٠ غير ضباط الجيش. بينما يذكر الأستاذ الرافعى أن عدد الموقعين جميعاً ٣٢٧ منهم ٦٠ من أعضاء مجلس

الشورى و٦٠ من العلماء والهيئات الدينية و٤٢ من الأعيان والتجار و٧٢ من الموظفين والمتقاعدين و٩٢ من الضباط^(٧)، ويقل العدد فى مصادر أخرى إلى ٢٠٠ عضو فقط منهم ٦٢ من رجال الدين و٤١ من كبار الملاك الزراعيين والتجار و٦٠ من أعضاء مجلس الشورى و٢٧ من الضباط^(٨). وأيا كانت الاختلافات اليسيرة بين هذه الأرقام. فلا شك أن الكتلة الرئيسية التى كانت وراء هذه الحركة. هى كتلة ممثلة للجنين البرجوازى المصرى، سواء فى القطاع الزراعى أو التجارى أو عناصر المثقفين. على أننا سنلاحظ بعض الدلالات فى هذا التكوين الأولى للجهة الوطنية. إن عناصر الأرستقراطية الزراعية - وقد مثلهم عدد من الباشوات على رأسهم شريف باشا - كان لهم دور مهم فى هذا التكوين. فهم الذين تولوا قيادة الحركة وحددوا أهدافها. كما يلاحظ الدور البارز الذى لعبه المثقفون فى تكوين الجبهة والتعبير عنها. ويؤشر اشتراك العسكريين فى هذه المرحلة المبكرة من تكوينها إلى أن حركة الجيش كانت سياسية فى بدايتها الأولى. ولم تبدأ طائفية محضة كما يصورها بعض الباحثين. كذلك نلاحظ أن مجلس النواب بدا آلة طيعه فى يد الخديو قد انتقل إلى التطرف السياسى نسبياً. ونحن مع التيمس فى قولها «إنه مهما كانت الطريقة التى تنتخب بها أية هيئة نيابية فلا ريب فى أنها تصير مستقلة بعض الاستقلال متى أصبح أعضاؤها يملكون معاً»^(٩). لقد كان المجلس «يمثل خير تمثيل طبقه ملاك الأراضى الخراجية»^(١٠). ووضعية هذه الأراضى سبق أن ناقشناها فى الفصل الثالث. وهو ما يشير إلى أنه أقرب ما يكون إلى تجمع للملاك الذين يستعملون الأسلوب الرأسمالى فى استغلال الأرض. مع وضعية متحررة تتبع من تحمسهم لقضية تحرير قوة العمل. يضاف إلى هذا أن موقف السراى من الجبهة هو موقف الحليف القوى. المشارك فى قيادتها. فهى لم توافق فحسب على اللائحة الوطنية. ولكن الخديو أمر بترجمتها وكتب منها عدة نسخ باللغة الفرنسية وأرسلت إلى قناصل الدول ووقع على هذه النسخ راغب باشا بالنيابة عن الذوات والأعيان. وأحمد رشيد عن أعضاء مجلس الشورى والسيد على البكرى عن العلماء والتجار. وراتب باشا عن الضباط، وقد دعا الخديو - فى اليوم التالى لتقديم اللائحة - القناصل للاجتماع

لإبلاغهم بقراره بالاستجابة لللائحة الوطنية. وحضر الاجتماع ممثلون لقوى الجبهة، وكان اشتراك السراى فى الجبهة طبيعياً ومتواتراً مع تزايد التناقضات بينها وبين الاستعمار الذى سلبها كمؤسسة استبدادية كل السلطات التى كانت فى يدها - وقد ذكرت التيمس فى مايو ١٨٧٩، أن الخديو وأن أصبح ملك البلاد، فإنه لا يمكنه الآن أن يهمل شأن الحزب الوطنى الذى يقال إن نفوذه عليه يكاد يقرب فى معظم الأحوال من الأمر والنهى. فالجيش والباشوات والعلماء أصبحوا رجلاً واحداً^(١١).

وعلى هذا فقد تشكلت الجبهة الوطنية فى هذه المرحلة من:

● الأرستقراطية الزراعية وتضم أيضاً من عرفوا بالأتراك الدستوريين وكان يمثل هؤلاء جميعاً شريف باشا.

● السراى.

● البرجوازية الزراعية المصرية وكانت متمركزة فى مجلس النواب.

● المثقفون (العلماء ورجال الدين والمثقفون الليبراليون وموظفو الحكومة وضباط الجيش).

وقد تجمعت هذه القوى حول المطالب الأربعة الآتية:

● الاعتراض على المشروع الذى قدمه ولسن وزير المالية لتسوية الديون على أساس أنه لا يحفظ حقوق الأمة، بل يظهرها فى حالة إفلاس فى حين أن إيراداتها كافية لمواجهة التزاماتها. والمطالبة بوضع تسوية وطنية لمسألة الديون.

● تمصير السلطة السياسية بإقصاء الوزيرين الأوروبيين عن الوزارة.

● تشكيل مجلس نواب له «الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار فى بلاد أوروبا، على أن يعدل دستور ١٨٦٦».

● تشكيل مجلس للوزراء يختار الخديو رئيسه. ويترك للرئيس حرية اختيار معاونيه على أن يكون المجلس مفوضاً تفويضاً تاماً فى جميع إجراءاته.

ومستولاً أمام مجلس النواب في جميع إجراءاته المختصة بالداخلية والمالية.

ونلاحظ أن هذا البرنامج، هو برنامج حد أدنى، فمع أنه يندرج تحت الأهداف الديمقراطية التحررية، إلا أنه يتضمن عدداً من التحفظات تدل على تأثير العناصر الأقل ثورية في تحديد خطواته، وعلى شعور العناصر الثورية بعدم وجود قوة ذاتية لها، وهو ما يتضح في إعلان الجبهة التزامها بالديون وفوائدها دون إبراز لعمليات الاستلاب التي تمت في عقدها، ودون النص على أن تسديد هذه الديون لا ينبغي أن تؤدي إلى إفقار الشعب أو إيقاف التطور الاقتصادي للبلاد. ليس هذا فقط، بل إن الموقعين على المحضر قد آثروا إبقاء منصب الرقيبين في وزارة المالية مع مساس ذلك باستقلال البلاد وكذلك فإن الشعارات المطروحة طالبت بإعطاء مجلس النواب الحرية في المسائل «المالية والداخلية» فقط، ونفس المسألة بالنسبة لمجلس الوزراء، وهو ما يتضمن إغفالاً تاماً لمسائل السياسة الخارجية التي كانت مسائل شائكة خاصة بعلاقة مصر بالباب العالي من ناحية وبالدول الأوروبية من الناحية الأخرى. وهي تحفظات تبرز الطابع الوسطى المتردد لموقف الجبهة من الاستعمار.

كذلك نلاحظ فيما يتعلق بمجلس النواب أن البرنامج قد أثار مسألة توسيع اختصاصات المجلس، ولكنه أقر بأن «انتخاب أعضائه يكون بموجب لائحته الموجودة» قاصداً بذلك لائحة ١٨٦٦ التي تقصر حق الانتخاب على مشايخ البلاد، وبينما طلبت الجبهة تعديل الدستور على الأسس التي حددتها، على أن يقوم بذلك مجلس النظار ويعرض مشروع التعديل على المجلس النيابي بعد انتخابه، فإنها أقرت استمرار قاعدة الانتخاب الضيقة، ولم يكن هذا يعني سوى أن عناصر الأرستقراطية الزراعية والشرائح الكبيرة من ملاك الأراضي كانت تريد أن تحتفظ بقانون الانتخاب الذي يبيع لها الاستثثار بمقاعد مجلس النواب في الوقت نفسه الذي تريد فيه تعديل الدستور ليعطيها سلطات أوسع للمشاركة في السلطة وبهذا تتمكن من دعم تلك المشاركة عن طريق ممثلها في المجلس الذين سيناقشون الدستور.

على أن هذه المسألة - فيما يبدو - كانت موضوع صراع بين الأرسطراطية الزراعية وبين بقية قوى الجبهة وخصوصاً التجار والمثقفين الذين كان قانون الانتخاب بصورته تلك يحرمهم من فرصة عضوية المجلس. ولعل هذا هو السبب في أن شريف بدأ يرتب بالفعل لوضع قانون جديد للانتخاب.

كان هذا البرنامج أول برامج الجبهة الوطنية. وقد حققت بمقتضاء نصراً جزئياً فقد دعى شريف باعتباره قائد الجبهة ليتولى رئاسة الوزراء، واختار معه وزيرين آخرين من أعضاء الجمعية الوطنية هما إسماعيل راغب وشاهين باشا. وعبر الخطابان المتبادلان بين الخديو وشريف عن هذا البرنامج. فقد أكد الخديو أنه يرى أن «من الواجب عليه أن يتبع رأى الأمة». ونقد سياسة الوزارة النوبارية وبالأذات مشروع ولسمن لتصفية الديون. وأقر بمشروعية اللائحة الوطنية التي قدمت إليه. وأعلن موافقته على ما تضمنته من مطالب. ودعا شريف لتشكيل مجلس الوزراء «من أعضاء أهلين مصريين» يكونون «مسؤولين مسئولية حقيقية أمام مجلس الأمة الذى ستنظم طريقة انتخابه وتقرر حقوقه على النحو الذى يكفل مقتضيات الأحوال الداخلية ويحقق الأمانى القومية». وأقر بأن المهمة الأولى للمجلس هى وضع الدستور وتنفيذ ترتيب المالية الذى رتبته عمدة القطر وأعبائه (يقصد مشروع التسوية المالية الذى وضعته الجمعية الوطنية).

وخلال الشهور الثلاثة التالية لذلك التأمت الجبهة وتوثقت العلاقات بين أطرافها بعدة إجراءات كان أولها حرص السراى على تقريب زعماء الحركة الوطنية إليها وموافقة الوزارة على استمرار الدورة البرلمانية حتى ينتهى المجلس من نظر مشروع الدستور. وبالفعل أعدت الوزارة المشروع وقدمته فى جلسة ١٧ مايو ١٨٧٩. وشكل المجلس لجنة لنظره كان رئيسها واحد أعضائها البارزين اثنان من أكبر التجار هما عبد السلام المويلحى وعبدالرازق الشورىجى. وقبل أن يصدق النواب على الدستور خلع الخديو فى ٢٦ يونيه وأصدرت الحكومة قراراً فى ٦ يوليو بفسخ الدورة البرلمانية. وقد ظلت الجبهة تمارس شكلياً سلطة الحكم حتى أغسطس ١٨٧٩ عندما اضطر شريف للاستقالة بعد رفض الخديو الجديد محمد توفيق التصديق على مسودة الدستور.

لم تستطع الجبهة الوطنية فى تلك المرحلة أن تواجه التحدى الأوروبى إذ خلعت الدول إسماعيل معلنة بذلك عدم موافقتها على السياسة التى انتهجها فى أواخر حكمه دون أن تعترض القوى الوطنية. ليس هذا فقط، بل إن الخديو توفيق قد قضى على يقية ما حققته الجبهة من إنجازات دون أن تعترض.

فما أسباب فشل الجبهة فى تحقيق أهدافها فى تلك المرحلة؟

● أول هذه الأسباب هو سرعة تحرك الاحتكارات الأوروبية سياسياً للقضاء على محاولة رأت أن جوهرها الوطنى الديمقراطى يتناقض مع المصلحة المباشرة لممثلى الاحتكارات الدولية. فى ٧ إبريل احتج الوزيران الأوروبيان على اللائحة الوطنية. ورفض الرقيبان الفرنسى والإنجليزى ممارسة عملهما. واستقال أعضاء لجنة التحقيق الأوروبية فى ١٠ إبريل استقالة جماعية من عضوية اللجنة. وحاول الموظفون الأوروبيون والأجانب إحداث أزمة بإضرابهم عن العمل واستقالاتهم الجماعية لإحداث اختناقات فى الجهاز الإدارى وأصررت الحكومتان الفرنسية والإنجليزية على ضرورة عودة الوزيرين الأوروبيين. ولكن الوزارة الوطنية رفضت. واستمرت الأزمة فترة حتى تكتلت الدول الأوروبية (ألمانيا، والنمسا، وإنجلترا، وفرنسا، وروسيا، وإيطاليا) وتمكنت من خلع إسماعيل.

● وأما السبب الثانى فهو أن القوى الوطنية لم تكن تثق بإسماعيل، بل كانت تعتبره مسئولاً عما حدث. لذلك لم تنطل عليها توبته المزعومة. ولعلها تصورت أنه يناور فيستعين بها لمواجهة الدول الأوروبية ثم يلتفت إليها بعد ذلك ويصفىها. وهو تقدير سليم مائة فى المائة. بيد أن هذا لم يكن يعنى الوقوف موقف المتفرج من تدخل الدول الأوروبية لعزله. ففضلاً عن أن فى ذلك تمكين للاحتلال وضربة موجبة للسيادة الوطنية، فهو من ناحية أخرى يتضمن - كما كان هذا واضحاً إذ ذاك للقوى الوطنية - العصف الكامل بكل إنجازات الجبهة.

بيد أن موقف المتفرج بدا الاختيار الوحيد الذى تملكه البرجوازية المصرية آنذاك. وعدم قدرة قيادتها السياسية على مواجهة التدخل الاستعمارى بالقوة.

ورغم مظاهر التأييد الشعبى الذى أبدته الجماهير فإن قوة منظمة لم تكن متوفرة للوقوف أمام هجوم استعمارى. خاصة أن المستقبل كان مجهول الاحتمالات. والخديو الجديد كان على صلة بقيادات الجبهة الوطنية، وقد أبدى أكثر من مرة تعاطفه معها.

المرحلة الثانية: تدعيم الجبهة .. أقصى اتساع

(من عزل إسماعيل .. إلى ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١)

بدأت المرحلة الثانية من مراحل تكوين الجبهة الوطنية. بتولية الخديو توفيق العرش (يونيو ١٨٧٩) وانتهت بمظاهرة سبتمبر العسكرية المسلحة فى ١٨٨١ وتتسم هذه المرحلة بسمات يمكن رصدتها على النحو التالى:

● بروز دور مثقفى البرجوازية - وبالأذات الجناح العسكرى منهم - بروزاً شديداً إذ أصبحوا أداة تحقيق أهم انتصارات الجبهة بفرضهم أهدافها بالقوة المسلحة على الخديو وعلى الاستعمار. ويبرز هذا الدور يجعلنا نضعهم فى مكانهم الصحيح باعتبارهم قيادة الجبهة. أو على الأقل شركاء أقوىاء فى تلك القيادة.

بدأ موقف السراى يتسم بشئ من التذبذبات إلى الدرجة التى لم تمن القوى الوطنية خلالها بالتعامل معها على أساس التحالف وإن كانت لم تنقلها إلى صفوف الأعداء، بل نظرت إليها باعتبارها عنصراً محايداً فى الأغلب يجب الحذر منه.

● وفى هذه المرحلة بلغت الجبهة أقصى اتساع لها. إذ تدعمت بفاعلية الجيش وقطاعات أخرى من صغار الملاك والحرفيين والتجار الصغار والمتوسطين.

● واتسمت الجبهة - أيضاً - بقدرة تنظيمية أكثر، وبدرجة من الحسم فى تحقيق أهدافها كما أنها عدلت فى أهدافها تعديلًا طفيفاً.

فكيف تشكلت الجبهة فى هذه المرحلة؟

وممن؟ ولأى هدف؟.

وكان عزل إسماعيل وتولى توفيق للحكم. بداية لحركة التفاف رجعية من القوى المناوئة للحركة الوطنية. حققت هدفين.

● أولهما إجهاض المحاولة الديمقراطية التي قامت بها الجبهة الوطنية للمشاركة في الحكم بإصدار مشروع الدستور (١٨٧٩) والقوانين المتعلقة به. فعندما عزل إسماعيل استقال شريف استقالة تقليدية ليتيح لولى الأمر الجديد اختيار معاونيه. وأعاد الخديو الجديد تكليف شريف بتشكيل الوزارة ووضع من خطاب التكليف أن الخديو الجديد كان متردداً في الانسحاق مع الأهداف الديمقراطية. لكنه لم يصل إلى حد التفكير في الانقلاب عليها. إذ اقتصر فيه على تنبيه الوزارة إلى (إزالة الارتباك المالي بتقرير الاقتصاد في نفقات الحكومة ورعاية الأمانة والاستقامة في الخدمات العمومية وإصلاح شئون الهيئة القضائية والهيئة الإدارية). على أنه عاد في أمر سام أصدره بعد تأليف الوزارة بيومين إلى شريف. يعتبر بمثابة برنامج جديد. والأرجح أن هذا الأمر صدر بضغط من القوى الوطنية. وفيه أكد الخديو تأييده لفكرة. «أن تكون الحكومة شورية ونظارها مسئولين» ونبه بضرورة «تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها»^(١٢).

ومنذ البداية أيد الخديو القوى الوطنية انسياقاً مع التيار العام الذي كان سائداً قبل عزل أبيه ولوضوح قوتها الفعلية. مع شيء من التردد كان الطابع الغالب على شخصيته. فقد عارض رغبة الدول في إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل انعقاد الجمعية الوطنية وعقد البرلمان ووضع مشروع الدستور. ولم يكن ميالا لإعادة المراقبين أو إعطائهما سلطة واسعة. وكان هذا طبيعياً نظراً لأن توفيق كان شديد الاحتكاك بأنصار الحكم النيابي أيام أن كان ولياً للعهد^(١٣).

ولكن أزمة فرمان توليته حسمت موقفه. إذ تدخلت الدول لدى الباب العالي وقمعت محاولته لتوسيع حقوقه بل وسعت لسلبه ما كان لأبيه من حقوق. وهو ما جعل الخديو ميالا إلى رأى القناصل. ويقول الأستاذ الإمام محمد عبده «إن وكيل دولة فرنسا مسيو «تريكو» عندما أحس بمقاصد الخديو وميله إلى مشايعة

الإحساس العام أخذ يسعى فى إقامة الموانع دون ذلك، ودعا وكيل دولة إنجلترا مستر «ريفرس ولسن» للاتفاق معه فى إقناع الخديو بضرر هذه الأوضاع الجديدة فى الوقت الحاضر - وقت الارتباك فى المسائل المالية - وأن دخول النواب فى تصحيح الموازين ونحو ما مما يعوق حل المشكلات الموقوفة لتشتت الآراء وإفناء الوقت فى المداولات.. لو تم ذلك، وبقاء هذه العقد فى الحكومة بدون حل سريع قد يؤدى إلى الضرر بمسند الخديوية على سد باب الحوار والنقاش حول الأزمات المالية، والسعى لإيجاد حل فوري للمشكلة لضمان استقرار الحكم اختلف الخديو مع شريف وقرر العصاف بالمكاسب الديمقراطية التى حصلت عليها الجبهة الوطنية. فرفض إصدار الدستور وحل مجلس النواب الذى كان قائمة كما عصف أيضا بقاعدة الاستقلال النمبى الذى كان للسلطة التنفيذية بمقتضى مرسوم إنشاء مجلس الوزراء.. فرأس المجلس، وفرض عقده كهئة متضامنة فى المسئولية. وصاحبة حق فى رسم السياسة العامة.

عبر الخديو عن سياسته الجديدة تلك بقوله للمسير فرانز لاسل «إن التنظيمات التى تطلق الحريات لا تناسب مصر فى ذلك الوقت وأن مشروع الدستور الذى عرضه عليه شريف أشبه الأشياء بديكور المسرح». ورأى أنه «مسئول - شخصياً - عن حكم البلاد ولذلك صمم على أن يضطلع بواجبه كاملاً بدلا من أن يستخفى وراء دستور كاذب»^(١٥).

وتطبيقاً للسياسة الجديدة مارست وزارة رياض باشا الحكم، فبطشت بكل مظاهر الحريات الديمقراطية فعمطت الصحف وأذرتها أكثر من مرة. وأخذت بالشبهة حتى أن الأستاذ الإمام - وهو من أنصار رياض والمبررين لعمله - لم يستطع أن ينكر أنه «اهتم بتقرير الأمن كمادته فى كل وزاراته كأن البلاد فى حرب دائمة وأعطى المديرين فى ذلك سلطة أساموا استعمالها»^(١٦)، لدرجة أن المعتقلين بغير أحكام قد بلغ عددهم ٩١٢ كان أغلبهم منفيًا فى السودان. وقد تبين من تحقيق موضوعاتهم فيما بعد «أن كثيرين من المنفيين كان يتقرر نفهم لمجرد محضر موقع عليه من بعض الأفراد بائهام أى شخص بأنه خطر. أو لمجرد خطاب من أية سلطة محلية بهذا الاتهام. ولم تكن المظالم مقصورة على طبقة

دون أخرى. بل كانت عامة يعانيتها العامة والخاصة ولم يكن ينجو من شرها إلا من كانت تشملهم رعاية أولى الأمر. على أن هذه الرعاية لم تكن مضمونة البقاء. بل كثيراً ما تنقلب غدراً لغیر ما سبب سوى أهواء الطغاة وتقلباتهم^(١٧). ونفى عدد من السياسيين والتجار واتبعت الوزارة رأيها الخاص في السياسة العامة خاضعة في ذلك لمشورة الأجانب وللتدخل الأجنبي.

● شملت حركة الالتفاف الرجعية. المطلب الثاني للقوى الوطنية بإيقاف التسلل الأوروبي إلى البلاد. وكانت الجبهة الوطنية قد بلورت مطالبها حول هذا الموضوع في مشروع تسوية مصرفية للديون رداً على مشروع وزير المالية المصري الإنجليزي الجنسية. وطالبت كذلك بتمصير منصباً وزير المالية ووزير الأشغال لينتهي وجود الأجانب في مناصب الوزارة اكتفاء بمنصب الرقبين. مع توفر الضمانات لسيطرة القوى الوطنية على السلطة وهي الضمانات التي كفلها الدستور ومنها حق المجلس في نظر الميزانية وتقرير الضرائب والرقابة على الموظفين - بما فيهم الأوروبيين - ومساءلتهم. وكانت أولى الخطوات في حركة الالتفاف على تلك المطالب صدور قانون التصفية وقد تضمن تحديد نفقات الحكومة بأربعة ملايين جنيه في السنة على أن يخصص الباقي لتسديد الدين العام. وتضمن القانون قواعد تفصيلية لتسديد كل نوع من أنواع الديون. وقد وصلت النسبة التي حددها القانون لامتلاك فوائد الديون أكثر من نصف الإيرادات العامة للبلاد. ويذكر روزشتين أن القانون قد حدد فائدة قدرها ٥% بدلاً من ٧% هي التي صدر بها القانون الذي قدمته القوى الوطنية وهي مزادة رخيصة، ولكن بينما كانت القوى الوطنية تتقدم لتحمل مسئوليتها عن الديون مقدمة تسوية معقولة لكل الأطراف فإن مناورة تخفيض نسبة الفائدة هي خضوع للضرورة، إذ وجد الدائنون أنهم لا يستطيعون الحصول على حقهم كاملاً دون تخريب البلاد تماماً ومن الناحية الأخرى فقد تعمد واضعوه - كما يقول روزشتين - أن يقدروا الدخل تقديراً منخفضاً ونص قانونهم على أن أي زيادة عن هذا التقدير تكون لحملة الديون. وذلك لاستخدام الزيادة في

مصلحة الدائنين على حساب الإدارة. وبحساب روزشتين - الذى درس هذا الموضوع أوفى دراسة حتى الآن - فإن ميزانية سنة ١٨٨٠ التى وضعت طبقا للقانون التصفيية لم تترك للإدارة والخدمات سوى ٢٤٪ من مجموع الإيرادات^(١٨).

وفى مواجهة هذا التخريب الصريح فإن القانون - وقد وضعته لجنة دولية - لم يهتم بالديون التى اقترضها إسماعيل من العناصر المحلية - الأرستقراطية الزراعية وكبار ملاك الأراضى والتجار - وتقدر بمبلغ ١٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فى المقابلة وأربعة ملايين فى دين الرزنامة.

ليس هذا فقط بل إن القانون أيضا قد تضمن نصا يقضى بإلغاء قانون المقابلة. وقد صدر لأول مرة سنة ١٨٧١ ولم يكن منذ صدوره قد تعرض إلا للإيقاف فقط. بمعنى أن توقف الحكومة ضغطها على الملاك لدفع ستة أمثال الضريبة السنوية على أطيانهم مقابل تملكهم للأرض وإعفائهم إعفاء دائما من نصف الضريبة حسب نص القانون. جاء قانون التصفيية ليلغى العمل بقانون المقابلة نهائيا ومعنى هذا أن تعود الضرائب إلى ما كانت عليه ويزول نصف الإعفاء مع الوعد باستئزال جزء من الضريبة بنسبة المبالغ التى تكون قد دفعت ويجرى التحقيق عن مقدارها على يد لجان حكومية.

والملاحظ هنا أن الالتفاف على الحركة الوطنية بشعار المزدوج كان شاملا. فإن إجراءات مثل هذه تدعم السيطرة المالية والسياسية للأجانب كان لا يمكن أن تتم دون حالة جزر ديمقراطى وكبت سياسى فى ظل حكم فردى متسلط.

لم تكن كل هذه الإجراءات مستهدفة لذاتها، ولكنها نبعت من هدف تأكيد السيطرة الاستعمارية على البلاد. وهو ما يتضح فى أن قانون التصفيية صدر عن لجنة دولية ممثلة لبريطانيا وفرنسا والنمسا وألمانيا وإيطاليا. وقد ميزت بريطانيا لمركزها الخاص باعتبارها أقوى المحاور الاستعمارية. فحصلت بعضوين كان أحدهما رئيس اللجنة. وكذلك مثلت فرنسا بعضوين. ومثلت بقية الدول بعضو واحد من كل دولة. والغريب أن مصر لم تمثل سوى بعضو واحد كان ضعيف الفاعلية كما أنه لم يكن ممثلا للقوى الوطنية.

وأخطر الإجراءات التي أحكم الاستعمار بها سيطرته على البلاد، هو المناورة الشكلية التي قامت بها كل من فرنسا وإنجلترا، فتنازلتا عن منصب الوزيرين ولكن مقابل عودة المراقبين مع تأكيد وضعيتهما المسيطرة. وكان النظام الذي أياح أن يكون هناك وزيران أوروبيان قد ألغى الرقابة الثنائية على أن تعود إذا فصل أحد الوزيرين الأجانب دون موافقة حكومته، وعندما عزل الوزيران على أثر حركة الجمعية الوطنية رفضت الدول إعادة الرقابة كمحاولة للضغط. لإدراكها أن عودة الوزيرين هي السبيل الوحيد لإعادة سيطرتها. وبعد عزل إسماعيل فإن قوى الجبهة الوطنية كانت مصرة على تنفيذ رؤيتها لهذه المسألة وهو ما تمثل في الخطاب الذي أرسله شريف عقب تولية الخديو مباشرة إلى ممثلي الدولتين أبدى فيه أمله «بأنه إذا تم تعيين الرقيبين فإن عملهما يجب أن يقتصر على البحث والتحقيق بدون أن تكون لهما أى سلطة تنفيذية». وحدثت حركة الالتفاف من الدول في اتجاهين أولهما أن يقوم الرقيبان بدورهما من وراء ستار. وباستخدام ما سماه كرومر - وكان أحد الرقيبين - بالنفوذ والهيبة الشخصية، وبالفعل فإنه . بعد استقالة شريف - صدر القرار بتعيين الرقيبين ليجرمهما من إدارة الأعمال ولكنه يعطيها حقوقاً أخطر هي تقديم الاقتراحات وحضور جلسات مجلس الوزراء مع النص على ألا يكونا قابلين للعزل إلا بموافقة حكومتيهما»^(١٨).

ويشرح الأستاذ الإمام في مذكراته الاختصاصات المتسعة التي حصل عليها المراقبان بموجب القرار الجديد فيقول إن هذا القرار قد صدر بناء على «لائحة قدمها قنصلا إنجلترا وفرنسا» وأن هذه اللائحة، قبلت كما هي تقريباً. ويمقتضاها فقد كان على الوزراء والمأمورين من أى رتبة كانوا «أن يقدموا إلى المراقبين كل ما يطلبانه من الإفادات» وأن على ناظر المالية أن يقدم إليهما كل أسبوع كشفاً مفصلاً عن دخل نظارته ونفقتها وعلى كل إدارة أن تقدم كشفاً مفصلاً، كذلك في كل شهر، كذلك تقرر لها مقام في مجلس النظر برأى شورى» و«ألا يعزلا إلا برأى حكومتيهما. ولهما أن يعزلا وأن ينسبوا جميع الموظفين في إدارة التفثيش. وأن يعيننا لهم الرواتب وهما اللذان يضعان ميزانية التفثيش على حسب ما يريدان» ويلاحظ الأستاذ الإمام أن النص على عدم تدخل المراقبين في

إدارة المصالح الإدارية والمالية. جاء مؤقتًا بعبارة في «الوقت الحاضر»: أى أن هذا التنازل الشكلي كان يمكن العصف به في أية لحظة.

وبهذه الإجراءات كلها التفت القوى المعادية على أهداف الجبهة الوطنية فأجهضتها ونشرت جواً من الكبت والضغط عصف بتنظيمها الضعيف الذي لم يكن يتعدى - آنذاك - مجلس النواب وبعض المحاولات الجينية والمفككة في أوساط المثقفين مثل: المحافل الماسونية وتجمعات الأفغانى والمحاولات التنظيمية الجينية في الجيش.

فكيف عالجت القوى الوطنية هذا الموقف؟ وكيف أعيد تشكيل الجبهة الوطنية؟ وما السبب في حالة الصمت القريبة من الشلل التي شملتها لفترة بلغت عدة شهور؟.

أخطأت القوى الوطنية في البداية تقدير موقف السراى. ولم تنتبه تماماً لاحتمالات التغير في موقفها. وكان طبيعياً والسراى من حلفاء الجبهة ألا يقع الصدام معها قبل أن تكشف موقعها تماماً. وربما كانت هناك حقائق تجعل فقدان الأمل فيها يحتاج لوقت للتأكد. منها أن الخديو توفيق لم يكن بوصف الشيخ محمد عبده «شرها ولا مسرّها بل كان في أول عهده عفيفاً رحيماً. فكان لطلاب الإصلاح فيه آمال كبيرة حال دون - تحقيقها نوع آخر من الضعف فيه وسوء سيرة حاشيته فيما بعد»^(٢٠). فضلاً عن أنه كان على علاقة وثيقة بالأفغانى ومجموعته وعضوا بالمحفل الماسونى. ومن ناحية أخرى فإن استقالة شريف لم تكن مسببة وجاء الانقلاب صامتاً. والسبب بتفسير الشيخ محمد عبده «ألا تشعر به الأنفس الطامحة للإصلاح الجديد»^(٢١).

وقد بدأ الانقلاب في مراحله الأولى مجرد محاولة من السراى لاستعادة سلطتها المطلقة، دون أن ينسحب هذا على موقفها من الاستعمار. فقد اعترض الخديو على اشتراك الوزيرين الأوروبيين في الوزارة على أساس أن «ذلك غير ملائم للمصلحة وأنه لا يرضى البتة بأن يكون في الوزارة أعضاء أوروبيون لأن ذلك يشوش أفكار المصريين ويؤدى إلى الخلط في الأعمال». وأكد أنه إذا أصرت

الدول على إشراكهما في الوزارة فسوف يعتبرهما «مجرد صديقين» ولكنه سوف يتبرا من ذلك وأنه يريد رجالا «يشتغلون بإصلاح المالية ولا يخلطون الإدارة بالسياسة ويكونون في وظائف سامية، غير أنهم لا يكونون وزراء»^(٢٢) كان هدف السراى من دخول الجبهة منذ البداية، ألا تخلق مؤسسات أجنبية تسلبها سلطتها تماما. وكان خروج توفيق من الجبهة منطقيا لأن تسوية وسطية قد عقدت بين الأجانب والخديو. وهو ما عبر عنه كرومر بقوله «إن العلاقات بين الخديو والوزراء وضعت على قواعد روعيت فيها مصلحة البلاد الفعلية، إذ تم التفاهم على أن يكون للخديو وضع وسط لا يقصيه بعيداً عن ممارسة أى سلطة ولا يجزّل له من الحقوق ما يجعله حاكماً مطلقاً»^(٢٣) وفي مقابل هذه التسوية تنازلت السراى عن مشاركة القوى الوطنية أهدافها؛ لأنها ساومت وحصلت على جزء من المطالب التي دخلت على أساسها الجبهة.

ولما بدا الخطر يتضح تدريجياً، عادت الجبهة الوطنية للعمل. وكانت أولى تحركاتها تشكيل «جمعية حلوان» التي أشرنا إليها من قبل. وكان عناصر الأرستقراطية الزراعية منشأ حركة هذه الجمعية في البداية ويرجع الأستاذ محمد عبده تشكيل هذه الجمعية إلى استياء أعضاء من أبطال السخرة وزيادة الضرائب على الأمليان العشورية - راجع الفصل الرابع من هذه الدراسة.

وتحركات هذه الجمعية فيما بعد فأصدرت بيان وبرنامج ٤ نوفمبر ١٨٧٩، وقد وقعه عدد من العناصر الوطنية وبعض مديري الأقاليم وضباط الجيش. يذكر نبيه أن عرابي كان واحداً منهم^(٢٤). وقد ندد الموقعون على هذا البيان بحكم رياض وحملوا على مساوئه معلّنين عدم شرعية حكومته^(٢٥). واعتمد الحزب في نشاطه على بعض أعضائه من المديرين الذين كانوا يحصلون سرا على نسخ من جريدة «القاهرة» - لسان حاله وكانت تصدر بباريس - وكان هؤلاء يوزعونها سرا في أنحاء البلاد اعتماداً على نفوذهم الإداري ومنهم سليمان أباطة وحسن الشريمى^(٢٦).

ونلاحظ أن قوى الجبهة قد شحذت أساليب نضالها في هذه المرحلة، فركزت على الصحافة الصادرة خارج البلاد في مواجهة اضطهاد الصحف المحلية وكبت

الحريات العامة. كما برز تدريجياً أسلوب المطالبات الجماعية على هذا النحو الذى وضع فى محاولتين للجيش. أولهما فى مايو ١٨٨٠ حيث قدم عدد من ضباطه كان منهم عرابى عريضة إلى وزير الحربية يشكون فيها من عدم دفع المرتبات وتسخير الجنود ويشيرون إلى ما فى نظام الترقية من الغبن والمحسوبية، وهو ما تحول إلى مطلب سياسى فى يناير ١٨٨١، حيث طلب هؤلاء الضباط إقصاء وزير الحربية وتمصير القيادة العليا للجيش. وهى المطالبات التى انتهت بالقبض على الضباط الثلاثة - عرابى وعبدالعال وعلى فهمى - ثم بالهجوم على قصر النيل وتخليصهم عنوة.

ومنذ ذلك الحين أصبح الجيش هو مركز التكوين الجديد للجبهة فلعب بذلك الدور الذى لعبه مجلس النواب عند التشكيل الأول لهذه الجبهة. وحول هذه البؤرة الجديدة من يؤر العمل الوطنى تجمعت القوى الراغبة فى التغيير. فطمحت إليها الأبصار وهى نفس الوقت تحركت القيادة الثورية فى الجيش لتمطى لحركتها أبعاداً أهم. بدعوته القوى الوطنية للعمل المشترك. ولدراسة الأهداف وتحديد وسائل التقدم بها. وكان ذلك طبيعياً، إذ كان لجنوده وضباطه كما قالت التيمس بحق «من الشجاعة والاتحاد ما يمكنهم من تحقيق غاياتهم»^(٢٧)، ومن ناحية أخرى فقد كان الجيش «الهيئة الوطنية المنظمة الوحيدة التى تملكها مصر إذ ذاك لأن بقية المؤسسات كانت قد وقعت فى يد الاحتلال»^(٢٨).

ومنذ اليوم التالى للهجوم على قصر النيل اعتبر الجيش نفسه بؤرة لعمل ثورى. فقد بادئ الضباط بإصدار منشور شرحوا فيه للجمهور مطالبهم وأصروا على إقالة عثمان رفقى. وهو ما شكل ضغوطاً إضافية على الحكومة انتهى بتحقيق أهداف الحركة وإقالته. ويذكر «بلنت» تأثير هذه الحركة على القوى الوطنية فيقول إنه «لم تمض عدة أسابيع على ما حدث فى أول فبراير حتى أصبح عرابى قوة يعتمد بها فى البلاد كلها. وعطلت عليه من أنحاء البلاد جمعاً عرائض المظلومين الذين يشكون إليه ما أصابهم ويطلبون معونته» وأن «كثيراً من الأعيان والمشايخ قد أقبلوا على الاتصال به»^(٢٩).

وبدا عرابى من خلال هذه الاتصالات يدعو لتكوين الجبهة وتوسيع نطاقها. وكانت القوى الوطنية الأخرى ترى أن الجيش قوة مسلحة ومنظمة يمكن أن تفرض مطالب الأمة. وبدأ عرابى بمناقشة الجناح غير العسكرى من المثقفين وعلى رأسهم العلماء فأخذ يخاطبهم - كما يقول الأستاذ الإمام - «ويكاشفهم بمقصده من ثلم النفوذ الأجنبى ورد ما سلبته أيدي الأجانب إلى أربابه، كما أنه خالط عددا من الأعيان ومشايخ العريان. هذا بالإضافة إلى مجهود آخر كان يبذله بالنسبة لضباط الجيش حيث كان يحثهم على تقديم المطالبات الجماعية بتشكيل مجلس النواب»^(٢٠).

وفى ذلك الوقت برز دور «محمد سلطان باشا» كوجه من أبرز الوجوه الداعية والمشاركة فى تكوين الجبهة. إذ كان - كما يقول - «يستثقل يد رياض باشا فيما استأثر بالسلطة وفى استنكار تلك البدع التى جاءت فى وزارته»^(٢١) وقد وضع سلطان ثقله الاجتماعى كله فى خدمة هدف تكوين الجبهة. وكان واحداً من أكبر ملاك الأراضي. ورغم مصريته فقد كان أقرب إلى الأرستقراطية الزراعية بحكم ملكيته الشاسعة التى وصلت إلى ١٢٠٠٠ فدان، ولهذا فإن الشيخ محمد عبده يفسر مشاركته فى تكوين الجبهة ضد رياض باشا بأنها كانت ناجمة عن حالة من السخط على «إلغاء السخرة والسلطة الشخصية»^(٢٢). وبينما كان شريف ممثلاً للأرستقراطية الزراعية ذات الأصول التركية فإن سلطان كان أقرب إلى المصرية وهو ما أعطاه ميزة جديدة مكنته من أن يسهم مساهمة فعالة فى الدعوة إلى تكثيل الجهود مع الجيش فأخذ «يستنزل بعض أعيان الوجهين القبلى والبحرى فى رأيه ويحثهم على الاجتماع لتأليف وفد يطلب إلى رياض باشا ويلج عليه فى الطلب أن يستصدر أمرا باستدعاء مجلس النواب» وحالف عرابى على أن يجمع له أعيان القُطر من الوجهين البحرى والقبلى وعلماء على تعضيد طلبه متى استقال رياض باشا»^(٢٣). كما أنه كان واسطة الصلة بين عرابى وبين شريف»^(٢٤) ولم تكن بينهما صلة، إذ كان عرابى يعرف شريفا معرفة طفيفة منذ عملهما المشترك فى الجيش»^(٢٥). وقد انتهت هذه المحاولات بأن رأى عرابى، أن يضع نفسه موضع الآلة المنفذة لرغبة الأمة، لتصبح الثورة «ثورة الأمة لا ثورة الجند»

واستمر عرابي يدير ويبحث ويقول محمد عبده إنه أخذ «يتربص الفرصة لجمع رجاله لإلزام رياض باشا بتقديم استعفائه وكان يصل ليله بنهاره في التفكير والتدبير والمشاورة مع إخوانه»^(٣٦).

وقد ازداد نتيجة لحركة أول فبراير وما تلاها. أمل عناصر الأرسقراطية الزراعية ذات الأصول التركية في حركة الجيش. وكانت هذه العناصر معادية أصلا للمصريين وللأفلاحين منه على وجه الخصوص - مهما كانت وجاهتهم الاجتماعية أو ثروتهم - ومع ذلك فقد سعوا للتحالف معه. رغم كراهيتهم للأفلاحين من ناحية وخشيتهم من معاداة العسكريين للقيادات الجركسية والتركية في الجيش. على أن شعورهم بقوة التيار الوطني. وبما يرفعه من أهداف يمكن أن تفيدهم وتدعم مشاركتهم في السلطة. وبأن الأرسقراطية العسكرية في الجيش في معاداتها للحركة الوطنية داخل هذه المؤسسة العسكرية. تمارس عملا غبيا قد يزيد هذه الحركة اشتعالا وتطرفا. في حين أنها حركة مفيدة يمكن ببعض الإدارة والذكاء استغلالها كقوة منوثة للتطلعات التسلطية في السراى وللتسلط الإدارى للاستعمار. ثم الالتفاف حولها في الوقت المناسب. وبتحليل بلنت «فإن الباشوات الجراكسة والأتراك - ما كانوا يحفلون بهيئة رجل مثل عرابي - وهى هيئة الفلاح الذى سادوه قرونا واستعبدوه وأرغموه على العمل في حقولهم بغير أجر. ولكنهم، وهذا مربط الفرس، ظنوا أنهم يذكائهم المتمرس قادرين على استخدامه في أيديهم الماكرة»^(٣٧). وهو ما جعل شريف خلال الصيف يتصل بعرابي عن طريق المراسلة ليكون عرابي - كما يقول بلنت - «واسطة الحصول على دستور يمهّد لشريف باشا الوصول إلى رئاسة الوزراء مرة أخرى»^(٣٨). وكان شريف في هذا ممثلا لمن يسميهم بلنت «بالأتراك الدستوريين» الذين كان أكثرهم من الطبقة الحاكمة. والذين أخذوا منذ حركة أول فبراير «يعاملون عرابي كحليف على الرغم من أنهم كانوا - في الحقيقة - خصوماً لحرية الأفلاحين»^(٣٩).

أسهم في تدعيم جبهة الثورة ونشر الأفكار الثورية، في تلك المرحلة حركة جمع التوقيعات على التوكيل الذى عرف فيما بعد بالمحضر الوطني. وهى الحركة التى كان لعبدالله النديم النصيب الأكبر فيها. فقد جمعت حول الثورة عدداً كبيراً

من الملاك الصغار والمتوسطين وتجار المدن والحرفيين وأعرض قطاع من المثقفين.

ورغم هذا التدعيم للجبهة فقد كانت هناك مواقف مترددة في داخلها. فلم يكن موقف الأرسقراطيين الزراعيين الانتهازي هو الموقف الوحيد. ولكن بعض عناصر المثقفين كانت تأخذ موقفاً متردداً. ويمثل هؤلاء الأستاذ الإمام محمد عبده الذي كان - كما يقول هو عن نفسه - «معروفًا بمنافاة الفتنة واستهجان ذلك الشعب العسكري وتسوئه رأي الطالبين لتأليف مجلس النواب على ذلك الوجه وبتلك الوسائل الحمقى» فالأستاذ الإمام بهذا التحديد لم يكن معارضا للفكرة الدستورية فيما يزعم ولكنه يعارض التمرد والثورة ويطالب - في نقاش بينه وبين عرابي قبل ٩ سبتمبر استمر ثلاث ساعات - بأن يبدأ العمل تدريجياً بنشر التربية والتعليم وتوسيع اختصاصات مجالس المديريات لأن الأمة غير مؤهلة لحكم نفسها وهي أشبه ببناشق لم يبلغ سن الرشد. تسليمه ميراثه إفساد للمال وانتهاء بالهلكة. ويضيف أنه حتى بافتراض استعداد الأمة لذلك. فإن طلب مجلس النواب بالقوة العسكرية غير مشروع. فلو تم للجنود ما يسمى إليه لكان بناء على أساس غير شرعي فلا يلبث أن يتهدم ويزول». كما أنه «أعلن خوفه من أن يجبر هذا الشعب إلى البلاد احتلالاً أجنبياً»^(١٠). ومن الواضح أن الأستاذ كان ينطلق من مشروعية شكلية. إذ أن الاحتجاج بأن الثورة عمل غير مشروع. يعنى الانصياع الكامل للقوى السائدة ومشروعيتها التي تحمي مصالحها. وهو رأى عدل عنه الشيخ عبده بعد ذلك عدولاً جزئياً.

ومن المواقف المحيرة بالنسبة للجبهة في هذه المرحلة، موقف السراي، ذلك أن انسحابها من جبهة ١٨٧٩ مقابل المكسب الشكلي الذي حققه لها الاستعمار. وهو المشاركة الجزئية في السلطة. سرعان ما اتضح أنه غير ذي مضمون. واستأثر رياض والرقهبان بكل السلطة. ولم يستكف رياض من تهديد الخديو بالأجانب، وإذا ذاك بدأ الخديو يشجع الضباط أدبياً، ويشجع النديم في محافظته الخطابية. ويحاول دفع الضباط لإخراج حكومة رياض. ولكنه كان متردداً. عاد بعد واقعة الهجوم على قصر النيل ليتخوف مما حدث. ويتردد بين البقاء في الجبهة وبين

الانسحاب منها . يمكن اعتبار موقفه الشخصى المتذبذب موقفاً غير ذى قيمة . فكان - رغم محاولات التآمر المتعددة - عدوًّا ثانويًّا لا يخشى خطره ولا يؤمن جانيه .

وفى ضوء هذا كله، تعددت القوى الوطنية فى هذه المرحلة على النحو التالى:

● المثقفون الثوريون فى الجيش والموظفون والعلماء .

● الأرستقراطية الزراعية والأتراك الدستوريون .

● البرجوازية الزراعية .

● تجار المدن .

● فقراء الفلاحين وفقراء سكان المدن .

وتحددت القوى المناوئة فى:

● الاستعمار العالمى ممثلاً فى قناصل الدول وممثليها فى الإدارة المصرية .

● عملاء الاستعمار فى الداخل وعلى رأسهم رياض باشا .

● الجناح الأكثر رجعية والأقل ذكاء من السراى .

وقد تبلور البرنامج عبر عدة محاولات لصياغة مطالب الجبهة .

ففى المرحلة الأولى حدد بيان ٤ نوفمبر ١٨٧٩ مطالب الحزب الوطنى المصرى فى أربعة مطالب هى:

● «أن تعاد إلى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالخديوية .

● أن يلغى النص القاضى بتخصيص سكة حديد للقرض الممتاز فى قانون التصفية . فإن لم يرض بذلك الدائنون من الإنجليز تعين عليهم قبول الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام .

● أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنظمة دينا واحدا مضمونا بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤% .

● أن تقام إدارة مراقبة وطنية مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية^(١١).

ويلاحظ في هذا البرنامج اهتمام خاص بمسألة الديون، كما أنه يبرز التناقض بين قوى الجبهة وبين السراى في مطالبتهم بمصادرة الأموال الخديوية وضمها للدولة. كما أن الحل الذى قدمه لمسألة المراقبة حل يتناسب مع هدف تمصير السلطة وإقصاء السيطرة الأجنبية منها، ولكننا نلاحظ خلل البرنامج من الأهداف الديمقراطية. ومن تدعيم الجيش الوطنى.

وقد تطورت هذه الأهداف فيما بعد باتساع نطاق الجبهة، وتبلورت في الطلبات التى قدمها عرابى في مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ وهى:

● إسقاط وزارة رياض باشا المستبد.

● تأليف مجلس نواب على النسق الأوروبى.

● إبلاغ الجيش إلى العدد المعين في الفرمانات الشاهانية.

● التصديق على قوانين الإصلاح العسكرية.

وبينما كانت الأهداف التى أعلنها برنامج ٤ نوفمبر أهدافاً إصلاحية لا تتعدى حدود الإصلاح في التركيب القائم. فإن أهداف ٩ سبتمبر جاءت أهدافاً سياسية. ذات طابع ثورى وانقلابى. كما أن التركيز على مطلب تدعيم الجيش وإصلاحه. كان يخدم هدف إنشاء قوة وطنية تحمى الحقوق الدستورية وتضمن الاستقلال وهى حجر الزاوية في فكر قيادة الثورة.

وكان واضحاً تماماً لعرابى أنه يقدم هذه الطلبات باسم جبهة وطنية. وليس باسم مؤسسة عسكرية. وقد قال للخديو «جئنا لنقدم إليك يا مولاي طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة»^(١٢)، وفي حوار مع المستر كوكس الذى كان حاضراً لمظاهرة ٩ سبتمبر استنكف القنصل البريطانى أن يتقدم عرابى بمطلب تشكيل مجلس النواب على أساس أنه ليس من حقوق الجيش. فرد عرابى عليه قائلا: «إن طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعمد إليها إلا لأنهم أقامونى نائباً عنهم

فى تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم إخوانهم وأولادهم فهم القوة التى ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة. وأنظر إلى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر فهم الأهالى الذين أنابونا منهم فى طلب حقوقهم»^(١٢). ونجحت الجبهة وحقت مطالبها.

المرحلة الثالثة : الأرسقراطية الزراعية تحاول احتواء الجبهة (من مظاهرة سبتمبر .. إلى استقالة شريف - فبراير ١٨٨٢)

كان نجاح الجبهة الوطنية فى فرض أهدافها بقوة الجيش المسلحة، بداية لتمكينها من ممارسة سلطتها لوضع الأهداف التى أعلنتها محل التطبيق وكان من الطبيعى أن تبرز الاختلافات بين القوى المشتركة فى الجبهة. فصيافة أهداف عامة لقوى متحالفة لا يخلو من الاختلاف. فإذا وصل الأمر إلى صياغة أهداف تفصيلية ومرحلية فمن المتوقع أن تزيد رقعة الخلاف وأن تتمتع تعبيراً عن التناقضات الثانوية بين القوى المشتركة فى الجبهة.

ويمجرد إسقاط رياض وقبول الخديو لمطالب الضباط. استدعى شريف لتأليف الوزارة فاشتراط لتأليفها شرطاً أساسياً هو أن يخرج الجيش من الحلبة السياسية. وتطبيقاً لهذا رفض مطلب الجيش باختيار البارودى وزيراً للحربية ومصطفى فهمى وزيراً للخارجية. وعلل الرفض بأنهما كانا وزيرين معه فى عهد وزارته التى ألفها فى أول عهد الخديو توفيق. واتفق معهما ومع كل الوزراء عندما استقالت وزارتهم لرفض الخديو إصدار الدستور على ألا يقبلوا الدخول فى وزارة رياض باشا وهو ما لم ينفذ. ورد عرابى بأن لكل وقت حكماً وعبر عن ثقته فى حب مرشحيه للحرية والعدل والمساواة. وركز بالذات على مطلب دخول البارودى الوزارة لأن «الجيش لا يطمئن لغيره». وعرض شريف أن يتولى هو بنفسه وزارة الحربية بجانب رئاسة الوزراء. فرفض عرابى مصرراً على ضرورة «مراعاة ميول الجيش»^(١٤). وأخيراً وافق شريف على دخولهما الوزارة مقابل تنفيذ شروطه الأخرى. وهى أن يقدم له الأعيان ضماناً بعدم تدخل الجيش فى السياسة وأن

يقدم له ضباطه عهداً بذلك. وتطبيقاً للضمان وللمعهد يتم نقل الآليات الثلاثة الرئيسية التي اشتركت في ثورة ٩ سبتمبر بعيداً عن العاصمة وفي أماكن متفرقة. وأن يقدم طلب تشكيل مجلس النواب من أعيان الأمة وليس من الجيش. ومن الواضح أن شروط شريف لتشكيل الوزارة كانت جزءاً من محاولة لاحتواء الجبهة الوطنية وإبعاد المثقفين العسكريين عن قيادتها. وإعادة قيادة هذه الحركة إلى أيدي الأرستقراطية الزراعية كما حدث في جبهة ١٨٧٩. والتحقيق الجزئي لهذه المحاولة، بدا طابع الاعتدال الشديد في نصوص الضمانات والمطالب التي أعاد الأعيان تقديمها. فقد ضمن «علماء ومشايخ وأعيان وعمد مصر وإسكندرية والثغور والوجهين البحري والقبلي» تعهدات الجيش بعدم التدخل في السياسة. واتخذ طلب مجلس النواب المقدم من الأعيان صفة الرجاء والتوسل للخديو. وزعم «أن مقاصد خديونا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة» وأن الموقعين على هذا «تجاسروا بعرض هذا راجين من المرحام الداورية صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس النواب لأمتنا المصرية» وبذلك تكون «الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولتنا نعمة لا تعادلها نعمة» وأكدوا أنهم «على يقين من قبول التماسنا هذا وفقاً لإرادة ولي النعم». فإذا قارنا هذا الطلب بحوار عرابي في ٩ سبتمبر مع الخديو ومع كوكس، أدركنا الفرق بين الأسلوبين. فقد رفض عرابي زعم الخديو بأنه «خديو البلد وأعمل زى ما أنا عاوز» وأكد له أن المصريين ليسوا ترائلاً ولا عقاراً وأنهم لن يورثوا بعد اليوم. كما أنه اعتبر أنه ليس من حق أحد أن يعارض الأمة في شئونها الداخلية وأنه سوف يقاوم كل من يتصدى لمعارضته في شئون داخلية أشد المقاومة «وحتى نفنى عن آخرنا». وأضاف أن لديه كلمة أخرى لن يقولها إلا عند اليأس والقنوط^(١٥). المقارنة بين اللهجتين والأسلوبين تؤكد أن الجبهة الوطنية حين خضعت لقيادة الأرستقراطية الزراعية وقعت في يد مترددة بطبيعتها مصالحها، ومساومة إلى حد كبير.

تلك مسألة ذات أهمية خاصة لأنها تحسم رأينا في موقف شريف باشا، والواقع أن هناك ضرورة خاصة لبحث موقفه بتأن. ذلك أن مؤرخي المدرسة

القومية - البرجوازيين - بيدون شديدي الميل لشريف. ويعتبر الأستاذ عبد الرحمن الرافعي أكثرهم حماساً له. وفي الترجمة المستفيضة التي كتبها له في كتابه «عصر إسماعيل» - وقد صدر عام ١٩٣٢ - تبدو بذور تحليله للثورة العربية، وقد صدرت دراسته عنها بعد ذلك التاريخ بخمس سنوات. ويرى الأستاذ الرافعي أن شريف (١٨٢٦ - ١٨٨٧) قد اقترن اسمه بثلاثة أدوار في الحركة القومية الأولى هو دور النهضة الميماضية والوطنية التي ظهرت في عصر إسماعيل والثاني دور الثورة العربية. والثالث ما يسميه «المقاومة الأهلية التي اعترضت السياسة الاستعمارية الإنجليزية بعد الاحتلال وذلك باستقالته المشرفة التي قدمها اعتراضاً على سلخ السودان عن مصر وتدخل الإنجليز في سلطة الحكومة المصرية». ويرى أن شريف كان يمثل الناحية المعتدلة في الثورة العربية. ولو بقيت الثورة مناصرة له مستمعة لنصائحه لسارت في طريق الحكمة والسداد، ولأمنت البلاد شر الاحتلال. ولكن الثورة ركبت متن الشطط من يوم أن انفصلت عن شريف باشا أو انفصل هو عنها فغامرت بالبلاد ومستقبلها وعرضت استقلالها للخطر. وعند الأستاذ الرافعي أن من بين الخطط الحكيمة التي رسمها شريف بعد توليه الوزارة في سبتمبر ١٨٨٢، أنه أعاد النظام إلى الجيش لأن الثورة العربية بوصف كونها ثورة عسكرية كادت تخرج بالجيش عن مهمته الأصلية وهي حفظ النظام وتجعله أداة سياسية للسيطرة والحكم». ثم يعرض لأزمة الميزانية - وسنعرض لها بعد قليل - فيرى «أن موقف شريف كان موقفاً حكيماً وأن الثوار قد انقادوا إلى طموح محمود سامي البارودي للرئاسة». ونلاحظ أنه بينما كان الرافعي مهاجماً لعرايى. فإن مرافعاً ماهراً عن عرايى هو الأستاذ محمود الخفيف. لم يهاجم موقف شريف، ومر به مروراً سريعاً لا يخلو من تجاهل مقصود.

فأين يقف شريف حقيقة من هذا كله؟

كان شريف بوصف بلنت «تركياً متفرنجاً طيب المنصر والأخلاق، ولكنه لم يخل من شيء من الفطرسية واحتقار الفلاحين وهما الوصفان اللذان كانا من مميزات طبقة في القاهرة». وكان ذا صلة ودية بماليت - القنصل البريطاني في

القاهرة». يقول بلنت «إن تفرسه هذا لم يكن يروفتى كلما وازنت بينه وبين الرجال المصلحين ذوى الأفكار السامية الذين كانوا نواة الحركة الوطنية الحقيقية والذين لم يكن شريف يعتبرهم إلا بمثل الاحتقار الذى قد يستشعره رجل فرنسى نحوهم». وكان شريف واثقا من كفاءته لحكمهم وقلة كفاءتهم وقد عبر عن هذا بقوله لبلنت: «إن المصريين أطفال ويجب أن يعاملوا معاملة الأطفال وقد قدمت لهم الدستور الخلق بهم فإذا لم يرضهم كان عليهم أن يعملوا بدونه. إني أنا الذى أنشأت الحزب الوطنى وسيجدون أنهم لا يستطيعون العمل بدونى، ولا شك أن هؤلاء الفلاحين فى حاجة إلى الإرشاد»^(١٦).

تلك هى المفاهيم التى انطلق منها شريف فى كل خطواته السياسية. وهى مفاهيم أهملها مؤرخو البرجوازية عامدين، بينما حرص الأستاذ الراقى أن ينوء على عرابى بكل كلة. كما أهمل هؤلاء أيضا خطة شريف لاحتواء الثورة. رغم أنها موثقة بوثائق رسمية. إن كانت الشروط التى اشترطها لتولى الوزارة مجرد خطوة أولى فى مخطط كامل. فقد كان شريف يلتقى مع رأى كولفن، فى بعض أجزائه. هنا اتفق رايه فى بعض أجزائه مع رأى كولفن - الرقيب المالى البريطانى - الذى كان من رايه «أنه من الضرورى لاستقرار الأحوال تحقيق ثلاثة أهداف. الأول: تشتيت الجيش بنقل وحداته إلى الجهات التى تحدت لها، والثانى: حمل أعضاء مجلس النواب من الأعيان على الاعتدال فى مطالبهم. والثالث: حزم الوزراء فى تعاملهم مع الجيش والأعيان على السواء»^(١٧)، لم يكن هناك خلاف حول الهدف الأول بين شريف وبين الرقيب المالى البريطانى. ولذلك فقد شجع شريف للتشبث بموقفه والإصرار على شروطه، بالنسبة إلى مجلس النواب كان الهدف إيقاف التطرف النسبى الذى قد يدفع إليه أعضاؤه من ممثلى البرجوازية الزراعية. وكانوا أكثر تحرراً وأكثر عداء للاستعمار. لذلك احتج كولفن على تفكير وزارة الخارجية البريطانية فى التدخل العسكرى ومطالب بإعطائه الفرصة للعمل الذكى لإجهاض الثورة فقال: «إني أظن بأنه ليس من حقى الوقوف فى موقف المعارضة للحركة الشعبية لأن واجبى محاولة إرشادها وتحديد صيغتها تحديداً صحيحاً». وذكر أن هذه المحاولة مبنية على أساس «أن الحالة المالية

وسلطة المراقبين لن تمس». وطالب بأن ينصح شريف باشا بحزم أمره فيما يتخذ من إجراءات ضد الجيش عندما تنهيا المسائل للمناقشة كما يتسع صدره لبحث مطالب النواب في كثير من الاعتدال باعتبار أنهم وحدهم الذين نطمح في معاونتهم للانتقال من الهدنة الحالية إلى سلام واستقراره^(١٨).

والواقع أن شريف لم يكن محتاجاً لأن ينصح بشيء فقد كان موقفه واضحاً منذ البداية. أنه لم يرفض فحسب الرئاسة عن طريق ترشيح الثوار. ولا طريقة التحدي التي واجهوا بها الخديو. ولكنه عبر للسفير مالميت في ٢١ سبتمبر ١٨٨١ بعد أسبوع من توليه الوزارة وأثنى عشر يوماً من الثورة. عن رأيه في الموقف فقال إنه يعتزم أن يجمع حوله أعضاء مجلس النواب فيما بعد ليصبحوا بالتدريج أصحاب السلطة التنفيذية المشروعة لتصريف الشؤون الداخلية ويجردوا الجيش بهذه الطريقة من الصفة التي ادعاها لنفسه في الحركة الأخيرة بغير حق. وأن هؤلاء الأعضاء يكونون في هذه الحالة هيئة ممثلة للأمة يستطيع الخديو والحكومة الاعتماد على تأييدها ضد سلطة الجيش^(١٩).

وفي محاولة القوى الاستعمارية لإنقاذ الموقف قدمت تنازلاً شكلياً بموافقتها على الخطوط العامة للمطالب. وكانت قد أوصت في يوم ٩ سبتمبر بقهر الحركة بمنف. فقد اقترح المستر كوكسن على الخديو توفير بإطلاق الرصاص على عرابي. ولكن الخديو تردد ولم ينفذ التوصية. وبمجرد أن أصبحت الثورة أمراً واقعاً. أصبح الهدف الأساسي للاستعمار هو إيقاف تطرفها وإجهاضها تدريجياً. وكان عدم الاعتراض على إنشاء مجلس النواب يتضمن نية احتواء المجلس باعتباره جناحاً معتدلاً لمواجهة تطرف الجناح العسكري. وقد التقى مع مطامح الأرستقراطية الزراعية التي لم تكن تهدف إلا للمشاركة في السلطة. وهو ما كان وراء إصرار شريف على إقصاء العناصر المتطرفة عن جبهة الثورة. ليس لأنه كممثل سياسى لطبقة كان يرى أن تحقيق مكاسب الطبقات التي تمثلها هذه العناصر يضر بمصلحة طبقته فحسب. ولكن أيضاً لأنه كان يرى أن تطرف هذه العناصر مع الاستعمار قد يشجعه على العصف بكل شيء.

وتعود حالة الهدوء التي أعقبت حركة سبتمبر، إلى التسوية التي توصل إليها كولفن وشريف. وقد اعتبر كولفن أن تلك التسوية «هدنة مؤقتة» تعطى ممثلي الاحتكارات الدولية - كما قال في رسالة منه - فرصة «قصيرة للتنفس واستكشاف القوات التي تحيط بنا، كما تمكننا من البحث في أمر قيادتها وإرشادها أو قهرها وتحطيمها بحيث لا يكون هناك اختلاف في الرأي على هذه النقطة»^(٥٠).

وسنلاحظ تكرار نغمة الشدة واللين في تعليقات العناصر الممثلة سياسياً للاستعمار في مصر. فكرومر كان يرى أن «رياضة زعماء الثورة لم تكن مسألة صعبة. على شريطة أخذهم بالشدة ومعاملتهم باللين إذا تعذر استعمال الشدة معهم»^(٥١). والحقيقة أن التكتيك الاستعماري القائم على احتضان الجناح المعتدل وإجابة مطالبه لمواجهة الجناح المتطرف وقمعه، وتدعيم «الجيروند» ضد «اليعاقبة» كان خبرة استعمارية. وهو ما نلمحه بعد ذلك في الخطة التي صاغها «ملنر» في تقريره الشهير لتصفية المحاولة التالية من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها - ونعني بها ثورة ١٩١٩ - شروطاً فكيف طبق هذا التكتيك في الثورة العمالية».

بمجرد نجاح الثورة، بدأت محاولات الاحتواء. ويعد أن أملى شريف شروطاً لتشكيل الوزارة، نشب الخلاف حول تنفيذ البرنامج الوطني في نقطتين:

الأولى: مسألة القواعد التي ينتخب على أساسها مجلس النواب، وقد شرحناها في فصل سابق. وأصر شريف على رأيه رغم أن عرابي - كما يقول كرومر - كان مصرّاً على إصدار قانون جديد^(٥٢). ثم اضطر في النهاية - وأمام تهديد شريف بالاستقالة^(٥٣) إلى أن يقبل شروطه.

الثانية: زيادة عدد الجيش إلى ١٨,٠٠٠ وكانت من أهم مطالب الثوار. ولكن الرقيب المالي البريطاني رفض الزيادة بحجة أنها تتكلف ٦٠٠,٠٠٠ جنيه بينما الخزينة لا تتحمل سوى ٥٢٢,٠٠٠. وهو مبلغ كاف لإبلاغ الجيش إلى ١٥ ألفاً فقط. وقد تراجع عرابي على أمل أن يسد ذلك العجز بالاقتصاد في جهات أخرى^(٥٤).

وجاء هذا الخلاف استمراراً للخلاف الأول حول شروط تولية شريف الوزارة. فقد اشترط العسكريون - مقابل موافقتهم على مطالب شريف - أن يعين البارودي وزيراً للحربية وأن تنفذ القوانين العسكرية. ويقول كرومر: «إن شريف باشا اضطر مع الأسف الشديد إلى قول هذين المطلبين» وهو تعبير غريب يكشف عن أن الاستعماريين كانوا يريدون إقصاء أى عنصر عسكري من الوزارة يكون له صلة بالعناصر الثائرة، وخاصة أن البارودي كان قد تولى وزارة الحربية عقب حركة أول فبراير. وكان ينقل إلى الضباط الثائرين كل ما يدبر ضدهم وهو ما انتهى بعزله عن الوزارة قبل حركة ٩ سبتمبر مباشرة، وهذا ما يفسر لنا احتجاج شريف بتعللات غير حقيقية لإقصائه عن الوزارة. ويذكر كرومر أن شريف مع موافقته على الطلبين السابقين قد احتفظ لنفسه بحق استبعاد أهم مادة في القانون العسكري - وهى الخاصة بزيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ جندي^(٥٥)، وكانت تلك مسألة محورية لأن تدعيم الجيش كان مطلباً أساسياً يتعلق بحماية الاستقلال، وحماية الديمقراطية.

أشار عرابى فى خطبة الوداع التى ألقاها عند سفره إلى رأس الوادى تنفيذاً لقرار إبعاد الآليات الثلاثة. إلى خيوط المؤامرة كما أحس بها. ويلخص الأستاذ محمد عبده فى مذكراته هذا الخطاب فيقول إن عرابى «شكاً فى خطابه الطويل من العقوبات التى تصادفها مطالب الشعب، من وضع دستور يكفل له الحرية ويؤمنه من الاستبداد، وصرح فيه بأن الخديو والنظار ومن على شاكلتهم كلهم لا يميلون إلى مساعدة الأمة على ما تطلب، وبأن أعداء الأمة هم الدائنون ومعاونوهم الأجانب يدفعهم الطمع إلى الاستيلاء على جميع موارد الرزق فى مصر. وأن من الافتراء أن يقال إن البلاد تريد سلب الأموال والاستثمار بالمنافع وسلب حقوق الدائنين. وإنما الحق أن هناك شعباً يطالب بأن يكون على أثر بقية الشعوب تحت حماية قانون عادل يؤمنه من الاعتداء على الأشخاص والأموال»^(٥٦). وهى هذا الخطاب ركز عرابى أيضاً على البارودي فوصفه بأنه «وزير حرييتنا». ويانتقله إلى الشرقية ظل عرابى «ثلاثة أشهر ينتقل فى البلاد ويبث فيها أفكاره»^(٥٧). ويلتقى «بعمد البلاد ومشايخها

ومشايع العريان، حاضاً على وجوب مؤازرته فى مشروعاته الوطنية». وجاء «كثير من المظلومين يشكون إليه من ظلم الظالمين»^(٥٨). وكان لهذه الجولة أثر فى تدعيم صلة عرابى بعناصر البرجوازية الزراعية. وكان يرتبها له أمين الشمسى كبير تجار الزقازيق، كما أنه لم يكن يكف عن الانتقال بين الشرقية والقاهرة والاتصال بأعضاء مجلس النواب. وقد ذكر كولفن فى أحد تقاريره أن عرابى جاء إلى القاهرة بحجة زيارة زوجته المريضة فى حين أنه جاء ليشهد افتتاح مجلس النواب.^(٥٩) ولخشية شريف من أن تؤدى إقامة عرابى بعيداً عن رقابة الحكومة إلى قيامه بإنشاء مركز جديد للتمرد فقد اقترح تعيينه وكيلًا لوزارة الحرية ليضمن بقاءه فى القاهرة. تحت إشراف الحكومة ويحصر اهتمامه فى المسائل العسكرية بعيداً عن السياسة وفى ضرورات المنصب وحدود ممارسة السلطة الممكن وليس المطلوب.

وتجمعت الخيوط لتصنع فى يناير ١٨٨٢ ملامح أزمة حادة انتهت باستقالة شريف. تلك هى أزمة الميزانية والتدخل الأوروبى الأول. وفى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ افتتح مجلس النواب. وفى ٢ يناير قدم شريف مشروع الدستور للمجلس، ولاحظ النواب أن المشروع لا يعطيهم حقوقاً ذات قيمة فيما يتعلق بالميزانية. فقد أخرج من اختصاص مجلس النواب تماماً البحث فى الإتاوة المفروضة للباب العالى أو فى الدين العام أو جميع ديون الخزنة مما يندرج تحت قانون التصفية أو العقود الدولية الأخرى. وجعل الدستور تلك المسائل جميعاً من اختصاصات المراقبين والوزارة. أما الأبواب الأخرى من الميزانية فقد رخص للبرلمان إبداء رأيه فيها بدون أخذ الاقتراح. أما فيما يختص بسن تشريع جديد أو فرض ضرائب جديدة فقد حول البرلمان حق إعطاء صوت قاطع فيهما. فلا تصبح القوانين أو الضرائب الجديدة نافذة ما لم يصادق عليها المجلس. ولكن حتى فى هاتين المسألتين لم يكن للبرلمان سلطة البدء فى العمل من تلقاء نفسه. بل كانت هذه من اختصاصات النظار وحدهم.

وتعود صياغة هذه المواد بهذه الصورة إلى تأثير التدخل الاستعمارى، وقد أكمل كولفن تحليله لمسائل الثورة فى مذكرة أرسلها فى ٢٦ ديسمبر وحدد

فهمه لاستراتيجية الثورة في ضوء ما استجد من أحداث بعد ٩ ديسمبر، وخاصة الحوار حول مواد الميزانية وكان قد سمع أجزاء منه أثناء مسودة الدستور. وعلى ضوء احتكاكه بالقوى الوطنية ومتابعته للصحف المحلية. وتعتبر رسالة ٢٦ ديسمبر من أخطر وثائق السياسة الإنجليزية فيما يتعلق بالثورة العراقية.

● ففيها حدد «كولفن» فهمه لأهداف وتكتيكات الثورة فقال إنها في الأصل «حركة مصرية لا شبيهة فيها ضد استبداد الحكم التركي». ولهذا «فهي تتجنب الإساءة إلى الأوروبيين لحاجتها إليهم في الصراع القائم بينها وبين خصومها المباشرين. ومع ذلك فهي لا تستطيع أن تبذل ودها للأوروبيين أو تتمنى شيئاً غير التخلص منهم في يوم من الأيام». واعتبر أن موقفها من القوى الاستعمارية هو موقف تكتيكي. يبدأ «بتجاهل أو تعديل ما على مصر من التزامات». وينتهي «بالتخلص من التغلغل الاستعماري في الفروع الإدارية التي ليست عليها التزامات مباشرة».

● وحدد فهمه للمهام التكتيكية فيما يتعلق بالخطوة الأولى فرأى أنه «إذا ظفر مجلس النواب بحق التصويت على الميزانية أو بمعنى آخر بحق الرقابة على مالية البلاد. فإن مركز رقابة الدولتين يضعف كثيراً، فالرقابة الدولية تستمد قوتها الآن من وجود موضع رسمي لها في مجلس الوزراء وصوت مسموع فيه. كما تستمد من قيام علاقات المودة المتصلة مع كل وزير في الوزارة. في حين لا يستطيع الرقيبين ولا الأجانب عمالماً إيجاد مثل هذه العلاقات - إلا بطرق غير مباشرة مع النواب». وأعلن كولفن عدم اطمئنائه إلى قرارات «تصدرها هذه الهيئة المجردة من المسؤولية والمعرفة».

ومع أن المجلس لن يتصرف عند التصويت على الميزانية إلا في حدود ما تسمح به الشروط الواردة في قانون التصفية. فإن كولفن كان يرى أن «تلك الشروط كانت من المرونة بحيث تسمح لسوء استعمال الأموال إلى الدرجة التي تعرض التوازن المالي للخطر». وبالنسبة للخطوة الثانية فقد رأى كولفن أنها أسهل بكثير. وأن رغبة الحركة الوطنية في التخلص من التدخل الأجنبي في

الفروع الإدارية». يمكن تحقيقها بمجرد حملات ناجحة على إدارة أو أكثر. مما يهدم سلطة المراقبين الأوروبيين ويقضى على النفوذ المادى الذى حصلت عليه البلاد.^(١٠)

انطلاقاً من هذا الفهم لاستراتيجية وتكتيك القوى الثورية. حدد كولفن تصوره للخطة الاستعمارية المواجهة لها .

● فأشار إلى ما كان قد ذكره من قبل من الجناح المعتدل. والجناح المتطرف وكان قد ذكر فى رسالة ١٩ سبتمبر «أن الأعيان الذين يمثلون القاهرة الآن - بدوا يطلبون مزيداً من الحريات المدنية مع إنكار حق الضباط فى طلبها باسمهم. أو حتى مجرد التدخل فى هذه المسألة. فإنهم لا يختلفون عن أولئك الضباط فى رغبة الحصول على كل امتياز مهم لهم»^(١١). وفى حدود هذا التشجيع رأى كولفن ضرورة تعريف الحركة الوطنية بين الابتداء بـ «حدودها التى لا ينبغى تخطيها وإلا فإن رغباتها تزداد وآمالها تتسع بحيث يؤدى العجز عن بلوغها إلى هزيمة نكراء. ويجب كذلك. فى كل ما تم عمله إلى الآن أو الذى ينبغى عمله مستقبلاً. ألا يتاح للحكومة المصرية أو الأعضاء النواب نسيان أن للدولتين هيمنة مباشرة على مالية البلاد وأنهما مصممات على الاحتفاظ بتلك الهيمنة»^(١٢).

● وفى التنفيذ فإنه يجب «عدم قبول أى اقتراح عن إجراءات تعرقل عمل المراقبة. كما يجب أن تكون الضمانات الموجودة فى قانون التصفية والدكرينات السابقة بعيدة عن أى نقاش أو اعتراض». كما أن أى محاولة ولنقل السلطة المالية من المراقبة إلى المجلس النيابى يجب أن تقابل بالاعتراض بل والرفض إذا لزم الأمر؛ لأن الموافقة عليها معناها محو الوكالة التى تنهض شاهداً على كفاية سياسة الدولتين فى الشئون المالية التى أخذتا على عاتقهما مسئوليتها»^(١٣). وقد عبر مألث عن رأيه فى مشروع الدستور. فقال إنه يشمل «ضمانات واسعة تكفل مراقبة واجبات مصر نحو الدول الأجنبية وبإستثناء هذه القيود يظل دستور المجلس مشتملاً على حريات واسعة سوف تزداد مع الزمن بغير شك»^(١٤).

● وبالنسبة إلى شريف فإن الشك بدأ يراود الاستعماريين في قدرته على الاستمرار. وفي تلخيص كرومر للموقف في نهاية ١٨٨١ رأى أن «شريف باشا كانت له بعض المقدرة السياسية. وكان يحاول استرداد السلطة الشرعية للحكومة. ولكن كان يعوزه القدر اللازم من النشاط وقوة الشكيمة للسيطرة على العناصر المنطلقة في تمردها»^(٦٥). وهو ما أكد عليه كولفن أيضاً، الذى ذهب إلى أن «شريف باشا قد وضع على رأس الحركة مع ما فيه من الضعف وأنه «انساق معها وسيجرفه تيارها لا محالة لأنه ليس كفتاً لإدارتها أو استلام زمامها»، ورغم أنه «أبدى استعداداً لتعديل مشروعاته البرلمانية بما يتفق مع وجهات نظر المراقبين. فيما يختص بمسائل الميزانية. ولكن ذلك يتوقف على قبول المجلس أو عدم قبول تعديلات شريف باشا»^(٦٦).

● وغلب على السراى حالة من اليأس الشامل. فقد عبر الخديو في حديثه لماليت عن فقدان أمله في المستقبل وظل يردد «أنه لم يعد يثق فيما أعلنه الضباط من الولاء لعرشه» وكظم غيظه، وبدأ يعد خطط الانتقام معبراً عن رأيه في «استحالة استقرار الأمور إلا بالسيطرة على الجيش وكسر شوكته»^(٦٧)، غير أن مزاجه وبالتالي رأيه تغير بعد إزاحة الحزب العسكرى عن السيطرة. وانتقال السلطة إلى يد الأعيان مؤقتاً. وقد عبر كولفن بعد افتتاح المجلس عن تفاؤله وتحدث بارتياح عن سلوك الأعضاء المعتدل وأفصح عن اعتقاده في تقدم البلاد. وكان ذلك - كما يلاحظ كولفن - تغيراً ملحوظاً «فقد كان الخديو إلى يوم افتتاح المجلس عديم الثقة في أعضائه»، حتى أبقن كولفن من أن هذا الشعور «ليس مثار عدم ثقته في مقدرة أولئك الأعضاء فقط، بل مثار كراهيته للمجلس جميعه كهيئة أياً»^(٦٨).

أخطأت القوى الاستعمارية في إدراك درجة اعتدال مجلس النواب - فالمجلس - رغم تردده السياسى - كان يعبر عن مصالح طبقية حقيقية وليست متخيلة، وكانت هذه المصالح حافزه الأول للاعتراض على حرمانه من أى نظر في المسألة المالية وهى جوهر الصراع في المجتمع المصرى. ومما لا شك فيه أن المجلس كان

يضم أكثرية معتدلة سواء من عناصر الأرستقراطية الزراعية أو عناصر البرجوازية الزراعية الضعيفة سياسياً والمتردة بحكم تضخمها للقوى الاستعمارية وفكرتها عن هرقلية هذه القوى. وبينما مالت حكومة شريف إلى حرمان المجلس من كل حق في نظر الميزانية على أساس أنها ستشارك مع المراقبين في نظر الميزانية. فإن المجلس لم يوافق على ذلك واعترض النواب أثناء مناقشة مشروع الدستور على مواد الميزانية به واعتبروا «أن المراقبة الأجنبية المالية، ليس لها شأن إلا الإشراف على كل ما يختص بمسألة الديون ولما كانت فائدة الدين تبلغ نصف الإيراد - بحسب قانون التصفية - فقد وجب أن تكون الأمة حرة في التصرف في النصف الثاني»^(١٩).

وبينما الحوار دائر بين الوزارة والمجلس حول مواد الميزانية، قدم ممثلاً الدولتين مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ إلى الخديو. وقد جاء في هذه المذكرة أن الدولتين عازمتان على تأييد الخديو «للتغلب على الصعوبات المختلفة التي قد تعترض انتظام الشئون العامة في مصر». وربطت بين هذا العزم «والحوادث الأخيرة بمصر وخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب». وأكدت المذكرة على لسان الدولتين بأنهما تعتبران «تثبيت سمو الخديو على العرش طبقاً لأحكام الفرمانات هو الضمان الوحيد في الحال والاستقبال لاستتباب النظام وسعادة مصر ورهايتها». وأنهما ستبذلان «جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشكلات الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام القائم في مصر. وأن إعلان هذا العزم كفيل «باتقاء الأخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو. لأن «هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترا اتحاداً وثيقاً للتغلب عليها، وستنتهي بأن «سمو الخديو سيجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصري».

صيفت المذكرة - كما صرح عرابي لبلنت - في «لغة تحد وتهديد تحد لحریات الشعب المصري. وتهديد بإعلان اتحاد فرنسا وإنجلترا وليس هذا معنى إلا أن إنجلترا ستغزو مصر. كما غزت فرنسا تونس». وأصر عرابي أن عرش الخديو

ليس في حاجة إلى حماية «لأن السلطان هو الذى يحافظ عليه وليس هناك داع لضمان أجنبى». وأكد أنه لن يمكن الأجانب من ذلك^(٧٠).

وفى ٢٦ يناير ١٨٨٢ قدم الرهيبان مذكرة أخرى يعترضان فيها رسمياً على اتجاه المجلس النيابى إلى الإشراف على الميزانية على أساس أنه «يضر بالضمانات المقررة للدائنين ولأن من نتائج المحتومة إحلال مجلس النواب محل مجلس الوزراء فى إدارة شئون البلاد»، واعتمد المراقبان على سلطة الخديو فى تنبيههما إلى خطورة تدخل المجلس فى المسألة المالية فقالا إن «الرهيبين لا يمكن سوى التنبيه فى تقاريرهما إلى ما يلاحظانه من التصرفات الحكومية الضارة» وهو حق «له نتائج العملية أمام وزراء يملك الخديو تغييرهم لكنه يصبح لا قيمة له أمام مجلس نواب غير مسؤول». وقالت المذكرة إن هذه حالة تزداد خطورتها «لما هو معروف من مجلس النواب من عدم الخبرة ومن ميوله العدائية نحو العنصر الأوروبى فى الحكومة» والمذكرة واضحة فى إصرارها - مع مذكرة ٧ يناير - على العصف بكل مكاسب الجبهة الوطنية. هنا تغير الموقف الداخلى تماماً. ومما لا شك فيه أن التدخل الاستعمارى كان متعجلاً. وبنى على فهم خاطئ لطبيعة المعتدلين. هدفهم إلى التطرف. وقد نتج هذا من تصرف «غامبتا» رئيس الوزارة الفرنسية الأحمق. وقد شرحنا فى الفصل الثانى مبررات إصدار هذه المذكرة تنفيذاً لاقتراح فرنسى، فكيف كان تأثيرها فى الجبهة الوطنية، وبالذات على محاولة الاحتواء الذى كان يقوم بها شريف^{١٩}.

بادر الضباط إلى الاجتماع فى وزارة الحرية. وحضر البارودى اجتماعهم واتفقوا على ضرورة رفض المذكرة واستقر رأى الجميع - بما فيهم الخديو - على إبلاغ المذكرة إلى الباب العالى مع الإعراب عن عدم قبولها، وهو ما أبلغه شريف لمثلئى الدولتين.

وهكذا غيرت المذكرة موقف العناصر الأكثر اعتدالاً، وفى أثناء المناقشات - وقبل مذكرة ٧ يناير - كان موضوع الميزانية قابلاً لتسوية وسطية. ويذكر بلنت الذى تابع المناقشات - لوجوده بالقاهرة إبان الأزمة - بأنه كان يعتقد أن النواب قد

لا يستمرون في معارضتهم لمواد الميزانية في مشروع دستور شريف. «لا سيما أن سلطان باشا الذي انتخب لرئاسة المجلس كان متفقاً مع شريف في أن الفطنة تقضى بالإذعان»^(٧١). وبدأت أغلبية النواب متفقة مع الأزهريين في الرأي على أن المسألة تدعو إلى التريث والاعتدال. وقال الشيخ محمد عبده «لقد لبثنا عدة قرون في انتظار حريتنا فلا يشق علينا أن ننتظر الآن بضعة أشهر»^(٧٢).

وجاءت مذكرة ٧ يناير لتصف الجبهة كلها في موقف موحد ضد الاستعمار وضد التدخل الأجنبي الذي يحرص الخديو على العصف بالمكاسب الديمقراطية. حتى أن بلنت يرى أن هذه هي المرة الأولى التي وجد فيها المصريون أنفسهم متحدين. «فانضم الشيخ محمد عبده والأزهريون المعتدلون إلى الحزب المتطرف بكل قوتهم، وحقق كل الناس ومن بينهم الجراكسة من التهديد الأجنبي». وأكد الجميع أن هذه سياسة روستانية - نسبة إلى روستان الذي أعد مشروع الهجوم على تونس»^(٧٣). وتدل برقيات ماليت إلى حكومته في هذه الفترة على ازدياد وحدة الجبهة الوطنية. لدرجة أن سلطان باشا الذي كان رجلاً ضعيفاً يسهل إرهابه - برأى بلنت - قد أعلن بصريح العبارة أن مشروع دستور شريف باشا «كالطبله تحدث صوتاً عالياً ولكنها فارغة»^(٧٤). وقد وصف ماليت أثر المذكرة في الجبهة فقال: «إن الاتحاد بين الحزب الوطني والأعيان والجيش ومجلس النواب قد أصبح وثيقاً، وقد أصبحت هذه القوى وحدة واحدة. معارضة لإنجلترا وفرنسا. وهي أشد شعوراً مما مضى بأن المراقبة التي بين مصر والإمبراطورية التركية ضمان لا يسعها إلا أن تتمسك به أشد التمسك لتأمين نفسها»^(٧٥).

لم يكتف الوطنيون بمعارضة مشروع دستور شريف. بل وضعوا مشروعاً مضاداً. ضمنوه عدة مواد توسع سلطتهم البرلمانية وتضع نصف الإيراد الذي ليس للديون به شأن تحت تصرفهم. ورفضوا مناقشة بلنت الذي حاول أن يحملهم على الاعتدال خوفاً من التدخل المسلح ولكن النواب «أصروا على ألا يغيروا سطرًا من المادة الخاصة بالميزانية»^(٧٦).

وبدا الاستعماريون الأذكياء - وخاصة ممثلًا الدولتين في مصر - أكثر تقديرًا للأمور لقريهم من مسرح الحوادث - فتهبوا إلى أن المذكرة قد عرقلت نمو الحزب

الوطني نموًا هادئًا كان يرجى معه القضاء على كثير من نتائج الثورة^(٧٧). وتعطلت خطط الاستعماريين لمواجهة الأزمة. وبينما كان ماليت يقترح في ١١ يناير (عقب تقديم المذكرة مباشرة) أن يعطى مجلس النواب حق النظر في الميزانية وينص على ذلك في القانون الأساسي - أي الدستور - بشرط ألا يباشر النواب استعماله من تلقاء أنفسهم لمدة ثلاث سنوات عدل بعد نشوب الأزمة عن رأيه ومال إلى قبول اقتراح قدمه له سلطان باشا رئيس مجلس النواب بصفة غير رسمية في ٢١ يناير ١٨٨١ يقضى بإعطاء مجلس النواب حق الاشتراك مع النظار في الاقتراع على الميزانية وفحصها^(٧٨). ورغم هذا التراجع فإن ماليت أخطأ في تقدير موقف القوى الوطنية من شريف. ومدى المكانة التي له، إذ تصور أن «لشريف باشا نفوذًا كبيراً في البلاد لا يحتمل معها أن يفكر الضباط في خلعه بالوسائل العنيفة فضلاً عن ذلك. فلا أخالهم إلا عارفين الآن أن اتخاذ ذلك الإجراء سيؤدي حتماً إلى التدخل»^(٧٩). ويتجمع الأزمة ويروز رغبة النواب في إقالة شريف. دافع كالفن وماليت عنه. وقال أولهما في ٢١ يناير ١٨٨٢ لبلنت: «إن الموقف خطير فإذا عقد الوطنيون النية على إسقاط شريف ونجحوا في هذا فإنه سيقطع علاقته بهم». وذكر أنه غير فكره بالنسبة إليهم إذ كان يظنهم معقولين ولكنه وجدهم خياليين وسيبذل كل جهده في هدمهم إذا تقلدوا أزمة السلطة، وأكد أيضاً «أنه ليس في الطاقة أن ترفع إنجلترا القدم التي وضعتها في مصر ولا فائدة البتة من التحدث عن حقوق المصريين»^(٨٠). أما ماليت فرأى أن التدخل لا ينبغي إرجاؤه^(٨١). وقال جرانفيل لبلنت: «إنه لا أمل في المسألة المصرية طالما المصريون على موقفهم من موضوع الميزانية وأنه لا بد أن تنتهي بحملهم على الإذعان بالقوة»^(٨٢).

وكانت تلك كلها تهديدات، إذ أن الوضع الدولي لم يكن يسمح بتدخل عسكري مباشر في مصر في ذلك الوقت. كما أن جامبستا - الذي كان وراء مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ - كان قد سقط وتولى دي فريسينييه رئاسة وزراء فرنسا مكانه، فجاء بمساسة جديدة في المسألة المصرية ليس من مقولاتها المغامرة بالتدخل العسكري (راجع الفصل الأول).

أصرت القوى الوطنية على موقفها، ورفضت مشروع شريف بأن تترك النصوص المتعلقة بالميزانية إلى حين. وأن يبدأ النواب رأيهم في أمر الميزانية لتجعله الحكومة أساساً للمفاوضة مع الدولتين. خشية أن يؤدي هذا إلى تجميع الموقف فضلاً عن أن النواب لم يقبلوا أن تتدخل الدول في مسألة هي من صميم السيادة القومية. وقد عبروا عن هذا في مناقشتهم مع شريف. إذ قالوا له إن «التصديق على الدستور وفيه مواد الميزانية من خصائصكم ولا داعي إلى توقف الدولتين فإن هذه المسألة لا تمس مصالحهما»^(٨٢). ومع إصرار كل طرف على رأيه.. قال النواب لشريف عندما طلب منهم أن يتركوا اللائحة لينظر فيها: لا لزوم لذلك وأخذوها وانصرفوا.

وهكذا انتهت محاولة الأرستقراطية لاحتواء الجبهة. إذ كان تصرف النواب طلب صريح لشريف بترك منصبه كرئيس للوزراء. وهو ما استجاب له على الفور. وقدمت الوزارة استقالتها. لتترك مكانها لوزارة محمود سامي البارودي.

كانت المرحلة الثالثة من مراحل الشاط الجيهوى. أكثر مراحل نشاط الجبهة اعتدالاً. وأقلها ثورية. بحكم قيادة الأرستقراطية الزراعية وممثلى الأتراك الأذكياء لها. لكنها أيضاً. كانت مرحلة صراع فكري بين أطراف الجبهة حول البرنامج الذي تطبقه، وبخاصة وأنها المرحلة التي حكمت خلالها الجبهة. عبر وزارة شريف، ومجلس النواب الذي انتخب عقب الثورة. وفي مقابلتين بين عرابي وكولفن في أول نوفمبر ١٨٨١، وبينه وبين بلنت في ١٢ ديسمبر من السنة نفسها. قدم عرابي أفكاره على النحو التالي:

● أنه يرى أن الناس قد خلقوا جميعاً من معدن واحد وأن لهم حقوقاً متساوية في الحرية والأمن. ولهذا فهو لا يضمحرباً للأتراك الذين أساءوا حكم مصر طويلاً. فصادروا حرية المصريين. وسجنوهم، ونفوههم، وقتلوهم خنقاً. وقذفوا بهم في النيل. وسرقت أموالهم بأمر هؤلاء الأتراك، وأن حركة الجيش لم تقم إلا لغرض نشر العدالة وصيانة القانون.

● إن المراقبة الأوروبية وإن كانت تحول بصفة جزئية بين أولئك الحكام وما يريدون فهي لا تؤهل البلاد لحكم نفسها حين ينقضى أجل المراقبة وهذا هو الذى يجب عليه أن ينظر فيه وأن يعنى به. وقد أنكر عرابى أمام كولفن بكلمات بالغة الصراحة رغبته فى التخلص من الأوروبيين سواء أكانوا موظفين أو مواطنين. واعترف بأن البلاد تحتاج إلى بعض الأجانب. وأن الوطنيين لا يرغبون فى إبداء أى اعتراض على توظيف الأجانب فى الإدارة، بل بالعكس فليات الأجانب إلى البلاد إذا كانت فى حاجة إلى مزيد منهم.

● إن للجيش وضعاً خاصاً فى السلطة ينبغى أن يظل له. وأن الجيش نفسه هو الذى مثل الأمة. وهو حاميا ومرشدا حتى تستغنى عن إرشاده^(٨٤).

● ومع تقدير عرابى للخبرة الأجنبية التى تعطى لمصر فإنه أكد أنه لا يجوز لهاتين الدولتين أن تحولا دون نماء قومية مصر بتأييد حكم الخديو المطلق والباشوات والجراكسة ضد المصريين. وأن مصر تثق فى أن وزارة الأحرار البريطانية سوف تعطف على جهاد المصريين من أجل الحرية^(٨٥).

ذلك هو كل برنامج عرابى فى تلك الفترة. وهو شديد الاعتدال لأنه مجرد محصلة الصراع بين قوى الجبهة. ورغم هذا الاعتدال فقد ظلت الأهداف الديمقراطية جوهر برنامج الحركة الوطنية، وخفتت نغمة الصراع ضد الاستعمار بل إن هناك آمالا كانت تراود الجبهة فى الحصول على تأييد ودعم من ممثلى الدول الاستعمارية. وهو ما يتمثل فى تصور عرابى أن تقف المراقبة الثنائية موقف الحكم بين شعب مصر وحكامها من الأتراك. وعدم اعتراضه على توظيف الأوروبيين فى الحكومة. وأمله فى وزارة الأحرار.

ومن مجموع الأفكار التى قدمها عرابى لبلنت. حصيلة المناقشات التى أجراها مع البارودى والشيخ محمد عبده صاغ بلنت برنامج أول يناير ١٨٨٢. والذى يعرف عادة «ببرنامج الحزب الوطنى»، وقد أشرنا فى فصول سابقة إلى بعض نقاطه. وننشر نصه بالكامل حتى يمكن مناقشته باعتباره برنامج الحد الأدنى الذى التفت حوله القوى الوطنية آنذاك.

تقول نقاط البرنامج الست

● يرى الحزب الوطني المحافظة على الروابط الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالي. واتخاذ هذه الروابط ركنا يستند إليه في عمله ويعترف بالسلطان عبدالحميد كمتبوع وخليفة وإمام للمسلمين ولا يريد تبديل هذه الصلات والروابط ما دامت الدولة العلية في الوجود، ثم يعترف باستحقاق الباب العالي لما يأخذه من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من المساعدات العسكرية إذا طرأت عليه حرب أجنبية. كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما في وسعه. ويقاوم من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية. وله ثقة بدول أوروبا لا سيما إنجلترا في متابعة ضمان استقلال مصر.

● يخضع الحزب للجناب الخديوى الحالى وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية وفقاً للعدل والقانون حسب ما وعد به المصريين في شهر سبتمبر ١٨٨١. وقد قرن رجال الحزب هذا الخضوع. بالعزم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت مصر النذل. وبالإلحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابى وإطلاق عنان الحرية للمصريين ويطلبون من سموه التعاون معهم بأمانة في تحقيق هذه الأغراض ويمدونه بمساعدته في ذلك قلباً وقالباً. كما أنهم يحذرونه من الإصغاء إلى الذين يحسنون إليه الاستبداد والإجحاف بحقوق الأمة أو نكث الوعود التى وعد بإنجازها.

● رجال الحزب يعترفون تماماً بفضل فرنسا وإنجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة. ويعترفون باستمرار المراقبة الأوروبية كضرورة اقتضتها الحالة المالية. وضمانة لتقدم البلاد. ويعترفون - صراحة - بالديون الأجنبية حرصاً على شرف الأمة. وإن كانت تلك الأموال لم تقتصر لمصلحة مصر. بل أنفقت في مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل. ومعلوم لهم أن ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونهما ويشون عليهما.

ثم إنهم يرون أن النظام الحالي (أي نظام المراقبة الشائبة) لم يكن إلا وقتياً،
والا فإنهم يأملون أن يستخلصوا ما لبتهم من أيدي أرباب الديون شيئاً فشيئاً.
حتى يأتي يوم تكون فيه مصر بيد المصريين.

وهم لا يخفى عنهم شيء من الخلل الحاصل في المراقبة، ومستعدون
لإذاعته. فإنهم يعلمون أن كثيراً من المستخدمين في قلم المراقبة لا يقدرّون على
القيام بوظائفهم، ولا يراعون حق الشرف والاستقامة. وبعضهم يأخذ الرواتب
الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على أحسن
أسلوب براتب لا يوازي خمس راتب الأجنبي وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل
الإدارة ما دام هذا الإسراف الخارج على الحد. وهم يتمتعون من إعفاء
الأجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد، مع تمتعهم
بخيرها وإقامتهم فيها، ولكنهم لا يريدون مشاركة هذا الإصلاح بقوة أو جفوة.
بل يقتصرون على إقامة الحجة ويطلبون من فرنسا وإنجلترا التبصر في هذا
الأمر فإنهما أخذتا على نفسيهما مراقبة المالية فهما مطالبتان بنجاحهما
وباستخدام أهل الأمانة والاستقامة فيها لأنهما مسئولتان عن رفاهية مصر
بعد أن نزعتا إدارة ماليتهما من أهلها، وتكفلتا بنجاحها.

● رجال الحزب الوطني يبتعدون عن الأخلاق الذين من شأنهم إحداث
القلق في البلاد. إما لمصلحة شخصية أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم
استقلال مصر. وهؤلاء الأخلاق كثيرون في البلاد. والمصريون يعلمون أن
الصمت على حقوقهم لا يخولهم الحرية في بلاد ألف حكامها الاستبداد
وكرهوا الحرية. فإن إسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد إلا
سكوت المصريين، وقد عرفوا الآن معنى الحرية الحقيقية في هذه السنين
الأخيرة فعمدوا خناصرتهم على استكمال تربيته القومية وهم يرجون أن
يكون ذلك بوساطة مجلس النواب وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة
ملائمة، وبتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة وهذا كله لا يحصل
إلا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله.

ويرى الحزب أن أعضاء مجلس النواب ربما أكرهوا على الصمت كما حصل لمجلس الأستانة.. وقد يستعان عليهم بالصحافة بجعلها آلة توجه نحوهم السهام. فينكسر صفو الراحة ويحرم أبناء البلاد الوقوف على الحقائق. ولهذا فوض الوطنيون أمرهم إلى أمراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم. لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة في البلاد. وهم يدافعون عن حريتهم الأخذة في النمو. وليس في عزمهم إبقاء الحال على ما هي عليه. بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة، فإن أمراء الجهادية عازمون على ترك التدخل في السياسة متى فتح المجلس. فهم الآن بصفة حراس على الأمة التي لا سلاح لها ولهذا يطلبون زيادة الجند إلى ١٨٠٠٠ عسكري ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية.

● الحزب الوطني حزب سياسى لا دينى (أى علمانى). فإنه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب، وأغلبيته مسلمون لأن تسعة أعشار المصريين من المسلمين، وجميع النصارى واليهود وكل من يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها منضم إليه؛ لأنه لا ينظر لاختلاف المعتقدات. ويعلم أن الجميع إخوان. وأن حقوقهم في السياسة والشرائع متساوية. وهذا مسلم به عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب. ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقنة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس في المعاملة سواء. والمصريون لا يكرهون الأوروبيين المقيمين في مصر من حيث كونهم أجانب أو نصارى. وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس إليهم.

● آمال الحزب معقودة على إصلاح البلاد مادياً وأدبياً. ولا يكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين، وتحسين نطاق المعارف، وإطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة للأمة. وللمصريين اعتقاد في دول أوروبا التي تمتعت ببركة الحرية والاستقلال، إن تمتعهم بهذه البركة، وهم يعلمون أنه لم تزل أمة من الأمم حريتها إلا بالجد والكد. فهم ثابتون على

عزمهم. أملون في تقدمهم، واثقون بجانب الله تعالى إذا تخطى عنهم من يساعدهم.

تعبّر هذه النقاط البرنامجية عن محصلة الصراع بين قوى الجبهة، ولكنها تتسم باعتدال ملحوظ، ويلاحظ الدكتور رفعت السعيد أن البرنامج «يناور بين كل القوى المتسلطة محاولاً أن يثبت ولائه لها جميعاً، السلطان، الخديو، والدول الأجنبية. ومحاولاً في الوقت نفسه أن يصوغ له مطالب معقولة إلى جانب هذه القوى الثلاث». ويرى أن هذا البرنامج هو «محاولة لتقييد عرابي وتنظيمه وجماعته ببرنامجه معتدل» نبع في رأيه من «المعتدلين في الحزب الوطني والمتوجسين من شعبية عرابي ومن اندفاعه»^(٨٦).

والبرنامج بالفعل معتدل. ولكن النقطة المهمة هي من أين جاء اعتداله؟ هل جاء من ضغط القوى المعتدلة؟ أم أن العناصر المتطرفة والمعتدلة كانت تتقارب حول نقطة برنامجية لتحقيق أهداف مشتركة. ولتحديد هذا نقف أمام ملاحظة مهمة تتعلق بالطبيعة الخاصة للبرجوازية المصرية ومدى ثورتها. إن البرجوازية المصرية - بطبيعة تكوينها من فائض زراعي وميلادها - متأزمة بعد قرنين أو أكثر من ميلاد البرجوازية الأوروبية. وبعد تحول الأخيرة من قوى ثورية إلى قوة محافظة واستعمارية، قد وجدت نفسها أمام تحديات أقوى منها، وكان قدرها أن تحل المشكلة الوطنية في إطار المعسكر الاستعماري. ومن هنا فإن تطرفها في العداء للاستعمار كان يتناسب طردياً مع نموها. وبالذات مع نمو الجناح الصناعي منها، وهو أكثر أجنحة البرجوازية المصرية ثورية وعداء للاستعمار. وظلت طوال تاريخها قوة متذبذبة ومتردة. وميالة للحلول الوسط، وهي ضوء هذا فإن اعتدال برنامج الحزب الوطني لا يبدو غريباً تماماً. فتلک هي قدرة البرجوازية القائمة للنضال الوطني. بل إن البرنامج في رأينا يتجاوز لقدرة بعض أجنحتها وهو ما سنشير إليه. ومن ناحية أخرى، فإن البرنامج قد صيغ عقب مقابلة عرابي لبلنت، ويقول بلنت إنه قد عرض على الشيخ محمد عبده «وضع برنامج بما أخبرني به عرابي وأن أتولى إرساله إلى غلاستون - رئيس وزارة الأحرار البريطانية - إذ لم يخالفني شك في عطفه على الأمناء المصرية».

فوافق محمد عبده على ذلك ووضع بالاشتراك مع بلنت وصابونجي وآخرين منشورا يتضمن آراء الحزب الوطنى بكل دقة. وأخذ الشيخ محمد عبده هذا المنشور إلى محمود سامى الذى كان وزيرا للحربية - يقصد البارودى - وضمن موافقته عليه وكذلك اطلع عرابى على المنشور ووافق عليه^(٨٧). وقد نشر البرنامج فى «التيمس» فى أول يناير ١٨٨٢. وأحدث نشره ضجة فى مصر. وكان قد نشر بتوقيع عرابى. فكذب ذلك، ونشر بلنت توضيحا بأن البرنامج المذكور من صياغته وليس من صياغة عرابى وأنه حصيلة مناقشة بينهما. وأحدث نشره أزمة فى مصر تحدثت فيها صحف تلك الأيام. مما يدل على أن بعض القوى الوطنية لم تكن موافقة على ما جاء به من أفكار اعتبرتها متطرفة.

وليس فى البرنامج نقاط أكثر اعتدالا مما قاله عرابى لبلنت فى مقابلة ١٢ ديسمبر ١٨٨١ أو مما قاله لكولفن فى أول نوفمبر، بل إن البرنامج أكثر تحديداً وتطرفا من أفكار هاتين المقاتلتين. والواقع أن هناك فارقا بين الأهداف الطويلة المدى والأهداف القريبة. ومجرد الأحلام. كما إننا يجب أن نلاحظ أن «التوفيقية» كانت إحدى سمات فكر البرجوازية المصرية، وهذا البرنامج يصوغ الأفكار الممكنة فى تلك المرحلة من حياة الثورة. ومن المؤكد أن أحلامهم بإعلان الجمهورية أو طرد الأجانب. كانت أحلاما تحتاج إلى واقع صلب. كما أن مفامرتهم بالانفصال عن الباب العالى كان يمكن أن تكبدهم كل شيء. يضاف إلى هذا أن إعلان برنامج مؤقت يضع فى اعتباره الظروف الدولية هو جزء من تكتيك الثورة.

وفى ضوء هذا نرى أن برنامج ١٨ ديسمبر يؤكد كل أهداف الجبهة الوطنية. فى هذه المرحلة فى تركيزه الشديد على الأهداف الديمقراطية. وفى الشروط التى وضعها على تدخل الأجانب وفى اعتباره أن المراقبة مسألة مؤقتة وإصراره على تمصير جهاز الدولة وتخفيض مرتبات الأجانب. وفى الوضعية الخاصة التى احتفظ بها للجيش وأصر عليها وهو ما يؤكد أن البرنامج لم يكن فكرة أجنحة معتدلة فحسب ولكنه فكر الجبهة الوطنية بمختلف أجنحتها. ينطلق من ضعفها

وعدم قدرتها على تجاوزه. ومن أنها كانت تسعى للوصول إلى تسوية تتيح لها موقفاً على خريطة السلطة.

صحيح أن عرابي اختلف مع بعض نقاط البرنامج فيما كان يلقيه من خطاب. ولكن اختلاف يسير. وقد لاحظ كرومر تعليقاً على حديث أول نوفمبر بين كولفن وعرابي، «أن عرابي دأب في المجالس العامة على الجهر بكرهه للأجانب. ولكنه كان يستعمل في المجالس الخاصة لجهة أخرى معتدلة»^(٨٨).

ومن ناحية أخرى فإن أسلوب النضال الذي اختاره البرنامج هو أسلوب المفاوضة. فقد نص على أن الوطنيين، لا يريدون إبدال هذا الإصلاح بقوة أو جفوة، بل يقتصرون من إقامة الحجة ويطلبون، من فرنسا وإنجلترا التبصر في هذا الأمر، وهو تعبير مبكر من أسلوب المفاوضة الذي ظل أسلوب النضال الوحيد لدى البرجوازية المصرية الضعيفة. التي لم تر أمامها بديلاً آخر سواه، لعجزها، وعزوفها عن تنظيم الجماهير وحشدها.

المرحلة الرابعة: الانقسام.. الأرستقراطية الزراعية والسراي تخونان الثورة من تولى البارودي للوزارة في ٢ يناير إلى ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو

لم تنته استقالة شريف بتصفية كاملة لوجود الأرستقراطية الزراعية في الجبهة. التي ظلت لفترة في موقف المراقب، ولم تنتقل إلى معسكر الأعداء وتخون الثورة إلا بعد ذلك بعدة شهور. ونفس المسألة نفسها بالنسبة إلى السراي التي اضطرت تحت ضغط العناصر الوطنية إلى رفض مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ رغم ما تضمنته من تأييد. وتحريض لها على استعادة سلطتها المطلقة.

شكل محمود سامي البارودي وزارته بعد استقالة شريف. وأصبح عرابي وزيراً للحربية. فأصبح مجلس الوزراء أكثر تمثيلاً للقوى الثورية، إذ من بين أعضائه السبعة ثلاثة من زعماء العسكريين. هم البارودي - وتولى الداخلية بجانب رئاسته للوزارة. وأحمد عرابي للحربية والبحرية. ومحمود فهمي للأشغال. فضلاً عن

أحد أعضاء مجلس النواب هو حسن الشريعى (للأوقاف). وأحد المثقفين المصريين هو عبدالله فكرى (للمعارف).

وبدأت الوزارة عملها فى فبراير ١٨٨٢ واستمرت حتى استقالت فى آخر مايو من العام نفسه فى أعقاب أزمة مذكرة ٢٥ مايو، وتعتبر الحوادث التالية لاستقالتها وحتى ضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو جزءاً من هذه المرحلة الرابع من مراحل الجبهة الوطنية، وهى المرحلة التى انتهت بخيانة السراى نهائياً. وخيانة الأرستقراطية الزراعية وانضمامها إلى معسكر أعداء الثورة.

ويانسحاب شريف والعناصر الأكثر تردداً واعتدالاً. ووقوفها موقف المراقب. برز وتحققت نقاط برنامجية أكثر تحديداً دور المثقفين العسكريين كقيادة مباشرة لقوى الجبهة. ويمكن تحديد الأفكار الرئيسية للقوى الثورية فى هذه المرحلة فى ضوء مجموعة المناقشات بين بلنت وعرابى. وبرنامج وزارة البارودى، وتصريحاتها فى مجلس النواب، وعلى هذا فإن برنامج هذه المرحلة يتطور فيما يلى:

● فيما يتعلق بالوضع الداخلى، واصلت الجبهة العمل من أجل أهداف ديمقراطية فى الأساس. فأكد عرابى فى خطاب لبلنت بتاريخ أول إبريل ١٨٨٢ «إن غايتنا الوحيدة هى تخلص البلاد من العبودية والظلم والجهل وأن نرفع السكان إلى مركز لا يمكن فيه للاستبداد أن يكون كما كان فى الأزمنة الماضية؛ ينشر الخراب والدمار فى مصر»^(٨٩). وفى خطاب آخر أرسله بعد أسبوع ذكر «إننا قد نوبنا نية صادقة على أن يكون لأمتنا مركز بين الأمم المتحضرة بنشر المعارف فى البلاد والمحافظة على الاتحاد والنظام والقضاء بالعدل بين الناس أجمعين. ولا يمكن لشئ فى العالم أن يردنا عن قصدنا قهيد شعره»^(٩٠). وتحقيقاً لهذا الهدف، صاغ عرابى مطالب تفصيلية فى مقابلته مع بلنت قبل ذلك التاريخ بعدة أسابيع (٢٧ فبراير ١٨٨٢)، هى:

- إلغاء احتكار بيع الماء فى مدة الفيضان.
- إلغاء السخرة التى كان يضر بها الباشوات الترك على الفلاحين.

- حماية الفلاحين من المرابين اليونانيين الذين أنشؤوا فيهم الأظفار بسبب فقدان العدل في المحاكم المختلطة.
- إنشاء بنك زراعى تشرف عليه الحكومة.
- إصلاح القضاء.
- إصلاح التعليم. وتعليم المرأة والرجل.
- تحقيق المساواة بين المواطنين بإلغاء الرق.
- وفيما يرتبط بعلاقات مصر الدولية عنى البارودى فى برنامج وزارته «بتطمين الدول الأجنبية على الحقوق والمزايا التى اكتسبتها بمقتضى اتفاقات الديون»^(٩١) وأكد عرابى لبلنت فى خطاب أول إبريل «احترامه لجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية ولن نسمح لأحد بمساسها ما دامت أوروبا تحفظ وترعى علاقاتها الودية معنا»^(٩٢). وركز فى خطاب ٦ إبريل على طمأنة الدول إلى أن المراقبة الثنائية «لن تجد منه ما يعطلها عن تادية واجباتها حسب الحقوق التى خولتها إياها المعاهدات الدولية» وأنه «لم تكن قط مقاصدنا أو مقاصد أى إنسان فى هذه البلاد أن تمس المراقبة أو تقلل حقوقها»^(٩٣).

على أن هذا التركيز على الاحتفاظ بالحقوق التى للدول كان مشروطاً فى رأى عرابى بالمحافظة على حقوق الشعب القومية والديمقراطية فذكر عرابى فى خطاب أول إبريل. «أن مصالح إنجلترا فى مصر لا تكون مضمونة ومأمونة إلا إذا كان المصريون أحراراً فيكسيون بذلك ودهم. ومن الواجب على الإنجليز الأحرار أن يساعدوا أولئك الذين يجاهدون فى سبيل الحصول على استقلالهم. وعلى الإصلاح وعلى إيجاد حكومة عادلة»^(٩٤)، وركز فى خطاب ٦ إبريل على طبيعة الصداقة التى يعرضها الأجانب فقال «نحن مبالون أشد الميل إلى التفاهم على المصالح المتبادلة بيننا وبين الدول المرتبطة بنا وليس للدول ذوات المصالح فى بلادنا من سبيل للانتفاع بعقودهم ومعاهداتهم إلا إذا كانت الصداقة التى بيننا وبينهم وثيقة. فإذا قطعت الدول هذه الصداقة فالضرر لن يعود علينا وحدنا، بل

يعود على الدول أيضا وبخاصة إنجلترا، وليس هناك سياسى كبير الإدراك إلا ويفهم قيمة المنافع التى تعود على إنجلترا من صداقتها لنا ومعونتها إيانا فى كفاحنا»^(٩٥).

ولم يكن هذا المعنى - فى مفهوم الثوار - أن تترك المراقبة مطلقة التصرف تماما . فالخلاف حول موضوع ميزانية الجيش كان ماثلا فى الأذهان، ولذلك فقد كلفنا الثوار صديقهم «بلنت» أن يكتب لغلادستون - رئيس الوزراء البريطانى - بأنهم «يشغلون فى إعداد جملة من الشكاوى عن النظام الذى وضعتة فرنسا وإنجلترا وصدقت عليه المراقبة» وأنهم يرغبون «فى فتح باب البحث فيها بروح الاعتدال والصداقة. ولكنهم إذا رأوا من المراقبة والدول عداة فمن المحقق أنهم سينظرون فيها بروح العداة أيضا، فالمسائل المختلف عليها هى حقائق راهنة فى الأكثر، فإذا روعى الحق والعدل وكان غرض حكومة جلالة الملكة أن تكسب منزلة أدبية لا شك فيها. فيجب أن تخلص هذه المسائل بروح النزاهة وأن يعتبر ببيانات المصريين والأوروبيين»^(٩٦). وقد ذكر بلنت لغلادستون «أن عرابى بك قد كلفنى أن أؤكد لفخامتكم أنه إذا خوطب بلهجة الصداقة فإنه قد يستعمل كل نفوذ حزبه - وهو نفوذ خطير - لكى يخفف من مرارة الشعور الذى نشأ بين المصريين والإنجليز وسائر الموظفين الأجانب، وأنه مستعد لأن يسير إلى نصف الطريق إذا فتحت المفاوضات الباب إلى تسوية سلمية». واقترح بلنت على جلادستون إرسال مندوبين لبحث الحالة الراهنة فى مصر»^(٩٧).

● وقد تميز عرابى فى هذه المرحلة، بالإصرار على تنبيه أوروبا أن الشعب المصرى سيواجه أية محاولة لفرض القوة عليه. وأكد لبلنت «أن الحكومة الوطنية لا تنزع سلاحها ولا تخفضه حتى يوطد الحكم الدستورى وتعرف أوروبا به»، وأنه «إذا استمر التهديد بالتدخل فلا مناص من اتباع الطريقة البروسية. أى التجنيد العام لمدة قصيرة لتتمكن من إنشاء جيش احتياطى كبير». وأن هذا هو السبب الذى جعله يطالب بزيادة الجيش إلى ١٨ ألفا. وأنه «يأمل ألا يتجاوز مربوط وزارة الحرب ولكنه قد يضطر إلى ذلك»^(٩٨). وكان إبان أزمة مذكرة ٧ يناير قد أبدى لبلنت تعليقا على الرسالة التى جاء

بها من ماليت تخفف من وقع المذكرة - إدراكه أن المذكرة تهديد بالتدخل.
وقال: «دعهم يأتون، فكل رجل وطفل في مصر سيقاثلهم»^(٩٩).

ونلاحظ، أن المطالب الديمقراطية ما زالت الأساس في برنامج الجبهة، وهذا طبيعي، فالبرجوازية الطامحة للمشاركة في السلطة. كانت حريصة على هذه المشاركة للتعبير عن مصالحها وقد أرهف الصدام المتوالى مع الاستعمار من وعيها. حين أدركت أنه يضع شروطاً ثقيلة لتلك المشاركة. آنذاك تفجر وعيها بالتناقض الرئيسى. ارتبطت قضية الديمقراطية ارتباطاً حقيقياً بقضيه التحرر الوطنى. وهو ما تكلفت أزمة التدخل الأجنبى للحيلولة بين البرجوازية المصرية وبين النظر فى مواد الميزانية، فى إحداثه. ومن ناحية أخرى فإن البرنامج يتجه لتقديم مطالب إصلاحية وتقيد رقعة أوسع من القوى الوطنية. وهو ما يتمثل فى النقاط التفصيلية التى أدلى بها عرابى لبلنت فى مقابلة ٢٧ فبراير التى أشرنا إليها من قبل. ويرى د. رفعت السعيد أن هذه المطالب «هى برنامج فلاحى يعكس - أولاً، وقبل كل شيء - مطالب الفلاحين الملحة، ويعبر عن آماني الوطن والشعب بأسلوب غاية فى التقدم»، بل إنه يعتبر - فى كتابه «تاريخ الفكر الاشتراكى» - أن هذه المطالب هى نقاط برنامجية تعبر عن مطالب فقراء الفلاحين، وأن بها بعض الملامح الاشتراكية.

وهو ما يختلف فيه معه اختلافاً يتطلب التحديد.

وفى تعليق هذه «اللامح الاشتراكية»، يشير د. السعيد إلى التركيبة الطبقيّة للجيش فيرى أن قيادات الجيش كانت من الأرستقراطية التركية الجركسية. بينما كانت قواعده من فقراء الفلاحين وبالتالي تصبح قيادة عرابى ممثلة لفقراء الفلاحين وهو تحليل يتجاهل التمثيل الطبقي الحقيقى لقيادة عرابى، والحقائق التاريخية تقول إن تلك القيادة قد تبلورت خلال محاولة سعيد لتجنيد أبناء عمدة البلاد ومشايخها، وهو ما أشرنا إليه فى الفصل الثانى - أى تجنيد أبناء العناصر الوسيطة فى القرية المصرية، ولأن الشرقية من تحت السلاح كانت تخضع لامتحانات معينة تتطلب فى حدها الأدنى معرفة القراءة والكتابة. فقد أتاحت الفرصة لأبناء تلك الشرائح الاجتماعية الذين جاؤوا زمناً فى الأزهر أو درسوا

في المدارس المدنية قبل التحاقهم بالجيش للترقى من تحت السلاح وتولى مواقع قيادية في الجيش وعلى هذا فإن الضباط الذين قادوا الحركة لم يكونوا أبناء لفقراء الفلاحين. ولكنهم كانوا أبناء ملاك متوسطين في الغالب. بل إن بعض الباحثين يذهبون إلى أن عرابي كان من كبار ملاك الأرض على أساس أنه طالب بعد عودته من المنفى برد أملاكه المصادرة إليه وحده بأنها قرابة ٨٧٧ فداناً، ولكن هذا ليس صحيحاً. فبينما يذكر بلنت أنه لم يرث عن أبيه سوى ثمانية أهدنة ونصف. فإن عرابي نفسه يذكر في بيان أملاكه أنه يملك ٥٢ فداناً بناحية هرية رزنة - وهي مسقط رأسه - وأن الأملاك الخاصة به هي ١٦٨ فداناً. وأن بقية الأرض هي من الأقطان الأميرية التي اشتراها عرابي بسعر يخفض بعد ترقيته إلى رتبة اللواء وبسعر عشرين قرشاً للقدان. وعلى أي الأحوال فالمؤكد أن عرابي - وكان أبوه شيخاً لقرية هرية رزنة - لم يكن من أبناء فقراء الفلاحين وهو يقول في مذكراته عن والده السيد محمد عرابي إنه كان «شيخاً جليلاً رئيساً على عشيرته عالماً ورعاً موصوفاً بالعفة والأمانة». وحتى أنه ملك الإمكانية لإنشاء مكتب لتعليم القرآن. تعلم فيه عرابي نفسه القرآن وبعض العلوم الدينية وفي ذلك المكتب تعلم أيضاً «كثير من أبناء بلدتنا حتى بلغ عدد المتعلمين فيها أكثر من نصفها»^(١٠٠). ويقول أيضاً إن والده أمر بترتيب درس فقه في المسجد الذي جده للعمة بعد عصر كل يوم. وبعد صلاة العشاء. وأنه جند في الجيش تطبيقاً لقرار الخديو سعيد «بانتظام أولاد عمد البلاد ومشايخها في سلك العسكرية»^(١٠١). وليس في تراجم حياة أبرز زعماء الثورة أي دليل على أنهم كانوا ينتمون إلى الفقراء - سواء أكانوا فلاحين أو غير فلاحين باستثناء النديم. الذي بدأ حياته خبازاً وعاملاً للتغراف.

وبالإضافة إلى ذلك لم يتجاوز وعيهم الطبقي البرجوازي. بل يتخلف عنه في اتجاه بعض القيم الزراعية والرؤى الإقطاعية. وهو ما وضعناه في دراستنا للخريطة الفكرية للثورة. وحتى إذا تجاهلنا كل هذا، فهل يمكن منطقياً أن نعتبر أن النقاط البرنامجية التي قدمها عرابي لبلنت برنامجاً لفقراء الفلاحين؟

إن برنامج النقاط الست الذي نشره بلنت كان - بالفعل - برنامج الجبهة الوطنية في أقصى اتساعها، ومن هنا فإنه يتضمن الحد الأدنى لمطالب العسكريين. وبه إضافة إلى ذلك بعض النقاط التكتيكية الهادفة إلى طمأنة الدول حتى لا تتحرك فتعصف بالحركة قبل أن ترسى قواعدها وتمكن لنفسها. والنقاط التي قدمها عرابي لبلنت في ٢٧ فبراير، وخطابه في أول و٦ إبريل ١٨٨٢ وخطاب بلنت لفلاستون - وقد أرسله بتفويض من عرابي - في ٢٦ مارس، تشكل كلها برنامجاً أكثر تقدماً في بعض النواحي. ويعبر عن رؤية عرابي ومجموعته لمهام المرحلة، أو هو يقدم مطالب إضافية مع الاحتفاظ بالإطار العام للبرنامج كما هو تقريباً.

وهذا الإطار العام يدور حول مقولة واحدة: حل القضية الوطنية في إطار الاحتفاظ بارتباطات بالمعسكر الاستعماري. واستخدام أسلوب المفاوضة مقابل أسلوب الحرب العسكرية ضد الاحتلال. وتلك طبيعة البرجوازية المصرية التي لم تتخل عنها أبداً. وفي هذا الدور من أدوار محاولة البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها كانت ضرورة لا محيص عنها فقد كانت تتم في ظروف المد الاستعماري العالمي. وسيطرة الاستعمار، والتبلور الاحتكاري.

وفي رد الأستاذ أبو سيف يوسف على تحليل الدكتور رفعت قال: «إنه يتعين علينا أن نفرق بين الشعارات الاجتماعية الثورية وبين الشعارات التي تفرضها طبيعة المرحلة الثورية. مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. وذلك مهما كانت الشعارات الأخيرة تقدمية». ويرى الأستاذ أبوسيف أن تقديم الدكتور رفعت لعرابي والثورة العرابية على أساس أن برنامجها يحمل بعض الملامح الاشتراكية. تجاوز في تفسير نقاط البرنامج. فالنقاط البرنامجية المصاغة في ٢٧ فبراير «هي من صميم مهام الثورة الديمقراطية الوطنية، بل هي في بعض أجزائها مطالب متواضعة حتى بالنسبة إلى الثورة الوطنية الديمقراطية التي تقودها البرجوازية»^(١٢).

والواقع أنه في النقاط التي اعتبرها د. السعيد برنامجاً لفقراء الفلاحين مطالب تتعلق أساساً بمصلحة البرجوازية الزراعية مثل: إلغاء الرق وإلغاء السخرة، وهي كلها ترتبط بهدف تحرير قوة العمل. وقد عالجت في فصول سابقة

أهمية هذا الموضوع بالنسبة إلى البرجوازية. ووضعيته في الصراع بين قوى الجبهة. كما أن احتكار بيع الماء يرتبط بسيطرة عناصر الأرستقراطية الزراعية والأجانب الذين يملكون وابورات المياه. ويحرمون منها الأراضي الزراعية. ومطلب حماية الفلاحين من المرابين اليونانيين. وإنشاء البنك الزراعى المصرى. يرتبطان بالتمويل المصرى للإنتاج الزراعى. ويخص الملاك الكبار والمتوسطين والصغار. كما يخص بدرجة أقل فقراء الفلاحين.

وهناك بعد هذا ملاحظتان مهمتان حول هذا الموضوع:

● الأولى: إن معظم - هذه الإصلاحات نفذت بالفعل بعد الاحتلال. ومن الغريب طبعاً أن ينفذ الاحتلال برنامجاً اشتراكياً، بل إن حكم اللورد كرومر لمصر الذى استمر ريع قرن كامل بعد هزيمة الثورة (١٨٨٢ - ١٩٠٧) فقد نفذ أبعد مدى من هذا. مثل قانون الأقدنة الخمسة الذى أصدره كتشنر والذى يمنع الحجز عن الملكيات التى تقل عن خمسة أقدنة وفاء للديون واستحق بسببه لقب «صديق لابسى الجلايب الزرق». ومثل إلغاء السخرة وإنشاء البنك الزراعى.. إلخ. وعندنا أن المسألة ليست هذا الإجراء الإصلاحى أو ذاك. ولكنها مسألة السلطة فى يد من؟ وتعمل لمصلحة من؟.

● والملاحظة الثانية: إن البرجوازية لا تقوم عادة بثورتها، دون أن تجمع الجماهير الشعبية حولها. وهى لن تستطيع تجنيدها إلا إذا قدمت لها برنامجاً يفي ببعض مطالبها. وفى فترة صعودها. قدمت البرجوازية الأوروبية العديد من التنازلات لجماهير الفلاحين وللجماهير الشعبية لكى تضمن مساهمتها معها فى تحقيق ثورتها وقد عصفت بها استطاعت العصف به من تلك المكاسب بعد تمكثها من السلطة. وحتى فى هذا الإطار فإن النقاط البرنامجية التى أعلنها عرابى، ضعيفة ولم تكن كافية لتحشيد الجماهير حول الثورة. وهو ما سنتحدث عنه تفصيلاً فيما بعد. وخلاصة القول، إن البرنامج فى تلك المرحلة، لم يتجاوز السقف البرجوازى بها.

مارست الجبهة الوطنية في هذه المرحلة. ويعد انسحاب الأرستقراطية الزراعية، سلطتها وتصدى لقيادتها المثقفون البرجوازيون العسكريون الذين سيطروا على السلطة التنفيذية برئاسة البارودي للوزارة. وتمركزت العناصر المدنية الأخرى في مجلس النواب. ووضعت وزارة البارودي أهداف أجنحة البرجوازية محل التحقيق العملي. فدعمت جهاز الدولة بالعناصر المصرية. وأحدثت التغييرات الأساسية في قيادات الجيش. وصدر الدستور متضمناً وجهة نظرها في المسألة المالية. فصيغت مادة الميزانية على النحو التالي «تعرض الميزانية على مجلس النواب فينظر ويبحث فيها ويعلن من أعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عدداً ورأياً ليقرروها جميعاً بالاتفاق أو الغالبية. فإن وقع بينهم خلاف وكان العدد متساوياً من الجانبين وجب إعادة الميزانية للنواب فأما أن يؤيدوا رأى النظار وإما أن يؤيدوا رأى لجنة النواب. فإن كان الأول وجب تنفيذ الميزانية وإن كان الثاني ولم يمكن حصول الوفاق كان الحكم في ذلك حكم بند الخلاف. وهو أنه عند وقوع الخلاف بين النظار والنواب على أمر ما فأما أن يفض (يحل) مجلس النواب وإما أن يستغنى النظار. وفي هذه الحال - أي إذا أيد النواب رأى اللجنة وخالفوا رأى النظار - تنفذ الميزانية في المهم ضروري منها لإدارة المصالح وعدم تأخير الأشغال تنفيذاً مؤقتاً. ويبقى الباقي من أمر الميزانية إلى ما بعد تسوية المسألة بأية طريقة ووسيلة».

والحل الذي تم التوصل إليه هو حل وسطي. أعطى النواب حق مناقشة الميزانية - في الجانب الذي لا يخص الارتباطات الدولية - وإبداء الرأي فيها على مستوى لجنة فنية وعلى مستوى الهيئة التشريعية. وهكذا وضع مجلس النواب نفسه في خدمة أهداف البرجوازية على النحو الذي شرحناه في الفصل السابق. وفي أواخر إبريل - وبعد ثلاثة أشهر من تولي الوزارة الحكم - تجمعت الخيوط لتطرح ملامح أزمة المؤامرة الشركسية. وتبدأ قصة المؤامرة عندما علم عرابي من «طلبة عصمت» قائد اللواء الأول. أن بعض كبار الضباط الجراكسة يتآمرون لاغتياله واغتيال زعماء الثورة وبعض الوزراء. وبعد عرض الأمر على الخديو، شكل مجلس حريى للتحقيق في المؤامرة برئاسة الفريق الجركسى راشد حسنى

وعضوية عدد من كبار الضباط، منهم بعض زعماء العربيين. وبعد المحاكمة صدرت أحكام بنفى المتهمين مؤبداً إلى أقاصى السودان، مع تجريدهم من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين، وعندما رفعت الأحكام للخديو للتصديق عليها، رفض ذلك، وأصر على تعديل الحكم وتمسكت الوزارة بإقراره. ولكن الخديو بتحريض من القناصل أصر على موقفه. وشرع فى عرض الحكم على السلطان، بحجة أن بعض المحكوم عليهم نالوا رتباً عسكرية عالية منه.

وتحدد موقف الثوار من المسألة فى ثلاثة منطلقات:

● الأول: إن إقحام السلطان فى مسألة داخلية هو تنازل اختياري من الحقوق الاستقلالية التى نالتها مصر. والتى بمقتضاها لا يحق للسلطان فى التدخل فى المسائل الداخلية.

● الثانى: إن استشارة الخديو للقناصل فى الموضوع هو إقحام للدول الأوروبية فى أمر هو من صميم السيادة الداخلية.

● الثالث: إن إصرار الخديو على موقفه نوع من التسلط. يقضى على القاعدة الدستورية التى تقول بأن الملك يملك ولا يحكم. وأن الخديو يمارس سلطته بواسطة وزرائه، كما أنه تدخل صريح فى سلطة القضاء العسكرى.

بلور الخديو موقفه انطلاقاً من إحساس طاع بأن القوى الوطنية قد حاصرتة وأفقדתه سلطته تماماً. فبدأ تدريجياً يتحالف مع الأجانب لحماية عرشه. وبدأت السراى كمؤسسة تتفكك، وكان جناح الأرستقراطية الزراعية منذ انسحاب شريف يقف موقف المتفرج. منتهزاً الفرصة للوثوب على الثورة وتحقيق مخطط احتوائها وتطويعها لأهدافه. ولكن الخديو والجناح الأكثر رجعية والأقل ذكاء كانوا نافذى الصبر. ومن هنا فإن أصابعهم لم تكن بعيدة عن تدبير المؤامرة الجركسية. وكان ذلك أحد أسباب رفض الخديو التصديق فقد قدر أن تخليه عن أعوانه، يدمر إمكانية تحالفهم معه بعد ذلك خاصة وأن اكتشاف المؤامرة قد سبقه وأعقبه حركة تطهير ضخمة فى الجيش شملت أكثر العناصر الشركسية. والتركية وصعدت عدداً من الضباط المصريين إلى مناصب قيادية.

وفى ٩ مايو حلت المسألة حلاً جزئياً. فمع إصرار الخديو على رأيه ومظاهرة الأجانب له ولخشية القوى الوطنية من التدخل الأجنبي والعثماني اضطرت إلى تقديم تنازل من ناحيتها. فوافقت على تعديل الحكم باستبداله بالنفى خارج القطر على أن يختار المحكوم عليهم الجهة التي يريدونها. وأن يستعمل الخديو في ذلك حقه الدستوري في تخفيف العقوبة دون أن ينتظر موافقة السلطان. لم يوافق الخديو على هذا الحل إلا بعد أن وافق قناصل الدول عليه. ورأت القوى الوطنية أن إصرار الخديو على استشارة القناصل مرة ثانية يذهب بمغزى التنازل التي اضطرت إليه. كما أنه يمكن أن يكون أسلوباً يتكرر في تعامله معها. وهو ما جعل البارودي رئيس الوزراء يذهب إلى الخديو عقب توقيعه لقرار تعديل الحكم. ويلومه في لهجة شديدة لنزوله على إرادة قناصل الدول. ويطالبه بإضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية إلى أمر تعديل الحكم. وهو ما رفضه الخديو.

وتحدد موقف القوى الوطنية خلال اجتماع لمجلس الوزراء، ناقش فيه المسألة ورأى أنها خرجت عن حدود أزمة حول التصديق على الحكم. لتطرح قضية الاستقلال الوطنى وقضية الديمقراطية. أى أنها أصبحت مسألة الشعارات الأساسية للجبهة. وفى اجتماع عاصف استمر عشر ساعات ناقش المجلس المسألة كلها^(١٠٢). وحدد أوجه الخلاف مع الخديو فى عدة مسائل منها: رفضه التصديق على حكم المجلس العسكرى فى قضية مؤامرة الجنرالات الجراكسة. واستشارته السلطان بإرساله مندوباً عنه فى مهمة سرية دون أخذ رأى الوزارة أو معرفتها لهذه المهمة. واستشارته القناصل فى مسائل داخلية ودون علم الوزارة وعن غير طريقها، وتأميره على القوى الوطنية. وانتهى مجلس النظر أنه لأهمية الموضوعات المختلف عليها فلا بد من دعوة مجلس النواب لعرض الأمر عليه.

لم يصدر هذا القرار بالإجماع فقد عارض فيه ثلاثة من الوزراء هم: عبدالله فكرى وعلى صادق ومصطفى فهمى وتعلل هؤلاء بأن دعوة مجلس النواب للاجتماع تكون بأمر من الخديو حسب نص الدستور، وأن قيام مجلس الوزراء بتوجيه الدعوة هو مخالفة صريحة للدستور، وهو تعلل شكلى وبتعبير روزشتى، فإنه من «الخيانة» أن يعنى الوزراء بالرسميات الدستورية بينما العدو يتآمر على

قلب الدستور بحذاخير^(١٠٤)، ولكن العناصر المعتدلة فى الوزارة كانت تتعلل بالشكليات لكى تبرر تردددها أما بقية أعضاء مجلس الوزراء فقد رأوا أنه «فى الأحوال غير الاعتيادية يصرف النظر عن القواعد والأصول وأن الضرورات تبيح المحظورات»^(١٠٥). وفى اجتماع مجلس الوزراء تحدث عرابى «بعبارة صعبة جداً»^(١٠٦)، وشرح ما حدث من جرائم فى عصر إسماعيل. وعجب كيف أن هذه الجرائم لم تثر الخديو السابق، ولم تستدع تدخل الأستانة. ولا الأجانب بينما يقف هؤلاء جميعاً فى صف مجموعة من المتأمرين^(١٠٧). وعقب انتهاء جلسة المجلس أرسل البارودى وكيل وزارة الداخلية حسين الدرمللى إلى السراى ليحيطها علماً بأن مجلس الوزراء قد دعا مجلس النواب للاجتماع. وأمر البارودى سكرتارية مجلس الوزراء بإرسال دعوات الاجتماع إلى أعضاء مجلس النواب فى بلادهم. وأصبح واضحاً أن الوزارة ستطلب من المجلس عزل الخديو. وقد صرح البارودى عقب الاجتماع بأن الخديو «لازم يأخذ شنطته ويتوجه إلى لوكاندة شبت (يقصد شبرد) فإنه عزل»^(١٠٨).

والحقيقة أن قرار مجلس الوزراء بدعوة النواب إلى النظر فى أمر الخديو ومطالبته بخلعه كان يؤكد إحساساً جديداً بأن السلطة الفعلية فى البلاد هى السلطة التشريعية المنتخبة. وبينما كان تولية الخديويين وعزلهم فى السابق من اختصاص الباب العالى، فإن التفكير فى عزل الخديو دون الالتجاء إلى هذه الوسيلة يؤكد تزايد الإحساس بالاستقلال القومى التام لدى مجلس الوزراء الذى كان معبراً عن فكر الجناح الأكثر تحراً فى الثورة.

ولا شك أن خطوة مثل هذه فى مناخ لم تتخلص مؤسساته كلها من العناصر المعوقة والمتردة. ولم تتمكن فيه القوى الثورية من مقرطة أجهزة الدولة القديمة. كان لا بد أن تثير الخلاف. وهو ما حدث إذ تناقضت رؤية الوزارة للمسألة مع رؤية مجلس النواب. وفى الاجتماع الأول الذى عقده النواب - بشكل غير رسمى - يدار البارودى فى ١٢ مايو ١٨٨٢ وضع اتجاه غالب يطالب بالاحتفاظ بالشرعية الدستورية وألا ينعقد المجلس إلا فى حدود القواعد التى رسمها الدستور لذلك. وفى الوقت نفسه وضع أن هناك تياراً قوياً يؤيد الوزارة وقرر الأعضاء بأكثرية

٤٥ ضد ٣٠ صوتاً أنه إذا استمر الخديو على دسائمه مع القنصلين الفرنسي والإنجليزى لم يكن ثم مناص من محاكمته وخلعه^(١٠٩). ويتعدد الاجتماعات الجانبية والخاصة برزت مواقف متشعبة وغير حقيقة لدرجة أنه فى إحدى الجلسات التى حضرها سلطان باشا رئيس مجلس النواب مع زعماء الثورة طلب من عرابى قتل الخديو. وكان يقول «اقتلوا الثعبان سلالة الجناة الذاهبين الذين باعونا للأجانب»^(١١٠).

ويتزايد الخلاف وصل النواب إلى تسوية وسيطرة وسطية تقضى بأن تستقيل وزارة البارودى مع بقاء الوزراء فى مناصبهم. وتعيين أحدهم رئيساً للوزراء، ولكن لم يقبل أحد منهم الرئاسة. وأخيراً قبل الخديو بقاء الوزارة كما هى. وانتهت الأزمة التى استمرت ما يقرب من أسبوعين بتنفيذ رأى الخديو، وصدور التعديلات على الأحكام الصادرة على المتآمرين كما رأها.

على أن الأزمة كانت مظهرًا من مظاهر تصعيد القوى الاستعمارية للصراع مستعينة فى ذلك بالخديو الذى كان يعتبر القناصل مستشاريه الطبيعيين. وفى ١٧ مايو ١٨٨٢ بدأت البوارج الأجنبية تصل إلى ميناء الإسكندرية. وميناء بورسعيد. واحتشدت المياه المصرية ببوارج عسكرية لإنجلترا وفرنسا واليونان وأمريكا بدعوى أن الخطر على الأمن العام يتزايد وأن رعايا كل دولة فى حاجة إلى حماية بوارجها.

وبمجرد استقرار القوة العسكرية الأجنبية على شواطئ الإسكندرية وبورسعيد بدأت محاولات الضغط لتصفية الثورة. فأرسل القنصلان بطريقة غير رسمية يطلبان من الوزارة الاستقالة، ثم وسطا سلطان باشا رئيس مجلس النواب لعرض مطالبتهما. ولكن الوزارة رفضت. وعلى هذا قدم القنصلان مذكرة ٢٥ مايو الشهيرة. وقد صيغت فى شكل مذكرة موجهة للبارودى. قال فيها إن «عاطفة الوطنية قد حملت سعادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب وكذا رغبته فى تأييد سلم مصر ورفاهيتها على عرض الشروط التالية على عطفقتلو محمود سامى البارودى رئيس مجلس النظار، إذ رأى أنها الواسطة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب فى مصر وبعد استعراض الشروط رأى القنصلان «أن فيها من روح

الاعتدال ما يمنع المصائب التي تستهدف لها مصر. فهما باسم حكومتيهما ويتفويض منهما ينصحان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها. وليس لحكومتى فرنسا وإنجلترا غاية من التدخل فى شئون مصر سوى حفظ الحالة المقررة وبالتالي أن يعيدا للخديو السلطة المختصة به، إذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة. وبما أن توسط الدولتين ليسا مبنيا على حب الانتقام والتشفى فسيبذلان الجهد فى صدور عفو عمومى من الحضرة الخديوية وسيسهران على تنفيذ هذا العفو».

فما الشروط التي (تنصح الدولتان بقبولها)؟ وبأوجهما فى مياه الإسكندرية والتي (عند الاقتضاء تشترطان تنفيذها؟) الشروط هي:

- ١ - إبعاد سعادة عرابى باشا مؤقتاً من مصر مع بقاء رتبته ومرتبته.
- ٢ - إرسال كل من على فهمى باشا وعبدالعال حلمى باشا إلى داخل مصر مع بقاء رتبتهما ومرتبتهما.
- ٣ - استقالة وزارة البارودى.

وجوهر مذكرة ٢٥ مايو هو إقصاء قيادة الثورة تماماً، وإسقاط الوزارة الثورية. ولعل القوى الاستعمارية كانت تشعر أن سياسة الاعتماد على الجناح المعتدل لضرب الجناح المتطرف لم تؤت أكلها. وأن المتطرفين يكسبون يوماً بعد يوم ويؤكدون موافقهم. وأنه لا بد من العصف بهم قبل أن يمكننا لأنفسهم.

فكيف حددت كل القوى موقفها من هذه المذكرة؟.

- احتجت الوزارة على الإنذار على أساس أن «الطلبات المدونة فى اللائحة التي قدمها قنصل إنجلترا وفرنسا تتعلق بمسائل داخلية تختص بالأمور الإدارية التي اعترفت الدول الكبرى دائماً بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية، وأن الحكومة لا تقبل المناقشة فى مثل هذه المطالب؛ لأن مناقشتها تعد على الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التي حددت مقام مصر الخصوصية» فضلاً عن أن مناقشة هذه المطالب «نقض للقوانين الشورية لهذه البلاد التي هي أعظم كفالة تتكفل ببقاء الحال على ما هي عليه». وركزت

الوزارة في خطاب استقالته على أن «قبول تدخل القوى الأجنبية في هذه القضية يمس بحقوق الحضرة السلطانية». وطلبت من الدولتين إذا كانتا تريان «أن هذه المسألة الموضحة في لائحة وكيليهما السياسيين في القاهرة لا تمس الإدارة الداخلية ولكنها تختص بالسياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى التي جعلت مصر تحت سيادتها.. أعني تركيا».. وقد بنت الوزارة استقالتها في ٢٦ مايو على أساس أن الخديو قبل المذكرة.

حدد عرابي موقفه في أنه لا يعتبر استقالة الوزارة انتهاء لوجود الثورة أو انحساراً لتأثيرها. وقد صرح للضباط في اجتماع عقد في ٢٧ مايو بقشلاق عابدين «أنه تنازل عن نظارة الجهادية ولم يتنازل عن رئاسة الحزب الوطني»^(١١١). وأكد ذلك في خطاب أرسله لتلغرافيا لجميع المراكز العسكرية قال فيه «إنني وإن كنت قد استعفيت من نظارة الجهادية لكن لم أستعف من رئاسة الحزب الوطني»^(١١٢). وحدد المهمات الملحة في ذلك الوقت بـ «المحافظة على الهدوء والأمن العام». وطلب التأكيد على ذلك لدى الضباط والعساكر. واعتبر أن الحالة يمكن أن تتقدم نتيجة للأزمة «فإن هذا الاستعفاء لا يضر بشيء بل من المحقق إن شاء الله تقدم الأحوال» وأكد ضرورة الالتزام بقرارات القيادة السياسية للثورة «حافظوا على الهدوء والسكون ولا تمشوا خطوة ولا تفعلوا فعلة إلا بتعليمات وتعريفات منا وفي ذلك كفاية»^(١١٣).

وعبرت المؤسسات الثورية عن تأييدها المطلق لقيادة عرابي ورفضها لللائحة ٢٥ مايو وأرسل قائد آليات الجيش والبوليس في الإسكندرية تلغرافات للخديو ورئيس مجلس النواب في ٢٧ مايو بأنهم غير راضين عن استعفاء الوزارة وبالأذات عن استعفاء عرابي «حيث لم يحصل من سعادته شيء مخالف للقوانين واللوائح ولا الشريعة المحمدية» وأبدوا أنهم مستعدون «لكل مقاومة تنشأ عن سبب استعفائه وأن إن لم يعد في مدة ١٢ ساعة لا يكونون تحت مسئولية فيما يحدث». أما كبار الضباط في القاهرة فقد أصروا على رفض المذكرة. وعرض ضباط الإسكندرية على عرابي تلغرافيا موقفهم. وقالوا إن الخديو قد طلب منهم الهدوء لأن المسألة محل بحث في اجتماعات تضم «العلماء والقاضى والنواب

ورؤساء الجهادية، وسألوا قياداتهم الثورية عما يفعلون إذا كانت هذه الاجتماعات ستنتهى بعدم إبقاء عرابى فى مسند نظارة الجهادية. هل ينادون برفض الأوامر ومقاومة كل معتدى؟^(١١٤).

وتحركات عناصر المثقفين وأعضاء مجلس النواب وأعيان الفلاحين ومندوبو المدارس والمعاهد وفريق كبير من التجار وأصحاب الحرف وساروا إلى قصر الخديو وطلبوا رفض المذكرة وعودة عرابى وزيراً للحربية^(١١٥). وتحرك النديم إلى الإسكندرية فخطب هناك طالباً رفض المذكرة وهاجم الخديو^(١١٦). ووزعت منشورات فى جميع أنحاء البلاد بخصوص سلامة الأجانب^(١١٧).

وعقد كبار ضباط الجيش والبوليس فى القاهرة اجتماعات متعددة لبحث الموقف على ضوء احتمالات التدخل الأوروبى. واجتمع كبارهم فى قشلاق عابدين حيث تعاهدوا على الدفاع عن الوطن، وحضر هذا الاجتماع - كل من عرابى وعبدالعال وطلبة عصمت ويعقوب سامى وعلى الروبى وعلى فهمى ومحمد عبيد وعبدالغفار والزمر وحسن جاد وعلى يوسف ومحمود فهمى والبارودى^(١١٨). كما حضره عمر رحى وإبراهيم فوزى مأمور الفيلق^(١١٩). ويقال أيضاً إن عبدالوهاب قومندان البوليس قد حضره^(١٢٠). وقام الشيخ محمد عبده بتلقين الحاضرين يمينا - أقسموه على مصحف وسيف - من بين فقراته: والله العظيم قاهر السماوات والأرض أننى أنا فلان لا أخون وطنى ولا أخون نفسى ولا أغش أحدا من أهل بلادى وأحافظ على عرضى وعلى دينى وعلى عرض أهالى بلادى ما دمت قادرا على منعه، وأننى أحافظ على النظام وعلى القانون العسكرى بكل ما يمكنى، وإذا حنث فى يمينا أكون مستحقا لقطع الرقبة وشق الصدر وأن أكون محروما من مزايا الإنسانية والآداب^(١٢١). وقال أحد تقارير الأمن إن القسم المذكور قد تضمن بين فقراته فقرة تقول «يكون الضباط يدا واحدة وعصبة واحدة ولا يسمعون أوامر من أحد ما إلا إذا اتفقوا عليها»^(١٢٢).

وقال التقرير أيضا إنه قد «حصل حلف يمينا فى منزل أحمد عرابى بين الضباط ومشايخ العرب»^(١٢٣). ومن الواضح أن هذه المحاولة للاتفاق كانت لمجابهة التدخل الأجنبى والخيانة الداخلية أساساً. وقد ذكر على الروبى فى

شهادته أمام لجنة التحقيق فيما بعد أن محمود سامي قال لهم: «إن مراكب الإنجليز حضرت الإسكندرية لمحاربتنا. والقصد من اجتماعنا هنا هو أن نحلف يميناً على أنه إذا حصلت حرب تكون يدُ واحدة مع بعضنا»^(١٢٤).

وبعد ظهر يوم ٢٧ مايو ١٨٨٢ أعلن الخديو في اجتماع حضره ممثلون لكبار الضباط وعدد من السياسيين. كان بينهم شريف باشا. أنه قبل المذكرة وقبل استقالة الوزارة وأنه سيشكل وزارة برئاسته يتولى فيها وزارة الحربية. وأعلن طلبه عصمت في الاجتماع عدم موافقته على مذكرة ٢٥ مايو وأن الضباط يرون استحالة تنفيذها، وأنهم لا يقبلون رئيساً سوى عرابي، وانسحب من الاجتماع احتجاجاً على حديث الخديو وتبعه العلماء والضباط جميعاً^(١٢٥).

والليلة نفسها عقد اجتماع بمنزل محمد سلطان رئيس مجلس النواب. عرف بعد ذلك باجتماع «ليلة الدار» أو «ليلة أبي سلطان». وقد حضره النواب وعدد من العلماء لمناقشة الموقف. وكان الضباط مجتمعين بقشلاق عابدين وزارهم الشيخ البكري وبعض العلماء وبعض الذوات، ورأوا أنه من الأفضل أن يتوجهوا جميعاً لمنزل سلطان باشا^(١٢٦). فلما وصل الضباط إلى مكان الاجتماع انضموا إلى المجتمعين به وطلبوا من عرابي، أن يتحدث في الموقف معبراً عن رأيهم. وطلب النواب منه أن يداوم على ملاحظة العسكرية وحفظ الراحة العمومية داخل البلد، فأجابهم أنه استقال ولا يمكنه أن يؤدي أدواراً لا يكلف بها رسمياً. فأجابه رئيس مجلس النواب بأن نواب الأمة يكلفونه بهذا وأنهم سيطلبون من الخديو إبقاءه في منصبه كناظر للجهادية، وتحدث عرابي طويلاً فاستعرض حوادث الثورة منذ بدايتها وموقف السراي منها. ثم تحدث عن اللائحة المقدم من قنصلي إنجلترا وفرنسا وما يتوّل إليه أمر البلاد إذا حصل قبولها، وكان عرابي مصرّاً على رفض اللائحة، وأبدى كثير من الأعضاء رفضهم لها كذلك.

وخطب عرابي مرة ثانية في الاجتماع نفسه بدار أبي سلطان فطالب بخلع الخديو إذا لم يرفض اللائحة فوراً. وأنهى خطبته بأن قال بأن من يوافق على خلع الخديو. إذا لم يرفض اللائحة، يقف. وفي أثناء الاجتماع حضر عدد من الضباط وأصروا على خلع الخديو. وأمر عرابي بأن يستعد آلاي خليل كامل

لمحاصرة سراى الإسماعيلية، حيث يقيم الخديو تمهيداً لخلعه، ولكن الاتجاه العام بين أعضاء مجلس النواب كان يرفض فكرة خلع الخديو، رغم احتجاجهم على اللائحة. وأعلن سلطان باشا فى الاجتماع بأنه فى جانب الخديو^(١٢٧). وفى حوار مع أحد ضباط الثورة قال الضابط لمحمد سلطان باشا «إن حزب الأحرار فى إنجلترا عاضد لنا» فأجابه الباشا «إنكم بما تفعلون تعطون مصر بأيديكم للإنجليز» فقال ضابط آخر «لا ناقة لى فيها ولا جمل» فأجابه أحمد عبدالغفار بك «إذن فتركوا مصر لأصحاب النفاق والجمال»^(١٢٨).

وفى اليوم التالى صدر - بوساطة سلطان باشا - أمر الخديو بإبقاء عرابى باشا ناظراً للجهادية، كحل مؤقت، انتظاراً لوصول الوفد الذى وعد السلطان العثماني بإرساله للتحقيق فى المسألة.

● وتحدد موقف السراى خلال الأزمة، فكان أوضح مواقفها. فبمجرد وصول مذكرة ٢٥ مايو أعلن الخديو قبولها. وظل مصرا على قبوله إياها رغم أن كل القوى كانت متفقة على رفضها. وقد سجل عليه البارودى فى خطاب استقالته هذا الموقف. فقال إنه «عندما توجهنا إلى جنابكم العالى لاستشارتكم أخبرتمونا بأنكم قبلتم لائحة وكيلى فرنسا وبريطانيا العظمى. وهذا القبول مبين لما أجمع عليه رأى كل النظار إجماعاً كلياً». ولم يبذل الخديو أى مجهود لإنشاء الوزارة عن استقالتها بل قبلها فوراً.

وأرسل الخديو فى اليوم التالى منشوراً إلى المديرين. يطلب فيه إيقاف جميع أفراد جنود الاحتياطى الذين أمرت وزارة البارودى بجمعهم، لمواجهة الأزمة التى استوجبت حضور الأساطيل الأجنبية إلى شواطئ البلاد والتهديد بالتدخل. وقال الخديو فى منشوره للمديرين «إن - المراكب الحربية الأجنبية التى حضرت إلى الإسكندرية لم يكن حضورها إلا بوجه سلمى فقط ولم يكن هناك شىء آخر خلاف ذلك. فليس هناك لزوم لإرسال أحد من عساكر الإمدادية (الاحتياطى) الذين صار طلبهم أخيراً بمعرفة الجهادية. بل إن الموجود منهم يصير إعادته لبلده، والذى تحت الحضور من البلاد يتبته بصرف النظر عن حضوره. وإعلان المراكز والأقسام بانتنبيه على عمد ومشايخ البلاد

بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر، وانتباه كل لأشغاله وزراعته بدون اشتغال في غير ذلك»^(١٢٩)، وعرض الخديو كل مراحل الأزمة على السلطان العثماني طالباً تدخله.

وأخطر ما يلوّثه السراي من اتجاهات خلال هذه الأزمة هو استعدادها لإحداث انقلاب تسترد به سلطتها الاستبدادية حتى لو كان هذا على أنقاض استقلال البلاد. وقد رأت أن اهتقارها إلى قوة مسلحة يفقدها القدرة على الحركة ضد أعدائها في الداخل فبدأت تفكر في الاستعانة بالعربان.

وكان للعربان - آنذاك - وضع خاص في مصر. إذ كانت علاقتهم بالوادي علاقة عدائية في الغالب؛ لأنهم لا يرتبطون بأرض محددة، ولا تجمعهم بأهله علاقات اجتماعية وإنتاجية من أي نوع. فهم عناصر خارجة تمارس السلب والنهب وتغبر على القرى والمدن، ومع أن اشتراك بعضهم في صد الغزو الفرنسي قد خلق لديهم إحساساً بالمواطنة. أدى إلى استقرار داخل الوادي، إلا أن أغلبيةهم المعظمى لم تفقد طابعها. وقد نجح محمد علي في القضاء على خطرهم بالرشوة والهدايا والدسائس. ثم بإقطاعهم أرضاً يزرعونها، وسلب خيولهم التي لا يستطيعون بدونها أن يكونوا قوة محاربة. وبخاصة في مواجهة الأسلحة الحديثة التي لم يكونوا يحوزونها، ثم عادت لهم بعض قوتهم في حكم سعيد فقاموا بتمرد كبير لفرض بعض مطالبهم ولكنه أخمد.

ورأى توفيق فيهم حليفاً قوياً يمكن أن يلعب دوراً ينقصه. هو دور الجناح العسكري لمؤسسة السراي. التي فقدت هذا الجناح بتمرد الجيش؛ ثم بتصفية العناصر الجركسية التي كانت تقوده.

كان العربان موزعين على ضفتي النيل الشرقية والغربية، فعلى الضفة الشرقية ٢٠ قبيلة تتوزع بين العريش والطور وبين الشرقية وأعلى أسبوط. اشترك بعضها - وبخاصة في الصعيد - في الحرب ضد محمد علي، ثم صفيت قوته وتوطنت بعض قبائله. وكان عدد العربان على الضفة الشرقية يصل إلى ٥٠,٠٠٠ من القادرين على حمل السلاح. أما الضفة الغربية فكان هناك تسع قبائل بعضها يسكن من سهول أسبوط إلى سقارة وتضم ٥ آلاف مقاتل و ٤٠٠

فرس، وتمتد مضارب القبائل الأخرى من بلبيس إلى الدلتا وتضم قرابة ٧٢٠٠ مقاتل و٦٠٠ جمل. وكان أكثر هذه القبائل بطشاً وقوة قبيلة «ولد على» التي كانت تنتشر في برارى البحيرة، وتضم ٣٠٠٠ مقاتل. و٧٠٠ فرس. وكان للعربان امتيازات معينة منها إعفاؤهم من التجنيد ومن دفع الضرائب^(١٢٠). ومع أن هذه الامتيازات لم تمس خلال الثورة. فإن الخديو استطاع أن يضمهم إليه بالرشوة. وقد بدأ يتحالف معهم بشكل واضح خلال أزمة مذكرة ٢٥ مايو، فقد نشرت «البال مال جازيت» في ٢٨ مايو ١٨٨٢ خبراً يقول «إن الخديو قضى ليلة أمس في قصره بالإسماعيلية يحيط به اثنا عشر ألف بدوى من المخلصين لسموه» وقالت الجريدة معلقة إن «وجود أطفال الصحراء هؤلاء في عاصمة مصر سيكون حائلاً دون ظهور عرابي وانتصاره، ولا شك أن وقوع قتال بين البدو والجيش المصري سيكون من الأشياء المزعجة المخيفة. ولكن حدوث هذا القتال سيحل الأزمة حلاً سلمياً، فإن مركز عرابي لم يعد كما كان قبل. فإنه لا يتضرر الآن وحده بقوة السيف؛ لأنه إذا كان الخديو لا يستطيع إخضاع عرابي بمعونة البدو وإلى ظهرك البوارج الإنجليزية والفرنسية، ومعه مجلس الأعيان. فإن الحالة يجب أن تكون عندئذ أكثر مما قدرها الناس إلى الآن»^(١٢١).

وكان استعداد السراي العسكرى هو خاتمة المطاف بالنسبة إليها

فقد حددت موقفها سياسياً بقبولها مذكرة ٢٥ مايو، واستشارة الخديو للقيادات في كل كبيرة وصغيرة. وحددتته عملياً بتكوين قوة عسكرية تابعة لها. بديلة لأجهزة القهر السابقة التي انتقلت إلى معسكر قوى الثورة. وتحدد موقف الأرستقراطية الزراعية والعناصر المترددة من البرجوازية الزراعية ذات الملكيات الكبيرة. مثل سلطان - في انحيازها بعد ذلك إلى الخديو. وانتهاء الموقف السطلي الذي كانت قد أخذته، وكان بداية للانسحاب النهائي والخيانة. وأسهمت كل تلك العناصر في تدعيم جهاز القهر الجديد الذي كونه الخديو. ويقول محمود فهمي في كتابه «البحر الزاخر» إن الخديو أرسل «إلى الضباط الجراكسة الذين كان عرابي قد تفاهم. ورتب الخديو عساكر من الترك والجريك (اليونانيون) والمالطية في الإسكندرية، تحت قيادة هؤلاء الضباط وفي الوقت نفسه أرسل سلطان باشا - بعد

خيانته النهائية - إلى عربان الشرقية لكي يتفق معهم على التعاون مع الجيش الإنجليزي في محاربة عربى في كفر الدوار، تلك هي فترة تدعيم القوى الرجعية لنفسها بالقوة المسلحة. وفى وقت مقارب بدأت المخابرات البريطانية الإعداد لبعثة رئيسها المستشرق الإنجليزي «إدوارد بالمر» - وكان أستاذًا بكمبريدج - لتقوم بتوزيع الرشاوى على عربان غزة والشرقية، لضمهم إلى جانب جيوش الاحتلال.

وهكذا أصبحت البلاد على وشك انقسام نهائى إلى معسكرين:

- معسكر ثورى يضم قيادة عربى التى تمثل إذ ذاك العناصر الأكثر تحرراً والأكثر عداً للاستبداد والاستعمار، من التجار والحرفيين والمثقفين الثوريين والملوك المتوسطين والصغار وجماهير الفلاحين.
- ومعسكر خائن عميل يضم السراى، والأرستقراطية الزراعية، والعسكرية. والعناصر التركية، والأجانب والمحليين، ومتحالفين مع قوى الاستعمار العالمى.

كانت مصر على وشك الانقسام النهائى إلى أمتين:

على أن ذلك الانقسام لم يعلن إلا بعد ذلك التاريخ بعدة أسابيع. وكانت الفترة بين عودة عربى وزيرا للحربية في وزارة بلا أعضاء وبلا رئيس (٢٩ مايو) وبين بدء الغزو (١١ يوليو)، هي فترة تاهب تستكمل فيها كل القوى إمكاناتها في حدود الموقف الذى اختارت أن تلتزم به.

وكانت هناك بعض العوامل التى منعت التفجير النهائى للموقف:

على رأس تلك العوامل: ظروف الصراع الداخلى في إنجلترا. فمع أن السياسة الإنجليزية قررت أن تتدخل عسكرياً في مصر. فهي تحتاج بعض الوقت لتتغلب على مصاعب داخلية كانت تحيط بتنفيذ التدخل. وفي مقابلة بين «بلنت» والجنرال «ولسلى» - وهو الذى قاد قوات الغزو فيما بعد - تمت في مارس ١٨٨٢، قال «ولسلى» إنه استشير مرتين أو ثلاث في شتاء ١٨٨٢ بصدد الغارة على مصر. وقال أيضاً إن على المصريين أن يسرحوا جيشهم ويثقوا بحماية أوروبا لهم. وقد اهتم في مناقشته مع «بلنت» باحتمالات المقاومة الشعبية وسأل عن

ذلك فقال بلنت «إنهم - أي المصريون - سيقاثلون بالطبع»، وأكد له «أن القتال لن يقتصر على الجنود لأن الأمة ستتضمن إليهم وأنهم ربما استعملوا طرقاً أخرى بعد ذلك»^(١٢٢). وربما كانت دراسة هذا الاحتمال وراء التمهل في اتخاذ قرار التدخل.

وفضلاً عن هذا انقسمت الآراء في وزارة الأحرار حول موضوع التدخل العسكري في مصر، إذ مال عدد من كبار زعماء الأحرار المسيطرين إلى استخدام العنف والشدّة، وهم هارنجتون، ونوربروك، وتشيلدرز. بينما فضل آخرون التريث وهم: جلادستون وهاركوت وبرايت، وبينما خضعت أغلبية الرأي العام البريطاني لتأثير وكالات الأنباء الاستعمارية التي روجت لفكرة أن الثوار عاصون ومخالفون للقانون^(١٢٣). فإن العديد من العناصر المتحررة واليسارية البريطانية عارضت فكرة التدخل بشدّة. ومن ناحية أخرى فإن وزارة الأحرار البريطانية كانت تواجه إذ ذاك بشوّة داخلية في أيرلندا. بدأت باغتيال الحاكم البريطاني. ورغم أن جريمة الاغتيال لم يكن لها علاقة بالحركة الوطنية في أيرلندا. فإنها أثارت ضجة شديدة ودعمت وجهة نظر الداعمين للتدخل المسلح.

ولعبت ظروف الصراع الدولي حول مصر دوراً في تأجيل الغزو عدة أسابيع فقد عارضت فرنسا إقحام تركيا في التدخل. في حين كانت تخشى المشاركة بقواتها في حرب خارج حدودها في وقت لم تكن تأمن فيه من التوسع الألماني وأدى هذا التردد إلى تأجيل تنفيذ مشروع الغزو. وضاعت الأسابيع التالية في مشاورات بين الدول الأوروبية لعقد مؤتمر دولي لبحث المسألة المصرية.

وجاءت بعثة درويش، التي أرسلها السلطان للتحقيق في المسألة، لتتيح لكل القوى فرصة لمناقشة موقفها والتقاط أنفاسها استعداداً للجولة النهائية. أرسل السلطان هذه البعثة استجابة لطلب الخديو الذي أخطره تلغرافها بمراحل الأزمة منذ بداية خيوطها بالمؤامرة الشركسية إلى انعقد هذه الخيوط بمذكرة ٢٥ مايو واحتجاج القوات المسلحة على استقالة عرابي. وتصاعد صيحات المطالبة بخلع الخديو. وقد وصلت البعثة إلى الإسكندرية في ٨ يوليو سنة ١٨٨٢. وبدأت التحقيق في المسألة بمقابلة كل الأطراف الداخلية المشتركة في الصراع. وكانت السياسة التركية قد شكلت بعثة درويش بحيث تضم عناصر تميل إلى العرابيين

مع عناصر تميل إلى الخديو. وقد حاول درويش أن يلعب على التناقضات بين القوى المتصارعة. فطلب من عرابي أن يغادر البلاد إلى الأستانة لكي يكون في رعاية السلطان. وبنى اقتراحه على أساس أن وجود اليوارج الإنجليزية والفرنسية في ميناء الإسكندرية يؤزم الموقف ويمكن أن يؤدي إلى الحرب. وهو ما يمكن تلافيه - من وجهة نظر درويش - إذا ما غادر عرابي البلاد، وطلب من عرابي أن «يستغنى من وظيفته العسكرية وأن يتعلل بحضور درويش باعتباره مشيراً مرسلاً من قبل السلطان» على أن يكون «نائباً عني - أي عن درويش - مأموراً تحت قيادتي لكي تسهل على المخابرة مع الأجانب. وعليك أن تذهب مع الضباط الكبار من إخوانك إلى الأستانة» ووعد درويش بتنفيذ مطالب الضباط بعد هدوء الحال. ورفض عرابي العرض بلباقة. وطلب من محدثه أن يعطيه باسم الخديو والسلطان ويأسمه شخصياً كتاباً يصرح فيه «ببراءة ذمتنا من التبعات جميعاً في كل ما جرى إلى الآن كأننا ما كان»^(١٢٤). وقال عرابي في عبارات تتضمن معان أخرى وراء السطور. إنه كان يود تنفيذ أوامره «ولكن لتعلق الناس بي وازدحامهم على في كل وقت بحيث أنهم لا يمكنونني من تناول غدائي إلا بمشقة، أخشى أن يحولوا بيني وبين ذلك إذا علم لهم بأنني أريد السفر إلى خارج القطر المصري لما يتوقعون مما يحيق بهم من الضرر في المستقبل ويترتب على ذلك حدوث فتنة داخلية وهي ما كنا نحذر الوقوع فيه»^(١٢٥).

ورد عرابي يشير بوضوح إلى موقف محدد بدقة من بعثة درويش يقوم على التمسك بالأوضاع الثورية وعدم التنازل قيد شعرة عنها. وهو ما تؤكد الشعارات التي قوبلت بها بعثة درويش في الإسكندرية. والتي شرحها عبدالله النديم في خطبة حماسية في الليلة السابقة لوصول البعثة. وهي رفض مذكرة ٢٥ مايو وانسحاب الأساطيل. وقد تحركت العناصر الثورية لتنظيم تحرك جماهيري لتأييد هذه المطالب. فذهب «الشيخ خضير ومعه ٢٢ من الأعيان إلى درويش باشا وقدموا له عريضة وقع عليها عشرة آلاف نفس طلبوا فيها منه أن يرفض طلبات الدول ويخلع الخديو»^(١٢٦). كما «وقع تسعون ألفاً على عرائض يطلبون فيها من درويش باشا رفض طلبات أوروبا وإبقاء عرابي في منصبه»^(١٢٧).

ويذكر لويس صابونجي - وكان مقيما في القاهرة خلال هذه الفترة في رسالة منه لبلينت. أن علماء الأزهر رفضوا مقترحات درويش للحصول على صلح شريف مع الدول، وأصروا على تأييد قيادة عرابي، ورفض مذكرة ٢٥ مايو. وحدث في الأزهر حركة شبيهة بالثورة بخاصة أن درويش في مناقشته مع العلماء كان قد احتد عليهم. وعلى الفور عقد اجتماع عام في الأزهر احتجاجا على الإهانة التي لحقت بالعلماء. وخطب «نديم» في الحاضرين وكانوا يزيدون على أربعة آلاف نفس^(١٣٨).

وهكذا كان موقف القوى الثورية من التحدد بحيث لم يتمكن درويش من تحقيق أهداف بعثته. التي يرى الشيخ محمد عبده أنها كانت تستهدف أربعة مطالب هي: إطالة زمن المخابرات وطمأنة قلب المراقبة والخديو توفيق على أن سلطة الخديو باقية، ثم استمالة قلب عرابي وإخوانه بطريقة أبوية إلى زيارة الأستانة بقصد التنزه على شواطئ البسفور. وبهذا تنفذ مذكرة ٢٥ مايو عمليا وينفى عرابي ولكن بهدوء ودون جرح كرامته أو استفزاز القوى المريضة التي تؤيده. وأخيرا فإن جوهر هذه الأهداف هو تقرير سلطة الباب العالي بمصر^(١٣٩). وفي المفاوضات أشار عرابي بلباقة إلى أنه يمثل الجماهير، وهدد بالثورة من باب خفي، وقال لدرويش: «إني تعهدت للقناصل بحفظ الأمن في الديار المصرية وتحملت مسئولية ذلك على كاهلي. فأرجو أن تعفيني من ذلك بطريقة رسمية معروفة»^(١٤٠).

على أن القوى المعيلة في الداخل كانت تمهد للتدخل. وترغب في الإسراع به لأنها كانت تخشى أن يعرضها الموقف الصلب الذي اتخذته القوى الثورية للهزيمة النهائية. بخاصة أن دعوات ومطالب خلع الخديو كانت قد أصبحت علنية وعامة. وقد اختارت هذه القوى لتحقيق هدف التمهيد للتدخل والإسراع به «مسألة الأمن العام» أهم مسائل السياسة الداخلية. ففي بلد ملئ بشراذم الأجانب المنتشرين في كل مكان وبخاصة في الموانئ والمدن الكبرى. يحتكون يوميا بالمواطنين في المعاملات التجارية والإدارية وعلاقات الجوار والسكن ووسط حملات دعائية ضخمة على المستوى المحلي والعالمي، تتهم الحركة الوطنية بالتعصب الديني

وكراهية المسيحيين، فإن انفلاتاً في حبل الأمن العام يمكن أن يستخدم كمبرر للتدخل. وكان عرابي قد عاد إلى ممارسة دوره عقب أزمة المؤامرة ومذكرة ٢٥ مايو واستقالة البارودي. نتيجة لخوف الأجانب المحليين من التعرض لأخطار تضر بحياتهم أو ملكيتهم. وقد مارس عرابي هذا الدور عرفياً، حتى قبل أن يعود إلى تولي منصب نظارة الحربية في وزارة لم يكن فيها سواء. ففي ٢٧ مايو وعقب استقالة البارودي مباشرة، ذهب إلى عرابي «قناصل إيطاليا والنمسا وروسيا والروسيا والحو» عليه. رغم استعفاؤه من نظارة الجهادية أن يطلب من الضابط والعاكر المحافظة على الأمن وحماية الأجانب»^(١١) وبعد عودة عرابي لوزارة الحربية رسمياً في أوائل يونيو أصبح ضرب قيادته عن طريق إحداث قلاقل في الأمن العام، الذي أخذه على عهده هدفاً تسعى إليه القوى الرجعية والعميلة.

وكان على هذه القوى أن تستعين بالمؤسسة العسكرية البديلة التي بدأت في إنشائها بتحالف الخديو مع العريان والجنرالات الجراكسة المفصولين من الجيش الوطني من ناحية «والجيش الأوروبي الذي بدئ إذ ذاك في تكوينه من الأجانب المحليين». وفي الأيام الأولى من يونيو ١٨٨٢، عقد قناصل الدول في الإسكندرية اجتماعات بدعوة من المستر كوكسن فنصل إنجلترا بالإسكندرية تشاوروا خلالها في تأليف قوة دفاع أوروبية في الإسكندرية. بدعوى أن المواطنين يتآمرون عليهم وأنهم معرضون للخطر. واتفقوا في تلك الاجتماعات المسرية على حشد عدد كبير من رعاية دولهم وإمدادهم بوسائل الحرب من السلاح والذخيرة وتدريبهم وجعلهم على أهبة الاستعداد لخوض غمار القتال. وعرضوا مقرراتهم تلك على قائد الأسطولين الإنجليزي والفرنسي فوافقوه على مشروعهم. ولكن الأمر عندما عرض على القناصل الجنرالية - العامة - لم يوافقوا عليه لقلة الإمكانيات. على أن توقف المشروع لم يحل دون أن تسلم الجاليات الأوروبية نفسها بطريقتها الخاصة، لدرجة أن موظفي شركة التلغراف بالإسكندرية. وكانوا من الأجانب، طلبوا التسلم ووافق رئيس الشركة بلندن على طلبهم ومنحهم ثمانية وثلاثين مسدساً^(١٢). ومن ناحية أخرى فإن عريان «ولد على» الدين تحالفوا مع الخديو كانوا يقيمون على مشارف الإسكندرية على استعداد لأي طارئ.

ويتجمع هذه الخيوط. انفجر الموقف في مذبحة الإسكندرية في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢. حيث شجر الخلاف بين أحد الأجانب، وهو مالطي كان شقيقاً لأحد خدم المستر كوكسن - القنصل الإنجليزي في الإسكندرية. وبين حمار مصرى يدعى السيد العجان، حول أجرة الانتقال. وانتهى الخلاف بأن طعن المالطي الحمار وتدخل الأجانب في المعركة. وسرعان ما تحولت المدينة إلى ميدان قتال. ورغم أن الأجانب المحليين قد ألصقوا في البداية تهمة تدبير هذا الحادث بالقوى الوطنية. فقد قالوا فيما بعد بأنه حادث يمكن أن يحدث في كل الموانئ، ونفى ماليت التهمة عن عرابي كما نفاه الخديو عنه، وهو ما وافقه عليه كرومر. وإن كان قد ألقى مسئولية الحادث أدبيا على كاهل عرابي ورفاقه، لأنهم دأبوا منذ عهد طويل على بذل أقصى الجهود لإثارة الكراهية العنصرية والتعصب الدينى في قلوب رعاع الإسكندرية الجبناء^(١١٢).

وعندنا أن الحادث لم يكن بعيدا عن التدبير. ولا يمكن في إطار الفهم العام للظروف السياسية التي كانت سائدة آنذاك أن يعتبر حادثاً صدفيًا، والواقع أن اتهام العرابيين بتدبير الحادث قد وضعهم في موقف الدفاع. وحال بينهم وبين الانتقال إلى الهجوم وكشف المدبر الفعلى للمذبحة.. وليس مهمًا هنا أن ندرأ تهمة تدبير هذه الحوادث عن الشوار لأن موجهى هذه التهمة أنفسهم قد عدلوا عنها. وكانت محل تحقيق دقيق بعد فشل الثورة، ولكننا في إطار التحليل السياسى نرى أن مسألة الأمن كانت المطعن الذى أرادت من خلاله القوى العميلة أن تبرز سرعة التدخل. ولم يكن شراذم الأجانب الراغبون في التدخل بعيدين عن مجريات الأحداث في هذا اليوم كما أن السراى شديدة الرغبة في حدث بحجم ما حدث في ١١ يونيو ومن نوعيته يستفز الدول الأوروبية للتدخل الفعلى ويعطيها مبررًا له. وتحيط الوثائق والشهادات التي جمعها المستر بلنت وقدمها للورد راندولف تشرشل في سنة ١٨٨٢. لكى يثير الموضوع في مجلس العموم البريطانى. ونشرها في ملحق كتابه. تحيط هذه الوثائق موقف عمر لطفى محافظ الإسكندرية بالريب. وكذلك موقف الخديو وعربان «ولد على» الذين تسللوا من صحراء البحيرة إلى الإسكندرية وأسهموا بنصيب وافر في المذبحة.

أدى وقوع مذبحة ١١ يونيو إلى فشل مهمة درويش باشا، إذ لم يعد هناك مبرر لطلبه بإقصاء عرابي. فقد كانت المذبحة نذيراً بأن الموقف قد وصل ذروته القصوى. كما أن الإسراع بالتدخل كان عسيراً حتى ذلك الوقت. وهو ما أدى إلى الإبقاء على عرابي على أساس أنه الوحيد القادر على صيانة الأمن العام. وبهذا أدى رد الفعل المؤقت للحادث إلى حالة من المد الثوري. فمع أن ظروف الأمن العام اقتضت تعهد القوى الثورية بمنع الاجتماعات العامة والمظاهرات والمواكب وتعطيل بعض الصحف المتطرفة في ثورتها، إلا أنه من الناحية الأخرى قد بدا لكل القوى العملية أن السلطة الثورية هي السلطة الكفيلة بحفظ الأمن العام. وأن الجماهير يمكن أن تتطلق وتنفجر إذا لم تحقق لها أهدافها. وعلى هذا فإن الخديو قد قرر تأليف وزارة، فكلف إسماعيل راغب باشا بتأليف وزارة يبقى عرابي وزيراً للحربية فيها. وتألقت وزارة بالفعل في ٢٠ يونيو ١٨٨٢، وكانت تضم عضوين من مجلس النواب هما «سليمان أباطة» و«حسن الشريعي» بالإضافة إلى عرابي. وقد وضعت الوزارة برنامجاً لمهام هذه الفترة. كان واضحاً فيه تأثير أزمة مايو وما تلاها. وقد تضمن هذا البرنامج:

- احترام فرمانات المحددة لمركز مصر واستقلالها.
- مراعاة الاتفاقات الدولية الخاصة بالديون.
- احترام الدستور وأحكامه، وذلك بـ:
- احترام الأمر العالي القاضي بإنشاء مجلس النظار وتخويله سلطة الحكم ومسئولته.
- ألا تجرى مفاوضات في الشؤون السياسية بين الحكومة ووكلاء الدول السياسيين إلا بواسطة وزير الخارجية.
- عدم جواز مجازاة أي فرد إلا بعد محاكمة قانونية.
- إصدار عفو عام عن المسؤولين في الحوادث الأخيرة، عدا حادث ١١ يونيو ١٨٨٢.

ومع خلو البرنامج من أى إشارة صريحة إلى التهديد الأجنبى والاستعداد لمواجهته. إلا أن البرنامج لم يفته التأكيد على احترام استقلال مصر، كما أن حرصه على رفض التدخل الإدارى لوكلاء الدول نقطة مهمة. وقد حاول الخديو عند صياغة البرنامج أن يلقى من الفقرة الخاصة بعدم تبادل المكاتبات بين الخديو والدول الأجنبية إلا عن طريق الوزارة، وألا يقبل الخديو أية مكاتبات إلا بموافقة مجلس الوزراء. ولكن الوزارة رفضت الإلغاء ووافقت فحسب على تخفيف صيغة الفقرة^(١١١).

اهتم عربى - باعتباره وزيراً للحربية وقائداً للثورة - بالاستعداد لمواجهة التهديد الأجنبى. وبمجرد عودته للوزارة فى ٢٨ مايو طلب من الخديو إنفاذ الأوامر التى صدرت فى عهد وزارة البارودى بجمع الجنود الاحتياطيين، فأجابته الخديو إلى طلبه وصدر فى أول يونيو أمر وزارة الحربية بجمع هؤلاء الجنود. ويقول صابونجى فى برقية منه لبنت فى ١٦ يونيو، أن الأمة والجيش يتشاوران كل يوم فى تدبير وسائل الدفاع^(١١٢) وذكر فى رسالة له فى ١٤ يونيو أن «الاستعداد يجرى على قدم وساق وأنه قد وجدت ذخائر كثيرة وبنادق عديدة كان قد خبأها إسماعيل عندما كان ينوى أن يستقل عن الباب العالى وهم يقولون إن هذه الذخائر ستفهمهم فى الحرب»^(١١٣). كما ذكر الأدميرال سيمور فى برقية له بتاريخ أول يوليو ١٨٨٢ إلى مجلس الأدميرالية البريطانية أنه «شوهدت مراكب مشحونة بالمواد المفرقعة على مسافة قريبة من قناة السويس. وأن فى هذا الموضع معسكراً كبيراً من البدو. وأن معسكر الزقازيق قد تلقى أوامر بحشد ٣٠ ألف رجل مزودين بالفتوس والزنايل؛ أى أن النية معقودة على سد قناة السويس. وأن الأهالى تلقوا تعليمات بأن يتزودوا بالأسلحة»^(١١٤). كما ذكر فى برقية له فى اليوم التالى. أنه نعى إلى علمه «أن مجلس الوزراء اتخذ قراراً فى الجلسة التى عقدها فى أول يوليو. أنه نظراً لما شوهد من استعدادات فى البوارج الحربية. أضحي من الواجب رفع عريضة إلى السلطان يلمس فيها مجلس الوزراء الترخيص بتمعيم الحصون التى كان أوقف العمل فيها بأمر شاهانى»^(١١٥).

وظل الأمير سيمور يتعامل ويتذرع ليضرب الإسكندرية بحجة أن هناك تحصينات تجرى في الحصون. مع أن الأدميرال تلقى خطاباً من قومندان الحامية المصرية بالإسكندرية يخطر أن الخديو تلقى من السلطان أمراً بالكف عن تدعيم الحصون. وأن هذا قد نفذ وأوقف تماماً أى تحصين في القلاع^(١٤٩). ولأن نوايا التدخل كانت قائمة فإن بعض إجراءات تدعيم الحصون كانت تجرى رغم هذا الإنكار الرسمي. لكنها على أى الأحوال كانت رد فعل ولم تكن فعلاً. كما أن الحصون بطبيعتها أدوات دفاعية لا هجومية. وهى على أرض مصر. وليست قادمة كالبوارج من بلاد بعيدة لتحشد على سواحل إنجلترا.

وفى ١٠ يوليو ١٨٨٢ وجه الأدميرال إنذاره النهائى إلى طلبه عصمت قائد الإسكندرية الحربى. وطلب منه تسليم البطاريات المنصوبة على برزخ رأس التين وعلى شاطئ ميناء الإسكندرية الحربى قبل شروق شمس اليوم التالى ١١ يوليو. وإلا قام بضرب طوابى الإسكندرية بمدافع الأسطول^(١٥٠). وفى الوقت نفسه أرسل القنصل العام البريطانى بلاغاً يقطع العلاقات السياسية والقنصلية بين بريطانيا ومصر.

وحاول راغب باشا رئيس مجلس الوزراء مفاوضة الأدميرال فى الأمر. ووصل إلى اتفاق معه بأن يكتفى بإنزال كافة المدافع التى فى الحصون المشرفة على البحر وأن يقوم بهذه المهمة الجنود المصريون تحت إشراف ضباط من الإنجليز^(١٥١). وعرض راغب باشا هذا الحل على لجنة مكونة من مجلس الوزراء. والمبعوث التركى درويش باشا. وبعض الوزراء السابقين. وأعضاء مجلس النواب. والقضاة والعسكريين ووضح فى المجلس أن هناك اتجاهًا يدعو إلى الاستسلام للإنذار. وكان على رأس هذا الجناح الخديو الذى عرض اتفاقية صلح مع الإنجليز. ولكن درويش باشا رفض ذلك. وقال إنه «ليس هناك محل للمداولة وتسليم الحصون المصرية أمر يكسب المسلمين ثوب العار والخزي»^(١٥٢).

وفى الاجتماع أعلن محمود فهمى باشا مهندس الاستحكامات، أن الحصون قادرة على المقاومة. وقال طلبه عصمت «نحن يلزمنا أن نذبح بقذائف الإنجليز

تحت المدافع ولا نتركها بدون عساكر، وعارض عرابى إخلاء الحصون وقال إن تسليمها للأسطول البريطانى يؤدى إلى استخدام الأسطول لها ضد البلاد^(١٥٣). وانتهى الاجتماع بحل وسط. أبلغ الأدميرال أن الحكومة المصرية ترفض طلبه بإخلاء الحصون، «فنحن مستعدون أن ننزل ثلاثة مدافع من البطاريات التى أومأتم إليها لنبرهن لكم على أميالتنا السلمية. وإذا كنتم تصرون رغم هذه التقدمة على إطلاق النار فالحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحق وتلقى مسئولية هذا العمل العدائى على عاتقكم»^(١٥٤).

فى صباح ١١ يوليو ١٨٨٢ بدأ ضرب الإسكندرية بمدافع الأسطول. وفى اليوم التالى انسحب الجيش المصرى منها ليتخذ موقعاً جديداً فى كفر الدوار ويستمر فى المقاومة.

وإذ ذاك انقسمت مصر إلى أمتين.

المرحلة الخامسة

الانقسام النهائى.. أمتان

من ضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو إلى سقوط القاهرة فى ١٤ سبتمبر

بضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو وسقوطها فى مساء اليوم نفسه، وانسحاب الجيش المصرى منها لىأخذ موقعاً جديداً فى كفر الدوار، انحسم الأمر نهائياً وخرجت كل القوى الجانبية والهامشية من معسكر الثورة. لا لناخذ موقعاً حيادياً ولكن لتخون بشكل واضح وصريح.

وعشية ضرب الإسكندرية حدد معسكر السراى موقفه بصورة أوضح، إذ بدأ الاتصال السرى بقائد الأسطول الإنجليزى ويمثلنى إنجلترا السياسيين لكى يعلن لهم تأييده للغزو ورضاءه عنه. وفى ١٣ يونيو - وبعد مذبحة الإسكندرية بيومين - سافر الخديو قجاة من القاهرة إلى الإسكندرية ليقضى الصيف كالمعتاد. وكانت الحجة الظاهرة لذلك هى رغبته فى الإشراف على استتباب الأمن. بينما السبب الحقيقى كانت رغبته فى البقاء فى حماية الأساطيل.

ومن هناك بدأ برسم خطته لمساعدة القوى الغازية، وكان أنفذ صبراً من قوى الاحتلال. ففي ٢٠ يونيو أصدر فجأة منشوراً يبدى فيه تخوفه من حالة الأمن العام. وفي أوائل يوليو عرض عليه مستر كارتررايت - وكان يقوم بعمل القنصل العام البريطاني بعد سفر ماليت - أن ينتقل إلى إحدى سفن الأسطول ولكنه رفض على أساس أنه «لا يستطيع أن يترك جميع أولئك الذين ظلوا في معيته وأولئك ثقتهم في غضون هذه الفتنة. وإخلاصهم. كما أنه من جهة أخرى لا يستطيع أن يهجر مصر إذا أغارت عليها دولة أجنبية إذ يقال حينئذ إنه بارحها لينجو بنفسه»^(١٥٥).

ويبرر عمر طوسون هذا العرض من بريطانيا بأنه كان «لفرض سياسى لا لشيء آخر؛ لأن وجود حاكم البلد في إحدى سفنهم يجعل لضربهم صبغة شرعية»^(١٥٦). ومع ذلك فإن الخديو - كما يذكر كرومر - كان يتشاور مع القوى الغازية حول ترتيبات الغزو لدرجة أنه اقترح في ٧ يوليو؛ أى قبل ضرب الإسكندرية بأربعة أيام كاملة - أن يتم نزول الجنود الإنجليز فوراً إلى البر عقب ضرب الإسكندرية بالدفاع. لضمان عدم تخريبها من قبل عرابي. وللقضاء على القوات المصرية بها^(١٥٧).

لم تمنع الاتصالات السرية للخديو وسلطان باشا من حضور الاجتماع الذى عقد في العاشر من يوليو للرد على الإنذار البريطانى بإخلاء الحصون. ولم تحل بينهما وبين الموافقة على القرارات الصادرة منه بالمقاومة. ويرجع بلنت أن موافقة الخديو وسلطان باشا على المقاومة في الاجتماع الذى عقد في العاشر من يوليو كانت مجرد مناورة. وأنهما «اتفقا قبلا على أن يتظاهرا بالوطنية حتى يحتميا بالرأى العام المصرى في حالة ما إذا ثبتت الحصون ولم تنهزم أمام الأسطول الإنجليزي»^(١٥٨). ويؤكد ذلك أن أحد قادة الأسطول البريطانى ذكر لبلنت أن الخديو توفيق صرح له بأن «السبب الذى دعاه إلى البقاء في الإسكندرية مدة الحرب هو عدم تيقنه من معرفة الفريق الغالب. فقد كان المعتقد في مصر أن البوارج ستغرق وقد قضى الخديو يوماً كاملاً في قصره بالرمل وهو في أشد القلق والارتياح. وكان يصعد من وقت إلى آخر إلى سطح القصر وينظر إلى

الأسطول لكي يطمئن على سلامته ولم يقر رأيه على أن ينضم نهائياً إلى سيمور إلا عندما جاء المساء ورأى البوارج كاملة ولم تنقص بينما الحصون قد استكتت»^(١٥٩).

ويقول الشيخ محمد عبده إن أحد أفراد حاشية الخديو حدث سيده في ١١ يوليو مبدياً حشيته من آثار المعركة بين الأسطول والطواحي على المدينة فقال له الخدي، «فلتتحرق المدينة جميعها ولا تبقى فيها طوبة على طوبة. حرب بحرب، كل ذلك يقع على رأس عرابي وعلى رموس أولاد الكلب الفلاحين»^(١٦٠) وفي ١٥ يوليو رفض الخديو أن ينتقل إلى القاهرة بناء على رغبة عرابي الذي أرسل له قطاراً خاصاً لكي يقله هو وعائلته إلى العاصمة. وقطاراً آخر لكي يقل حاشيته. على أساس أن قوات الجيش المصري قد أخلت الإسكندرية ولا يصح أن يبقى خديو البلاد في مدينة ستحتلها جنود الأعداء. وكان رفض الخديو لذلك أول إعلان رسمي منه بالخيانة والانقسام الصريح والواضح لقوى الغزو.

وفي خطاب منه لعرابي في ١٧ يوليو ١٨٨٢ حدد الخديو موقفه على النحو التالي:

● إنه يرى عدم وجود نية مبيتة لدى الإنجليز للمعدوان وأن ضرب الإسكندرية إنما كان بسبب «الأعمال التي كانت جارية في الطواحي وتركيب المدافع التي كلما كان يصير الاستفهام عنها كنتم تخفونها وتتكرونها» وأن الحكومة الإنجليزية أعلنت على لسان الأميرال أنه «ليس لها مع الحكومة الخديوية خصومة ولا عدا».

● إن الأدميرال وعده بالجلاء عن الإسكندرية «إذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم وممثل ومؤتمن» أو إذا «حضرت عساكر شاهانية تركية».

● أعلن أن قرار مؤتمر الآستانة كان لطماننة مصر إذا نص ذلك القرار على «عدم مس امتيازات الحكومة ولا حريتها أو مس حقوق الدولة العليا».

● وطلب من عرابي في النهاية «أن تصرفوا النظر عن جميع العساكر وكافة التجهيزات الحربية التي تجرونها بوصول أمرنا هذا». كما طلب منه الحضور إلى الإسكندرية^(١٦١).

وكان الغرض من استدعاء عرابى إلى الإسكندرية هو القبض عليه أو قتله. ولذلك رفض طلب الخديو، وأرسل خطاب الخديو إليه. إلى أحمد رفعت. ليعرضه على مجلس ممثل لطبقات الأمة. وأسرع الخديو فأصدر أمراً فى ٢٠ يوليو بعزل عرابى عن نظارة الحرية؛ لأنه «سافر إلى كفر الدوار بالجنود دون أمر الخديو، وعطل الخطوط الحديدية والبريد ومنع مهاجرى الإسكندرية من العودة إلى أوطانهم واستمر فى إعداد التجهيزات الحربية». وأصدر الخديو منشوراً علقه فى شوارع الإسكندرية بذلك. وأيده الأدميرال سيمور بمنشور منه أعلن فيه استعداد الأسطول الإنجليزى للانسحاب بعد تأييد الخديو وإعادة سلطته الشرعية إليه».

قامت السراى بحملة دعائية واسعة لتثبيط البلاد عن الحرب. فوزعت المنشورات التى أصدرها الخديو والأدميرال على جميع مراكز العسكرية وعلى عمد البلاد ومشايخ العربان^(١٦٣). وأصدر الخديو منشوراً آخر فى ١٨ أغسطس هاجم فيه عرابى هجوماً عنيفاً. وحمله مسئولية التدخل الأجنبى ومذبحة الإسكندرية ومسئولية تعطيل الزراعة والتجارة واتهمه بالاستيلاء على أموال الضرائب. وهدد فيه كل من يساعده فى الحرب، واعترف بأنه يلاحظ أن قلوب «كثير من رعيتنا لا تزال قاسية مائلة إلى عرابى». وهدد بأن «كل شخص يعرف منه أنه ذو ضلع مع عرابى وميل إليه عددناه عاصياً مستحقاً لجزاء العصيان»^(١٦٤).

وأصدر الخديو أمراً بأن «أمير البحر وقائد القوة الإنجليزية العام بما أنهما أتيا مصر مأمورين بإعادة الراحة والنظام إليها فهما لذلك مفوضان بالحلول فى جميع النقاط التى يريان وجوب الحلول فيها بقصد قمع العصاة»^(١٦٥). وهو ما أكدته فى منشور آخر أصدره بعد ذلك بأيام. ذكر فيه أنه «قد رخص لحضرة القائد العمومى للجيش الإنجليزى بالتجول نحو جموع العصاة. واستعمال الوسائط القاهرة لتهديد شملهم. وسرعة القبض على رؤسائهم. ومجازاتهم بما يستحقون من أشد العقاب» واعتبر الجيش الإنجليزى نائباً عنه «فى قطع دابر المفسدين وتطهير البلاد منهم» وطالب الخديو الشعب بمساعدة العساكر

الإنجليزية وعدم الاستجابة فيهم «فلا يتأخر أحد عن مساعدتهم في تقديم ما يحتاجون إليه من المؤونة بأثمانها السائرة. فمن فعل ذلك فقد وفي ما يجب عليه من حقوق الوطنية الصادقة واستوجب رضا الله ورضانا عنه. فضلاً عما يراه منهم من المكرمة». وأيد الجنرال ولسلى - قائد الحملة الإنجليزية - في ١٩ أغسطس هذا المنشور بمنشور منه أعلن فيه «أن الدولة الإنجليزية لم تقصد بإرسال التجريدة العسكرية إلى القطر المصري إلا تأييد سلطة الجناب الخديو فجنودنا لذلك لا تقاتل إلا من كان شاكي السلاح خالصاً لطاعة الخديو»^(١٦٥).

واتسع معسكر الخيانة بقوى أخرى تجمعت حول السراى ودعمت موقفها. فالتفت حولها عناصر من الأرستقراطية الزراعية بزعامة شريف باشا. والشرائح العليا من البرجوازية الزراعية بقيادة سلطان باشا رئيس مجلس النواب. فضلاً عن الأرستقراطية العسكرية التركية المطرودة من الجيش. وقبائل العريان. وكانوا يشكلان الجناح العسكري لمعسكر السراى.

وكان شريف باشا قد تصرف إبان أزمة مذكرة ٢٥ مايو بما يدل على قبوله للمذكرة. فعندما دعى في ٢٦ مايو لتأليف وزارة تخلف وزارة البارودى التى استقالت احتجاجاً على المذكرة. رفض ذلك محتجاً بأنه لا يمكن قيام أية حكومة طالما بقى الزعماء العسكريون في مصر^(١٦٦). وهو ما يعنى قبوله لجوهر مذكرة ٢٥ مايو وهو إبعاد هؤلاء الزعماء. ثم قبل شريف في ٢٤ أغسطس ١٨٨٢ تأليف وزارة برئاسته في الإسكندرية، ورحى الحرب دائرة في البلاد بين الجيش الإنجليزي الغازى وبين الجيش المصري، والخديو الذى كلفه بتشكيل الوزارة أعلن رسمياً انضمامه لقوات الغزو، وأعطاه تفويضاً لتفويض الثورة. ضمت الوزارة كلاً من رياض باشا وعمر لطفى وحيدر باشا وعلى مبارك باشا وأحمد خيرى باشا وأحمد زكى باشا، وهى عناصر عرف معظمها بعدائه للديمقراطية. وأغلبها من العناصر التركية والجرمسية. فرياض باشا كان رئيساً للوزراء قبل الثورة وانصياعه للأجانب معروف وإطلاق اسم رياضستون عليه يدل على موقف القوى الوطنية منه. وقد اشتهر عنه قوله: «إن المصريين ثعابين ولا يمكن قتل

الشعابين إلا بسحقها بالأقدام». أما عمر لطفي فكان محافظاً للإسكندرية إبان حوادث ١١ يونيو المفجعة. وأشارت أصابع الاتهام أكثر من مرة إليه. ويقول بلنت عنه إنه «كان شركسياً». كما كان أحد أفراد الحاشية وكان موالياً لإسماعيل وقد خدم توفيق وقت المؤامرة الشركسية بأنفاوض البدو في الجهات الغربية بأن يكونوا في صف الخديو^(١٧٧). والوحيد الذي يبدو اشتراكه في هذه الوزارة غريباً هو علي مبارك وسوف نعالج موقفه فيما بعد. وكان تشكيل هذه الوزارة استكمالاً للمؤسسات معسكر السراي. فمجلس الوزراء الذي كان قائماً برئاسة راغب باشا انقسم إلى أغلبية منضمة للخديو وأقلية مع الثورة. وكان لا بد لتدعيم موقف السراي في الإسكندرية أن تستكمل مشروعيتها بمؤسسات سياسية وعلى هذا كلف شريف بتأليف الوزارة.

ويلاحظ في الخطاب الذي أرسله شريف إلى الخديو، بقبول تكليفه بتشكيل الوزارة أن شريف احتفظ بمطالب طبقته الأساسية:

● فحدد غاية وزارته بأنها «نجاح الوطن مادياً وأدبياً. وأن وسائل ذلك هي تعميم المعارف، ونشر لواء العدالة وتوسيع نطاق المبادئ الحرة - ويقصد بذلك المبادئ النيابية - مع تحفظ بأن تكون هذه المبادئ الحرة «الملائمة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية» ونص على عدم «تجاوز لائحة ديسمبر» كذلك على ألا «يحذف منها شيئاً». ويلاحظ أن ذكر لوائح ديسمبر - أي مشروع الدستور الذي قدمه في وزارته - يتضمن إصرار شريف على موقفه من مسألة الميزانية الذي كان سبب استقالة وزارته.

● كما حدد أيضاً هدفاً عاماً غير محدد بالنسبة إلى الأوضاع التي كانت سائدة إذ ذاك وبخاصة الغزو الإنجليزي، إذ اكتفى بأن ذكر بأن الوزارة ستعمل على «صيانة البلاد»^(١٧٨).

ورغم هذا تمسك الخديو بأهدافه الخاصة. إذ لم يكن من المنطقي وقد أصبح في مركز قوى تظاهره قوات الاحتلال وتؤيد استرداده لسلطته المطلقة أن يعود إلى ما كان عليه قبل الانقسام. ولذلك فقد حدد نقطة إضافية، هي أنه يرى

«أنه لا بد في زمن الاضطراب من انتشار سلطتنا على الشعب وإدارة الأعمال. انتشارا أكثر قوة ووضوحاً. ولذلك فإنه، إذا استدعى الأمر يلثم مجلس الوزراء تحت رئاستنا للبحث في المسائل المهمة خارجية كانت أم داخلية». وأضاف «بما أنه لنا السيادة العليا على القوات البرية والبحرية فتنفيذ أوامرنا يجب أن يتم بدون أن تمس اختصاصات ناظر جهاديتاء».

ويلاحظ الأستاذ الرافعى - وهو أشد المتحمسين لشريف - أن وزارته تلك مؤلفة من أعضاء تجمعهم فكرة تأييد سلطة الخديو ومعارضة العرابيين. ومن حيث برنامجها فقد لاحظ أيضاً أن الخديو وشريف يتكلمان بلفتين مختلفتين «فشريف باشا يحرص على برنامجة الذى عرضه على الخديو حين تأليف وزارته السابقة ويتقيد بالدستور الذى وضعه فى شهر ديسمبر سنة ١٨٨١. بينما الخديو يهتم بتأييد سلطته الشخصية إذ يقول فى كتابه إنه فى أوقات الاضطرابات ينبغي أن يكون سلطانه على الشعب أكثر وضوحاً وانتشاراً ويحرص على رغبته فى دعوة مجلس الوزراء إلى الاجتماع. ويقصد من ذلك أنه لا يصح أن يجتمع من غير دعوة وإلى حقه فى رئاسة المجلس. وكذلك يحرص فى كتابه على تثبيت سلطانه على الجيش»^(١٦٩).

إن تأييد شريف لسلطة الخديو فى هذا الطرف الغربى، لا يمكن اعتباره إلا خيانة مباشرة. ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن يوضع شريف فى المعسكر الوطنى مهما كان الدور الذى لعبه فى إصدار الدستور. وهو الدور الذى يكن له الأستاذ الرافعى بسببه احتراماً كبيراً.

كذلك لعب سلطان باشا دوراً مهماً فى تدعيم موقف العناصر الخائنة يذكر الأستاذ الإمام أن بعض من ضبطوا بتهمة توزيع المنشورات المضادة للثورة. اعترفوا بأن سلطان باشا والخديو أرسلوا خطابات إلى رؤساء العريان فى الشرقية. وأن سلطان باشا كان يوزع النقود باسم الخديو والسلطان^(١٧٠). ويفسر بلنت موقف سلطان بأنه «كان رجلاً ذا كبرياء له ثروة واسعة وجاء عريض، وكان له صدر المكان فى أى اجتماع يعقد، وكان يسمى ملك الوجه القبلى بين كبار الملاك. وكان يرى أن من حقه لهذا السبب زعامة الفلاحين» كما أنه كان ينظر

إلى عرابى نظرة الرعاية التى يتعطف بها الكبير على الصغير. وكان يرى فيه أداة لتحقيق أغراضه ولكنه لم يكن يتوقع أن عرابى سيأخذ مكانه بين الجمهور. ولما ألقت وزارة سنة ١٨٨١ - وزارة شريف - ولم يكن وزيراً بها اغتاط من ذلك. ولكن كانت له بعض التعزية إذ عين رئيساً للبرلمان الجديد. واغتاط أيضاً عندما ألقت الوزارة الثانية فى سنة ١٨٨٢ - وزارة البارودى - ولم يكن عضواً فيها فشعر أن الوطنيين لا يعطونه حقه من الاحترام فانحدر إلى الجانب الآخر^(١٧١).

ويذكر بلنت أيضاً أن مالهت قد أغراء - سلطان - وخوفه حتى أعلن رضاه عن إجابة المطالب الإنجليزية - يقصد مذكرة ٢٥ مايو - ثم انضم بعد ذلك إلى حزب الخديو. وعند بلنت فإن انحدار سلطان لا يستعصى على الفهم «فقد صارت المسألة فى نظره عنادا بعد أن كانت طموحا». ويذكر أن سلطان وعد بأن «تدخل الإنجليز لا يقصد به سوى إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل وزارة البارودى. وأن مصر ستبقى دستورية كما هى»^(١٧٢). ولهذا حدد سلطان موقفه سياسياً فى خطابات يذكر بلنت أنه أرسلها لأصدقائه قال فيها «إن التحالف الموجود بين الخديو والإنجليز هو تحالف مؤقت. وسيخرج الإنجليز من مصر عندما ترجع للخديو سلطته. وأن عرابى فقد ثقة السلطان. وأن الاستمرار على المقاومة فى القاهرة لم يعد مجدياً والمسلمون يستكرونها»^(١٧٣).

ظاهر سلطان فى موقفه عدد من القوى الديمقراطية الأخرى، منهم عبدالسلام المولى الذى كان رئيساً لمجلس النواب فى عهد إسماعيل. وانضم إلى المنشقين على عرابى وخصوصاً سلطان. إذ كان - كما يذكر بلنت - من حزبه. كذلك وضع عدد من أعضاء مجلس النواب الذى انتخب عام ١٨٨١ أنفسهم فى خدمة أهداف معسكر الخيانة بشكل مباشر. ومنهم عبدالمجيد البيطاش، وكان عضو المجلس عن الإسكندرية. وقد تردد اسمه كثيراً فى الحملة الدعائية التى شنتها «الطوائف» - جريدة الثورة - ضد أعوان الاحتلال^(١٧٤). ومنهم أيضاً أحمد عبدالغفار عضو المجلس وعمدة تلا. والسيد الفقى عضو المجلس عن إحدى دوائر المنوفية. ويقول عرابى إنهما وسلطان باشا قاما بإغراء عدد من ضباط الجيش المصرى على خيانة قيادتهم والانضمام إلى الخديو^(١٧٥).

إن موقف الأرسقراطية الزراعية وبعض الشرائع العليا للبرجوازية الزراعية. ليس مجرد عناد كما يصفه بلنت. والحقيقة أن هذه الشرائع كانت ترى أن برنامج الحد الأدنى بالنسبة إلى مطالبها قد تحقق بما تم إنجازه فعلا في وزارة شريف. إذ أتاح لها الدستور فرصة المشاركة في السلطة. وهو كل ما كانت تطمح إليه. لتوقف استبداد الخديو، وعمليات الاستنزاف التي كان ينزح بها ثروتها الخاصة، بل إن بعضها قد دخل الجبهة الوطنية بمطالب رجعية، إذ كانوا كما ذكر الشيخ محمد عبده ينقمون على رياض باشا إغائه للسخرة. كما أن زيادة الضرائب على أراضيهم العشورية كانت أحد أسباب سخطهم مع أن الزيادة كانت طفيفة وكانت الضرائب الأصلية تافهة.

حاولت الأرسقراطية الزراعية، إبان تولي شريف للوزارة - أن تصفى الثورة وأن تطوع الجبهة الوطنية لأهدافها فلما فشلت في ذلك. استقال شريف، ووجدت هذه القوى نفسها بين نارين: نار التدخل الأجنبي من ناحية، ونار القوى الوطنية من الناحية الأخرى. فاختارت أن تساوم الاستعمار تعقد معه صفقة رخيصة. ولم يكن الوطن في ذاته يهمهم ومعظمهم من أصول جركسية وتركية ومصر لم تهتمهم يوما. أما الشرائع العليا من البرجوازية الزراعية، والتي يمثلها سلطان، فإن ملكيتها الشاسعة اقتربت بها من نفس موقف الأرسقراطية الزراعية رغم الأصول المصرية لها. وقد ذكر عبدالسلام المويلحي لبلنت في سنة ١٨٨٧ أن سلطان قد حاول أن يحصل من مائيت على وعد كتابي بإبقاء النظم الدستورية، ولكن الخديو طلب منه أن يكتفى بالوعد الشفهي. وأن سلطان لما لم تتحقق أهدافه تلك بعد الحرب، إذ لم يعد الدستور وشعر بأنه خدع، أسف كل الأسف، ومات وهو يتحسر ويطلب أن يغفر له عرابي فعلته» (١٧٣).

انضم إلى هذا المعسكر أيضا عدد من المديرين الجراكسة الذين رأوا الفرصة سانحة لإحداث اضطرابات طائفية وعنصرية في البلاد. فحاول إبراهيم أدهم مدير الغربية إثارة الفتن الدينية منتهازا فرصة توافد المهاجرين من الإسكندرية بعد إخلائها لسقوطها في يد الجيش الإنجليزي. لإثارة الفتنة. وكادت تحدث

مذبحة ضخمة ضد الأوروبيين والمسيحيين لولا تدخل الجند الوطنيين. ولولا الدور الذى قام به أحمد المنشاوى باشا - وكان من أنصار الثورة - بإنزاله الفلاحين فى المدينة وإخماد الفتنة، لاشتعلت الاضطرابات الطائفية وخربت البلاد. وتصادف فى يوم الفتنة، أن الملازم يوسف أبو ديه - وكان ياورا لعبدالعال حلمى - وصل إلى محطة طنطا، فى طريقه إلى كفر الدوار فى مهمة عسكرية فشاهد المذبحة وتدخل لإيقافها ثم قدم تقريراً عنها لعرابى فى كفر الدوار فأمر باعتقال المدير. وقول بلنت إن اثنين أو ثلاثة من المديرين الجراكسة قد حاولوا أن يقتلوا عمر لطفى محافظ الإسكندرية فى إحداث القلاقل فى المديریات لخدمة أغراض الخديو فقبض عليهم واعتقلوا إلى نهاية الحرب^(١٧٧).

وتدعم هذا المعسكر أيضا بانضمام قبائل العريان إليه. وقد التقى اهتمام الاستعمار باستمالة قبائل العريان باهتمام الخديو فى الوقت نفسه بهذه المسألة. ويذكر بلنت أن وزارتى الحرب والبحرية فى إنجلترا قد عقدتا النية منذ أوائل السنة أن يكون الهجوم على مصر من ناحية قناة السويس. وأنه تقرر فى أواسط يوليو أن تمهد السبل لذلك بالرشوة بين بدو الشرق. واختارت للقيام بهذه المهمة الأستاذ «إدوارد بالمر» أستاذ اللغات الشرقية بجامعة كامبردج وكلفته بالذهاب إلى يافا والصحراء الواقعة فى الجنوب الغربى من غزة. ليتعرف بقبيلتى الطياحة والترابين وقد بدأ رحلته فى ٢٦ يونيو. قبل ضرب الإسكندرية بقرابة أسبوعين، وتمكن بالفعل من استمالة هؤلاء العريان لدرجة أنه قرر فى مذكراته بتاريخ ١٩ يوليو ١٨٨٢ أنه «عندما تتطلب الحاجة ينضم إلى لوائى جميع البدو من غزة إلى السويس» وأشار إلى ما وصل إلى علمه من أن عرابى قد أحضر إلى قناة السويس ٢٠٠٠ من خيالة بدو النيل مؤكداً أنه سيرسل إليهم عشرة آلاف من الطياحة والترابين ليطردوهم.

قدم الأستاذ بالمر للكابتن «جيل» أحد ضباط الجيش البريطانى قائمة مكتوبة بخط يده عن أشهر مشايخ العريان بين القناة والأرض المزروعة. وذكر منهم اثنين هما مسعود الطحاوى فى الصالحية ومحمد البقل فى وادى طوميلات

باعتبارهما من أصدقائه. وذكر محافظ السويس - الذى انضم للخديو - أنه يمكن شراء البدوى الواحد بجنيهين أو ثلاثة جنيهات. وذكر بالمر أنه يستطيع شراء خمسين ألف بدوى بخمسة وعشرين ألف جنيه.

على أن التأثير الأكبر فى العريان جاء من الخديو، الذى أغرى سعود الطحاوى بخيانة عرابى. وكان هو الوحيد - كما يقول بلنت - «الذى نجح فى خيانتة أو ثبت عليها». وقد تناول سعود ثمنا لخيانتة يصل إلى خمسة آلاف كرون نمساوى. كما أنه كان داثبا على الخيانة منذ انتقال الجيش من كفر الدوار إلى التل الكبير. ويذكر بلنت الذى قابل مسعودا فيما بعد، أن لديه ما يشبه الإقرار من الطحاوى بأنه كان جاسوساً للإنجليز فى جيش عرابى. وقد أثرت خيانتة فى الجيش المصرى؛ لأن عرابى كان قد كلفه بالقيام بدور الاستطلاع للجيش المصرى مما أعطى رجاله ميزة الوجود فى معسكرات الجيش المصرى ومكنهم من نقل أدق المعلومات إلى الجيش الإنجليزى.

والواقع أن خيانة البدو للجيش المصرى ليست غريبة، فالببدو كانوا يفتقدون أصلاً لأى إحساس بالمواطنة وليس لديهم - كما يذكر بلنت - إلا القليل من الإحساس الدينى. وهم ينظرون إلى المصرى والتركى والإفرنجه باعتبارهم جميعاً أجنبى وليس لأحدهم عليهم ولاء» ويعتبرون أنفسهم «خدماً للجميع، بمقدار ما يستفيدون من كل منهم».

على أن أخطر ما حققه معسكر الخيانة نجاحه فى ضم عدد من ضباط جيش عرابى. وقد قام بالدور الأكبر فى هذا، الخديو وسلطان باشا، وكان من أذكى من وكل إليهم هذا العمل عثمان رفعت ياور الخديو الذى استغل ما لديه من معلومات حول عوامل التفاضل والحسد بين الضباط ليستميل إليه بعضهم. مما وجه ضربة مؤثرة للجيش المصرى - وسوف نعود إلى ذلك بتفصيل أوفى فيما بعد - وساعد الخديو فى مهمة ضم الجيش المصرى، نجاح الضغط الذى مارسه القوى الدولية على الباب العالى واستصدارها إعلاناً بعصيان عرابى.

برنامج لجبهة تضم أكثر العناصر تحرراً

بخيانة السراى وحلفائها أصبحت قوى الثورة ممثلة لأكثر العناصر تحرراً، وإذا كانت أمة «الخيانة» محدودة العدد، فإن أمة «الثورة» كانت تضم الشعب كله تقريباً. لقد تدعم المعسكر الثورى بالعناصر البرجوازية النشطة وخصوصاً التجار والمزارعين والحرفيين والمثقفين الثوريين.

ومنذ بدت بشائر الانقسام النهائى، بدأت القوى الثورية محاولتها لتحشد حولها أقساماً عريضة من القوى الوطنية التى تتسجم مع استمرار النضال ضد الاستعمار وضد التسلط الفردى. وفى هذا الصدد قام حسن موسى المقاد بمجهود لضم أوسع التجار إليه، ليمبروا عن موقف موحد يواجهون به المبعوث العثماني درويش باشا عند زيارته لمصر. وفى محضر استجوابه، سأله رئيس لجنة التحقيق عن دعوته لبعض التجار للتوجه لطرف درويش باشا فأقر بأنه كان ينظم وقد لهذا الهدف برئاسة محمود العطار - وكان من كبار التجار - وأنه تشاور مع العطار فى هذا الأمر فعلاً^(١٧٨).

وبان أزمة مايو، تزايد الجهد الدعائى والتنظيمى للعرابيين. فعادت مجموعة كبيرة من الاجتماعات فى بعض المنازل تم خلالها الهجوم المباشر على الأجانب والتدخل الأوروبى وأيضاً على الخديو ومنها اجتماعات عقدت فى منزل محمد الصدر. ويذكر أحمد رفعت أنه فى أحد هذه الاجتماعات ألقى النديم مقالة مهيجة كذلك ألقى شاب يدعى مصطفى ماهر^(١٧٩) مقالة شنيعة ضد الأورباويين^(١٨٠). وكان البارودى يحضر هذه الاجتماعات وقد ذكر فى محضر استجوابه أن أناساً كثيرين كانوا يلقون المقالات فى هذه الجمعيات أمثال: أديب إسحق ومحمد عبده واللقائى^(١٨١). وقد تضمنت الخطب التى ألقىت فى هذه الجمعيات استنفار الأمة للحرب. ويذكر أحمد رفعت أنه حصل كلام تحريض وتهيج فى الجمعيات مثل: قومى أيتها الأمة المصرية. فقد فتحت لك أبواب الحرية وزال نفوذ الأورباويين وغير ذلك^(١٨٢). بل وتجاوزت الخطب الهجوم على الأوربيين لتشمل الجراكسة والأتراك وتدعو إلى قتلهم^(١٨٣).

وقام التديم بمجهود لتحشيد الفلاحين حول الثورة. فجاب مصر كلها خطيباً ونظم حملة دعائية سياسية كبيرة استعان فيها بعدد كبير من الخطباء والعلماء يطوفون القرى والمدن. ويحرضون الأهالي على الحرب. وإمداد الجيش بالجنود والمؤن والعتاد. وبعد اجتماع الجمعية العمومية خرج مرة ثانية في جولة يستنهض الهمم للقتال ضد الغزو، ويزكي نار الحماس في قلوب الشعب ليدافع عن كرامته وشرفه وعرضه ودينه. يخطب في المساجد والطرق وفي الحقول والمجمعات^(١٨٤).

نجح معسكر الثورة في استيفاء عدد قليل من العناصر الجركسية الواعية التي ارتبطت بمصر، وعدد من أعضاء الأسرة المالكة نفسها. مثل الأميرين عثمان وكامل ابني الأمير عبدالحليم شقيق إسماعيل اللذين انضموا إلى الثوار لما بين والدهما والخديو توفيق من تنافس على العرش. ومثل الأميرة نازلي أرملة الوالي سعيد باشا^(١٨٥).

حددت «أمة الثورة» موقفها على لسان عرابي في الرد الذي أرسله للخديو على رسالته إليه وفي الرد رفض عرابي زعم الخديو بأن الأسطول الإنجليزي لا يستهدف العدوان. وأكد أن «الحكومة المصرية محاربة لدولة الإنجليز بوجه الحق والشرع». وأن الحرب قد نشبت «عدواناً من الإنجليز على الحكومة التي لم يبد منها أدنى شيء يستوجب الحرب» وحدد عرابي فهمه لمعنى زعم الأدميرال بأنه عدل عن المحاربة إلى المسألة فقال إن هذا «يعد طلباً للصلح وسعيًا وراء تجديد العلاقات» واشترط لأخذ كلام الأدميرال مأخذ الجد أن تسلم المدينة «لجيش حكومتكم المنظم بعد أن تبحر المراكب ميناء الإسكندرية». وأصر على استمرار الاستعدادات العسكرية حتى يتم انسحاب الأسطول «خوفاً مما عسى أن يحدث من قبيل ما سبق. فقد صارت الحادثة الماضية برهاناً جلياً على أن التسليم بالوعد من الإنجليز لا يمكن كمال الثقة به. وإنما هو لأجل إشفالنا عن الاستعدادات». واتهم عرابي الخديو علناً بالخيانة فخاطبه قائلاً: إنه تحقق عندنا تمييز سموكم إلى العدو المحارب لبلادكم بدليل رفضكم العودة إلى العاصمة. وأعلن رفضه لأوامر الخديو «فإن كنت يا مولاي حراً فيجب حضوركم

إلى عاصمة البلاد، وإن كنت أسيراً لدى الإنجليز أو متحيزاً إليهم فلا يمكن التسليم بقبول ما يكتبه العدو بلسان سموكم. أو عن لسان رئيس النظائر وزملائه»^(١٨٦). وأكمل عرابي في خطاب منه إلى يعقوب سامي وكيل الحرية تصويره للموقف فأضاف إليه أن الخديو أمر «رئيس مخبز الإسكندرية بإرسال الخبز إلى عساكر الإنجليز. ومنعه عن العساكر المصريين». وطلب عرابي أمر انحياز الخديو للأعداء على مجلس «من الذوات والعلماء ومجلس النواب والأعيان».

وتنفيذاً لهذه المطلب تشكلت «الجمعية العمومية» أو مجلس طبقات الأمة واجتمعت اجتماعها الأول في ١٧ يوليو. لتتقرر في قرار الخديو بوقف الاستعدادات العسكرية. وعرض عليهم وكيل وزارة الداخلية الخطابات المتبادلة بين الخديو وعرابي. كما عرض عليهم أيضاً «عرضحال من مخبز حى القبارى بالإسكندرية إلى وزير الحرية يشكو فيه من صرف الخبز للعساكر الإنجليز ومنعه عن عساكرنا بالإسكندرية».

تشكلت الجمعية العمومية كما جاء في البيان الصادر عنها من «أكابر العلماء والرؤساء الروحانيين من الطوائف المختلفة وأمورى الحكومة الحائزين على الرتبة الثانية فما فوقها وأمراء العائلة الخديوية وأكابر الذوات المتقاعدين وأعيان التجار، فحضر عدد كبير من كل طبقة من الطبقات المذكورة الذين دعوا باعتبارهم «أعيان البلاد وأصحاب المصالح المهم فيها»^(١٨٧).

وقد حاول العرابيون في الاجتماع حسم مسألة خيانة الخديو. فقام الشيخ عليش منادياً بخلع الخديو. وظهره عدد من الضباط منهم على الروى. ولكن بعض العناصر المترددة حالت دون ذلك. منهم عبداللطيف باشا. وعكوش باشا وعلى مبارك باشا فقام يعقوب سامي ومحمد عبيد بالرد عليهم وإفحامهم^(١٨٨). وحاول على مبارك أن يمه على المجتمعين ويبيع الموقف فقال: ما الذى يمنع من أن يكون كل ما بلغنا من أخبار الإسكندرية كذباً وزوراً. وقد رد عليه التديم مذكراً إياه بشهادة ٣٠٠ ألف نسمة من الرجال والنساء والأطفال الذين خرجوا مهاجرين من المدينة واستمر موضعاً الموقف^(١٨٩).

واحتد الحوار بين عكوش باشا وبعض الضباط وبخاصة محمد عبيد^(١٩٠) والغالب أن إجراء مثل عزل الخديو كان من العنف بحيث لم تقبله العناصر المترددة، وهو ما انعكس على قرارات الجمعية العمومية في اجتماعها الأول. ويذكر يعقوب سامى في شهادته أن المؤتمر عندما انعقد «سألهم وكيل الداخلية عن رأيهم فأجابوا بأنه ما دامت المراكب الإنجليزية بالمياه المصرية لا بد من الاستمرار على التجهيزات. أما قول أحمد عرابى بانحياز النظر والحضرة الخديوية مع الإنجليز. فهذا يلزم إثباته وتعينت لذلك لجنة»^(١٩١).

وانتهى الاجتماع إلى إصدار القرارين الآتيين:

● الاستمرار على التجهيزات الحربية ما دامت عساكر الإنجليز في مدينة الإسكندرية ومراكبهم في مياهها.

● يلزم طلب حضور الخديو والنظار إلى العاصمة إن كانوا أحراراً وتعيين لجنة مؤلفة من مندوبين من طرف المجلس العام ليتوجهوا إلى الإسكندرية ويبلغوا سمو الخديو وحضرات النظار قرار المجلس ثم يدعوهم إلى العاصمة.

شكلت اللجنة المكلفة ببحث الموقف في الإسكندرية من على مبارك باشا وزير الأشغال الأسبق رئيساً. وعضوية كل من رؤوف باشا حاكم السودان السابق. وأحمد بك السيوفى من الأعيان. والشيخ سعيد الشماخى وكيل دولة مراكش في مصر، والشيخ على نایل، والشيخ أحمد كبوه من العلماء^(١٩٢).

ويذكر على مبارك في ترجمته لنفسه في كتابه «الخطط التوفيقية» أنه بذل جهده للوصول إلى تسوية تقرب شُقة الخلاف والنزاع بين الخديو والثوار. وتخرج بالوطن سالماً من هذه الفتنة التي لم يكن يعرف متى تنتهى ولا كيف. ويقول إنه قد نجح في مسعاه وأن الخديو قبل وساطته ورضى بمسألة العربابين^(١٩٣). فأرسل برقية إلى عرابى تتضمن إشارة إلى «تشكيل قومسيون ممن تعينونه وتعتمدون عليه من أمراء العسكرية يجتمعون يكون مركباً منا ومن بعض الذوات حتى تؤمل الحصول على نتيجة توافق في محل يصير تعيينه بالاتفاق للمذاكرة

في الأحوال الحاضرة مع قومسيون الجميع وتزيل النازلة عن وطننا العزيز». وقد رفض عرابي الفكرة؛ لأنه قد «صار عقد مجلس حافظ عمومي بمصر من ذوات العسكرية والملكية والعلماء والتجار والأعيان والرؤساء والروحانيين» للنظر في الأحوال الحاضرة واتخاذ التدابير اللازمة لوقاية البلاد وقرر استمرار التجهيزات الحربية». وأضاف عرابي في رده مذكرا على مبارك ومن معه بأنهم قد «أرسلوا للأمورية مخصوصة ومحدودة»^(١٩١). والرد الذي جابه به عرابي مشروع على مبارك للمصلح ينطلق من ضرورة استمرار المقاومة. وهو ما كان الخديو قد رفضه بإعلان انضمامه للقوى الغازية. ولعل عرابي قد رفض المشروع أيضا لأنه من الناحية الموضوعية فإن على مبارك - كما يذكر بيوفس - «كان يميل إلى أن يكون أساس التفاهم بين الخديو وعرابي قبول مطالب الدولتين في مذكرة ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ وإخلاء معسكر كفر الدوار»^(١٩٢). وهو حل استسلامي محض.

والأرجح أن موافقة الخديو على التفاوض مع العرابيين لم تكن أكثر من مناورة. لاستدراج عرابي إلى حيث يتمكن منه. أو لإغرائه بتصفية قوته العسكرية بنفسه. وأدى رفض عرابي لهذه الوساطة لصدور قرار من الخديو بعزله عن منصبه. وهو القرار الذي اتخذ قبل ذلك بأيام. ولم يعلن إلا في ٢٠ يوليو مصحوبا بحملة دعائية هائلة ضد عرابي.

وعلى هذا عادت «الجمعية العمومية» للانعقاد بعد أن تبين أن المترددين لم يكونوا على صواب. عندما حاولوا الاتصال بالخديو ودعوته إلى الانضمام لجيش بلاده. وقد عقد الاجتماع الثاني في ٢٢ يوليو ١٨٨٢ وحضره ٣٦٠ من ممثلي طبقات الأمة. أغلبيتهم - كما أشرنا في الفصل السابق - من العناصر البرجوازية صاحبة المصلحة في استمرار مقاومة الغزو. وكان سبب عقدها هو قرار الخديو بعزل عرابي من منصبه كوزير للحربية. وتعيين عمر لطفى مكانه. ويقول يعقوب سامي رئيس المجلس العرفي أنه لما حضر التلغراف بعزل عرابي تلى بالمجلس العرفي - مجلس وزراء الحرب - ورأى المجلس أنه من المستحيل تنفيذه، وقر الرأي على الدعوة إلى انعقاد الجمعية العمومية^(١٩٣).

اجتمعت الجمعية وتليت عليها الأوامر الصادرة من الخديو. والمنشورات التي أصدرها عرابى. وقد قام بثلاوة هذه الأوراق الشيخ محمد عبده. ثم خطب على الروبى خطاباً طويلاً موضحاً رأى العرابيين فيما حدث، ولخص هو بنفسه ما قاله فى هذا الاجتماع. فذكر أنه قال للمحاضرين «الآن تحقق لنا أن مسألة حزب عرابى وحزب الخديو كانت دسائس فقط، والمقصود هو إيقاع فشل لأجل استيلاء الإنجليز على البلاد. والحال من هذه الإفادات أن الخديو ليس له حزب بخصوص وكذلك عرابى. وأن الإنجليز من مدة يودون الاستيلاء على مصر»^(١٩٧). ثم حرص على الروبى الحاضرين على الموافقة على قرار بتوقيف أوامر الخديو أى خلعه^(١٩٨). وهاجم الروبى. سلطان باشا والإنجليز وشرح ما ارتكبه من جرائم وقضائى فى الإسكندرية. وقال إنه لا يصح عزل عرابى بل يلزم الاستمرار على المحاربة^(١٩٩). وقد ركز الروبى فى هذا الخطاب بشدة على القتال. وأكد أن انحياز الخديو إلى الإنجليز مسألة لم يعد فيها شك^(٢٠٠).

ثم تليت صورة استفتاء موجه للعلماء حول موقف الخديو، وتلى ردهم عليه، وتقول صورة الاستفتاء الذى ضبط بمنزل عرابى عقب هزيمة الثورة:

«ما القول فى حاكم مولى من طرف سلطان المسلمين على أن يعدل فى الناس، ويقضى بأحكام الله، فنقض العهد وأحدث الفقر بين المسلمين وشق عصاهم ثم انتهى به الأمر إلى أن اختار ولاية غير المؤمنين. وطلب من الأمم الخارجة عن الدين القويم أن ينفذوا قوتهم فى بلاد حكومته الإسلامية وحمل رعاياه على أن يدينوا ويخضعوا لتلك القوة الأجنبية. ولما دعاه المؤمنون للرجوع عن ذلك أبى وامتنع وأصر على الخروج عن طاعة السلطان والمروق من الشريعة. فهل يجوز شرعاً أن يبقى هذا الحاكم حاكماً حتى يمكن قوة الأجانب من السلطة فى البلاد الإسلامية، أو يتمين فى هذه الحالة عزله وإقامة بدل له يحافظ على الشرع ويدافع عنه، أفيدوا بالجواب»^(٢٠١). وقد رد على هذا الاستفتاء - بفتوى شرعية - كل من الشيخ محمد عيش شيخ الأزهر والشيخ حسن العدوى والشيخ الخلفاوى وعدد آخر من العلماء بأن «الخديو توفيق قد مرق من الدين مروق السهم من الرمية لخيانته لدينه ووطنه وانحيازه لعبو لبلاد»^(٢٠٢). وقام يعقوب سامى وكيل

وزارة الحربية ورئيس المجلس العرفى فطلب من الجمعية العمومية أن «ترى رأيها فى أوامر الخديو التى تصدر إلى من جنابه وكذلك ما يصدر من حضرات نظارة المقيمين معه، هل يلزمنى قبولها ولا تنفذها أم لا»٩٤. وتناقش المجتمعون فى الموقف العسكرى ككل فى ضوء مناقشتهم لمسألة عزل عرابى، ثم أصدروا ثلاثة قرارات:

● رفض قرار الخديو بعزل عرابى عن منصبه وتثبيتته فى هذا المنصب «لأن وقوف عرابى باشا بمداخلة العدو يقتضى وجوب بقاء الباشا المشار إليه فى نظارة الجهادية والبحرية مداومة على قيادة العساكر ومتبعا فى أوامره التى تتعلق بالمسكينة وعدم انفصاله عن تلك الوظيفة.

● توقيف الخديو أو عزله هو ومجلس الوزراء الموجود معه فى الإسكندرية وعدم تنفيذ أوامره» «حيث إن الخديو خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيف».

● عرض القرارات السابقة على الأعتاب العليا الشاهانية (أى على السلطان العثمانى) بواسطة وكلاء النظارات.

وبهذه القرارات استكملت القوى الثورية شرعيتها الخاصة، والمعارك دائرة بين الجيش البريطانى والجيش المصرى، وكانت أوسع الجماهير الشعبية قد التفت حول قيادة عرابى تسهم فى المعركة وتبذل لها الجهد.

فما البرنامج الذى وضعته قيادة الثورة العربية لمرحلة الحرب؟

الحقيقة أننا إذا تابعنا حوادث المرحلة التى تبدأ بأزمة المؤامرة الجركسية وتنتهى بسقوط القاهرة، باعتبارها المرحلة التى استقطبت خلالها قيادة عرابى أكثر العناصر ثورية وتحرراً، سنلاحظ أن برنامجها السياسى غير محدد تماماً، صحيح أن هناك كثييراً من الشعارات والإجراءات العملية والخطب التى تصوغ بعض الاتجاهات لا تتسجم فى كل واحد. ولا تخلو من التشوش، فهناك كثير من الأقوال المتناقضة وهناك مسافة بين الفعل والقول. وبين الانفعال والإجراء، ولكن ذلك سمة عامة لقيادات البرجوازية المصرية التى لم تخل من قدر من «الديماجوجية» بتفاوت كثرة وقلة.

ومع ذلك فإن هناك بعض النقاط البرنامجية المهمة يمكن التوصل إليها. وأهم مصدر لهذه النقاط خطاب أملاء عرابي على لويس صابونجي سكرتير بلنت في ٢ يوليو ١٨٨٢. وقال لويس صابونجي في مرفق منه لهذا الخطاب إن عرابي «أملاء الخطاب باللغة العربية بحضور عبدالعال حلمي، ومحمود فهمي، وكثير من الباشوات والضباط. وطلب منه أن يترجمه إلى الإنجليزية ويرسله إلى بلنت لكي يقدمه باسم عرابي إلى جلادستون. كما خوله أن يخبر بلنت بأنه بعد أن يقدم هذا الخطاب لجلادستون فمن حقه أن ينشره إذا أراد»^(٢٠٢). وقد حدثت مشكلة بعد ذلك حول الخطاب إذ نشره بلنت في الصحف - ويقول بلنت «إن الخطاب لم يكن موقعا عليه بأمضاء عرابي وكان مكتوباً باللغة الإنجليزية ولذلك أنكره عرابي وقت المحاكمة. عندما اتهم بأنه كاتب مستر جلادستون» واتهم الأعداء والمناضون بلنت بتزوير الخطاب^(٢٠١). ومع أن هذا يضعف من قيمة الخطاب كمستند تاريخي لاحتمال أن يكون بلنت هو صاحبه. خاصة ونحن لا نجد أي إشارة له في مذكرات عرابي إلا أن محاضر المحاكمات وخطب الثوار تتضمن الكثير من الأقوال والأفكار التي صدرت عن عرابي أثناء المعركة. وتبلور الطريقة التي يفكر بها. وهي مصدر آخر مهم من مصادرها في تحديد البرنامج الذي دخلت به قيادة عرابي الحرب.

وعلى هذا فإننا نصور هذا البرنامج على النحو التالي:

- الإصرار على مقاومة الغزو الأجنبي أوروبياً كان أو تركياً مهما كانت التضحيات، وهو ما أكد عرابي في خطابه إلى جلادستون. إذ ذكر له أنه سيستمر على المقاومة إلى أي حد يتطلبه الأمر حتى لو عطلت جميع الطرق والمواصلات. كما أكد لمسلمان أباطة أكثر من مرة «أنه لا يسلم البلاد أبداً، بل يحارب إلى آخر درجة حتى لا يبقى أحد من الأهالي»^(٢٠٣). وأكد الضباط الثوريون دائماً ثقتهم في قدرة الجندي المصري القتالية. وقد دافع طلبية عصمت في حوار مع بعض من شككوا في قدرة الجنود المصريين عن شجاعة الجندي المصري وقوة احتماله وأشار إلى أن الأعداء أنفسهم يمتدحون الجندي المصري^(٢٠٤). وقد عبر عرابي في حديث له في

يونيو ١٨٨٢ عن موقف الإصرار على المقاومة فقال «فليرسلوا لنا جيوشاً أوروبية أو هندية أو تركية فإننى ما دمت وبى رفق سأدافع عن بلادى. وعندما نموت جميعاً يمكنهم أن يمتلكوا البلاد وهى خراب وحسبنا فخر الدفاع عن الوطن»^(٢٠٧).

أما الموقف من تركيا - الذى سنتناوله بتفصيل أوفى فيما بعد - فإنه كان ينسجم بشكل عام مع الموقف من القوى الأجنبية عموماً.

● إنه فى حالة الغزو، فإن المصريين - كما قال عرابى فى رسالته لجلادستون - سيصبحون أحراراً من قيود جميع المعاهدات والعقود والاتفاقات. وأن المراقبة الثنائية والديون العمومية ستلغيان. كما أن أموال الأجانب ستصادر. وهو ما عبر عنه عرابى صراحة فى مقابلة له مع صابونجى فى ١٤ يونيو ١٨٨٢، إذ قال له «بمجرد إطلاق رصاصة واحدة علينا.. فإن الأوروبيين سوف يفقدون كل قروضهم. وأن ثمانين مليوناً هى الدين العام و ٢٠ مليوناً هى ديون الفلاحين من البنوك. كل هذا سوف يصادر لأن العدوان علينا سوف يجعلنا فى حل من الدفع»^(٢٠٨).

● إن مصر رغم هذا لا تزال قابلة بل راغبة فى أن تتفق مع إنجلترا وأن تصادقها أشد الصداقة وأن تحافظ على مصالحها وتؤمن طريقها إلى الهند وأن تكون حليفها على شريطة ألا تخرج عن حدودها^(٢٠٩).

● يخضع التحالف مع تركيا لشروطين الأول: عدم قبول التدخل العسكرى التركى. والثانى عدم تصفية الوضع الثورى، وهناك وثيقة مهمة بالنسبة للشروط الثانى عبارة عن رسالة مؤرخة فى ٥ يونيو ١٨٨٢ ومرسلة إلى عثمان باشا فوزى من الأستانة وفيها يقول مرسلها «إنه قد طرأ على مولانا السلطان أمر كدره. وهى تلك الإجابة التى أجابها عرابى باشا لجلالته بأنه لا يهمه إذا كان يصير تولية ابن توفيق باشا أو حليم باشا عوضاً عن الخديو، إذ أن غاية قصده هو تثبيت وتأييد الأمور والأعمال التى صار أحداثها» - والمقصود بها طبعا الإجراءات الثورية - ويتضمن الخطاب - وهو

غالباً من سكرتير حليم باشا - تأكيداً بأن الأمور التي صار أحداثها سيصير حفظها وتأييدها من جانب حليم باشا. الذي وعد بأن يحفظها ويؤيدهم ويهتم ويشغل بها بالاتحاد معهم»^(٢١٠).

أما بالنسبة للأوضاع الداخلية فإن قيادة الثورة رفعت عدداً من الشعارات واتخذت بعض الإجراءات التي تعتبر جزءاً من برنامج هذه المرحلة من مراحل الثورة وقد تضمن النقاط التالية:

● مصادرة أموال الهاربين والخونة وتصفيتهم: ففى حوار جرى بين عرابى ومحمود الفلكى حول موقف أحد الخونة قال عرابى إنه عند ضرب أول مدفع على الإسكندرية يجب قتل هذا الرجل وأمثاله «وذكر أن هناك عدداً يصل إلى خمسين أو ستين نفراً يجب قتلهم»^(٢١١). وذكر البارودى أن النية كانت متجهة إلى أن يخرج من البلاد أثناء الحرب هارباً لا يسمح له بالعودة إليها بل تنهب أمواله وتحرق أملاكه»^(٢١٢).

وتقرر وضع هذا الشعار محل التطبيق، فقد عثر على جزء من تلفراف أرسله عرابى إلى يعقوب سامى رئيس المجلس العرفى يقول فيه «... الرأى الذى يستقر عليه يصدر به القرار اللازم بحيث يكون عاماً شاملاً لمن سبق انحيازهم للعدو والذين سوء طويتهم توجبهم للانحياز فى المستقبل والذين تركوا أموالهم وأوطانهم فراراً من مقابلة العدو». وقد فسر يعقوب هذا الجزء من البرقية بأن «عرابى كان يريد عقد المجلس العرفى ليستصدر قراراً بمصادرة أموال أنواع الأشخاص المذكورة فيه»^(٢١٣).

● ورفع المتطرفون والبعاقبة والراديكاليون، شعارات أكثر جذرية، فيذكر كرومر أنه «حدث فى مدينة الزقازيق أن ضابطاً من ضباط الجيش مر على الفلاحين فى حقولهم وأبلغهم أن الأتبان المملوكة لأصحاب الأراضي هى ملك حلال لهم فى الواقع»^(٢١٤). كما جرت بعض الإجراءات الفردية العنيفة على مشارف الحرب فقد ذكر كاترايت Cartray نائب القنصل الإنجليزى فى برقية له من الإسكندرية بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٨٢ لوزير خارجيته أن الفلاحين يهاجمون الأجانب وينتزعون منهم الكمبيالات التي

تثبت ما عليهم من ديون. وذكر أن خبراً رسمياً ورد من الحكومة يقول إن هناك في ناحية بنها قتيلاً يونانياً وأن الباعث على قتله تمنعه من إعطاء الفلاحين سنداتهم التي له بمقتضاها دين عليهم واجب الأداء»^(٢١٥). ويذكر سليم النقاش أن الضرائب التي فرضها المجلس العرفي على الأرض الزراعية وفاء بنفقات الحرب قد أحيل تحميلها على المشايخ. وأنهم كانوا يستأدون الجراكسة ضرائب أكثر من المقرر عليهم، ذاكرين لهم «أن هذه أطيان القطر ونحن أبناء الوطن ولا يحق لغيرنا أن ينتفع بها، أتيتمونا فقراء لا تملكون أرضاً ولا فلساً، فصرتم الآن أصحاب أراضي وأملاك تحرموننا من خيرها». ويذكر أيضاً أن الفلاحين كانوا يعمدون إلى الأرض ويقتسمونها قائلين: هذه القطعة لك وهذه لى. ويقولون لصاحبها أخرج من البلاد كما جئتها»^(٢١٦). ويذكر بلنت أن «الفلاحين الذين كانت الديون قد استغرتهم. وبخاصة ديون المرابين اليونانيين توهموا أن الحرب تخلصهم من هذه الديون فكان هذا من أسباب حماسهم»^(٢١٧).

وتبدو هذه النقاط البرنامجية ذات ملامح متقدمة. بمقياس العصر الذي صدرت عنه. والظروف الخاصة للقيادة البرجوازية التي عبر هذا البرنامج عنها. ولقد كانت هذه النقاط كفيلة. فيما لو استكملت أن تعكس برنامجاً فلاحياً حقيقياً في الإطار البرجوازي - ينجح في تجميع أفتان الأرض وفقراء الفلاحين والملاك الصغار والتجار وكل القوى الوطنية بصورة أفضل مما حدث. توصلا إلى نتيجة مهمة. هي صد الغزو الاستعماري وتصفية آثاره.

والخط العام للبرنامج سليم لكن التفاصيل المكونة لا تؤدي إلى تحقيقه فيما ترى. ذلك أن هذا الخط العام يتبلور في شعار: إن الانتصار في المعركة لا يعنى قهر الغزو العسكري فحسب. ولكن التصفية الكاملة لأثار الاحتلال السلمي الذي تم قبل ذلك بسنوات. وهو ما يتمثل في التهديد بإلغاء الديون وتصفية المراقبة الثائية ومصادرتها أموال الأجانب.. إلخ.

وثمة مجموعة من التحفظات نقف أمامها. وبدونها. لا يمكن تقييم هذا البرنامج الذي يشترج حوله الخلاف:

● أول هذه التحفظات أن هناك دائماً فارقاً بين «الأقوال» و«الأفعال» سلاحظه كظاهرة متكررة من ظواهر نمو البرجوازية المصرية وهو واضح في هذه المرحلة من مراحل محاولتها لتحقيق ثورتها، فتهديد عرابي لجلادستون بأنه سيصادر أموال الأجانب والديون العمومية وحتى الشخصية، ظل مجرد تهديد كلامي وشفهي. وبدأ الغزو وانتهى دون أن يصدر أى قرار بهذا المعنى، إذ ظلت قيادة عرابي حتى آخر لحظة تتصور أن مؤتمر الآستانة، سيحول دون الغزو. وبالتالي ترددت في اتخاذ أى إجراء يثير الدول، بل إن محاولة عرابي لاستصدار قرار من المجلس العرفي بمصادرة أموال الهاربين والخونة من الجراكسة والمصريين لم تؤت ثمارها. وبالطبع فإن هناك أسباباً ومبررات متعددة لذلك. منها عدم الانسجام الكامل بين قيادة الثورة وظهور عدد من المترددين فضلاً عن ضعف حزب الثورة نفسه وتشوش فكره السياسى وانهيار بنيته التنظيمية. بل إن خطة عرابي التي أعلنها بشأن الخونة، لم تنفذ هي الأخرى وظلت مجرد حبر على ورق، أو أقوال انفعالية رغم خطورة ذلك على الموقف العسكري وعلى أمن الجيش المصري، وهو ما لامته عليه عناصر لا يمكن اعتبارها متطرفة. مثل الأمير كامل الذي لام - في حديث مع بلنت - عرابي لتهاوله مع الخونة رغم ثبوت خيانتهم^(٢١٨)، وكان من رأيه أن عرابي «لو ضرب بالرصاص أو شنق ستة أشخاص في أدوار الحرب الأولى لصار كل شيء سيراً حسناً»^(٢١٩).

● ومن ناحية أخرى فإن البرنامج يتفقد إلى التكامل. بمعنى ألا يقدم ولا يعد بتحقيق أهداف ومطالب كل الطبقات الشعبية ضماناً لتحشيدتها وضمها إلى الثورة. وبالأذات فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين. والتصور الذي يرى أن في هذا البرنامج أو في أى برنامج آخر من برامج هذه المرحلة استجابة لمطالب هاتين الفئتين تصور شديد التفاؤل. ولا نستطيع طبعاً أن ننكر أنه من الناحية السياسية فإن تصفية الاحتلال وتسييد المناخ الديمقراطي - وهي الشعارات المعلنة - تتضمن تحقيقاً لمصلحة هذه

الفئات. كذلك فإن إلغاء الديون العامة والشخصية يزيح عن كاهل الإنتاج القومي - وكان معظمه زراعياً - عبء هذه الديون. ويوقف الاستنزاف الاستعماري لفائض الإنتاج القومي مما يتيح الفرصة لأوضاع أكثر إنسانية، وخدمات عامة واجتماعية في التعليم والصحة والأمن وغيرها. تستفيد منها هذه الفئات. ولكن إلغاء الديون لم يكن يحقق مصلحة مباشرة للعمال الزراعيين ولفقراء الفلاحين ذلك أن الديون كانت تقدم أصلاً بضمان الملكية العقارية. والعمال الذين يبيعون قوة عملهم لا يحوزون أرضاً يقتربون بضمانها. كما أن ملكية فقراء الفلاحين كانت من الضلالة بحيث لا تغرى البنوك أصلاً بالإقراض بضمانها. ولا نظنها كانت تغرى المرابين اليونانيين المتجولين في القرى بذلك. إن مصدرى الإقراض. البنوك والمرابون والحوالون. كان أولهما يتعامل مع كبار الملاك والملوك المتوسطين. بينما كان التعامل الأكبر للمرابين اليونانيين مع الملاك الصغار وربما بصورة أقل مع عناصر محدودة من فقراء الفلاحين. وعلى أي الأحوال فإن البرنامج لم يحدد موقفاً من المرابين المتجولين، ولكنه أعلن إلغاء الديون العامة - التي اقترضتها الدولة - والديون التي اقترضها الأفراد من البنوك. بينما كان إلغاء ديون المرابين المتجولين مطلباً رفعه الفلاحون ونفذ في حالة واحدة اعتبرها الدكتور رفعت السعيد مظهراً من مظاهر استخدام الفلاحين. للنفث الثوري لأول مرة في تاريخ مصر ضد الأعداء الطبقيين.

والحادثة المذكورة حادثة فردية حدثت في بنها إذ قتل أحد الفلاحين مرابياً يونانياً في محاولة لاسترداد كمبيالات الديون التي يحوزها ضده. وقد وردت في برقية أرسلها (كارتررايت) إلى جرانفيل نقلاً عن برقية وردت للإسكندرية تتضمن تفصيل الحادث. وقد هاجم عرابي برقيات كارتررايت وقال: «إنه لم يكن يرسل من الإسكندرية كتاباً ولا يبعث برسالة برقية إلى الآستانة أو إلى لوندرة - يقصد لندن - من غير أن يملأها بأخبار كاذبة مجسماً حالتى الخوف والاضطراب في البلاد المصرية وغيرها من الترهات التي يعلم الله مبلغ نصيبها من الصدق»^(٢٢٠). وعد من بين تلك البرقيات الكاذبة قصة قتل اليوناني ورواها بصيغة التضعيف.

وقد ضخمت الدعاية البريطانية هذه الحادثة فذكر كرومر أنه «فى ٢٦ يوليو قتل المسلمون المتعصبون عشرة يونانيين وثلاثة يهود فى بنها»^(٢٢). ونحن نفرض أن الحادثة قد حدثت ولكنها تظل فى إطار احتمالات ثلاثة. فهى لا تعبر بالدقة عن موقف من فقراء الفلاحين ضد المرابين كما أنها بفرض تعبيرها مجرد حالة فردية لا يمكن القياس عليها. وبفرض أنها حالة جماعية ولفقراء الفلاحين فإنها لا تعبر عن فكر قيادة الثورة. ولكنها انتفاضة عفوية أدانها عرابى فى مذكراته وكذبها. وهى من نوع تحركات الفلاحين العنيفة التى حدثت وقائع مشابهة لها فى ثورة فى أسبوط والمنيا وزفتى ابن ثورة ١٩١٩. ولا يمكن اعتبارها تعبيراً عن اقتحام فكر فقراء الفلاحين للثورة كما ذهب الدكتور رفعت السعيد. والمسألة نفسها فيما يتعلق بفرض ضريبة مرتفعة للمجهود الحريى على الملاك الجراكسة. ومن استيلاء بعضهم على الأرض. وهو ما يمكن تصديقه - رغم أنه قد خضع لمبالغات شديدة بعد إجهاض الثورة - ولكنه - فى ظننا - يعبر فى الغالب عن التناقض بين الملاك الزراعيين المصريين وبين الملاك الجراكسة، ويظل فى إطار الحركة النشطة البرجوازية المصرية الزراعية بمختلف شرائحها، وبالذات الملاك المتوسطون.

وعلى أى الأحوال فمما نريد التركيز عليه هو أنه حتى بافتراض أن هذه التحركات قد قامت بها عناصر من فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين، فهى تحركات عفوية تعكس النقص الذى لم تلتفت إليه البرجوازية، وهو البرنامج الفلاحى الذى غاب طوال مسيرة الثورة. والذى نعتبره السبب الرئيسى لإجهاضها. وهو المعجز عن صياغة برنامج يكفل تحشيد وتنظيم جماهير الفلاحين. وخصوصاً فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين - حولها، رغم أن هؤلاء قد أسقطوا عليها كل أحلامهم وكل رغبتهم فى التخلص من واقع حياتهم السيئ. وهذه ظاهرة غير منقطعة من ظواهر تاريخ البرجوازية المصرية. والواقع أن هذا المعجز ولید طبيعة خاصة لهذه البرجوازية نشأت عن ضعفها وولادتها مأزومة. ومواجهتها لبرجوازية أوروبية تتشكل فى تركيب احتكارى توسعى، وتكونها من فائض زراعى، واعتمادها على تكوينات بيروقراطية وفكر تلفيقى. وفضلاً عن

عجزها عن صياغة البرنامج الفلاحى فإنها كانت خائفة من اقتحام الجماهير للثورة حرصاً على حق الملكية المقدس وحماية له. ومثل هذه الحوادث الفردية نجدها فى النماذج الكلاسيكية للثورة البرجوازية التقليدية. كعمليات حرق عقود الملكية ونهب القصور وهرب الإقطاعيين فى الثورة الفرنسية.

والأرجح أن عرابى، وبعض زعماء الثورة. قد تأثروا بأفكار البعاقبة. وبخاصة فى اقتراحه بمصادرة أموال الهاربين من المصريين وأمواله الخونة. بيد أن هذه الأفكار - بصرف النظر عن عدم تطبيقها - لم تكن تتضمن - لا عند البعاقبة ولا عند عرابى - المساس بحق الملكية فهى عند هؤلاء مجرد التوسع فى الملكية وليس إلغاؤها. أما عرابى فلا نجد مفهوماً واحداً فى فكره يمكن حتى إدراجه فى قائمة «البعاقبة» اللهم إلا تطرفه فى العداء للاستعمار وفكره الديمقراطي.

● والواقع أن الاقتدار إلى برنامج فلاحى محدد، يستجيب لمطالب الفلاحين التى تتسجم مع اعتبارات الجبهة الوطنية المتحدة كان أخطر مما نظن على مسار الثورة. فمن ناحية، فإن ظروف الثورة نفسها لم تكن تحتل إثارة خوف الأعيان والملوك وإرعايهم. فهذا تطرف لا مبرر له فى ظروف تتطلب وحدة وطنية جبهوية لمواجهة الغزو والاستعمار والخيانة. ومما لا شك فيه أن الدعاية الاستعمارية كانت تركز بالفعل على بعض الحوادث الفردية لإرهاب الذين يهمهم حق الملكية ودفعهم للعداء للثورة وربما افترقنا العديد من الوثائق التى تدل على هذا. ولكن ما نشر فى الصحف بعد هزيمة الثورة حول الثوار الهاربين من كومون باريس وحول موقف الثوار من حق التملك. ينبئ بأن هذه كانت مواضع الدعاية الاستعمارية الهادفة إلى تخذيل العناصر المألقة عن الجبهة وإخراجها منها. ولا يعنى هذا أن يظل فقراء الفلاحين على حالهم، بل إن مطالب متعددة كان يمكن صياغتها فتضمن تحشيدهم - فى الإطار البرجوازى - مثل توزيع أراضي الهاربين والخونة والقضاء تماماً على السخرة، ووضع شروط معقولة لإيجار الأراضي الزراعية وتدعيم الخدمات التعليمية والصحية وتمديد أجر العامل الزراعى... إلخ.

ومن الناحية الأخرى فإن افتقاد قيادة الثورة لهذا البرنامج قد دفعها إلى الاعتماد على نوازع أخرى للإثارة الشعبية والجماعية وبالذات النوازع الدينية. واستخدام هذه النوازع كما سبق أن أشرنا خطر شديد. فهي سلاح ذو حدين ومن الممكن أن يكرس أوضاعاً تضر الثورة نفسها. وهو ما حدث عندما أعلن السلطان عصيان عرابي ففقدت قيادته الهالة التي كانت تأخذها بوصفها منتصرة لدين الله. وكان عاملاً مهماً في تخذيل قوى الثورة عن الاستمرار في مقاومة الغزو. كما أن هذه الإثارة الدينية تقلل جنود الاتجاهات العلمانية.

● ويرتبط التحفظ الأخير بتحديد العلاقة مع القوى الاستعمارية. ومدى فهم قيادة الثورة لها. وهو ما يتضح في الفقرة التي أعلن فيها عرابي لجلاستون رغبته في مصادقة إنجلترا وتأمين طريقها إلى الهند. والمحافظة على مصالحها. وأن تكون حليفها على شرط ألا تخرج عن حدودها والموقف العملي لهذا يتمثل فيما يذكره بلنت من أن عرابي «كانت لديه - حتى بعد بدء الغزو - بقية من الثقة في جلاستون، وكان يعتقد أن الإنجليز يحبون الحرية وأنهم سينصرونها إذا عرفوا الحقيقة وأدركوا أن المصريين ثابتون على وطنيتهم»^(٢٢٢).

وهو ما يكشف - مع قرائن أخرى سبق أن أشرنا إليها - أن البرجوازية المصرية كانت تسعى لحل المشكلة الوطنية في إطار المعسكر الاستعماري. والضمانات التي يقدمها عرابي لجلاستون شبيهة بتلك التي قدمها سعد زغلول لرنجالد ونجت في مقابلة ٢١ نوفمبر ١٩١٨ الشهيرة. كما أنها تتسم بطابع المساومة الذي غلب على البرجوازية المصرية فهو يهدد بنقاط البرنامج الأولى: إلغاء الديون ومصادرة أموال الأجانب وإلغاء الرقابة ويبدى استعداد - في النقاط التالية - للمحافة والحفاظ على المصالح الإنجليزية ومنها طبعاً الديون.

والجانب الآخر لهذا السعى لحل المشكلة الوطنية في إطار المعسكر الاستعماري هو الاعتماد المبالغ فيه على التناقضات داخل هذا المعسكر وباعتبارها عاملاً حاسماً. وهو ما تمثل في تصور الثوار أن الدول الأوروبية ستمنع إنجلترا من تحقيق الغزو. وأن فرنسا بالذات ستقوم بهذا الدور،

والأزمات التي عقدت على مؤتمر الآستانة وعاقبت الاستعداد الفعلي للحرب. وهي فكرة رسخت في عقل البرجوازية المصرية وكانت وراء حركة مصطفى كامل ومحمد فريد والمرحلة الأولى من ثورة ١٩١٩. ورسخت أيضا في عقل مفكرى البرجوازية ومنظريها حتى أن كل تحليلاتهم للثورة العربية لا تخلو من الإدانة المستمرة لفرنسا لعدم تدخلها وصحيح أن التناقضات بين أطراف المعسكر الاستعماري هي جزء من العوامل التي يمكن الاعتماد عليها. ولكن أدنى درجات الاعتماد. فهي تناقضات ثانوية ومؤقتة في الأساس. أما إذا عملت هذه التناقضات على تخدير القوى الثورية وتعطيل مبادرتها فإن هذا لا يمكن تفسيره إلا بأن هذه القوى لا تسعى لحل المسألة الوطنية إلا في إطار المعسكر الاستعماري.

إن البديل الوحيد لذلك كان تجنيد الجماهير وتنظيمها وهو ما لم يكن يمكن أن يتم دون برنامج فلاحى كجزء من برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية وهو ما لم يحدث في أى يوم من أيام البرجوازية المصرية.

التحالف المصرى العثمانى

سعت كل من القوتين المتصارعتين في مصر للحصول على «شرعية» شكلية لوجودها بالاتصال بالباب العالى، ومحاولة إبراز استخدام اسمه دعائيا، كوسيلة لاكتساب الشرعية.

ومع أن موقف الباب العالى قد اتسم بالتردد كما أنه لم تكن له قوة فعلية حقيقية ومؤثرة فإن السلطان الدينى للخليفة كان ذا تأثير بالغ على الحوادث وهو ما دفع كلا من القوتين للتنافس في الحصول على مباركته لموقفه على تأييده لموقفها.

وطبيعة الاتصالات التي تمت خلال هذه المرحلة بين الثوار وتركيا تعطى صورة واضحة لطبيعة التحديات التي كان على القوى الثورية أن تواجهها. كما تحدد بشكل ما مفهوم هذه القوى للاستقلال المصرى وحدود هذا الاستقلال. ومن

المنطقى والقوى الثورية تواجه بضغط عالى وباتجاه للغزو . أن تسعى للتحالف مع القوى التى تدعم موقفها ويمكن أن تواجه معها الغزو حريباً أو سياسياً. بيد أن هذا التعاون قد أخذ أشكالا متعددة ومر فى منحنيات متعرجة. وينبغى هنا أن نفرق بين أمرين الأول تصور السلطان لهذا التحالف وهدفه منه. والثانى تصور الثوار له. ضمن الطبيعى أن كل قوتين متحالفتين تسعيان كل على حدة لاستخدام هذا التحالف لصالحها الخاص. وهو تصور لا يلزم الطرف الآخر طالما لم يعلن موافقته عليه. وقد سبق أن أشرنا فى الفصل الأول لتصور السلطان لهذا التحالف. وهو تصور كان قائماً فى الأساس على المحافظة على حقوقه فى مصر. ولعل هدفه الخبئ. كان استخدام القوى الوطنية لمنع التدخل الأوروبى فى مصر. ثم التفرغ بعد ذلك لقهَر هذه القوى توصلا لاسترداد سيطرته الكاملة. واستهدف الثوار من تحالفهم معه من جهة الخديو والتدخل الأوروبى بينما كانت التبعية لتركيا بالنسبة لهم مشروط بالحفاظ على استقلال مصر الداخلى من ناحية. والتخطيط لنفس هذه العلاقة فى المدى البعيد.

وقد تم الاتصال مع الباب العالى مبكراً. وبدا عقب ثورة ٩ سبتمبر مباشرة. حين أرسل السلطان البعثة التركية الأولى برئاسة على نظامى باشا استجابة لطلبات جماعية قدمتها العناصر النائرة فى الجيش. وقد ذكر محمود سامى البارودى فى محضر التحقيق معه «أن حضور على نظامى باشا وفؤاد بك كان بناء على محضر أرسل من أناس كثيرين لا أعرف عددهم وإنما أعرف منهم أحمد عرابى وأحمد عبدالغفار وعبدالعال ولم أعلم بما اشتمل عليه ذلك المحضر»^(٢٢٢). كما ذكر أيضاً أنه عند وصول الوفد العثمانى الأول فإن رؤساء العسكرية حرروا محضراً آخر من عموم الضباط والعساكر بالتشكى وكان غرضهم تقديمه لنظامى باشا. ويقول إنه اجتمع بالضباط وحثم على عدم تقديمه وحلفهم بعدم إجراء شيء من هذا القبيل فيما بعد^(٢٢٣).

ثم كان الاتصال الثانى سرىً وقد تم بين عرابى وأحمد راتب باشا ياور السلطان عندما التقيا صدفة - يبدو أنها كانت مرتبة - فى قطار السويس. وخلال هذا اللقاء شرح عرابى موقفه لياور السلطان طالباً إبلاغه له، ثم جرت

بينهما مكاتبات فأرسل أحمد راتب باشا رسالة إلى عرابي الذي تلقى رسالة أخرى من الشيخ محمد ظافر سكرتير السلطان. وقد كتب الخطابان بناء على أمر السلطان الشخصي^(٢٢٥). ويتضمنان وجهة نظره في الوضع بمصر. وطلب أحمد راتب من عرابي «أن يرسل إلى أعتاب جلالة السلطان خفية دون أن يعلم أحد ضابطا من الواقفين على الحقائق في مصر. ممن يثق بهم لكي يخبر جلالته عن حقائق الأحوال بتفاصيلها»^(٢٢٦). وتضمن خطاب الشيخ محمد ظافر بعض الترتيبات اللازمة للاتصال السري. فقد حذر عرابي من وقوع أحد الخطابات في أيدي غريبة. وطلب منه أن يكون له رسول خاص واستحسن أن يرسل الرد بواسطة حامل هذا الخطاب^(٢٢٧) والخطابان مؤرخان في ٢٢ فبراير ١٨٨٢ أي أنهما قد أرسلا بعد تولي البارودي للوزارة بعدة أسابيع. ويبدو أنه كان هناك عدد من الرسائل يقومون بهذا الاتصال السري منهم الشيخ أحمد أسعد وقد ذكر البارودي في أقواله «أن الشيخ أحمد أسعد حضر دفتين بمصر. ولكنه لم يزره - أي البارودي - إلا في الدفعة الأخيرة» وذكر «أنه فهم منه أنه كان بينه وبين أحمد عرابي مكاتبات وأنه استقهم عما إذا كانوا مرتاحين أم لا كما قال له أن السلطان يسأل عن محمود سامي باشا»^(٢٢٨). وذكر محمود فهمي في شهادته أنه «علم أن محمود سامي وعرابي كانا يحرران جوابات للأستانة ويرسلونها برفقة قبطان كنت نظرت به منزل محمود سامي في ذلك الوقت وهو الآن مسجون بالإسكندرية وعلمت أن اسمه على بك راغب» وذكر نقلا عن علي راغب «أنه كان يوصل تلك الخطابات إلى بسيم بك والشيخ أحمد ظافر والشيخ أحمد أسعد» ويؤكد كذلك أن الشيخ أحمد أسعد كان يزور مصر في مهمات سرية وأن علي راغب قد قدم تقريرا إلى البارودي أو عرابي عن اتصالاته بالباب العالي^(٢٢٩).

كانت الاتصالات ضرورية لتوضيح أبعاد موقف الثوار خصوصا أن المراسل قد اتجهت لضم الباب العالي إلى صفها. ويذكر عرابي في مذكراته أن الخديو قام بإرسال ثابت باشا - سكرتيره التركي - إلى الأستانة في أواسط شهر نوفمبر ١٨٨١ أي - في أثر سفر الوفد العثماني الأول - لتفهم رجال الدولة العلية بأن القصد من الحركة المصرية الوطنية هو إنشاء خلافة عربية تحت لوائها كل ناطق

بالضاد. فتشمل بلاد الحجاز واليمن والعراق ومصر والشام وطرابلس الغرب^(٢٣٠).

ومع أن السلطان كان ينظر للشوار برربة. فإنه كان لا يثق أصلاً بالخديو توفيق وخاصة بعد تآزم الموقف. ولعل أزمة المؤامرة الجركسية واعتقال عدد من وجهاء الأتراك ومنهم عثمان رفقي قد أساءت إلى السلطان كما يتوقع بلنت^(٢٣١) بيد أنه في المسائل السياسية فإنه يمكن التفاضل أحياناً عن بعض المسائل الصغيرة وغير المهمة.

وخلال زيارة درويش باشا لمصر في أوائل يونيو. تم الاتصال على النحو الذي فصلناه. على أن الاتصال أخذ شكلاً علنياً بعد بدء الغزو. إذ تقرر أن يتم الاتصال بالآستانة بناء على قرار الجمعية العمومية في اجتماعها الأول في ١٧ يوليو والثاني في ٢٣ يوليو. ويذكر أحمد رفعت في شهادته أنه في الاجتماع الأول الذي كان موضوعه الأساسى دوام التجهيزات العسكرية تكلم بطريك الأرمن وسعادة عبداللطيف باشا في شأن لزوم المخاطبة مع الآستانة^(٢٣٢). وعلى هذا الأساس أبلغت الآستانة تلغرافياً بقرار الجمعية العمومية الثانية التي انعقدت وخلعت الخديو. ثم نبأ سقوط السويس والإسماعيلية وكانت قد أبلغت أولاً بسقوط الإسكندرية وخروج العساكر وتجمعها في كفر الدوار وإقامة الخديو في الإسكندرية بعد سقوطها. وكانت هذه التلغرافات كلها ترسل باسم بهيم بك^(٢٣٣) وكان يحرق هذه المسائل أحمد رفعت وعرابي أحياناً.

وقد عبر عرابي في تلغرافين منه للسلطان مؤرخين في ١٧ و ١٨ يوليو عن تحليله للموقف طالباً تدخل الباب العالي وفي هذين التلغرافين حدد عرابي النقاط التالية:

- إن الخديو أظهر انحيازه للإنجليز واتخذ لنفسه حرساً منهم وأرسل رسله إلى المهاجرين ينادونهم بالصلح ويحثونهم على العودة إلى الإسكندرية. وأصدر أوامره إلى المديرية بحصول الصلح وترك جميع أفراد العساكر والتجهيزات الحربية ورفض التوجه إلى العاصمة ووصف عرابي الخديو بأن «أمره أصبح كأمر باي تونس سواء بمسوء».

● إن درويش باشا يظهر الخديو ويؤيده حتى بعد تحقق انحيازه إلى الإنجليز وأنه رافقه إلى الإسكندرية وبقي معه فيها في ظل قوات الغزو «مع أنه كان من الواجب على دولته ذمة وديانة أن ينصح للخديو بأن يتوجه معه إلى العاصمة مقر الحكومة ليكونا خلف الجيش المحارب لا أن يتركها جيش الإسلام الشاهاني وينحازا إلى جيش العدو المحارب واتهمهما علنا بالخيانة «فالعنوان الذي حصل من الإنجليز ما كان إلا باتحادها معهم ولذلك صدر إعلان الأدميرال الإنجليزي مقتضاه أن الخديو فوض له إدارة الإسكندرية مؤقتاً».

● كما عرض على السلطان قرار الجمعية العمومية بتوقيف أوامر الخديو وطلب منه أن يتدخل لحل المشكلات التي جلبها توقيف باشاء.

● كما أكد له أن البلاد تحارب بكل قوتها وأنه قائم بواجب المدافعة عن البلاد وأهلها، وعن الحقوق السلطانية وأنه في كل وقت تتطلق الألسنة المربية بالدعاء لأمير المؤمنين وتأييد شوكتة^(٢٢٤).

ويرتبط بمسألة التحالف بين قوى الثورة وتركيا . طبيعة الدور الذي لعبه ما عرف بـ «حز الأمير حليم» في مصر، وكان الأمير عبدالحليم عم الخديو إسماعيل قد هاجر إلى الأستانة، وحاول أن يسترد العرش، الذي فقد حقه في الجلوس عليه بعد أن استصدر إسماعيل فرماً بتغيير قواعد وراثية العرش. وتكون له في مصر حزب يدعو إلى توليه العرش. ويذكر بلنت أن «عراييه» لم يكن له صلة بحزب حليم في مصر. ولكنه فيما يبدو لم يكن يعارض في توليته ما دام توفيق قد ألقى بنفسه في أحضان الإنجليز، بخاصة أن هذه التولية كانت تقابل بالاستحسان لدى عدد عظيم من سراة مصر الذين كانوا يعرفون أن حليم كان أكثر نكاه وأسمى آراء في السياسة من الخديو توفيق^(٢٢٥).

وكان حسن موسى العقاد كبير تجار العاصمة من أنشط وأبرز أنصار الأمير حليم في مصر. فهو دائم الاتصال به عن طريق عثمان باشا فوزي. ناظر دائرة الأميرة زينب هانم شقيقة الأمير حليم. وعن هذا الطريق كانت تصله مكاتبات

من محمد أفندي كاتب حلیم باشا الذى جاء إلى مصر فى سنة ١٨٨٠ وتعرف بحسن موسى العقاد. كذلك فإن حزب حلیم كان يقوم بنشاط دعائى واسع تولاه الصحفى المصرى المرحل يعقوب صنوع الذى كان يضع صحفه فى خدمة الدعاية السياسية لهذا الحزب.

ولم تكن اتصالات العقاد بحزب حلیم أو نشاط هذا الحزب بعيدة عن أعين العربيين والأغلب أنهم كانوا يعرفونها ويحاطون علما بها. وقد ذكر عثمان فوزى أنه أعطى البارودى ثلاث صور لحليم باشا كان قد طلبها منه فأرسل فى استحضارها من الآستانة وأخذ عرابى واحدة منها، وفى خطاب أرسله حسن موسى العقاد إلى حميد أبوستيت قال له «أرسلنا لسعادتك صورة الجواب الذى كان قد ورد لنا من حلیم باشا فى أوائل هذا الشهر وأطلع عليه ديوان الجهادية والداخلية وخلافهما» وذكر له أن «جرنال اللطائف قد ذكره» وهذا يعنى أن المراسلات التى كانت ترد كانت تعرض على وزارتى الحربية والداخلية، وتعرض على الجماهير بنشرها فى جريدة اللطائف (ولعلها نشرت فى بعض الأعداد المفقودة). كذلك فإن الحركة التى كان يقوم بها حسن موسى العقاد لجمع توقيعات على عرائض بخلع توفيق وتولية حلیم مكانه لم تلق اعتراضاً من قيادة الثورة. فقد شهد وكيل وزارة الأوقاف بأن شخصاً يسمى محمود صدقى قد حرر محضراً بعدم رضاء الناس بالخديو توفيق ورغبتهم فى تعيين حلیم باشا. وكان جارياً تختيم مستخدمى الأوقاف عليه وضبط الوكيل المحضر المذكور ومزقه ولما عرض الأمر على البارودى قال له إن كل إنسان حر فى أفكاره^(٢٢٦). وكان حسن موسى العقاد يتزعم حملة جمع التوقيعات هذه واستمر يمارسها علناً دون أى اعتراض.

ومن المؤيدين لحزب حلیم الذى كان على رأسه كلا من مصطفى بك صدقى وحميد أبوستيت وقد ثبت من التحقيقات فيما بعد أن حسن موسى العقاد قد ورد إليه مبلغ ثلاثين ألف جنيه ليصرفها فى استمالة قلوب بعض الناس ولترغيب العالم فى حضور حلیم باشا. ويبدو أن المبلغ قد أرسل إلى عثمان فوزى عن طريق زينب هانم شقيقة الأمير حلیم.

ووصلت من الأستانة أنباء مؤكدة لهذا الحزب بأن الباب العالى وبقية الدول المجتمعة فى الأستانة قد وافقت على تولية الأمير حليم باشا وأنه سيرسل عساكر عثمانية إلى مصر ومعها البرنس حليم باشا، وهو ما أشاعه أنصار حليم فى مصر، بل ووصل الأمر إلى أن حسن موسى العقاد قد شرع فى التجهيزات اللازمة لعمل الزينة لقدوم البرنس المشار إليه.

والمؤكد لدينا أن حزب حليم من الناحية السياسية كان مؤيدا للثورة ولموقفها من الاحتلال وهو ما عبر عنه الداعون لذلك الحزب فى مصر وما عبرت عنه قيادة الثورة نفسها، وقد جاء فى خطاب محرر من مصطفى بك صدقى إلى الأستانة أن العساكر العثمانية إذا كانت ستحضر لإجلاء الإنجليز وتثبيت حليم فلا بأس «وإن كان المقصود نفي عرابى وإخوانه فإن عرابى لم يقع منه شيء مغل وإنما الإنجليز هم الباغون» كذلك أكد العقاد فى خطاب منه إلى حميد أبوستيت ثقته بأن الجيش العثمانى سيحقق مطالب البلاد «وأن السلطان لن يحارب مصر لأجل بقاء توفيق باشا والياً عليهم، بل لا بد أن يراعى خاطرهم كما هى عوائده المملوكية الفخيمة، وأن هذا شيء جرت به العادة مرارا فى جميع الولايات، أما رأى عرابى، فقد سبق أن أشرنا إلى أن موضوع من يتولى الخديوية لم يكن يهمه وأن المسألة الأساسية التى تحوز اهتمامه هى مسألة تثبيت الأمور والأعمال التى صار أحداثها، كذلك فإن الأمير حليم نفسه قد أرسل تأكيداً بأنه سيحتفظ بكل ما تم اتخاذه من إجراءات ثورية»^(٢٣٧).

والواقع أن موقف العربيين من الأتراك كان واضحاً، وحتى فى المراحل الأخيرة للصراع أكدوا موقفهم القديم الذى بلوره عرابى فى أحاديثه مع بلنت وهى برنامج الحزب الوطنى. والخلاف الذى قام بين وزارة البارودى وبين الخديو لإقحامه الباب العالى فى مسائل داخلية مما يقلل من الاستقلال الداخلى الذى حصلت عليه مصر نموذج لوضوح موقف العربيين من تركيا. وقد عبر محمد عبيد فى خطاب منه لبلنت أرسله إبان المؤامرة الجركسية عن خلاصة موقف العربيين من تركيا، قال فيه «إن الأتراك ظلمة وقد تركوا فى بلادنا من آثار السوء لا تزال قلوبنا تضرب منه ضربان الجرح، فلمنا نريد رجوعهم ولمنا نريد

أن نعود إلى معرفتهم. وكفى الأتراك ما لهم من حقوق الفرمانات فعليهم أن يقفوا عند هذا الحد ولا يتعدوه، ولكننا إذا علمنا بأنهم يحاولون دخول البلاد فإننا لن نتلقى هذا الخبر بشيء من الترحيب. لقد شعرنا نحن بشيء من هذه النية عند الأتراك. وكان هذا الشعور سبب استعدادنا الحري. وسوف نفتنم الفرصة لنحقق الاستقلال التام لبلادنا. هذا وقادة البلاد وساستها يترصدون لحركات الأتراك في مصر وسيوقفونها إذا رأوا أنها قد عدت أطوارها».

ويذكر صابونجي في خطاب بتاريخ ٥ يوليو ١٨٨٢ أنه «يوجد الآن في مصر شعور قوى ضد الأتراك والأمة الإنجليزية على السواء»^(٢٢٨).

ورغم المقاومة التي بذلها الباب العالي لكي لا يفقد محالفته لعرابى. فإنه اضطر في النهاية وتحت ضغط الدول الأوروبية إلى إصدار منشور العصيان على النحو الذى شرحناه في الفصل الأول.

بذلك انتهى التحالف المصرى التركى.

الحرب.. قضاياها العسكرية والاجتماعية والسياسية

بدأت الحرب بين مصر وإنجلترا بضرب الإسكندرية بمدافع الأسطول البريطانى فى ١١ يوليو وانتهت بهزيمة التل الكبير فى ١٣ سبتمبر، ثم تسليم القاهرة واعتبارها مدينة مفتوحة فى اليوم التالى ١٤ سبتمبر.

وهذه الحرب التى استمرت ثمانية أسابيع تفجر عدداً من القضايا المهمة التى تتعلق بالثورة العرابية، يفيد عرضها ومناقشتها فى توضيح بعض الحقائق، بخاصة تلك التى تكشف الظروف التى أحاطت بهزيمة الثورة وإجهاضها، والحرب قضية سياسية فى الأساس أى أن لها أبعادها الاجتماعية فضلاً عن ظروفها العسكرية التى لا يمكن إهمالها. ومن الصعب أن نفهم شيئاً خاصاً بهذه الحرب دون ربط مختلف القضايا الاجتماعية والعسكرية والسياسية، التى أثرت فيها وحددت مسارها.

وهناك مجموعة من القضايا التى تحتاج إلى المناقشة منها مثلاً قضية الاستعداد العسكرى والسياسى للحرب. وهى تشمل مدى كفاءة الجيش المصرى

من حيث التسليح ورسم الخطط والأفراد . وهناك أيضا قضية أمن الجيش وقضية موقف الشعب من المعركة والجبهة العالمية المحيطة بها . وموقف قوى الصراع العالمى من هذه المعركة .

وعند التعرض لقضية الاستعداد العسكرى والسياسى للحرب، لم يكن الجيش المصرى من الناحية العسكرية فى حالة تمكنه من خوض الحرب سواء من ناحية المعدات أو التحصينات أو من ناحية الأفراد والتدريب . وهو ما وضع فى معركة الإسكندرية التى تعرضت لضرب الأسطول البريطانى فى ١١ يوليو ١٨٨٢ . ذلك أن الإمكانات العسكرية لحصون الإسكندرية كانت قد تدهورت تدريجياً . ففى سنة ١٨٤٠ كانت حصون الإسكندرية ١٦ حصناً بها ٣٨٩ مدفعاً زادت فى سنة ١٨٤٨ إلى ٢٥ حصناً بها ٦٨٦ مدفعاً^(٢٢٩) . وفى عصر إسماعيل ابتاع فيما بين سنتى ١٨٦٩ و ١٨٧٢ قرابة ٢٠٠ مدفع من طراز أرمسترونج وكانت أحدث أنواع المدافع إذ ذاك . واستخدم قواعد المدافع القديمة التى نزلت مداوراً للمدافع الحديثة^(٢٣٠) . ويلاحظ عمر طوسون أن الخديو إسماعيل لما سلح الحصون بمدافع أرمسترونج رفع ستائرهما وزاد فى سمكها وفتح فيها كوات تتناسب مع الأسلحة الجديدة . وهو ما أدى إلى أن أصبحت المدافع منصوبة فى العراء بدون أن يعلوها أية وقاية تقى العساكر الذين يطلقونها . وكان من الممكن أن تخف الأضرار الناجمة عن ذلك فيما لو كانت هذه الحصون شيدت فوق مرتفعات لأن علوها حينئذ بالنسبة للضلع الذى تضطر السفن الحربية أن تصوب منه مدافعها يمكن أن يتخذ وقاية كافية لحماية جنودها من أذى القنابل . ولكن نظراً لأن كل هذه الحصون تقريباً كانت قائمة على أرض منخفضة فقد نشأ من ذلك أضرار بالغة لرجال مدفعيتها الذين كانوا عرضة لمدافع السفن . وبالأخص للمدافع المنصوبة على مرتفعات . وبالتالي يمكن إسكات مدافع هذه الحصون بقتل جنودها وبغير حاجة إلى إتلاف هذه المواقع . والحصن الوحيد الذى يمكن استثناءه من هذه الحالة هو حصن قايتباى الذى كان فى طبقته السفلى المسقوفة مدفعية مستورة بطبقاته العليا . ولكن حيطانه لم تكن من المتانة بحالة تستطيع معها الاستهداف لمدافع هذا الأسطول . ومن ناحية أخرى فقد كان فى كل الحصون

بدون استثناء مبان عديدة مرتفعة عن ستائرهما مثل مستودعات القنابل والثكنات والمخابئ. وكانت هذه المباني المرتفعة عرضة لقنابل الأسطول وكانت مستودعات البارود على الأخص غير مصونة الصيانة الكافية^(٢٤١).

أما من حيث التسليح فإن الحصون في سنة ١٨٨٢ كانت ١٥ حصناً تضم ٣١٨ مدفعاً^(٢٤٢) وبينما كانت جملة وزن المدافع في الحصون المصرية ٣١٨ طناً فإن وزن مدافع الأسطول قد وصل إلى ١٥٢٥ طناً. كذلك فإن جملة العيار بالبوصات كانت ٣٥٩ بوصة مقابل ٧٧٩ بوصة لمدافع الأسطول. و٤٥ مدفعاً للحصون مقابل ٧٧ مدفعاً للأسطول^(٢٤٣).

ويعلق عمر طوسون على هذا مؤكداً أن «الأسطول كان يمتاز امتيازاً كبيراً على الحصون» كذلك فإن هذا «الامتياز يتعاظم ويزداد ظهوراً بسبب سرعة تحريك الأسطول واستطاعته أن يحشد بوارجه ويصوب جميع نيرانها على حصن واحد يقوضه ويدمره بدون أن يستطيع حصن آخر أن ينجده، وهكذا يهاجم الأسطول حصناً بعد آخر فيصيبها بالثلف جميعاً»^(٢٤٤) ويبلغ نقص المعدات قيمته في قصة «المسطرة» التي رواها عرابي في مذكراته إذ يقول «أن مقذوفات المدافع القديمة كانت لا تصل إلى المراكب الإنجليزية ومدافع الأرمسترونج لم يكن لها مساطر تعرف بها المسافات وتحكم الإصابة بواسطتها اللهم إلا مسطرة واحدة كانت في محل التعليم بالعباسية استحضرت ليلاً وسلمت إلى الشهم المقدام سيف النصر بك قومندان طابية الفنار فكان يطلب المدافع بنفسه وينتقل من محل إلى محل آخر ويحكم الإصابة بواسطة المسطرة المذكورة، فكانت معظم الدوارع التي تعطلت من جراء المقذوفات التي أحكم هو إطلاقها، ولو كانت مدافع الأرمسترونج كلها ذات مساطر لأمكنها تعطيل جميع الدوارع الإنجليزية بما تقذفه من المقذوفات الصائبة»^(٢٤٥) ومن ناحية أخرى فإن معظم المدافع القصيرة المدى كانت قد صمدت في أماكنها التي لم تتحرك منها منذ ركبت لأول مرة قبل قرابة أربعين عاماً، وفي أواخر عهد محمد علي. أما مدافع أرمسترونج فإن ما كان مركباً منها من عيار ٩ و ١٠ بوصات كان ٦٤ فقط، أما الباقي فقد كان ملقى خارج مواضعها

ويذكر جون نينيه الذى كان شاهداً للمعارك الحربية كلها أن ذخائر هذه المدافع لم تنقل من مخازنها بالترسانة^(٢٤٦).

ومن ناحية الأفراد فإن حامية الحصون كانت مؤلفة من الآلاى الأولى الطوبجية سواحل، ومجموع قوته نظرياً ١٧٦٠ ضابطاً وصف ضابطاً وجندياً^(٢٤٧) إلا أن من شارك منهم فعلياً فى القتال ويتقدير عرابى نفسه - لم يزد على ٧٠٠ رجل فقط^(٢٤٨) ويرجع جون نينيه هذا النقص الخطير فى الأفراد إلى أن الفوضى والاضطراب قد عملت على تغييب رماة القنابل فى يوم الضرب فى قراهم، ويقدر عدد المتغييبين بالنصف ويذكر أنه لهذه الأسباب فإن الأدميرال سيمور كان موقناً قبل الضرب أنه لن يلقى أمامه فى ميدان القتال سوى هيكل محارب قديم كان شاكى السلاح بالأمس ثم صار شبحاً لا حراك فيه^(٢٤٩).

وبالنسبة إلى الاستعدادات للحرب البرية يذكر عرابى فى مذكراته أن الجيش المصرى فى حالة تكامله - كان مؤلفاً من ثمانية آلايات من البيادة وثلاثة من الخيالة، وآلايين من الطوبجية البحرية وثلاثة من الطوبجية السواحل المخصصين لحماية الثغر، وفرقة من رجال الهندسة ومجموع ذلك نظرياً يصل إلى ٣٦٠٠٠ وفى فترة الحرب يبلغ ٧٢ ألفاً، وذلك عدا العريان والمتطوعين^(٢٥٠).

على أنه من الثابت أن الجيش المصرى أثناء حرب ١٨٨٢ لم يكن يزيد على ١٩٠٠٠ مقاتل منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار و ٣٥٠٠ فى أبى قير و ٢٥٠٠ فى رشيد وخمسة آلاف فى دمياط^(٢٥١) وهو إحصاء يؤيده الشيخ محمد عبده فى مذكراته مضيفاً أنه «لم يكن للخيالة وجود إلا قليلاً»^(٢٥٢) ويذكر بلنت أن الجيش المصرى بأكمله لم يكن يزيد على ١٣٠٠٠ جندي نظامى^(٢٥٣) بينما يقول عرابى إنه عند ابتداء الحرب لم يكن ثمة أكثر من ١٠,٠٠٠ جندي تحت السلاح^(٢٥٤).

وقد اتجه عرابى لزيادة عدد الجيش عشية الغزو ورأى أن يستعين بعناصر لديها بعض الخبرة العسكرية البدائية فأصدر منشوراً فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ بتجنيد ٢٥ ألفاً من الخفراء على أن يستبدلوا بغيرهم.

ومن حيث التصليح فإن المشاة كانوا مسلحين ببنادق بحراب من نوع رمينكتون وللفرسان سيوف وغدارات مسدسة وللطوبجية مدافع من الفولاذ مضلعة من طراز كروب، كذلك فقد كان هناك في القاهرة مسلحة كبيرة (دار لصنع السلاح) ومعمل للبنادق وآخر بببلاق لصب المدافع وقاوريقة عظيمة لعمل البنادق والمدافع أنشئت في طره، ولكنها لم تكن قد كملت قبل نشوب الحرب^(٢٥٥) وبمقارنة هذا الاستعداد باستعدادات الجيش البريطاني الغازي سنجد أن هذا الجيش من حيث الأفراد كان يصل إلى حوالي خمسين ألفا من المشاة والفرسان والمدفعية والمهندسين وكان مزودا بأسلحة حديثة بالنسبة لأسلحة الجيش المصري.

وتولى قيادة الجيش المصري أثناء الحرب عدد من القادة العسكريين الذين كان لهم دور بارز على المستوى السياسى في أحداث الثورة، فتولى محمود فهمى باشا رئاسة أركان حرب الجيش المصرى عقب ضرب الإسكندرية، وكان من أكفأ المهندسين الحربيين وتولى راشد باشا حسمى قيادة خطوط الدفاع في الشرق، وخورشيد باشا طاهر على رشيد وأبو قير، وعلى باشا الروبى على مريوط، وعبدالعال حلمى على دمياط، والبارودى على الصالحية، وطلبه عصمت في كفر الدوار تحت إمرة عرابى. وبالنسبة لعرابى نفسه فإن الدور الأساسى الذى قام به كان الدور السياسى باعتباره قائد الثورة وحاكم البلاد الفعلى، ولذلك فإنه لم يشارك في القيادة الفعلية أثناء المعارك ومن الصعب أن نحكم على مدى كفاءة هذه القيادة العسكرية، فمع أن معظم هذه القيادات اشتركت في حرب الحبشة، وبعض حروب إسماعيل فإن سنوات طويلة من تدهور حال الجيش أبعدتهم عن مواقع القيادة الحربية الحقيقية، وذلك أن تسريح الجيش وتجميعه ونقل القيادات إلى وظائف مدنية ثم إعادتها للجيش والفصل والإحالة إلى الاستيداع.. إلخ. كل هذه التصرفات جعلت قيادة الجيش قيادة مؤقتة لا تعمل بشكل منتظم في المجال العسكري، وهو ما أثر في كفاءتها رغم أنه كان من بينها عدد من القيادات العسكرية الممتازة مثل البارودى الذى شارك في حرب القرم، ومحمود فهمى وكان مهندسا عسكريا كفتًا.

أما قيادة الجيش الإنجليزي فكانت للجنرال السر جارت ولسلى ويقول عنه الأستاذ الراضى - استناداً إلى آراء بعض المؤرخين العسكريين - أنه لم يكن قائداً ذا كفاءة عالية فى القيادة ولم يتميز فى أية معارك سابقة بالبنوغ فى الفنون الحربية، وكل ما عرف عنه أنه اشترك من قبل فى حرب القرم وفى بعض الحملات الاستعمارية الإنجليزية وقد أثبت فيما بعد وأثناء توليه قيادة الحملة لإخماد الثورة المهدية فى السودان وكذلك أثناء توليه قيادة الجيش الإنجليزي فى حرب البوير بالترنسفال عدم كفاءته وانتهت المعركتان بالهزيمة.

دارت الحرب بين الجيشين المصرى والإنجليزى فى جبهتين الشمالية: وهى جبهة الإسكندرية وكفر الدوار. والشرقية: وهى جبهة قناة السويس والتل الكبير.

قامت خطة الهجوم الإنجليزي على أساس أن نقطة الغزو السهلة هى جبهة قناة السويس، وقد بنى هذا الاختيار فى ضوء عدة اعتبارات منها أنه يسهل الاتصال بين تلك القوات وبين القوات البريطانية فى البحر الأبيض عن طريق قناة السويس أسهل من الوصول إليها عن طريق الإسكندرية، فالمسافة أقل وأقصر من ناحية، والتوغل فى دلتا النيل غير مأمون العواقب من الناحية الأخرى والواقع أن الجيش الإنجليزي كان يضع فى اعتباره احتمالات المقاومة الشعبية التى سبق وواجهت حملة فريزر سنة ١٨٠٧ والتى أرهقت قبل ذلك الحملة الفرنسية. ومن هنا فلم يكن يرغب بالمغامرة باستخدام الدلتا كوسيلة للوصول إلى القاهرة: حيث تمثلت بالترع والجسور التى يمكن استخدامها كوسائل دفاعية أو تدميرها وإغراق الأرض مما يؤدى إلى تعويق حركة الجيش الفازى فضلاً عن أن هذا يكبد مخاطر شق طريقه وسط الكثافة السكانية المعادية للغزو.

ومن هنا كان احتلال الإسكندرية عملية تمويهية قصد بها إخفاء الفرض الأساسى للغزو من ناحية، وتشتيت قوات الجيش المصرى فى أكثر من جبهة من الناحية الأخرى.

وفى مواجهة هذه الخطة الهجومية رسم الجيش المصرى خطته على أساس استخدام أرضه أفضل استخدام ممكن، فهى الجبهة الشمالية حدد

محمود فهمى باشا، مهندس الاستحكامات المصرى، خمسة مواقع رئيسية للدفاع، الأول فى كفر الدوار، والثانى فى رشيد، والثالث بين رشيد وبحيرة البرلس، والرابع فى دمياط. أما فى الجبهة الشرقية فإن خطوط الدفاع قد رسمت بين الصالحية والتل الكبير لصدد الهجوم من ناحية قناة السويس، وتضمنت الخطة سد ترعة الإسماعيلية لمنع وصول المياه العذبة إلى بورسعيد والإسماعيلية والسويس، سد قناة السويس لمنع اتخاذها قاعدة عسكرية، وهو الجزء الذى لم ينفذ من الخطة المصرية.

أنشئت ثلاثة خطوط للدفاع عن الجبهة الشمالية، بين كل منها والآخر خمسة كيلو مترات، وأمام كل خط خندق عمقه خمسة عشر قدماً، واستخدمت المرتفعات والأكام كمراكز للمدفعية، واستخدم واضح الخطة بحيرة «أبو قهر» وملاحة مريوط كجناحين طبيعيين لخطوط الدفاع، كما تضمنت الخطة فى هذا الميدان سد ترعة المحمودية حتى لا تصل المياه العذبة إلى الإسكندرية وإقامة موقع عسكري لحماية السد من أى تدخل.

كانت مسألة قناة السويس جوهر المسألة العسكرية فى الميدان الشرقى ويتضح من مراجعة المراسلات والبهانات المتبادلة بين القواد العسكريين وعرابى وبينه وبين المجلس العرفى، ومراسلاته مع دلمبس، أن عرابى من حيث المبدأ كان فى وصف سد قناة السويس، ولكن المشكلة كانت مشكلة التوقيت السليم لتنفيذ هذا القرار، فقد أرسل عرابى لتفراخا فى ٤ شوال سنة ١٢٩٩. إلى قومندان الخط الشرقى بالتل الكبير قال فيه «إن ما فعله الإنجليز يبيع لنا سد الترعة الحلوة عن السويس، وإذ تهدد القنال زيادة على ذلك أعمال حربية داخله أبيع لنا ردمه وسده لتعدى الإنجليز على حياته»^(٢٥٦) وذكر أحمد رفعت «أن المجلس العرفى قرأه على سد القنال»^(٢٥٧) وقال محمود فهمى «إن عرابى أرسل إليه لتفراخيا بأنه سيبيع إلى خمسة آلاف رجل من مديرتى الشرقية والقليوبية لإنشاء الاستحكامات كما أنه أرسل إليه لتفراخاً آخر يطلب منه عمل الطريقة اللازمة مع العرب فى سد القنال»^(٢٥٨) والظاهر أن المجلس العرفى عاد فعدل عن

ذلك، قد أرسل المجلس برقية إلى عرابى بتاريخ ٢٣ يوليو ١٨٨٢ رداً على برقية كان عرابى قد أرسلها إلى المجلس قبل ذلك التاريخ بثلاثة أيام ويقول نص برقية المجلس «قد ورد للجهادية تلغراف من سعادة ناظر الجهادية والبحرية بتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٢ مذكور به عن تعيين قوة كافية من الأسلحة الثلاثة لإقامتها فى رأس الوادى وفى جهة الصالحية لصد ما عساه يطرأ من جهة السويس وبورسميد وما بينهما، وفى مدة الإقامة بتلك المراكز يجرون الاستكشافات اللازمة ويعرفون المواقع كما يجب، وبمجرد تجهيز ذلك التلغراف على المجلس المتعقد بديوان الجهادية من حضرات وكلاء النظارات والنوأت الملكية والضيطان العسكرية الموقعين بأدناه والمداولة، فبذلك به قد تقرر باتحاد الآراء عدم موافقة إرسال عساكر إلى جهتى الوادى والصالحية لمنع ما عساه يحدث من القيل والقال من أن ذلك نوع من أنواع التهديد للقنال وغير ذلك، إنما لكون أنه من الضروري المهم استعداد قوة بجميع أسلحتها ومهماتهما وسائر لوازمهما من الذخائر الحربية وخلافه فيصير استعداد القوة المذكورة ويجرى إقامتها بالعباسية مستعدة للحركة متى مست الحاجة إلى ذلك وعلى هذا فمن طرف سعادة وكيل الجهادية يجرى إشعار الباشا ناظر الجهادية والبحرية بذلك كما استقر عليه الرأى يوم ٦ رمضان سنة ١٢٩٩هـ (٢٥٩).

والواقع أن عرابى كان يخطط بحيث لا يسد القناة إلا فى وقت لا يستطيع أحد فيه أن يلومه؛ لأنه فعل ذلك، ولهذا فإن الخطة التى رسمت لسدها كانت تقوم أصلاً على قطع الترع الحلوة أولاً لكى تنزل مياهها فى القناة وتهيل الرمال فيها لتسدها جزئياً، ثم بعد ذلك يتم سدها نهائياً. وقد ذكر محمود فهمى باشا فى استجوابه أن عرابى أصدر أمراً بقطع الترع الحلوة لكى تنزل مياهها فى الترع المألحة وتهال الرمال فيها فتسدها، وقد فتح محمد عبيد الترع الحلوة فعلاً ونزلت مياهها إلى جهة القنال ولم يتم شيء من ذلك لهجوم الإنجليز السريع» (٢٦٠).

وتدل الرسائل المتبادلة بين عرابى ودلسميس - والتى نشرها بلنت - على أن دلسميس قد وعد عرابى وعداً صريحاً بعدم السماح للإنجليز باستخدام قناة

السويس بأى شكل من أشكال الاستخدام العسكى، فبمجرد ضرب الإسكندرية جاء دلسبس إلى منطقة القتال^(٣٦١) وفى ٤ أغسطس أخطره عرابى تلغرافياً بأن «قومندان السفن الإنجليزية بالإسماعيلية أرسل إلى قائد قوات هذه المدينة منشورات فى النية إلصاقها على الحوائط» وأخطره بأن المجلس العرفى قد رفض ذلك ثم ذكر له «أن الحكومة المصرية لن تخرق حيدة القنال إلا عند الضرورة القصوى وفى حالة قيام الإنجليز بعمل عدائى ضد الإسماعيلية أو بورسعيد أو نقطة أخرى واقعة على القناة» إذ ذاك «ستضطر السلطات المحلية إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع كل عمل عدائى، ولكنها لن تكون مسئولة عن النتائج التى تنجم فيما بعد كما تدركه سعادتك». وبينما قرر المجلس العسكى فى أواخر يوليو سد القناة فإن ديلسبس أكد لعرابى تلغرافياً «أن الإنجليز يستحيل أن يدخلوا القناة». وأكد فى خطاب آخر «لا تعمل عملاً لسد فتاتى فتاتى هنا لا تخش شيئاً من هذه الناحية، إذ لا يدخل جندى إنجليزى واحد إلا وبصحبتة جندى فرنسى»^(٣٦٢). ولم يتنبه عرابى لخطورة الأمر إلا فى ٢٠ أغسطس، عندما بدأ ضرب الإسماعيلية بمدافع البوارج، فقال عرابى فى تلغرافه لديلسبس إن «مصر مستعدة لأن تزيل القناة من الوجود لكى تدفع الأعمال الحربية التى يقوم بها الإنجليز هناك» ويقول بلنت: «إن دلسبس كان رجلاً كثير الثقة بنفسه وكان يعتقد أن وجوده وحده يكفى لتخويف الحكومة الإنجليزية، وكان يقول إن القناة أرض محايدة يجب ألا يقربها أحد المتحاربين»^(٣٦٣) كما ينقل عن نيبيه تأكيداً بأن «الاستعدادات كانت قد تمت سراً لسد القناة فى نقطة معينة بين الإسماعيلية وبورسعيد» ويقول بلنت إن آخرين قد أثبتوا له أيضاً هذا الخبر، وأن الفرصة لم تذهب سدى ويفشل المشروع، إلا لأن عرابى كان يكره جداً أن يوقع على هذا الأمر مع رغبة أغلب القيادات العسكرية فيه فضلاً عن أنه فى الليلة التى وصل فيها إلى بورسعيد، فإن مجلساً عسكرياً عقد فى كفر الدوار أجمع فيه المجتمعون - باستثناء عرابى وحده - على عدم اعتبار رسالة ديلسبس، ووجوب سد القناة وانتهى الاجتماع بإعطاء أوامر بتخريب القناة تخريباً مؤقتاً، ولكن الوقت الذى صرف فى مناقشة المشروع اضاع الفرصة ومكن «ولسلى» من الدخول إلى القناة ببوارجه^(٣٦٤).

وبالتأكيد كانت هناك ثغرة فى مسألة الدفاع عن قناة السويس، سنعرض لأسبابها فيما بعد. بيد أن الخطة المصرية بوجه عام كانت تعتمد على الحرب الطويلة، فبعد سقوط التل الكبير أرسل البارودى إلى عرابى تلغرافا قال فيه «إذا وافقتم فاسألوا أحمد بك ناشد المهندس عما إذا كان يمكن تغريق أراضى مديرتى الشرقية والقليوبية بواسطة قطع جسور ترعة الشرقاوية والترعة الإسماعيلية، كى لا يكون للعدو طريق لمصر خلاف الخانكة»^(٢٦٥) وكان من رأى البارودى، أنه «لا يجوز السكوت لحد الصباح عن قطع السكة الحديد وقطع مهول من فوق منيا القمح وبلبيس حالا مع قطع جسور ترعة الشرقاوية وترعة الإسماعيلية لأجل غرق الشرقية والقليوبية حالا قبل طلوع الصباح»^(٢٦٦). ولكن عرابى تردد فى الموافقة لأن ذلك يحصل منه ضرر للأهالى، ووافق فقط على قطع السكة الحديدية فى منيا القمح وحرر بالفعل تلغرافا بذلك إلى مأمور منيا القمح.

ويقول النديم فى مذكراته عن ما حدث بعد هزيمة التل الكبير «ولم أطرده جوادى مع عرابى جبانة ولا فراراً من الأعداء، وإنما أردنا جمع العساكر فى بلبيس وضواحيها وإحضار عساكر العباسية لتعسكر فيها ونقطع سكة الحديد إلى الزقازيق ونكسر قناطر الشرقية على العدو للتضييق فأدركنا على الروبى فى الطريق وقال لا ينبغي أن نقاثل بهذا الفريق، بل نتوجه إلى مصر ونشاور أهل البلاد لننظر ما عندهم من الاستعداد»^(٢٦٧).

وكمظهر من مظاهر اعتماد القيادة المصرية على فكرة الحرب إلى آخر نفس فإن عرابى بعد هزيمة التل الكبير سافر إلى القاهرة ويرأسه آمال فى استمرار الدفاع عن المدينة، فذهب توأ إلى قصر النيل وانضم إلى لجنة الحرب التى عقدت اجتماعا لهذا الغرض حضره عدد كبير من الأعيان والعسكريين والمثقفين، وشرح عرابى الموقف العسكرى، وطرح مسألة استمرار القتال، فوافق المجلس، واستقر رأى على إنشاء خط دفاعى جديد فى ضواحي القاهرة وقرر العسكريون إنشاء أمام المطرية شرقى عين شمس بحيث يستند يمينه إلى الجبل

ويمتد شمالاً إلى ترعة الإسماعيلية، وينعطف غرباً على الترعة المذكورة إلى النيل عند فم رباح الترعة المذكورة بالقرب من شبرا، ولكن الفوضى التي نجمت عن هزيمة التل الكبير جعلت وجود عدد كاف من الجنود أمر صعب. ويقول عرابي إنه لم يجد في مراكز الطوبجية سوى ألف رجل من خفراء البلاد وأربعين نفراً من السواري^(٣٨).

وتؤكد المعارك، التي جرت طول فترة الحرب أنها لم تكن نزهة للجيش الإنجليزي كما زعم الجنرال ولسلي لجنوده، ففى الجبهة الغربية، ورغم انسحاب الجيش المصرى من الإسكندرية فى ظروف سيئة، فإنه قد تمكن من الاستعداد بسرعة، وأخذ مواقعه فى الخطوط الدفاعية التى رسمت فى كفر الدوار، واستطاع من هذه الخطوط أن يرد الهجوم الذى شنّه الإنجليز أربع مرات. وبهذا أوقف زحف الجيش الإنجليزي فصد الجيش المصرى محاولة ٥ أغسطس ١٨٨٢ (واقعة الرمل) وهجوم ٧ أغسطس (واقعة عزبة خورشيد) كما صد هجوماً ثالثاً فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ وكذلك مناقشات جرت فى الأيام الأربعة التالية لهذا اليوم والواقع أن الجبهة الغربية كانت محصنة تماماً وقد فشل الجيش الإنجليزي فى اختراقها طوال خمسة أسابيع.

غير أن المسألة لم تصبح كذلك عند انتقال الحرب إلى الجبهة الشرقية، ذلك أن عدم سد قناة السويس، قد مكن الجيش الغازى من احتلال «بورسعيد» و«الإسماعيلية» وهو ما مكّنه بالتالى من احتلال «نفيشه» فى ٢٢ أغسطس ١٨٨٢ ثم «المجفر» فى اليوم التالى، وقد احتلها الجيش الإنجليزي؛ لأن العربانيين سدوا ترعة الإسماعيلية عندها ليمنعوا ورود المياه العذبة إلى الجيش البريطانى، ثم «المسخوطة» فى ٢٥ أغسطس وقد أسر خلالها «محمود فهمى باشا» رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى، كما استولى الجيش البريطانى فى اليوم نفسه على المحسة والقصاصين.

رغم ذلك قررت القيادة العسكرية للجيش المصرى الاستمرار فى المقاومة، فشنت هجوماً كبيرين للاستيلاء على «القصاصين» كان أولهما فى ٢٨

أغسطس، والثاني في ٩ سبتمبر ١٨٨٢، ولكن عوامل الخيانة كانت قد بدأت تعمل عملها وهو ما حال دون انتصار الجيش في هجومه، ثم قضت الخيانة على كل ما بقي من استعدادات، فكانت هزيمة التل الكبير في ١٢ سبتمبر ١٨٨٢.

ومن خلال العرض السابق للمسألة العسكرية يتضح أن ما تحكم فيها كان عوامل اجتماعية وسياسية بالأساس:

● وتكشف المقارنة بين قوتي الجيش المصري والجيش البريطاني، للدولة الأولى أن الجيش الإنجليزي كان متفوقاً جداً على الجيش المصري، سواء من ناحية الاستعدادات العسكرية أو الأفراد، فهل يعني ذلك أن إصرار عرابي على المقاومة كان عملاً متعجلاً ومتهوراً وهو ما يذهب إليه البعض؟ الإجابة التلقائية هي النفي القاطع. ذلك أن الهدف الواضح منذ أزمة مذكرة ٢٥ مايو وما تلاها من أحداث، كان إجهاض الثورة ولم يكن عرابي يستطيع مهما قدم من تنازلات أن يثنى الجيش الغازي عن تحقيق هذا الهدف، اللهم إلا في حالة واحدة: بأن يجهض الثورة بنفسه وأن يدعو الجيش الغازي لدخول البلاد.

ولم يكن الوضع العسكري للجيش المصري ميثوساً منه وهو ما دل عليه صموده في جبهة كفر الدوار، فقد كان يحارب فوق أرضه ويملك حرية الحركة داخلها والقواعد والإمدادات... إلخ. صحيح أنه كان محاطاً بالخيانة من الداخل ولكن هذه الإحاطة كان يمكن التغلب عليها بالحسم الثوري الذي كانت قيادة الثورة تفتقد إليه كثيراً.

نجمت المشكلة الأساسية لمسألة الحرب من الاعتماد المبالغ فيه على الصراعات الأوروبية، والظن بأنها يمكن أن تحول دون تحقيق أهداف الغزاة الغزو ومع أن عرابي قد صرح في وقت مبكر لبلنت أنه يشم بوادر التدخل تعليقاً على مذكرة ٧ يناير - وأنه سيتبع الطريقة البروسية في التجنيد العام القصير الأجل، فإنه لم يفعل شيئاً لتحقيق هذا الهدف وظل على آخر لحظة، يعتمد على الصراعات الأوروبية كوسيلة وحيدة قد تحول دون الغزو، وتمثل هذا الاعتماد في

مسألة سد قناة السويس فقد أحجم عرابي عن سد القناة وأجل ذلك على اللحظة الأخيرة، مما أدى إلى عدم التنفيذ، ولم يفعل ذلك إلا تحت وطأة اقتناع كامل بأنه قد يتعرض لعدوان دولي إذا فعل ذلك، وأن القوى الدولية ستمنع إنجلترا من إتمام الغزو. والواقع أن عرابي كان يعبر عن فكر كان سائداً ذلك الوقت وهو فكر سياسي يعكس تردد البرجوازية المصرية وضعفها، وعدم قدرتها على الدخول في معارك حاسمة ضد الاستعمار وتفضيلها أن تحل قضيتها الوطنية في إطار محالفة معه. وبالتأكيد فإن عرابي لم يفهم طبيعة التناقضات بين الرأسماليات الأوروبية، إذ ذاك وضخم فيها، وهو ما فوت عليه فرص اتخاذ الاستعدادات الحقيقية لصد الغزو، وبالتأكيد فإن التناقضات الدولية كان يمكن أن تلعب دوراً كبيراً مفيداً، لو طالت الحرب قليلاً، ولكن الاستعداد للحرب بدأ متأخراً، وحتى آخر لحظة فإن عرابي كان يشك في أن الأساطيل ستضرب الحصون حقاً..

● ومع أن إسهامات الشعب في المعركة كانت كبيرة، إلا أنها للأسف لم تفد الإفادة الكاملة لأسباب متعددة منها أن الالتجاء لطلب المعونة من الجماهير جاء متأخراً جداً، وبعد فشل قيادة البرجوازية في حلها أن تقوم الصراعات الدولية بإيقاف الغزو، كما أن برنامج تحشيد هذه الجماهير لم يكن واضحاً ومفصلاً، بل لم يكن فيه أشياء تلبى مطالب الكتل العريضة من الجماهير، ثم أن الاعتماد المبالغ فيه على الحافز الديني في تحشيد الجيش والشعب والاكتفاء به وحده، أدى إلى قصم ظهر الجيش المحارب، عندما فقد قائده الهالة الدينية التي أضفاها على نفسه، بصدور قرار إعلان العصيان من الخليفة العثماني.

ومع هذا قدم الشعب إسهامات عظيمة للمعركة، وتحفل المصادر المعاصرة لحوادث الثورة بتفاصيل هذا الدور الذي قام به الشعب، ففي معركة غزو الإسكندرية ورغم أنها حرب مدفعية في الأساس، أسهمت الجماهير في الحرب،

ويذكر الشيخ محمد عبيد في هذا الصدد أن «الرجال والنساء كانوا تحت مطر الكلل ونيران المدافع ينقلون الذخائر ويقدمونها إلى بعض بقايا الطوبجية الذين كانوا يضرينها وكانوا يغنون بلعن الأميرال سيمور ومن أرسله»^(٢٦٩).

ويقول عرابي في مذكراته أن كثيراً من الأهالي قد تطوعوا أثناء القتال رجالاً ونساء في خدمة المجاهدين، ومساعدتهم في تقديم الذخائر الحربية، وإعطائهم الماء وحمل الجرحى وتضميد جروحهم ونقلهم إلى المستشفيات^(٢٧٠) وهذا ما يؤكد أيضاً محمود فهمي في مذكراته إذ قال إنه رأى بعيني رأسه «ما حصل من غيرة الأهالي بجبهة رأس التين وأم كيبية وطوايى باب العرب، وهمتهم في مساعدة عساكر الطوبجية من جلبهم المهمات والذخائر وخرائطيش البارود والمقنوفات هم ونساؤهم وأولادهم وبناتهم والبعض من الأهالي صار يعمر المدافع ويضرها على الأسطول»^(٢٧١).

وتطوع كثيرون من المواطنين كجنود مقاتلين وقد بدأت حركة التطوع في القاهرة والأقاليم عقب ضرب الإسكندرية وقد قاموا بأعمال المساعدة العسكرية، ويذكر عرابي في مذكراته أن خطوط الدفاع في الجبهة الغربية قد تمت بمساعدة خمسة آلاف رجل من الأهالي من مديريات البحيرة والغربية والمنوفية^(٢٧٢) ويذكر الأستاذ الإمام في تقريره الذي كتبه لبرودلي أنه رأى الناس من فلاحين ويدو، ذاهبين إلى الحرب برضاهم واختيارهم متشوقين لمقاتلة الإنجليز ويذكر أيضاً أن الحماس قد شمل الأقباط وكان يشجعهم على ذلك رؤسائهم^(٢٧٣) ويذكر عرابي في رسالة منه إلى صابونجي - عقب هزيمة الجيش - أن الحرب بدأت ولم يكن هناك أكثر من عشرة آلاف جندي، وارتفع هذا العدد بعد ذلك إلى مائة ألف جندي^(٢٧٤).

وفضلاً عن التبرع بالنفس قامت حركة ضخمة للتبرعات المالية والعينية للجيش، وشاركت في ذلك الأمة كل بحسب طاقتها، ويذكر محمد عبيد في تقريره السالف الذكر أن الحرب قد «ألبت المسلمين والأقباط واليهود»، وأن الجميع قد تبرعوا بالخيول والحبوب والنقود والميرة اللازمة للجيش^(٢٧٥) ويذكر نينيه أن

الشعب قد أمد الجيش بالمال والقمح والشعير والبقول والسمن والخضر والفاكهة والخيل والماشية^(٢٧٦).

ويقول عرابي في مذكراته إنه نظراً لخلو الخزانة من المال فقد فرضت ضريبة مؤقتة قدرها عشرة قروش عن الفدان لمواجهة تكاليف الحرب. ولما أعلن ذلك للعموم جادت الأمة على اختلاف مذاهبها ونحلها بالمال والغلال والخيل والجمال والأبقار والجواميس والأغنام والفاكهة والحبوب والخضراوات حتى حطب الحريق^(٢٧٧) وتأكيداً لذلك فهو يذكر في رسالته لصابونوجي في يوليو ١٨٨٣ - أن المخازن لم يكن فيها عند بدء الحرب أكثر من ألف ومائتي حلة عسكرية و ١٥٠٠ عدل من الحبوب «ولكن عند نهاية الحرب كان لدينا في مستودعات الجيش وفي المديرية المختلفة والمخازن ما يزيد قيمته على مليون من الجنيهات من المال والمنتجات الزراعية والبقر والجاموس والغنم والأقمشة وكل ذلك قدم هدايا من الأمة للجيش المدافع عن وطنها وأن الجيش لم ينفق عليه درهماً واحداً أثناء الحرب من خزانة الحكومة»^(٢٧٨).

ومن المتبرعين، يذكر عرابي أسماء موسى بك مزار الذي تبرع بألف وثلثمائة ثوب بفترة وثلثين عجل بقر^(٢٧٩)، وحميد بك أبو ستيت الذي تبرع بألف وخمسمائة ثوب من البقعة للجهادية، كما جهز وقدم ألفي نفر من المتطوعين فضلاً عما قدمه من القمح وهي تبرعات تزيد قيمتها على عدة آلاف من الجنيهات، وكان يقوم بدفعها بالنهاية عنه حسن موسى العقاد^(٢٨٠)، وكذلك قام أحمد بك المنشاوي بتقديم خدمات وتبرعات كبيرة للجيش.

وقد ظل الشعب حتى آخر لحظة، ورغم كارثة الهزيمة، مصراً على القتال فبعد هزيمة التل الكبير ووصول الجيش الإنجليزي إلى مشارف العاصمة خرج بعض الأهليين من سكان باب الشعرية والحسينية يحملون الهراوات بقصد محاربة الإنجليز، ولكن محافظ العاصمة إبراهيم بك فوزي رأى في هذه الحركة عملاً لا يجدي ولا يؤدي إلا إلى سفك الدماء فردهم وأخذ يرقب حركاتهم منعا لوقوع الاحتكاك بين الإنجليز والأهليين^(٢٨١).

وفى ضوء ما سبق فإن الشعب لم يقدم تأييده للمعركة فحسب، ولكنه أيضاً قدم مساهمته الفعلية، بل وكان على استعداد للمضى فى الحرب بكل ما يستطيع. ولكن مسألة الاستمرار فى الحرب كانت تحتاج إلى التنظيم والحشد وهذا يعنى أن يكون برنامجها السياسى واضحاً ومحددًا ليمكن عن طريقه تجميع الشعب للاستمرار فى المعركة، ولكن القيادة التى تولت المعركة اكتفت بالاعتماد على الصراع الدولى وعلى الأمنى الخيرة لديها فى طيبة جلادستون.

● ومن ناحية ثالثة فإن التأييد الذى قدمته القوى الثورية العالمية، لم يكن ذا تأثير فعال فى ظروف تصاعد المد الاستعمارى العالمى، وكان حجمه أضال مما ينبغى الاعتماد عليه. ولم يبذل عرابى مجهودًا منظمًا لضمان تحول التأييد الذى قدمته الطبقة العاملة فى البلاد الاستعمارية إلى ضغط سياسى ضخم وكان تركيزه الأساسى على معونة العناصر المعارضة فى داخل الجبهة الاستعمارية نفسها وبالذات فى داخل حزب الأحرار البريطانى مثل بلنت وروبرتسن وبرايث الذى استقال من وزارة الأحرار عقب الغزو. وهذا واضح من التصريح الذى فاه به الضباط فى مناقشتهم الحامية مع سلطان باشا فى ليلة الدار المشهورة عندما صرح أحدهم بأن حزب الأحرار البريطانى عاضد لهم وقد اكتفت قيادة الثورة بنشر أنباء التأييد الذى قام به العمال فى الدول الاستعمارية فنشرت أنباء الاجتماع الذى عقده العمال فى باريس فى ٣٠ يوليو والذى أصدر قرارات بإدانة التدخل الإنجليزى ونددوا فيه بموقف الحكومة الفرنسية المحايد على أساس أن الحياد فى هذه المسألة هو ترك إنجلترا لكى تقوم بالغزو آمنة. ونفس المسألة حدثت فى لندن حيث عقد العمال اجتماعًا وأبلغوا جلادستون استيائهم واحتجاجهم على التدخل الإنجليزى فى مصر ومعارضتهم للغزو، وطلبوا إيقافه باعتباره عدوانًا على حق الأمم فى تقرير مصيرها لا يحقق إلا مصلحة الرأسمالية المالية^(٢٨٢).

ثم إن الثورة أيضاً قد حظيت بتأييد العناصر الأوروبية اليسارية فى الداخل، فقد أرسل المسيو كامينى - رئيس جمعية الفعلة الإيطاليين - خطابًا إلى البارودى

عقب توليه الوزارة أبلغه فيه بقرارات الجمعية العمومية لنقابة العمال الإيطاليين بتأييد الثورة المصرية متمنياً «نجاح الحزب الوطنى المصرى وتحقيق أمانيه الوطنية». رابطاً بين النضال الإيطالى والمصرى من أجل الاستقلال «فما العمال الإيطاليين إلا أبناء أمة حاربت فى نوال استقلالها فهم يتمتعون أن المقاصد التى أبدتها الأمة المصرية وسعت إليها بالتأنى وحسن السياسة تفوز بإدارة الوزارة الحالية فوزاً يعدل عظم الغاية المطلوبة وكبر شأنها» (٢٨٢).

كذلك حظيت أيضاً بتأييد الحركات القومية فى أوروبا ويذكر بلنت أن الحماسة فى إيطاليا قد بلغت حدّاً كبيراً، وعلى الرغم من أن الحكومة الإيطالية كانت تعضد السياسة الإنجليزية فإن غاريبالدى قائد حركة التحرر الوطنى الإيطالى كان يهين فيلقاً للذهاب إلى مصر ومعاونة عربى (٢٨٣).

وكان عربى يعتمد فى رسم موقفه الاستراتيجى على فهم خاطئ لطبيعة التناقضات الاستعمارية كما كانت تعبر عنها أنباء الصحف. ويعلق سليم النقاش فى كتابه مصر للمصريين على مقتطفات متعددة اقتبسها من هذه الصحف فليخصها بقوله «إن الأميال العمومية كانت فى ألمانيا والروسيا وفرنسا وإيطاليا منحازة إلى العربيين فكانت تزيدهم على ما سبق لنا بيانه إصراراً على المقاومة وأملاً فى انتصار الدول لهم فتساعدهم على إخراج الإنجليز من مصر... ويؤكد أن «العربيين كانوا يتلقون هذه الأقوال والمنشورات ويزدادون بها ثباتاً على عزمهم وتيقناً بأن فوز إنجلترا فى محاربتهم من رابع المستحيلات» وقد اهتموا جداً بخطاب ألقاه كليمنصو - رئيس فرنسا - مدح فيه الأمة المصرية (٢٨٥).

المؤكد أن فهم طبيعة التناقضات الاستعمارية يتطلب وعياً لم تكن تملكه قيادة ذات طابع رومانتيكى فى الأساس لم تخل من التشوش ذهنى المشوب بصوفية دينية وتصور أخلاقى للعالم، كما أنه كان بعيداً عن إدراك البرجوازية المصرية الضعيفة التى لم يصل بها نموها وتطورها إلى الحد الذى تأخذ فيه موقفاً حاسماً من الاستعمار بحيث تدخل معه معركة حياة أو موت.

● ولعل هذا هو السبب في أن عرابي اتجه لتشكيل جبهة إسلامية ضد الغزو، ففي خطابه لجلاستون قال «إننا سنستخدم رجال الدين في الحض على إثارة الجهاد أي الحرب الدينية في سوريا وبلاد العرب والهند. ومصر تقع في طريق مكة والمدينة وجميع المسلمين يحتم عليهم دينهم تأمين الطريق إليهما وقد ألقيت مواعظ بهذا الصدد في مسجد دمشق وحصل اتفاق مع جميع زعماء الدين في العالم الإسلامي فأكبر القول بأن أول قتلة ترمي، ستكون سبباً في سفك الدماء في آسيا وإفريقيا وأن تبة ذلك كله ستقع على كاهل إنجلترا»^(٢٨٦).

وهكذا نشأت حركة إسلامية واسعة للدعوة لتأييد عرابي في كفاحة واعتلى العلماء المنابر في تركيا، وأخذوا يستشفرون المسلمين ويدعونهم إلى حمل السلاح والتطوع في الحرب المقدسة لحماية أرض الإسلام^(٢٨٧).

وفي الهند ثار المسلمون، فأسرعت السلطات البريطانية إلى تحديد إقامة جمال الأفغانى وكان إذ ذاك بها. وفي الشام حمل الرجال السلاح وأعدوا الكتائب من المجاهدين، ولكن الحاكم العثماني منعهم من الإبحار إلى مصر والمسألة نفسها في تونس وغيرها من بلاد الشمال الإفريقي. ويذكر بلنت أن عرابي «كان يعرف أن مسلمي العالم كانوا ينظرون إليه باعتباره زعيم الإسلام ونصيره وذلك لأن الحجاج الذين عادوا من الحجاز أخبروه بذلك، فكان يرى أنه من الصعب على السلطان أن ينضم إلى إنجلترا ويحاربه»^(٢٨٨).

والواقع أن الجبهة الإسلامية كانت ضرورية ذلك أن الدول الاستعمارية كانت تلتهم الدول الإسلامية واحدة بعد الأخرى، وكانت معظم الدول الإسلامية إما مستعمرات فعلاً أو مهددة بأن تكون كذلك. والخطورة في هذا الاستخدام لفكرة الجبهة الإسلامية أن القيادة الثورية في مصر لم تبدل مجهوداً فعلياً لكي تقوم هذه الجبهة بدور فعال يشكل تهديداً حقيقياً ومحسوساً، والواقع أن الدول الاستعمارية كانت بالفعل تخشى أن تواجه بثورة إسلامية تطيح بمصالحها وتعرضها لأخطار شديدة واعتمدت قيادة الثورة على رد الفعل العفوى غير المنظم

لدى شعوب هذه الدول فضلاً عن أن استخدام الدافع الدينى أساساً، قد وضع عرابي تحت رحمة الباب العالى الذى كان له سلطان دينى ساحق باعتباره خليفة المسلمين ولو كان عرابي قد مزج بين الدافعين الدينى والقومى لربما استمرت المقاومة بعد إعلان العصيان الذى كان من أخطر أسلحة الهزيمة.

والواقع أن عرابي لم يستطع أن يستفد من خريطة التناقضات أقصى استفادة ممكنة، لقد كان هناك أولاً التناقض بين الدول الاستعمارية بعضها البعض، ثم التناقض بين الطبقة العاملة فى داخل هذه البلاد وبين الرأسماليين بالإضافة إلى التناقض بين شعوب المستعمرات والدول الاستعمارية، فضلاً عن التناقض الداخلى فى مصر نفسها بين أمة الخيانة وأمة الثورة.

والغريب أن قيادة الثورة قد اعتمدت على التناقض الثانوى الوحيد بين مجموعة التناقضات المذكورة وهو التناقض بين الدول الاستعمارية بعضها البعض، وأهملت التناقضات الثلاث الأخيرة رغم أنها تناقضات رئيسية عدائية والمفروض عند رسم الاستراتيجية الثورية لهذه المرحلة أن يوضع التناقض الداخلى فى مصر باعتباره التناقض الأساسى بحيث تكون العناصر الثورية سياسياً والطبقات المعادية للغزو هى القوى الرئيسية، ثم تكون التناقضات داخل الدول الاستعمارية والتناقض بين شعوب المستعمرات والدول الاستعمارية بين القوى الاحتياطية للثورة.

إن الاعتماد على هذا التناقض الثانوى الوحيد يدل على طبيعة قيادة الثورة البرجوازية المترددة التى تعبر عن طبقة ضعيفة اقتصادياً وتسعى إلى حل المسألة الوطنية فى الإطار الاستعماري، ولذلك فهي أعجز من أن تنظم جماهير فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين وفقراء المدن والحرفيين للدخول فى معركة ضد الاستعمار.

● وفى هذا الإطار فإن واقعة الخيانة الشهيرة التى حدثت فى الثورة العرابية هى عامل من عوامل الهزيمة العسكرية، ولكنها لم تكن مبرراً لإجهاض الثورة، فالثورة قد أجهضت فعلاً، عندما كانت كل القوى السياسية

والعسكرية والشعبية عن المقاومة. وقد غزا الجيش الفرنسي مصر قبل ذلك ولكن الثورات لم تتوقف ضده فما هو البعد الحقيقي لمسألة الخيانة؟

يظهر هذا البعد سياسياً في عجز قيادة الثورة عن اتخاذ مواقف حاسمة من العناصر الخائنة، وهو ما يجعلنا نعود إلى التذكير بمسألة السلطة وعجز حزب الثورة وضعفه.

وهو يظهر اجتماعياً في عدم صياغة البرنامج الفلاحى الذى يكفل استمرار الثورة رغم الهزائم التى قد تقود إليها الخيانة وهو يظهر أيضاً في ذلك الاعتماد المبالغ فيه على الشعارات الدينية. وقد قال عرابى في مذكراته موضعاً تأثير منشور العصيان في الجيش «لما نشر منشور السلطان بعصياننا ومن معنا بجرنال «الجوائب» إرضاء للإنجليز أرسل منه مئات الألوف من النسخ إلى الهند والأفغان والحجاز والعراق والترك ومصر والمغرب الأقصى وجميع بلاد الإسلام بواسطة الإنجليز، ووزعت منه نسخ كثيرة على ضباط الجيش المصرى في جميع المراكز بواسطة «أبو سلطان باشا» ومن معه من المخدوعين. إذ ذاك تدمر بعض أمراء العسكرية وقالوا إننا إذن عصاة على السلطان مخالفون لكتاب الله وسنة رسوله كما فعل محمد على باشا رأس العائلة الخديوية وابنه إبراهيم باشا ومن مات منا مات عاصياً لا أجر له، مثل الذين ماتوا من المصريين في قتال الدولة العلية، فنصحناهم بأن هذا المنشور مخالف لأحكام الدين الإسلامى، لأننا إنما نقاتل أعداء المسلمين الذين يريدون أن يستولوا على بلادنا الإسلامية وأن الجهاد في سبيل حماية الدين والمال والوطن فرض واجب علينا، وأن سلطان المسلمين لا يسمح بمثل هذا المنشور، وإنما هو دسيمة إنجليزية تمكنوا من إنفاذها بواسطة الرشوة، ولو فرض وصدر مثل ذلك من سلطان لوجب على المسلمين خلعهم لمخالفته لأحكام الدين. إلا أن تلك النصائح لم تؤثر في الذين يجهلون أحكام الدين مثل أحمد بك عيدالفقار قومندان السوارى، وعبد الرحمن بك حسن حكمدار الآلاى الثانى سوارى، وعلى بك يوسف (خنفس) أمير الآلاى الثالث بيادة، ولكنهم أظهروا قبول ما أوضحناه لهم وأسروا الغدر والخيانة

والحساب على الله»^(٢٨٩) وتذكر بعض المصادر أن عرابي قد أطلع النديم وبعض خواصه على منشور العصيان بمجرد علمه به واستشارهم فما يجب أن يفعله «فأشار عليه النديم بنشره في صحيفة الطائف والرد عليه مع الاستمرار على المدافعة والنزود عن الوطن حتى في الحالة التي ترد فيها عساكر تركية لمحاربتهم»^(٢٩٠) ولكن عرابي رفض الفكرة بسبب تخوفه من تأثير المنشور في الجنيث وهو ما جعل المنشور الذي وزع سرا يحدث تأثيراً ضاراً مما يدل على أن قيادة الثورة كانت تفتقد إلى فاعلية الهجوم السياسي وأنها وقعت في مأزق بسبب أسلوب التجنيد السياسي الخاطئ والقائم على وجه واحد هو الوجه الديني، بينما كان ضرورياً وأساسياً لها أن تعتمد معه على وجه آخر أكثر أهمية وهو الوجه السياسي وجه المقاومة ضد الاستعمار والتسلط الفردي. والغريب أن هذا الاعتماد على الحافز الديني كان يتضمن بالفعل قدراً من الديماغوجية فمع أن عرابي كان متديناً تديناً لا شك فيه، فإن داعية الثورة السياسي الأول «عبد الله النديم» الذي أسهم في نشر «الهوس الديني» لم يكن كذلك ويقول لويس صابونجي في رسالة منه لبلنت بتاريخ ٢٧ يونيو ١٨٨٢ «إن نديماً رغم خلقه الثوري الطيب وميله إلى الإصلاح متسرع مندفع سهل التأثر، وأسوأ ما شهدته منه أنه كلما وجد نفسه مغلوباً في مناقشة قفز في عنف إلى موارد التعصب الديني. وشر ما في الأمر أنه بعيد عن التدين، ولكنه يتظاهر بحماسة للتدين تفوق حماسة شيخ الإسلام» وذكر أن «عرابي باشا يعرف كل ذلك وقد نصح له فعلاً بالاعتدال»^(٢٩٠ مكد).

وبعد هزيمة الثورة قدم عرابي في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢، نقاطاً برنامجية أخرى طلبها منه اللورد «دوفرين» الذي عين من الحكومة الإنجليزية لرسم السياسة الإنجليزية في مصر - وقد حدد عرابي النقاط التالية:

- ١ - يجب على الحاكم في مصر أن يكون محدود السلطة مقيداً بقوانين شورية وعليه مراعاة تنفيذها والمحافظة عليها وتلك قاعدة أساسية تكون مرعية الإجراء على الدوام.

- ٢ - يجب انتخاب مشايخ البلاد بمعرفة الأهالى من الذين اشتهروا بالعفاف وحسن المعاملة حيث إن كثيراً من المشايخ الموجودين طبعوا على سلب أموال الأهالى ليدلوا بها إلى الحكام فى سبيل ترقيةهم واعتبارهم.
- ٣ - يجب انتخاب مجلس النواب من نبيهاء الأمة المصرية وأن يكون انتخابهم حراً كما فى الممالك المتقدمة وتعرض عليه جميع اللوائح والقوانين الإدارية والاقتصادية وتعطى لأعضائه الحرية التامة فى المداولة وإبداء آرائهم الصريحة ليتمكنوا من حفظ حقوق منتخبهم. ولا يلزم الحكومة العمل بما يقرره المجلس المذكور إلا بعد مضى مدة فيها يعلم اقتدار أعضائه على النظر فى مصالح البلاد بواسطة نشر مجادلاتهم العلنية فى الجرائد، وحينذاك تكون قرارات مجلس النواب قطعية والوزراء مسئولين أمام ذلك المجلس وتلك المدة لا تزيد على خمس سنين.
- ٤ - يجب أن توضع قاعدة بين سكان القطر المصرى عمومًا لا يمتاز فيها الأجنبى على الوطنى فى جميع المعاملات وفرض الضرائب والرسوم وغير ذلك.
- ٥ - يجب وضع حد للمرابين لمنعهم عن استعمال الغش وإدخاله على الأهالى لسلب أموالهم كما يجب إيقاف المزارعين عند حد فى الأخذ بالريا.
- ٦ - يجب تسوية ديون المزارعين وتوحيدها وتسيدها بواسطة الحكومة إلى الدائنين على أقساط مناسبة لحالة المدينين تسدد إلى الحكومة مع أقساط الأموال الأميرية.
- ٧ - يجب إبطال ضرائب الويركو والفردة والدخولية وجميع المكوس التى أضرت كل الضرر بالفقراء والمساكين.
- ٨ - يجب إبطال طريقة التسخير التى هى السبب الوحيد فى عدم العمران وتشثيت شمل الفقراء الذين لا قوت لهم إلا من كد أيديهم وعرق جبينهم.
- ٩ - يجب أن تشهر أشغال تطهير الترع والجداول وإنشاء المصارف وحفظ جسر النيل فى زمن الفيضان فى المناقصة بين المقاولين بواسطة وزارة الأشغال العمومية.

- ١٠ - يجب توحيد القوانين القضائية فى جميع محاكم القطر المصرى ومراعاة تنفيذها بغاية الدقة بدون تدخل ذى سلطة فى تأويلها واستعمالهم الطريق القديمة فى مراعاتها ظاهرا وعدمها فى الحقيقة.
- ١١ - يجب إبطال المحاكم المختلطة التى أضرت بالوطنيين وكانت هى الوسيلة الوحيدة لإعانة المرابين على تجريد كثير من الوطنيين من أطيانهم وأملاكهم.
- ١٢ - يكتفى من الأجانب الموظفين بقدر الضرورة مع مراعاة حالة مالية البلاد فى رواتبهم والمناسبة بينها وبين رواتب الموظفين الوطنيين حتى لا تقع المنافسة والمناهرة بسبب الامتيازات الفاحشة.
- ١٣ - يجب أن يكون قنال السويس حراً بكفالة الدول الموقعة على معاهدة برلين وفى مقابلة تنازل الأمة المصرية عن حقوقها الصريحة فى ذلك، يعوض لها مبلغ كاف يعادل هذا التنازل لتسد جانباً من الدين ومع ذلك يبقى لمصر حق كياقى الدول المذكورة، وعلى الدول أيضاً أن تدفع مبلغاً سنوياً يكون كافياً للقيام بحفظ القنال المذكور.
- ١٤ - يجب تعديل الضرائب وجعلها متناسبة مع حالة الأراضى واستعداداتها بدون فرق بين الأغنياء والفقراء.
- ١٥ - لأجل تأمين الدائنين على أموالهم من كل خطر يخشى وقوعه فى المستقبل يجب تنزيل الدين إلى ٥٠٪ والفائدة ١٪ والاستهلاك ١٪ سنوياً.
- ١٦ - يجب أن الأراضى العشورية تدفع ضرائب تساوى ضرائب الأراضى الخراجية حيث إن الخراجية صارت ملكاً حراً لمالكها بمقتضى قانون المقابلة.
- ١٧ - يجب اعتبار الأموال التى دفعت من طرف المزارعين فى المقابلة دينا على الحكومة أسوة بالأجانب وقدرها ١٧,٠٠٠,٠٠٠ مليون من الجنيهات.
- ١٨ - يجب تعميم التعليم وتوسيع دائرته فى أنحاء القطر بحيث يكون إجبارياً حتى سن ١٥ سنة.

١٩ - يجب أن يكون لمصر (وزراء مفوضون في جميع الممالك الموقعة على معاهدة برلين لفهم حقيقة ما يكون جارياً في مصر وتسهيل المعاملات التجارية وغيرها)^(٢١٩).

قيادة الثورة

ملاحظات حول الزعامة البرجوازية

يبالغ المؤرخون البرجوازيون - عادة - في الدور الذي لعبته قيادة الثورة في إجهاضها ويذهبون - كما أشرنا في المدخل - إلى أن هذه القيادة هي المسؤولة أساساً عن إجهاض الثورة. وهذه النظرة تتواءم مع التصور البرجوازي للعالم، ذلك التصور الذي يعتبر الفرد ركناً أصيلاً في حركته ولأن البرجوازية لا تملك أصلاً فلسفة متكاملة للتاريخ، فإن منظريها لا ينطلقون كلهم من أرضية واحدة ولكن هناك بعض الفرضيات المكررة لدى الكثيرين منهم وبينما يرى بعضهم مثل كارليل أن التاريخ ما هو إلا حركة مجموعة من الأفراد الألفاظ، فإن آخرين يصوغون هذا في مقولتهم الشهيرة حول أنف كليوباترا الذي لو كان أقصر قليلاً لتغير وجه التاريخ. وبينما يتطرف هؤلاء في تجاهل القوانين الموضوعية لحركة التاريخ فإن آخرين يتطرفون في الناحية الأخرى فيذهبون إلى أن الحتمية التاريخية تحقق نفسها دون أي تدخل من الفرد، الذي لا دور له على الإطلاق في التأثير على حركة التاريخ، وهو تصور ميكانيكي لهذه الحركة ينفي عنصراً مهماً من عناصرها، هو فاعلية الفرد في تحقيق هذه الحتمية عن طريق الوعي بقوانينها والسعى لتحقيق هذه القوانين؛ ثم أرسى «المادية الجدلية» بشكل متكامل المفهوم الصحيح لهذه المسألة:

- فهي تذهب إلى أن «فاعلية الفرد» ضرورة لتحقيق الحتمية التاريخية، فالمجتمع يتغير ويتطور تبعاً لقوانين موضوعية حتمية، هذا صحيح، ولكن دور الفرد هو جزء من تحقيق هذه الحتمية، ومن غير المتصور أن تتحقق هذه الحتمية مع المعجز الكلى والسلبية التامة من الفرد.

● غير أن فاعلية الفرد هنا تؤدي دورها، من خلال انسجام الدور الذي يقوم به مع القانون الموضوعي لحركة التاريخ، أي أن الفرد يسهم في تحقيق الحتمية، ولكنه بالتأكيد سيفشل تماماً إذا فكر في أن يلعب دوراً معاكساً لهذه الحتمية .

● إن هذا يؤدي في النهاية إلى أن الفرد الذي يقع في موضع مؤثر في خريطة السلطة في المجتمع يمكن أن يؤثر بدرجة أو بأخرى في تغيير بعض السمات الفرعية للظاهرة التاريخية عند توفر شروط معينة، تحقق لموقعه القيادي إمكانية هذا التأثير، ولكن بالتأكيد لا يستطيع أن يؤثر تأثيراً يغير حركة التاريخ وظواهره الأساسية التي تتحكم فيها عوامل موضوعية وتسير في اتجاه حتمية محددة.

● وبالإضافة إلى كل هذا فإن الفرد المؤثر تاريخياً هو ابن ظاهرة تاريخية، وليس مجرد ذات تضم قيماً أخلاقية وصفات شخصية، فالظروف الاجتماعية والتاريخية هي التي تكون شخصية القائد والزعيم، وهي التي تعطيه إمكانية التأثير المطلق على الحوادث أو التأثير النسبي فيها، ومن هنا فصفته الخاصة في النهاية تلعب دوراً محدود التأثير في تسيير الحوادث.

في ضوء الفرضيات السابقة فإن دراسة الدور الذي لعبته الزعامة في الثورة العربية ومدى تأثيرها على حركة الثورة، ضرورة لا غنى عنها لاستكمال فهم الزعامة العربية ومدى تأثيرها في حركة الثورة والواقع أن الزعامة البرجوازية المصرية تتسم بسمات مشتركة نبتت أصلاً من طبيعة التكون الخاص للبرجوازية المصرية، وربما تكررت بعض سمات الزعامة العربية في الزعامة الزغلولية وخلفائها بعد ذلك. وسوف نحاول أن نرصد بشكل ما بعض هذه السمات.

وثمة مجموعة من المصادر يمكن أن يؤدي الاعتماد عليها إلى إبراز بعض النقاط المهمة في هذا الصدد، فهناك أولاً مذكرات قادة الثورة، وهناك خطبهم ورسائلهم، ومحاضر التحقيق معهم بعد فشل الثورة والانطباعات التي كونها عنهم معاصروهم الأجانب أصدقاء كانوا أم أعداء.

وإذا ألقينا نظرة سريعة على التكوين الطبقي الخاص لهؤلاء الزعماء من خلال تراجم حياتهم، سنجد أنه تكوين متماثل تقريباً، مع فرصة للتباين الشديد أحياناً بين النديم في أسفل الاجتماعي والبارودي في قمة هذا السلم. بيد أن الكتلة الكبرى من زعماء الثورة كانت تنتمي - أصلاً - إلى عناصر من أبناء المزارعين الصغار، عرابي لم يرث عن أبيه سوى ثمانية أفدنة^(٢٩٢) ونفس المسألة بالنسبة إلى علي فهمي وعبدالعال حلمي وطلبة عصمت كان مفتش مزروعات بإحدى الدوائر الزراعية، وعلى الروبي شأنه في ذلك شأن الزعماء الثلاثة عرابي وعبدالعال وعلي فهمي، التحق بالجيش جندياً على عهد سعيد باشا حين تقرر تجنيد أبناء العمدة والمشايخ والأعيان والشيخ محمد عبده كما يقول عن نفسه قد نشأ «كما نشأ كل واحد من الجمهور الأعظم من الطبقة الوسطى من سكان مصر، ودخلت فيما فيه يدخلون»^(٢٩٣) كان جده «شيخاً لبلدته»^(٢٩٤) أما أبوه فكان ذا منزلة بقرية لدرجة أن بعض الحكام كناظر القسم وحاكم الخط كانوا ينزلون عندهم ولا ينزلون في بيت العمرة^(٢٩٥).

ويرتبط وعيهم بثقافتهم، كما يرتبط أيضاً بوضعهم الطبقي فالأغلبية العظمى من العسكريين قد جاورت في الأزهر زمناً، عرابي وعبدالعال وعلي فهمي.. والآخرين، ثم انتقلوا منه إلى الجيش في أواخر عهد سعيد عندما قرر تجنيد أبناء العمدة والمشايخ إجبارياً والواقع أن انتقالهم ذلك إلى الجيش لم يكن تنازلاً عن وضعيتهم الطبقيّة سقوطاً في هوة مركز اجتماعي أقل درجة، ذلك أنهم جميعاً كانوا لا يقضون في الجيش كأنفار إلا فترة قليلة، عاماً أو عامين على الأكثر، ثم يرقون بعد ذلك إلى رتب الضباط التي تبدأ بثلاثة جنيهاً ونصف للملازم ثان، وتترج إلى أربعة جنيهاً للملازم أول - فخمسة للويوياًش فاشي عشر للصاغ فعشرين للكبكباشي فخمسة وعشرين للقاتمقام وأربعين للأميرآلي، وكانت رتب الضباط الذين قادوا الثورة، تنحصر في الرتب الثلاث الأخيرة عند قيامهم بها.

والواقع أن هؤلاء جميعاً قد التحقوا بالجيش في ظروف اجتماعية، جعلت للاستخدام فيه قيمة جديدة، منذ كون محمد علي الجيش المصري، وحقق

الانتصارات الكبيرة، وأعطى العاملين به مراكز اجتماعية معينة، وربط حياة المجتمع كله بهذا الجيش، منذ ذلك الوقت فإن قرون السيطرة التركية المملوكية، التي احتكرت فيها الإقطاعية العسكرية، حمل السلاح والقتال والمكانة الاجتماعية والسياسية تبعاً لهذا، جعلت التطلع إلى هذا المكان الجديد يزداد، خاصة بالنسبة للعناصر التي كانت ترى أن جاهلها الموروث قد انتهى نتيجة لعمليات الإفقار والسلب الذي في مارسه السلطة المملوكية ضدها. إن الطموح العصامي الذي تحركه رغبة في استعادة الجاه القديم - حقيقياً كان أو وهمياً - كان وراء سعى هذه العناصر للتعليم وللالتحاق بالجيش، ثم الاهتمام بعد ذلك بالعمل العام والمشاركة فيه.

والواقع أن التركيب الاجتماعي الذي انحدر منه هؤلاء كان تركيا مؤثراً إلى حد كبير فيهم. فالمالك الصغير، في مجتمع تسوده فوضى اقتصادية ضخمة، معرض لحالة من حالات الفقر المدقع في ضربات مفاجئة. إنه الهدف الأقرب للمدفع، وهو لهذا - شأنه شأن العناصر البرجوازية الصغيرة في المدن - يعيش في حالة رعب حقيقي من الهبوط في هوة الطبقات الدنيا، وحالة من حالات الرغبة في الصعود إلى أقرب ما يمكن من الطبقات العليا. ولكن الوعي الاجتماعي يلعب دوراً في تحديد الموقف الخاص لكل مفردة من هذه المفردات وهو ما دفع بهذه العناصر إلى الارتباط بالعمل العام والاشتغال به.

على أن ارتباطهم بالعمل العام قد تم عبر منعرجات كثيرة، ففى خلال عملية الصعود الفردي، ارتبط أكثرهم بالفئات العليا ارتباطاً أقرب ما يكون إلى التبعية الاجتماعية والسياسية فعربى ارتبط أولاً بسعيد باشا، وحظى برضاء، وكان في العشرين من عمره عندما التحق بإورا له في سنة ١٨٦١ وسعى للزواج من كريمة مرضعة الأمير إلهامى باشا، وكانت أختاً لحرم الخديو توفيق من الرضاة، وهو ما ساعده للعودة إلى الجيش وكان قد فصل منه، ومكنه عندما تولى توفيق الحكم من الحصول على رتبة الأميرآلى ومن التعيين كأحد باوران الخديو والمسألة نفسها بالنسبة إلى على فهمى الذى تزوج بإحدى جوارى السراى وكان محسوباً من محاسيب الخديو، وكثيرون من الضباط كانوا قد تزوجوا بسرارى السراى،

تنفيذاً لسياسة عامة وضعها الخديو إسماعيل لاستمالة الجيش إليه، بل إننا نجد هذه الظاهرة أيضاً في محمد عبده الذي ارتبط برياض باشا لفترة طويلة ودافع عن سياسته دفاعاً طويلاً، وكذلك عبد الله النديم الذي عمل «نديماً» للذوات والأعيان، وارتبط برياض أيضاً في بعض فترات حياته.

وقد كانت هذه الفترة من حياة زعماء الثورة، فترة مؤقتة، وقد انتهت بأن أدركوا - على تفاوت - أن حل مسألتهم الخاصة لا يمكن إلا بالارتباط بالعمل العام. والواقع أن وعيهم قد تكون أساساً من حالة المسخط الذي تتميز به هذه العناصر من الفئات الدنيا من البرجوازية الرفيعة، ثم أسهم تعليمهم الديني في إضفاء المزيد من الإحساس الخلقى لديهم، بخاصة وهم ينحدرون من فئات اجتماعية يعتبرها علماء الاجتماع حاملة التقاليد والمحافظة عليها. ثم تفتح وعيهم أكثر خلال مجموعة التأثيرات التي أحدثها الأزهر على عهد إقامة الأفغان في القاهرة سواء تلك التي أحدثها بنفسه أو التي نتجت عن المناخ العام الذي أحدثه وجوده في مصر. ويرجع عرابي إلى كتاب الملازم لويس عن حياة يونابرت - الذي أهداه الخديو سعيد ترجمته العربية - بداية اهتمامه بالعمل العام، ولعل عرابي قد قرأ بعد ذلك كثيراً في الثورة الفرنسية، فقد تأثر في بعض ما اتخذ من إجراءات أو عرضه من أفكار بحوادثها، مثل فكرة الجمعية العمومية وهي مماثلة لمجلس طبقات الأمة، أو فكرة مصادرة أموال الهاربين على أن ثقافته العامة كانت ثقافة دينية، ولعل قراءته المفضلة كانت في ذلك الفرع. وقد عثر على بعض الكتب المهداة إليه منها كتابا «نبوع المسرات والنفحات الشاذلية، شرحاً على البردة الأباصيرية، والنفحات النبوية في الفضائل العشورية»^(٢٩٦) وقد أهداه له الشيخ حسن العدوي والحقيقة أن عرابي كان متديناً إلى الدرجة الواضحة التي لا تخطئها عين، وربما بالغ في ذلك بعض الشيء، ويقول بلنت إنه «كان يحيط نفسه برجال الدين لأنه كان مسلماً ورعاً، وكانت الأوقات التي يجب عليه أن يقضيها في تنظيم وسائل الدفاع يصرفها في الأدعية والصلوات، ويظهر أنه لم ينقطع عن هذه الأعمال إلى النهاية، ومن الصعب أن يعرف الإنسان ما كان هياً من التدابير الحربية»^(٢٩٧) والواقع أن تدينه كان تشويه بعض المعتقدات التي

لا يمكن اعتبارها من الدين في شيء، منها مثلاً اهتمامه الزائد بالدعوى وقراءة البخارى على الأسلحة الجديدة، فقد أرسل له الشيخ حسن العدوى برقية بأنه سيقدم إلى التل الكبير «مع بعض الإخوان وصحبتنا البخارى الشريف لقراءته عند الطايبه الجديدة»^(٢٩٨) بل إنه ذكر في محضر التحقيق معه أنه قد تم تفتيشه تفتيشاً دقيقاً عند دخوله السجن ولم يجدوا معه غير مجموعة أحجية، وقال مبرراً ذلك «إن أولادى كانت تموت بداء التشنج فى حال الصفر ولم تجدهم نفعاً أدوية الحكماء ففزعنا - وعلى حسب اعتقاد الناس - فى التحفظ على الأولاد نحمل تلك الأحجية، وبالواقع حفظهم الله بسبب ذلك»^(٢٩٩) هنا يتدنى الإيمان الدينى إلى مستوى الخرافة الشائعة. ومن المتواتر عنه كذلك إيمانه بالرؤى والأحلام واعتماده عليهما إلا أن عرابى على أى الأحوال، كان يملك مجموعة من الرؤى السياسية السليمة، وبالأذات فكره الديمقراطى الذى كان جوهر موقفه، كما أنه بالتأكيد لم يكن متعصباً دينياً بأى شكل من الأشكال بالمعنى الذى يحول الإيمان إلى كراهية الأديان الأخرى. يضاف إلى هذا أنه كان - ومعظم قيادة الثورة - أقرب إلى الحس الفلاحى وهذا طبيعى بحكم نشأتهم فى قرى صغيرة، وفى طبقات كانت أقرب إلى فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين، ولكن هذا الحس كان مجرد عطف غير مترجم، ولكنه كان نوعاً من الاختلاط بين الشعور الدينى الجارف الذى يدعو إلى الرحمة والمودة والتصدق على الفقراء، وبين الحس القومى العام الذى يضع «الفلاحية» - كصفة - فى مواجهة «البركسية» كصفة - دون إدراك واع أو ناضج للمسألة التطبيقية.

وقد تميز عرابى إلى هذا بنوع من الرومانتيكية، غلبت على تصويره العام للأشياء، وهى مظهر من مظاهر افتقاد الوعي لبعض عناصره، وهو ما أجمع عليه كل من عرفه من أصدقائه - بلنت ونينيه مثلاً - ولعل هذا راجع إلى حمه الصوفى أساساً، بيد أن ذلك قد أسهم - مع عوامل أخرى - فى ترده فى بعض المواقف، وافتقاده إلى العقلية العملية، التى تتخذ قرارات حاسمة ونهائية عندما يتطلب الأمر ذلك، وهو ما يبدو واضحاً فى ترده فى اتخاذ موقف حاسم بالنسبة إلى قناة السويس، وبالنسبة إلى الخيانة.

يقول بلنت إن «عرابى لمسوء حظ الحرية لم يكن رجلاً قوياً، وإنما كان ذا أمانى إنسانية، وكان فى خلقه شىء من التشبث بآرائه والرغبة فى تحقيقها، وكان يجهل أوروبا جهلاً تاماً، ويجهل أيضاً الطرق والأساليب السياسية الغربية»^(٢٠٠) ويتهمه بعض المؤرخين بالغرور الشديد - كالأستاذ الراقى - ويرون أنه كان ذاتياً «يؤثر المطامع الشخصية على مصالح الوطن العليا، واهتمامه أكثر مما يجب بذاته وحياته، وهذا ليس من الإخلاص الذى يجب أن يكون أول صفات الزعيم الوطنى، فإسقاطه وزارة شريف باشا يرجع العامل الأكبر فيه إلى أطماعه فى السلطة والجاه، وسعيه لخلع الخديو توفيق يرجع إلى مثل ذلك»^(٢٠١) ونظن أن هذا سبب لا غير. ورغم ذلك فإن بعض مناحى الإحساس الشديد بالذاتية كانت تتوزع هنا وهناك بالنسبة إلى قيادة الثورة، ولعل عرابى بينهم، بيد إننا لا نوافق الأستاذ الراقى على تفسيره لموقف شريف الخديو هذا التفسير الغريب. ومن الطبيعى بالنسبة إلى قيادة نبئت من وضعية طبقية كالتى ذكرناها، وكانت فكرة الصعود البرجوازى وراء رحلتها فى الحياة، كما أنها تربت فى وسط الجيش حيث تسود درجة من السيطرة الفردية، من الطبيعى بالنسبة إلى هذه القيادة أن تكون هناك درجة من الذاتية الشديدة، بيد إننا نجزم بأن هذه الصفة لم تكن ذات تأثير له قيمة فى مجرى الظاهرة.

والموقف الذى اتخذ عرابى أثناء التحقيق معه، يبلور درجة من درجات الصلابية ذلك أن «محاضر التحقيقات مع أحمد عرابى تدحض كل الأكاذيب والتشويهات عن ضعفه وتخاذله المزعومين رغم أن هذه التحقيقات قد تمت فى ظروف فشل الثورة، وفى ظروف كان عرابى فيها سجيناً بين القصر الخديو والإنجليز، وتكاثبت ضده جميع القوى الرجعية المحلية التى ناوت الثورة. لقد دافع أحمد عرابى عن جميع مواقفه بنفس المنطق والوضوح الذى واجه به تلك المواقف فى حينها لم يتصل من إجراء ثورى واحد كان قد اتخذ»^(٢٠٢)، وقد دافع بوضوح وبلا تردد مؤكداً «أن أى رئيس من ديانة كان وفى أى بلاد كانت مترسلاً على جيش مدافع عن بلاده لا يمكنه أن يجرى أى خلاف ما أجرته فى حالة وجود حاكم البلاد بطرف الجيش المحارب لها...» وعندما قالت له المحكمة إن

بعض النواب لم يكونوا يوافقونه قال «لا أظن أن أحداً من المصريين - على اختلاف مذاهبهم - يسمح بحصول تداخل أجنبي في بلاده»، وحرص على إبراز مطالبه، باعتبارها ليست مطالب فئة أو شخص ولكنها مطالب الأمة، عمدها وأعيانها وتجارها^(٢٠٣).

والواقع إننا سنجد نماذج من هذا الموقف الشجاع، في محضر التحقيق مع أحمد رفعت. ورغم أنه أخذ موقفاً ضعيفاً في البداية إلا أنه عاد فغير أقواله، ودافع عن جميع مواقفه بشجاعة، ويرر أقواله الأولى بالمعاملة الشاذة التي لقيها عقب اعتقاله، فعندما سأله رئيس لجنة التحقيق عن الملحق الذي وزعته جريدة «الطائف» بعنوان «فعل الخديو» والذي تضمن الهجوم المقنع على الخديو توفيق، دافع عن موافقته على نشر هذا الملحق وهو مدير المطبوعات المسئول، وقال إن الهجوم على الخديو «كان حاصلاً عند جميع الأهالي حتى الأطفال في الطرق» وعندما سأله رئيس اللجنة عما إذا كان هذا الهجوم يوافق أفكاره قال إن الجميع أقروا بأن «الحضرة - الخديوية خالفت الشرع الشريف والقانون المنيف، وحيث إنني أحد أبناء هذا القطر فكيف كان يمكنني أن أخالف الجميع، حتى أخالف أفكارى وما أنا مشاهده وأجازى جريدة الطائف»^(٢٠٤) وأنكر ما سبق أن زعمه بأنه وقع على محضر الجمعية العمومية بالتهديد وقال «لم أجبر على ختمها ولا على توقيعها ولا على تحريرها بل كانت مطابقة وموافقة لأفكارى»، والمسألة نفسها بالنسبة إلى قرار المجلس العرفى بسد القنال، «كان ذلك موافقاً لأفكارى وكان من مقتضيات الحرب، ولكنى كنت متأسفاً على هذه الضرورة» ودافع عن المقال الذي كتبه في جريدة الطان الفرنسية Le Temps وانتصر فيه لعرابى بل كان شجاعاً إلى الدرجة التي ذكر فيها رئيس لجنة التحقيق بأنه هو نفسه كان عضواً في المجلس العرفى، وأنه توجه معه شخصياً إلى كفر الدوار لتثنية عرابى بالعيد، مما أخرج إسماعيل أيوب باشا - رئيس اللجنة - واضطره للدفاع عن نفسه دفاعاً حاراً، وحول جلسة التحقيق إلى وضع مقلوب، إسماعيل أيوب هو المتهم، وأحمد رفعت هو المستجوب^(٢٠٥) وهو نفس الموقف الذي اتخذه الشيخ حسن العدوى، الذي اتهم بأنه كان يتوجه لكفر الدوار للدعاء لعرابى بالنصر، فأعترف بأنه فعل ذلك «لأن المدافعة عن الوطن والنود عنه واجب شرعاً وسياسة» واعترف بأنه ختم

على المحضر القاضي بخلع الخديو «وكان ختمى برغبتي ورضائي للمدافعة الواجبة شرعاً وسياسة، وما كان ينبغي لأحد أن يعتنع عن الختم» وعندما سئل عما إذا كان قد أفتى بخلع الخديو، أنكر ذلك، وأردف «ومع ذلك فإذا جئتموني الآن بمنشور فيه هذه الفتوى فإنني أوقعه وما في وسعكم وأنتم مسلمون أن تتكروا أن الخديو توفيق مستحق للعزل لأنه خرج عن الدين والوطن»^(٢٠٦).

وفيما عدا هذه المواقف الثلاثة فإن زعماء الثورة الباقين قد اتخذوا مواقف ضعيفة جداً فعندما طلبت لجنة التحقيق من علي باشا فهمي - أحد زعماء الثورة - أن يشرح كيفية تطاوله على الخديو عقب وجوده في منزل سلطان باشا - ليلة الدار - قال «لم أتوجه ولم يحصل تهور ولا نظن أننا نرتكب إساءة أدب أمام الخديو مع إننا نتمنى تقبيل أقدامه وعلى ذلك كل هذا من حقوقه فهو يفعل بنا ما يريد»^(٢٠٧) وقال عبدالله فكري باشا «إنه من المعلوم - قديماً - أنني محسوب الجنب العالي الخديو وكنت دائماً أخشى على نفسي من تلك الزمرة»^(٢٠٨) وقال يعقوب سامي «ومع ذلك، فإنني عبد الحضرة الخديوية ودمي مباح لها»^(٢٠٩) وزعم أكثر من واحد، أنهم ما وقعوا على طلبات عزل الخديو إلا تحت التهديد العسكري، فيعقوب سامي الذي كان رئيس المجلس العرشي ووكيل الحرية، أعلن أنه لم يكن من حزب العصاة^(٢١٠) وزعم أنه ختم على المحضر لأنني «هددت وضريت»^(٢١١) وهو نفس ما زعمه حسن موسى العقاد «ختمت خوفاً من العنصر العسكري، فإن الذي حصل لمن خالفهم معلوم، مثل الذين حبسوا بالطبخانة والذين أخذت أملاكهم وأعدت لإقامة المهاجرين وغير ذلك»^(٢١٢) إن هذا الموقف الذي ينكر فيه الثوار كل مواقفهم التاريخية الباهرة، قد يمكن قبوله إذا ما قورن بموقف آخر، هو أن يسعى الثوار لاتهام أنفسهم «بالخيانة» سعياً للتبرئة. إن محمود باشا فهمي - وزير الأشغال في حكومة البارودي وأعظم مهندسي الاستحكامات - قال إنه بعد سقوط المسخوطة وهرب عساكر راشد باشا أمام الإنجليز، «أخذت خادمي وأمرته بقطع غابة وتعليق منديل أبيض فيها، وتوجهنا إلى الإنجليز حيث سلمنا أنفسنا»^(٢١٣) وهو ما ينفيه بلنت الذي يؤكد أن محمود فهمي أسر في ملايمه المدنية وزعم لمن أسروه أنه من أصحاب الأرض في المنطقة ولم تتضح شخصيته إلا فيما بعد^(٢١٤). وقال خورشيد باشا طاهر - قائد

قوات الدفاع في «أبو قير» ورشيد :- «ما انتقدت لأوامر عرابي بل توجهت لأبي قير لأجل التمكن من الفرار وأخبرت بذلك أمهرآلى السواحل، (وآخرين ذكرهم)، ثم اتفقت معهم على الفرار، فلم يسعنا الوقت وحصل الانهزام، ومع ذلك لم أحارب، وحين واجهته لجنة التحقيق بأنه حارب العدو وقهره في إحدى المواقع قال «إني لم أحارب، بل كنت أشيع هذه الأخبار كذبا كي لا يطلب مني إمداد من ضمن الـ ١٥ ألف عسكري الذين كانوا تحت أمري»^(٢١٥) وذكر الأميرآلى إسماعيل صبرى الذى كان قائداً لقوات الدفاع عن الحصون الشمالية في الاسكندرية أنه كان يرغب في الهرب والتوجه للأعتاب السنية ولكنه لم يتمكن من ذلك^(٢١٦) ويرهن عبد الله فكرى باشا، وزير المعارف في حكومة راغب على إخلاصه فذكر «أنه لم يدفع إعانة حربية»^(٢١٧).

والواقع أن الهزيمة العسكرية كانت مفاجئة بدرجة أفقدت الكثيرين صوابهم، وقدرتهم على التفكير السليم، ثم كانت ظروف الاعتقال، والمعاملة التى عومل بها المعتقلون، وهناك شهادتان مهمتان حول طبيعة هذه المعاملة. الأولى ذكرها أحمد رفعت في شهادته أمام لجنة التحقيق مبرراً الظروف التى دفعته في أقواله الأولى للتنكر للثورة قال: «إنه لما صار نقلنا من حبس الضبطية إلى الدائرة السنية، وضعونا كل واحد في مكان مخصوص منفرداً، وعليه خفير، ولم يسمح له بمقابلة أحد من الخارج، وذلك بعد ما صار إهانتنا بواسطة ضابط عسكري علمت فيما بعد أنه أحمد أفندى كمال الصاغقول أغاسى هو المأمور في حبس الدائرة السنية وتلك الإهانة هي أنه لما طلبنا للنزول في حوش الضبطية صار إخبارنا أنه يلزم أن ننزل حالا ولو بقفاطين النوم، ثم لما لبسنا وتكررت المراسلة في أثناء ذلك وحصلت أيضا الإهانة المذكورة لحسين باشا الدرملى وكيل الداخلية سابقاً، نزلنا فوجدنا الأفندى المذكور مسكناً من ذراعنا وقال: ده من ده، فأجيب بأنه أحمد رفعت فعندها أمر الجاوشية بفاية العنف وقال: خذوا ده، وحطوه هناك، وأشار إلى الصف الأول. هذه هي الإهانة التى لا تعد شيئاً يذكر بالنسبة إلى ما حصل فيما بعد، وبعد ذلك بقيت أتفكر فيما أخبرنى عنه إبراهيم بك فوزى مأمور الضبطية إذ ذاك في أول يوم حبسى، حيث كان أتى حضرته من منزل سلطان باشا مرعويًا ومصفر الوجه وقال إننا لا نتمشم في إجراء أدنى تحقيق، بل حتى

إذا حصل فيكون تحقيقاً ظاهرياً يحجر علينا فيه عن التكلم بحرية وأن الموت هو واحد سواء كان الآن أو فيما بعد، وبعدها محمود باشا سامى البارودى، قال له: إنى مفتكر فى قطع عرق من ذراعه ليموت بسهولة، فقال له إبراهيم بك فوزى، أنت والحالة هذه خسرت الدنيا فلا تخسر الآخرة، حتى أنه فى يوم الخميس الموافق ٥ أكتوبر صار فتح باب أوضتى بشدة لم تسبق فى الأيام التى أقمتها قبل ذلك التاريخ، وصار هجوم جماعة داخل الأوضة والباقيبقى خارج الباب وفى مقدمتهم أحمد أهندي كمال المذكور، فزقق على بقوله: قم.. قم، فعند قيام لم أدر لماذا يطلب ذلك، وكان بجانبه القواسة الترك، واحد ياوران الحضرة الخديوية وخلفه توتونجى - المسئول عن حشو الغليون بالطباق - لم أعرف اسمه، إنما لو رأيته أعرفه، فابتدأ يمسكنى بيديه الاثنتين من ذراعى ويحسب بقلطة ونزل لحد صدرى ومن بعده لآخر أقدام وبعد التفتيشات والتنبيه بقفل الشبابيك والاعتراض على وجود فرش خرجوا، بعد ذلك دخل أحد معاونين الجراكسة عندى وهيئته دلتنى على أنه يبكى على ويقول: مقدر عليك ويلزمك أن تتجلد، وأظن أنه ثانى يوم أو فى نفس اليوم صار الابتداء بتسمير إحدى درفات أبواب أوضنا والشبابيك ووضع تحصينات حديدية عليها، وفى يوم السبت التالى لهذه الواقعة صار استحضارى أمام القومسيون فإجابتى وقتها كانت تحت تأثير ما رأيته وما سمعته وما كنت أظن حصوله ونسيت أن أذكر فى ليلة طلبنا من المنزل فى الساعة الثامنة والنصف عربى ليلا، (أى قرابة الفجر) كان فراش الضبطية يبكى بحضور خادemy منذ كان يوقد الشمعة، فإذا كانت حالتى هكذا وقت استجوابى فى يومى ٧، ٩ أكتوبر، فهل ترون سعادتك مع كل ذلك أن تعتبروا قانونا وشرعا أن إجابتى يقول عليها أم لا؟^(٢١٨).

أما الشهادة الثانية فقد أبلغها عرابى إلى لجنة التحقيق، قال «الساعة تسعة ونصف أفرنكى، فتح باب الأوضة التى أنا فيها، فكنت نائماً وقتها، وإذ ذلك دخل أناس كثيرون لا أعلم عددهم، لكون الأوضة مظلمة ليس فيها نور، ثم قال لى قائل منهم يا عرابى بصوت مزعج فقممت من نومى مفزوعاً وقلت: ماذا تريد، فقال لى: أما تدرى من أنا، فقلت له: لا.. أعلمنى باسمك وماذا تريده منى فى هذا الوقت، فقال أنا إبراهيم أغا يا ابن الكلب يا خنزير ثم ثقل على ثلاث مرات،

بصورة قبيحة وكلام قبيح فما أمكننى أن أجابه فى هذه الحالة وفى هذا الوقت ثم مكث على هذا الحال نحو الثمانىة دقائق، وخرج من معه وعلمت أنه هو إبراهيم أغا تتجى الحضرة الخديوية الذى كان سبق خروجه من مصر من مدة سرقة جواهر شبوقات الخديو.

كذلك فإن عرابى قد شكّا من المعاملة السيئة التى لقيها عقب نقله من قشلاق عابدين إلى سجن الدائرة السنية، فقال إن تقتيشه تم بطريقة مهينة، لدرجة أنهم فتشوا الحذاء، وفتشوا الملابس بدقة، وفتشوا السجادة والغطاء وذكر أنه لم يتعرض خلاف هاتين الحادثتين لأية إهانة.

وقد يبدو غريباً أن تلقى هاتان الحادثتان كل هذا الرعب فى نفوس قادة الثورة، وهم الذين شهدوا عصر إسماعيل الذى ضرب به المثل فى الجلد والتعذيب والمعاملة الوحشية، على أن هذا المفاجىء ربما أحدث لديهم مخاوف غير حقيقية، خصوصاً أن اللجان التى شكلت للتحقيق والمحاكمة، شكلت جميعها من الأتراك والجراكسة وقد حرص عرابى فى مذكراته على إيراد أسماء أعضاء هذه اللجان ويجوار كل واحد منهم جنسيته، ومنه يتضح أن لجنة التحقيق كانت برئاسة جركسى، وعضوية اثنين من الجراكسة وواحد من كل الجنسيات التالية: أرناؤوطى، رومى، سورى، فارسى، تركى، كردى، أما المحكمتان العسكريتان، فإن محكمة القاهرة قد شكلت من رئيس كردى وخمس من الأعضاء الجراكسة وواحد من كل الجنسيات التالية: رومى أرناؤوطى، واثنين من المصريين، أما محكمة الإسكندرية فقد رأسها جركسى وتولى عضويتها اثنان من الجراكسة وثلاثة من الأتراك وواحد فقط من المصريين ويعلق عرابى على هذا التشكيل بأنه يضم أفراداً «جميعهم من رجال الاستبداد»^(٢١٩) ولا شك أن الخديو فى اختياره لأعضاء هذه اللجان قد تعمد أن يكونوا من الجراكسة لا ليعيد لهذا الجنس مركزه المتفوق الذى قضت عليه الثورة فحسب، ولكن أيضاً لكى يضمن أن تجيء أحكامهم قاسية بطبيعة ما يحملونه من كراهية وشعور عدوانى تجاه زعماء الثورة الذين سبق وشنوا الحملة ضد الجراكسة، وهو ما انعكس أثره فى حالة من الرعب أفقدت معظم زعماء الثورة قدرتهم على التمييز السليم.

والواقع أن هذا الرعب قد انعكس في مجموعة من الحالات النفسية، بعضها أقرب إلى الذهول وتميز بعضها بذكاء منخفض - لا شك أنه كان حالة مؤقتة - وهو ما انعكس على موقف اليوزباشي «يوسف أبو دية»، وكان ياورا لعبدالعال حلمي في موقع دمياط، وشارك في إخفاء فتنة طنطا التي أثارها المدير الجركسي إبراهيم أدهم، وقد اتجه أثناء التحقيق معه إلى موقف سلبي تماماً، فقد أنكر كل شيء حتى تلك المسائل العامة التي يستحيل على إنسان في مصر وقتذاك أن يزعم جهله بها، فهو ينكر علمه بأن الصلح قد حصل بين الخديو والإنجليز وعندما سئل عن الحرب الذي كنتم تستعدون له في دمياط كان لأجل الخديو أو لأجل أحمد عرابي؟ قال «لا أدري حتى أني ما اطلعت على الأوامر لأنني من الضباط الأصاغر»^(٣٢٠) وهو نفس الموقف الذي اتخذته البكباشي على عيسى، بكباشي الألاي الأول المشاة، الذي زعم أنه لا يعرف شيئاً على الإطلاق عن الطلبات التي قدمت في ٩ سبتمبر ١٨٨١، وقد دار الحوار بينه وبين لجنة التحقيق على النحو التالي:

س: ما الذي بلغك عن وقعة ٩ سبتمبر ١٨٨١؟

ج: بلغني أن أحمد عرابي أخذ الألايات، بقيادة وطوبجية وسوارى وتوجها إلى عابدين.

س: لأي سبب؟

ج: لطلبات قيل إنهم متطلبوها.

س: ما تلك الطلبات؟

ج: رفع الوزارة.

س: أي الوزارات؟

ج: لست متذكراً.

س: وغير ذلك؟

ج: سن قانون^(٣٢١).

وكانت قمة هذه المواقف، موقف سليمان سامى، الذى كان قائداً لحامية الإسكندرية، والذى يعتبر من أكثر ضباط الثورة تطرفاً، وهو الذى دعا ضباط الجيش والبوليس بالإسكندرية للاحتجاج على عزل عرابى والتهديد بالتدخل إذا عزل، وكان من رايه دائماً عزل الخديو أو قتله، وقد اتهم بعد إجهاض الثورة بأنه المسئول عن حريق الإسكندرية فى اليوم التالى لضربها بقنابل الأسطول، وزعم قسّ التحقيق أن عرابى هو الذى أمره بإحراق الإسكندرية، وهو ما كذبه كل الشهود المعاصرين للحوادث وعلى رأسهم ممثلو الدول الأجنبية نفسها، ويقول عرابى فى مذكراته تعليقاً على هذه الحادثة «الحقيقة أن سليمان سامى لما شاهد هول تأثير مقنوفات مراكب الإنجليز حصل له هلع وطيش أثر على مخيلته، فصار يهرف ويميل إلى عمل غير العقلاء فبدرت منه كلمات تدل على جنونه كتقوله: أحرق يا ولد، خرب يا ولد فى حالة هيجان وذهول وقد أجمعت الشهود على أنه لم يفعل من ذلك شيئاً وأنه خرج بآلايه من المدينة قبل الغروب، بينما لم يبدأ الحريق إلا بعد الغروب»^(٣٣).

ومن الصعب بالطبع أن ندافع عن هذه المواقف الضعيفة، رغم أن بعضها يدعو للعطف وربما للثناء، ولكن قد يقلل من صعوبة الأمر أن نحاول أن نفهم ما وراء هذا الموقف. والواقع أن العامل المشترك الذى أثر فى تصرفات هذه القيادة هو طبيعتها الطبقية الخاصة، باعتبارها جزءاً من البرجوازية الريفية الصغيرة، ومن برجوازية المدن الصغيرة أو اختلاط بينهما. وينبغى هنا أن نفرق بشكل حاسم بين انحدار القيادة من برجوازية صغيرة، وبين أن تكون الثورة ممثلة للبرجوازية الصغيرة، وفى الأولى سنجد نوعاً من السمات النفسية والسلوكية تؤثر فى سلوك القادة وفى اتخاذهم للقرارات، وفى الثانية سنجد وضعاً طبقياً وسياسياً مختلفاً كلية وفى ضوء هذا فإن قيادة الثورة العرابية التى تقلبت فى المسار الطبقي للبرجوازية الصغير فى المجتمع الطبقي آنذاك، بدأ بمحاولة الصعود الفردى الشاق، لنفى الرعب الذى كانت تعيش فيه من السقوط فى هوة العمل الزراعى المأجور، انعطافاً إلى أن تصبح أغلبيتها من محاسيب السلطة، وانتهاء باتخاذ الموقف الثورى. إن هذا المسار قد اختلط دائماً ببعض العناصر الطوباوية فى

الفكر الدينى، والقليل الذى وصل إليها من الفكر الثورى المعاصر لها، وتفاعل معها، وأنتج فى النهاية قيادة تحمل كل مظاهر الصحة والمرض لدى البرجوازى الصغير، فالبرجوازى الصغير، بطبيعته المترددة يتقلب بين الثورة الجامحة وبين الانهيار الكامل، قريب إلى الفوضوية، يؤثر ضيق أفقه الشديد فى اتخاذ قراراته وفى تحديد مواقفه، يصل به إلى تحميل الآخرين مسئولية أخطائه وإلى التخلص من تبعه العمل الذى قد يمسود الاعتقاد بأنه خاطئ وتلك كلها تتبع من أن موقفه الاجتماعى هو موقف «محافظ» فى الأساس. وبالطبع فإن هذه السمات كلها تتبع من اقتصاد البرجوازى الصغير، اقتصاد رب العمل الصغير الحرفى، أو المالك الريفى الصنع، الذى يسعى وراء مخرج لوضعه الاقتصادى الحرج فىضطرب بين طلعن الفئات العليا له، وبين رعبه من السقوط فى حضيض الفقر.

وعلى الرغم من كل هذا، فإن قيادة الثورة العربية فى مجموعها كانت أنقى العناصر التى تصدت للعمل العام فى الظروف التى نشأت عنها. إلا أن السمات السابقة قد أحدثت مجموعة من التأثيرات الضارة، كان على رأسها الخيانة التى حدثت فى صفوف الجيش أثناء الحرب. إن عاملاً أساسياً من عوامل هذه الخيانة، هو الغيرة والحسد اللذان ألغاهما عرابى فى قلوب بعض كبار الضباط، ومن المؤكد - وعلى وجه اليقين - أن اثنين من كبار ضباط الجيش المصرى، قد خانا بشكل سافر وسلما خطة الدفاع إلى الأعداء، أولهما هو عبدالرحمن حسن، قائد الحرس الراكب، وكان فى مقدمة الجيش مع فرقته خارج الخطوط، وكانت الصحراء من جهة الشرق مكشوفة أمامه، وفى ليلة معركة التل الكبير، نقل رجاله إلى جهة بعيدة نحو يسار الجيش حتى يصير طريق الهجوم خال أمام الإنجليز. وأما الثانى فهو على يوسف - خنفس - وكانت هذه الخطوط لا تعوق سير المدفعية وظهر بعد ذلك أن على يوسف لم يكتف بإخلاء مراكزه بل وضع المصابيح لكى يهتدى بها جيش الإنجليز^(٢٢٢) ومن الصعب بالطبع الحكم النهائى على بعض الأشخاص، بيد أنه ثمة هواجس ملأت قلوب الذين أرخوا للثورة أو عاصروها أو شاركوا فيها إن بلنت مثلاً يضع مجموعة من علامات الاستفهام حول البعض، منهم مثلاً محمود سامى البارودى، الذى لم يتقدم من موقعه فى الصالحية إلى

حيث ينضم إلى قوات على فهمى للدفاع عن القصاصين، ولكنه وصل متأخراً، وهناك مبررات متناقضة لذلك، منها أن رجال مسعود الطحاوى قد ضلوه في الطريق متعمدين تنقيداً لتعاليم أخذوها من الإنجليز، ومنها أنه - كما يرى بلنت - كان يحسد عرابى، وقد أضاع الفرصة في القصاصين؛ لأنه لم يكن قائداً للجيش بدلا من عرابى^(٢٢٤) كذلك فإن بلنت يتساءل عن العلة غير الواضحة التي أبقت عبدالعال حلمى في دمياط بعيداً عن ميدان القتال الحقيقي في التل الكبير^(٢٢٥) ويذكر أيضاً أن لديه وثائق تدل على أن يعقوب سامى بينما كان يظهر كأنه ساعد عرابى الأيمن إذا به رجل الخديو الذى يعتمد عليه، ويظهر أن الخديو كان ينظر إليه هذه النظرة ويعده من رجاله، ولذلك عومل بشدة بعد الحرب، ويقول إن هذه الوثائق تثبت حسده لعرابى وغيرته منه^(٢٢٦).

وبالطبع فإنه في ظروف هزيمة كالهزيمة التي تعرضت لها الثورة العرابية، فإن الشكوك تتزايد بصورة مرضية، ومن الصعب الاعتماد على هذه الشكوك، على أن ما لا يمكن إغفاله، أن عوامل الشك هذه قد أثرت في تماسك قيادة الثورة، كما أثرت فيها عوامل الحسد والتسابق للصعود، وكلها فيما نرى عرض من أعراض المرض البرجوازي الصغير.

بيد أن النهاية التي انتهت إليها الثورة، قد نتجت من العوامل الموضوعية التي أشرنا إليها فيما سبق، ومن المؤكد لدينا أن العناصر الذاتية قد لعبت دوراً ثانوياً محدوداً في تسيير الظاهرة العرابية.

خاتمة

٥٤٩

الفصل الأخير والفصل الأول

أسدل الستار على الفصل الأخير للثورة العرابية، منهياً بالفشل هذه الحلقة الثانية من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها، ليكون هو نفسه الفصل الأول للحلقة الثالثة التي استمرت عواملها تتخمر، حتى انفجرت في ثورة مارس ١٩١٩.

وبينما تجرى عمليات «تنظيف المسرح وكس بقية آثار هذه المرحلة، كان الذين يجرون هذه العملية، يرسون دون أن يدروا أسس الحلقة الثالثة، ذلك أن التاريخ تحكمه قوانين موضوعية، وهو ينمو بحكم هذه القوانين، ويتطور، سواء أراد أحد ذلك أو لم يرد. إن سقوط مصر في قبضة الاحتكارات الأوروبية، على يد أقوى مراكزها، الاحتكارات الإنجليزية لم يمنع من أن يتطور المجتمع المصرى، رغم محاولات التطويق التي حاولتها القوى الاحتكارية لكى تبقيه في قبضتها. وهى تلك المرحلة بين الثورتين العرابية و ١٩١٩، تطورت الأوضاع على النحو التالى:

● بالنسبة إلى الصراع السياسى الدولى، فإن نجاح بريطانيا فى احتلال مصر، ظل محدوداً بطبيعة الصراع بين الاحتكارات الأوروبية نفسها، واضطرت إنجلترا لهذا السبب أن تعلن أن تدخلها فى مصر لا يستهدف سوى تنظيم المالية المصرية وضمان تسديد القروض للدول كلها، ومن هنا استطاعت فرنسا فى مؤتمر لندن - ١٨٨٥ - أن تستصدر قراراً بأنه إذا عجز اللورد كرومر - الذى تولى منصب المعتمد البريطانى العام فى مصر - عن إصلاح المالية المصرية خلال ثلاث

سنوات حلت محله لجنة دولية تتولى إدارة مالية البلاد . وحاولت إنجلترا في مؤتمر الأستانة - ١٨٨٧ - أن تعقد اتفاقية ثنائية بينها وبين تركيا - التي كان لها السيادة الاسمية . على مصر - تتيح للاحتكارات الإنجليزية سلطات متميزة في مصر، ولكن فرنسا والروسيا ووفقا لها بالمرصاد وكانت آخر محاولة لفرنسا هي حملة فاشودة - ١٨٩٨ - التي جردتها لفتح هذه المنطقة من أعالي السودان لتتخذ منها مركزا للمطالبة بطرح المسألة المصرية للمفاوضة من جديد . وفي السنوات الأولى من القرن، مع تكشف المتناقضات بين الدول الاستعمارية التقليدية والدول الاستعمارية الناشئة عن حدة ضارية صفت إنجلترا وفرنسا خلافتها الثأورية بالاتفاق الودي - ١٩٠٤ - الذي أطلق يد فرنسا في تونس، ويد إنجلترا في مصر .

وكان تقعر الحرب العالمية الأولى تعبيراً عن الصراع بين الاحتكارات الناشئة ممثلة في ألمانيا، والاحتكارات التقليدية ممثلة في الدول الأوروبية، لإعادة توزيع الأسواق، وهو صراع يتولد من أن قانون النمو متفاوت هو الذي يحكم تطور الرأسمالية إلى الاحتكار . وانضمت تركيا إلى ألمانيا في الحرب، إذ ذاك أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر، وسلبتها بذلك وضعيتها السابقة، كجزء من الإمبراطورية التركية اسما، وكمستعمرة دولية إلى حد ما . وهكذا فرضت إنجلترا نفسها على المسألة المصرية كطرف وحيد، وانتصر الاستعمار القديم في الحرب وأصبح من المحتم أن يجتمع معسكره لتوزيع الأسلوب وفي الفترة الأخيرة من الحرب دخلتها أمريكا، وكان عليها وقد كسرت شعارات العزلة أن تقدم الاستعمار القديم بشكل يلائم تطور العصر - الذي انتصرت فيه الثورة الاشتراكية في روسيا وتعاضلت حركات النضال العمالي والوطني - فكانت شروط ولسن الأربعة عشر ومنها حق تقرير المصير ورغم ما قد يكون هناك من عوامل ذاتية عبر منها ولسن، فلا شك أن صيحته كانت تعبر عن بعض جوانب أزمة المعسكر الإمبريالي الذي كان عليه أن يقدم ككتيك مرحلي - كل ما يمكنه من تنازلات صورية - ومن هنا دخلت أمريكا الحرب بوعود صورية وبراقة بحق تقرير المصير لضمان اجتذاب شعوب المستعمرات إليها وتحت أسماء أكثر رقة للاحتلال والاستعمار، فسمتها «الانتداب والوصاية» .

وكان الطرف الآخر للقوى الدولية - فى نهاية الحرب العالمية الأولى - هو الاتحاد السوفييتى الذى لم يشترك فى مؤتمر الصلح وانسحب من الحرب موقعاً صلح بريست ليتوفسك المنفرد مع ألمانيا، ثم دخل مرحلة الحرب الأهلية الاستعمارية التى استهدفت القضاء على ثورة أكتوبر الاشتراكية. ومن هنا فإن البعد عن المسألة برمتها قد عزل الاتحاد السوفييتى عن أن يشترك برأى فى المسألة المصرية إلا أن الأساس النظرى للسياسة السوفييتية تجاه المسألة المصرية كان موجوداً، وفى المرحلة السابقة للحرب كان الفكر الماركسبريغيتي المسألة الوطنية جزءاً من المسألة العامة للثورة الديمقراطية البرجوازية، أى أن الاستقلال القومى لا يمكن أن يتحقق إلا بقيادة الطبقة العاملة، وأن قيادة البرجوازية للثورات الوطنية هو وقوع بهذه الثورات فى قبضة الاستعمار العالمى، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى، التى كشفت عن متناقضات النظام الإمبريالى، وضع أن المسألة الوطنية جزء من الثورة الاشتراكية العالمية وأن حركات التحرر الوطنى أصبحت حركات تخرب فى المعسكر الاستعمارى وتسعى إلى تقويضه، وهو ما دفع ستالين - فى عام ١٩٢٤ - إلى أن يشيد بالحلقة الثالثة من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها، فقال فى كتابه «أسس اللينينية» - «إن نضال التجار والمثقفين البرجوازيين المصريين فى سبيل استقلال مصر، ثورى من الناحية الموضوعية، رغم الأصل البرجوازى لزعماء الحركة الوطنية ورغم صفاتهم البرجوازية، ورغم كونهم ضد الاشتراكية».

إن خريطة الصراع الدولى كانت تتجه نحو مزيد من التقدم، وحلفاء جدد للثورة الوطنية الديمقراطية قد ولدوا.. فكيف انعكس هذا الصراع على تركيب المجتمع المصرى وكيف التقط الجنين البرجوازى أنفاسه، واستعد للجولة التالية؟

● حاولت الاحتكاكات الإنجليزية أن تطوع الاقتصاد المصرى لتحقيق أهدافها وأن تطوع أيضاً النظام السياسى فى مصر لخدمة هذه الأهداف. ومن هنا بدأت الإجراءات لتحويل مصر إلى مستعمرة تابعة، اقتصادياً وسياسياً. فمن الناحية السياسية صفى الجيش المصرى وسرح بأكمله يدعى أنه اشترك فى العصيان، وبذا قضى نهائياً على البؤرة التى فجرت ثورة

عراقي، وأنشئ جيش تحت سيطرة الضباط الإنجليز مباشرة، وصفي النظام النيابي وألغى الدستور، وأنشئ مجلسان نيابيان يمارسان الحكم الذاتي، هما: الجمعية العمومية ومجلس شورى النواب، وقد تكون الأول من ثلاثين عضواً عينت الحكومة منهم ١٤ انتخبت مجالس لمديريات الباقي ولم يكن لهم الحق في التصديق على القوانين، وإنما كان رأيهم استشارياً بحثاً، وحرم المجلس من النظر في بعض أبواب الميزانية المتعلقة بما سمي بالمعاهدات الدولية، وأما الجمعية العمومية فقد شكلت من ٨٣ عضواً ينتخب منهم أهالي البلاد ٤٦ بقواعد ضيقة، يضاف إليهم النظار وأعضاء مجلس شورى القوانين، والاختصاص الوحيد لهذه الجمعية هو ضرورة موافقتها على الضرائب الجديدة أما في بقية المسائل فرأيها استشاري بحث، وتجتمع مرة كل عامين وجلساتها سرية لا علنية.

وبالنسبة إلى الإدارة، فقد حدد لورد دوفرين - سفير بريطانيا في تركيا - رأيته في أن المساعدة الأوروبية لمختلف الإدارات المصرية ستظل ضرورية لها إلى أجل ما وزعم أنه «سيكون من المرعب أن ننتظر البؤس والشقاء للذين يحلان بالشعب المصري إذا ما حيل بين صفوة قليلة من الأوروبيين الموظفين ذوى العقول الراجحة وبين الاستمرار في تنظيم شئون المالية والأشغال العامة والإدارات المشابهة» (٢٢٧).

وقد رسم السياسة الاستعمارية في مصر اللورد دوفرين، سفير إنجلترا في الأستانة الذي استدعى عقب الاحتلال وكلف بمهمة وضع تقرير عن الحالة في مصر، وهو تقرير من أخطر تقارير السياسة الاستعمارية في مصر، فهو الذي حدد خطى الاستعمار البريطاني فيها والذي كلف اللورد كرومر بتنفيذه، وهو ما فعله خلال ربع قرن كامل ويمكن تلخيص السياسة التي رسمها اللورد دوفرين في المحاور الأربعة التالية:

أولاً: سيطرة أجنبية سياسية تتمثل في المركز الممتاز للمعتمد البريطاني والتوسع في توظيف الأوروبيين في الإدارة، وسيطرتهم على البوليس والجيش.

ثانياً: استكمال هذه السيطرة، بالمجلس التشريعى الصورى، لضمان صدور التشريعات معبرة عن المصلحة الاقتصادية للاحتكارات الأوروبية.

ثالثاً : المحافظة على امتيازات الفئات العليا من البرجوازية الزراعية ومحاولة استغلال وضعيتها المسيطرة اجتماعياً لتطويع المجتمع كله للسيطرة الاستعمارية والتحالف المباشر مع عناصر الأرستقراطية الزراعية.

رابعاً: بدء سياسة زراعية الهدف منها خلق طبقة من صغار الملاك يتمشى وجودها مع سياسة الاستغلال الاستعماري، إذ تلعب هذه الطبقة دور المستهلك للسلع المصنعة في إنجلترا، والمنتج النشط للمادة الخام، وتلعب سياسياً دور الموازنة مع كبار الملاك الذين قد يطمحون في المستقبل إلى تكرار محاولتهم للمشاركة في السلطة.

وكان جوهر هذه السياسة يعتمد على تطويع الاقتصاد المصري، للقوانين الاقتصادية للمستعمرة أى تتحول مصر إلى جزء من السوق الاستعمارية، تورد المواد الخام، وتستورد السلع المصنعة، وتصدر إليها رءوس الأموال.

حول هذه المحاور نمت بذور المقاومة تدريجياً فالمادة الخام التي كانت توردها مصر إلى بريطانيا وهي القطن، نمت حول عمليات توريدها واستيراد مصنعاتها والمصنوعات الأخرى فئة التجار وأصحاب السفن وورش الغزل وغيرها، فبذرت بذرة جديدة للبرجوازية المصرية.

وأدى التوسع في إنتاج القطن إلى التوسع في وسائل النقل والمواصلات والري، وأعمال عمرانية وإنشائية مما خلق حركة وساطة ونشاطاً تجارياً، وخرج بمصر عن عزلتها وقضى على الكثير من السمات الإقطاعية، وخرج الفلاح المصري في حالة الاكتفاء الذاتي إلى الاعتماد على المنتج والمقاول والمالي الممول، ثم كانت سنوات الحرب عندما انقطعت الواردات، فاضطر الاستعمار لتغطية احتياجات قواته في مصر إلى السماح لمن يحملون فائضاً نقدياً في استغلاله في الصناعة، وفي الوقت نفسه فإن فئة الملاك المتوسطين في الزراعة التي استهدفت السياسة الاستعمارية تشجيعها قد أصبح لها مطالبها الخاصة. وهكذا ولد النقيض الجديد للاستعمار وبدأ يزحف!! فكيف تحرك سياسياً؟

● بدأت الحركة السياسية الجديدة، بمحاولات مصطفى كامل الذي انطلق من تحليل يرى أن المسألة المصرية مسألة دولية، وهو التحليل الذي شرحه في كتابه المسألة الشرقية، وفيه ذهب إلى تحديد أهداف الاحتلال بأنها «هدم كل سلطة أوروبية وقتل كل نفوذ أجنبي غير إنجليزي في مصر وقتل النفوذ المعنوي لجلالة السلطان الأعظم في مصر، وسلب الجناح العالي الخديو سلطته، والاستيلاء على الإدارة المصرية، وطرد المصريين من الوظائف السياسية السامية وتعيين الإنجليز مكانهم»^(٣٢٨) وأشار مصطفى كامل إلى أنه «لا يمكن للدول الأوروبية أن تأمن خطر انتشار الإنجليز بقناة السويس إلا إذا حررت مصر وسلمتها لأبنائها وجعلت حياض قناة السويس وحرية المرور فيه لكل دولة وفي كل وقت، تحت رعاية الحكومة المصرية الحرة لا تحت رعاية حكومة يكون زمامها بأيدي الإنجليز» ومن هنا «فإن تقدم ألمانيا في الاستعمار وانتشار تجارتها في الشرق الأقصى لمن الأمور التي تحتم على هذه الدولة في المستقبل أن تكون أول الدول اهتماماً بمسألة مصر وأكثرها عملاً على تخليصها من الإنجليز، لأن مستعمرات ألمانيا في إفريقيا وآسيا تقع تحت خطر عظيم إذا وقعت بلاد النيل في أيدي الإنجليز وصارت ملكاً لهم» ومن هذا التحليل يحدد مصطفى كامل شعار المرحلة في «أن كل إنسان له إلمام بسيط بالسياسة وبالتاريخ يعلم أن مسألة مصر كانت دائماً دولية لأن مركز مصر يقضى على الدول كلها الاهتمام بها واهتمام المصريين بالوجهة الدولية للمسألة المصرية أمر طبيعي و واجب»^(٣٢٩).

ويتوازي مع هذا المفهوم للمسألة مفهوم الجناح المحافظ من البرجوازية الذي تكثرت في «حزب الأمة» والذين كانوا - مع موافقتهم على أن المسألة المصرية مسألة دولية - يرون أن حل المسألة لن يكون باستفزاز الاحتلال الإنجليزي، لأن هذا الاحتلال «قوة آتت بها ظروف مرتبة وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة كذلك» ومن هنا دعوا إلى سياسة (المسالمة) وليس سياسة (المعاندة).

وقد اختلف نتيجة لهذا أسلوب الجناح الثوري من البرجوازية المصرية في هذه المرحلة عن أسلوب الجناح المحافظ، فقد كانت رحلات مصطفى كامل إلى أوروبا

محاولة للاستفادة من التناقضات الاستعمارية العالمية في الحصول على الاستقلال، وكان عليه أن يمارس عدة تجارب قبل أن يعدل خطه السياسي فيعاني من خيانة فرنسا ويعدل وجهة نظره في التبعية للسراى، ذلك أن مصطفى كامل كان قد حاول الاستفادة من التناقضات الداخلية وبخاصة التناقض بين السراى التى أفقدها الاحتلال سلطتها المطلقة، فأتجهت لتشجيع العناصر المتطرفة ليتمكن من مساومة الاحتلال، ومن هنا اتخذ مصطفى كامل حليفاً، واستعان بأمواله فى شن الفارات على إنجلترا فى العالم وفى سنة ١٩٠٧ اتضحت الرؤية تماماً أمام مصطفى كامل بعد أن كشفت تجربته عن أن الاعتماد على التناقضات داخل المعسكر الاستعماري لا ينبغي أن يكون وسيئته الوحيدة، وبعد أن خانه الخديو بسياسة الوفاق مع خليفة كرومر، فتحالف بذلك مع الاستعمار بدأ يتجه نحو تنظيم الشعب فى مقدمة «المسألة الشرقية» قال إن الخديو هو رئيس الحزب الوطنى لأنه رئيس الأمة، والحزب هو الأمة كلها، وفى عام ١٩٠٧ يعود فيؤكد أن الحزب ليس الأمة كلها فالخديو قد خان والجنح البرجوازي - الزراعي الكبير قد تكتل فى حزب الأمة، ومن هنا يصبح الحزب الوطنى واقعاً موضوعياً يضم الفئات الوطنية الأكثر تحراً، وتوضع له لائحة ويؤلف نادياً للطلاب ويتجه نحو تنظيم جماهير المدينة فى الأساس.

ويعتبر محمد فريد (١٨٦٨ - ١٩١٩) المرحلة الناضجة من كفاح مصطفى كامل استفاد من تجارب سلفه وإدراك التغير فى القوى العالمية، فباشّر تنظيمياً أكثر دقة لجماهير المدينة وبدأ على المستوى النظرى أكثر إدراكاً بضرورة تنظيم القوى الشعبية باعتبارها حليفاً ذا بأس شديد، وبخاصة الطبقة العاملة، وإذا كانت المسألة المصرية فى تصوره ما زالت دولية فإنه يضيف إليها ثراء وفهماً أعمق، فهو من ناحية يحدد علاقة مصر بتركيا ويؤكد أن مصر بعد استقلالها لا تنوى الانطواء تحت الستار العثماني ويرفض كل محاولة للتترك، وهو ينطلق إلى آفاق الحركة الاشتراكية العالمية باعتبارها معبرة عن رؤية فئات اجتماعية تؤمن بحق تقرير المصير، رغم وجودها داخل دول استعمارية، وبهذا يوجه جهده بإدراك أقرب إلى النضج إلى بعض حلفائه.

وأثناء الحرب الأولى انضم محمد فريد - وقواعد الحزب الوطنى - إلى الألمان باعتبارهم الجناح المعادى لإنجلترا، وربما كان لديه اقتناع بما سبق أن أشار إليه مصطفى كامل حول مصلحة ألمانيا في تحرير مصر. و واضح أن هذا تحليل خاطئ لطبيعة التناقضات الاستعمارية، ولكن غياب المعسكر الدولى المعادى للاستعمار بشكل مطلق لا بشكل تنازع حول الأسواق كان عاملاً في هذا الصدد بلا شك. أما جناح كبار الملاك قد أيد الحلفاء «وجرت محادثة بين رشدى باشا رئيس الوزارة وبين الإنجليز لكى يصرحوا بأنهم متى انتصروا في الحرب جلت إنجلترا عن مصر اعترفت باستقلالها التام»^(٢٢٠) وانضمت «الجريدة» لسان حاله إلى المقطم لسان حال الاحتلال في النرويج لفكرة تقول: «إن مصر تريد الاستقلال فإذا لم يكن السبيل إليه ميسوراً وكان لا بد من أن تحكمها أمة أخرى فإنجلترا خير أمة ترضاها مصر»^(٢٢١).

وهكذا كانت البرجوازية المصرية تتحرك، في الإطار نفسه: إطار بل المسألة الوطنية داخل الجبهة الاستعمارية.

وكان لابد أن يتفاعل الوعي الاجتماعى الذى نشأ من تبلور الطبقات، بالصراع الفكرى الضارى، الذى دار في مصر بين «الجامعة المصرية» و «الجامعة الإسلامية» من ناحية، وبين الفكر الدينى والفكر العقلانى. والى كانت تتبلور في أعمال لطفى السيد وقاسم أمين وطلعت حرب، ود. محمد حسين هيكل، كان لا بد أن تتفاعل كل هذه العناصر مع الظروف الدولية، لتتفجر المحاولة الثالثة من محاولات البرجوازية المصرية لتحقيق ثورتها وقامت ثورة ١٩١٩.



الستار الختامى للملحمة العرابية

- ربيع

رجال فى مغرب الشمس

نظر الرجال السبعة من فوق حاجز السفينة مريوتس إلى معالم السويس التى أخذت تبتعد وشمس منتصف النهار تغيب خلف سحبات ذلك اليوم الحزين من ديسمبر ١٨٨٢ وأحكم الرجال معانفهم حول أبدانهم وظلوا يتأملون المدينة التى تبتعد والأسمالك الطائرة تتقاذف حول السفينة، فيطول الرذاذ وجوههم. وقبل أن يبتلع الأفق آخر معالم مصر، قال أحدهم بصوت مختنق:

- يا كنانة الله... صبراً على الأذى حتى يأتى الله لك بالنصرة.

ذلك المشهد الحزين آخر ما شهدته مصر من الملحمة العرابية المجيدة، والرجال السبعة الذين حملتهم السفينة مريوتس إلى منفاهم فى سيلان مع ثمانية وأربعين من رفاقهم وأبنائهم، هم الذين عبر بهم القلب المصرى عن أنقى نبضاته وأطهر عواطفه وصنع بهم ومعهم أروع انتفاضات القرن الماضى وأكثرها أصالة. هؤلاء الرجال الذين جلجلت أصواتهم تحت قبة البرلمان، بعدما انتزعوه من صلف الخديو توفيق وجيروت الجراكسة الأغبياء، تعلن أن الإرادة للشعب، وأن حرية الإنسان وكرامته وحياته لا يمكن أن تظل رهينة إرادة الفرد المتسلط، ونزوات البطانة والحاشية، ولكنما يحميها القانون وينظم طريقة سلبها، وتعلن أن أخلاط السلطنة العثمانية وأتباع الباب العالى ومرترقة الأجانب هم مجرد ضيوف، يكرمون بمقدار ما يحسنون أدب الضيافة، وبمقدار ما يخضعون للقانون الذى يضعه ممثلو الشعب المصرى فى مجلسهم التشريعى.

هؤلاء الرجال، كانوا قلب مصر، وما هي الخيانة تنفى قلب مصر، هناك حيث لا ترى عيونهم المحبة الأرض التي أحبوها، عاشقون هجروا الحبيب لإملائه منه، ولكنها الخيانة، لهذا سادت خباثت الأرض، ومرغت هامات المخلصين في التراب. هذا الرجل الحزين العينين، هو أحمد عرابي الحسيني المصري أربعون عاماً نقية طهورة، لم تلوثها يوما أطماع الطامعين ولم تضعف أمام نزوة. ما أتمس أن تضيعة بلدك ثم توطأ بالنعمال أمام بصرك، وأنت أعجز من أن تبكى على هوانها ويحى إبراهيم آغا التتونجى، يدخل فى الظلام.

- يا عرابى.. أما تدري من أنا؟

- لا.. اعلمنى باسمك وماذا تريده منى فى هذا الوقت.

- أنا إبراهيم آغا يا بن الكلب يا خنزير...

وبصق فى وجهى ثلاث مرات..

كانت ليلة شتاء حزينة، لكنها الخيانة يا صديقى العظيم لذلك تسود خباثت الأرض، والمخلصون قتلوا أو ماثمون، أما الخونة فيعاقرون الجنرال لسللى الشراب لذلك استمر البغاث واستأسدت كلاب الطريق إمامك تسعة عشر عاماً من النفى وفى التراب خلفت أعز الأصدقاء.

محمد عبده: تثارثرت جثته فى ثرى التل الكبير وهو يحاول إيقاف الخيانة، ما كان أشجعه ذلك الضابط الفلاح الطيب. فى أول فبراير أنقذنا من السجن فى قصر النيل، وبعدها بعام ونصف، وهب حياته لمصر، لا قبر له، ولا قبر لعشرة آلاف من أولاد مصر قتلتهم الخيانة فى الصحراء الشرقية، أكوام من المعظم، لا اسم لأصحابها، وغداً تتحرر الأرض، فهل يذكرونهم ولو بمجرد شاهد رخامى صغير.

سليمان سامى، ذلك المثال الغريب على اللوثة الثورية، انهار عقله فى لحظة مفاجئة، أحرق يا ولد.. خرب يا ولد.. ستسقط الإسكندرية فى أيديهم فلا تتركوا فيها حجراً قائماً، يبرق الأجداد والأحفاد بنيانها ولن نعطيهم عرقنا بلا ثمن إلى

المشقة سار، وانتهت حياته الغريبة القصيرة وبكى في سجنك صديقاً لم يتزعزع عندما خاف أشد الرجال بأساً.

والسؤال ما زال يلح: لماذا تمسود الخبايا وجه الحياة؟

أما النديم العظيم فقد هرب، قلبى معه، عاد كما بدأ صنعوكاً يعيش في قلب مصر، وتخفيه مصر عن أعين الخونة والوشاة سنوات تسعاً طوالاً تدثره في قلبها، يدفنه صدرها الحنون في لياالى الشتاء الطويلة ألف عين رآته، ورفضت ألف جنيه جائزة رصدت لمن يسلمه، رفضها جائعون لم يروا الجنيه في حياتهم. إن الذين أخفوه هم أحبابك أنت يا عرابى لم يخونوا عهد الحب ولم يصدقوا ما قيل لهم من أنك تواطأت مع الإنجليز لتسليمهم مصر وأنت قبضت الثمن، ذلك شيء لا يصدق يا فارس الآمال التى اندثرت. إن لنا قلوباً تميز نبض الأكنوبة وتعرفها على البعد.

من المخبأ يكتب النديم لك، يؤنس وحدته ووحدةك، رسائل مليئة بالأمل والإصرار «أمامك مستقبل أنت عصامه يجمع فريقاً أنت إمامه»، أنت في مصر وإن كان جسمك في سيلان، فذكرك في الألسن ورسماك في الأعيان يذكرك بالماضى العظيم، سرى صوتنا في البلاد، وتنبه الناس من الرقاد، وتبنا الوطن أمشاج، وتوارد علينا زمر وأفواج فكان لفينا العجيب على هذا الترتيب: مخلص أدرك ما قصدنا فقام يرصد ما رصدنا، ومتردد حائر، مع التوازل دائر ومذبذب إن عظمت الآراء لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، ومنافق عنا وإلينا ويحمل معنا وعلينا وعدو ينسب إلينا البدعة وينصب لنا شرك الخدعة وساذج يتحرك إذا نبه، ويسكن إذا جبه ولكل قسم نية ختم عليها الطوية، فلماخلصون أولئك الذين صدقوا، وبالحق نطقوا وبالله استعانوا فما ضعفوا ولا استكانوا» ويكتب أحمد رفعت - من منفاه - لبلنت عنك «ذلك الرجل كان رمزاً لمستقبل مصر، ولا يزال في صدقه وحرية ضميره كذلك إلى الآن».



في احمرار الشفق كان وجه «محمود سامى البارودى» يبدو كشعلة منطفئة، هذا بعض عذاب القلب والنفس، وما كان أغناك عن الثورة، وأنت واحد من

السادة، وجدك الملك الأشرف برسباي من سلاطين المماليك لكن الثورة حاله
وليس مجرد دافع قد يكون ثاقها وأنت سيد لكنك آمنت بالثورة فدفعت لها
عمرک وأموالك نموذج للوعى حين يغير الإنسان.

فى المنفى عانيت ذلك الغربة، سبعة عشر عاماً طوالاً ذهب البصر، ووهن
الجسم وأصاب الأذن صمم، وأين ذهب الأحباب واحداً بعد الآخر؟

~ ها هى أنباء السوء ترد من الوطن يوماً بعد يوم وتموت زوجتك رفيقة العمر
تذهب للقبر، ونحن نعانى حصار الغربة هزل القدر والاعيبه وتسألہ أبيات
شعرك: ألم يشفق على سميرة الصغيرة الرقيقة؟ فلا يرد وما أسوأ ليالى سر
نديب، هذه الجزيرة النائية فى أعماق آسيا وما هم معذبو الأرض يملثون
الجزيرة التى يحتلها الإنجليز وكيف تزود عن القلب حسراته، وأهون ما تلقاء
يفتت الصخر.

ويأتى البشير ذات يوم بأن من حقلك أن تعود إلى بلدك دنستم أرضها وطأتم
كل شريف فيها بالنعال، لذلك نعود إليها غرباء أين عالمنا النبيل؟ أين أحلام
الثورة؟ لم يعد فى القلب متسع للحسرات، فتعال نمتزل العالم نجتر ذكريات
الزمان الذى مضى، ونبكي أيامه التى لن تعود. أربع سنوات طويلة حتى يأتى يوم
بارد حزين، وتشعر يديبيب الموت، من قبل مانت العين والأذن، واليوم أن لقلب
المحب أن يرتاح.

لم تكن سفينة، لكنها كانت مائماً يعبر البحر، متجهاً إلى حيث يلقي المعذبين
فى أحضان قدرهم.

ما الذى كان يدور فى أذهان بقية الرجال؟

على فهمى ثانى الثلاثة الذين قادوا الثورة، بطل معركة القصاصين الثانية،
لقدت ولسلى يومها درساً لن ينساه، وتحمس أبناء الفلاحين، وأعطوا الحياة غير
باخلين واصطدام السلاح بالسلاح، وتأثر الجثث قد يبدو منظراً كريهاً، ولكن
المسألة كانت أن تبقى أو لا تبقى، أن تكون أو لا تكون وتابعت من سريرك فى
القاهرة أنباء بقية المعارك، خانك الجسد لأنه أصيب إصابة بليغة، فحرمك
الاشتراك فى الواقعة الفاصلة.

عبد العال حلمى ثالث الثلاثة والوحيد الذى لم ييأس حتى النهاية، فظل قلبه مليئاً بنبض الثورة حتى بعد سقوط القاهرة، ومن موقعه فى دمياط أخذ يحشد الفلاحين، وتوافد عشرات الألوف من معذبى الأرض يعلنون استعدادهم للقتال وحكومة الاحتلال تهدد بأن تجعلها مذبحة، يشتق على رأسها عبدالعال حلمى نفسه، لكن كبار الآمال تخنقها الهزيمة السريعة المريرة ها أنت مع المعذبين لاحتضان قدرك وتبكى يوسف أبو ديه، ياورك المخلص، اتهموه بتدبير فتنة طنطا، وأعدموه تحت المشنقة، سألته إبراهيم أدهم - المجرم الحقيقى ومدير فتنة طنطا: - هل تريد شيئاً نحضره لك قبل القضاء عليك؟ قال:

- أريد لمصر الاستقلال الذى كان معقد الآمال.. أى شئ يرضينى وقد قطعتم آمالنا.. لكن اليوم لكم.. وغدا لنا..

وعلى البعد وقف الثلاثة الآخرون محمود فهمى، وطلبة عصمت ويعقوب سامى.

محمود فهمى مهندس الاستحكامات العسكرية الذى ولد فى قرية صغيرة من قرى بنى سويف وخاض رحلة عمر طويلة يعلم ويتعلم حتى أصبح وزيراً فى وزارة الثورة، ثم مسئولاً عن خطوط الدفاع فى جبهة كفر الدوار - فىنى بمعونة المتطوعين من الفلاحين أقوى خطوط الدفاع التى صدت هجوم الجيش الإنجليزى طوال مدة الحرب، ثم أسر فى الميدان الشرقى وظل أسيراً حتى انتهت الحرب.

وطلبة عصمت، المدنى الذى انضم للثورة وهى جنين لم يتكون بعد حتى أدى ذلك إلى فصله من عمله، ثم انضم للجيش، وظل يحارب فى صفوف الثورة وقاد قوات المقاومة فى الميدان الغربى ضد هجوم الإنجليز أكثر من مرة.

وأخيراً يعقوب سامى رئيس المجلس العرفى، مجلس وزراء الثورة والحرب..!



فى المنفى أمضى الرجال أسوأ أيام حياتهم - ها هم يعيشون فى حصار دائم - وقد انقطعت السبل بينهم وبين مصر ولا ترد إلا أخبار السوء والجو رطب

وموحش وكثيب، ولا أحد يدري متى يعودون مرة أخرى وتمتلئ القلوب التي عاشت معاً أزوع نبضات العمر بالأسى وتتسلل إليها عواطف تزكم الأنوف ويتزوج عرابي جاريتين كانتا تخدمان ابنه، وتختفي الخلافات العظيمة، وتتضاءل الأهداف الكبرى ويعيش الرجال مأساة الحصار بكل أبعادها، فيتشاجرون كأطفال صغار حول أشياء لا معنى لها، وكأنهم ما وقفوا يوماً معاً، يقاتلون من أجل انتصار الحياة، ومن أجل هزيمة الخباثت والتفاهات - ذلك بعض قدر الرجال العظام - ولن نستطيع مهما حاولنا أن نفهم كيف يقتل الحصار نقاء القلوب وكيف تتسلل إليها عفونة الموت في شغلة عن أصحابها.

ذلك شيء لا يفهمه إلا من كابده من الرجال.

وتمر السنوات كثيبة ملولة، ويبدأ الرجال السبعة يتساقطون واحداً بعد الآخر.. كان أولهم عبدالعال حلمي مات شهيداً وطنياً والغرية ودفن في كولومبو، وكان يوماً ربيعياً دافئاً، وتجمعت أسراب من الطير فوق نعشه تسير بسير الجنائز حتى انتهت.

ومات بعد سنتين محمود فهمي باشا.

أما طلبه عصمت فقد صدر له ترخيص بالعودة إلى مصر بناء على قرار الأطباء الذين قالوا بأنه لن يعيش أكثر من خمسة شهور ولم تكد أقدامه تطأ أرض مصر حتى مات.

ولم ينتظر يعقوب سامي قرار العودة إلى بلاده فتلقى البشير الذي حمل إليه نبأ تعازي جيرانه فيه.

ولما عاد الثلاثة الباقيون إلى مصر بعد تسعة عشر عاماً من الغربة..

ومات البارودي بعد أربع سنوات قضاهما كفيف البصر حبيس منزله.

ومات عرابي وعلى فهمي في عامين متتاليين.

وقبل أن يموت عرابي يشهور كان خارجاً من المسجد الحسيني عقب صلاة العشاء في إحدى ليالي رمضان، فإذا بشاب يبصق في وجهه صائحاً يا خائن

ومسح الرجل الجليل وجهه وأغلق باب منزله على نفسه شهوياً طويلاً، ترى ما الذى اعتصر قلبه فى تلك الشهور الحزينة ذلك سر أخذه معه إلى القبر..

ويوم مات لم يجد أهله فى بيته نفقات جنازته وتجهيزه فكتموا نبأ الوفاة إلى اليوم التالى؛ حيث كان مقرراً أن تصرف المعاشات قبل موعدها لمناسبة حلول عيد الأضحى وخرجت إحدى الصحف تكتب فى مكان متواضع «علمنا أن المدعو أحمد عرابى صاحب الفتنة المشهورة باسمه قد توفى أمس»..!

إن الذى بصق فى وجه عرابى، والذى نشر نبأ نعيه، والذى تركه يعاني ذل الحاجة، لم يكن مصر، ولكنه جزء من أمة الخيانة، جزء من مصر المحتلة، مصر التى سادت الخبائث فيها وجه الحياة، واستأسدت فيها كلاب الطريق. أما معذبو الأرض الذين عاشوا الملحمة العرابية بكل أبعادها، فقد صانوا عهد الحب حتى النهاية.

وحتى اليوم يفخر الرجال بأحمد عرابى «اللى مفيش منه» كما كانوا يسمونه ويفخرون بأنهم كانوا يجمعون له «البياض» الخبز والقمح وحتى الدجاج وكانوا يهتفون: الله ينصرك يا عرابى وأيضاً يا توفيق يا وش القملة، مين قال لك تعمل دى العملة. ويتذكرون المواويل التى كانوا يفتنونها باسمه «من طلعة الفجر قومي يا مصر يا عياشة.. وقمرى العيش.. ومدى ايديكى لأحمد عرابى باشا.. أمر لواء الجيش».. وإذا سألت أحدهم عما حدث لقال فى تلخيص مركز:

– الولس كسر عرابى!

سيأتى زهاء وينهبون.. تغرب عليهم الشمس..

لكن الشعب يظل باقياً لا تغرب شمس، لأنه وحده من الأبد

يأتى.. وإلى الأبد يبقى..!

هوامش الكتاب

- . البيانات الخاصة بكل مرجع تذكر كاملة عند ورود اسمه لأول مرة.
- . عندما نعتد على أكثر من كتاب للمؤلف الواحد فسوف نذكر اسم المؤلف ثم عنوان الكتاب،
فرقم الصفحة.
- . في حالة الاعتماد على عنوان واحد للمؤلف، نكتفى بذكر اسم المؤلف ورقم الصفحة.
- . هناك ثبت كامل بالمراجع في نهاية الكتاب.

هوامش المدخل

- (١) سليم حسن وعمر الإسكندري - تأريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر -
الطبعة الأميرية - القاهرة ١٩٢٤.
- (٢) راجع: أحمد حافظ عوض: نابليون بونابرت وفتح مصر الحديث القاهرة - ١٩٢٦.
- (٣) عبدالرحمن الراجعي: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية - القاهرة - مكتبة النهضة
المصرية - ١٩٤٤.
- (٤) عبدالرحمن الراجعي: عصر إسماعيل - جزء ٢ - مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة - ١٩٢٢
- ص ٢٨٦.
- (٥) عبدالرحمن الراجعي: الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي لمصر مكتبة النهضة المصرية
بالقاهرة - ط ٢ - ١٩٤٩ ص ٥٠٣.
- (٦) عبدالرحمن الراجعي: مذكراتي - دار الهلال - القاهرة - ١٩٥٢.

(٧) هذه الأسماء كلها في إطار التاريخ السياسي، وهناك محاولات أخرى متعددة لهذه المدرسة في إطار التاريخ للفكر السياسي والاجتماعي.

(٨) فوزى جرجس : دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي - دار النشر المصرية - القاهرة - ط١ - ١٩٥٩ ص ٨.

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) أحمد رشدي صالح: كرومر في مصر - دار القرن العشرين للطبع والنشر - القاهرة ١٩٤٥ - ص ٥.

(١٣) المرجع نفسه ص ١٢.

(١٤) المرجع نفسه ص ١٢.

(١٥) المرجع نفسه ص ٧.

(١٦) راجع مقال محمد عودة في الجمهورية القاهرية - ٢١ مايو (أيار) ١٩٦٨.

(١٧) المحضر الرسمي لاجتماع اللجنة في ٢٨ أكتوبر ١٩٦٥.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) عندما استحكم الخلاف بين أعضاء اللجان طرحوا الموضوع للنقاش العلني، وعقدوا خلال شهر ديسمبر (ك) ١٩٦٥، عدة ندوات تبنتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، بإشراف د. سليمان حزين وزير الثقافة آنذاك، وقد حضر المؤلف هذه الندوات، واستعراض آراء منقول عن محضر سجلناه لها، وراجعناه في حينه على تسجيل صوتي لما دار في الندوات، قام به مركز الدراسات التاريخية، الذي نشر المناقشات بعد ذلك، في عدد المجلة المصرية للدراسات التاريخية - ١٩٦٦.

(٢٠) راجع مقالنا: مستقبل الثقافة في مصر، وقضية إعادة كتابة القومى - مجلة الحرية البيروتية - مارس ١٩٦٦.

(٢١) تم هذا الحوار في مكانة هاتفية بين الأستاذ عبدالرحمن الراهقى، والصدیق رياض سيف النصر المحرر بالجمهورية وقد كرر الأستاذ الراهقى الآراء التى قالها لرياض سيف النصر في مقابلة تليفزيونية أذيعت في العام التالى (١٩٦٦).

- (٢٢) نشرت أعمال لجان إعادة كتابة التاريخ السوفيتي في عام ١٩٥٩ .
- (٢٣) كرومر (الورد): مصر الحديثة - المجلد الأول - ص ١٣٠ نقلًا عن روزشتين ص ٥٢ .
- (٢٤) بلنت (الفرد سكاون): التاريخ المصري لاحتلال إنجلترا لمصر سلسلة اخترنا لك - دار المعارف بمصر - القاهرة ١٩٥٩ - ستة أجزاء ص ٧ .
- (٢٥) روزشتين (تيودر) - خراب مصر - ترجمة: على أحمد شكري باسم: تاريخ مصر قبل الاحتلال الإنجليزي وبعد - المطبعة المصرية - القاهرة ١٩٢٤ - ص ٦٣ .
- (٢٦) المرجع نفسه ص ٦٦ .
- (٢٧) المرجع نفسه ص ٢٩٧ .
- (٢٨) المرجع نفسه ص ٢٠٦ .
- (٢٩) كرومر (الورد) الثورة العربية - وهو فصول من كتاب مصر الحديثة - المجلد الأول - ترجمها عبدالعزيز عرابي - دار المطبوعات الحديثة - القاهرة - ١٩٦٠ - ص ٢٢٠ .
- (٣٠) سليم حسن وعمر الإسكندري: مرجع سابق.
- (٣١) نجيب مخلوف: نوبار باشا وما تم على يديه - القاهرة - ١٩٠٣ ص ١٣٩ .
- (٣٢) المرجع نفسه ص ١٤٢ .
- (٣٣) المرجع نفسه ص ١٤٧ .
- (٣٤) المرجع نفسه ص ١٤٨ .
- (٣٥) المرجع نفسه ص ١٧٣ .
- (٣٦) عمر طوسون (الأمير): ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢ - المطبعة المصرية - القاهرة - ١٩٢٤ - ص ٥٠ .
- (٣٧) المرجع نفسه ص ٧٢ .
- (٣٨) المرجع نفسه ص ٦٠ .
- (٣٩) المرجع نفسه ص ٨٠ .
- (٤٠) المرجع نفسه ص ٧٢ .
- (٤١) المرجع نفسه ص ٦٠ .

(٤٢) عبدالرحمن الرافعي: الثورة العرابية - ص ٢٢.

(٤٣) المرجع نفسه ص ٦٥.

(٤٤) المرجع نفسه ص ٨.

(٤٥) المرجع نفسه ص ٣٢.

(٤٦) المرجع نفسه ص ١٩٦.

(٤٧) المرجع نفسه ص ٩، ٢٠، ٢٢٨.

(٤٨) صلاح عيسى: قضية المنهج في التاريخ - جريدة المساء القاهرية يوليو ١٩٦٢.

وله أيضًا: عبدالرحمن الرافعي، مؤرخا وسياسيا - دراسة لم تشر .

وله: عبدالرحمن الرافعي، هذا الرائد الشجاع - المساء ديسمبر ١٩٦٧.

سعد زهران: مات مؤرخ الثورات الثلاث - الطليعة القاهرية يناير ١٩٦٧. ويرى سعد زهران أن الرافعي ملكي دستوري... ويرى فتحى خليل (الطليعة القاهرية - يناير ١٩٦٧)، أن الرافعي قد استخدم مصطلح الثورة بشكل فضفاض، فهي عنده ليست انقلاباً طبقياً في طبيعة السلطة أو محاولة لأحداث هذا الانقلاب الطبقي وإنما هي كل ما من شأنه أن يثير القلاقل في وجه السلطة القائمة إن كانت أجنبية أو رجعية، وسواء أكانت هذه القلاقل عميقة الجذور أو وقعية، من ترثيب قيادة محدودة، أو من وحى محرضين عابرين ذات أهداف قومية أو جزئية على نطاق الوطن أو محصورة في العاصمة.

(٤٩) الرافعي: الثورة العرابية ص ٦.

(٥٠) المرجع نفسه

(٥١) المرجع نفسه ص ٨٣.

(٥٢) المرجع نفسه ص ٨١.

(٥٣) المرجع نفسه ص ٨٢.

(٥٤) إن رؤية بلنت العامة للظاهرة التاريخية لا يعسر إدراكها من كتابه فهي رؤية تتميز بطابع رومانتيكي حاد، ومن الطبيعي أن يشعر بالحزن والأسى. وأن يؤمن بأن الصدفة تحرك التاريخ، وأن يبشر بأن الصراع في جوهره هو صراع أخلاقي، حتى أنه ذكر في كتابه أنه

تراهى له أن مقابلة مع جلاستون يمكن أن تكون ذات أثر فعال، وأنه من المحزن أن يتوقف خط أمة بأسرها. وأفضل الآمال لإصلاح ديانته، على مقابلة رجل مسن والتحدث إليه لمدة نصف ساعة، إذ كان يشعر بقدرته على إقناع جلاستون، وفي رأيه أن ذلك لو كان قد حدث لما غزت إنجلترا مصر - راجع: التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر - مرجع سابق - ص ٣٤٩.

(٥٥) الراقصى - عصر إسماعيل - ج ٢.

(٥٦) مصطفى كامل - المسألة الشرقية - مطبعة المؤيد - القاهرة - ١٨٩٥.

(٥٧) مصطفى كامل: اللواء - العدد ٥٩٩ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٠١.

(٥٨) المرجع نفسه.

(٥٩) محمود الخفيف : أحمد عرابى الزعيم المفتى عليه - ط ١ - مطبعة الرسالة - القاهرة ١٩٤٧.

(٦٠) جوليهت آدم: إنجلترا فى مصر - ترجمة: على فهمى كامل - القاهرة - ١٩٣٦.

(٦١) الجريدة - بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٠٧ و ٢١ سبتمبر ١٩١١ .

(٦٢) عباس محمود العقاد - سعد زغلول - سيرة ونحية - ط ١ - القاهرة ١٩٣٦ - ص ٧٢.

(٦٣) المرجع نفسه ص ٤٠٨.

(٦٤) خطب سعد زغلول باشا الحديثة - جمعها: محمود فؤاد - القاهرة ١٩٢٣.

(٦٥) العقاد: سعد زغلول ص ٦٩.

(٦٦) محمود الخفيف : عرابى المفتى عليه ص ٧.

(٦٧) المرجع نفسه ص ٤.

(٦٨) المرجع نفسه ص ٢٠٤.

(٦٩) المرجع نفسه ص ٦٨.

(٧٠) راجع الكتاب المقرر على طلبة السنة الثانية الثانوية، شعبة آداب، بالمدارس المصرية، بعنوان: تاريخ العرب الحديث والمعاصر ط ١٩٦٨.

(٧١) المرجع السابق ص ٩٤ إلى ص ١٢٨.

(٧٢) محمود فهمي (باشا): البحر الزاخر في تاريخ الأوائل والأواخر القاهرة ١٨٩٥ - ج١.

(٧٣) رشيد رضا - مجلة المنار - المجلد ٤ (١٩٠١) ص ٥١٢.

(٧٤) فتحي خليل: مات مؤرخ الثورات السبع - الطليعة القاهرية - فبراير ١٩٦٧.

(٧٥) محمود الخفيف - مرجع سابق ص ٦٤.

(٧٦) المرجع نفسه ٥٥٥.

(٧٧) كذلك فنحن نتحفظ حين يعتذر البعض عن المواقف الضعيفة للثوار بإبراز جانب آخر من أنشطتهم وفي هذا الصدد فإن قول الأستاذ نعمان عاشور أن تفرغ البارودي للشعر والأدب بعد عودته من المنفى أبقى وأخلد في التاريخ من كل زعامة سياسية، أو قيادة حربية، قول نتحفظ عليه بشده، فالعمل السياسي الثوري - قيادة ونشاط - هو أهم أدوار الإنسان وأكثرها تأثيراً - راجع مقال نعمان عاشور أخبار اليوم القاهرية في ٢٢ ديسمبر ١٩٦٩.

(٧٨) راجع هامش رقم ٨ في هذا المدخل.

(٧٩) فوزي جرجس - مرجع سابق ص ٧٦.

(٨٠) المرجع نفسه ص ٧٦ ونظن أن هنالك خطأ مطبعياً في هذه العبارة التي لا تقيم إلا على النحو التالي «الأمر الذي يكون له رد الفعل الإيجابي».

(٨١) المرجع نفسه ص ٧١.

(٨٢) المرجع نفسه ص ٧٣.

(٨٣) المرجع نفسه ص ٧٥.

(٨٤) المرجع نفسه ص ٨٦.

(٨٥) المرجع نفسه ص ٨٧.

(٨٦) المرجع نفسه ص ٩٠ ونظن أن مصطلح العمال هنا غير محدد، ولعل الأستاذ فوزي يقصد العمال الزراعيين.

(٨٧) المرجع نفسه.

(٨٨) للدكتور محمد أنيس أكثر من مرجع شرح فيه وجهة نظره في الثورة العرابية، منها المرجع الذي عرضنا منه هذا الرأي، وهو مقالاته: دراسة في المجتمع المصري من

الإقطاع إلى الاشتراكية - وهي مطبوعة طبعة محدودة على الرونيو - ونشرت في الكاتب
القاهرة - ١٩٦٥ - فضلا عن كتابه: الجذور التاريخية لثورة يوليو ١٩٥٢.

(٨٩) رشدي صالح - مرجع سابق ص ٢٢.

(٩٠) المرجع نفسه ص ٢٤.

(٩١) المرجع نفسه.

(٩٢) المرجع نفسه ص ٢٥.

(٩٣) المرجع نفسه ص ٢٦.

(٩٤) المرجع نفسه ص ٢٦، ٢٧.

(٩٥) المرجع نفسه ص ٢٧.

(٩٦) المرجع نفسه ص ١٤.

(٩٧) المرجع نفسه ص ١٥.

(٩٨) د. رفعت السعيد: الأساس الاجتماعي للثورة العربية - دار الكاتب العربي بالقاهرة -
١٩٦٩ - ص ١١.

(٩٩) المرجع نفسه ص ١٧.

(١٠٠) المرجع نفسه ص ٥٥.

(١٠١) المرجع نفسه ص ٥٦.

(١٠٢) المرجع نفسه ص ٥٧.

(١٠٣) المرجع نفسه ص ١٣.

(١٠٤) د. رفعت السعيد: تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر - دار الثقافة الجديدة - القاهرة -
١٩٦٨ ص ١٣٧.

(١٠٥) المرجع نفسه ص ١٣٨.

(١٠٦) المرجع نفسه ص ١٣٩.

(١٠٧) رفعت: الأساس ص ١٩٥.

(١٠٨) المرجع نفسه.

- (١٠٩) المرجع نفسه ص ٢٠١.
- (١١٠) المرجع نفسه ص ١٩٩.
- (١١١) المرجع نفسه ص ٢٠١.
- (١١٢) المرجع نفسه ص ٢٠٣.
- (١١٣) المرجع نفسه ص ٢٠٤.
- (١١٤) المرجع نفسه.
- (١١٥) المرجع نفسه ص ٢١٢.
- (١١٦) المرجع نفسه ص ١٢٣، ٢١٤.
- (١١٧) رفعت : تاريخ الفكر ص ١٤٦.
- (١١٨) المرجع نفسه ص ١٤٩.
- (١١٩) المرجع نفسه ص ١٥٦.
- (١٢٠) المرجع نفسه ص ١٦٢.
- (١٢١) المرجع نفسه ص ١٥٩ / ١٦٠.
- (١٢٢) د. فؤاد مرسى: البعد الاجتماعي للشخصية المصرية الحاضرة - الفكر المعاصر
القاهرة - ١٩٦٩.

هوامش الفصل الأول

- (١) راجع: صبحي وحيد، في أصول المسألة المصرية - ط١ - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة
١٩٥١.
- (٢) عن الإقطاع الأوروبي والإقطاع العثماني راجع: د. محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق
العربي - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٦٠.
- (٣) د. محمد أنيس: الدولة العثمانية ص ١٦٦.
- (٤ مكرر) عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي - مكتبة النهضة المصرية القاهرة.

راجع أيضاً: راشد البراوى - ومحمد حمزه عليش: تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٥١.

(٣ مكرر/ ١) الرافعى: عصر محمد على.

(٤) د. أنيس: الدولة العثمانية من ٢٠٢.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) روزشتين من ٤٩.

(٧) المرجع نفسه.

(٨) روزشتين: هامش من ٤٦.

(٩) أمين مصطفى عفيفى: تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث - القاهرة ١٩٥٣ من ٢٨٨.

(١٠) المرجع نفسه من ٣٩٠ / ٣٩٢.

(١١) روزشتين من ١٢٠.

(١٢) التهمس نقلا عن روزشتين.

(١٣) لاندز (دافيد): بنوك وباشوات - ترجمة عبدالمعظم أنيس، دار المعارف بمصر ١٩٦٠ - من ١٤٣.

(١٤) راجع محمد قاسم ومحمد حسنى: تاريخ القرن التاسع عشر - أوروبا.

(١٥) لاندز - مرجع سابق من ٢٠٩ / ٢١١.

(١٦) بلنت: التاريخ السرى للاحتلال.

(١٧) روزشتين من ٥٨.

(١٨) المرجع نفسه من ٦٠.

(١٩) المرجع نفسه من ٦٤ / ٧١.

(٢٠) المرجع نفسه.

(٢١) المرجع نفسه من ١٣٤.

(٢٢) المرجع نفسه من ١٧٠.

- (٢٣) كرومر (اللورد): الثورة العربية ص ٢١ / ٢٣.
- (٢٤) المرجع نفسه ص ٥٦.
- (٢٥) المرجع نفسه ص ٣٢.
- (٢٦) المرجع نفسه ص ١٠٢.
- (٢٧) بلنت: التاريخ السرى للاحتلال.
- (٢٨) كرومر - الثورة العربية ص ٩٧.
- (٢٩) المرجع نفسه ص ٩٦.
- (٣٠) كرومر ص ٧٢ وروزشتين ص ٢٣٤.
- (٣١) كرومر ص ٧٢.
- (٣٢) كرومر ص ٩٨ وروزشتين ص ٢٥٦.
- (٣٣) روزشتين ص ٣٧٢.
- (٣٤) روزشتين ص ٢٦٨.
- (٣٥) كرومر ص ١٠٠ وروزشتين ص ٢٥٦.
- (٣٦) كرومر ص ١٠٤ وروزشتين ص ٣٧.
- (٣٧) روزشتين ص ٢٩٧، هذا ولم يشر كرومر إلى هذه الوثيقة المهمة التي تكشف عن الأسباب الحقيقية للتدخل - انظر مدخل هذه الدراسة ص ٣٦ / ٣٩.
- (٣٧م) كرومر: ص ٢٠.
- (٣٨) كرومر ص ٨١.
- (٣٩) المرجع نفسه.
- (٤٠) بلنت ص ٣٣٦ و ٣٤١.
- (٤١) المرجع نفسه.
- (٤٢) أحمد عرابي: كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المعروفة بالثورة العربية - نشرت بعنوان مذكرات عرابي - دار الهلال - ١٩٥٣ - ج١ ص ١١١ / ١١٢.

(٤٣) كرومر ص ١٥٠ .

(٤٤) المرجع نفسه ص ١٦١ .

(٤٥) المرجع نفسه ص ١٦٣ .

(٤٦) بلنت ص ٣٩٧ .

(٤٧) كرومر ص ١٨١ .

(٤٨) كرومر ص ٢٠٤ .

(٤٩) روزشتين ص ٣٣٣ / ٣٣٤ .

(٥٠) المرجع نفسه ص ٢٥٢ .

هوامش الفصل الثاني

(١) راجع صبحى وحيدة - ص ١٦٩ .

(٢)، (٣) جالك بيرك - مصر بين الاستعمار والثورة - الفكر المعاصر القاهرية العدد ٥١ .

(٤) وسيم خالد : من يوميات الجبرتي - مجلة الكاتب القاهرية - أغسطس ١٩٦٥ .

(٥) مذكرات عرابي ج١ ص ١٧ .

(٦) الكتاب المذكور هو كتاب يونابرت للملازم لويس وترجم وطبع في بيروت راجع ص ٦٢١ من كتاب بلنت .

(٧) مذكرات عرابي ج١ .

(٨) روزشتين ص ٨٩ .

(٩) بلنت التاريخ المعري للاحتلال .

(١٠) لا نذر - ص ٩٧ .

(١١) مذكرات محمد عبده ص ٧٣ وقد أشار مرة أخرى إلى هذه العريضة في ص ١٢٩ من المذكرات ويذكر أنها قدمت قبل استمعاء شريف باشا أي قبل ١٧ أغسطس ١٨٧٩ ، في حين يذكر روزشتين أنها قدمت في مايو ١٨٨٠ (ص ٢١٩ من خراب مصر) وهو نفس ما يذكره بلنت (ص ١٧٩) ويؤكد الاثنان أنها رفعت إلى وزير الحربية ولهم إلى رئيس

الوزراء رياض، أو إلى الخديو كما ذكر الشيخ محمد عبده ولم يذكر عرابي شيئاً عن هذه العريضة في مذكراته.

(١٢) مذكرات محمد عبده ص ١٠٤.

(١٣) المصدر نفسه ص ٩٨.

(١٤) كرومر ص ٤٢.

(١٥) المصدر نفسه - مع ملاحظة خيب كرومر في استخدامه للفظه «المسلمون».

(١٦) مذكرات عرابي.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) كرومر ص ٤٧.

(١٩) مذكرات محمد عبده ص ١٢٢.

(٢٠) المصدر نفسه ص ١١٥.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) باير - تاريخ الملكية الزراعية في مصر ص ٢٢ نقلاً عن د. رفعت السعيد: الأساس الاجتماعي للثورة العرابية.

(٢٣) باير - ص ٢٣ نقلاً عن رفعت - المرجع السابق.

(٢٤) أمين عفيفي: ص ٤٨.

(٢٥) المرجع نفسه ص ٩٢.

(٢٦) المرجع نفسه ص ٩٤، ٩٥.

(٢٧) لانتز ص ٧٢ و ٧٣.

(٢٨) أمين عفيفي ص ٩٦.

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣١) روزشتين ص ٢٠١.

- (٢٢) أمين عفيفى ص ١٢٤، ٢٩٩.
- (٢٣) رفعت السعيد: الأساس الاجتماعي ص ٤٨.
- (٢٤) لاندز ص ٢٤٢، ٢٤٣.
- (٢٥) المرجع نفسه ص ٢٤٤ و ٢٤٥.
- (٢٦) على مبارك - الخطط التوفيقية ١٩ ص ٢، ٤٢.
- (٢٧) راجع المدخل - المدرسة الاشتراكية تتصف الثورة، والفصل الخامس : المرحلة الخامسة.
- (٢٨) عاطف النمرى - الأرض والفلاح والحركة الوطنية في مصر - الفكر المعاصر القاهرية العدد ٥٥.
- (٢٩) مذكرات عرابي - ج ١ ص ١٩.
- (٤٠) التيمس ٢٧ / ٦ / ١٨٧٧ نقلا عن روزشتين ص ١٠٦.
- (٤١) التيمس في ٣١ / ٣ / ١٨٧٩ نقلا عن روزشتين ص ١٣٨.
- (٤٢) الطائف ٢٩ / ٤، ٦ / ٥ / ١٨٨٢.
- (٤٣) رفعت السعيد - الثورة العربية ص ٤٠.
- (٤٤) مذكرات محمد عبده.
- (٤٥) ديسى ص ٩٤ - نقلا عن رفعت - الثورة العربية ص ١٩.
- (٤٧) روزشتين ص ٤٢٢.
- (٤٨) الطائف ٢٩ / ٤، ٦ / ٥ / ١٨٨٢.
- (٤٩) لاندز - بنوك وباشوات.
- (٥٠) روزشتين - مرجع سابق.
- (٥١) مذكرات محمد عبده ص ٥٦.
- (٥٢) عباس العقاد - عبقري الإصلاح ص ٢٧.
- (٥٣) التيمس في ٢٣ - ١ - ١٨٧٩ نقلا عن روزشتين ص ١٣٨.
- (٥٤) راجع صلاح عيسى: المثقفون بين الإرهاب والثورة - الآداب البهرونية ١٩٦٥.

- (٥٥) العقاد : محمد عبده ص ١٦ .
- (٥٦) مذكرات محمد عبده .
- (٥٧) المصدر نفسه .
- (٥٨) روزشتين - مرجع سابق .
- (٥٩) ألبرت جوراني: السوريون في مصر في القرنين ١٨، ١٩ - الفكر المعاصر ١٩٦٩ .
- (٦٠) روزشتين - مرجع سابق .
- (٦١) التهمس - نقلا عن روزشتين .
- (٦٢) لاندز ص ١٧٦ .
- (٦٣) الرافعي - الثورة العربية ص ٨٨ .
- (٦٤) راجع صلاح عيسى: لماذا سقط الفكر الليبرالي في مصر - المساء القاهرية ١٩٦٥ .
- (٦٥) مذكرات محمد عبده .
- (٦٦) ألبرت جوراني المصدر السابق .
- (٦٧) شارل بتهليم - التخطيط والتنمية - ترجمة إسماعيل صبرى عبدالله ص ٢٣، ٢٤ .
- (٦٨) إبراهيم عامر - ثورة مصر القومية ص ٤٣، ٤٤ .
- (٦٩) د. عبدالعزيز رفاعى : فجر الحياة النيابية ص ١٩٩ .
- (٧٠) أنشئ من قناتلر الترع والرياحات ٤٢٦ قنطرة منها ١٥٠ في الوجه القبلى و ٢٧٦ في الوجه البحرى واستصلح من الأراضى الزراعية من بداية عهد إسماعيل إلى سنة ١٨٦٩ ما قدرته خطبة العرش في تلك السنة بـ ٤٥٨ و ٣٢٧ وتبلغ الزيادة في الأراضى الزراعية خلال عهد إسماعيل بتقدير لجنة «كيفية» ١٨,٥ ٪ من مساحة الأراضى الزراعية .
- (٧١) الخطط التوفيقية - ج٣ ص ٢٧ .
- (٧٢) لاندز ص ٩٩، ١٠٠ .
- (٧٣) لاندز ص ١١٦ .
- (٧٤) الصحفى الثائر ص ٨٦ .

- (٧٥) لاندز من ٢١٦ .
- (٧٦) لاندز من ٧٨، وراجع نشاط التجار المصريين في السودان وحجم تجارتهم في كتاب عبد الرحمن الرافي - مصر والسودان من ١٢٩ من الطبعة الأولى.
- (٧٧) روزشتين من ٧٦، ٨٧.
- (٧٨) أمين عفيفي من ١٢٧.
- (٧٩) لاندز من ٧٨، ٧٩.
- (٨٠) روزشتين من ١١٢.
- (٨١) د. أنيس: دراسة في المجتمع المصري.
- (٨٢) روزشتين من ١٠٥.
- (٨٣) لاندز من ٣٦.
- (٨٤) د. أنيس: المرجع السابق.
- (٨٥) محضر التحقيق مع حسن موسى المقاد - الطليعة ديسمبر ٦٦.
- (٨٦) المصدر نفسه.
- (٨٧) مذكرات محمد عبده من ٤٩، ٥٠، ٥١.
- (٨٨) المصدر نفسه من ٧٦.
- (٨٩) روزشتين - خراب مصر.
- (٩٠) الرافي : عصر إسماعيل ج٢ من ٢٧٦ و ٢٧٧.
- (٩١) بلنت : من ١٦٩.
- (٩٢) كرومر من ٢٠.
- (٩٣) المصدر نفسه.
- (٩٤) مذكرات محمد عبده من ١٠٨، ١٠٩.
- (٩٥) د. علي الحديدي - عبدالله التديم خطيب الوطنية من ٤٦.
- (٩٦) مذكرات محمد عبده من ١٠٩.

- (٩٧) د. الحديدي - ص ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٦ .
- (٩٨) بلنت - ص ١٨٠ .
- (٩٩) مذكرات محمد عبيد ص ١١٤ .
- (١٠٠) المصدر نفسه ص ١٢٠ .
- (١٠١) رفعت - الثورة العربية ص ١٢٧ .
- (١٠٢) روزشتين ص ١٢٠ وهو الرقم نفسه الذي قدره غيره من الباحثين .
- (١٠٣) لآنذر ص ٨٢ .
- (١٠٤) روزشتين ص ١٢٠ .
- (١٠٥) الحديدي ص ١٨٦ - والأصل العربي للمثال مفقود نشرت الترجمة بالتمس في ١٤ / ١٢ / ١٨٨٢ .
- (١٠٦) بلنت ص ٥٧ .
- (١٠٧) التمس في ٢٢ / ١ / ١٨٧٩ - نقلا عن روزشتين ص ١٢٠ .
- (١٠٨) المرجع نفسه .
- (١٠٩) المرجع نفسه ص ٢٠٨ .
- (١١٠) بلنت ص ٢٢ .
- (١١١) د. رفعت السعيد: الثورة العربية ص ٣٧ .
- (١١٢) لآنذر ص ٨٠ ، ٨١ ، ٢٢ .
- (١١٣) بآهر - ص ٦٢ نقلا عن د. رفعت ص ٤٥ .
- (١١٤) لآنذر ص ٨٢ .
- (١١٥) المصدر نفسه ص ٨٦ .
- (١١٦) راجع الراقص : عصر إسماعيل - ج ٢ ص ٢٥٢، ٢٣٨ أحمد عبد الباري - الامتيازات الأجنبية، عزيز خاتكي - المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة .
- (١١٧) الراقص : عصر إسماعيل - ج ٢ ص ٢٦٤ .

هوامش الفصل الثالث

- (١) الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار.
- (٢) عبدالقادر المغربي: جمال الأفغانى ص ٣٢.
- (٣) د. لويس عوض: تاريخ الفكر المصرى الحديث.
- (٤) العقاد: عمقري الإصلاح محمد عبده ص ٤٤.
- (٥) المغربي: ص ٦٧.
- (٦) بلنت ص ٢٢٥.
- (٧) الطائف في ٢٩ / ٤ / ١٨٨٢.
- (٨) المغربي ص ٤٧.
- (٩) مذكرات محمد عبده.
- (١٠) المصدر نفسه ص ٧٢.
- (١١) كرومر ص ٦٩.
- (١٢) مذكرات محمد عبده ص ١٦.
- (١٣) المصدر نفسه ص ١٦.
- (١٤) بلنت ص ٢٢٩.
- (١٥) بلنت ص ١٧٧.
- (١٦) الحنيدى ص ٨٧.
- (١٧) المرجع نفسه ص ٢١٤.
- (١٨) بلنت ص ٣١٧.
- (١٩) بلنت ص ٢٧٦.
- (٢٠) بلنت ص ٣٣٢.
- (٢١) د. الحنيدى ص ١٨٤، ١٨٨.
- (٢٢) مذكرات محمد عبده ص ٢٩.

(٢٣) الأعمال الكاملة للأفغانى - جمعها: د. محمد عمارة ص ٥٢٤.

(٢٤) د. إبراهيم عبده - الصحفى الثائر ص ٢١.

(٢٥) د. الحديدي ص ٢٤١.

(٢٦) راجع مناقشة هذا البرنامج ونصه الكامل فى الفصل الخامس.

(٢٧) التنكيث والتثنيك فى ٩ / ١٠ / ١٨٨١.

(٢٨) الجبرئى - نقلا عن محمد عبده ص ٢٦.

(٢٩) عبدالعزيز رفاهى ص ١١٨ ، ١٢١ .

(٣٠) بلنت ص ١٦٨ .

(٣١) مذكرات محمد عبده ص ٢٨ .

(٣٢) الأعمال الكاملة للأفغانى: ص ٤٧٣ .

(٣٣) المصدر نفسه ص ٤٧٥ .

(٣٤) عثمان أمين: الأفغانى فى القاهرة الفكر المعاصر .

(٣٥) الأعمال الكاملة ص ٤٧٨ .

(٣٦) مذكرات محمد عبده ص ٥٦ .

(٣٧) الرافعى: عصر إسماعيل - ج٢ ص ١٥٢ .

(٣٨) المرجع نفسه ص ٣٨ .

(٣٩) المرجع نفسه ص ١٦٦ .

(٤٠) جلسة مجلس النواب .

(٤١) مذكرات عرابى .

(٤٢) مذكرات محمد عبده ص ١٤٠ .

(٤٣) المصدر نفسه ص ١٤٢ .

(٤٤) المصدر نفسه ص ١٤ .

(٤٥) المصدر نفسه ص ١٥٣ .

- (٤٦) مذكرات محمد عبده ص ١٤ .
- (٤٧) رفاة الطهطاوى - مناهج الألباب .
- (٤٨) المصدر نفسه .
- (٤٩) المصدر نفسه .
- (٥٠) د . على الحديدي ص ٨٧ .
- (٥١) المرجع ص ١١٢ .
- (٥٢) المرجع ص ١٢٠ .
- (٥٣) المرجع ص ١٢١ .
- (٥٤) إبراهيم عبده . الصحفى الثائر ص ١٤ .
- (٥٥) المرجع نفسه ص ٣٩ .
- (٥٦) المرجع نفسه ص ٥٨ .
- (٥٧) المرجع نفسه ص ٥٩ .
- (٥٨) الطليعة - مايو ١٩٦٧ .
- (٥٩) عبدالمنعم شمس - الأفغانى - الجمهورية القاهرية ٥ ديسمبر ١٩٦٨ .
- (٦٠) المرجع نفسه .
- (٦١) المرجع نفسه .
- (٦٢) الأعمال الكاملة للأفغانى - ص ١٩٩ - ٢٠٠ .
- (٦٣) المصدر نفسه ص ٤٢٨ .
- (٦٤) بلنت : التاريخ السرى للاحتلال .
- (٦٥) مذكرات محمد عبده ص ١٤٣ .
- (٦٦) المصدر نفسه .
- (٦٧) بلنت : التاريخ السرى .
- (٦٨) المرجع نفسه .

- (٦٩) كرومر - الثورة العربية ص ٧٠.
- (٧٠) بلنت ص ١٥٢.
- (٧١) فان بملن - مصر وأوروبا - ج ١ ص ٢٦ نقلا عن الراجعي عصر إسماعيل - ج ٢ ص ١٢٢.
- (٧٢) مالك كون - مصر كما هي ص ٨٥ نقلا عن عصر إسماعيل ج ٢ ص ١٢٢.
- (٧٣) مذكرات عرابي - ج ١ ص ١٦.
- (٧٤) الصحفى الثائر ص ٩٢٨.
- (٧٥) لاندز ص ٢٠٢، ٢٠٣.
- (٧٦) بلنت : التاريخ السرى.
- (٧٧) بلنت: التاريخ السرى.
- (٧٨) ماك كون - مصر كما هي ص ٨٥ نقلا عن عصر إسماعيل ص ١٢٢.
- (٧٩) بلنت ص ١٥٧.
- (٨٠) المرجع نفسه ص ١٥٢.
- (٨١) راجع لاندز ص ٨١، ٨٥.
- (٨٢) لاندز ص ١٥٢.
- (٨٣) العقاد - محمد عبده ص ٤٨.
- (٨٤) نفسه ٨٤.
- (٨٥) راجع الجبرتي - عجائب الآثار.
- (٨٦) العقاد: عبقرى الإصلاح.
- (٨٧) العقاد: محمد عبده ص ٦٤.
- (٨٨) رفاعة الطهطاوى - تلخيص الإبريز.
- (٨٩) المصدر نفسه.
- (٩٠) راجع صلاح عيسى: الدوريات الثقافية في مصر في القرن ٦٩ - الجزء الأول: روضة المدارس المصرية دراسة لم تشر.

- (٩١) مذكرات محمد عبده ص ٢٧ .
- (٩٢) المغربي: الأفغانى ص ٩٩ .
- (٩٣) موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية ص ١٣٦ ، ١٣٧ .
- (٩٤) د . حسن حنفى: الأفغانى - الفكر المعاصر ٥١ .
- (٩٥) المغربي: ص ٣٤ .
- (٩٦) محمد عبد الفتى حسن: عبدالله فكرى ص ٣٤ .
- (٩٧) الأعمال الكاملة للأفغانى ص ٩٩ .
- (٩٨) المغربي - ص ٤٧ .
- (٩٩) أخبار اليوم ١٠ / ٤ / ١٩٧٠ .
- (١٠٠) عثمان أمين: الأفغانى فى القاهرة - الفكر المعاصر العدد ٥١ .
- (١٠١) د . حسن حنفى - الأفغانى - الفكر المعاصر العدد ٥١ .
- (١٠٢) مذكرات محمد عبده ص ٣٤ .
- (١٠٣) د . الحديدى ص ١٧٦ .
- (١٠٤) د . حسن حنفى . المرجع السابق .
- (١٠٥) راجع على سبيل المثال هذا المفهوم لدى الدكتور على الحديدى كتابه عن التديم والأستاذ محمد عمارة فى «الأفغانى - ملف الطلبة إبريل ١٩٦٩» .
- (١٠٦) راجع تعريف د . لويس عوض .
- (١٠٧) كامل زهيرى : السان سيمونيون فى مصر - الهلال ١٩٦٨ .
- (١٠٨) الطهطاوى - مناهج الأثبات ص ٩٣ - ٩٤ .
- (١٠٩) د . لويس عوض - تاريخ الفكر المصرى - ج٢ ص ١٨١ .
- (١١٠) الحديدى ص ٣٣ .
- (١١١) المرجع نفسه ص ٢٢ .
- (١١٢) تاريخ مصر فى هذا العصر لعبد الله التديم ص ٥٣ .

- (١١٣) التنكيه والتنكيه في ١٥ / ٨ / ١٨٨١ .
- (١١٤) التنكيه ١٨ / ٩ / ١٨٨١ .
- (١١٥) تاريخ الأستاذ الإمام - الشيخ رشيد رضا - ج١ من ١٤٨ .
- (١١٦) بلنت من ٦٢٤ .
- (١١٧) نفسه من ٤٥٣ .
- (١١٨) بلنت من ٤٥٧ .
- (١١٩) كان جون نبنه عميداً للجانة الموسيرية في مصر وله كتاب عن الثورة العربية.
- (١٢٠) جارودي - الإسلام والاشتراكية - الطليعة يناير ١٩٧٠ .
- (١٢١) محمود إسماعيل عبدالرزاق: جارودي والإسلام - الفكر المعاصر فبراير ١٩٧٠ .
- (١٢٢) جارودي - المصدر السابق.

هوامش الفصل الرابع

- (١) العقاد: محمد عبده من ١٥٨ .
- (٢) المرجع نفسه.
- (٣) المغربي من ٧٦ .
- (٤) العقاد - محمد عبده من ١٣٧ .
- (٥) عثمان أمين - الفكر المعاصر ٥١ الهوامش للأستاذ الطناحي.
- (٦) هامش من ٦٤ من مذكرات محمد عبده.
- (٧) عثمان أمين - المرجع السابق.
- (٨) هامش من ٤٦ عن مذكرات محمد عبده.
- (٩) د. أنيس - دراسة في المجتمع المصري.
- (١٠) الحديدي من ٦٨ .
- (١١) الطناحي، المرجع السابق.

- (١٢) المرجع نفسه.
- (١٣) جرجى زيدان: تاريخ الماسونية العام.
- (١٤) د. عبد العزيز رفاعى: المصدر السابق ٩١ - ٩٢.
- (١٥) الحنيدى ص ٦٨.
- (١٦) عثمان أمين المرجع السابق.
- (١٧) رفاعى ٩١ - ٩٢.
- (١٨) تاريخ الماسونية العام - ٢١٠ وذكرها أيضاً محمد عبده ٦٢٦.
- (١٩) التاريخ الذى كتبه عرابى لبثت التاريخ السرى ص ٦٢٤.
- (٢٠) بثلث ٦٤٢.
- (٢١) مذكرات محمد عبده ٦٢.
- (٢٢) التجارة - العدد ٢١٤ فى ٧ / ٤ / ١٨٧٩.
- (٢٣) التجارة ٢١٦ فى ٩ / ٤ / ١٨٧٩.
- (٢٤) مذكرات محمد عبده ١٠٤.
- (٢٥) المصدر نفسه ص ١٠٥.
- (٢٦) المصدر نفسه.
- (٢٧) مصر للمصريين ص ٧٩.
- (٢٨) الحنيدى ص ٨١.
- (٢٩) مذكرات محمد عبده ٦٩.
- (٣٠) الحنيدى ص ٨٢.
- (٣١) مذكرات محمد عبده ص ٩٠.
- (٣٢) رفعت السعيد: الفكر الاشتراكي ص ١٢٢.
- (٣٣) جرجى زيدان - تاريخ آداب اللغة جزء ٧٩.
- (٣٤) الراضى: الثورة العرابية ص ٧٠.

- (٢٥) المرجع نفسه.
- (٢٦) رفعت السعيد: تاريخ الفكر الاشتراكي من ١٤٠.
- (٢٧) بلنت ٦٢٤ د. محمد عبده للعقاد ص ١٦١.
- (٢٨) بلنت ص ٦٢٠.
- (٢٩) بلنت ص ٦٢١.
- (٣٠) عن مويرلي بل - رفاعي ص ١٢٥.
- (٣١) ملتر ص ٢٠ رفعت: الثورة العربية ص ١٧٧.
- (٣٢) البحر الزاخر - ج١ ص ٢٠٦.
- (٣٣) مذكرات عرابي ص ٣٥.
- (٣٤) بلنت ص ٦٢٢.
- (٣٥) مذكرات عرابي ج١ ص ٤٢.
- (٣٦) بلنت ص ٦٢٤.
- (٣٧) كرومر ص ٤٧.
- (٣٨) بلنت ص ٦٢٦.
- (٣٩) هو خاير بن ملياي، الأمير المملوكي الذي سلم دولة سلاطين المماليك للعثمانيين حين خان آخر سلاطينها قانصوه الغوري.
- (٤٠) مذكرات عرابي ج١ ص ٥٠.
- (٤١) بلنت ص ٦٢٦ ويقول إن الاجتماع حضره الضباط الثلاثة فقط.
- (٤٢) مذكرات عرابي - ج١ ص ٥٩ الملحق الأول لكتاب التاريخ المسمى.
- (٤٣) بلنت: تاريخ حياة عرابي بقلمه ملحق كتاب الاحتلال السري.
- (٤٤) الحديدي: ص ٤٢.
- (٤٥) مذكرات عرابي - ج١ ص ١٠٢.
- (٤٦) راجع: صلاح عيسى: الصحافة الاشتراكية في ج.ع.م. الحرية اللبنانية، وله أيضاً: الدوريات الثقافية في القرن التاسع عشر - دراسة لم تقس.

- (٥٧) مذكرات محمد عبده ص ٥٨.
- (٥٨) تاريخ مصر في هذا العصر: ص ٥٣.
- (٥٩) المصدر السابق ٥٣ / ٥٤.
- (٦٠) فيليب دي طرازى: تاريخ الصحافة العربية ج٢ ص ٢٨٢.
- (٦١) إبراهيم عبده: الصحفي الثائر: ص ٦٥.
- (٦٢) المرجع نفسه.
- (٦٣) فريد أديب: أخبار اليوم في ١٤ / ٦ / ١٩٦٩.
- (٦٤) مذكرات محمد عبده ص ١٠٥.
- (٦٥) الصحفي الثائر ص ٦٥.
- (٦٦) الصحفي الثائر ص ٧٤.
- (٦٧) المصدر نفسه ص ٢٨٠ وراجع تمثيلية بعنوان «الجهادى» نشرتها الهلال القاهرية في إبريل ١٩٦٩ وتتضمن التتديد بالحياة السيئة التي كان يعيشها ضباط الجيش.
- (٦٨) الصحفي الثائر ٨٢.
- (٦٩) المرجع نفسه ص ٨٣.
- (٧٠) المرجع نفسه ص ١٨٧.
- (٧١) المرجع نفسه ٩١.
- (٧٢) تاريخ مصر في هذا العصر ص ٥٥.
- (٧٣) التتكيث والتبكيث ١٣ / ٦ / ١٨٨١.
- (٧٤) الحديدى ص ١٨١.
- (٧٥) المرجع نفسه ص ١٨٧.
- (٧٦) التتكيث والتبكيث نقلا عن الحديدى ص ٢٠٦.
- (٧٧) الحديدى ص ١٦٦.
- (٧٨) المرجع نفسه.

- (٧٩) الطائف ٢٩ / ٦ / ١٨٨٢.
- (٨٠) عمر طوسون - ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو من ١٠١ / ١٠٢.
- (٨١) مذكرات عرابي - ج ٢ من ٩٠ - ٩١.
- (٨٢) التنكيت والتبكيك ٦ / ٦ / ١٨٨٢.
- (٨٣) بلنت من ٢٠٨، من ٢٠٩ وراجع أيضا الأهرام في ٥ / ٣ / ١٨٦٥ حول دور وكالتنا روتر وهافاس.
- (٨٤) بلنت من ٢١٦.
- (٨٥) مذكرات عرابي - ج ١ من ٢٠٧ - ٢٠٨.
- (٨٦) برودلي: كيف دافعنا عن عرابي من ١٣٩ نقلًا عن الخفيف ٤٦٥.
- (٨٧) مذكرات عرابي - ج ١ من ٤٤٠.
- (٨٨) استجواب أحمد رفعت نوفمبر ١٩٦٦ - مصر للمصريين.
- (٨٩) المصدر نفسه.
- (٩٠) محضر التحقيق مع عرابي - الطليعة إبريل ١٩٦٧.
- (٩١) المقرئ: مرجع سابق.
- (٩٢) الحديدي من ٨٧.
- (٩٣) المرجع نفسه.
- (٩٤) الحديدي من ١٦٠.
- (٩٥) الحديدي من ٩٦.
- (٩٦) تاريخ مصر في هذا العصر من ٧٥، ٥٨.
- (٩٧) الحديدي من ١٥٠.
- (٩٨) الحديدي من ١٥٣.
- (٩٩) التنكيت والتبكيك ١٦ / ١٠ / ١٨٨١.
- (١٠٠) التيمس في ١٠ / ٣ / ١٨٨٢ عن الحديدي من ٧٩.

- (١٠١) الحديدي ص ١٩١ .
- (١٠٢) تاريخ مصر في هذا العصر ص ٦٥ - ٦٦ .
- (١٠٣) تقرير محمد عبده لبلنت - ملاحق التاريخ السري .
- (١٠٤) النصوص نقلا عن مذكرات عرابي ج١ .
- (١٠٥) الحديدي : مرجع سابق .
- (١٠٦) الحديدي : مرجع سابق .
- (١٠٧) الحديدي ص ١٠٤ .
- (١٠٨) التحقيق مع عرابي: الطلبة فبراير ٦٦ .
- (١٠٩) التيمس في ٢٩ / ٥ / ١٨٨٢ - الحديدي ١٩٥ .
- (١١٠) الصحفى الثائر ص ٢٨ - ٢٩ .
- (١١١) الطلائف ٢٩ / ٤ / ١٨٨٢ .
- (١١٢) راجع تقويم النيل لأمين سامي باشا .
- (١١٣) نقلا عن محمد عبده للمقاد .
- (١١٤) روزشتين ص ١٩٧٩ .
- (١١٥) ملاك جرجس: التناقضات بين الثورة الصناعية والبيروقراطية المصرية - الأهرام الاقتصادية ٢٥١ أول إبريل ١٩٧٠ .
- (١١٦) كرومر ص ٨٨ .
- (١١٧) الرافعي - الثورة العرابية ص ٩٩ .
- (١١٨) المرجع نفسه ص ١٠٦ .
- (١١٩) المرجع نفسه .
- (١٢٠) المرجع نفسه .
- (١٢١) محضر التحقيق مع عرابي - فبراير ١٩٦٦ .
- (١٢٢) الرافعي: الثورة العربية .

- (١٢٣) بلنت ص ٢٢١ .
- (١٢٤) مذكرات عرابي ج١ ص ١٢٤ .
- (١٢٥) بلنت ص ٣٢٢ .
- (١٢٦) الرافعي: عصر إسماعيل ج٢ ص ٢٣٧ .
- (١٢٧) الطائف ٢٩ / ٤ / ١٩٨٢ .
- (١٢٨) الرافعي: عصر إسماعيل ج٢ ص ٢٣٦ .
- (١٢٩) الوقائع المصرية - العدد ٨٠٢ - ٢٦ / ٣ / ١٨٧٩ .
- (١٣٠) الوقائع المصرية .
- (١٣١) الرافعي: الثورة العرابية .
- (١٣٢) عبدالعزيز رفاعي ص ١١ .
- (١٣٣) الرافعي - عصر إسماعيل ج٢ .
- (١٣٤) د. رفاعي ص ١١ .
- (١٣٥) المحروسة في ٣ / ٥ / ١٨٨٢ .
- (١٣٦) الجوائب في ٢٧ / ٦ / ١٨٨٢ .
- (١٣٧) المحروسة في ٣ / ٥ / ١٨٨٢ .
- (١٣٨) الوطن ٢٤٠ في ٧ / ٨ / ١٨٨٢ .
- (١٣٩) مذكرات عرابي المخطوطة ص ٢٩٩ نقلًا عن الرافعي .
- (١٤٠) الرافعي: الثورة العرابية ص ١٤٨ .
- (١٤١) مذكرات عرابي - ج٢ ص ١١٤ .
- (١٤٢) الوقائع المصرية في ١٧ / ٩ / ١٨٨١ .
- (١٤٣) د. رفاعي ص ١٦٧ .
- (١٤٤) بلنت ص ٢٧٠ .
- (١٤٥) جلسة مجلس النواب في ٢٥ / ٣ / ١٨٨٢ .

- (١٤٦) جلسة ٢٧ / ٢ / ١٨٨٢.
- (١٤٧) جلسة مجلس النواب في ١٥ / ٢ / ١٨٨٢.
- (١٤٨) جلسة مجلس النواب في ٢٠ / ٢ / ١٨٨٢.
- (١٤٩) مذكرات محمد عبده ص ١٧٣.
- (١٥٠) مذكرات محمد عبده ص ٨٨.
- (١٥١) المصدر نفسه ص ١٧٣.
- (١٥٢) عصر إسماعيل - ج٢ ص ٨٥.
- (١٥٣) روزشتين ص ١٥٦.
- (١٥٤) عصر إسماعيل - ج٢ ص ٢٨٩.
- (١٥٥) د. عبدالعزيز رفاعي ص ٢٤.
- (١٥٦) الوقائع المصرية العدد ٢٨٤ في ١٤ / ١ / ١٨٦٩.
- (١٥٧) جلسة مجلس النواب في ٢٥ / ٣ / ١٨٨٢.
- (١٥٨) الرافعي - الثورة العربية ص ٢٥٣.
- (١٥٩) روزشتين ص ٢٤٣.
- (١٦٠) عبدالعزيز رفاعي ص ١٥٠ - ١٥١.
- (١٦١) نجيب مخلوف: نوبار باشا وما تم على يديه ص ٦١ - ٦٢.
- (١٦٢) المرجع نفسه ص ١٢٥.
- (١٦٣) المرجع نفسه ص ١٢٦.
- (١٦٤) الرافعي: مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ص ٦٣.
- (١٦٥) المرجع نفسه ص ٦٥.
- (١٦٦) مذكرات عرابي - ج١ ص ١١٥.
- (١٦٧) نوبار ص ١٣٣ - ١٣٦.
- (١٦٨) عن مشروع برونيات راجع ص ٢٠٠ من كتاب سعد زغلول للعتاد.

- (١٦٩) الوقائع المصرية ٢٣ / ٧ / ١٨٨٢ .
- (١٧٠) محضر التحقيق مع إسماعيل محمد باشا - الطليعة سبتمبر ١٩٦٦ .
- (١٧١) الرافعي: الثورة العراقية ٢٨٥ .
- (١٧٢) محضر التحقيق مع يعقوب سامي - الطليعة يوليو ١٩٦٦ .
- (١٧٣) محضر التحقيق مع يعقوب سامي - الطليعة يوليو ١٩٦٦ .
- (١٧٤) محضر التحقيق مع أحمد رفعت نوفمبر ١٩٦٦ .
- (١٧٥) محضر التحقيق مع عبدالرحمن رشدي - الطليعة القاهرة يناير ١٩٦٧ .
- (١٧٦) محضر التحقيق مع أحمد عرابي الطليعة القاهرة مارس ١٩٦٦ .
- (١٧٧) محضر التحقيق مع أحمد عرابي الطليعة القاهرة إبريل ١٩٦٦ .
- (١٧٨) محضر التحقيق مع أحمد عرابي - الطليعة إبريل ١٩٦٦ .
- (١٧٩) مذكرات عرابي أول ص ١٨٩ ، ١٩٠ .
- (١٨٠) محضر التحقيق مع عرابي - الطليعة يوليو ١٩٦٦ .
- (١٨١) مذكرات عرابي - ج ١ ص ١٩٨ .
- (١٨٢) الوقائع المصرية ٢١ / ٧ / ١٨٨٢ .
- (١٨٣) مذكرات عرابي ١٩٨ .

هوامش الفصل الخامس

- (١) ويقدرهم البيان الرسمي بين ٥٠٠ و ٦٠٠ ضابط - الوقائع المصرية ٢٣ / ٢ / ١٨٧٩ .
- (٢) الرافعي: عصر إسماعيل ص ١٧١ ، مذكرات محمد عبده ص ٦٠ .
- نوبار باشا وما تم على يديه: ص ١١٤ ، ١١٥ .
- (٣) الرافعي: عصر إسماعيل ٢ ص ١٧١ .
- (٤) محضر جلسة مجلس النواب في ١٩ / ٣ / ١٨٧٩ .
- (٥) محضر جلسة مجلس النواب في ٢٧ / ٣ / ١٨٧٩ .

- (٦) التيمس في ٩ / ٢ / ١٨٧٩ نقلاً عن روزشتين ص ١٦٥ .
- (٧) الرافعي - عصر إسماعيل ج٢ ص ١٨٤ .
- (٨) محمد أنيس - الثورة العربية - محاضرات المعهد العالي للدراسات الاشتراكية - القاهرة ١٩٦٥ .
- (٩) التيمس في ١٦ / ٤ / ١٨٧٩ نقلاً عن روزشتين ص ١٥٩ .
- (١٠) رفاعي ص ١٢٣ .
- (١١) التيمس في ١٩ مايو ١٨٧٩ روزشتين ص ١٧٨ .
- (١٢) الوقائع المصرية .
- (١٣) روزشتين ص ١٨٨ .
- (١٤) مذكرات محمد عبده ص ٧٠ - ٧١ .
- (١٥) كرومر ص ١٨ .
- (١٦) مذكرات محمد عبده ص ١٠٦ .
- (١٧) الرافعي - الثورة العربية ص ٦٧ .
- (١٨) روزشتين ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ .
- (١٩) كرومر ص ٢٤ ، ٢٥ .
- (٢٠) مذكرات محمد عبده ص ٦٨ .
- (٢١) المصدر نفسه ص ٧١ .
- (٢٢) المصدر نفسه ص ٧٤ .
- (٢٣) كرومر ص ١٩ .
- (٢٤) عبد الرحمن الرافعي - الثورة العربية .
- (٢٥) عبد العزيز رفاعي ص ١٣٣ .
- (٢٦) الخفيف: عرابي المقتري عليه ص ٥٨ .
- (٢٧) التيمس في ١٢ / ٩ / ١٨٨١ نقلاً عن روزشتين ص ٢١٨ .

- (٢٨) المصدر نفسه.
- (٢٩) بلنت ١٨٥.
- (٣٠) مذكرات محمد عبده ص ١٤٣ - ١٤٤.
- (٣١) المصدر نفسه ص ١٥١.
- (٣٢) المصدر نفسه ص ١٥٢.
- (٣٣) المصدر نفسه.
- (٣٤) بلنت ص ١٩٢.
- (٣٥) بلنت: المرجع نفسه.
- (٣٦) مذكرات محمد عبده ص ١٥٤.
- (٣٧) بلنت ص ١٨٦.
- (٣٨) بلنت ص ١٩٢.
- (٣٩) المرجع نفسه.
- (٤٠) مذكرات محمد عبده ص ١٥٤.
- (٤١) الرافعي - الثورة المرابية ص ٧٢.
- (٤٢) مذكرات عرابي - ج ١ ص ٧٩.
- (٤٣) المصدر نفسه ص ٨٠.
- (٤٤) المصدر نفسه ص ٨٢.
- (٤٥) المصدر نفسه ص ٨٠.
- (٤٦) بلنت ص ٢٥٧.
- (٤٧) كرومر ص ٨٦.
- (٤٨) كرومر ص ٨٧.
- (٤٩) كرومر ص ٨٥.
- (٥٠) المصدر نفسه.

- (۵۱) کرومر ص ۶۵.
- (۵۲) کرومر ص ۸۵.
- (۵۳) روزشتین ص ۲۴۳.
- (۵۴) روزشتین ص ۲۴۴.
- (۵۵) کرومر ص ۶۱ - ۶۲.
- (۵۶) مذكرات محمد عبده ص ۱۷۰.
- (۵۷) المصدر نفسه ص ۱۶۹.
- (۵۸) مذكرات عرابی ص ۶۸.
- (۵۹) کرومر : مرجع سابق.
- (۶۰) کرومر ص ۱۰۲، ۱۰۳.
- (۶۱) کرومر ۸۴.
- (۶۲) کرومر ۱۰۴.
- (۶۳) کرومر ۱۰۴.
- (۶۴) کرومر ۱۰۹.
- (۶۵) کرومر ۹۳.
- (۶۶) کرومر ۱۰۱ - ۱۰۲ - ۱۰۳.
- (۶۷) کرومر ۸۴.
- (۶۸) کرومر ۱۰۸.
- (۶۹) پلنت ص ۲۵۲.
- (۷۰) پلنت ص ۲۴۸، ۲۴۹.
- (۷۱) پلنت ۲۵۱.
- (۷۲) پلنت ۲۳۶.
- (۷۳) پلنت ۲۵۰.

- (٧٤) بلنت ٢٥٦ .
- (٧٥) روزشتين ص ٢٦٢ .
- (٧٦) بلنت ص ٢٥٦ .
- (٧٧) روزشتين ص ٢٥٨ .
- (٧٨) روزشتين ص ٢٧٠ .
- (٧٩) روزشتين ص ٢٥٢ .
- (٨٠) بلنت ٢٦١ - ٢٦٢ .
- (٨١) روزشتين ص ٢٦٩ .
- (٨٢) بلنت ٢٦٢ .
- (٨٣) الوطن - ١١ فبرابر ١٨٨٢ .
- (٨٤) بلنت ٢٣٠ وکرومر ٨٨ ، ٨٩ .
- (٨٥) بلنت ٢٠٤ .
- (٨٦) رفعت السعيد - الفكر الاشتراکي ص ٢٠١ .
- (٨٧) بلنت ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .
- (٨٨) کرومر ص ٨٨ .
- (٨٩) بلنت ص ٢٢٢ .
- (٩٠) بلنت ص ٢٢٥ .
- (٩١) الرافعي - الثورة العربیة ص ٢٠٤ .
- (٩٢) بلنت ٢٢٢ .
- (٩٣) بلنت ٢٢٥ .
- (٩٤) بلنت ٢٢٢ .
- (٩٥) بلنت ٢٢٥ .
- (٩٦) بلنت ٣٠٤ .

- (٩٧) المرجع نفسه.
- (٩٨) بلغت ص ٢٧٦.
- (٩٩) بلغت ٢٤٩.
- (١٠٠) مذكرات عرابي - ج ١ ص ١١.
- (١٠١) المصدر نفسه ص ١٢.
- (١٠٢) أبو سيف يوسف - عرض لكتاب تاريخ الفكر الاشتراكي لرفعت المسعيد - الطليعة يناير ١٩٧٠.
- (١٠٣) استجواب أحمد رفعت - الطليعة نوفمبر ١٩٦٦.
- (١٠٤) روزشتين ص ٣٠٠.
- (١٠٥) استجواب أحمد رفعت - الطليعة نوفمبر ١٩٦٦.
- (١٠٦) المصدر نفسه.
- (١٠٧) المصدر نفسه.
- (١٠٨) المصدر نفسه.
- (١٠٩) بلغت ٣٥٤.
- (١١٠) مذكرات محمد عبده ص ١٧٦.
- (١١١) استجواب يعقوب سامي - الطليعة - إبريل ١٩٦٦.
- (١١٢) استجواب عرابي - الطليعة - إبريل ١٩٦٦.
- (١١٣) المصدر نفسه.
- (١١٤) المصدر نفسه.
- (١١٥) التيمس ٢٩ / ٥ / ١٨٨٢ نقلا عن الحديدي ١٩٢.
- (١١٦) بلغت: مرجع سابق.
- (١١٧) بلغت ٣٨٨.
- (١١٨) استجواب محمد عبده - الطليعة نوفمبر ١٩٦٦.

- (١١٩) استجواب يعقوب سامى - الطليعة يوليو ١٩٦٦ .
- (١٢٠) المصدر نفسه .
- (١٢١) استجواب محمد عبده - الطليعة نوفمبر ١٩٦٦ .
- (١٢٢) استجواب محمد عبده - الطليعة نوفمبر ١٩٦٦ .
- (١٢٣) المصدر نفسه .
- (١٢٤) استجواب على الروبي - الطليعة سبتمبر ١٩٦٦ .
- (١٢٥) استجواب يعقوب سامى - الطليعة يوليو ١٩٦٦ .
- (١٢٦) استجواب يعقوب سامى - الطليعة يوليو ١٩٦٦ .
- (١٢٧) استجواب يعقوب سامى، واستجواب عرابى وبلت من ٢٥٦ .
- (١٢٨) الجريدة ٢٢ / ٢ / ١٩٠٧ .
- (١٢٩) الوطن ٢ / ٦ / ١٨٨٢ .
- (١٣٠) المحرسة ١٦٠ فى ٢ يونيو ١٨٨٢ .
- (١٣١) بلت من ٢٨٤ .
- (١٣٢) بلت من ٢٩٧ .
- (١٣٣) بلت من ٢٧٩ .
- (١٣٤) مذكرات محمد عبده، ص ١٨٠ .
- (١٣٥) محضر استجواب عرابى ومذكراته - ج١ ص ٦٠ .
- (١٣٦) بلت من ٤٢٩ .
- (١٣٧) بلت من ٤٣٠ .
- (١٣٨) بلت من ٢٣٢ - ٢٣٤ .
- (١٣٩) مذكرات محمد عبده ص ١٧٨ .
- (١٤٠) المصدر نفسه ص ١٨١ .
- (١٤١) استجواب عرابى - الطليعة ١٩٦٦ .

- (١٤٢) مذكرات محمد عبده ص ١٨٢ .
- (١٤٣) كرومر ص ١٨٤ .
- (١٤٤) بلنت ص ٧٦٦ .
- (١٤٥) بلنت ص ٢٤٤ .
- (١٤٦) بلنت ص ٤٤٦ .
- (١٤٧) عمر طوسون ص ٤٧ .
- (١٤٨) عمر طوسون ص ٤٨ .
- (١٤٩) عمر طوسون ص ٥١ .
- (١٥٠) عمر طوسون ص ٦٤ .
- (١٥١) عمر طوسون ص ٦٧ .
- (١٥٢) بيوفس - الإنجليز والفرنسيون في مصر - نقلا عن عمر طوسون ص ٧٣ .
- (١٥٣) عمر طوسون ص ٦٩ - ٧٣ - راجع بالذات نص تقرير المرعشلي باشا .
- (١٥٤) عمر طوسون ص ٦٧ .
- (١٥٥) عمر طوسون ص ٨ ، ٩ .
- (١٥٦) المرجع نفسه ص ٦٠ .
- (١٥٧) كرومر ص ١٦٥ .
- (١٥٨) بلنت ص ٤٩٩ .
- (١٥٩) بلنت ص ٥٠٠ - ٥٠١ .
- (١٦٠) مذكرات محمد عبده ص ١٩٣ .
- (١٦١) مذكرات عرابي - ج١ .
- (١٦٢) مذكرات عرابي - ج١ ص ١٨١ ، ١٨٥ ، ١٩٥ .
- (١٦٣) مذكرات عرابي ص ١٩٨ .
- (١٦٤) مذكرات عرابي - ج١ ص ٢١٢ .

- (١٦٥) مذكرات عراقى - ج ٢ ص ١٢.
- (١٦٦) كرومر ص ١٦٩.
- (١٦٧) بلنت ص ٤٠٨.
- (١٦٨) الرافعى الثورة العراقية ص ٤٤٩.
- (١٦٩) الرافعى - المرجع نفسه.
- (١٧٠) مذكرات محمد عبيد ص ٢٠٢.
- (١٧١) بلنت ص ٥٤١.
- (١٧٢) المرجع نفسه.
- (١٧٣) المرجع نفسه ص ٥٤٢.
- (١٧٤) الطائف ١٤ / ٨، ١٥ / ٨، ١٨٨٢.
- (١٧٥) مذكرات عراقى - ج ٢ ص ٢٢.
- (١٧٦) بلنت ص ٥٤٢.
- (١٧٧) بلنت ص ٥٠٤.
- (١٧٨) محضر التحقيق مع حسن موسى العقاد - الطليعة ديسمبر ١٩٦٦.
- (١٧٩) كان أحمد رفعت مديراً للمطبوعات وسكرتيراً عاماً لمجلس الوزراء.
- (١٨٠) محضر استجواب أحمد رفعت - الطليعة نوفمبر ١٩٦٦.
- (١٨١) محضر استجواب البارودى.
- (١٨٢) محضر استجواب أحمد رفعت.
- (١٨٣) المصدر نفسه.
- (١٨٤) ر. الحديدى ص ١٩٤ - ٢١١ والطائف ٢٨ / ٧ / ١٨٨٢.
- (١٨٥) بلنت ص ٥١٥ - ٥١٦ و ٥٥٣.
- (١٨٦) مذكرات عراقى - ج ١ ص ١٨٨.
- (١٨٧) المصدر نفسه ص ١٩٢ و ١٩٤.

- (١٨٨) استجواب حسين الدرمللي.
- (١٨٩) أحمد سمير - سلافة التديم - ج١ ص ١٩ - ٢٠.
- (١٩٠) محضر استجواب يعقوب سامي وإسماعيل محمد.
- (١٩١) محضر استجواب يعقوب سامي.
- (١٩٢) مذكرات عرابي - ج١ ص ١٩٤.
- (١٩٣) علي مبارك: الخطط التوفيقية.
- (١٩٤) مذكرات عرابي ج ٣ ص ١٩٨.
- (١٩٥) بيوفس - ص ٣٦ - عن الرافعي: الثورة العرابية ص ٢٨٨.
- (١٩٦) محضر استجواب يعقوب سامي.
- (١٩٧) محضر استجواب علي الروبي.
- (١٩٨) محضر استجواب موسى العقاد.
- (١٩٩) محضر استجواب حسين الدرمللي.
- (٢٠٠) محضر استجواب إسماعيل محمد.
- (٢٠١) محضر استجواب أحمد عرابي.
- (٢٠٢) مذكرات عرابي ص ١٩٦.
- (٢٠٣) بلنت ص ٧٧٧.
- (٢٠٤) بلنت ص ٤٨٩.
- (٢٠٥) محضر استجواب سليمان أباطة.
- (٢٠٦) محضر استجواب محمود فهمي.
- (٢٠٧) بلنت - المرجع السابق.
- (٢٠٨) رسالة صابونجي لبلنت في ١٤ يونيو - التاريخ السري لاحتلال إنجلترا لمصر - ملاحق الكتاب.
- (٢٠٩) رسالة عرابي لجلامستون - المرجع نفسه.

- (٢١٠) محضر استجواب عثمان فوزى.
- (٢١١) محضر استجواب محمود الفلكى.
- (٢١٢) محضر استجواب محمود البارودى.
- (٢١٣) محضر استجواب يعقوب سامى.
- (٢١٤) كرومر: الثورة العربية ص ١٥٠.
- (٢١٥) سليم النقاش: مصر للمصريين - ج ٥ ص ٤٩
- (٢١٦) المصدر نفسه.
- (٢١٧) بلنت ص ٥١٥.
- (٢١٨) بلنت ص ٢، ٥.
- (٢١٩) المرجع نفسه ص ٥٥٥.
- (٢٢٠) مذكرات عرابى - ج ١ ص ١٥٥.
- (٢٢١) كرومر - ص ١٨٥.
- (٢٢٢) بلنت ص ٥١٨.
- (٢٢٣) محضر استجواب البارودى.
- (٢٢٤) المصدر نفسه.
- (٢٢٥) بلنت ص ٣٢٦.
- (٢٢٦) المصدر نفسه ص ٢٢٨.
- (٢٢٧) بلنت ص ٢٤١.
- (٢٢٨) محضر استجواب البارودى.
- (٢٢٩) محضر استجواب محمود فهمى.
- (٢٣٠) مذكرات عرابى - ج ١ ص ١١٥.
- (٢٣١) بلنت ص ٢٤٢.
- (٢٣٢) محضر استجواب أحمد رفعت.

- (٢٣٣) راجع محاضرات استجواب كل من أحمد رفعت وعرابي وعلى الرويى وإسماعيل محمد.
- (٢٣٤) محضر التحقيق مع عرابي.
- (٢٣٥) بلنت ص ٣٤٢.
- (٢٣٦) محضر التحقيق مع البارودي.
- (٢٣٧) محاضرات التحقيق مع عثمان فوزى ومحمود فهمى والبارودي.
- (٢٣٨) بلنت ص ٧٩٩.
- (٢٣٩) عمر طوسون ص ٢٤، ٣٦.
- (٢٤٠) المرجع نفسه ص ٢٤، ٣٦.
- (٢٤١) المرجع نفسه ص ٣٦.
- (٢٤٢) المرجع نفسه ص ٣٨.
- (٢٤٣) المرجع نفسه ص ٤٣، ٤٤، ٤٥.
- (٢٤٤) المرجع نفسه ص ٤٦.
- (٢٤٥) مذكرات عرابي - ج ١ ص ١٧٨.
- (٢٤٦) نينه (جون): عرابي باشا ص ١٤٢ نقلا عن الثورة العربية للرافعى ص ٣٤٢.
- (٢٤٧) عمر طوسون ص ٤٦.
- (٢٤٨) مذكرات عرابي - ج ١ ص ١٧٦.
- (٢٤٩) نينه ص ١٣٧ - نقلا عن الرافعى - الثورة العربية ص ٢٤٢.
- (٢٥٠) مذكرات عرابي - ج ١ ص ١٧٧.
- (٢٥١) نينه ص ٣٦٧ نقلا عن الرافعى.
- (٢٥٢) مذكرات محمد عبده ص ١٩٨.
- (٢٥٣) بلنت ص ٥٢٢.
- (٢٥٤) خطاب من عرابي للويس صابونجي في ١٤ / ٨ / ١٨٨٣ بلنت ص ٧٥٨.
- (٢٥٥) مذكرات عرابي - ج ١ ص ١٧٧.

- (٢٥٦) محضر التحقيق مع عرابي.
- (٢٥٧) محضر التحقيق مع أحمد رفعت.
- (٢٥٨) المصدر نفسه.
- (٢٥٩) أبو المعاطي أبو النجا: لماذا لم يقتل عرابي قناة السويس الهلال ١٩٦٩.
- (٢٦٠) محضر التحقيق مع محمود فهمي.
- (٢٦١) بلغت ص ٨٢٠.
- (٢٦٢) الرافعي الثورة العرابية ص ٤١٦.
- (٢٦٣) بلغت ص ٥١٩.
- (٢٦٤) بلغت ص ٥٢١.
- (٢٦٥) محضر التحقيق مع عرابي.
- (٢٦٦) المصدر نفسه.
- (٢٦٧) تاريخ مصر في هذا العصر للتدعيم ص ٧٩.
- (٢٦٨) مذكرات عرابي ج ٢ ص ٢٨.
- (٢٦٩) مذكرات محمد عبده.
- (٢٧٠) مذكرات عرابي.
- (٢٧١) محمود فهمي باشا: البحر الزاخر ج ١ ص ٢٢٠.
- (٢٧٢) مذكرات عرابي.
- (٢٧٣) حياة الأستاذ الإمام للشيوخ رشيد رضا.
- (٢٧٤) بلغت: مرجع سابق.
- (٢٧٥) محمود الخفيف - عرابي المشتري عليه ص ٣٦٦.
- (٢٧٦) نينه - ص ٢١٦ عن الخفيف ص ٣٦٧.
- (٢٧٧) مذكرات عرابي.
- (٢٧٨) بلغت: مرجع سابق.

- (٢٧٩) مذكرات عرابي.
- (٢٨٠) محاضرات التحقيقات مع حسن موسى العقاد.
- (٢٨١) الراضى - الثورة العربية من ١٤٤.
- (٢٨٢) مصر للمصريين - ج٥ ص ١٦١، ١٦٨.
- (٢٨٣) مصر للمصريين - ج٤ ص ٢٢٥.
- (٢٨٤) بلنت ص ٣٦٣.
- (٢٨٥) مصر للمصريين ج٥ ص ١٨٣.
- (٢٨٦) بلنت ص ٤٩٠.
- (٢٨٧) د. على الحنيدى - خطيب الوطنية.
- (٢٨٨) بلنت - ص ٥١٧، ٥١٨.
- (٢٨٩) مذكرات عرابي - ج٢ ص ١٨.
- (٢٩٠) مصر للمصريين - ج٥ ص ٢٤٨.
- (٢٩٠ مكرر) بلنت : ص ٧٦٦.
- (٢٩١) مذكرات عرابي - ج٢ ص ١٦٥، ١٦٨.
- (٢٩٢) بلنت ص ٦١٤.
- (٢٩٣) مذكرات محمد عبده ص ٢٦.
- (٢٩٤) المصدر نفسه ص ٣١.
- (٢٩٥) المصدر نفسه ص ١٢٠.
- (٢٩٦) استجواب حسن العنوى ص ١٣٤ من مذكرات عرابي - ج٢.
- (٢٩٧) بلنت ص ٥١٧.
- (٢٩٨) استجواب حسن العنوى.
- (٢٩٩) استجواب عرابي.
- (٣٠٠) بلنت: التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر.

- (٢٠١) الرافعى - الثورة العراقية ص ٥٠٠.
- (٢٠٢) مقدمة أسيرة تحرير المظليعة القاهرة لمحاضر التحقيقات مع الثوار العراقيين.
- (٢٠٣) محضر التحقيق مع عرابى.
- (٢٠٤) محضر التحقيق مع أحمد رفعت.
- (٢٠٥) محضر التحقيق مع أحمد رفعت.
- (٢٠٦) محضر التحقيق مع الشيخ العدوى.
- (٢٠٧) محضر التحقيق مع على فهمى.
- (٢٠٨) محضر التحقيق مع عبدالله فكرى.
- (٢٠٩) محضر التحقيق مع يعقوب سامى.
- (٢١٠) محضر التحقيق مع يعقوب سامى.
- (٢١١) محضر التحقيق مع يعقوب سامى.
- (٢١٢) محضر التحقيق مع حسن موسى العقاد.
- (٢١٣) محضر التحقيق مع محمود فهمى.
- (٢١٤) بلنت مع المصدر السابق.
- (٢١٥) محضر التحقيق مع خورشيد باشا طاهر.
- (٢١٦) محضر التحقيق مع إسماعيل صبرى.
- (٢١٧) محضر التحقيق مع عبدالله فكرى.
- (٢١٨) محضر التحقيق مع أحمد رفعت.
- (٢١٩) مذكرات عرابى - ج٢ ص ٤١.
- (٢٢٠) محضر التحقيق مع يوسف أبو ديه.
- (٢٢١) محضر التحقيق مع على عيسى.
- (٢٢٢) مذكرات عرابى - ج٢.
- (٢٢٣) بلنت ص ٥٤٨.

- (٢٢٤) بلتت ص ٥٥٤.
- (٢٢٥) بلتت ص ٥٤٥.
- (٢٢٦) بلتت ص ٥٤٦.
- (٢٢٧) كرومر - الثورة العربية ص ٢٥٠.
- (٢٢٨) مصطفى كامل - المسألة الشرقية من ص ٢١٤ إلى ٢٨٠.
- (٢٢٩) اللواء ٢ / ٥ / ١٩٠٦.
- (٢٣٠) د. محمد حسين هيكل مذكرات في السياسة المصرية - ج١، ص ٦٦.
- (٢٣١) المصدر نفسه ص ٦٧.

المصادر والمراجع

(١) مصادر أولية

* وثائق تاريخية

- (١) سليم خليل النقاش : مصر للمصريين - سبعة أجزاء مطبعة المحروسة ١٨٨٤ .
- (٢) سعد زغلول (باشا): خطاب سعد زغلول الحديثة - جمعها محمود فؤاد - ١٩٢٣ .
- (٣) مجلة الكاتب القاهرية، «وثائق الثورة المرابية» - مجموعة وثائق حول التحقيقات التي جرت في حريق الإسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢ ومذبحتها في ١١ يونيو من العام نفسه عشر عليها وحققها وعلق عليها: الدكتور محمد أنيس الإعداد من ٩٩ إلى ١٠٢ من يونيو إلى سبتمبر ١٩٦٩ .
- (٤) مجلة الطليعة القاهرية: محاضر محاكمات الثورة المرابية - وقد بدأت الطليعة نشرها على التوالي من فبراير إلى يونيو ١٩٦٧ وذكرت أن النص الذي نشرته قد اعتمد على الوثائق التي عشر عليها في قصر عابدين بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وعلى نسخة نادرة من كتاب مصر للمصريين .
- (٥) وزارة الخارجية المصرية: القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ (الكتاب المصرى عن القضية المصرية) - المطبعة الأميرية ١٩٥٥ .
- (٦) رسائل النديم إلى عرابي: وجدت مسودات خمس منها حققها ونشرها الدكتور محمد خلف الله أحمد، وطبعها ملحقة بكتاب «تاريخ مصر في هذا

العصر» الذى أطلق عليه المحقق اسم «عبدالله النديم ومذكراته السياسية»
القاهرة - ١٩٥٦.

(٧) تقويم النيل : (ثلاثة أجزاء فى سبعة مجلدات) - مطبعة بولاق القاهرة ١٩١٦
- ١٩٥٦.

(٨) مركز دراسات التاريخ القومى بمصر: محاضر اجتماعات لجان إعادة كتابة
التاريخ غير منشورة القاهرة ١٩٦٥.

* وثائق فكرية

(٩) رفاعة رافع الطهطاوى «تلخيص الإبريز فى تلخيص باريز» - طبعة وزارة
الثقافة المصرية ١٩٥٨.

(١٠) «مناهج الألباب» المصرية فى مباهج الآداب العصرية.

(١١) «مقتطفات من كتب رفاعة الطهطاوى» - وزارة التربية ١٩٥٨.

(١٢) عبدالله النديم: سلافة النديم فى منتخبات عبدالله النديم - جمع شقيقه
عبدالفتاح النديم ومقدمة بقلم: أحمد سمير.

(١٣) يعقوب صنوع: نص مسرحى مجهول: «الجهادى» نشر وتعليق: فريدة
مرعى، الهلال القاهرية - يونيو ١٩٦٩.

و: المسرح العربى دراسات ونصوص: يعقوب صنوع - اختيار وتقديم د.
محمد يوسف نجم - دار الثقافة بيروت ١٩٦٣.

(١٤) عبدالله فكرى: المقارنة بين الوارد فى نصوص الشرع والوارد فى علم
الهيئة - كتاب ملحق بمجلة روضة المدارس المصرية - العدد ٥ من السنة
السابعة - ١٨٧٦م - مطبعة ديوان المدارس بمصر.

(١٥) الجبرتى (عبدالرحمن بن حسن): عجائب الآثار فى التراجم والأخبار -
الجزءان ٣، ٤.

(١٦) مصطفى كامل (باشا) المسألة الشرقية - مطبعة الآداب بمصر ١٨٩٨.

* مذكرات

(١٧) أحمد عرابي المصري: مذكرات عرابي «كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية في عامي ١٢٩٨ - ١٢٩٩ الهجريين، وعامي ١٨٨١ و ١٨٨٢ الميلاديتين» العددان ٢٢، ٢٤ من سلسلة كتاب الهلال القاهرة ١٩٥٣ .

١٨٨١ و ١٨٨٢ الميلاديتين» - العددان ٢٣، ٢٤ من سلسلة كتاب الهلال.

(١٨) بلنت (ولفرد سكاون): التاريخ السري لاحتلال إنجلترا لمصر. وهو ترجمة لكتاب

Secret history of the English occupation by w. s. BLUNT.

سلسلة اخترنا لك - دار المعارف بمصر ١٩٥٩ .

(١٩) عبدالله النديم: تاريخ مصر في هذا العصر وهو الجزء الثالث من كتاب «كان ويكون» للنديم عشر عليه وحققه الدكتور: محمد خلف الله أحمد، ونشره بعنوان عبدالله النديم ومذكراته السياسية - القاهرة ١٩٥٦ .

(٢٠) فارمان «البرت»: مصر وكيف غدر بها - وهي ترجمة لكتاب

Egypt and its betrayal by Farman (A)

ترجمة عريان يوسف سعد - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.

(٢١) محمد عبده (الإمام): مذكرات محمد عبده: تقديم وتحقيق طاهر الطنناحي - العدد ١٢١ من سلسلة كتاب الهلال - إبريل ١٩٦١ - دار الهلال بمصر.

(٢٢) محمود فهمي باشا: البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر... - الجزء الأول - القاهرة ١٨٩٥ .

(٢٣) أحمد شفيث (باشا): مذكراتي في نصف قرن - مطبعة مصر - القاهرة ١٩٣٥ .

(٢٤) عبدالرحمن الراضي: مذكراتي - دار الهلال بمصر ١٩٥٢ .

* صحف

- (٢٥) روضة المدارس المصرية - رئيس التحرير على فهمى رفاعة (١٨٧٠ - ١٨٧٨).
- (٢٦) المقتطف - رئيس التحرير يعقوب صروف (١٨٧٦).
- (٢٧) المفيد: حسن الشمس (١٨٨٢).
- (٢٨) الاعتدال - رئيس التحرير حمزة فتح الله (١٨٨٣).
- (٢٩) التكتيك والتبكيك - رئيس التحرير عبدالله النديم (١٨٨١).
- (٣٠) الجنان - رئيس التحرير : العلامة بطرس البستاني (١٨٧٠).
- (٣١) الهلال - رئيس التحرير: جورجى زيدان (١٨٩٢ و ١٩٠١).
- (٣٢) الجريدة - رئيس التحرير: لطفى السيد (١٩٠٧ - ١٩١١).
- (٣٣) اللواء - رئيس التحرير: مصطفى كامل (١٩٠١).
- (٣٤) المنار - رئيس التحرير - رشيد رضا (١٩٠١).
- (٣٥) الطوائف (عشرون عددا - ١٨٨٢) - عبدالله النديم.
- (٣٦) الوطن - ميخائيل عبدالسيد (١٨٨١ - ١٨٨٢).
- (٣٧) الجوائب (تركية باللغة العربية) - أحمد فارس الشدياق (١٨٨١ - ١٨٨٢).
- (٣٨) النحلة (بيروتية) - القس لويس صابونجى (١٨٧٠).
- (٣٩) المحروسة - سليم خليل النقاش (١٨٨٢ - ١٨٨٣).

(ب) مصادر ثانوية

* تراجم وسير

- (٤٠) زكى فهمى - صفوة العصر فى سيرة مشاهير رجال العصر .
- (٤١) صالح مجدى: حلية الزمن بمناقب خادم الوطن «رفاعة الطهطاوى» - وزارة الثقافة ١٩٥٨ .

- (٤٢) حسين فوزى التجار (د.) على مبارك - سلسلة الألف كتاب القاهرة.
- (٤٣) أحمد أمين (د.) : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث - القاهرة ١٩٤٧.
- (٤٤) إبراهيم عبده (د.) الصحفي الثائر - يعقوب صنوع - القاهرة ١٩٥٥.
- (٤٥) عباس العقاد: عبقري الإصلاح محمد عبده - القاهرة ١٩٦٢.
- (٤٦) عباس العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية - القاهرة ١٩٣٦.
- (٤٧) عثمان أمين: محمد عبده - وزارة التربية ١٩٥٨.
- (٤٨) نجيب توفيق: الثائر عبدالله النديم.
- (٤٩) عبدالقادر المغربي: جمال الدين الأفغانى - سلسلة اقرأ، العدد ٦٨.
- (٥٠) على الحديدي (د.) : خطيب الوطنية عبدالله النديم - القاهرة ١٩٦٢.
- (٥١) محمد عبدالغنى حسن: عبدالله فكرى - القاهرة ١٩٦٥.
- (٥٢) نجيب مخلوف: نوبار باشا وما تم على يده - القاهرة ١٩٠٣.
- * دراسات فى التاريخ الاقتصادى**
- (٥٣) إبراهيم عامر: الأرض والفلاح - القاهرة ١٩٥٧.
- (٥٤) أمين مصطفى عفيفى (د.): تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث - القاهرة ١٩٥٣.
- (٥٥) راشد البراوى (د.): تاريخ مصر الاقتصادى فى العصر الحديث - مع محمد حمزة عليش القاهرة ١٩٥٤.
- (٥٦) روزشتين (تيودور): تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى ويعدده القاهرة ١٩٢٧ - وهو ترجمة لكتاب Egypt's Ruin by T. Rothien ترجمة على أحمد شكرى - القاهرة ١٩٢٦.
- (٥٧) لاندر (دافيد): بنوك وباشوات - ترجمة عبدالعظيم أنيس - القاهرة ١٩٦٦ وهو ترجمة لكتاب of Banks and Baches by D. Lamdevy

(٥٨) ف، كيروف - وآخرون «موجز تاريخ مجتمعات ما قبل الرأسمالية ترجمة محمد يوسف الجندي» القاهرة ١٩٦٨.

(٥٩) محمد فهمي لهيطة (د.): تاريخ مصر الاقتصادي في العصر الحديث - القاهرة ١٩٤٦.

* دراسات في التاريخ الأدبي والفكري

(٦٠) لويس عوض (د.): تاريخ الفكر المصري الحديث - (جزءان) القاهرة - ١٩٦٩.

(٦١) رفعت السعيد (د.): تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر - القاهرة ١٩٦٩.

(٦٢) عبداللطيف حمزة (د.): أدب المقالة الصحفية في مصر - الأجزاء الستة الأولى - القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٦١.

(٦٣) جورجى زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية - الجزء الرابع.

وله أيضا: تاريخ الماسونية العام.

(٦٤) أحمد لطفي السيد: تأملات في السياسة والأدب والاجتماع - نشر طاهر الطناحي - القاهرة ١٩٦٣.

(٦٥) كول (د. هـ.): تاريخ الفكر الاشتراكي - ج ١ - القاهرة ١٩٦٣.

* دراسات في التاريخ السياسى والعام:

(٦٦) كرومر (اللورد) - «مصر الحديثة» - الجزء الأول - ترجمة: إسكندر مكاريوس - القاهرة ١٩٠٩.

(٦٧) وله أيضاً: الثورة العربية ترجمة عبدالعزيز عرابي - القاهرة ١٩٥٨.

(٦٨) وله أيضاً: السودان من الثورة المهدية إلى نهايتها ترجمة عبدالعزيز عرابي القاهرة ١٩٥٩.

وهذه الكتب الثلاثة ترجمة للمجلدين الأول والثاني لكتاب Modern Egypt.

- (٦٩) إبراهيم عامر - ثورة مصر القومية - القاهرة ١٩٥٨.
- (٧٠) أحمد عبدالبارى - الامتيازات الأجنبية - لجنة التأليف والترجمة والنشر - ١٩٤٥.
- (٧١) أحمد لطفي السيد: صفحات مطوية من تاريخ الحركة الوطنية المصرية - جمعها إسماعيل مظهر - القاهرة ١٩٤٦.
- (٧٢) جوليت آدم: إنجلترا في مصر - ترجمة على فهمى كامل - القاهرة ١٩٣٦.
- (٧٣) سليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر - ١٩٢٧.
- (٧٤) صبحى وحيدة: في أصول المسألة المصرية - القاهرة ١٩٥٠.
- (٧٥) رشدي صالح: كرومر في مصر - القاهرة ١٩٤٦.
- (٧٦) رفعت السعيد (د): الأساس الاجتماعى للثورة العربية - القاهرة ١٩٦٧.
- (٧٧) عباس محمود العقاد: ضرب الإسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢ - القاهرة ١٩٦٧.
- (٧٨) عبدالرحمن الراغى: مصطفى كامل باعث الروح الوطنية - القاهرة ١٩٤٩.
- وله: عصر إسماعيل - جزآن - القاهرة ١٩٤٨.
- وله: الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي لمصر - القاهرة ١٩٤٩.
- وله: مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال - القاهرة ١٩٤٢.
- (٧٩) عبدالعزيز رفاعى (د): فجر الحياة النيابية في مصر الحديثة القاهرة ١٩٦٥.
- (٨٠) على مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة (عشرون جزءا في خمسة مجلدات) - القاهرة ١٩٠٠.
- (٨١) عزيز خانكى: المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة - ١٩٤٩.

- (٨٢) عمر طوسون: يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ - القاهرة ١٩٣٤ .
- (٨٣) فوزى جرجس : تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى - القاهرة ١٩٥٨ .
- (٨٤) محمود الخفيف: أحمد عرابى المفترى عليه - القاهرة ١٩٤٧ .
- (٨٥) محمد أنيس (د): الدولة العثمانية والشرق العربى - القاهرة ١٩٦٣ .
- (٨٦) محمد قاسم: تاريخ القرن التاسع عشر - القاهرة ١٩٣٧ .
- (٨٧) أحمد عزت عبدالكريم (د): تاريخ التعليم فى مصر فى عصر محمد على - القاهرة ١٩٣٨ .
- (٨٩) عزيز خانكى : أحاديث جديدة - ١٩٣٦ .
- (٩٠) تشارلز آدم: الإسلام والتجديد فى مصر - ترجمة عباس محمود القاهرة ١٩٣٥ .
- (٩١) أنيس صايغ: الفكرة العربية فى مصر - دار العروبة - ١٩٥٨ .
- (٩٢) محمد عبدالرحمن برج: قناة السويس فى مائة عام - القاهرة ١٩٦٩ .
- * مقالات وبحوث ومحاضرات**
- (٩٣) أبو سيف يوسف: تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر - عرض ونقد لكتاب د. رفعت السعيد - مجلة الطليعة - القاهرة - ١٩٦٩ .
- (٩٤) أبو المعاطى أبو النجا - لماذا لم يخلق عرابى قناة السويس - الهلال القاهرية ١٩٦٩ .
- (٩٥) راجع حول نشوء الطبقة العاملة المصرية - محاضرات د. عبدالرزاق حسن لطلبة المعهد العالى للدراسات الاشتراكية - ١٩٦٥ .
- (٩٦) ألبرت جورانى: السوريون فى مصر فى القرن الثامن ١٩٢١ - الفكر المعاصر - ١٩٦٩ .
- (٩٧) حسن حنفى (د) الأفغانى باعث النهضة الفكرية - الفكر المعاصر ١٩٦٩ .

- (٩٨) جاك بيرك: مصر بين الاستعمار والثورة - الفكر المعاصر - ١٩٦٩ .
- (٩٩) جارودي (روجيه) : الإسلام والاشتراكية - الطليعة - ١٩٧٠ .
- (١٠٠) حسن عبدالعزيز: حركة الفكر القومي في مصر من حكم محمد علي إلى الحرب العالمية الثانية - الطليعة ١٩٦٧ .
- (١٠١) سعد زهران: مات مؤرخ الثورات السبع - الطليعة ١٩٦٧ .
- (١٠٢) عبدالمنعم الغزالي: مسيرة العمال الزراعيين في تاريخ مصر الحديث - الطليعة - ١٩٦٧ .
- (١٠٣) فتحى خليل: الراضى وثورات مصر الثلاث - الطليعة - ١٩٦٧ .
- (١٠٤) كامل زهيري: السان سيمونية في مصر - الهلال - ١٩٦٨ .
- (١٠٥) عاطف القمري: الأرض والفلاح والحركة الوطنية في مصر الفكر المعاصر - ١٩٦٩ .
- (١٠٦) محمود إسماعيل عبدالرازق: جارودي والإسلام والاشتراكية الفكر المعاصر - ١٩٧٠ .
- (١٠٧) عبدالمنعم شemis: الجامعة الإسلامية عند جمال الدين الأفغاني الجمهورية ٥ / ١٢ / ١٩٦٨ .
- (١٠٨) فريد أديب - الفيلسوف الناصر - أخبار اليوم القاهرية - ١٤ / ٦ / ١٩٦٩ .
- (١٠٩) محمد عمارة: الأفغانى مفكرا ومناضلا - الطليعة - القاهرة ١٩٦٩ .
- (١١٠) نعمان عاشور: فارس الفرسان البارودي - أخبار اليوم القاهرية ٢٣ / ١٢ / ١٩٦٩ .
- (١١١) د. وليم سليمان: تيارات الفكر المسيحى فى الواقع المصرى - الطليعة ١٩٦٦ .
- (١١٢) محمود الشرقاوى: فى ذكرى مائة سنة - نائر ومصلح دينى الهلال ١٩٦٩ .

(١١٣) محمد أنيس (د): الثورة العربية - المعهد العالى للدراسات الاشتراكية
١٩٦٥.

(١١٤) إبراهيم عامر ومصر النهرية - الفكر المعاصر ١٩٦٩.

(١١٥) فؤاد مرسى (د) البعد الاجتماعى للشخصية المصرية الحاضرة - الفكر
المعاصر ١٩٦٤.

(١١٦) محمد أنيس (د) دراسة فى المجتمع المصرى من الإقطاع إلى الاشتراكية -
المعهد العالى للدراسات الاشتراكية - ١٩٦٥.

(١١٧) محمود الشرقاوى: على مبارك والثورة العربية - المجلة القاهرية -
١٩٦٠.

الفهرس

٩ مقدمة
٢٧ • مدخل - مسألة منهج
٢٩ أحد ملامح التحدى الحضارى
٣١ إعادة كتابة التاريخ القومى
٣٥ المنهج الاشتراكى العلمى والدراسات التاريخية
٣٩ محاولة جديدة
٤٣ أين يكمن الخلاف؟
٤٥ الاستعمار يصفى الثورة العرباية مرتين
٤٨ فكر عملاء الاستعمار يحاصر الثورة
٥٣ المدرسة القومية وأخطاء المنهج
٥٩ أصحاب النفاق والجمال
٦٣ تراجعديا الثورة
٦٦ المدرسة الاشتراكية تنصف الثورة
 • الفصل الأول: الاحتكارات الأوروبية من الاحتلال السلمى إلى
٧٧ الغزو المسلح
٧٩ متى بدأ الاحتلال؟
٨٤ الاستيلاء على السلطة
٩٠ الغزو العسكرى لماذا؟

٩١ الصراع الأوروبي حول المسألة الشرقية
٩٦ الخديو إسماعيل: حكم سيئ.. وسقوط شريف
٩٨ فرنسا وإنجلترا فرسا رهان
١٠٦ الصراع حول أسلم الطرق لإجهاض الثورة
١١٥ السلطان.. من حماية الاستقلال.. إلى إعلان العصيان
١٢٤ مؤتمر الأستانة.. وتدويل المسألة المصرية
١٣١ ● الفصل الثاني: الخريطة الاجتماعية للثورة
١٣٣ المناخ العام
١٣٦ جيش الفلاحين بين استبداد الخديو وخيانة الأرستقراطية العسكرية ...
١٤٧ الفلاحون في جبهة الثورة
١٤٨ الأرستقراطية الزراعية
١٥١ البرجوازية الزراعية
١٥٨ الملاك الصغار.. فقراء الفلاحين.. وأقنان الأرض
١٦٤ حركة فلاحية نشطة
١٦٥ المثقفون بين حلم الثورة وإغراء السلطة
١٧١ الجنين البرجوازي
١٨١ المصراى.. مؤسسة الاستبداد المصرى
١٨٣ المصراى كمؤسسة سياسية
١٩٢ الأجانب المحليون
١٩٨ الامتيازات الأجنبية
٢٠٥ ● الفصل الثالث: الخريطة الفكرية للثورة
٢٠٨ مصادر التأثير الفكرى ومراكزه
٢١٦ الاتجاهات العامة للفكر الثورى
 قضايا الفكر الثورى
٢٢١ (أ) الحريات العامة والشخصية
٢٣٢ (ب) من المأجا كارتا المصرية إلى الدستور

٢٥١	(ج) المسألة القومية
٢٦٧	(د) العقل فى موقف الدفاع
٢٨٠	(هـ) الراديكالية والرومانتيكية الثورية
٢٩١	● الفصل الرابع: الثورة ومسألة السلطة.....
٢٩٥	حزب الثورة
٣٠٨	أساليب الدعوة والحشد
٣١٠	(أ) صحافة الثورة.....
٣٢٤	(ب) تسييس الجماهير
٣٣٢	(ج) المنظمات الجماهيرية
٣٣٤	تثوير ومقرطة جهاز الدولة الرجعى
٣٤٠	(أ) نظرتان مختلفتان ومتعارضتان لمهمة الجيش
٣٤٦	(ب) تسييس السلطة التنفيذية
٣٥٧	(ج) مجلس النواب فى خدمة مطامح البرجوازية الزراعية
٣٧٤	(د) السلطة القضائية ترسى قواعدها
٣٧٨	(حـ) الثورة تبنى سلطتها الديمقراطية البرجوازية
٣٩٣	● الفصل الخامس: الجبهة الثورية من الوحدة إلى التفتت
٣٩٥	الجبهة الوطنية المتحدة
٤٠٣	المرحلة الأولى: تكوين الجبهة فبراير ١٨٧٩ - أغسطس ١٨٧٩
٤١١	المرحلة الثانية: تدعيم الجبهة .. أقصى اتساع
٤٢٥	المرحلة الثالثة: الأرستقراطية الزراعية تحاول احتواء الجبهة
٤٤٧	المرحلة الرابعة: الأرستقراطية الزراعية والسرائى تخونان الثورة
	المرحلة الخامسة: الانقسام النهائى .. أمتان من ضرب الإسكندرية
٤٧٦	إلى سقوط القاهرة
٤٨٧	برنامج لجبهة تضم أكثر العناصر تحررا
٥٠٣	التحالف المصرى العثمانى
٥١٠	الحرب .. قضاياها العسكرية والاجتماعية والسياسية

٥٣٣ قيادة الثورة ملاحظات حول الزعامة البرجوازية
٥٤٩ ● خاتمة : الفصل الأخير والفصل الأول
٥٥٧ الستار الختامي للملحمة العرابية: رجال في مغرب الشمس
٥٦٥ هوامش الكتاب
٦١١ لمصادر والمراجع
 كشف الأعلام

إنسانيات

مجموعة الحقول المعرفية التي تعنى بدراسة الإنسان وتاريخه وبيئته وواقعه الاجتماعي والثقافي والسياسي، وما يشغل به البشر من إشكاليات حياتهم ومجتمعهم وأنساق ثقافتهم وقيمهم في علوم مثل التاريخ والأنثروبولوجيا والاقتصاد والنقد الأدبي.

الثورة العربية

محاولة لفهم وإنصاف هذه الظاهرة التاريخية، الثورة العربية، من خلال المنهج الاشتراكي العلمي بعيداً عما تعرضت له من أحكام قاسية واتهامات شديدة صدرت عن المنهجين الآخرين، المدرسة الاستعمارية، والمدرسة القومية.

وتعالج الدراسة، الثورة العربية، من خلال عدة فصول رئيسية رصدت الاحتكارات الأوروبية من الاحتلال السلمي إلى القزو المسلح، والخريطة الاجتماعية والفكرية للثورة، ومسألة السلطة، وأخيراً الجبهة الثورية من الوحدة إلى التفتت.

صلاح عيسى

كاتب صحفي ومؤرخ مرموق ولد في أكتوبر ١٩٢٩ بمحافظة الدقهلية، بدأ حياته كاتباً للقصة القصيرة، ثم اتجه عام ١٩٦٢ للكتابة في التاريخ والفكر السياسي والاجتماعي، وتفرغ للعمل بالصحافة منذ عام ١٩٧٢، كما شارك في تأسيس وإدارة تحرير عدد من الصحف والمجلات منها: الكتاب، والثقافة الوطنية، ويرأس حالياً تحرير جريدة القاهرة.

صدر له العديد من الكتب والدراسات المهمة منها: «تباريح جريح»، «مثقفون وعسكر»، «دستور في صندوق القمامة»، «رجال ريا وسكينة»، «حكايات من دفتر الوطن».

ISBN 978772079602



6 221149 022348

٨ جنيهات

